





و نقطه و باء بکلفه فارسی و معریش شد با بفتح سین و ذال نخداست و موریه  
و ذال و موبه قند بفتح قاف و فتح ثاء نخدا و ذال البجد لک نشمر ثابت غوره  
نه باد و تن بجه خبا کو خبا و احدث شده است باد  
ذال بفتح طه و فتح ذال بفتح طه و کاف عجمی فارسی خرا  
ما بجد و الف عجمی و حقه بفتح ذال و شد باء و ثاء نه  
نوعی از قوع است و احدث و ثاء و قصر ثا از جهه و  
قرش و عین معصوم عربیست بمعنی کدوی تربی  
باقی گویند و احدث قرع است و بضم فخر فائده  
و در ساره با تان مستعمل است بیا برادرش و این مقام بدل اللفظان خال  
نیاشد شد بفتح شین قرش کبر ذال و باء حط و ذال بکوهیست بمعنی  
بینه مرد شجاع و پر قوت یا بخیل یا بهمت چون شش شد تداست انصافه بمعنی  
افشد بفتح شین و شد ذال و باء بضم عجمی حله بوقد و محکم بسین و هج  
تفسیر بخت صحیح است چه مرد شجاع پر قوت یا بخیل و بی همت کار را بخیر  
مستخرج بفتح سین بی نقطه و سکون یا نقطه و بالاضمه و سبب و ممد و کور و ثا  
اد

## فتا خبا و رسا و جفتد جزر کذر مناع یو و نه است اثاث مناع و خت

شرح فتا بکرم فتح قاف و شد ثاء نخدا و الف عجمی و عین عربیست بمعنی خبا و  
بخبا و شش ذال احدث و ثاء و قصر ثا از جهه و فن شمر است و خبا و کبر خا  
و تخفیف یا بخط و ذال قرش و لغات مشترکه مناع و عجم است سلق بکرم  
لام و قاف عربیست بمعنی چندان و چندان بضم عجمی و ضم عین یا نقطه و سکه  
و ضم ذال بفتح طه و باء نقطه فارسیست جزر بفتح و کرم و فتح ذال و داء قر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 بِعَدَمِ الْخَلْقِ يُؤْتِيهِمْ  
 كَرَمًا لِّبَالِغٍ مِنْكُمْ بِأَنْصِفَ حَقَّ نِصْفِهِمْ  
 يُؤْتِيهِمْ بِمَا يَشَاءُونَ مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ  
 لَكُمْ يَكْفِي أُولَئِكَ لَئِيْلَ مَا يَصِفُونَ  
 وَأَنْتُمْ ذُرِّيَةُ الْفَسْرِ فِي الْمَاءِ الرَّابِعِ عَشِينَ  
 مَا أَنْتُمْ إِلَّا أَصْنَانُ الْفُرُوعِ تُخَذِّلُ الْمَذْيُخَ بِالْبَشَرِ  
 مِنْ أَنْ خَبَرَ الْبَشَرَ شَبْعًا أَلَمْ تَشَأْ عَشْرَ عَالَمِينَ  
 أَلَيْسَ أَلَيْسَ شَاهِدًا بَيْنَ بَرٍّ مُبَالٍ كَرِهْتَ  
 أَنْ يَذِينَ أَمْ نَوَاوَعَلَى الْجِدَا الْحَابِ  
 أَوِ الْيَدِ فَهَمْ خِيَلُ الْبَرِّ كَخَبَرِ الْبَرِّ  
 فَتُفْهِرُ بِأَيْشَانِ شُدَّةِ

فَاهَمَّ قَدْ شَكَرَ الْحَمْدُ لِلَّهِ



ط ١٥

منا

كما مضى إلى السجناء في العالم  
استغفر الله لهم ولجميع المسلمين  
أجمعين آمين اللهم اغفر لهم ولجميع المسلمين  
وستر الله بهم السيئات إلى

— ۱۱۱ —

[illegible]

في كتاب  
 من كتاب  
 في كتاب  
 في كتاب  
 في كتاب

يفتنون المشاهير مفضلاً ولا آخر مجلاً ضد بقدمون الاجمال ويجتهدون منه المتأ  
 كونه كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء قد بقدمون المنفصل ثم يقولون ما سوي  
 ذلك حكمه كذا القول في سورة النساء حرم عليكم امهاتكم وبيناتكم الى قول الله  
 واحل لكم ما وراء ذلك الخ فاسمى ذكر اولادهم ان النسب ثم حرمات الرضا ثم حرمات  
 المصاهرة كل واحد مفضل ثم اشار الى ما لا ينشأ من النساء المحللات بجملة  
 كلام مرجع اليها بين وعاصمها واحد كما لا يخفى ثم في الثاني اورد ذكر الاجمال وكم  
 غير المشاهير بعد المنفصل يكون بيان حكم الغنمين بيان حكمها في الواقع الى حكم  
 الواقع في الاول بخلاف الاول فان غير المشاهير اذا ذكر حكمه او لا فهذا الحكم مشتمل  
 الى الحكم الواقع والظاهر معناه فهو ظاهر في النسبة الى القليل يستثنى باني يتبين  
 وقد افصح غير ابي في ما لا ينشأ من ذلك لا بد منه من ذكر الغنم كقولهم كل شيء مطلق  
 حتى يرد فيه شيء قوله كل شيء ظاهر حتى يعلم انه قد روي في قوله الناس في سائر ما لا  
 وهكذا وهذا ان الغنم موجودان في كل علم قال الحكماء مع ان المشايخ يفتنون ليس الا  
 البعد في ان اخرج سمك من مجازات العالم في بعض هذه الامكان الاما قام على  
 امتناعه قائم ابرهان وانما ظاهراً لذلك لان الواجب في واحد من الامور في غير  
 الغنم والامكانات غير متناهية فيمكن ان لا يكون اصلها مرجع اليه ولا يبعد  
 الا ما يرد ان وهو لا اهل التبريم فان ذكروا الكواكب المصروفة في الرازي بها  
 مما يراه منه فالتفريق في الاصل في الاسماء المسترسب ولا يتصور ان يذكروا  
 المعتقدات وعبر المصروف منها بما يجوز ان يوافق وكذا اهل الفقه والاعتقاد  
 يذكرون ما يصح على القطع خرج من الغنم ما يشاء ان يبرح لا يبرح وان يترك  
 ما يبرح وان لا يبرح على الاو الغنم هكذا بجملة ابراهيم في الغنم يبرح  
 عدم جبرانه من زبانية يبرح الغنم وذكره في الاو وان الامر للوجوب في  
 عدم جبرانه في الاو في الامر عليه الامر هكذا وفي الفقه ابراهيم

مثل كل شي ظاهر حتى فلم انه قد رد ولا يخفى عليك انه لا يمكن بيان هذين القسمين الا بما  
 اشترضا من اطره فانه اجابة فلا حاجة لنا الى ذكر برهان في مطلبه برهانه نعم قد يشك في  
 السري اي ان قلنا في الشيء انما لا بد من هذين القسمين ان لا فلا بد من اثباتها اولا ليعلم ان  
 صحتها في اي كنه في ذلك مثل ان الاصل في المحل ان يكون ما كوال اللحم اى اكل لحم حيا لا  
 الا ما خرج وسر ذلك ان انواع الحيوانات لم يعلم كونها من مشاهيد وعلى فرض كونها غير  
 مشاهيد لا دليل على بطلان جعل الاصل فيها الحرة وكذا على بطلان جعله اكل  
 فيها الحلية هذا بالنظر في ادلة الله وواجبها والافلا رب ان الاصل في الاشياء  
 الا احدث بر في نفسه قد انفع بما من حكم كل فرع لم يتم برهان بان حكمه حكم المشاهيد  
 فحكمه حكم الغير المشاهيد في الواقع اذ لا في نظام فقط وهذا لا يتصل ايضا فاعاد بيان  
 طرحة في كل علم ولا ينكر احد ولا يهتكم اثباته وانما المهم اثبات ان حكم الاصل حكم  
 واقفي لا طاهري وضع للشك ليعمل العاقل في الواقع كما هو حكمه خبر من مشاهيد  
 فنقول بعبارة اخرى في مقام التبرير كل شي ظاهر حتى يغيب انه قد رد في واقع ما  
 في الواقع وان كان طاهري وضع لثباتك بعد النزاع عن جعل الحكم الواقع في نفسه  
 باي لفظ من الحكم الاول حتى يكون هذا امكانا واثباتا واثباتا واثباتا واثباتا  
 ذكر لفظ غير ذلك فظاهر ايضا مثل ذلك فنحن الكلام اليه ونقول ان حكمه اول خبر  
 ولا تقتل الكلام الى ثالث فاما لزوم التسلسل في الدلائل او يكون مشاهيد احدثا  
 واضحا احدثا واضحا اما ان يكون حكمه اولي محمول ولا ياتي باحد ما لا بد منه فادان  
 بيان الحكم الاول وجبلة فاما ان يبين غير المشاهيد احد واحد فنقول هذا طاهر  
 طاهر فالمراد من وضعه وعندهما لا يثبت غير ممكن وانما ان يقول كل شي طاهر في نفسه  
 انها الشك حتى ياتي دليل انه طاهر في الواقع او يخفى في الواقع والمفروض انه لم يكن حكم  
 الطاهر في النجاسة قبل ذلك مع انه لا ياتي دليل بعد ذلك يدل على انه طاهر لان ادان  
 لا يثبت ما ان يكون المراد من شي طاهر في الواقع الا ما في ذلك بعد ذلك انه قد رد

ونفس العين فهو المطلوب فان قلنا ان كل من يسمع قوله كل شيء طاهر حتى يعلم انه قد  
 يعلم ان بعض الاشياء قد ياتي بعد ذلك ببيان فكيف يقول مع هذا العلم ان حكمه  
 وكذا من يسمع حواشي الحكماء كل شيء ممكن في ثبوت امتناعه وهكذا ذلك نعم وهذا هو  
 نوبتهم والجواب واما ان المفروض انه لا يصح الحكم بغيره وانما يثبت ان لا يمكن بيان  
 لا يثبتاه من ما يثبتاه في الابدان النجس من انبساط السامع لا النكاح والاثبات  
 مع هذا العلم يعلم ان الطاهر الواضح في الكثرة لا يثبتاه من ان ما ياتي من الاعيان النجسة  
 فليل في غاية الغلظة وانما في جنب الطاهر كل عطف من اليهم وكذا الحال بالنسبة الى الممكن  
 والمبني بالنسبة الى المعرب وغير المنصرفت بالنسبة الى المنصرفت وان حكم ما يخرج بها  
 ببيان بعد ذلك الطاهر فهو ايضا طاهر وانما لا يقتضاء المدخله ذلك اذا المفروض ان  
 هذا حكم اولي له ولو ثبت الحكم بغيره لك قبل ذلك فان قلت يمكن ان يعكس المنكح في  
 المتناهي ولا ثم يذكر غير المتناهي مجالا فيقول هذا وذلك وذلك بمنزلة ما سوى ذلك  
 طاهر قلت ليس يمكن ذلك في مجلس واحد لكل واحد واحد اذ ليس في نظري ضمان يكون  
 شانهما ان يثبت الاعيان النجسة ومع ذلك فتجنبها ليس على الاطلاق بل على اقسامها  
 وله شروط اذ لا بد ان يكون احدهما رطبيا وان الماء افسا ما على المطلق والمقتضى في تناسلها  
 وجود وايضا ليس بول كل شيء وخرقه ودمه نجسا وكذا الميتة وكذا الكافر واخوه  
 والنخبة في معنى الكفر واما في فظها في الامتناع لا الى تقديم الاصيل وسبق حكم  
 ما لا يثبتاه في الجمع لله على وضوح البيان وظهور البرهان فمنه ان ما ذكرنا  
 كان في الحكم الكلي الاول قلنا ذكر بعينه حكم الاصول المجازية في تحصيل الموضوعات  
 مثل اصالة الصفة في الاعيان والافعال حتى يثبت العيب لبطلان ومثل حجية البدن  
 ومثل اصالة الطهارة بمعنى الاستعانة ومثل قوله الناس كلهم احرار والامر على  
 نفسه بالاتباع وهكذا ولعلك عرفت ما مر من هذه الاصول حكم طاهري ثانوية  
 المفروض ان الشارع يثبت لنا ما هو طاهر وما هو نجس قبل ذلك فلما علم ان افرادها

كثيرا ما يشبه احد ما بالآخر شيئا ما فانما هو باعند اشتغال الافراد فتنى هذه الاصناف  
ما قاله الفيلسوف ايقاظ كما ان الانسان في جميع الكلى لا ينفك عن حكمه بالانسانى كذا اذا  
في الحكم الثاني انى الظاهر ان يكون على بعضه فيكون الاصل في الافراد المشبهة للظواهر وان  
يكون حرا وان يكون محبسا لامعينا ومنه ذلك يظهر مما مر فتبين ان لا ريب في الحكم  
غيره انه لان موضوعاتها الكلية من افعال الانشا او الكائنات غير متناهية وكذا ان  
شاهد اصل للسان فقط فان لا تغفل الموضوعة واللغات المشبهة في احوالهم غير  
متناهية فضلا عن المجلات فما ظنك بكل ما يصدر عن الانشا من افعال السمع والبصر  
وسائر الحواس من غير انما اضم اليه ما يصدر عنه مع غيره من اجزاء والافراد والاشياء  
الذكورة والاناث والحيوان والاشياء والاموات وهكذا متعقباتها ولعلنا نرى في  
نومنا فاسدا ان موضوع الاسكام الفعل الكلى وما ذكرنا من افعال الانشا مثلا يرمى  
اوليس هذا الموضع مدركا لان لكل فرد من مثلهن كليا وان ما يمكن تعدده وان لم يتو  
منه الا واحد كما ان النفس هي اولى على بل ما يمنع تعدده فهو موزع ايضا على كل مثل مفهوم واجب  
الوجود كما بين في المنطق الجبريد لفظ علم في نفسك وعن بدل ومن غير ان يقبل ان الجبر  
لهذه الافراد نوع كلى وفرد مشترك وكذا لفظ عمل وبيع وماح وهكذا ثم تنفى لا ريب  
انه لا بد ان يكون الواجبات والخصومات متناهية ولو لم تكن كانت لزم التشكل في البيع  
من وجهين من حيث العلم ومن حيث العمل فلا يمكن العلم بغير المتناهية في العلم بالعلم  
المتناهي في الزمان المتناهي كذا لا بد ان يكون المستحبات والمنكرات متناهية في العلم  
اكثر من الاولين بمراتب كثيرة لان الشارع قد طلبها من كل قبض والمطابق لبيان  
يكون ممكن الحصول وطلبها لا يمكن لغو وعيب تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فظننا  
عنه لا يباح لا يمكن ان لا يكون متناهيا فغير المتناهي ليس لا المباح والبيع ليس لا المباح  
فالاصل ان الحكم الاوى الواقى لغيره لا الالامنة والبرائة فيلزم ان يرد هذا التبرهان  
الغوي والنفسا من المستقيم فان الاصل البرائة والاباحة في البيع لا الى ذكر الجبر

تاسيها وتبينوا وهل نشك في بطلان ما ينسب الى الاختيارين من ان الاصل في محفل الحرمة  
 المحرم وهل نشك في بطلان ما ذكره خبر واحد ان اصل البرائة واصل الاباحة حكم ظاهر  
 ثانوي وهل في ذلك قسم الذي جرحه لان قد طلع الصبح ولا ح ما دارهم من قوله كل شيء  
 مطلق حتى يرد فيه شيء ان قلت فانقول في مثل قوله الناس في سنة ما لم يعملوا وقوله  
 ما حبه الله عليه من العباد فهو موضع عنهم قلت البس معنى الاول الناس في سنة وما  
 واباحة ما لم يعملوا الضيق البس فاسد الويل ان معناه الناس في سنة ما لم يعملوا السنة  
 فظهر معنى الثاني ومن عدم العلم بمثل هذه الاختيار وضوابطها ذكر واقام الحمد لله ثم الحمد لله  
 نقبح في فقهنا ما راكبا ليدعي ان المخرج من المخرج بالاصل على التاقل وما يؤمن ان الاصل  
 لا يرجح اذ لا بد ان يكون المرجح والمخرج من واحد وموضع الاصل هو الثاني لا سيما  
 بالواقع وموضع الدليل حال من هذا القيد فقد علمت فساد ما لا يزيد عليه فليحتم  
 انيقه قد ظهر من ان الله علم ما راكبا ليدعي ان اصله كالمسلم البديهي من الناس  
 ان مقتضى الاصل والعقل بعد ان ادب باب العلم هو الاحتياط للعالم الاجمالي بوجود  
 الواجبات والحرمان في الواقع المشكوك فلا يجري فيها البرائة والاباحة وكذا لا يجري في  
 كل مسألة ما هو الاصل فيها فهو في غاية الغشا لانهم ظنوا ان الشبهة محصورة وان  
 الاصل في كل شبهة محصورة هو الاحتياط وقد جعلنا لك من البديهي ان نسبة  
 كل الواجبات والمحدوبات والحرمان والمكروهات الى المباحات نسبة المناهضة  
 غير المناهضة نسبة الفطر الى البحر فانك بنسبة الواجبات والمكروهات الى المباحات  
 والمكروهات والمنهيات جميعا ثم ما ظنك بما ينبغي من الموارد المشكوك بالنسبة  
 الى جميع الثلاثة والواجبات المعلومة والحرمان المعلومة انك بالله هل تعلم يقينا  
 ان فيما ينبغي من الموارد المشكوك واجباتا او حرمانا ثم فرغنا انك علمت بذلك فاعلمنا  
 بالله ما قد علمت هل وجهه او عشرة او عشرون ثم يمكن لاحد ان يقول ان بعد  
 هذا العلم لا بد ان يصح ان الشبهة محصورة فيجب فيها الاحتياط فانظر ماذا ترى

فظهر بعد الله بطلان كل ما ذهبوا إليه من أن لا بد من أن يتجسد دليل الاستدلال  
 فثبت به محبة كل من مطلقا كصاحب القوانين واهله ثم اختلفوا لما تلوون بالآله  
 فقال بعضهم يثبت به محبة كل من قام على محبة كل شيء ولا يثبت به محبة كل من  
 على حكم الشيء بانه واجب حرام وبني لهذا المذهب من الطريق ما شيخ الفاضل الخ  
 تلميذ يفي واجبه صاحب الفضول وقال بعضهم بالعكس وفي هذا المذهب من المحكم  
 ومنه الجشيع العلماء قديم وقال بعضهم بمحبة كل من طعن به النفس كخضنا الانبياء  
 فهو وبني لهذا المذهب من الانبياء ثم اوردوا الاشكال الواردة على الجميع وهو بطلان  
 العباس وعزبه عن المحبة بالبداهة مع ان البرهان العقلي لا يقبل التخصيص لان  
 التخصيص كاشف عن بطلان البرهان بالبداهة ثم اوردوا في الاشكال فوضوا في  
 الاشكال الى خبر ذلك من طائفة المبتدئين على ما هو هو ودللا وسموه دليل لا  
 وقد علمت بكون الله بطلان وبطلان جميع ما ذكرنا عليه ويثبت لك وبطلان  
 بالبرهان الذي لا يشك فيه كل من سمعه كاشفا من كان فالجود لله ثم الله **فرغ**  
 ثم العجب الاخبار بين ان الاصل في الموضوع الكلي المحل الخبير بجزءه وان الاسل في  
 المصادق المشبه لا يابح مع انه من الواضحات كما انحنى انه لا يمكن ان يكون الاصل  
 الا الاياحة وان لا عقاب احكم الكلي لا بعد البتة بخلاف المصادق فانه اذا اشبه  
 الشيء بغيره لم يخلو في نفسه مع علم المكلف بحكمها الكلي فتنزل الخبر فلا يمتنع وعقابه ولا عذر له  
 لانه عقاب بطلانها فانه لا يشك في ان البرهان والاباينة هنا لا وجه له  
 وانما قلنا هنا بالبرهان والاباينة للاختصاص والامعان في الحقيقة وابقه قوله  
 وما كنا متعديين حتى نثبت رسولنا ولا نغافل لا بعد البيان انما يجري فيما يمكن  
 بيانه وهو الكلي والمصادق الجزئية ليس من شأن الشارع بيانها ثم يمكن ان يذكر  
 بها ما يمكن ان لا يذكر فانهم وتدبر قلبيهم عليك باجراء حكم ما ذكرنا كما  
 البرهان في الاحكام الشرعية فقل ان الاصل في الشكوك الجزئية والشكوك الشرعية

في  
 شرح  
 كتاب  
 التلخيص  
 في  
 التلخيص  
 في  
 التلخيص

والمشكوك انما فيه العدم يعني لا طناً فاستخرجت من هو يشك من قال ان الشك في  
 البرية فشرط والمنازع شك في المكلف فيجب فيها الاحتياط وليس شكاف في التكليف  
 حتى يجري فيه البرية فالحمد لله ثم الحمد لله وما انا وما خلقني وما اذ رسلاني فيجب  
 شكك ونفك بالله البحر الثاني في بين كثير بلزوم قليل من ضد وفيه  
 انها قهراً اذا كان خبر كثير شر قليل يصح عملاً وشراً فاضله ولا يقتضي ما  
 بلزوم من الشر القليل كما انه يجب ترك العكس نعم ما قال الحكماء ان ترك الخبر الكثير لا يدل  
 الشر القليل شر كثير ومن ثبت جرم سنة الله امر وان الله لم يترك خلق الماء والنار  
 مثلاً ومن عبادك بذلك كما قال اقرئهم الذاء الذي تشرعون في قوله اقرئهم النار التي  
 تودون مع ما يلزمها من الشر القليل من الغرق والحرق وغير ذلك وكذا الامر في خلق  
 السدود وغيره من الاشياء الكثيرة وانه يدل على لك قاعدة وجوب جميع الراجح  
 على المرجوح وبطلان العكس وكذا قاعدة بطلان تفضل الغرض وذلك لانه اذا كان  
 الغرض المطلوب الوصول الى الخير والكمال وابصارها فترك الخبر الكثير لاجل الشر  
 القليل يفض الغرض بخلاف سنة الله وقد فطر الناس على سنة نعم كما قال سنة  
 التي فطر الناس عليها البر في الاسفار وركوب الدواب الجار وفي المعاملات  
 مجارة الجوار شرور واضرار البغي والتكلم من المشقة والتعب لا يخفى مع ذلك  
 قد جرى بدن بخلاف عليه واكدته اذ قال وعاشروهم بالمعروف فان كثرت  
 صفى انكرها شأنا ويجعل الله في خبر اكثر وقد اشاروا على الكثرة بل ما ذكرنا  
 البرهان فانهم قهراً ان من افراد ما ذكرنا من القواعد البدئية من لزوم خبر  
 كثير بلزوم شر قليل ورجح الراجح على المرجوح وما يؤدي الى الغرض والكمال ما يابى  
 من الاحياء والاحاديث وان كانت احدا وان كان كثير من رواها من خبر لا يامحى لا  
 نعلم علماً لا يمكن ان يشك فيه انه لو كان فيه اخبار كثيرة فسد منها المحدثون او صدر  
 خطأ من الراويين فهو في حجب الاحاديث الصائفة الصائفة عن اهل بيت العصمة



من الله وجعل من البحر بعد ذلك فعل بك عاقل وجوب الاختصاص بها ولا يجوز ذلك  
لحد ما مع اعتناء الرواة والكلمين بضبطها وثبوتها في كتبهم مثل المحرر الأولين وقس  
من أصل النسخة والمحدثين ضد جعلت بك جدا لا غشبا على المثال والعقل وعن جميع ما  
ذكر من البرهان والدليل فالحمد لله الوالد الجليل فتسرع لا يؤمنون ان كثرة صدور  
الاختصاص فيه وانعقد هذا بنا في ما ادعت لان غرضنا اثبات الصدور عن العصور  
وان كان تقية فانه يجب علينا الاخذ بكل ما صدق عنهم الاما دل بنفسه وبغيره ان كان  
ان صدق تقية وهذا في غاية الغلظة وقد ذكرنا على ما تقدم ان التقارون السابقين سقطوا  
ما كان ذلك ثم كثرت اثاره معام الشاوش واخذ بالخالف العامة ولو لا الشاوش لا خذا  
ما وافقهم كما لا يخفى فليبين في ذكر من اجبت العصابة على بعضهم ما يصح عنهم قد  
نقله لهولاء لحفظه فاحفظ ان شئت من اجبت العصابة على بعضهم ما يصح عنهم  
فقطلا زيارته والفضل والمعروف يريد ابن سلم المراد جبل والبحال والابا  
وابن ابي عمير والصفوان وبنو احمد وحماد ثلثة بل فقط عبد الله شاد ابن بكير و  
ابن مسكين ومن ابن مخيرة فكل من سنه اختلف عنهم ان يذكر بعض ذلك من  
واحد ابن بصير لا شك قبل ما كان المراد الهاد والحسن بن فضال شهر ابن  
محبوب مكانه ذكر ثم فضالة بن ايوب لا تقبل عن ابن عباس يدلا قائمهم لو كان  
في حديث قديم معني عن الحديث فاحفظ وقل يا اياك المملوك اغفر لنا وانا  
السلوك في خمس ان كل ما جعله الشارع فهو حجة مع عدم افادته العلم كالبنية  
وجز العادل وظن المصلى وغير ذلك فاكترها من افراد ما ذكرنا وان كان دليل بعضها  
غير ذلك مثل ما ذكرنا في حجة الاصل ومثل اياق انشاء الله من حجة البعد لا خلا  
النظام ومن افراد ما ذكرنا الشبهة الغير المحققة وهذا ظاهر اشارة له  
فثبت من ذلك مع ما اثبتنا هاهنا من المحصورة فما بلغ من الكثرة المحبث لا يثبت  
الغلاء بما فيها من ضدها فيكون وجوده وعدمه عندهم سواه فهو غير محصورة

ولا خصوصية ونأمل بعض إيراد في هذا الباب انما نشأ من عدم التفاتنا الى ما ذكرنا من  
 البراهين القوية فتدبر قلبيستلزام لا بد ان يجرى العدل الواحد عن جهة <sup>الظهور</sup>  
 اخرى وما ذكرنا ان المفروض ان لا يكون بعد ابدوس هو. ونسبنا وظاوه في <sup>من</sup> البراهين  
 كما لم نعلم فالاصل المحجة قوله الاما خرج نوح اذا شئت في موردية. موارد الشهادة فلا  
 يقبل الا قول اثنين عدلين وليس بها فبكتفي. الواسع فالاصل بمناظر الواحد فان قلت  
 ان ما ذكرت يجرى العدل من الفناء مع ان الواحد منهما ايتى بحجة ابدى الا ما شئت  
 ونك كالموسبة والاستهلال او خروج الولد جاك قلت ان خلا خطا حتمها البتة  
 كما للرجال مع ان المطلوب منها الخفاء والشر فاعلمه ثم اسقط قولها غايبا عن <sup>عقوب</sup> الا  
 لما يلزم من خلاف الشر والاشتمال **فهم** لا ريب ان الاصل عدم المحجة الا  
 ما خرج فتذكر انشاء الله في محله برهانه فاذا فالاصل عدم محجة اعتقاد شخص  
 حده لا حلالا خطا كثيرا بخلاف الحق هو الظاهر وناخرج من هذا الاصل حد  
 اهل الخبر ونسبهم في كل جهة منهم واحد عدل او لا بد من تعدد جهة اشكال لما اشترى  
 من كثرة خطا الحد كما يظهر من كثرة اختلاف اهل المحجة بخلاف الحق لا ينجي فالحكم  
 باكتفاء. الواسع شكل الا اذا استلزم تعدد اختلاف النظام فم لا ريب في كفاية  
 المجتهد الواحد العدل في الضميمة للحكم بل يمكن اجراء ادمه في كل من هو اسناد  
 في فن او صنفه حتى يكتفي بالواحد في الجمع فراجع ونأمل كثيرا وظهر من ذلك عدم <sup>قول</sup>  
 شهادة العدلين انما ذكرنا عن جهة كما اخبره جمع بان لزوم الفات به ارفع عن محصل  
 له لعدم من قولهم ثم لواجب شهادة المخبرين فاختار به محجة كانتا معناتهم **انظروا**  
 قد ظهر لك ما ذكرناهم محجة الابتناء المنقول لان نقلنا قليلا ليس مستند انما  
 وانما هو بسبب اننا الى عدد في كثرة خطائهم مشددة لغرضهم من الوضوح لا يمتنع  
<sup>الذي</sup> ان يكون سخطا معنونة مستداولة لم ينقل فيها اجماع على المطرقة  
 المستدلين به. <sup>ان</sup> انما انهم عدم محجة القياس لئلا قد يؤول الى الفوضى قد نبى بالبرهان

الأولى الأماض في الدلالة القطعية بتحقيق ومن ثم فإن انه لا يمكن جعل النسخ  
 حجة إذا اتفاد الظن الشخصي وإذا لم يكن الظن الشخصي على خلافه وكلا العبد بغير  
 كالمجربين إلا أننا فلا بد أن يكون كل حجة حجة مطابقة إذا علم كذب وحصل العلم على ذلك  
 ببيان أن الشارع إنما جعل حجة أصلية وهي ما عليه الصدق وحصول النظام وعبد  
 اختلافه وغير ذلك وكل ذلك من لوازم ذاته سواء حصل من ظن أو كان الظن على خلافه  
 وأيضاً بطلان الظن الظاهري في حصوله في الحجة من المصلحة أو في دفعه وأيضاً بطلان من وجوه  
 العدم وكل ما يكون كذلك فهو بالبداهة مع وذلك لأن كل إمارة غير مبني على القطع  
 يحصل منها البعض ظن على طبقه وبعض على خلافه ولا يحصل البعض ظن ثم لا يحصل  
 لمن ظن على طبقه ظن على خلافه ولا يحصل لمن ظن على خلافه ظن على طبقه وهكذا  
 وكل ذلك مما لا ينبغي فإذا اهل يستفهم حجة شيئاً فظن هذا في شريعة رب العالمين  
 وكذا إذا ساءلهم وجود مثل ذلك في الأدلة فافهم ولا تغفلوا بحمد الله  
 فلهذا قد ظهر عام من البراهين أنه لا ينبغي بالظنون الشخصية المحاصلة أن  
 الأدلة الشرعية مضافاً إلى ما بان إنشاء الله في محله من أن التشريع عليه والتعظيم غير في الظن  
 فالجواب يدعي أن المدعى هو الذي يدعي أن أدلة الشارع فإن الظاهر أن قام على خلاف  
 الأصول الشرعية الذي لم يثبت من الشارع أغنياء الغيوب والظن ولا ينبغي من أي شيئاً  
 فالجواب مثل صاحب الغواصين قد بحث بظهره خلاف ذلك في الأحكام الكلية و  
 الجزئية فظهر من ذلك أنه لا استصحاباً حجة وإن قام الظن القوي على خلافه وإن كان  
 العمل على طبقه بعيداً عن الأغنياء كما إذا مات مسلم وأسلم ابنه قبل ذلك وله ولد آخر  
 إن أسلم قبل موته أبية وبعد فمقتضى الاستصحاب أن كل حادث عن زمان الشك  
 فلا يحصل شرط الارث وهو الإسلام قبل الموت فالارث للأخ وأما إذا كان الموت  
 في غير شهر وجعل تاريخ الإسلام فهذا الوجه نفى الارث وأما إذا كان الإسلام في غير  
 شهر وجعل تاريخ الموت فالأصل عن الإسلام ومن زمانه فمقتضى شرط الارث: كلاهما

وان كان فان قلت ان عدم تحقق الموت في زمان الاسلام والاصل لآخره لا يثبت  
بعدوا شيئا ثم قبله ولذا قالوا بان اصله مثبت وهو ليس بحجة قلت المفروض العلم  
الموت وحصوله في زمان فبإسالة الناصر بحكم بيان الموت الى زمان علمنا بصفه  
في قطع يه الاصل وان كان الحكم محله في زمان صحتا بعدا ولا ريب بين موت بد  
وعلمنا بمراد ذكرنا من البراهين بل لا يفتقر العلم الاجمالي بالخلاف كما اذا غم سنه  
اشهر فغده الثلثين ثلثين وان كان العلم المادي بجلوه لما قاله اليقين لا  
بدخله الشك ضم في غير اضطرار الرؤية فان قلت فاقول فيما ذكره غير واحد  
ان اصل المتيقن على القول بحجته الاستصحاب من امية العقل حتى واما اذا كان بحجته  
من ارباب الاختصاص على المناظرين فهو باطل وذكرنا في بيان الفرق ما ذكرنا وقلت  
لا فرق بين المذكورين صحتك وانما في اصل المتيقن بحجته الا ترى الى قوله في متوهم  
يشك ان من مضى اليقين لا بدخله الشك ضم للرؤية واضطرار الرؤية ومعناه ضم  
للعلم ووقت علمك بدخل شهر من مضى واضطرار العلم ووقت علمك بغير حجة بدخل  
شوال البرص معناه لزوم البناء على حدوث شهر مضى في وقت علمك بدخله وتبين  
اثارا واما الشهر عليه وكذا ان يثبت الاثار على اخره واول شوال واخر شعبان وكذا قوله  
في صحيح زيادة انك كنت على عيين من وضوئك وليس ينبغي لك ان تستغل اليقين  
بالشك ولكن بتفضي يمين اخر وقوله في صحيحه الا ان ولكن بتفضي يمين اخر ولا  
تفتقد بالشك في حال من حالات فكل اصل مثبت هو حجة على القول باعتبار  
عقلا فهو حجة فيه على القول باعتبار شرعا وان اردت برهانه زائدا على ما ذكرنا  
فانظر الى الكلمة لا ينبغي الدلالة على فتح نقض اليقين بالشك كقولهم في الفرقان  
سبحانك ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء الا نبر وقولهم في ليس  
وما علمنا ما لنقيم وما ينبغي له اي شان محاثهم بعد من ناحية الشرف فانه لم يكن  
من اهله نعم ليس ما ذكره من امثلة اصل المتيقن بحجة حتى على القول باعتبار

عفا مثل ان زيدا نام في حافة اول الليل ثم مضى نصف الليل ثانياً بالسيف على الثا  
 بهت لو كان فيه زيد لعد نصفين وقتله ثم في الصبح لم يزد في اوله ما ولا اثر في  
 هريه بل يقول لو كان حجة عفا المحكنا بان الضارب قاتل واقطع رواف المقام عفا ذلك  
 وعليك بالندب والتفريع وسنقر ان شاء الله في ذكر الاستصحاب باب الامة بالابطال  
 من ذلك فانتظر فيحس وان اشك في الاحكام له ثلثة احكام ولا رابع لها في  
 المقام لان الشك اما في الحكم الاول الواضح من ديننا اصله وحكمه بالانزاد عليه  
 واما في اندراج الافراد الخارجية وليسمى بالاشبهة الموضوعية كما اذا شك في ماء انه  
 مطلق او مضاد في شئ انزول او ماء واندم او بقر وان هذا العمل من التصحيح او من  
 الداء دانه ولد حلال او حرام وان عبد او حر وهكذا فان كان فيه اصل موضوعي  
 على الولد للفرش ومثل اصالة الصفحة الاضال فهو المنع والافترج الى اصول  
 اخر فقول انه ظاهر وليس بظاهر عند الشك في الاضافة والاطلاق وكذا في المول  
 والماء وكثير ما يفكك بين الاصليين كالصبي الواضح في الماء القليل في ان ظاهر  
 وانه منه والكلام فيه طويل الثالث الشك فيما كان وهو على قسمين احدهما الشك  
 في نفس ما كان انه كان او لم يكن وبسمى هذا بالشك الشرابي ومن احكامه الشك في  
 الشئ بعد الدخول في شئ اخر والشك بعد انفراج ثابتهما الشك في استمرار الشئ  
 في بقاء ما كان سواء كان في حكم الاول كالشك في الفخ او في غيره وهذا هو  
 الاستصحابيون القسم الاول وان كانا لا قوي حجة كليهما متحقق قد ثبت  
 في الشرعية المظهر حوا الشك بان ثبت في الشرايع السابقة بالاجابة الخاصة  
 غير الاستصحاب مثل ما ذكره من جواز وطء المرأة بقوله ثم في ضنة لوطه هو لا يشك  
 من اظهر لكم اي تزوجها واضلوا بها ما تفعلون بالذكور وما رواه في الرباض  
 في الحج من قول الخاتمة الناس على امر جاهليتهم الاما خبره الاسلام وسر ذلك ان  
 اصول الدين والشرايع لا يجري فيها الفسخ وكذا في الاختلاف ولذا يهتدون فيها

كتاب  
 الفقه  
 في  
 الفقه  
 في  
 الفقه

الحكماء وكليات الاحكام من عبادات والمعاملات والسياسات ايضا لا يجري فيها  
 الغنى في الفسخ لئلا يبين الكثير في مجرى الاستصحاب عند الشك فيه **المحرم**  
**الثالث** في بيان علة التشريع وعلة الغيبة فيها انها **فهم** ان من  
 القواعد المسئلة عند العلماء انما كانت عليها الكبراهين العظمى بطلان الرجوع  
 بالرجوع ونزوح الرجوع على الرجوع ومن فروعها ان الاحكام الشرعية تابعة للصالح  
 والمفسد وان الاحكام الشرعية لطيفة والوجبات العظيمة اى مؤدبة اليها ومقتضى  
 لها والمراد من الوجبات العظيمة العلم والايان والعبادة الشرعية وبمقتضى الاختلاف  
 المحبة والمساكن المحبة ووزن المحبة والايان والادوات الرذيلة وهذا ظاهر  
 ولكن كثيرا ما يروى ان الحكم فمجرى فيها البنى في مصلحة الحكم وعلة فلذلك بعض الامثلة  
 منها الاربابان علة فصل الصلوة ووزن الصوم في السفر ومقتضى السفر مع انه يجب  
 الفصل على من يرم غل وطن فافروض الحزن ونزوح القلب ومنها ان لا يربان  
 علة محرم السكرات هو الاسكار وازالة العقل ولذا لو كان لا يمكن جلوسه في غير  
 لان مدله الشرعية والتكاليف والعقل فكيف يجوز ما يجوز في حق من قبل ما يلزم  
 من وجوده عدمه وظاهر ان فطرات منها لا يوجب الاسكار مع ان حرمه فليدله كثر  
 كثره ومنها ما ذكره جميع ان علة ارض المظلمة في عرض الموت مع خروجهما عن العدة  
 ولم يفرغ ان اذا مات المطلق قبل سنة انة اراد من ما فيها ضاملا الشارع بقصد غرضه  
 مع جريان الحكم اذ جرى الطلاق بالناس الزوجية ومنها ان علة العدة والاستبراء  
 عدم اختلاط الانساب مع وجوبها في موارد تقطع بعدم ذلك فيها مثل الموطوءة  
 في اوائل البلوغ قبل روثه لبعض مما مل فانها لا يحل انابا الا بعد وضع الحمل  
 الاول وهكذا ومثل ما ورد في تشريع غسل الجنحة ومنها ان علة حجة الادلة كونه  
 طريقا الى الواقع مع ان وكثير من الموارد كاد ان يقطع بخلافها وقد دأبت البنية اولا  
 بعض العلماء في مثل تلك القواعد مثل صاحب الروضة والرباض وغيرهما ثم بعضهم

يقول في الجواب ان هذا حكمه وليس بملة وكل ذلك بسبب ان الحيوان اذا نزل من الحيوان  
 الواقع فاستمع للمبلى فيقول لا سبب ان الغرض من اشجار البستان واضح الفهم  
 من بناء المصطفيان حولها وان الغرض من لزج ذريعه فاما الغرض من وضع المرفق والمخبر  
 وان الغرض من البيوت والغرض من الحجرات ظاهر فليس ينبغي الجواب ان الحكمة على امرها  
 واد المطلوب من الكتب القران لا يحل في الفائدة فيجلبها وان الغرض من الاستدلال  
 ظاهر فالامانة في اخذ السنادين وان فائدة فتح البلاد واخذ الخراج ظاهرة  
 فالامانة في اخذ الثغور ولقد وقع في هذه الامانة السلاطين بها وانما ذكر مثل  
 تلك الامثلة لتفريقك الى المعصية فتقول بوجه ان هذه التشريعات الحكم او جعل الشيء  
 دليلا لشيء وعلة فبما هو في نفسه هو حفظ الاول وبفائدة وكل شيء هو في نفسه  
 والعلة تهيئ الحكماء او جعل الحكماء اعم منها فلو قال الشارع احكم انما الجبر  
 على من يشق السفر وفي غيره وانما جبر المسكر على من يسكر وتدرى ما يسكر من كان  
 يبين ان هذا السفر يشق ولا من يجبر المسكر فكانوا يشربون ويعملون ان هذا  
 القدر لا يسكرون ومن كان من النساء يحفظ العدة ولكن قيل اننا نعلم خلونا من اجل  
 وهكذا وعين على الفاضل الفهم من رجال الان عقدا لا تفطاع بالنسبة الى  
 من ليس بها بل للتمتع كالعقد على المراجعة مدة سنة مثلا وافق من يجازي ان تزويج  
 امها وكذا عجب من افق بعد بان الخطا انكسر الزمان حتى يصير قابلية للتمتع وكل  
 ذلك نشأ من عدم الثبات ثم انما من البرهان القويم فالعقد على المراجعة صحيح  
 ولما ساعد العيان في الاطلاقات ولم يخص له تقيد وما هو موقوف  
 بخصه فاما طعننا كما علمت ثم انبه قد ظهر ما من ان علة النعم انما نشأت من علة  
 التشريع فافهم ولا تفقد في سرائر اهل ان الذمة من لوازم الاجباء فامر من  
 الآوا ففهم فان استغنى الحيوانات ولا ضعفها حركة بالادارة وقدرة على كل  
 والسكون ثم ان نسبة العدة على ما في المعقد اولى الفعل والترك على الواجب

القدره على فاعله والاراد المقتضى في فعله فاعضبه فلا بد من فاعله من غير ان يكون  
 وما هي الا العلم اي ضرر الغايه ولذا بان ان العلم الغايه يجعل الفاعل فاعلا في  
 هذا نظرنا المطلوب من القول ان الكف فان التزم من دون الشعور ليس من فعل  
 المتكلم في متعلق التكليف فان قبل فاعله لا اراده فاعله ووجهه فلان ان الاراده في  
 ممكن حدوث فاعله فان كانت العلم اراده لتسمى اوزم التسلسل وان كانت ضرر  
 التاثير فهو الحق والمراد ولا يؤول احد انها وجوده بلا علمه في تكاليف الحال البديهي  
 ومن هنا ظهر ان العلم هذه انه لا يمكن صدور فعل لا اراده واراده فلا فرق بين اول العمل  
 ووسطه فاعله لا بد ان يتقدم النية الى الفعل فان وجود النية نفسه الى  
 امر العمل فيمكن من ادم من النية لخصتها الى العمل الذي من كمالها ما في الحافظة والحق  
 عدم اغترق وعدم فاعله في الفرق لان ما يستند الى شعوري وشعوري من حيث  
 فهو ارادتك وبذلك ما يستند اليه فذلك الاختيار في فاعله بل جمع في  
 النية في اول العمل وبطلانها بدونها صراهم ما استند الى اختصاصه فلا دليل عليه  
 ثم ان عرضي ما ذكرنا الراد على من فهم منا فاعله فاعله اليه وان وهو الحق  
 مذهب الجدلانه صدر الاحكام من المصلحة وهذا مسلم ولكن لا يجب مراعاة الاصل  
 اي العمل لمصلحة ولا دليل عليه ولا يعلم ان البرهان الاول على ارم اصل المصلحة  
 فهو عينه دال على لزوم الاصل عينيه وهو بطلان الرجوع بل يرجع ويرجع المرجح  
 على الرجوع وما ذكره من الامثلة فهو شبهة في جواب البرهان الثاني في رد  
 اصل الفاعله حيث مثل بطريق المار في رغبتي لاجل وقد عي السطشان فلا  
 وبان في غير النية بطله انتم فانقل المحرر على الصواب **الباحث الرابع**  
 في بيان حفظ النظام وفيه اثنا عشر وعلمك رايه ما ذكره الراشدين  
 في اثبات حاجة الخلق الى المصالح من اذ الانسان مد في الطبع فلا بد من معصومة  
 بغاوتهم الى وجوب انهم وبغاوتهم والفتنة وبغاوتهم في الدنيا بالهوى والبصر

حفظ النظام



وغرضهم بجمع الاخرى ومن هذا البرهان الذي بعينه يظهر ان ما يوجب الفناء والخلود  
 النظام فهو فاسد وعجز مشرع وكل عاقل يصدق ذلك ويفهم ان هذا من اضرار  
 الغرض بطلان نقض الغرض عن ابي الينس فيه ما عند كل عاقل من برهان المنفعة  
 ويشترى شيئا بسم ويبيع الشئين واكثر يدرهم وانما يستهرون لان ضلوع نقض  
 لغرضه وكل ذلك من الواضح واكثر الغواص من هذا القليل وانما ينشأ الخطا  
 في الجزئيات والصناعات وعدم الالتفات الى اندراجها في الكبريات ولهذا لا ينشأ  
 عن الكمال ومنه انما ان الغول والريال وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ومن يشا  
 يظهر ما فضلنا به على غيرنا قلند كبرون الله بعض ما ينبغي في ذلك **فصل**  
 من جملة ما جعله الشارع الحكيم جهة لحفظ النظام البدن والنفس واشاد اليه ان  
 بالحق والصلح بالحكمة مولينا الصافي بقوله ولو لا ذلك لما قام للمسلمين مؤلف  
 لا ضل النظام ولزم نقض الغرض فوجب ان يكوننا البديهة ولازم ذلك ترجيح بينه  
 الداخل وقد اخبرناه وقد اشرنا الى مثله من قبل في ترجيح الغرض على المتافل بالاضطرار  
 وكذا ترجيح سبيل الاصول مثل اصاله الحرة واصالة العصبة في الاشياء اذا شك  
 في العيب في الاضال اذا شك في الفناء وهكذا ثم قد علمنا ان جهة البدن لحفظ  
 النظام لا تكونها مطابقة لنفس الامر في الاكثر بخلافها اقليل لا يكون داخل  
 فيما من اخبار الكثر والشر اقليل لانك تعلم عدم مبا لاة الناس بالجلال  
 والحرمان الا قليلا ثم ضد كما ان يفتح المحسن والزكوة وحرمة الربا وتعلم حال من ينسب  
 الى السلاطين من الادنى الى الاصل ومنه ما قاله الله وان كثير من اخطاء ابيته  
 تبصهم على بعض الاذنين اموا وعملوا الضالجات وقليل ناهم وكذا كلمة  
 وقليل ما من حيث كبريد ما رنا كيدا ومن هذا البرهان نشأ من المعصومين حكمهم  
 بموازاة السلاطين والحكام والامراء مع انهم المالك وان اريد فعل ان  
 المالك المحقق هو الله ثم اباح اخذ ملكه من ايدي الامراء وان كان ما يدينهم

ظلمة ومضيقا الاماكن فافهم على حقيقته ومن جملة ما يتصل به حفظ النظام انشا  
الصحة في احوال المسلمين ومعرفة مقتضى ما من هذه الاصل اجازة في العبادات والاعمال  
بسيطة المعلولات اذ لو لم يكن هذا الاصل حجة وبني على ان الاصل انشا الاماكن التي  
منه انشا واختلال امر العبادات ما كان يلزم لو لم يكن البدن محلا للعباديات بل كل ما  
يأبى على اهل السوء من الخمار والكسبة انما وقع بايديهم فببعض العنود من السوء والفساد  
والاجارة والجمالة والمختار والمزارعة والمسافات وغيرها ولولا البناء على الصحة  
ما كان السوء من شئ بعيدا العلم بانها كلها كانت ملاك قهرهم وانما صاروا  
ملكا لهم بالعنود وكذلك ما يترك اهل القرى مما يجلب اليهم من الامساك كما لا يخفى على  
اولي الابصار وكذا الوجه الامر على ما ادعوا له فكيف يخفى صلوة الجاهل والى  
الجمع وغيره ولم يصح الحكم بان كل احد يترك السلوة والصوم والركوة والخمس والطهارة و  
غير ذلك من العبادات وان رابت صدر هذه الافعال عنهم لان مقتضى ان الاصل  
انشا الاماكن ولا يمكن خروج فعل الانا من الاحتمال الربا ابدا واحتمال فواقع و  
موانع اخرى على فعل الصحة كما لا يخفى فلهذا من ذلك ان المراد الحمل على الصحة الواضحة في  
الامر على الصحة عند الفاعل ولا الضم عند العامل وانما نشأ هذه التوهمات من ان  
ان مدرك هذا الاصل الغلبة والظن فان الفاعل يعمل كل احد على طين ما يعتقد  
ولا ريب ان الصحة بهذا النحو لا يفتى من شئ اذ الحمل على الصحة عند العامل لا يبعد  
الحامل شيئا لاحتمال ان ما هو صحيح عنده فاسد عنده والحمل على الصحة عند الحامل  
لا معنى له فان من لا يعمل على ما يعتقد ويعمل على ما يعتقد غيره لا دين له فهذا بين  
الحمل على انشا فافهم ولا تغفل وتظهر ايضا ما ذكره بعض ان هذا الاصل ينبغي  
احراز هذه الاركان من خارج فلو قيل انك استعجب وانما صغر فقال الامر بعينه  
وانك كبير فالقول قول الاول ولا بد الامر من اثبات الكبير وكذا لو قال زوجهك  
وانما في هذه الى غير ذلك من التوهمات لان هذه القاعدة انما وضعها الشارع

واراده صاكنه ومقدره على الاستعظام غيره والا فاعطاهم الحادث على العمل حسبها  
كان جازيا في كل مورد ولا يعتبر بالظن الغالب على خلاف هذا الاصل ابتعا من جهانه  
ومن هذا البرهان ظهر ايضا صفا لا من غير تكبير انه لا يسمع قول من قال بعد العشاء ان  
ضدنا لا اخنا الا الانسان والواقف الجارى لا المحقق او المزاج او غير ذلك فحسرت  
ومن جلة ما يدخل في امره من ملك شيئا ملكنا لا فخر به وهذه القاصه من  
المسلطات والاجامعات وكثير من واردها اقرا على الخبر اخره بر غلبه على كها  
اقرا العلاء على انفسهم جائز كما نوه بعض اعلام وانما وضعت ولومه صاكنه  
على قاعه البينه على الدعي لما كانت القاصه من الهامات وكنت فيها قبل الله  
وسا لا تظن ذكرنا بعض ما في الوثائق فضا جدا ولا يجد ولا الاول من البدن شيئا  
ان الانسان مدنى الطبع اى يحتاج في البقاء الى الاجتماع والشاؤن فلا يمكن لكل  
احد ان يعمل جميع ما يحتاج اليه من الزايرة والكتابة وغيرها وغير ذلك مما لا يكاد  
يحصى في الصناعات اللانتهية فهم يحتاجون بعضهم الى بعض كاعضاء شخص واحد فلا  
بدان يعمل هذا لذلك علوا وهذا لذلك علوا وهكذا حتى ينظم الامور ويكن  
البقاء فظهر ان حرازا الامور نابتة والنابتة والولاية من لوازم وجود هذا النوع البشري  
ثم ان كان قولهم مقبولا هو المطلوب ان لا يقبل لتدابير النيابات اى فعل احد لا احد  
فخلل النظام ولزم نقض الغرض فلا بد ان يكون صاحب العمل عند العامل حاضرا  
ببينة او يرسل معه عدلين وشاهدين مع ان ذلك لا يشر فيها بجملة الى البينة من  
الغفود والعتبات ولا يعلم انه بينة من يعمل هذا العمل والعرض ان قوله غير مقبول  
والبينة غير شبيهة بلزم من وجوده عدم غالبا ان في هذا ابلاغا لغرض ذاكرب  
مجدول الثاني ان هذا البرهان كما يجري في الناس الاختبارى كذا يجري فيهم  
حسبهم الله امتاء على الغير كالابن الجدة الحاكم وعدولا المؤمنين وكذا يجري في  
اعمالهم واموالهم فلو قال الفاسق قد ظهر او صلبت او قتل الخس الزكوة او ضل

هذا البت صلبت عليه وكذا ما يجزئ النساء من الكثرة المحض والمقتضى من  
الحمل وعدمه ومن كونهما في الطهر وعدمه والمسائل متكثرة ولذا ذكر بعض المتأخرين التقليل  
معلّلاً للبراهين المطلقة منها قوله ولا يميل لمن أن يكتم من مطلق الله في أرضاً  
فدل على قبول ما يجزئ النساء وقال أيضاً إن كان الذي عليه الحق سبغها الوضوء  
أولاً لم يطمع أن يميل هو فليميل ولينه بالعند لما وجب سماع أفراد الولي على الولي  
عليه وقال في سورة النساء ولا تأكلوا مما أسرفوا بذراً أن يكبروا بآراءهم فمضوا  
على أن قال فإذا نصّهم إليهم أموالهم فاستشهدوا عليهم فدل على أن قول الولي نص  
البت ما لا يخبره بقول ومحتاج إلى الإثبات لأنه خارج عما ملكه الولي وفي الحديث  
العدة والمحض إلى النساء معنى آتت صدقة لكلمة الأولى صغرى الثانية كبرى  
أي كل من يجزئها له وقضى إليه صدق وفي الصحيح أن المطلقة تلك إذا خيمت أنها  
نفقت المحلل فظلمها وخربت عدلها فقبل إذا كانت ثثة أجدولاً الثالث أن  
مورد القاعدة كما ظهر مما اجتمع فيه إمران أحدهما أن يكون ما يجزئها موقوفاً بالبيت  
بصدقة أنه ملكه لا مجرد الجواز إلا بأنه قول واحد صلبت بنا بغيره عن زيد عشر سنين  
لا يقبل قوله حتى يلفظ التكليف عن الولي الوصي ثانياً أن لا يكون ما ملكه موقفاً  
بالإلاع الغير فلو قال زوجت زينة فكذبته فالقول قولها لأنه لا يملك تزويجاً  
بأنفاده بخلاف قولها فظلمها وهل يشترط أن يكون ما ملكه للقبول حين الإقرار  
أولاً فقبل قوله وإن خرج عن المالكية فاصح جمع مواضع بالاشتراط فلا يجمع  
قوله من يدعى الرجوع بعد العدة مثلاً وهو الظاهر من الفضيلة الشطرية أي ملك  
شأنها ملك الأزاريرة ولا أقل من الثلث فالأصل عدم السماع لأن الأصل أن لا يقبل  
قوله المدعي الجحدول الرابع أن الاشتكال يقع كثيراً في الشكراي في ثبوت هذا  
الشخص مالك لهذا الأمر ولا يفتش الكبرى أشكال مثل أنه هل يجوز جعل الفأ  
وصياً أولاً وهل مذهب الأكثر عدم الجواز نظر إلى أن الوصاية اشتملت على

ليس مباغاة شرع وهو منع واضع البصر كل عاشق مبنا على انما من العبادات وضمها على  
 اداء حقه وذكره ولقد افاد على بال وجرا ثاثة وعلى احنا في عبده وطلا في دعائه  
 الى غير ذلك مما هو من الهوى وقيل قوله فيه فهو ما ورد من الاطلاق والعزم مثل فن ذكره  
 بعد ما يسميه سلبا ثم العجبين الشهيد الثاني ومن تبعه اذ قال ان العدالة شرط لقبول  
 الوصي لا في صحة فعله فلا واصل ظاهر العدالة وهو فاسق في نفسه ففعل مقتضى الوصية  
 فالتفقد ففعله ومن وجب عن المبدء ويمكن ان يكون ظاهر التصديق لو اوصى اليه فيها  
 بعينه وبينه وقيل من نكضا ما بل لو فعله ظاهر اكل لم يبعد العصبية وان حكم ظاهرا  
 بعدم وجوده ومنا من ادى فعله وبطلان الفائدة لو فعل مقتضى الوصية باطلا  
 عدلين او باطلا احكامه الا ان ظاهر ايشان العدالة يتناقض لك كلفه ومثله بل في  
 مباينة الفاسق من غيره في الحج ونحوه وفداء كرامة وضمير ان عدالة التائب شرط في صحة  
 الاستئذان لا في صحة النيابة المنتهية قد علمت من بهاتنا الالهامي ان هذا كله خطأ  
 ظاهر متناقض باجماع لا يعلل صحة النيابة وعدم صحة الاستئذان ولا يمكن صحة الوصية  
 الى الفاسق وصحة نيابته وعدم سماع قوله وابنته قال بدل صحة النيابة صحة العمل  
 فان من يعمل بغيره اعراض الامور صحيح واضمح وان هذا من صحة النيابة بالاجرة وعند  
 الاجارة وعدم صحة الاستئذان بهذا المصود كذا من العبد ما ذكره بعض الفقهاء لو كان  
 ومن احد على البعث ثابتا عند الوصي فاجب احكام بالثبوت ومسئلة ان يجعله استعفا  
 لا يجوز له ان يفسد بقره وحلقه بل لا بد من ثباته عند وقد علمت بطلانه ولزم من  
 الوصي كانه لو قال اعلم بفائده لان على الوصي اعطاء مجيب على احكامه وضمير تعيين  
 وعدم مزاحمة وبظا ترو كسيرة ثم نقول ان العادل في كل زمان نادرا اذ كان الوصيا  
 الى الفاسق باطلا يرجع جميع وصايا الخا الى الامانة الى الحاكم ولا يكون الامام نيابة  
 بالبدلية فلا بد ان يحدد ابنا ولا بد ان يكون امينة عادلا لا لوليه والضمير في  
 العدول بكثرة الوصايا فلا بد ان يفوضها الى من يشاء من الفاسق والالزام

والفتن والاختلال وهذا من الكثرة ما قرأنا من فتن من فتنه ووجوه فتنه التي لا  
الأمور من نامل فساد كذا ونظير بعض الاختصاص يعلم ان من جعل له الهدى لم يزل  
القول لعدم اشتراطه في ذلك قسم الذي هو حقايقهم ولا تفكر في حقهم المصنوع  
معصوم الحمد والخاص ان المصنوع واحد من ملك تصدق في اخباره وبطلان  
ملكه ونزيب لا تار عليه نظير فاعده افرا العقل على انفسهم ما لم يعلم كذا في قوله  
قال لزوجته طلفتك ومعنى ذلك ظاهرا ان نكح نكحها غيره ولما انقضت بها ولو  
كذبته الزوجة فالقول قوله مع البين وعليه البيهني ولو قال الوكيل بعث مالك  
أخذت الف فلان فالقول قوله مع البين وان انكر الوكيل وان ذكره وادعى على المشتري  
ان ثمنه الى عليك فقال اخذ وكيلك وصلة الوكيل كفاء وله ان يخلص كل واحد  
منهما ولو قال وكلتك في البيع لا في اخذ الف فالقول قوله والبيهني على الوكيل  
والفروع كثيرة فمن جملة افراد قاعدة حفظ النظام والخبر الكثير كما باخرو  
العلماء وخوهم فاذا راي عالم ارجح اليه الناس وكان بايديهم الوفاء من خطوله  
وخوهم يجب لهم جميع الاماثل خلافة وان كان يخل الخطأ والسهم من العالم  
او ان كتب خبره شيئا كما شاع في زماننا لان مرجع اصل كل زمان من الشبهة علمهم  
وجهم في معاملاتهم سيما الاراضى لا يثبت خطوهم وخوهم فلو وقت لا خصل  
النظام ونزل الخبر الكثير للشر القليل وان فرض حصول العلم اجمالا بوجود الشبهة  
بينها من الخبر والخطأ والسهم منهم لما ذكرنا ولما ذكر في الشبهة الخبر المحض وما ورد  
في اجبا اهل البيت من عدم الاعتياب بالخط وان كان امونا من الشبهة بالمعنى  
فقد تحول على خبره الحق من بكتبنا دنا فاعني في نظيره ما ذكرنا في الاجبا والعمل  
بكتبنا مع الاحمال والعلم بالاجمال ان فيها سهوا وخطا اودس من الاهداء ونظير  
كل كتابا نله معلوم مع احسان ما فيه من كتب المدايات والفضة والاصول و  
الاستبصار والخواص وكتب الفضل او ما يكتبك سيرة الناس سيما العلماء فذكر

بيان  
 في  
 المحققين  
 في  
 الحقائق  
 كانت

البحر الخامس في بيان الضرورات بلح المحظورات والضرورة قد يقع على  
 الكامل فيكون بالشيء غائبا وقد يوجب ذلك الوجوبين أو أكثر لعدم إمكان الجمع  
 بالممكن كافتاد ما يمكن من الغزو وضوءه وفيه لم يلزم المحقق ومن هذا الباب غاوص  
 وقد يوجب ارتكاب المحرمات فيه انما هي **فهي** اذا لم يمكن الواجبين وكاله  
 فلا بد ان يكون منه ما يمكن ولا يترك كلمة اما اذا كان من قبيل الدين ما ليس فيه ترك  
 وارتباط فبالبداهة والاجماع بل الضرورة واما اذا كان من قبيل الدنيا فليس كذلك  
 الشرعية فقد يشك في جواز فعله بعد خروج وقتة والحوان الغشاء ما لم يجد في  
 يجرى الامر بالاداء ومثله ان كان الشيء في غير مكانة كوقوف الطواف والسجدة لا  
 من قول القائل فعل هذا يوم التمتع مكان كذا ان المأمور به شيء واحد مضافا الى  
 والمكان لا انه ثلثة اشياء الاول ذات الفعل والثاني كونه في هذا الزمان والثالث  
 كونه في هذا المكان فذاته مطلوب كونه في الزمان اخر وفي المكان اخر وهذا ظاهر  
 وقد يشك في جواز ما يمكن فيه لعدم التمكن من شرطه او بعض اجزائه واستدراك  
 الجواز بالمقبولات الثالث ان لا بد من ذلك كلمة لا يترك كلمة الميسر لا يسقط ما اعتدوا  
 امرهم بغيره فانوا منه ما استلزمه ولا لهما نائبة كما لا يخفى لا ينافي قوله ان يجوز  
 من الخارج ان ما يمكن منه عبث ومضطاع وغيره من ذلك الكل اذ فعل ما يمكن يكون  
 ان وابل من غير عبث ومضطاع والفضل اذ لم يوجد الماء الا بعضهما وثل  
 صوم بعض اليوم لا ان لا يسهل المراد من الميسرة ان ما يمكن فعله من المأمور به لا  
 ما يمكن فعله مع شئ كونه مأمورا به باخرى تدبر تفهم ولان قولنا ان لا  
 ان ان اجزاء المركب من جنس اثر المركب جملة المركبات الشرعية لان اجزائها ليست  
 من الاستعداد كالعناصر والمعاجين بل كلها ماضية الخضوع والتواضع والفرق بينها  
 الصورية والغريبة فيجوز فيها القاعدة الواضحة ان الوجود المتأخر في عدم  
 المحقق هذه الكبرى والعشيق ثبت بالمقبولات لا مانع كالنحو **فهي**

العقل والنقل والاجماع والعسرة مطابقة في جميع الجوانب ما يمكن من الواجبات الغير  
المرتبطة سواء كان من قبيل ادلة بطلان الدين او من قبيل انقضاء العهد الفرضي او انقضاء  
من غير ذلك صريحين ومثله حفظ الحد البين والرحلين او حفظ واحدة من نبي ورجل  
مثلا وان كان من المراتبات وانما الاشكال هو وجوب تقديم الامم والاوج شرا عا كما اذا  
كنت مدبورا الزيد وعرف بدبائره وبك حصار وطلالها وفد بها بقاء الفخر والبقاء  
وله مقام في العلم والعدالة وعرف بخلاف ذلك لو اوسعنا في احدنا والاخر في اخره  
الحاصل اليك عدم الوجوب في عقل كل واحد منها انصفته بنا والامام خرج بالادلة على كل  
الكتوب في ضيق وقت ابوجهة بشكوكها بتقديم النبوة لحدود الامر بين الزكوة وغيره  
لوجوب حفظ المصطفى من الخلل وضربه ونحو ذلك وبالجملة ليس المقام مثل تناقض  
الادلة في وجوب العمل بمطلق التزجيم فيفسر اذا تناقضت الدلائل ودها على  
خلاف الاصل فلا يجوز طرحها والرجوع اليها كل واحد حجة في لزوم تركه ولسانها  
في ذلك واحد وانما المتناقض بينهما لا بينهما وبين الاصل فان تناقضا فالحكم الفقيه  
بالبداهة لعدم امكان الجمع ولا طرح الجمع وان ترجح احد ما يرجحان لم يمنع عنه الشرع  
كالاعتناء بالامر اثر بين التخيير والتعيين والتعيين هو المعتبر لان العمل بالراجح  
يخرج عن العدمه وموجب الامر من العقوبة بخلاف الاخر فتأمل حتى لا تؤثم دخول  
المرجوح فيه فجادل على حجبها فان طرقة العلماء عند تناقض الخبرين او اهل  
الخبر الرجوع الى الراجح وعدم الاعتناء بالمرجوح وان كان الرجوع حجة او حلى وطبيعة  
مع ان الاستفهام وما ورد في غاير من الاحتياط وفي غاير من الشهود شاهد بالاعتناء  
تقليد به قد ذكرنا بعون الله في جوانب بقاء المعتد على تقليده وفي جوانب الرجوع  
الى غير الاعلم من الجهد بين في اخذ الفتوى ان سر ذلك عدم كوننا لاعلم ارجح في نظر  
المعتد بالخبر بالمرء السابقين والاسود الماضين مع موافقة فتوى العالم المحي اكثر  
منهم ولو انصفهم فمنا قلبي المتناقض بين هذا العالم وهذا الاعلم فخطا فيجب



تقدم هذا الاصل لكونه راجح فافهم ولا تغفل واما اذا كانا أحدهما موافقا للاصل  
فالاصل راجح كما مر ولو كانا دلائل فمضافا للغير ثابت والظاهر ان الشيء يدعى  
لا اسما بل معنى هو العلم واذ انما يعبر عن الدلائل كما اذا اختلفت الامة على قولين  
العلم بان الحق أحدهما فمقتضى ذكرنا ان حكمه حكم حارص الدلائل وهو العلم  
**فهو** قال الله تعالى البقرة انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما  
اجل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله عفود رحيم  
وقال عمران لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل  
ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم فتقاء وفي المائدة حرم عليكم  
الميتة الى قوله فمن اضطر في مخبئة غير متجانسة لاثم فان الله عفود رحيم  
وفي الانعام قل لا اجد فيها اوجيا الى محرتها الى قوله فمن اضطر غير باغ ولا عاد  
فان ذلك عفود رحيم وفي الضل من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه  
مضطرب الى ايمان وفيه ايضا انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما  
اجل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان الله عفود رحيم والاحبار في ذكر  
الميتة والاكراه والاضطر في غاية الكثرة والاشتهار منها النفقة في كل شيء  
بضطر اليه بنادم فقد أحله الله ومنها رفع عن امي لغة الى قوله وما اكرهوا عليه  
وما اضطر اليه معصافا الى اخبا الضر والضرر لا يؤيب ايها الضام الامانة  
محرر الميتة والدم ولحم الخنزير اشد من محرر الخمر من جوانها في الاضطرار يظهر  
جوازها فيه مع ان الامم وما كافي فلا يستثنى شيء فاذا جاز الشيء من الذي  
نقود بالله كما مره فلو من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان  
الوارد في ثان عمار وورد نظائره في الاخبا فانك لبائر المحرر عند الاضطرار  
وحفظ النفوس وعن الاحياج عن امير المؤمنين في حديث وروى من ساءه بئس  
وانت هو الاله ايمانك للنبي على نفسك وجهها التيها واماها والها الذي

بهما هما وما هما الذي به تكفيا ونصون بذلك من محرمات الدنيا والآخرة  
ذلك فاضل من ان نعرض الحلال فيمنع من غير ما في الدين صلاحي اخوانك المؤمنين  
ولما ان نزل في النفية عن امرها فانك شاخطينك ودماء اخوانك  
نرضي نفسك ونفسهم للزود من ذلك لهم في ابداء الدين وقد امرت الله  
بالحزب فانك انما قلت وصبرك ان ضررك على اخوانك ونفسك اشد من ضرر  
الناصب لك الكافر بنا فتم لا يجوز فسر المؤمن والمؤمنة بوجوب من الوجه فان المحرم  
انما اهلك بالاكراه والنفية والاضطرار لحفظ النفس فاذا بلغ الامر الى القتل فلا فرق  
لجوازهم ثم مقتضى امر من الادلة جواز قتل القتل من قطع الاطراف وغزها وهو العالم  
فتم الضرورة فتقتل بعدد ما وبما يشكك يحصل موضوعا مثلا لا يجوز المدافعة  
بالحرمان الا اذا لم يكن في الحلال دواء وهذا في غاية الاشكال وكذا لا يجوز اكل المحرم  
وشربه الا بعد حفظ الرضى واعلم ان مقتضى الاختباء وطريقة الاختباء وقوى  
الامرار انه يجوز النفية في الشبهة من الدين ويجوز صدها فانظر الى ما نقل عارفي  
ومشهور وغيرهم قد مر اسرارهم وسئل من جللنا عن ابا كوسه وامر ابا دبير ضيق  
احدهما وجوز قتل الاخر فقال له اما هو مشهور فزجل ضيق في دينه واما الذي  
لم يشبهه فزجل في الجحيم والجميع بينهما مختلف في اختلاف المقامات اللهم زدنا  
فيهم وقد يؤم المتعارضين مامرين اباها من الجحيم واخباره والامر بالجحيم  
في الله بالاضطرار والاموال في الابواب كقوله انتم في اخفاءنا وثقنا لا تخافوا  
ما يؤذيكم وانفسكم في سبيل الله في غاية الكثرة كما لا يخفى فضلا عن الاختباء وكذا  
مع ادلة نفى العسر والمخرج في الدين فلا يسبب الجحيم من الدين وقال له وما جعل  
عليكم في الدين من عرج في الحج وقال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والمخرج  
وعسر اعظم من الجحيم واجواب عن ذلك واضح على حسب القواعد اللفظية بان اخبار الجحيم  
وابان خاص والعرف الاخر عام وكذا شاهدنا قوله تعالى وجاهدوا في الله وحده

هُجَّابًا كَمَا جَاءَ عَلَى كَيْفِ الدِّينِ يَرَى قَدْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْ فِي الدِّينِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِهَاجِدٍ  
 فِي الدِّينِ وَجَوَابِهِ بِأَدْوَى عَلَى صَوْنِهِ مَا ذَكَرَ مَا فَضَّلَ عَنْ الْأَجْنِبِ عَلَى الدِّينِ عَلَى صَدَا  
 النَّفْسِ بِهَمٍّ وَلَكِنْ أَمْرُهُ بَيَانٌ مِنْ هَذَا الْحَكْمِ وَهَذَا التَّكْلِيفُ مَعَ كَالِ عَصْرِ وَشَدَّةِ  
 مُشَقَّةٍ وَأَنَا أَوَّلُ جَوْنَةٍ أَنَّ الدِّينَ شَيْءٌ وَمَا يُوجِبُ أَفْسَادَهُ وَبِقَائِهِ بَيْنَ خُرْفَةِ الدِّينِ  
 عِبَادَةٌ مِنْ سَبْعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي الرِّسَالَةِ وَجَاءَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ بِقَوْلِ  
 أَوَّلِهَا النَّاسُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَدَوْلَتِهِ وَالْهَيْمِ الْأَخَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ ثُمَّ  
 بِقَوْلِ أَتَقُولُ كَذَا وَكَذَا وَمَا أَنْتُمْ الرِّسُولُ لِحُدُودِهِ وَمَا أَنْتُمْ كَرِهْتُمْ فَانْتَهَوْا وَهَذَا  
 هُوَ الدِّينُ وَالْجَنَّةُ فِيهِ عَصْرٌ وَجُوعٌ بَوَاجِبُ مِنَ الرِّجْوَةِ فَإِنَّ صَدَقَةَ النَّاسِ وَعِلْمُهَا مَا جَاءَ  
 فَلَاحِقًا وَلَا تَزَاعٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَا غَارٍ وَلَا عَنِينَةٍ وَلَا عِبَادَةٍ وَلَا مَلُوكٍ وَلَوْ كُنْتُمْ بِهَاجِدٍ  
 فَهَذَا مَا مَوَدَّ بِهَا جِهَادُ بِنَفْسِهِ وَلَا قَانٍ كَانَ مَا مَوَدَّ مَعَ كَوْنِهِ وَبَعْدَ أَفْلَازِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا  
 جَاهَدُوا لَمْ يَكُنْ بَعْضُ قِيَمَةٍ مِنْ أَمْرِ مَا مَوَدَّ بِهَا جِهَادُ مَعَ الْبَاقِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا مَوَدَّ  
 مَعَ وَحْدَتِهِ فَامْنَحْ شَرِيْعَةً جِهَادُ فَظَهَرَ عَمَلُ اللَّهِ وَغَوْرُهُ أَنْ مَوْضِعَ الْجِهَادِ لَا يَصْفَقُ  
 الْأَسْبَابُ بِنَاكِ الدِّينِ وَلِذَا صَاحَبَاكَ لِبَدِي أَنْتَ لَا يَمُوزُ الْجِهَادُ إِذَا بَعْدَ بُلُغِ الدِّينِ  
 وَأَتَامَ الْجِهَادَ وَعَدَمَ الظُّيُولَ فَذَا شَرَعَ الْجِهَادُ فِي شَرِيْعَتِهِ فَلَا زَمَ أَنْ يَشْرَعَ فِيهَا الْجِهَادُ  
 لِحَفَظِهَا أَنْفَ فَلَا يَدْرِي أَنْ يَجَاهِدَ فِيهَا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَاهْلُ الْبَيْتِ وَالْبَدِيعِ وَالْحَبْلِ وَالْمَدْعِ إِلَى  
 مَعَ مَنْ يَجْرِي الْكَلِمُ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيُؤَوَّلُ أَحْكَامُ الشَّرِيْعَةِ لِيُغَيَّرَ مَا وَيُطْلَمُ مَا كَانَتْ  
 الْمَلَامَةُ وَفِيهِمْ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ وَبَيَّنَّا قَوْلَ عَنْ نَسِيْلِ اللَّهِ وَهُوَ سَائِرُ مَا  
 فِي مَوَاضِعِ عَوْدَتِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ بِرِ الْإِسْلَامِ بِالْعِلِّ قَامَلَتْ عَلَى الشَّرَائِعِ  
 وَأَنْتَ تَقَاتِلُ عَلَى الشَّوَابِلِ أَيْ أَنْتَ جَاهِدُ لَأَصْلِ الدِّينِ وَبَيَانَهُ وَلَا أَصْلَ الْقُرْآنِ  
 وَجَوَابُهُ بِأَنْ يَنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنْتَ جَاهِدُ بَعْدَ لِحَفَظِ مَا بَيَّنْتَ لِنَعْنَعِ مِنْ بَيْتِ  
 شَرِيْعَتِهِ بِالْحَبْلِ وَالْبَدِيعِ وَالْجِهَادُ مَعَ كُلِّ الْقِيَمَةِ فِي جِهَادِهِ مَعَ شَيْءٍ طَلَبَ الْأَنْفَ تَمَازُجَهُ  
 فِي الْأَنْفَ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا الْكُلَّ فِي شَيْءٍ طَلَبَ الْأَنْفَ وَاجِبٌ بِوَجْهِ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ

وَبَيَّنَّا قَوْلَهُمْ بِرِ الْإِسْلَامِ بِالْعِلِّ قَامَلَتْ عَلَى الشَّرَائِعِ

فخرج القول عرفاً ومن مناظرة ان يحضر في الشبهة انا وعلى انما هذه الاسئلة  
انا اكتب لهم وعلى انما اسلم قول من جعل فعل القول وجعل الرجال وساداً لفلان  
انما هو وجه له صلى الله عليه وآله من ذلك علواً كبيراً فخذوكم من انما اورد  
وتبر من انما قولاً انما اهلين وانما يلزمها الامرا المعروف والتمس عن انما  
بالقول الذين ثم بالتحقق ثم بالتحريز والاضرب والقتل لان من استكان في انما  
الكبار فيبلغ الى انما وقال جميع في انما وظاهرنا لاصحابنا على الصغرة بمبداها  
كبيرة فالجواب عن انما جميع في انما الحدود وجوز انما الضرب والقتل في الامرا المعروف  
في زمان النبي مع ما علمنا ذلك من انما ذلك وهو ان جميع ذلك دفاع عن الدين والجماعة  
المقابل له الموقوف بحضور المصنوع ومن هو بناء اصل الدين في موضع له من انما  
او في دعوة الكفار الى الاسلام فالحدود والمزول مبدع قولاً ومخرجه عوة ونظماً  
والمرئى والعاصي المركب للكبار مبدع فتلا ومخرجه حركة وعلواً وبالبيان المختصر  
ان جواز زلزال الامرا المعروف وزلزال اجراء الحدود وجعل عتاراً للناس على انما هم  
عن الله فغض الغرض وابطال الدين فافهم ان كنت من اهل الاسرار فالحمد لله ثم الحمد  
لله ثم قد علم ما من انما بليغ الفروع والاحكام وتعليم الناس اول مرة ليس انما ليس  
ولها عن المنكر بل المراد بهما صنع العالم بحكم البشى العاصي فيه عن عصيانه وخالفه  
وارجاءه الى الطاعة وانما هو لنا المجتوبين بين اهل الجوع والكفر بل هو اكبر  
بذكر اسمه ولا يصح رسمه اللهم جل فيج محمد واهل بيته وعجل فرجنا بفرجهم وانجز  
لنا ما وعدتنا يا من لا يختلف البتة فتنبيه من قد علم ما من انما المارة من قولهم  
في البقرة ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وانما موضوعه وهو انما بلا اذن المصنوع  
والامرا المعروف من دون الشرائط والسفر الخوف والتزاع والمضاربة والمداخلة  
والمقاتلة لاجل الاموال ومخروها كما هو شأنه كما روي مثل ما هو المتداول بين الناس  
في فتح البلاد ودفع الاعداء والحمد لله على الهامة وانما حرداً ابداً انما والآ

في  
الحديث  
بقائه

ففي هذه المشقة على قاعدة الضرورات تلبيح المنظورات أكثر من ان يحصر لما كان غرضنا القولا  
والامر واقتصرنا على ذلك وانما جعلنا الحفظ والدفاع لان ما الاصل والنجاة المأبى اليه  
ان كل مطلوب محدث اذا علم ان بقاءه مطلوب فيتم بطل بقاء ما ينشأ من بطل حداثته  
بل هذه الكلمة قياسها كما لا يخفى في المحرقة **الباب السادس**  
في بيان تلازم الحدوث البقاء وهذا من غفرنا في بعون الله وبه انه ما  
نفسه لا يربا ان اصول الدين والاختلاف ابدية فظهورية مطلوب ابدية ومبتغوية  
مقبوض ابدية فحكم حدوث حكم بقاءه وحكم بقاءه حكم حدوثه فلا يظهر من غرضنا  
والبرهان لان العلم بالاشياء على ما هي عليه وهذا معنى المقابلة لخصه مطلوب حداثته  
وبقاءه وتقبضه وهو مجهول مقبوض كك والاختلاف المحذور والاضاكال العلم والذ  
منها كما يجهل وانما التامل في غير ما فاقول بعون لا يربا ان الحدوث والبقاء وصفا  
اعيانا بان الوجود منتشران منه فلهذا يكون للشيء دوام والبقاء كالان من الزمان  
وقد يصدق بقاء بلا حدوث وهو الله الاول لا يمتثل له وقد يكونان شيئا  
وهو كشيء ثم انه قد يكون حدوثا شيئا مطلوب ابدية وبقاءه وهو كشيء مثل الركوع والنجو  
والصوم لان الافعال انما تضطر للنفايات فاذ حصلت انقطعت فليست بعدا مطلوبة  
فما كل للشيء وتشرع للعطف فيدفع الحاجة مما مقبوضان وكذا الكلام في المبتغى  
فربما يكون الشيء مقبوضا حدوثا لابقاء مثل تكاح المكاتبية ومثل من اوقب فلا ما  
فانه يجره عليه امره وبذنه واخذه اذا كان لا يقابل الجبل التكاح واما اذا كان بعده  
فلا يقابل التكاح السابق وفي اختياره يجره لا يجره الحرام المحلل فظهر من ذلك ان  
ما يكون حدوثه مطلوب لا يستلزم ان يكون بقاءه مطلوب فربما يكون وربما لا يكون  
وكذا ما يكون حدوثه مقبوضا لا يستلزم ان يكون بقاءه مقبوضا بل ربما يكون وقد  
لا يكون **ففي** قد ظهر مما مر ان ليس كل ما يكون حدوثه مطلوب او مقبوضا يكون  
بقاؤه واستمراره كذلك واما اذا ثبت ان بقاء شيء واستمراره مطلوب فعمل حكم

بالزعم من انهم مطلوب وان مطلوبية البقاء والاستمرار يستلزم مطلوبية الجود  
 او الصالح الى اهل صفات والذات بهذا الوجه واما الدليل هو ان لازم لان البقاء  
 عينا من وجود الشيء في الان الثاني والحدث عبارة عن اول وجوده وعلى الان الاول من  
 فاما ثبت ان بقاءه واستمراره مطلوب فثبت ان مطلق وجوده واصل ان مطلق  
 ولازم ذلك انه لو كان موجودا فبقائه محبوب ولو لم يكن موجودا فادخاله في الوجود  
 فافهم ويؤيد ذلك شئ من الموارد ويضيق المار ب فلنذكر امثلة منها ان بقاء الزوجية  
 مطلوب الاطلاق ميقوض فكذا صدقها واما اكل ما يكون عندك وبغير اكل  
 ما يترك اكله وبيع او يسكن فاستمراره مطلوب وكذا احدى شيئا ان من يكون  
 عنده ماء للطهارة او ما يستر به بعد دخول الوقت فبقائه وحفظه مطلوب فكذا  
 حدوثه وبقاؤها ان البقاء على التوبة محبوب فكذا احدى شيئا ما ذكره ان من كان  
 عنده من الغد من قدر الاستطاعة وان يد وليس له دار ونحوها ما يستحق ذلك  
 وليس ما عنده زائدا على ذلك فله تحصيل ذلك وبذلك لا يجزى ولازم ما ذكره هنا ان  
 يقولوا بذلك في حق المدين مع انهم على ما قيل لا يقولون ولا حتى اتحاد الدليل فكذا  
 مع ان قوله في بيان الاستحقاق بعد المول من ظل يسكنه وخادم يخدمه ينادى على  
 صوته ان المدين شراء الدار وسائر اللوازم من الخدم وغيره وذلك اداء الدين لا  
 العبرة بعموم العلة والدليل لا يختص بالموارد فافهم ومنها ان حفظ المال لا يقتضي  
 عن الخلق مطلوب جود ودان من لا يستجاب عاؤه من انفق له فيسئل به فيقول له ان  
 الله اعطاك له فلم تلغسه فكذا لا يختص به وهكذا قال علي بن ابي طالب من اوصى الى  
 احد ولا ثاني له فله الرد مع كونه مختصرا واما لو اوصى الى غائب فله الرد ولا يبلغه الرد  
 عليه العمل بما اوصى الى الاختصاص بل يبلغه لا اوصى الى اخر فالخوف ان هب اليه الصدقة  
 وغيره من وجوب القبول مع الاختصاص فان قلت فقد ذكرنا ان ام الوصي بينه وبينه  
 حرام على الموقر فيحتاج الى ايجاب جرم باطل ولو كان لا يغير بعد العبد

قال بعد ان ظهر ان بقاء تكليف مطلوب من مبنون قلنا اننا لنردع العلم بترك  
ان مطلوبنا لبقاء معتقده مطلوب من الحدوث لا من الوجود لا يمكن الخلط في الامر اذا ذكرنا  
الامر اخرج فما هو المطلوب ذكرنا ان مطلوبنا لتسليم مطلوب من الحدوث واما ما بقوله  
البقاء فما هو المطلوب من مبنون الحدوث بالعلم في الاول بل بالبداهة وليس  
منه الملازمة كما الملازمة السابقة فليس يمكن تخصيصها فلا يجعل كون شئ مبنون  
والشأن كالمطلب عليه فما هو مبنون البقاء فهو مطلوب لعدم قابلية غيره فكيف  
ان يطلب جوده مع كونها متناقضين وامثلة كثيرة وامثلة فالوضع الاخر اذا  
العلم السابق فيلان عكس بالاولوية وكذا الازدواج في ذلك من البطلان فهو  
بالعلم من غرضه ونزاع الفرقين والحقين وان الغرض من العلم فالتسليم بالاعطاء  
واذا العلم بعد الكافر بجميعه على مبنون اي على اخر من ملكه واذا اورد المسلم العباد  
بالعلم بجميعه على مبنون المصنف لعلم من قال ان باع مصفا او عبد مسلم من الكافر  
بمع البيع وان اجبر على اخر من ملكه فانهم **البحر المسابغ** في بيان ان العلم  
في المعاملات اي العقود والاقاعات برجاء الفساحا لتخرج العبادا وفيه انها  
فهي المحررة اما ما شبهه كالغصب في الزنا واما ما نشر به من كمال المباح بقصد  
الوجوب والفضل الواجب كإداء الدين بقصد المحررة وكما لصلوة المخلاف العبد  
بقصد المشروعية وهكذا الكلام في المحرمات التي يحلها الذليل ولست اجد  
واما اردنا الاشارة الى امرين الاول ان تعلم ان تقسيم الاحكام الى خمسة الوجوه  
والثاني الانباض والكرهية ونفس الاحكام الذاتية الى الصواب والاولية  
والاخرى نعم اصلا فان كل حرم بصير بالضرورة عند الضرورة مباحا والمباح  
بالفحش حراما والمنذور بثلثا بالضرورة والشرط واجبا والمكروه مباحا والواجب  
والمولى مثلا حراما وبإبرام واجبا وهكذا الثاني وهو من منفرد في ان تعلم ان ليس  
في العبادات وفي المعاملات اي العقود والاقاعات حرة ذاتية وانما يلحقها

پہلے ہی میں نے

حرية تشبهه ومراوى من ذلك ان كل عبادة فاسدة كصلوة الحاضر والصوم الراجح  
المفروضوم البديهي وكل معاملة فاسدة كطلاق الحاضر والطلاق في طهر وطمع  
وبيع الخروا بيع الربوي وكما في الشاروهكذا انما يكون ضلها امراما اذا فعلها  
بغضد العصبه ورتب الاثر وان الشارح جعلها مؤثرة واما اذا فعلها لا بغضد  
ذلك بل فعلها للتعليم الغير كما اذا صلت الحاضر بغضد تعليم بنتها او ضلها ضلها  
وتمرتا او ضلها الغير ذلك من الغايات فلا حرة فيه حرمنا ولا اضر عن ينكره تنبلا  
مكابرا وجاهل فانظر فيام الغفلة نعم قد خرج من ذلك قرائة سورة الفاتحة للحاضر في  
فانضاحهم وان ضد التعليم في حرامنا الاثر قد يكون بمعناه وهو طلب الخير  
وقد يكون للارشاد وقد يكون للغير ذلك كما ان التمهيد ومراوى من الامر الارشادي  
ما يكون معناه نصرا او غالبا عن الطلب مثل اذا دخلتم فاضطادوا اي اذا احلتم  
زال المنع عن الصيد ومثل اركع في الصلوة اي اركع جرح فيها ومثل لا ترمض الصو  
اي لا ترمض نافع ومبطل لو كان كل امر ونهي يكون مثل هذا من الثاني بان يطلبا  
بشيء اخر من عبادة او معاملة فظهر ان الامر الحالى عن الطلب فيجوز الاجتناب وكذا  
كما ان الخير المريد للطلب كثير غاية الكثرة شرعا ومثلا لمبطل لا يقطع بالصوم وما  
لا يترك كل لا يترك كل والقسم الثاني من الارشاد ما يكون ناكذا مثل طيبوا الله  
واطيبوا الرسول فانه كقولهم فابره فنى ما انشكم الرسول تحذوه وما انهيكم عنه  
فانتهوا بمنزلة ذكر جميع الاوامر والنواهي ثانيا واعادة لها ناكذا مثل اخو با خير  
فهذان الثمان منكم معنى الامر الارشادي والنهي الارشادي ولا ثالث ولا رابع  
ما يظهر من شجعتنا الانضاح فان كل امر ونهي يكون عرضه وغايته معلوما ونواحيها  
قال قد في مسألة اصل البرائة الثالثة لا اشكال في وجها لا اختطبا اعتلا ونقلا  
ومل الاوامر الشرعية للاستصحابا فيها عليه وان لم يحصل منه الاجتناب عن الامر  
الواضح او غيره عن كونه مطلوبيا لاجل الضرر من هذه الحكمة المحتملة والاطمئنان بعدم



وإن عرفت ما يكون الأمر فيه أو بالاعتبار على ما هو عليه ومما لا يخفى من أن مقتضى النظر  
على الفضل أو النقص أو غير ذلك من اعتبارات النظر في اعتبارات النظر في اعتبارات النظر في اعتبارات النظر  
الثانية هي بيان من الماهية الأمر بعد فرض عدم الوجود من حيثها على الاعتبار  
الوارد في ذلك فإما الظاهر كونه ما يؤكد حكم العقل بالاحتياط إلى إخراج كونه في  
الثالث وفيه وفيه في التسمية الوجوبية بعد أن ذكرنا اعتبار الشارع وإن كان يجوز عليها  
ثالث ما من ثبوت الأمر لا يدل على الاستحسان الشرعي لغرض ما تقدم في أوامر الاحتياط  
الحال قال وأما الإيراد الأول فالاحتياط لا يخرج من وجوبه وذلك لأن استقلال العقل  
بمستحق لا يجب أن لا يكون أمرا الشارع بل مقتضى تبادله إذا علم العقل به شيء فهو  
عنه الشارع الأخرى التي قبله بالأمر لا يشهد عنها العامة للاتباع الإنسان حيث جعل  
قوله فلو استثنى هذا استثنى من بين ما لا يملك إلا به في سورة البقرة للآية ما علمنا  
بمصلحته وهو دفع الشارع ويزعم على قوله أن يكون جميع أو أمرا لله ونزاهة عند الأنبياء  
والأوصياء وللإرشاد ولعلمهم بالمصالح والمفاسد فيصلا بلا إسداء الأوامر ليعلموا  
بها أجمالا وهو مقتضى إمامية من خالفهم كالنسل السائر والوجبات الشرعية  
لنفس الوجبات العقلية أي إنما شرفت الوجبات الشرعية لكونها مفصلة محولة  
إلى الوجبات العقلية وهي المصالح والمفاسد والجملة من الواجبات الشرعية  
الماوروية لاجبة وملتزمة لأنها من الأمر به وجوبه فإذا أمر بها الأمر من وجوبه  
أخرى وهي مصلحة الأمر هي أن من يعمل به يدعى الأمر فهو ملزم بمقتضى من قبله لا  
لدا على الأمر فمقتضى مصلحة المماوروية دون الأمر والذين أن في غير إصداق فصل  
الثوب إذا التزم بداعي الأمر من حيث عليه الثواب لا يحصل الشهادة فمقتضى دون الثواب  
مثل أن الغناء يرجع في الماء فظهر معنى الله ظهور الشمس من عيار منه دأى الأمر باعت  
النهي من مصلحة المماوروية وفسد النهي عنه أجمالا أو نصلا لا يوصلا أن يكون  
الأمر والنهي للإرشاد والمصلحة من الأمر أن الأمور نفسها وحلا فالأمر لا يكون إلا

ادام يكون امر او طلبا وكذا النهي فانه لا تقبل ولا تفعل ولا تفعل ولا تفعل فاما كيف  
علمك رايك كتاب على الشرايع فخذ كوفي اخبار كثيرة بيئت مصالح او ارا  
كثيرة ومفاسد فراهي فخرج او ما خرج معك ان فصل الجمعة شريعت لوضع اوطاع  
الابطال البينظا امر ان استحييتا تقديم الرجل البصق على البشر في قول المسيحيين  
العكس في بيت الخلاء لما اذا وليس وانما اذا استحييتا غسل البدن قبل الطعام  
وبدء لا يثبوت فكيف يمكن ان يثبوت ان كل ذلك لا ارشاد فاقبل الامر بصحفي وفيه  
تقليد قديرا كذا ان عمله انه عند الشك في التكليف يحكم العقل حكما يثابركو  
ما موافق العقاب لان العقاب فرع المخالفة كما ان التواب فرع الاطاعة وكلتاها  
فرع التكليف من شرط التكليف علم التكليف وهذا مستوفى سمعت لاحقاب الا  
بعد البيان ولا فرق في ذلك بين ان لا يكون في الواقع تكليف وجودي حرة او كان  
وصل الى غيرك فان من لم يبلغه بعد خصه فهو داخل في قوله وما كانت امتدتين  
حق ثبتت وسؤالا وهذا البرهان غير تام من برهان الشاهي عدم الشاهي غير  
من ذلك ان علم انه لا يعمل بمحقق الاطاعة والمخالفة من دون امر وفيه طلب من  
الشرع فان فرضه فرض تحقق العلول بعد ذلك العلم في اذا امر العقل فرضا بشي  
فيه امر الشرع فان انكشف من ذلك وثبت امر الشارع فهو كسائر الاوامر الواردة  
في القرآن والسنة وان لم يثبت بذلك فليس مخالفة الاوقات ما كان في مثل  
الامر من اصله الذاتية فظهر بعد الله ان فعل العبادات كالصوم والصلوة بدأ  
ما فيها من الصلة بالباعثة الامر المولى لا بداعي الامر باطل فاسد او غير ذلك بالصلوة  
المأمور بهامه لا يبان ذلك ثانيا ان اطاعة المولى في ايمان المأمور به غير طاعة  
المولى في امتثال امره وبعبارة اخرى ان فعل ذات الما ويربر مع قطع النظر عن كونه  
مأمورا به بشي في فعله من حيث كونه مأمورا به وفعله بهذا العنوان بشي اخر وبمثل  
ذلك كثير مثل ان فعل الصلوة بشي وفعالها بغيره لا اعتدادا وكونها اصلية لجماعة

شيء مما إذا قال المولى أدب بينك غلاداه الذي عزمان وهو من من أحد من  
لواء الدين والثاني داء الدين للمامور يرى لواء الحنفية بعنوان انه مأمور بـ  
الاولين انه مطيع اى اطاع الله ففعل مشيئة الامر وبالشأن الثاني مطيع اى اطاع  
الله ففعل المامور به من حيث انه مأمور به فالاول مسقط للعقاب الثاني موجب  
للثواب لتحقيق قد عرفت في الاصول انه هل الاصل في الامر النهي ان يكون  
عبادة اى محبة الله تعالى في الغيرة في الخروج عن العهدة الا ما خرج بالدليل فقد  
داما فيه من الغالب والعقل وذكرنا ما امسكهم لما ذهب اليه كل فريق من التناهد  
والدليل وظنوا ان لا نكث بعد ما قلنا وما مضى في بطلان ما ذكره وفي  
ان الحق اذا فقول عبودية ثانيا انه لا يسل ان يصفى في نفسه معلق الامر الى  
به قبل الامر بالامر وكيف يعقل وجود المعلوم قبل العلة فالامر انما يعلق بالنية  
المطلقة اى غير المحددة بكونها مأمورا بها فليس معلق الامر في الضرب والمطلوب  
منه الا الضرب بالمطلق ومطلوب الضرب فغضب فغضب ان بالمطلوب وبما طلبه  
المولى هذا ليس فابعد التنازع كما انه ليس للتنازع انه لا يثبت عليه ثواب وان سقط  
العقاب لا اذا اتى بالضرب بداعي الامر وبداعي كون الضرب مأمورا به ثم فلا يثبت  
المولى لم يعلق امره بالامر بقيد الامر فيقول اضرب بداعي كون الامر مأمورا به  
وبداعي انه مأمور اى بعنوان الذي عرض له بامر في انصف به بعد امر في هذا  
الصداقة فمعنى كون العبادة مشروطة بالغيرة وبالعكس اى كل ما هو مشروط بالغيرة  
عبادة فظهر من تخفيفنا ذلك انه ليس بنا احد فالله ظهور التمسك بالاصل  
في الطلب في الامر النهي ان لا يكون عبادة وبنتي ان بعد هذا الاصل من التناهد  
لان حجة كالحلف من تخفيفنا الى احثا اذ حلق وان اصل عدم التمسك بدم  
بجود الله قد ارفع الاشكال المعروف الذي لم يجل الى الان فما اعلم وارحل تخفينا  
الانتهى الى مدح وديان وهو في قلبه وارجع رسائله الى الاصول وما ذكره

في مسألة نية الوضوء في الغفوة وهو ان الامر بغيره لا يعقل ان يتعبد بهذا الامر الجبر  
طبل الامر فكيف يوصل يدعي انها مأمورية فانها مأمورية الى القول بالامر في كل  
عبادة احدهما الامر التخيلى او صل اي الامر يطلق الصلوة مثل ان ضرب فصار  
الصلوة بسبب هذا الامر فلت عنوان وهو كونها مأمورية بانها امر ثانيا فغال افضل  
هذا المأمورية بعنوان انه مأمورية وفيه من التكلف الفسا لا يحتاج الى ايضا  
والرشاد والحيثية فغفل هو مع شجرة وغيره من ان كل معلن كل امر يحضلفظ الا  
بالامر بصير عنوان بعنوان انه مأمورية ففتح ان يذكر الامر بعد لفظ الامر هذا العنوان  
فيقول ضرب يدعي ان الضرب مأمورية مثل ان تقول اكرم هذا الرجل يدعي ان  
مشار اليه ومن حيث انه مشار اليه مع انه مشاوا اليه بكلمة هذا وتذكر بعض  
الشواهد تنها ما هو المستلزم الاجماعي بل الضرورة ان في غير العبادات اذا اتى به  
بالحاظ الامر قصد الغرض بثباته بقرب كما اذا غسل الثوب يدعي انه امر به الله  
افلا ينبغي ان يكون للثان بعد الامر بصل لتعلف عنوان كونه مأمورية من ان به  
اشبه ومنها قوله في سورة البقرة **وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** او لمراته ونها  
قوله ثم في طه **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** او لمرى لان ملاحظة امر كل امر ذكر له والذكر  
امر فذكره قهنيش قد علم علم ان ما ذكرنا من فاصدا لغيرها نطق لا  
كان ينبغي ان يذكر في بحر مشغل الا ان الكلام يجر الكلام جعلها مناسبة لهذا  
البحر ثم ان احترم العلماء سيما المشايخ والاسانيد وان كان لا نأكل من اصبر  
المؤمنين روحه له الفداء من علمني حرقا ضد متبري عبدا وهذا هو سراو  
ان اضرب راي داود وهو يعقل الدرع وما كان قبله فلم يسئل ما هو ولم يصف  
انتم فغال نعم هذا اللرب فقال العنق نعم الصبر والسكون اي سكنت وما سئل  
حيث علمني فاصبر عبدا وقلالك وهو العالم الا ان اطهار الخواص ان يتبعوا  
الشرع الزم وافهم فمذا عدو قهار وحيها باق كثيرا انشاء الله ولست احب الي

الباء بغير ان مكشوب غيرى مذهبى فان لكل حق حقيقته ولكل حلوب ذوقا وكل من يرى الحق  
 ما به وصدره ولا يتكبر الامعان لنفسه وعدا لذاته فالحق لله ثم لخلق الله **فصل**  
 في علم عامر في بعض العبادات والمعاملات الاصلحة الفقهية فلا يجمع ان الحق ان قوله  
 لا يخرج القوم مثلا معناه ان الانفس في حال الصوم ذائق وكوبط له بالصوم  
 فلا يكون مانعا ولا حله شيئا فلا يفسد ولا يبطله وكذا الكذب مع ورود النهي  
 عنه فهو في الرضوى الحق في صولك حنة اشياء يفسد لك الاكل والشرب والمصالح والا  
 في الماء والكذب على الله وعلى سوله وعلى الامنة ومثله المروى عن علي بن ابي طالب  
 بذلك فهو باطل من وجوه الاول انه قد جرى طريقه العرف والشرع انهم يعبرون عن  
 الجهر والشرط بلفظ الامر عن المانع والقاطع والمبطل بلفظ النهي فبطلت بالمراجعة  
 العرف والاستقراء في الفقه حتى لا يبقى لك شك ورب الشاك مثل ما ورد في علم  
 لا يخل الصلوة في الجهر ولا يلبس الرجل الذهب لا يصل فيه وان في صولك الكذب  
 على الله وعلى سوله وعلى الامنة بيان ذلك ان ليس محررا الذهب حرام ذاق القول  
 والكذب الرجل المرتبة ومع ذلك فلا قال لا يخل الصلوة في الجهر وكذا البواقي فم  
 من العلماء ان هذه الحرامات انشاها بالصوم والصلوة ولا معنى لهذا الارتباط  
 الا لما فيه الثالث فهم العرف فاذا قال الطبيب خذ هذه الادوية الشربة مثلا  
 والطبيبها ولا يخل فيه حامضا علوا ان الحامض يفسد وتترفع لك اربا من اخشيه  
 مجبونا او ركيه كالصلوة والصوم غرضهما مقصدا ولا مغلظة لخاصيته وانما في  
 فاذا امر فيه بشئ يعلم ان له ربطا وجوديا في تركه الاثر فان كانه اخل به في تركه  
 كان خارجا يعلم انه شرط واذا نهى فيه عن شئ يعلم ان له ربطا سد بابيه لا يجرى  
 عنه حتى يحصل لخاصيته وان وجوده مانع من حصول الاثر ولا معنى لبلاده في النهي و  
 فساد الاحدم تركه عليه ولا معنى لصحة الاثر تركه وحاصبه عليه الا في  
 اتفاقهم واجماعهم اى العلماء والعرف وعندهم من كل امر شئ في تركه والترك

ليس الامثل السنبيل في الصلوة واسرار العروة في الصلوة اتم الصلوة لذلك انما  
 ان غنى الليل هذا في الشوا مثل ارفع في صلواتك واسجد في الصلوة وهكذا في بيان الخبر  
 فكيف يمكن ان يكون الامكن ان يكون الامر في شيء من الاخر او شرط ولا يكون ولا يستفاد  
 ولا يمكن ان يكون النوع عن شيء من غير شرط ولا يكون ما اذا يكون شيئا مستفاد  
 فهل هذا الاشارة في الليل المناط واحد وهو ذكر شيء في شيء امر يمكن او غير ذلك  
 الا انما في قوله فاستغفبت بعون الله عما ذكره من ان يغفلوا الناس عن ذكر  
 الوصول الى الحاق الشيء ولبس الامر المحقق بالقبول وهو ان النوع اما متعلق بآيات الشيء او  
 بجزء او بآثاره وانما مقتضى العبادات لان لازم النوع هو الحرمة لاجتماع الغرض بالآخر  
 في العبادة بخلاف المعاملات وهكذا امر انما ذكره في المقام وذلك لان الصلوة  
 في الحرمان كان معناه ان العمل بحرمانه فانما حال الصلوة فلا بد ان لا يضر بالصلوة كما  
 الى الاجنبية كما قال بعضنا ان لا يضر بالصوم لانه من المعصيات الذائبة للصائم  
 ولا يربط بصوم وان كان معناه ان لم يربط بها ولم يمانع منها فاقبح الحرمة الذائبة فمثل  
 وانما مانع ومقتضى المعاملات اضره لعلك بعد معتقنا انما يشك في انهم يجب برون  
 في ابواب الغفلة من كذا الله على الفسلفة المعاملات يقولون كل مورد ان الاجماع قائم  
 سائل الفسلفة في قوله وان الاجنبية نشأ من اجتماع قسمين من هي الفسلفة البطلان هكذا  
 فليس هذا والله ان كل امر وفيه شيء ان في لا يكون امر او لا يثبت حقيقة بائنا ما لا ريب  
 انما ليس فيها حلق بائنا ما انما اعراض ان في الفسلفة في شرط ومانع قال بعضنا الا انما  
 عند ذكر الصلوات في حد صاحبها ارباض في قوله ولكن في المدة شيء من السكوت هذا  
 الامر لا يشا وبان الاشارة فلا يفسد بالاعتقاد وليس موقفا لبيان التكليف  
 الله امر ما ابر جميع العلماء **البحر الثامن** في ان احكم الوضع مجبول لا وفاقه  
 فهو انه الله من جلان جبل تكوني وجعل شرعي وجعله التكويني عبادة  
 عبادة من ايجاد ما سواه وجعله الشرعي عبادة عن اعطائه الانبياء والاصفياء

من انما  
 في قوله  
 امر

عليه السلام مصيب النبوة والوصاية وحملهم بمقتضى حفظه الحكمة  
كما قال الله يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الابرار وعضوايا  
كثيرة ثم علمهم ايام ما شرع لهم من الدين والاحكام وامرهم بدينه ولا يخفى ان بحمد الله  
ومحض الغاية لا يكون نبيا كما ان من لم يملكه الاجتهاد ليس فائدا من اجل عياله النقي و  
الوصي فاضيا وبعبارة هذا المصنف كما قال الله اني جعلته خاضعا ولا يخفى عليك  
انه لم يكن كل شيء صاحب شريعة وانما كان مسلما بشريعة بعده ابي البشر من قبلهم وهم اولوا  
العرس نوح وابراهيم وموسى وعيسى ونبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم وعلى آله  
وفد شراكله اول العروة كتابنا المستحق بحكمات القرآن فكل من كان من نوح وابراهيم  
عليهما السلام من الانبياء كانوا على شريعة نوح وبعبارة لها الى الناس وكذلك  
الحليل والكليم وعيسى وبنو الله عيسى وبغير تمام فكل نبي ورسول له امره ان يكون  
شريعة وانما كان مشغولا على غيرها من الواعظ والحكم والعصم مثلا والظاهر ان  
كان قبل نوح وكان حاملوا وبعبارة شريعة ادم وما ذكرنا ظاهر من حديث المحدث  
علماء انى كان انبياء بنو اسرائيل اى انهم مبلغون عن انبياءهم واولياهم شريعة كان ان  
من الانبياء كانوا مبلغين او انهم حفاظ الشريعة وحصولها مشاهير وهو العالم  
تلقبهم بالانبياء انما هو الذي ليس فابلا للنتيج وكذا الاختلاف فان حدها  
محدودا واذمها مذموم وانما لان سابقا انه لا بد في كل شريعة من ذكر العبادات  
وكذا من وقع العبادات وكذا من الحدود والسياسة فنتج كل شريعة لاحقة لشريعة  
سابقة ليس مناه الانبياء بها بعض العبادات وخصوصياتها وبعض العبادات  
وبعض السياسات وكذا تغيرها بعض الاحكام التكليفية فالحكميات محفوظة و  
بعض الجزئيات متغيرة فنتج كل شريعة لسابقة لها ليس من الاكثر بحيث يمنع من استصحابها  
حكمها فيها كما اشرفنا سابقا وهو العالم في محسوسنا انما هو من عند واحسن الاحكام التي  
كل حصر والاحكام التكليفية بالبرهان العقل في حقه مرفوعة وان كان يعلم بسبب

معلوم في الاحكام التكليفية وحصرها في خمسة ان كل ما يكون خاضعا لتكليف فهو حكم  
 وغيره يقتصر على ما ذكرنا من شئنا الانشائي فله في باب الاستصحاب من اقسامه وامثلة فان  
 ما ذكره ونقله من الفقه والحكم صفة ذكر اول السبب الشرط والمانع والجزء وجعلها  
 ثم ذكر الصفة والقضاء وجعلها عنهما ثم ذكر الملكية والزوجية والرقبة والحرية والطهارة  
 والنجاسة ثم لفت قوله انكر كونه القسم الاول بمجمله لا ولو على اية امور متفرقة من الحكم التكليفي  
 وذكر في القسم الثاني اى احصه والقضاء في العبادات انما فيها بمعنى موافقة الفعل  
 للامور وبمخالفة فعله فاما السابق ليعمل جاعل وفاقا لملكه في المعاملات بمحض  
 تشبها لا بامر بعده ثم قال فان لوحظت المعاملة سببا لحكم تكليفي كالبيع لا بلغة الضرر  
 والتكاح لا بآية الاستمتاع فانها اية كالتكليف السابق ليعمل جاعل بل امر لا يشترط  
 من غير ان الحكم التكليفي وان لوحظت سببا لامر اخر كسبيبة البيع للملكية والتكاح  
 للزوجية والعن الحرية والفصل للطهارة فهذه الامور ينفصلها البتة احكاما شرعية  
 نعم الحكم يبينها شرعا حطابها اما امور اعتبارية متفرقة من الاحكام التكليفية  
 كإباحة الملكية كون الشئ يثبت يجوز الانتفاع به ويعوضه والطهارة كون الشئ يثبت  
 يجوز استئجاره في الاكل والشرب والصلوة تقضي النجاسة والاعوى وافقته كغسلها  
 الشارع فاسبابها على الاول في الحقيقة سببا للتكليف فبصرفه في تلك الاشياء  
 كسببها اما امور اعتبارية وعلى الثاني يكون اسبابها كغسل الميتا امور واضحة  
 مكتوبة فاعلمنا ايدى ان الشارع وعلى التقديرين فلا جعل في سببه هذه الاستاوجا  
 ذكرنا عرفا لما في غير المعاملات من سبب هذه الامور كسبيبة الغلبات في العصى  
 وكما للملاقات لها والسبب للرقبة والتكليف للحرية والرضاع لانفتاح الزوجية وغير ذلك  
 فانهم وانما في المقام فانه من زال الاقدام انتهى كلامه رفع مقامه فمجرد ظهور  
 من كلامه قوله ومن كل ما لا يتغير فانه ان الاحكام الوضعية من الكثرة بحيث لا يمكن انضبط  
 وعندنا ونخصوا ما مضى من السبب للجزء والشرط والمانع فواضح به معنى ما السبب فكل



وعا ليدركه فله الوارثه والمودعه فاقا لا لازم ذكرها مع ما جامع وملا لولا لانه هو شيئا  
احدا من ان اخذ الشارع وجعله شيئا اوجب او شرط او مانعا جعل مستعمل  
وحكم منفردا بحكم التكليف او لا يصدق عليه ذلك او يفي لا ريب انه من وجه واحد كل فلان  
انه حكم مستعمل وانما الترتيب في انه هل جعل ذلك او لا فانكر كما لا يخفى فله يقول انه جعل  
ذلك وانما جعل بحكم التكليف ومنه ينتج هذه الامور الثاقب ان بعض المسببات اوجب  
المقاهيم والموضوعات كما للملكية والزوجية ونحو ذلك مما مر من الامثلة هل هي او  
او لصنابة من غير من التكليف فان ثبت كونها امورا واصبه فلازم ذلك ان يكون  
سببها اسبابها ايها امورا واصبه غير من غير من التكليف بطريق اولي فاذا بين ذلك  
فقد انكشف المقام انكشف انما وانما الصبي والشابة كما قال فله انها ما يوجب  
فتر البساقا بليل للجل بالبدنه فان لكل شيء اثر وعرض او اثر فان ثبت على شيئا ان  
منه وينتج منه فحق انه صحيح وان لم يثبت عليه اسلافه ان باطل فاسد وان ثبت  
نافضا فحق انه صحيح او ناقض او نحو ذلك فاقدم في **سور** لا ريب ان الشارع  
اخرج عبادات مركبة كالوضوء والغسل والشهيم والصلوة والصوم ونحو ذلك وانما  
اخرج او اخصه معاملة لا ويعفوا وابداعات وجعل لها شرائط واجزا وسوانع ومن  
عليها اثار شتى فظهر من ذلك بطلان قولهم ان الشارع لم يجعل شيئا سببا او جزءا او مانعا  
او شرط او مانعا هذه امور ينتج من حكمه التكليف لان اخصا له امتساؤه وجعله اجزاء  
وشرطا وموانع وجعله اياها مغيرة للصد اية شي وجعله اياها واجبة وناقلة او  
مندورة شي اخر ثم لا ريب ان اخرج شيئا فهو من مجموع لا من مصنوعه فله في جعل شيء  
العين في الطب بعض المعاجين الى يومنا هذا نسوبا الى بعض الحكماء ومضاهيا اليه لانه اخذ  
وكذا بعض المقامات في الموسيقى وبعض الجود والاذان في الشعر ليس كل نظم ونثر  
مجموعا لثلاثة وليست شعرا ارا من الجميل ليحصل المستعمل حيث تقصصها كونه جزءا  
والشرط والمانع والسبب مجعولا وكون الصلوة متلا مجعولا حيث صدر من ومن كون

الاجزاء مثلا بمجولة مع انها البتة الاولى الشارع هذا اصباح او حلال وليس مخير <sup>على</sup> عمل  
مثلا ان يقول هذا شرط وكذا عاقبة وهذا مانع وهذا سبب البس قول الله تعالى  
فَاتَمَّ إِلَى الصَّلَاةِ فَاتَّخِذُوا حِلًّا لِرِجَالِكُم مِّنَ الْبُيُوتِ وَالضَّلَاطَةِ جُلَّةً مِّنَ  
وَقَوْلِهِ صَلَاتُكُمْ لِيُذَكِّرُوا بِهِ وَكَهَاتُكَ اجْعَلْهُ خَيْرَ حِلٍّ لِّمَنْ يَكُونُ فِي الْمَكَّةِ سَبِيحَةً صَلَاتُكُمْ لِيُذَكِّرُوا  
بِهِ كُلُّكُمْ جَزَاءُ الْبَسْ قَوْلُهُ اجْعَلْهُ خَيْرَ حِلٍّ لِّمَنْ يَكُونُ فِي الْمَكَّةِ سَبِيحَةً صَلَاتُكُمْ لِيُذَكِّرُوا  
بِهِ اَبْدًا عِدَا النَّبِيِّ عِنْدَ اَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْاَطْبَاءِ وَخَرَجَتْ الشَّيْخُ الْاَوَّلُ وَمَا مِنْ اِلَّا مُشْتَرِكًا  
الْاَوَّلُ وَبَيْنَ الرِّكَبَاتِ الْعَاقَةُ الْعَرَفَةُ كَالسَّبَرِ وَالْاَكْرَمُ وَالْفَرَسُ الْمَسْجِدُ كَالْعَالِي وَكَيْفَ  
يُمْكِنُ اِنْكَارُ اجْعَلْهُ شَيْءًا لِّاَثَرَيْنِ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ وَثُمَّ حُصُولُ تَحْقِيقِ الْاَمْرِ وَكَيْفَ يَقُولُ  
اَعْصِيَا رَأْيَ مَنْزِعٍ مِنْ شَيْءٍ اَوْ هُوَ الْحَكْمُ التَّكْلِيفِيُّ الْبَسْ قَوْلُهُ يَا اَوْدُ اَتَا جَعَلْنَاكَ نَظِيفَةً  
جَعَلْنَا سَفَلًا مِّثْلَ قَوْلِهِ لَوْ سِئِلَ اَبُو هَبَالٍ اَنْ يَرُوْنَهُ لَآتَتْهُ طِفْلٌ اَيِ جَعَلْنَاكَ نَبِيًّا فَاقَابَ  
الْبَسْ قَوْلُهُ عَنْ عِيْسَى وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي نَبِيًّا دَا مَعَ اَنَّهُمْ كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْمَعْدِ  
فَا كَانِ النَّبِيُّ نَبِيًّا وَالْوَصِيُّ وَصِيًّا وَانْ كَانَ مَعْصُومًا خَيْرًا قَالَ لِمَ جَعَلْنَاكَ نَبِيًّا اَوْ وَصِيًّا  
كَامِرًا اِنْ اَلْجَهَنَّمَ لَمْ يَكُنْ خَاضِعًا خَيْرًا جَعَلْنَاكَ مَعْصُومًا بِاَنَّ اَللَّهَ قَاضِيًا فَظَهَرَ بِحُجَّتِهِ اَنَّ  
كُلَّ عِبَادَةٍ وَمَعَامَلَةٍ مَخْرُجَةٍ وَكُلِّ مَخْرُجَةٍ مَجْهُولَةٌ بِمَا يَجْعَلُ سَفَلًا كَمَا اِنْ حَكْمَ التَّكْلِيفِ  
يَجْعَلُ يَجْعَلُ سَفَلًا مِثْلَ كَوْنِ الْفَرَسِ الْجَاهِلِ مِثْلًا بِمَجُولَةٍ وَجَعَلْنَا سَبِيحًا لِّاُمُورٍ  
تَكَادُ تَحْصَى مِنَ الْهَيْدَانِ وَالشَّفَاءِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالْاَعْتِقَادِ بِالْعَقَائِدِ الْخَفِيَّةِ هَكَذَا  
رَوَى الْكَامِلُ فِي مَجْمُوعِهِ بَعْضُ الْمَسَائِلِ كَالْمَلَكِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَتَذَكَّرْتُ بِكَ  
لِخُصُوصٍ فَاسْتَمِعْ لِمَا يَتْلُو عَنْهُ فِي الْمَلَكِيَّةِ اَيِ كَوْنِ الشَّيْءِ لِمَا لَمْ يَقْبَلْ اَعْلًا  
صَفَةً لِي فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَمَعْنَى ذَلِكُ اَنَّهُ مَا يَنْفَعُ بِيَرْفَعُهُ مَعْنَا بَعْدَ اَبْعَادِ النَّاسِ وَلَمْ يَطْلُبْ  
وَيَحْفَظْ لَوْ تَوَسَّعَ فِي مَنَافِعَ كَثِيرَةٍ وَلَا يَطْلُبُهَا فَلَا يَحْتَدُّ لَمْ يَكُنْ اَمَّا اَنْ يَطْلُبُهَا  
اِنْ خُذَ مِنْ اَوْفَرِ مِنْ نَفْعٍ وَكَثُرَ لَمْ يَحْبِسْ بُونَهُ لِمَا كَالْحَيَاتِ وَالْعَقَارِبِ وَلِذَا بَصِيرَ  
كَثِيرٌ مِنَ الْاَشْيَاءِ بِالْاَدْرِجِ مَلَكًا عِنْدَهُمْ لِقَائِهِمْ مِنْهَا فَمَا قَطَعُوا اَنَّ الْمَلَكِيَّةَ بِهَذَا

المعنى ليس بمجمل شرعاً بل هو مجمل خلفه وثانيهما إضافة هذا الملك إلى المالك من  
 هذا الملاك زيد وزيد و هذه الإضافة إنما تحصل بمجمل الشارع فهو هذا المعنى  
 شرعاً والمصطلح وزوالها السبب في شرعها لا اصطفاً والاحتياط في البيع والإجارة  
 والنسبة فيه وهكذا ومن ذلك فسلم كالبدعي أن يكون الإنسان مالكا بغير له  
 شيئاً أحداً ما كونه قابلاً وبقيانه المحيى مثلاً لأن قابيل الملك من يتبعه به بمناصفه  
 ومن البديهي أن المملوك مالك بهذا المعنى الثاني كونه مالكا بالمعنى الثاني لا بغيره  
 وهذا كما علمت شرعاً ونا الأول فإذا كان المراد البديهي قابيل الملك وقفاً للجميع كما لم يفتقر  
 والاستثنا صاحب الجواهر هكذا وكذا يمكن وبمحصل للمعنى الثاني إلا أنه محجور لا  
 ينصرف إلا بالذن المولى بغيره كقوله شاه مبدون ذنره والعجب من كونه ليس قابلاً للملك  
 ثم نقول فلما كان المعنى الأول وصفاً موجوداً في الشيء بدون الإضافة وبالمجمل  
 الشرعي ثبت إضافته إلى هذا دون ذلك وظاهر أن الإضافة من الأعراض المعروفة  
 وظاهر أنها غير الإضافة وجواز النقص بل هذه الأحكام التكليفية فرع لها وشرع  
 منها فهو بالمعنى الثاني بمجمل شرعاً وليس من شرط الحكم التكليفي أن يعجزاً كقوله يمكن  
 أنكار ذلك وإن المصطلح هو الحكم التكليفي مع ما يروى في الفقه وفي السنن أنما جازها  
 أنما بيع لفعل الملك والإجارة لفعل المنافع والتمكح لمحصل الزوجية والطلاق  
 لرفعها والسبب في الرقبة والعق لزوجها وهكذا افتشاك باقية هل يفهم أحدان  
 شيء من هذه الألفاظ أي الألفاظ المشتقة من الملك والزوجية والرقبة والإجارة من  
 الجبرية المحضة أي حرة الانتفاع وأية هل يمكن أن يبين أن كل ذلك سبب شيء واحد هو  
 الإجارة وإنما الاختلاف في الإضافة ففي هذا الباحة الاستمتاع وفيه الباحة الاستمتاع  
 مع أن الاستمتاع أيضاً من الانتفاع وأية لو كان كذلك لكان كل شرط الأمانة ومخالفتها  
 لمقتضى العقد فيكون كل باطل لا يخلو شرط البائع أن يكون منافع المبيع له سنة مثلاً  
 فقد حرر ما على الشرع فيها فصدق في البعثة وأحوالها ما مضى البعثة على هذا المعنى

اذ الملكة ليست بنا وليس السبع سبباً له وكذا لو شرط الرقبة ان لا يطأها وهكذا فافهم ان  
كنت من اهلها وما ذكرنا تصرف صفى الرقبة فكونه رجلاً وكونه امرأة بمنزلة الملك بالحق الاول  
وكونه رجلاً وكونه امرأة كمال الملك بالحق الثاني ولما الرقبة فاعلم ان الكفار قبل  
والاستبلا ملك بالمعنى الاول ولذا ورد عنهم عاينوا الامام موسى فقلت ان كل ملك  
يعلم حاله من نفسه من الانتقال فهو لله وللرسول ولجميع الناس لانه لا يملك  
الموت ويحيى المات ولذا نقول ان امر الوثنية هو الامام وان ارث من ارثت له لم  
كان كل الدنيا وما في يده كل الناس لغزها لهم لان امر من يخرج من الدنيا الامام  
كما ورد ان الخليفة قبل خلق ومبداً خلق وحسن الخلق وقال ينفق مودة الانبياء وقصة  
كثيرة في الزيادة من بعد الذكر ان الارض برضا عبادي والصلحون وهم الصالحون  
فولج نفسه في الامر فلم ونظيره قوله في مودة الاعراف ان الارض لله يورثها  
من يشاء من عباده والعاوية للشعبيين اى حاقبة الارض لغزها لهم والارثية  
امر لسانها ما قلنا من الى ما كتبه فنقول فظهر امر ان السبع ما هو مشكلة  
للملكة بالمعنى الثاني وملكها الكفار بالمعنى الاول وهو مجوز خلفه كما  
الاشياء ويمنع عيها ان تكون مجوزة شرعاً في الاول فخرية المسلمين وخروج  
المسلم بالاسلام عن الملكة لا بد ان تكون مجوزة شرعاً وعلى الثاني في كل الامر  
منها وان جعلوا فافهم وكذا انهم ما ارادوا الطهارة فانها من الجسولات الشجرة  
وكذا الطهارة والحدوث وانهم ذلك من كل انما المستويين فان قوله كل شيء طاهر  
حتى يعلم انه قد وليس مناه كل شيء مباح الاستحسان يعلم اننا استلحنا ام فان قلت  
لا ريب ان مثل هذا الحديث يكشف بين ان الطهارة والعذارة صفته في الجنة  
خلفه اذ ليس مناه ان جعلت كل شيء طاهر بهذا اللفظ بل مناه ان الله خلقك  
فلم قلت انها من الجسولات الشجرية لا التكوينية كالمالك بالحق الاول قلت لعلك  
عالم بان الجسولات الشجرية ليس مختصة في الطلب بل كل ما يخرج الى بابها

من حيث انه شارع فهو محمول شرعا وان لم يكن منه طلب كقول هذا اصابع ولما كان كنية  
الاشياء معلومة للناس غير متعلقة الى بيان قلنا انها محمولة خلتا بخلاف العلمانية  
والغائية ومثل ذلك بعينه كلامنا في الوارثية والمووشية ولازم ما ذكرنا ان المحسوس  
على فنيين فتم مختلف بالعلم ويجعل فن يعلم من دون بيان الشارع فهذا ليس ضد وجه  
شرا بل محمول خلفا ومن لا يعلمه الا ببيان الشارع فهو عند حصول شرعا وهذا مثل  
الاباحة واللعانة والغائية والملكية والوارثية والمووشية مما هو في الحقيقة بينا  
يكشف ما خلفه الله في الاشياء ونتم لا يختلف وليس منه قبل جعل الشارع عين ولا  
كالاحكام الاربعة غير الاباحة فانها مطلوبة لا بعقل وجوده الطلب قبل الطلب قبلها  
الشرعي وجعله عن طلب الشارع فانهم ونامل فالحمد لله ثم الحمد لله قوضه قد ذكرنا  
في كلمات القرآن ان دلالة الالفاظ ذاتية لما علمت كالبديهي جلان الترجيح بل اخرج  
وانه غير مفقود وانما وان كان وجوده الممكن بل لا اله الا الله فلهذا بعقل وكيف  
يمكن ان يضع الواضع العلم للمعنى والعمل للمعنى اخرين فانهم يرجح الان بديهي خلافه  
والبديهي هو ان الواضع حين وضع العلم امناه مثلا لم يكن في نظره غير هذا اللفظ  
وهذا المعنى وكان غافلا عن كل ما سواهما فلم يكن هناك شيئا من حتى بالاحاطة بالترجيح فظهر  
بحمد الله ان بين كل لفظ ومعناه كان في نظره مناسبة له في توقيده غيرهما او لا في هذا  
اللفظ دلالة ذاتية على معناه مثل دلالة الدعاء على الدلالة او دلالة الممكنات على الدلالة  
الغفارة اما علم ان الحروف الجاهلية بعضها فارسية وبعضها هندية وبعضها ما شئت  
وبعضها ارضية لها طبائع مختلفة اقلا شظاير الى واضعي الاعلام للاطفال كيف  
يطلبون المتناسبات مع ان جلان الترجيح بل اخرج يستبعد عن كل الشبهات واقطعت في الا  
فقول لو قبل ان دلالة الالفاظ بالمحمل ويجعل الواضع فهو صحيح اي بالنسبة الى كل  
الذي لا يعلم ما يكون بين الالفاظ والمعلق من المتناسبات والدلالات ولو قبل ان دلالة  
الالفاظ ذاتية فهو انية صحيح اي بالنسبة الى الواضع وكل من كان ما امثله وبعده

فخرج الى المطلب فيقول ان كل ما كان الاثما والافعال ما هو بيان من علمه شيء  
 الاحكام كمنع الظلم ومنع العدل فمن لم يقل بيان الشارع في بيان الشارع وقوله ان  
 منع والعدل والحد حسن عند الاختصاص في الشيء كقول الطبيب هذا حار وهذا بارد وزله  
 يمكن ما لا الايمانه فهو عند جمل فيقول ان الشارع جعل هذا حسنا وهذا قبيحا  
 حسنا القسبة المسئلة البديهة هذا الاحكام ان بيان الشارع فيها بسفل السفل  
 فاكيد حكم السفل ابعث ان يقال ان المؤكدة جعل البديهة لك مناضا الكلمة انما كذا  
 كما يجب قبل ان ين ان ادراك السفل يمنع الظلم وقوله ان الظلم يمنع حكم السفل وان هذا  
 الحكم عقلي وان السفل ما حكم به مع ان السفل لم يجعل شيئا وانما ادركه ما كان في ذاته  
 الظلم فكيف يمكن النفي بالقسمة العقلية سفل حكم به لسفل حكم به للشرع وبالعكس  
 فاداهل نصف بينك وبين الله ان هذا القاصر جليل الشجولية الاحكام الوضع  
 من البديهة كمثل الطهارة والنجاسة والولاية والوراث عن غيرهم بالارث والولاية  
 بعضهم من بعضهم ومثل ضمان المسئلة ان كان نائما او غافلا او صغيرا او لم يتقاسم  
 وجوبه مع بعض بل يتوخر ولذا بصير المثلث نجلا وان لم يمنع حكم الشارع ولم يحظر  
 بيانه وان الحكم الوضع ليس هو المفهوم الاعتيادي المستخرج من الحكم التكليفي انظر ان  
 دلالة الابصار في الحكم التكليفي وان قوله الرجال قوامون على الدنيا ومنع وقوله تعالى  
 واولوا الارحام تبع عنهم اولي ببعض في موضعين وقوله ولكم في الوصايا حجة  
 يا اولي الاذان وقوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لارثه سلطانا واولاه  
 ولكم نصف تركه انما واجبه في بيان الارث وقوله ويؤتون الحق بوجه حسن  
 في ذلك وهكذا اما لا يبعد ولا يحصى ان كل ذلك ليس بجلا ولا حكما مستقلا  
 شرعا ان كلمة مفهوم مستخرج اعتيادي انترج من حكم تكليفي ولعل فان لا يقول يمكن  
 كلام المتكبر بان مرادهم من جعل ما يكون ايجابا وشيئا لم يكن من قبل كلاحكام الاربع  
 خبر الامة كما بينت من قبل انها طلبية والطلب انشاء واجباد ومثل اعطاء المص

واما صفا البيان في بعض الكشف عن الواقع فهو ليس عندهم جلا ولا هو الحق او ليس فيه  
 الا الاختيار وهذا هو الذي يظهر من مجموع كلمات شيخنا الانشكاك كما نقلت بعضها  
 فالتزاع بينهم وبين الشبهين افضل لكل اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وفيه  
 ان بطلان مظهره لا ينقض لصلحها مآرا النقص لا لابطالها فلهذا هم ان يكونوا كونا جملية  
 لان قول الشارع هذا صياح كشف واختيار عن كونه على السواءية او ليس به وجوده كما  
 ورجان على من يطلب وجوده وليس به ولا في عدمه ولا كماله ورجان على وجوده  
 خرج بالبدل وهو عندهم على جملتها غير الكشف البيان قالان قد ورد معنى قوله  
 كل شيء مطلق حتى يرد فيه نحو على واكثر حتى يرد فيه ليس او اكثر من كل شيء مطلق  
 كقولك هذا مطلق العنان وهو المانع من العدم واما المصلح فهو مطلق الجمل على هذا  
 العلم انهم بالاجماع بل الضرورة عند كل احد فانظر المولود عند جنينا الولية شاطئا  
 وهل السلطنة مفهوم اعتباري اخذ من حكم تكليف وان كونا الولي والباين من هذه السلطنة  
 واما الرابطة الكونية بين الوالد والولد فلهذا هو هذا الولي لا بد واولوية له بما لا ينقضي  
 في العنقود والنفقة والتمهيد والصرف فلا ينظر ما كان ويكون مستقرا بين الام والولد  
 في بعض احوال الطيور والحيثية كالصقور والحمامة قال الله تعالى في الاعراف الذكور  
 الرسول النبي الاخرى انما يجدونه مكنونين عندهم في النورانية والانبياييل باسمهم بالحق  
 قبة عليهم عن السكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث اليس ينادي ذلك  
 ان المعروف معروف بالذات وكذا الطيبات وكذا الخبائث مع انه من جمل ورسوله صفا  
 المصلح جمل جلا للشر فان قلت انك قد اثبت بالارشاد وشرحت في ما يابا وكون  
 له بطلان يبدان ما هو صريح الكشف البيان وليس في جمل بالانكشاف في انجيل  
 وصدق عليه ذلك حقيقة عند الخلق والمخلوق في من لا ينزح الجان قلت حقيقة المطلب  
 وصرح ان في كل خبر حكما وانشاء اخبار وهذا جمل فاذا قلت زيد قائم فمن كذا بك  
 فقد خالفك ومن صدقك فقد اطاعك ولذا الوفاي المعصوم جاء زيدا مثلا

في رواية  
 ليس جمل  
 وكذا الخبائث

وكذلك مكتوب بحكم بكنه الزماني المطلق العلم ما نشتر وما قصد بن قصد بسبب  
الحكاية لانه عبارة عن الحكم فقط وليس كباقي من الطرفين وانفسه لم يكنه فاذا كان  
قضية ونحوه قصد في حكمه وان لم يكن في مقام جمل طرفية ووضع سنة وقدر في شئ  
فما ظنك اذا كان ذلك المقام البين البديهي لكل من وضع طريقا كما في صدقة وامثال  
فهو مطيع والاخره من آية كنه يكون خلافا في قوله هذا مباح خلافا حكمه وخلافا في  
قوله هذا طاهر ونحوه فذلك لا يكون خلافا وعصيا فافهم وانما جديا او ما سمعت  
قصة الامير ابي بايع رسول الله صبيرا ثم طالبيا ثم قال رسول الله أم قضيت فاك  
الشئ فزنا صدقة الاول والثاني فقال كل منهما البينة عليك يا رسول الله في شئ  
فقال له ليس هذا حكم الله ثم راضا الى مولى المولى وابي المعالي امير المؤمنين وعنه  
روح العالمين فله فكلما كان ضروري عن المنكر الكافر قائلا اننا صدقتك يا رسول  
الله في امور الدين والخباء السماء ولا نصدقك في شئ غير ذلك قال الله لا بان في  
في حديثه في الاصابع وهو معروف معلوم ابان هذا حكم رسول الله ان المرء بقا  
الرجل الى ثلث الدية فاذا بلغ الثلث رجع الى النصف فله ثلث الدية فظهر عامر  
ان الحكم الوضعي على انواع منها اخراج كالعبادات والعقود والايقات ومنها  
امضاء لما في الشريعة السابقة من عبادة او معاملة موافقة للشريعة اللاحقة او حكم  
من الاحكام التكليفية ومنها غير ذلك وانما حكم الشارع بالحكم اما حكم مستقل له  
بشئ من الحكم التكليفية هو من الكثرة لا يخصص وقد مر امثلة مثل ابان الارث  
ومثل اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ومثل كل شئ طاهر وهكذا وقد يكون  
مستنبط من التكليف مثل اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي الوضوء شرط كما انه  
قد يغفر مثل من شرب الماء فامثا فاصاب داء لا دواء له فلا يلزم من لآفته ولذا  
اقوا بركانه وصل جميع القادر هو امر واقع موجود مجبول مثل التكليف في القرآن  
منزله امنه والعبي من ذمة انه يتقيد بما يثبت له اذ قال للملك كونه الشئ بحيث يجوز



الاستفعا به والعلم انه كون الشيء بحيث يجوز استعماله في الاكل والشرب والعلاوة  
نفعه في النجاسة ليس كل كون الشيء بحيث كذا ينادى باصله صوره وبكشفه عن اس  
وجوده ليس بمرتب الجوده والعدوه والعلم والوجود والفضل والعيه والمرض والاسب  
وهكذا يلغى كون الشيء بحيث كذا اصعبا الى معنى الجبل والجول والى ابن قلت قوله  
وهو الهادي والحمد لله تكميل قد ظهر لنا بعون الله ان سبب الحرمة والكره  
امور واحدها ان يكون الفعل موجبا للحصول للاختلاف الذي يتردد في الاختلاف  
او يورث الجمل والنسب وظلاله الذي المراد من الغلب الصديق في كل الابواب والجميع  
ليس الا الروح وليس عندنا او يورث الغيب واختلال النظام او يكون مضرا او كون  
حسبنا الاناس في امم الكافرين كما قال ولقد ذكرنا بني آدم والظاهر ان حرمة مثل  
الضيق والعبدان لذلك وليس المراد من نجس ما استغذ به الناس والطباع  
كانهم ولا من الطب بخلافه الا ترى الى قوله في الاعراف ونحوهم الطببات  
وتجبر عليهم الخبائث فان الطبيب لعارسي خوفه ينكروا نجس خلافه وانكر  
يقول فلان طبيب اي ليس بمرضى اما سمعت لاجل مال امرئ لا امرئ الا بطيبه  
فالمراد من الابواب ما كان طبيا في الواقع جلية خلا لا وما كان فيها وسوءه  
واذا كان شيئا اضاف الى الدنيا ومضرا في الآخرة فهو من شجرة الشر بعد لان الناس من يدين  
عرض الدنيا والآخرة والله يريد الآخرة ويكشف عن ذلك قوله في البقر يسئلونك  
عن الجحيم المتغير قل فيها اثم كبير ومنافع للناس وايضا اثم كبير في نفعها اي  
حرمتها ولذا قلنا يجوز مشربها عند الضرورة والاحتياط لان فيها منافع بينهما  
الفران واعلمنا او ان ليس في الحرام وفي الجحيم شفاء فتدبر كنهان المراد من الشفاء  
ما لا يضرب الغلب في الآخرة بخلاف الدواء فانراهم والشاهد على ذلك فصل الفران  
المجرب بان فيها منافع وبما ذكرنا به علم استيلاء الوجوب التذب بالمغايبة وهو العلم  
قاعدة قد نفي الشارع ما يشهد القطع باثباته مثل الولد احاصل من الزنا

فانه من كونه ولدا لا يوجب كونها ابوين بل مع ان ولدا الرجل هو الذي ظهر من امه كما قال الله  
 وتعالى اولادكم الذين من استكلامكم وهذا العقد لا يخرج الولد الادعاء كما قال تعالى وما  
 جعل اقيبا انكم ابنا انكم ولا ربط لعقد النكاح في صدق الولد ولذا ولا شبهة بيننا  
 شهد القطع بخلافه فالقطع قرينة بان المولد من مثل هذا النقص في الاحكام من الارث  
 والنسب وغير ذلك لا تنفي الموضوع وبشهادة ذلك ما ورد فيه من احكام الولد مثل  
 سائر الاولاد كحرمة البغض على الزنا والابن على الزانية وثبت من ذلك ان الحكم انما  
 كما يكون اثباتا كما يكون نفيا فان قوله ولدا الزنا لا يرث وليس واجب النفقة مكشفاً  
 الرابطة الواضحة الموجبة لهذه الاحكام البسطة ولذا الزنا والموجب لحرمة النكاح حجة  
 فيه ومن ذلك يعلم ان راده من نوع البسطة لا يراد بالاثبات والاعراض والموافق وذلك ان  
 الاحكام لا تنفي الموضوع ولذا قالوا ان الحر المحض من الخلط محض لا يجوز تخصيصها و  
 وامثال ذلك في الشرع كسيرة مثل الاسود في سيرة ومثل الاشك لكثير الشك انما الحكم  
 الثابت للشك لا يخرج منه شكه ونظيره ذلك اثباتا بشهادة القطع بسببه فيكون المراد  
 منه ايضا اثبات الحكم لا الموضوع مثل الطواف بالبيت معلوم وهو العالم ونحن اهلون  
**البحر التاسع في بيان العناوين الاولى والثانية وفيها اثنا عشر**  
 كل حكم ثبت لموضوع لم يكن له قبل هذا الحكم حكم ففعل لهذا الموضوع انه عندنا اول  
 فما اذا ثبت له بعد هذا الحكم حكم اخر فهو عنوان ثان ويمكن ان يكون ثالثا ورابعا  
 البسطة مثل اسبغ هذا عنوانها الاول وبالسند يجب هذا عنوانها الثاني ثم قد  
 ينضم فيه من فاعل الشئ في ذاته واذا اخل وطبعا فهو حكم الاول ثم قد يعرضه عارض فيجوز  
 حكم اخر فهو حكم الثاني ثم قد يعرضه عارض اخر فيجوز حكم وهكذا والعوارض كثيرة كما  
 واخوهما الشرط والصالح والطاعة والدين والمولى والزوج ومن يكون من طاعة فاعل  
 الله ومن عصا فقد عصى الله من الرسول والائمة ومثل العصر والحج والشفقة  
 والنسب والاضطرار ونحو ذلك ثم اعلم ان من لوازم العناوين الثانية ان لا يباين

هذا الكتاب  
 في النكاح  
 كتاب  
 في النكاح

العنوان الاول ولا يطله الا ما يكون منافعها للتكليف كالعشر ما بعده وذلك لان من لم  
يكن لا يفتل ان شغفه ويطله والا لم يكن عارضا فاذ اقل اولى ان لا يحد من العناوين  
الثانوية ما يرفع التكليف فيجعل مخصوصة في غيره لانه ليس في الحقيقة من العناوين بل هو  
المرتب والاربع فلا حاجة الى الاستثناء في قولنا الا ما يكون منافعها فالحكم السابق  
على الاستثناء باق على عود ولا يورد لا طاعة لخلق في معصية لخالق هو ما يتصور  
في سورة لقمان ان اشكر في قوله لا يذنب اليك اني نصير وان جاهدك على ان تفرق بين  
ما اتيتك به علم فلا تظنهما اولئك لعبدك اطع والكفى كل ما يقول فقال الوالد له  
لا تطع مولاك شي يعلم العبد ان اطاعه في هذا التمر غير جائزة وليس هذا امر لك  
اذ امرته بالطاعة وان قلت بلفظ الكل لان من وجوده يلزم عدمه وكل ما هو كذا فهو شرط  
ومع لان وجوب طاعة الوالد انما ثبت من قولك اطع فاذا قال لا تطع مولاك فقد  
ابطل وجوب طاعتك فاذا بطل طاعته بطل طاعته فظهر من ذلك استقرؤه  
الصالح جائز بين المسلمين الا ما احل حراما يحرم حلالا وكذا استقرؤه الشرط جائز بين  
المسلمين الا ما احل حراما او حرم حلالا وقوله جائز اي اخذ ما هو مثل امره افعلا  
على انفسهم جائز فحسب ان كل ما احل حراما او اثمها شادي باجل صورها ان  
الصالح والشر من العناوين الثانوية وكان لموضوعها ما قبلها احكاما فالشائع  
جعلها بعد جعل الاحكام الاولية ولولم يكره قبلها احرام وحلال لكان قوله الا ما  
احل حراما او حرم حلالا قول لا يتقوه به عاقل فضلا عن المعصية وكذا شادي ان  
نفوذهما اذ الرب عارضا العنوان الاول ولا يتقيا به بل انما يترد ان جعل المباح  
والمستحب الواجب اجبا وكذا جعل الاولين حراما لان تركها كان جائزا فضاهاها  
لازما وكذا جعل المحرم حراما فالباطل جعل المحرم جائزا وكذا ترك الواجب جائزا  
وهذا اي ما ذكرنا منها جار في حكم من يجب طاعته من تركنا غير المعصية فانه لا يشاء  
الا ما شاء الله فلا يبرئك الواجب فعل الحرام فان قلت فعل ما ذكرت بشكل

الأهنة والطاعة والدين فان لا نهم ما ذكرنا انهما لو لم يتركوا الزوجين او بطلاق الزوج  
او ميراثه فحصل الاجتهاد والاكفاء بالانقياد وذلك الجارة لتوسعة المعيشة وترك  
الضيقات والصدقات المتدبرة والتعقيب الاذهنية وبخود ذلك ان يكون اطاعتها في كل  
ذلك واجبة فلا يجوز خلافها الا في ترك الولي في فعل المحرم فقط وهذا خلاف المسيرة  
المستمرة بخلاف قطع الفعل والمفارقة مع انه ربما يكون عسرا حرجيا ظلت اما وبسوطها  
المملوك في كل ذلك فظاهر الامتناع واما الزوجة فمعدومة حق الزوج عليها من الاضحية  
والاصل انها غير ذلك مطلقا العنان كالزوج الامتناع بالدليل على توقفها  
والخبر على انه وعدم جوازها في دار الابان وآدابها وباطنة كل واحد من  
الوالدين في كل شيء الا في ترك الولي فعل المحرم فهو مشكوك وكل ما فيها  
قديم مختلفة فلهذا كثر فيها من الجواهر في نقل خبر الله عن رسول الله من فنه  
انضيق لا يصوم نطوقا الابان صاحبه ومن طاعة المرأة لزوجها ان لا يصوم نطوقا  
الابان ومن صلاح العبد وطاعته ان لا يصوم نطوقا الابان وولاه وامره ومن تبرأ  
ان لا يصوم نطوقا الابان ابويه وامرها والا كان الضيق طاعة وكانت المرأة عاصية  
وكان العبد فاسقا وكان الولد عاقا وزاد في المروءة من انه لا في الاخير ولا في نطوقا  
ولا يصلي نطوقا وبعد كلام له فله قال ومن ترك لك يظهر لك ضعف الله في بعد العشرة  
بل لعله كان حتى مع الله لعدم ما يدل على وجوب طاعة الوالد في ذلك ما لم يسلطوا ابدا  
بذلك من حيث الشفقة التي لا فرق بين الوالد والوالدة معها وهو خارج عن محل البحث  
وقال في كتاب الجهاد شرح قول الله فوالا ابوين منكم من القربى ما لم يشعروا عليه بلا  
خلاف اجده فيه بل عن ظاهر كرهه والاضحاح الاجماع عليه بل في المنع من له ابوان  
مسلمان لم يجاهد نطوقا الابان نطوقا لها منعه وبه قال اهل العلم في غيرهم  
شعر عن ابي عبد الله قال اجله وجعل الله في رسول الله فقال يا رسول الله اني ارجو  
الجهاد فقال فيما هن في سبيل الله الى ان قال ان في والدين كبيرين بينهما

انها يا انسان في ذكرها من خروجي فقالوا افتم مع والديك والذى نفسى بيده لا تفك  
بها يروا وليطه خير من جاد سنة بل تخاف ان لا تفهمها لك ليلة خير من جاد سنة الى ان قال  
رزاق في هي الاستدلال بان طاعة الابوين فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض عين مقدم  
على فرض كفاية الا انه لا يقتضى غيبا الاذن وليعلم ان ثم الاجماع المتروك فذاك والا  
اشكل اعني الاذن بحيث ان يخرج من دون ذلك ولو مع عدم علمها وعدم نفيها عنه يكون  
اثما للدليل وعموم الادلة ولعل ذلك هو ظاهر المصداق والفاضل ويحیی بن سعيد الشيباني  
واذكر في غيرهم على ما ذكر عن بعضهم لاقتضاهم على ان لها المنع بل قد يشكك في وجوب  
الطاعة في جميع ما يقتضيه من غير محرم ورك واجب ما لا انية عليها في الفعل والترك  
على وجه يكون كالسب والعتل لعدم دليل محدد على ذلك ودعوى كون مطلقا  
عقوباتها وادعاء وعدم مصاحبة بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصا بعد ان كان العتق في  
البر على ما في القاموس وبه بل السب يرجع ما في المصباح المنبر ومع الجهر في وفاء كرمي  
لجماعة السؤال عن صلوة مع رجل لا باس به غير ان يجادلنا بوجه قال لا باس به نعم بحرم عليه  
العتق لانه واحد الكبار كما استفاضت به النصوص بل ان كبرها والابتدائها  
ولو يقول ان ونهرها كما يجب عليه الاحتساب بها والمصاحبة لها بالمعروف والنهي عن المنكر  
بعد ذلك في اثناء فروع ذكرها الواسع لطلب العلم والتجارة استحب سنيها انما هو  
منها لم يحرم عليه مخالفتها وفارق الجحمت لان الغالب فيه الهلاك وهذا الثاني  
السلامة وهو مناف لما ذكره اولاً من وجوب الطاعة عليه مع فرض عدم نفي العفو  
المفروض عليه ومن هنا التزم بعضهم عدم الفرق بين الجحمتا وغيره من الاسفار المباحة  
والندوة والواجبة كفاية مع قيام من فيه الكفاية انتهى كلامه رضى الله عنه فاعرف  
ان في كتاب الوصية بعد نقل قول الصدوق قد وهو عدم جواز ذل الولد اذا كان  
ابا له كفاية على بن الريان الى ابن الحسن رجل دعاه والى قول وصيته  
هل له ان يمتنع من قبول وصيته فوقه ليس له ان يمتنع وموافقة صاحب الرضا

له ورواه له لعله قال والعقوب مبنى على امره والادله بذلك على وجه يؤيده عدم القبول  
 وجوب طاعة الولد في مثل ذلك وان كان هو الظاهر لاطلاق ما دل على وجوبها من الكتاب  
 والسنة لكن محل البحث عدم قبول الوصية من حيث كونها ككلاما اذا اشتملت مع ذلك  
 على امر القبول ويمكن حمل الكتابية المترتبة على ذلك بل لصلة الظاهر منها فخرج عن  
 محل النزاع وبه عموما فخرجنا الوصية لطلب القبول على وجه يصح منعه ونعم ما افادوا  
 في احاطة الامهات الا ان اخر كلامه قد عني وجوب طاعة او امره او امره ان لا يطلق ما دل  
 على وجوبها من الكتاب السنة يوافق ما نقله عن المنزه في كلامه قبل ذلك يدل على انه  
 ليس كما بعد من المسئلة فلا يجب طاعتهما في كل ما يفتقرانه اي بامران غير تهتميا من دون  
 ملائمة مصلحة وبقيته فالاصل على هذا عدم وجوب الطاعة الا اذا كان ايذا وعقوبا  
 ومقتضى كلام المشهور اخر كلامه قد هما الاصل وجوب طاعتهما في كل ما بامران الا ما  
 بالدليل ومقتضى ما ذكره من عدم حرمة مخالفتها في سفر العلم والنجاة لان الثالثة  
 الثلاثة بخلاف ايجاز ان الاصل عدم الوجوب الا ما يوجب اضطراب قلبها واشتغال  
 ههنا الاقدام الولد بما فيه غلبة الهلاك ونحوه ومقتضى لغير كلمات الاستفاضة  
 التي نقلنا ما ان الحرام الابتداء والعقوب دون غيرها الا ما خرج فظهر ان المسئلة  
 غير متقنة في **سورة** قال الله تعالى في سورة مريم في حق يحيى ويزاري الدير ولم يكن  
 جبارا عصيا ومنع عيسى ويزاري الدير ولم يجعل بين جبارا شقيبا وقال في بني  
 اسرائيل وقضى بك الانبياء والاولياء الذين احسانا واما ما سئل عن  
 صندك الكثير احدها او كلاهما فلا تغفل لهما ايت ولا شتمهما فكل لهما قول لا  
 كبريا واخفض لهما جناح الذل وقل ربنا رحمهما كما تبياني صغيرا وفي لهما  
 ووضينا الانسان يرا الدير حكيمه امه وهما على وهن وفضاله فيهما مبرر ان  
 اشكركم واولي الدير الى المصير وان جاهدك على ان تشرك في البسلك  
 به قلم فلا تظنهما وصاحبهما في الدنيا معروفنا وفي الحديث المعروف لاطلاق

المخوف في مصبه الخائف وفان في جميع البيان ملحا صلبه وان امره با باطل فلا  
نظمه وما في نجوم من وجوب الاحتياط وحيزه الابداء والنهضة العقوق اشار الى  
ما في الايات وكذا قوله ان البر عند العقوق اي كلاهما امران وجوديان لان  
ترك كل بر معقوف وابداء والحق انه كل بل البر واجب لا تكاد يحصى وكذا للعقوق  
والابداء ثم يقول ان كان المراد من الابداء مثل ما قال في الاحزاب والذين يؤذون المؤمنين  
والمؤمنات يفتنهم اكتبوا قتلي اقتلوا بنفثا واؤثرا مما حبيبتا فذكره من انفس  
البدن بفتن فان ما يكون حراما اذا فعل بكل مؤمن فاطنك والديك وان كان المراد  
مطلق انك اقلها ما فرما بطله من وجباتها من دون كلامها فضلا عن الامر ان  
كان المراد منه مخالفة الامر فاقى في بين امره امر مع الله من البدن بفتن في الاسرار  
ان الولد ليرى العبد فيجب عليه الاستيذان في كل ما يستثنى العبد ومجيب عليه  
كل ما يامر ان لا يجيب عليه كل ما يامر ومجبر عليه كل ما ينهى ان لا يجبر عليه العبد  
والوالدين ما زاد عن ذلك بحالته الى الامضاء فعل مجيب لادعاء على الاولاد  
وان امره بالبر مطلق عموم القول ولو بدنا الامر كسر الغلبة سببا في مرض الموت  
مع شدة حاجتها الى التجزأت مع ان المال ما لها بعد فاطنك ما مر بها باطلا  
والعناق وصدمة النكاح وترك النجاسة مع عدم الحاجة ومقتضى الامر من الايات  
والاحتياط ايضا مشكل لان ما في البر الذي هو من تحصيل النفس ليس واجب مدح به  
بمجرد عيب مع العقوق فيها واتى ابداء وكسر قلب للاهتبات اشد مما لخص بالفتنة  
الى حلال ابنا من الاما شدة في امرهم بطلانها غائبا مع انك ترى ان بدت العلماء  
قدم من اول الفتنة الى اخره في مسئلتنا الافضا على ما ورد من الادلة الخاصة في  
الموارد الخاصة مثل الصوم والحج والجهاد والوصية عند قبيل مع ورود الروايات فيها  
ايضا ومشاكل عدم ضاحك الى الدنيا ولد دون الام وهل ترى تمازجيا لافضا من  
اقى عقوق اعظم من ذلك فلم يجيب على الولد صاحب الفضا من العقوق في ذلك وان





جائزا بالعقل الام بصبر بشرطه في العقد اللازم لازما لانه من مهيمنه قبل على لزوم  
 اوله اربعة احدها ما دل على لزوم العقد لانه هو فيه مثل البيعة بالثمن بما لو بيعت في ثمنها  
 كلمة او قول بالعقود ثالثها اخبار الشرط عموما مثل ما امر وخصوا مثل ما ورد في مسئلة الالة  
 من الشرط الخاصة مما لا يكره ويحصى آتية الجماع الالة وان كان حراما فلا يجوز ويكون  
 كسره بالاجماع وبما مضى من الاختيار وقد نص بذلك ما رواه صاحب الغنية الشرط نجاء  
 بين المسلمين ما لم يمين منه كتاب او سنة وقد مضى على ذلك المحققون كالمحقق <sup>عليه السلام</sup>  
 والشهيد بن وشيخنا في الجواهر والفاضل العيني وغيرهم قد علم فشرع في الشرط  
 في عقد العقد اخرج مع مثل ان بشرط في عقد الاجارة او غيرها ان يكون له ثمن بعد مدة  
 معاد لا الثمن في دفع بيع الشرط الذي هو من خبره وصار لازما لان هذا من افراد ما  
 ذكره وهو لو باع كتابا مثلاً بمائة درهم بشرط ان يكون رد الماشي له بصبر المرد المالك  
 لم يفسد الشرط اذ لم يعلق الشارع حصول الملك بآتيها خاصة كما انه يصح ان شرط اقامة  
 عقد في عقد اخر بل يقول ان خبر الفسخ وعقد العقد لا يمنع له الا التقابل في الشرط  
 الشرط عليه فصح الشرط له فاقدم واغنى فانه فرع غريب ثم لا بد ان تذكر بعض الالات  
 منه وهو امور منها انه قد خرج من هذا الضابط اشراط الزوجة او غيرها على التزوج ان  
 لا ينزوي عليها ولا يغيري ولا ينزوي اصلا على ما حكى عن المشهور ونظر في انبائها  
 ولغة ذلك ما لم يعدم دلالة الاختيار الخاصة على ذلك ومثل هذه النصوص في السفر <sup>نذكر</sup>  
 الاحرام قبل الميقات مع ان مقتضى القاعدة بطلانها وانما خرجها المخصوص من امثال ذلك  
 من ابحاث عن القاعدة في غاية الغلظة كما لا يخفى على الغيبة ومنها قد ذكر غير واحد  
 من الشرط الباطلة ما لا يكون معتدرا للشرط عليه ومن افراده كل شرط فصل <sup>الغير</sup>  
 مثل بيع هذا بهذا وشرط ان يفضل اخوك او غيره كذا او يتركه كذا او يتركه كذا  
 بان المشتري لو شرط على ابيع الزرع ان يجهله الله او سنبلا فهو باطل لانه غير معتد  
 وديله العقل القاطع والفعل مثل قوله لا يتركه الله نفسا الا يتركها ومن امر

ذلك ملو في زماننا وشيخ الترمذ بين علمائنا وكتبوا ذلك ملو ما حسنا ما تمل  
 برز بعضهم بعضا وهوان رجلا اشترى بالبيع الخياطى اى بيع الشرط ملكا جسيما بين  
 ظليل فلما اقتد البايع مثل الشرع زمان الخياطى اشترى لثلا بفيض الثمن فمثل  
 البايع من العلماء الذين اوصوا اصاال بعضهم رقة الى الجهد واقنع لانه والى المفتح  
 وقال اخر لا ثمرة في ذلك لانه شرط عليك ان تقبضه الثمن فتدبر على الضع وقبض الغير  
 ليس فيه وكلاهما نسبيا ان ذلك من افراد شرط الغير المعذور لان المراد من شرط تسليم  
 الثمن ما هو معذور البايع فالمراد بقدار الثمن وتقبله البايع عنه وان كان المراد منه  
 ضلوه فمثل المشتري مما اى اقباضه مع قبض المشتري ففعل المشتري غير معذور البايع  
 فالشرط فاسد من اصله بالنسبة الى جهة الشرط المعذور فثبت جزمه ففعل المشتري  
 وان لم يأخذ الحاكم نعم هو لحوط ولا بد من الاشهاد به فتدبر الثمن اللهم الا ان يكون فرق  
 بين ان يشترط ضلوه غير معذور على جعل الزرع سبلا وبين اشترط ان يربى على  
 المعذور كما هو السابق في التذرع مثل ان شفى قصم رضى فله على كذا ومثله بعبارة  
 العزير وشرط ان يشترط غلام زيدان باصرو مشطية شمة ومثل ان يشترط طائر  
 ان يكون فوجيه وكلا في طلائعها ان شمة با اوضر بها الغرر وامثال ذلك كثيرة  
 قلت نعم ولكن ليس المراد في مثالتنا تعليل الفتح على قبض المشتري فثبت بل المراد بتعليله  
 على ضل البايع بان يتفكره وبقبضه ولو كان المراد في مورد ما ذكرت فالشرط باطل  
 ولا ثمرة لقبض الحاكم فلا فتح للبايع فاقهر وهو العالم ومنها ما ذكره غير واحد من الشرط  
 الفاسد ما ينافى مقضية المعذور لا يخفى عليك ان مقضية الشيء هو ما يكون مقضيا  
 وسببا له فليس مقضية عقد البيع الانتقال المعنى اى الثمن الى الثمن الى البايع والمشتري عند  
 الاجارة الانتقال المنازع وعوضها وعند النكاح حصول الزوجية ومكذا وبطلان  
 هذا الشرط بهذا المعنى يقتضى ان يقد من البد بغير لان ابلزم من وجوده عدمه فهو  
 مع فلو قال يملك هذا امل ان لا ينفصل اليك فقد شرط خروج هذا من يملك

او فوا اليها بالحق فاذا لم يكن بغيره لازم الوفاء فكيف يلزم الوفاء بشرطه فانما هو امر  
 اراد من مقتضى العقد غير ذلك اي ما يثبت عليه بعد حصول المقتضى كالوطى والنفقة <sup>عند</sup>  
 النكاح حتى يثبت عليه فاشترط عدم الوطى او عدم النفقة فهو فاسد بخلاف الكتاب  
 والسنة وكلام الفقهاء المقتضى والاستقراء وتلخيص الشريعة فراجع ومقتضاها ذكره ايضا  
 ان من الشرط الفاسد ما يؤدي الى جهالة الثمن او المقتضى او يوجب جهالة المعتبر <sup>الشيء</sup>  
 قيمته وهذا ايضا واضح مثل اشتراط ما ينافي مقتضى العقد بعينه وسر ذلك انه  
 داخل فيما خلا الكتاب السنة وبما احل حراما لان الله شرط بكتابنا بغيره في حقه  
 البيع ثبوت الثمن والمثل وغير ذلك مما يجري مجرى ذلك في سائر العقود فان بقيت  
 الزينة في النكاح والطلاق وانضمتم ثمنها لا تار على بيع الميراث ولا حرمة بيع  
 الميراث مثل بيعك هذه الصبرة وشرطت ان اعطوني منها فلان ما شئت ولو قال فغير  
 مثلا فشرط صحبه او قال بعتهما بالف شرطت ان تزيد عليه ما شئت هذا واما اذا  
 لم يرد الى جهالة ما يثبت بغيره ولكن يكون نفس الشرط مجهولا في عقد لا يخلو <sup>البيع</sup>  
 والاجارة مثل بيعك هذا الفرس بهذا وشرطت ان اركبه في كل شهر خمسة ايام مادام  
 حيا او ايام من حيا يا الفتح او انضم ومثله لو حدثت قبل ما دام لوضوح ان المراد ما دام  
 الفرس حيا فالظاهر بل ينبغي القطع بنظر الى ما مر منه فلو ظننتك باشرطه في عقدك  
 لبيعتها كما اصلح فالعيبين ثامل بعض او حكم بعض بطلان ان بشرطه يثبت ما دام حيا  
 كما نشهه ان بعضا يعطى الى شخص اخر باصلح وبشرط لفته لبيعتا ما دام حيا او اذا  
 قدم الحاج او احصد الزرع وهكذا مع انك قد علمت صحة مثل ذلك في مثل البيع ايضا  
 وفاقا لشخصنا فانه في الجواهر ومقتضاها ان كلمة ما حل حراما او حرمة حلالا اما محطس  
 الحرام فواضح والمراد به اعم من الحرام الذاتي كاشترط الفارس وشربه الخمر الى التفسير  
 وهكذا ومن الحرام الشرعي بان يجعل الشرط مشروعا ومخير للمال في العناوين الاولى  
 مثل بيعك هذا بهذا على ان يكون بئتك زوجي او من دون عقد النكاح وعلى

ان يكون زوجك طالفا اي من غير لفظ الطلاق او على ان تقوم العبدتان او ان تحيط  
في الحضور وضرا وهكذا ومثال الاولين وامثالهما ادم من قولهم قد تم ان شرط النجاسة  
فاسد اي شرط الاستيعاب والسبب انه حصل الاشكال في جميع بيان ما علمت حلالا لانهم  
ان كل شرط صحيح كذلك فلو شرط ان لا يخرج الزوجة من البلد مثلا فلا ريب ان هذا  
الشرط الصحيح حرم عليه الخلع لهما الذي كان حلالا وكذا الشرط على الشتر وكتابة الف  
دين مثلاً فان ترك هذه الكتابة كان حلالا فضا بالشرط لهما وهكذا وهو لا  
لهم يعملوا ان كان مضمون الشرط مغللاً للحلال فضا واجبا وتركه حراما بسبب  
الشائع في فائده بقوله المسلمون عند شروطهم اي يجب عليهم العمل به فتدبر ولم يعملوا  
ايضاح المراد من الحلال هو معناه الاثم بغيرية المفاضلة الصريحة في ذلك فالمراد  
والواجب الذنب والمباح حلال فشرط ترك الواجب شرط حرم حلالا ومثله قول  
العامة ان كلمة زوجي طالق ثلثا من غير رجوع يجعلها ابدون الحلال حراما وهكذا وانما  
ان يظهر من بعض كلامهم ان من الشروط الفاسدة ما يكون خاليا عن عرض عقلائي  
وبعد ههنا منهم ما قال شيخنا الاضحاى في الثالث من شروط صحة الشرط ان  
يكون فيه عرض من عند العقل او الخلق فلو لم يكن كذلك فهو باطل كاشترط ان يمشي  
صدوقا فخرها او الى مكان الخوف لبلالا ومثلته كثيرة وانما وليا كان لنا في المعاش  
يعون الله برهانا الهامنا المراد من نطق البهية وبشرية عليه اخذنا صعبه الاضلال  
ويجوز في المناوئين الثانوية كلها وفي غيرها وهو ما عدناك سابقا في مسئلة طالق  
والوالدين فاستمع لما ينزل في الحديث في قوله ان من المسلمين كالسكك  
عند العلية ان احكام الله ثم نشأت عن المصالح وانها تافهة والفساد فمن  
البدعي في الحكم والالزام بعمل لغو فضل باطل وحركة بلا اثر وسكون بلا اثر لغو  
وعنهم وجبت وباطل لا يصدق عن اقل فكيف يقطن بالله ثم وبإيثاره تعالى الله  
عن ذلك عاراً كبيراً فاذا امر الراي بالان بترك ذنبا وفضل مكرهه اقلنا وكذا الكو

فلا يصح إطلاقهم وأمر الله بطاعتهم وفي ذلك جنح بل وكذا المبيع فان أمرهم عبث ثم  
 بأطاع أمرهم كل تعالى الله عن ذلك فاعلمت لو أمر أبا العيث والغزو والموافقة  
 لأمر مثل ما أمرهم مثل أمرهم بأكل شيء أو شرب قهقهة أو مثل ما أمرهم ولا وكلت أشرف طائفة  
 بل يمكن استفادة ذلك من كلمة المطلق عند شرطهم لما سمعت أن فليقن حكم على  
 وصفت مشعر بعبثه مبدئاً أي من حيث أنه مسلم عاقل مع أنه لا ريب أن المنابر على شرط  
 المشدود والذين العلماء فرابع مسائل وذكر في الأختيا المنفرد في الأقواب من المشروط  
 وإن أبيت الأعمى كلمة عند شرطهم كغالب البرهان البديهي المذكور في تنصيصه  
 نعم لو اتفق في مورد عرض مصلحة المبرى عبثاً كما إذا أمر من مبركات لغوية بعد الماء  
 مجنوناً بقتل أو عن تبعه الجائر وكذا لو اشترطت فالأمر والعومات  
 بموجب الجارية وكذا الأمر بترك التدبج ضل المكره لمصلحة جارضة فان ظلت  
 إذا أمر من شيء ما أمر واشترط به ولو سلم عرض مصلحة ضل الأصل الوجوب والآثار  
 خلافة أو الأصل عدم الوجوب كونه لغو إلا ما علم مصلحته قلت الأصل في الأمر عند الوجوب  
 لأن الأصل عدم عرض المصلحة لأن ما يخرج فيه نظير الكذب إذا حصل من المستثنى  
 ونظير الغيبة وأما إن كان هو العالم نعم لو شك في شيء أنه لغو وعبث وليس كذلك  
 فالصحة الملتزمة بما لها قافهم وثامل واشكر والحمد لله على نزاله والحمد لله  
 أن من المسلمات عند العلماء قدم بطلان العفو والإطلاقات بالاعتبار إلا ما يخبر  
 وهو التذرع والغوا والتدبير ومرد من المغلق البطلان شأن أحد ما بموجب التدبير  
 مثل عبث هذا أن رضوا أو أن رضوا أو عبث فان معناه عبث على تقدير رضاه  
 وما يثبت على تقدير عدمه وضا فان سلطان البائع وفلت هل عبث كتابك مثلاً  
 فقال له الجواب اجربنا العقد ولكن لا أدري هل ستامبها أو لا لعدم علمي برضا  
 الأرب إنما أعلم أنه ستامبها أو رضوا ليس صبيحاً أو لم يرضوا ولذا قالوا وهو الحق علم  
 بحصول المعلق عليه صحيح وهو في الحقيقة استثناء منقطع إذ ليس فيه تغلب وجهه

وانما هو من وجه مثل ان كان هذا الولد فلا يرضى به اى لا يرضى به لانه اولد ومثل اصطفاة ادم  
اذا كان يوم الجمعة وثابتها بالثاخير مثل بيتك هذا من اول سنة الهبة او بيتك هذا  
اذا كان يوم الجمعة ومقتضى يوم الجمعة قبلت اوله فان ما اكنته المشتري البيع وانت لم  
البتة لول يوم الجمعة مع امرائك عند البيع قبله والضم الثاني صحيح في نقل المنافع مثل الالة  
والعاريه وهبتها والصدق بها وكذا تحليل الامة على الظاهر والاختصاص عند المنفعة  
ولا اجزى مما يراه فيه وان شئت لعموم النكاح والمنفعة وانما البطلان في غير النكاح  
كالبيع والنكاح والطلاق ولو اظهرنا انهم لم يكتسبوا بغيره لجمع الامر بالبطلان ان  
مدان المختص من اجماع وغیره واما الاول فالحق معهم لان هذا القول بالامانة خارج  
عن طريق الناس والقبائل فان قلت تعدد ذلك لا يوجب خروجهم عن عموم او فاعضوا  
وردت في كل عند ابطال مثل الميعان بالحيث ما لم يضر ما اذا اقرنا لزم وانكروا الا با  
منكم ظالمون لمدن قلنا الظاهر انه لم يكن دخلا في خروج فان من اجماع ائمتنا على  
رضا الابن مثلا فان كان داخل في او فوان لم يرض الا بالظاهر من انه لم يرض ولم يرض ولم  
بعد شيئا ان لم يرض الاب وهذا سنة السلب وان لم يكن دخلا فلا يكون رضاه لابي ان  
حصل الملق عليه هذا ليس بمخالف او فوالد المود ولو قسرا ان مناه او فوالد المود المطلق  
مطلقا وبالمعلقة لا مطلقا بل ان حصل الملق عليه فهو كائنه كذا الكلام في عموم وانكروا  
الابن غيره فافهم ولم ار ذلك البيان من احد فالجواب انك فان ابنت الا من قبول العوضا  
لذلك فجاوبك اجماع الحق في ~~فصل~~ فظهر مما ان الشرط المحم كذا مناجرة واس  
الشاعر بوفائه ليس فيه سلب وانما هو التزام بشيء في عقد لان ولما اشتمل ضد كذا راجا  
عن الشرط مثل بيتك هذا الفري وشرط ان تكتبني هذا الكتاب او ان تكتبني  
بشرط ان تكتبني هكذا من عبارات اللان يدل على الالتزام لاعلى السلب وقد يكون  
وصفا له مثل بيت الفري شرط ان يكون من نتائج من كذا وقد يكون جزء مثل فاعضوا  
وشرط ان تكون الفري طبع وقد يكون مفسدة بالبيع وقد يكون اصل ان تكتبني

الشرط بالبيع مثل صلواتك الف دينار بدينهم شرط ان يرضى كذا وكذا وانه قد يكون  
 خالفاً للشرط مثل ما مر وقد يكون فيه شرط وهو ان يرضى كثيراً من بيع الشرط بالبيع  
 الشرط كله ومثل فتيحتك بنقوش شرط ان يرضى ان يكون كذا وكذا فلهذا فلهذا فلهذا  
 عدم الفرق بين الانعام في الامتياز مثل ان الشرط الفاسد من عدم لا وشرط ان عدم الوفاء  
 بالشرط يوجب التبرع ومقتضى ما مر من التبرع انه هو ذلك وان كان الفرق بين الانعام  
 بالبيع وبين ما مر من بيعه في الشرط في اصل الرضا حصل بذلك مثل ما مر من انك لا  
 تدينه ولعل الوعد التمس نظر التمس بذلك واذ قال لا فرق بين الشرط والشرط في البيع  
 وان كان احدهما ويطرأ الاخر في الشرع ومع ذلك فمثل هذا الكلام من مثل هذا الكلام  
 يبعد ان هذا من التعليل والتمس ويد وهو العالم وانه قد يكون الشرط بحيث لا الشرط  
 لا يطرأ بالعدا للشرط فيه فقبول الاشياء مثل شرط الحياطة والكتابة في بيع الدار  
 وقد يكون له شرط بغيره فقبول الاشياء مثل شرط في البيع فانه لو لا الشرط يحكم بالطلاق  
 والادلة بغيره واشياء مثل شرط سقوط الحياطة والبيع الى الاول الشرط يحكم بالاشياء  
 ومثل شرط اعتبار السكن للرؤية وشرط العزل للزيج وكذا اسقاط حق المضاربة  
 وانقضاء وعدم الوطى وعدم ازالة البكارة ومثل شرط الضمان في الاجارة وكذا  
 وسائر الامانات وسقوط الضمان في عادية الدخول لفضله وكثيراً ما يندرج في بيع الشرط  
 الثاني بان شرط محال في مفسضة العقد وبما يجب عليه بعض ما يرضى من مفسضة العقد بطلان  
 لا نفسه ولا حلية العقد الجواب بل لا وانه في جوابه ان المفسضة بالشرط التي من هذا القبيل  
 وقد ثبت جوازها بالاختيار والاجماع بحيث يعلم منها فلهذا ان شرط في الفاعل فراجع وان  
 ان شرط خلاف مفسضة العقد باطل لغيره وادنى خبر ولا إجماع ولا انه حتى يقع النزاع في فهم  
 معناه وانما قلنا ان ما يلزم من وجوده عدمه فخرج كما بيناه سابقاً واما ما ذكره شيخنا  
 الانقضاء في المناجر ومقتضى ان الحكم التوثيق من اطلاق العقد كالتحريم بجمع رفع حكم  
 الاطلاق فيجعل الشرط المنعقد واما التوثيق من مفسضة العقد من حيث هو فاشترط خلافه

والتي هي بها مشكل كما عرفت في جميع المقاصد اه فهو في غاية التقضا لما عرفت من عموم دلالة  
الشروط ومنه انما اريد انها كانه على الضمان والاولية كما صرح بالحكمة هو قوله ومقتضى ما ذكره  
هنا وغيره عدم جواز النكاح بموالات الشريط اصلا فلا بد في كل شرط وورد قبل خاص  
وكيف ذلك في ضاده فافهم ولا تشكروا لجل المعينة في العلم الثاني في ما في الاختيار ذكرنا  
بان ينظر ما يرد استلزامه فان كان يجوز بعد العقد كذا الوطى والبيع وحصل الوفاء لم يرد  
في صير الشريط لازما وان كان لا يجوز فالشريط فاسد مشرع الا ما خرج به ارباب خاص كل شرط  
الا بـ في المتن وبقية الولد مع حرية احد ابويه على القول به وبطلان شرط عدم التزويج  
والعشيرة على القول به مع ان الغاظة تقتضي العكس في الغالبين في كل جهة ما حكوا بوجه  
من غير خلاف وورد قبل الحق وانما جرى الزود والحكم بالبطلان بعده كما في جواهر الاشياء  
فلهذه وهوان من تعييج استعجال الزوج لعبد حره وشرط ان يكون الولد فاصح الشروط  
يصير فاع ما في تعييا كشيء ان ولد الحر حر وكذا ولد الحر من العبد والحق ان الاستكمال  
بجاءه اذ ليس فيه اجماع ولا حديث حتى يتبع مثل ما ورد من جهة استلزام التوارث في المنعة  
مع امر عالم من ان بناء الحق على التغليب ان الحرية محبوبة للعامة **اشك** في بطلان ان مثل  
اسقاط التوارث اي ما ثبت العقد او لا الشرط من اسقاطها لا يجب له بقاء ولو ثبت  
بغير اسقاط المعلق غير معقول ومثله ضمان ما لا يجب بقاءه فلو اعطى زيدا الف دينار  
فرضنا او اضمنا او على ضمانه فان الضمان عند الامامية نقل ما في ذمة المضمون والمدين  
الذمة الضامن فاذا لم يكن ما يكون فلا يفتل ضمان ثم قالوا ان اخلا لطبيعا لم يشره  
وان حديث الوضائع في البحر وعلى ضمانه من ارباب الضرورة وانت خبير بان الحال  
لا يصير بالضرورة ممكن بل المراد من اسقاط التبعات واخذ البرائة ونحو ذلك انه وضع لا  
رفع وكذا استلزام التوارث في المنعة وكذا المضاء الوارث الوصية الزائدة على الثلث  
ولو ثبت صحة استلزام رقية الولد كما قالوا فهو وصير له ذمها اي جميع الشرط من اضمنا  
حالا انه يجعل الحر صبا حتى يكون فسادا عليك بحفظ ذلك ثم نقول ان المراد من ان



من احدث حصة بقا المثل فالعقبة فاجبا الشارع الوفاء ببره وان كان اسهل الوصل غير لان  
 الوفاء فان من احدث المعارف للضمان لا تنضم مثل وان ياتي بغيره بغيره وان ياتي بغيره بغيره  
 افضله واعمر كذا وانما من وهكذا وهو العالم **فصل في اقسام الوفاء** **فصل في اقسام الوفاء**  
 الحكم الوضوئي انما على التكليف ولا يقيد الا بالثاني ويظهر من كلامهم اختلاف ذلك  
 مثاله لو فدان بدين جدد لو شق الله مريضه فشقاه الله ثم فاضر فعل البيع صحيح <sup>الدين</sup>  
 له وانما يصح بالخلف ولم يخرج البدين من ملكه والا لما احتاج الى صفة الحق او باطل  
 وكذا لو شرط وكان زوجة في طلاقها فاضرها فعل الخزل اثره ولا وكذا لو شرط ان لا يرجع  
 المطلقة فزوج فعل الرجوع اثره ولا او شرط ان لا يبيع هذه الا ببيعها اهل البيع باطل  
 او صحيح او شرط ان لا يرجع بغير الف دينار فبطل بغيره فاشترى الف دينار فلو مات بخرج  
 من الاصل كما ابراهيم بن ابي الا ولو بيع بغيره هذا الشيء او يكون هذا الشيء له و  
 الامثلة كثيرة متداولة وهو الاول وفاقا للحنفية ومنهم الاستثابة فنقل  
 بعض كتابه الشريفة قال شقنا الانضام قد في كتاب البيع في باب الشرط بعد كلام  
 فالأول صحة الشرط الغايات التي لم يعلم من الشارع انظروا يا سبحان الله كما يصح نذر  
 مثل هذه الغايات بان يند كين المال صائفة او نساء انصية او كون مثل هذا  
 المال الزيد ورج فالنقد عدم الحلافة وجوبا لوفاء بها بغيره نذرا لا تارة وخرج هذه  
 اية بكفاية الشرط في حصول الوكالة والوصاية وكون مال العبد يحمل الجارية  
 وثم اشترى ملكا للشري فاستدل عليه بان الوفاء لا يخص بفعل ما شرط بل  
 بشمل مرتبة الاثار عليه نظير الوفاء بالعقد ويشهد له من ملك الامام بهذا النوع  
 اي عموم المؤمنون عند شروطهم في موارد كلها من هذا القبيل فضا الى كتابه دليل  
 او فوا بالعقد في ذلك بعد صيرورة الشرط جزء للعقد وذكر من موارد من ملك  
 الامام صحيحه ذلك بن عتبة قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل كان له اب  
 ملوك وكان تحت ابيه جارية مكاتبه فادعت بعضا عليها فقال لها ابن

العبد هل للبان اعينك في مكانك حتى تؤدى على طلبك بشرط ان لا يكون لك  
 الخيا بعد ذلك على انك اذا انت ملكك فضلت فالتقم فاعطاهما في مكانتهما  
 على ان لا يكون لها الخيا بعد ذلك قاله لا يكون لها الخيا المسلمون عند من عظم  
 اقول معنى قوله بشرط ان لا يكون لك الخيا لا تفهمين فان هذا هو المقدر  
 المراد بسلجكم الشارع وجعله الخيا بعد العتق للملكة المروجة وهذا ظاهر  
 فقال لا يكون لها الخيا اولا اثر لضعفها الوفاة بعد العتق فخرجت عن كفاها  
 ولم يقبل منها الوقت انفتح العتق ولكنها ضلت اياها فظهر ان المراد من وجوب  
 الوفاء بالشرط من قولهم المسلمون عند شروطهم الا من عصى الله فغير الوفاء بالشرط  
 من قوله او فوا بالعقد فكذلك ليس يصح ان يوان البايع مثلاً لو اخذ ببيع عتق ودية  
 العتق فقد بطل الوفاء بالعقد وعصى الله ولكن يندخل البيع في ملكه كما كان قبل العتق  
 فكذلك ليس يصح ان يوان من شرط عدم الرجوع في العتق او عدم عزل الوكيل وان لا يبيع  
 الا من عتق ورجع او عزل او يبيع صح وان عصى فظهر ان كل ما دل على وجوب الوفاء بالعقد من  
 الاية وغيره بالحق لا ذكرناه دل على وجوب الوفاء بالشرط لا بغيره بهذا المعنى  
 ادلة الشروط الدالة على وجوب الوفاء بها خالصه الشرط فادلتها ان يبيع ان لا يوافق  
 ان مراد من بشرط هذه الشروط الالتزام على الشرط عليه بهذا المعنى لا صرف التكليف  
 والشارع انما مضاهاهما كما هو ايضا ليس العتق والبيع والتكليف والاجارة والطلاق  
 المعاصرة والالتزام بمفادها فامضاهما الشارع كما قال او فوا بالعتق وقال وانما  
 انهم عتقهم وبالجمله ليس معنى عتق من العتق وانما من الاعفافات الا البناء على  
 من طرفه او طرفين فجعل الشارع بعضها لازماً وبعضها جازاً فقدره وقد افترقا ما ورد  
 في الحديث من ان الحج المتعدد يجرى من اصل المال كج الاستطاعة فلي هذا قال لا يوافق  
 المجانية المشروطة في العتق الا ان يجرى حكم الدين كالعتق والعتق والبيع من فسخ  
 من اصل المال قبل الوصية والارث وكذا الوشرط ان لا يبيع الا من مثلاً فباعها فالبائع

لا يسميها بيع وان عصى بوليها الوفاء فان ظلت ان شرط عدم البيع وعدم الفسخ حاسداً لانه  
 بهما السند او الناس سلطون على اموالهم وبما الف مضمون عند بيع الامة فكيف يبيع  
 شرط ان لا يبيعها المشتري بل يجوز له ان يشتريها منه او يشتريها من غيره او يشتريها  
 على ما اى بالشرط الذي ذكره او عدم البيع والطلبه منها بل في مفسد الكرامة اني لم اجد  
 من غايل او خالف في بطلان الشرط ضمنه المتأخر اى شرط ان لا يبيعها ولا يملكها ولا  
 يبيعها ولا يبيعها وان يكون ثلثا جميع من المبيع متوافق قلت هنا انبي لا بد ان  
 يجملة نصيحتي بطلت وهو ان الفناء او المطابقة اذا نشأت كلها من نشأ يكون باطلا  
 عند احد فلا يابس بعدم الاعتناء بها وان انفقوا عليها في عصر مثل فزوى من فزوى ط  
 المحقق بغياسة البزوان حكمها حكم ما بالقليل نظر الى اختيارنا فهو لا انهما وفتك  
 على ما يابا وضحا فلما راي المتأخرون خطائهم في فهمهم فتوا بطلانهم ولم يبالوا بانفسهم  
 وامثالهم كثيرة مثل ما ذكرنا من خطا صاعرينا ومن هذا حذره في فهمهم ان دليل  
 الاستدلال يوجب الاختبا لكون الشبهة محصورة وما غر فيه من هذا القليل لظنهم  
 ان هذه الشروط مما لا ينفك عن العقد والكتاب السنة فقلنا انما واما لها  
 موافقة للكتاب السنة وعمل بها فلا ينافي بها لظنهم اصلا فانهم لم يخطئوا مع ان  
 المتأخرين اقرروا بطلانها في اجوامهم زاد في الاستدلال بعد ذكرنا اضابط كما ذكرنا وقال  
 سئل في الصحيفين عن الشرط في الامة لا يبيع ولا يملكها فقال يجوز ذلك غير الميراث  
 فانها تورد شيان كل شرط خالف الكتاب باطل وفي الآخر مردود وهذا نص  
 قد ظهر من ادلة الشروط وكلما ان الاعلام ان التناهي على ثلثة اشياء منها ما لها استبا  
 خاصة لا يخلل الابهاء ولا يوزن الشرط اثرها كالنكاح والطلاق والبيع والاباحة بل  
 الشرط محصلا لها من الشرط الفاسدة مثل بيع هذا بشرط ان يكون ذلك مبيعا  
 او مورا بكذا وهذه زوجه او مطلقه او هذا الشرط فقط ولو ارد من الشرط فضل  
 اسماها فهو صحيح ومعناه بشرط ان يبيع او يوزن هذا بكذا وبشرط ان تزوج هذه <sup>تطلقها</sup>

ومنها ما ليس له سبب خاص كملك المطلق والمنفعة المطلقة والوكالة والوصية وفي مثل  
 ذلك يصح شرط النفي مثله ريت بشرط ان تكون وكلا او وصيا او يكون هذا او  
 ملكا او منفعة هذا الى سائر ما يرد عند شرط او يصح شرط السبب مثل ريت بشرط ان  
 تكون كذا او نحو ذلك لو علمت في هذا او منفعة سنة ومنها ما قد يكون مرة واحدة يحصل بشرط  
 او لا يحصل الاسباب خاص كالوقت والعق والحليل والمكاشفة والندب ومقتضى ما ذكرنا  
 من المبادي خصوصها مع ملاحظة الفرق فيما يحتاج اليها وقد نقلنا في الاستاذ قدوة صحة العلم  
 ان يكون هذا صفة بل لا يحد بل دليل خاص بل لا يحد من القسم الاول الامور اوله الشرط  
 وفقى العلماء بها مستندة الى عموم الشرط فيصير في الالتزامات الجانبية اشياء كثيرة  
 فلا فرق بين ان يقول ان رجلا اعطيت الف درهم او ان رجلا تكرر مد يونا بالتمسك بهم  
 وسواء كان الدين المطلق بالنسبة الى الف درهم كملك المطلق بالنسبة الى الخارج فصدق  
 يحصل في العقد كاشرا تنبيه وسلفا وقد يحصل بمحض القول مثل اخضت ومثل الله  
 الف درهم بل يصح في الضمان ان يقول ما عليه على او على ما عليه وقد يكون بالاختيار كما  
 مر وقد يكون بالاضطرار مثل اطلاق مال الغنم لاص فصدق كما يكون هذا مكافئا  
 للملك والاشط بل لم فكذلك اذا امدد بون وقد يكون موقفا مع العلم بمقتضى الشرط  
 في ان شرط النفي او شرط السبب كالتحيا والافالة والنفق بها سواء كان التحيا بالشرع  
 مثل تحيا المحزون او بالاجل مثل بيع الشرط وله من عتق ذلك وعقد التحيا والافالة  
 والنفق بها نتيجة او لا يحتاج الى افظ فظن في المحزون رده الى اصل حاله فيصير  
 من غير حاجة الى تحيا له بل هو كونه التحية الى افظ فظن في المحزون رده الى  
 معناه ما دللنا على معناه فظن الرقوى قد ما اخذت وفضل ما اخضت ولو كان قد  
 وهذا معنى الفسخ ولذا رد في الاختيار فظن الردم كان الفسخ كثيرا في الخبر الصحيح في رجل  
 اشترى شاة فامسكها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان ثلثة ايام شرها لربها  
 بردها ثلثة ايام فاشكال بعض فيها جرح بهذا الناس بل يصح الشرط ان السابق

العشر وبأخذاً للجميع من دون الغطاء لعل الله يفرغ مع ان المذكور في هذه بشرط ان يكون  
 على الفسخ عند رد الثمن في غير محله وذكرنا الحصة بوجوبها بعبارة فليج كتابتاً  
 الانتفاء في الاخرى الى الاقالة وهو ان يندم احد المتعاقدين ويريد ان يخذ ما له ويرد  
 ما لا الغيرة مثلاً ولا تسلط له على ذلك لعدم اختياره فخصنا اجتهادنا وبطلان الرضا  
 فلتسري الجوان بكتاب مسئلة ان يبيع كتابه لما ندم وان يجرى به او شخصاً اخر مع خيار  
 من دون حالية الى سبب لفظ قانهم ولا تغلر من التواضع على الله في جعل ايج وارائ  
 رجل بشرط ان يثبته على ما بين ثلث سنين فالدار دارك فانه بما له قال له  
 شرطه فقبيلته قد ظهر حرام ان شرط النتيجة بعد فائدة كل عقد سواء كان  
 الطلاق فاذ ذكر فيه ملك الرقبة بعوض مثل بيت هذا وهذا بشرط ان يكون  
 في هذا اقل ان يبيع او كالحبة الموضوعة وان لم يجر فيه الاحكام الخاصة للبيع ولا  
 للمهنة ولو ذكر فيه المنفعة بعوض مثل بيت وشروط ان يكون في منفعة الدار سنة بدم  
 فهو كالاجارة وان ذكر فيه ملك الرقبة او المنفعة عما كان فهو كالحبة والعارضة فانهم  
 فقبيلته قد يفكر الشرط مطلقاً مثل صالحك فاذا بشرط ان يظلم في بيتك  
 ولا يبيع في هذه او صالحك وشرط ان لا يبيع زوجك في طلقها او فليكن  
 مطلقاً مثل صالحك وشرط ان رجعت في بيتك تكون مدونة بالفتوى لها  
 اولى وان رجعت بها يكون هذا الدار او لها او ملكا الى اهلها وكلاهما صحيح وثور  
 ومفيد للملك في المثال الاخير وقد يبيع بينهما مثل صالحك وشرط ان لا يبيع  
 وان رجعت اعطيت اهلها او تكون مدونة بالفتوى او يكون هذا ملكا الى اهلها او  
 اشكال مراداً وصحة بيانه انه على مذهب مذهبنا ان فائدة الشرط صرف التكليف  
 فلو رجع مع شرط صريح فالرجوع صحيح فالجمع عن صحيح مفيد وما على مذهبنا  
 الموافق لشيخنا الاصل في ذلك رجع من المقتضين فان كان المراد من قوله وان رجعت  
 فملكك كذا مجرد لفظ رجعت من غير اشرافه وان قلت رجعت فملكك كذا

وان لم يكن باشر وان كان ائروا الرجوع الصحيح فهو باطل اي ان رجعت وصارت نكحتك  
 ضلوك كذا لان استرط ان لا ترجع ابطال اثر الرجوع وان قال رجعت لغرفة والظاهر ان  
 هذا الجمع نكاح الاول من كان مذهبهم حصول الرجوع والفعل وهكذا ونحن اجمع بينهما  
 لصحاحنا منهم والافاضل في التعليق بعد اطلاقه لغرضه وهو انما هو احكامهم في كل  
 ما مر ان كل شرط اذا كان صحيحا مطلقا كذا يصح تعليقه مثال الاول بعث بشرط ان يكتب  
 الى الف بعث ومثال الثاني بعث بشرط ان تكتبني ان رضوي في اوله وعوض ذلك وفي  
 الواسط من الكلمة عن احد علماء الرجل يقول لعبدك ضلوك ضل ان تزورك ابنتي فان  
 تزوجت عليها او قسرتك ضلوك مائة دينار فاعطه على ذلك وقسرتي وتزوج قال  
 عليه بشرط ثم ان صاحب الواسط قد قال لا يبي من اعطى عبدا وزوج ابنته بشرط ان  
 لا يزوج عليها ولا يشرى فان فعل ضلوك مائة دينار ثم ذكر بعضه ولا يخفى عليك  
 ان الحديث من افراد الشرط التعليق لا من افراد الجمع كما عتونه فده مع ان تعليقه بعد  
 الصريح لغو كما كنت فالتك بر بعد مطلقه الباطل مثل بعث بشرط ان لا تضلني ان  
 ضلوك مائة دينار بشرط ترك التزويج والعن من عند فده باطل كما عند المشهور فافهم  
 وان كل شرط يكون مطلقا فاسدا يكون تعليقه ايضا فاسدا مثاله بعث بشرط  
 ان تشرى بخر بعث بشرط ان تشرى بخر ان جاز في بطله ان كل شرط اذا شرط اولا  
 بالاطلاق ثم ذكره بالتعليق فاعطه لغو مطلقا سواء كان مطلقا فاسدا او صحيحا  
 على الاصح وكذا التعليق بعد التعليق مثل ان يقول في المثال المذكور ان لم يسط مائة  
 دينار يكون ايقع وكذا في خلافها وهكذا على القول الاخر يصح كلما اذا كان مطلقا  
 صحيحا ما لو كان الشرط تعليقا في اول الامر صحيحا ثم اطلقه ثانيا مثل بعث بشرط  
 ان تكتبني الف بعث ان رضوي في فان لم تكتب بعد وضعت ضلوك مائة دينار فلا اشك  
 في صحة الجمع وكذا لو علف ايضا ثانيا مثل فان لم تكتب ضلوك مائة دينار ان جاز  
 مثلا وهكذا امثال اخر بعث بشرط ان ترجع زوجتك المطلقة فان لم ترجع ضلوك

كذا سواء ذكر المصلحين او المصلحين او غير المصلحين ولا يذهب اليه وملك ما ذكرنا من هذا  
 ابطالناه وهو بشرط ان لا يزوج وان وجبت عليك كذا لا يزوج بشرط النتيجة لم يحصل  
 بمحض الشرط او قد سقطت جوده بمحض الشرط وخرج عن قودته وسلطانته وكذا بشرط ان لا  
 يبيع وان لا يقرض وان يبت او عزيت عليك كذا وذا ذكر الشرط الثاني فخرج ما كذب الوفا  
 بالشرط الاول بطلان من شرط الفعل وهو كذا النفس عن الرجوع والبيع والقرض فلو ان  
 وان حصل فظهر من جميع ما حكم جميع الاقسام وان في طرفها افضل فربما بين شرط السبب  
 مثل وشرط ان لا يكون بشرط النتيجة مثل وشرط ان يكون وكذا بمحض طرف  
 الترتيب فان حاصلها بشرط النتيجة فلا فرق بين بشرط ان لا يزوج وبين بشرط ان لا يكون  
 لك جميع وكذا بين ان لا يقرض وبين ان لا يكون لك عزك كما مر في حديثنا لا يترك  
 المصلحة بشرط ان لا يكون لك لمخارجاتها فان لم يكن بشرط ان لا يقرض فلا فائدة هذا الا  
 انما فان قلت ان فرق بين بشرط ان افضل وبين بشرط ان لا افضل قلت لا فرق بينهما  
 اذ لو يكن احدهما سببا لنتيجة مثل بشرط ان لا يقرض الى كذا وبشرط ان لا يقرض اليه  
 وفرق بينهما اذ كان كل واحد سببا كما مر فان قلت لو لا يكون في طرفه لترك سبب  
 ونتيجة كافي ما في افضل وانما يكون معاد الشرط في طرفه لترك النتيجة لا غير قلت  
 ان شرطك وكشفه حقيقة ان الشرط كالمشروط فيه في وجوب الوفا فان كان  
 ممكن لم يحصل بشرط يحصل به وان لم يكن حصوله لا يفعل اخر يحصل لزمه  
 وجوبه ولا فرق وفي ذلك بين ان يحصل بشرط او جزء فلو قال بعت هذا درهم  
 وكتابة الف بعت فلنا بفعل الدرهم الى البايع ويجوز كتابة المشتري مع انها غير  
 الفش ولو قلنا بانفعالها اليه فهو شامخ وعبادته عن سلطانته على الزايد عليها و  
 جواز تسليمها اليه وكذا الوفا لبعده بدرهم وشرط كتابة الف بعت فله ايضا  
 سلطان على الزايد ولعلها يثبت مع المشروط عليه او غيره مع انها بشرط ولو قال  
 بدرهم وبو كذا فلي مكلها انقل الى البايع وحصل له وكذا الوفا بشرط ان يكون

كذا ولو قال بعث بخدمتي وبيان فكل في أو بشرط أن فكل في فحاصلها الزام بالتركيب والاشتراط  
 على أن الفعل لا يصح شرطاً ولا مبيهاً عامة فينفرد في الضميمة والاشتراط في غيره ما كان بعث  
 فاجعل مكانه صلحاً مع أن الفرق بين اشتراط الوكاله واشتراط التركيب كقبيضا وأما إذا قال  
 بشرط أن لا تزج أو بشرط أن لا يكون لك ربيع فغايتهما واحد بخلاف كلمة بشرط أن تزج  
 فإن المراد هو ابتداء كل أن بأنك يحرم عليك الرجوع فادرج ولا يقول إنها مضافات وتكون  
 بخلاف أن يكون الشرط نتيجة الرجوع بأن يقول بعث بشرط أن تكون زوجتك كما كانت  
 قبل العقد فقال الزوج قلت فهو رجوع وأما إذا قال بشرط أن لا تزج فابتداء هو  
 في كل زمان بأنك يحرم عليك الرجوع خيرة ومنعينة لا تكليفية فقط فلا تزج ومثال  
 ما نحن فيه بعث بشرط سقوط غيبته عند عقد لزم مثل بعث بشرط أن لا تزج فما  
 بعث أصراً لا يزوج سقوط غيبته إلا كان له في بيع أصري بهذا الشرط ولما كان المسئلة  
 مشكلة منه كثرة الدون ومحتاجا إليها المدينها ما لم ينقض بصفته الأمر ويرفع الغيبا  
 بظهر فساد ما يرجع إلى بعض الأوهام فالحمد لله ثم الحمد لله أشهد أن لا يظهر عارض من  
 شرط الغيب في عقد العقد وضعه السابق لا زعمنا وكذا شرط سقوطه وهذا ما ينبغي  
 قد ظهر عارض من الغيب ما ذكرنا في ضمن المسائل أن كل ما يصح جملته بالشرط لظهور  
 جميع جملته لغيرها كان استامراً كان ولذا قال لا يصح جعل الغيب والموارة لأجنبي وكذا يصح  
 أن بشرط عمل كالكسابة والخباطة أو ما لا لأجنبي كذا يجوز أن بشرط عمل الأجنبي  
 مثل بعث هذا زينة بما تزينه نار وشرط عليك بأعمري أن تعطى العشر والرجوع عند  
 من يتركك من صاحبنا جعل فدية الخلع على غير الزوج مع قولهم بعث جعل المهر من أن غير  
 الزوج وبانتقال ما يجعل الغير من المهر إلى الزوج بعث جعل مثل زينة غيب  
 زينة بهذا البتة وكان البتة الغير زيد وكان صاحبه إذن قبل العقد أو من  
 مع أن العقد لم يثبت عوضاً بعينه إنما أخذت في موهبها ما ساقى العوض فيه فإن  
 العقد والعقد به ما هو سببه لا استحقاق البتة فظهر من ذلك أن في قولهم خلع



طلاق بعوض مساحته وانفذه لان الرجوع لم يبط الرجع وما لا يلزمها من غيرها فلو لم يبط  
 العتق لم يخلع احد من لان العتق مال بخلاف الزوجه فاقدم ولا تشكك قلبيبه اعلم  
 كما يجوز الشرط في العتق ويجوز في الابقاعات كما روي في العتق والعهد البيني فاما ما يفتي  
 مطلقه ومشفقة وكذا مسلفه وكل ما منهم مصر في الطهار والنسب وكذا الاختيار فلهذا  
 الطلاق فنقول يجوز بيع اسقاط الرجوع في ضمن الطلاق فنقول يجوز بيعه في كل  
 طلاق على عدم الرجوع او على ان لا يرجع او على ان لا يخرج او لا يرجع او بشرط عدم الرجوع او  
 بشرط ان لا يرجع او مع اسقاط الرجوع او بشرط عدم رجوعه او بشرط عدم الرجوع او  
 ويجوز ان يشترط مع العتق بشي ولو بشرط اعادته في الزمان فانما الشرط ضمنه فلو كان  
 في ذكره الزمان امثالا واخبارا منها الصحيح قال غلامي مرو عليه عالة كذا وكذا طلاق  
 هو وعلية عالة وكذا يبيع خبر الرجوع مثل طالق بشرط ان يفسخ كذا او ان لا يفسخ  
 او ان يشترط كذا او ان لا يزوج ولا يوادع كذا فانما العتق بما يمكن الحائفة فطاعتك علم  
 حكمها ما يات انشاء الله وبيع ابنه فيها الشرط مع العتق مثل طالق على او بشرط او  
 شرط ان لا يورث من عتق كذا وكذا وفقد يظن به في حديثنا العتق مع شرط ان لا  
 يزوج على الزوجه او شرعي يكون عليه مائة دينار وبيع ابنه في الامة مثل هذا  
 على كذا او اجبت على ان لا يورث ان كذا يكون كذا **اشارة** قد ظهر من امره لا فرق فيما ذكرنا  
 بين القول بكون الرجوع حيا وبينه بكونه حيا مع مائة فوله انه ونحوه من القول بكونه  
 في ذلك فيكون حيا وبينه ان العتق في الرجوع ويحويها لا يمتنع الى لفظ قد يدل على  
 فائدة هذه في شريعتهم . يا ابتداء من طالق الشرط ان الرجوع والبيع ونحوها  
 وبعد ما هو المسلم صدق جميع ان اشرح الصيغة كلها من غير الشرط حيا للشرط على  
 الشرط على الاعضاء فنقول ان شرط حل اللزوم حائرا فنقطع مع ان هذا الشر  
 مستاء فنقول انما الشرط ونفينا اعضاءه ولا شئ منه وسنجا انه بيان وهل رابت  
 احد ينفي من اجبا الاصل كالحل في الجوار والحل مثل يمتد الى البين من حل الشرط

عن رجل المشتري عليه مائة الف درهم اشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
الجمل من رجل آخر واشترى من رجل آخر مائة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
الفرق بينهما فاستفاد من رجل آخر مائة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
بعضها من رجل آخر مائة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
ان الحق في ذلك فلهذا لا بد من بيان معنى ما يعلم من صفاتهما  
ليس كذلك فان الحق في السادس الف درهم والزوج في العشرة الف درهم  
لا بد من بيان معنى ذلك فلهذا لا بد من بيان معنى ما يعلم من صفاتهما  
الملك وكذا ليس لرجل الف درهم ان يصالح حق نفسه بمال فانه اكل مال الله  
وكذا يصالح الزوج في اربعة مائة الف درهم ولو لم يكن له حق لما كان لا جاز في الزنا  
عن الثالث فانه يصالح بغيره بمال فلهذا لا بد من بيان معنى ما يعلم من صفاتهما  
من مائة الف درهم والزوج في العشرة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
صالحك على ان تزوج سرك وتضرب يمين من اصحابك بانه دينار فغيره بمائة الف درهم  
اللان من مائة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم واشترى من رجل آخر مائة الف درهم  
الاصل فلا ريب ان الاصل ان يخذل العام خربثت الخماري كونه حقا ولذا يخرج على  
المصدق الجمل مثل اكرم الغنم والافتاق فاشبهه واحدهم بانه فاسق لا يحكم  
العام وان اردت الصلح منه والمقابلة بالمال فكل ما بعدت فغناصت العفلة وتزعمه  
الشاعر فلا شك في صحة الصلح واخذ المال عليه لانك وصلت اليه فغناصت  
واخذت في قبالة الاول فاحكم الشاعر منه بطلان الرهان ومن افترقه القمار لا  
السبق والرواية لصحة الجمل ما يخذل من الاموال لان الاخذل لا يصطص صاحب  
المال شيئا فافهم على هذا فلو صالحت الزوجة زوجها مائة دينار بعد الرجوع او با  
الرجوع او بغير الرجوع او الزوج تسلط الرجوع وحق الرجوع او الرجوع او الرجوع  
فلا ينبغي الرجوع منه ولعل الاول بعد الرجوع بعد بعض صلح مائة دينار مثلاً

مع اشراط علم الرجوع سم لا يخرج حبيبه ما يبيع الصلح عليه لا يحكم بغير علمه بالاسقاط  
 فان قلت ان ما نقلت ورد وثان شرعا الذي يلازمه فاسية لمن قلت بالاختصاص  
 الاشارة ان معنى من قريب من معنى الثاني وهو على انواع ثلاثة ولا رايح الاول هو التمكنات  
 على الله وهو ان يجعلهم على حسن ما يمكن وقد فضل الثاني من الله على خلقه وهو ان يخلقهم  
 ولا يصوره والطاعة على فهمين تكون في الامكن من المخلوق فدا طاعوه من الاستغناء  
 والشرع في طاعه به بعض عصا بعض الثالث هو الحق بمعنىهم على بعض وما سلكوا  
 ثانيا على الترتيب والتقوى ولا تغاوتها على الايم والامدذان وتبارة من العالي على  
 الداني وحق الداني على العالي ونقول في الكامل على الناصر وحق الناصر على الكامل  
 وحق المساوي على المساوي وحق الناصر الداني على الكامل والعالي اذ لا ينقصه ولا يكمل  
 على حيل الامكان وكذا حق المساوي على المساوي اذ لا هذا ينقصه ولا وبالعكس على  
 سبيل الدوام والحق لذا قال عز من قائل تغاوتوا على اليسر والتقوى ولا تغاوتوا  
 على الايم والامدذان وحق الكامل والعالي على الناصر الداني السدال والخصيخ  
 المستحق بذلك احشا ومشكروه ومجوده على احشا فظهر من ذلك ان الاحكام كلها  
 لها من الحقوق وبدلتك ونفسك السائبة والصورانية ومجبتك والداني وامت  
 السلطان والعالي فافهم تلخيصه لطيف ربيان من الماسخ المستد بها عند  
 الغفلة المتخلص من البعد والعذاب في البلاء ويد يكون المحرقة ملوثة سلك المشا عند  
 الشايع فضلاء المليك ولا ريب ان كون الميزه فوجيه فبد وسلك الشايع وانما صارت  
 محبوبة عند النساء نساء الشهوة وما يوجب على المكاح من النقصه والكسبه والراحم  
 فاذا امتثلت الشهوة بالعكس وانقلب العذب عذما وراحمه عذما <sup>والزوج</sup> على اذن  
 وبالا فلا ريب ان الخاص من العبد له ذاب والروح الى الوحدة والادبار يكون  
 ايضا كالملا وسواه كمال ما يعطى لاحله قليل وكل ما في حبه فانه فداء ووفاء  
 وثبت مره لان هذا الزوجية او غيرها ما لا يرحمها بطلتها من المصالح الكمال

فظهر العقد، ومال الكتابة ولذا اعتبر في الخلع بلفظ العقد فقال في البقرة لأجتنح  
عنهن ما فيها أفنتن بر من مع من صحت<sup>١٤</sup>، وقال لا يجوز ذلك للزوج لأنه أخذ ما لا  
بالباطل فيصير من قبلي الزوجة بالانحسار بعد كونه من الألفاظ العتيقة ما ورد في  
الاحتياط شرط صدورها عنها الصحة خلع وأخذ المال كما يظهر من كثير من الاحتياط  
من طريقه العبدية وبسبب من القواعد الشرعية ومخالفة ما ذهب إليه أكثر علماء المال  
الذين في قول المحقق قد في بيع ولو صالحه على أحداث روشن قبل لا يجوز لأنه لا يصح  
أفراد الهواء بالبيع قال أسنادنا في شرحه إن الغائل الشيخ قد الغائل إن الصلح  
فرع البيع ثم قال قد يجوز بل يظهر من المأثور أن كل من لم يجعله فرعاً فاعل يجوز و  
أخذ العوض عليه لأن فيه نقضاً فاعلنتك بالطلاق فافهم ثم أن فيما ذكرنا الطلاق  
كفائته ولكن لما كان المسئلة في مسئلة حصة الطلاق بالعوض من دون كراهة وذكر  
الزوج حفظ بخصوصها مركز الدلاء فلندكر أسطر من مسائل مطولة للحق في  
وهي غاية الطول المذكورة في كتابه الكبير كل سؤال وجواب قال قد رآه من رأي على  
بطلان من داس منذ أربعين سنة وقال للعاضل السيد محمد في شرح النافع والبالغة  
أن موافقاً لجل طريقه السابقين عليه كالمهجور وجعل جميعاً أكثر من الطلاق كما  
لغزير فكيف كنت لك رجاء لفظ الطلاق وإبقاء لبعض حقوق منتهى الاحتياط  
أقول هذا كالنبر بان المشهور بين الإمامية إنما هو حصة هذا البذل والطلاق ثم قال  
قد بعد مقدمات مطولة في بيان معنى الطلاق بالعوض انه يشترط له في اللفظ معان  
متعددة أحدها أن يقول الزوج أنت طالق بكذا على نهج بعثك بكذا فيكون الطلاق  
أحد العوضين في العقد والعوض الآخر هو البذل كخلع والمبارات وثانيتها أن  
الزوجة شيئاً على أن يطلقها بأن تكون هبة معوضة يكون عوض الهبة فيها هو الطلاق  
وثالثها أن يصالحه الزوجية مهرها أو شيئاً آخر على أن يطلقها فصدق عليه أنه طلاق  
في عوض شيء ورابعها أن يجعل الطلاق شرطاً في ضمن عقد لا دم كان صالح المهر شيء

وبشرط في غير العقد ان يظلمها وحاشاها ان يجعل المهر مطلقا في العقد جاز على  
 الطلاق وسادسها ان يجعل البذل شرطاً للطلاق كما جوزه في الفسق ولا خلاف في  
 ان المناسب فيما عدا القسم الاول ان يشمل كلمة على مقام الباء او ما بين معناها من  
 الاشتراط وفي القسم الاول كلمة ابا الدال على المعاوضة بكلمة البيع وتطوع ونحوها لا ين  
 كلمة على ليس من اوصاف الشرط بل فعل في المعاوضة اي بكلمة قوله في حكمه من حيث  
 ان يبدل ان يتكلم اي ينفق فانفق على ان لا يفرق عما في صحيح اذ مر اننا نزل الشرط هنا  
 ليس بشرط بمعنى التعلق بل بمعنى الالتزام ولا ريب ان كلمة على ظاهره فيه وان كان قد  
 تشمل على المعاوضة مع ان في ايرادها من الابرار ما لا يلزم من بعضها من حكم بطلان  
 ما لو قال طلقني على ان كنت على اننا ظلمتها لانه طلاق بشرط الى ان قال في  
 انه لا يفي الاشكال في هذه ما عدا القسم الاول والسادس ووجه عدم شترها لفظها  
 هذه الاحكام انها ليست بظنية كتاب الطلاق بل يستفاد حكمها من قواعد  
 المذكورة في ابرار المعقود اما ان لا يفي الهبة المعوضة الى ان قال اعلم ان الواجب  
 اذا اوجب الهبة بشرط انه من وقبل الهبة فبعض الموهوب وعمل بمقتضى الشرط  
 بصبر العقد لازماً من جانب الواهب المنه بكلمة ولا يجوز لاحد ما الرجوع واما  
 اذا تحقق الاول ولم يتحقق الثاني بعد فالواهب الاول بالخطأ لعدم صدق  
 المشاب عليها بعد عدم تحقق التوارث صدقها لا بالاعتراض بالاختيار الدال على  
 هبة زعم والمشار عليها لأبشاه ولا يجبر الموهوب على دفع الموضع بل يجوز  
 من رد الموهوب ودفع المشروط ولا مجال لنوم وجوبه بانه شرط في ضمن عقد لازم  
 لازمه المطلق اما دفع في ضمن عقد جائز هذا كله في الهبة المشروطة فيها العوض  
 واما الهبة المطلقة التي تمس عنها المنه فيحصل التماس في الدليل على لزومها  
 بعد الاجماع فظاهر هو عموم او جوا المعقود وصدق بعد حصول العوض بقصد  
 العوضه ان تملأ منها هبة مشاب عليها هذا حاصل كلامه قد علم ثم قال اذا عرفت

هذا فنقول اننا كانت الزوجة وهب لك الثمن الفلاني على ان تطلق عوصيا ويحول الزوج  
 قبلت وانت طالق على هذا فبطل انطلاق وبعك الزوج الوهب وكلمة على لاجل الاشياء  
 بالمعوضة لانه لا يتم الاقبض بالمعوضة فلو علم القصد والقبول من الطرفين فلا حاجة اليها  
 ولا حاجة للمعادنة بين قول الزوجين كما كانت معتبر في المخلع اذ لا يشترط في الهبة المعوضة  
 مفارقة العوض والحاج ولا اشكال في جواز المعادنة اذ لا يحصل الاقبض قبل الطلاق  
 واما رد فان الطلاق بايجاب الزوجة للهبة وبطلان الزوج بدون قبض الهبة فيه  
 اشكال اعلم و عدم العوض لانه لا يقبض في الهبة بشرط العوض على الاصح فالهبة تحقق الهبة  
 بسبب علم القبض فلا معنى للشخص ومضد كون العوض مضامنها فليس لاحد ان يقول  
 ان الهبة وان لم تحقق بعد لكنه يجوز ان يكون العوض بالهبة التي تحقق باضتمام القبض  
 لان هذا ليس باخل في الهبة المعوضة بل انما هو من باب القسم الاول من الاقسام الستة  
 او القسم السادس وكلامنا الان ليس فيه الى ان قال قد امانه هل يبعد البيوتنة ام لا  
 وان البيوتنة فهل هو في معنى البيوتنة في المخلع ام لا فنحن انما نقول ان البيوتنة بمعنى  
 الانقطاع ولكن ليس في معنى المخلع عطف اذ البيوتنة هنا حاصلتها من الزوم احاصل  
 الهبة المعوضة ففقتضا عدم جواز استقلال احد ما بالزوج للزوجين من الطرفين  
 فلا يمكن الرجوع الا بالتقابل بخلاف المخلع فانه يجوز ان يخلو المنة بالرجوع  
 ثم قال قد علم هنا كلام اخر وهو ان الهبة المعوضة وان اقتصت الزوم من الطرفين  
 ولكن الزوجة قد تكون مدخولة من ذوات الاقارب وهو ما يدل على جواز الرجوع فيها  
 بثلاثها فالقسم بينهما وبين الهبة المعوضة هو من جهة فواحدة ترجيح مقتضى الهبة  
 المعوضة واخرى قد يتحقق الهبة المعوضة اى مع الرجوع ايضا بمجمل العوض بمحض اجراء  
 الصيغة وهو لا ينافي عدم حصول البيوتنة وجوابه ان المقدم من ان المنة تزيد اخلها من  
 من تسلط الزوج وانقطاع تسلط الرجوع فزادها من جعل الطلاق عوضا عن المنة  
 بخلاف المنة لا ينفصل الزوج بالرجوع فيه لا بمجرد اجراء صيغة الطلاق وان جاز له

الرجوع في العدة من سبعة فان قلت ان هذا يستلزم التفرغ وجعل ما حمله التامع جائزا  
 لا نقا قلت مرادنا ان الرجعة زيدت اسقاطا حصة الثابت للرجع لاجل ما فيه من خيرا لا فيه  
 من كذا اذا سلمت الرجعة بعد الطلاق مهورا ونفقة ايام عدتها باسقاط الرجوع <sup>بطلبها</sup>  
 نظير هذا الاجراء ثم ذكرنا في الطلاق بالعرض عقد الصلح وذكرنا التواضع كونه  
 العدة المطلب الخامس في سؤال الطلاق والوفاء قلت على ان ذلك على العاقل  
 لا يصح لانه طلاق بشرط الرجعة لانه طلاق في مقابل عوض فلا يبعد شرطه وذكرنا الجعالة وقال  
 لا يفتى في الاشكاله حصتها من الرجعة كما يصح من الاجنبى فان اردت الرجعة المبنونة فلا يتم  
 بغير الطلاق اذ لا الرجوع في العدة وليس للرجعة الرجوع في البذل لانه فصل العمل وهو  
 الطلاق لان يعلم ان له ما الامانة وعدم الرجوع ومذلت الجعالة لاجل ذلك ثم يجوز  
 للرجعة الرجوع الى البذل لعدم تمام العمل ثم لو عدت الجعالة على الطلاق وعلى اسقاط الرجوع  
 الرجوع وفصلها فلا يجوز الرجوع وحصل المبنونة ثم اثبتت حصة الغنم الاول اى البذل  
 طالق بكذا بان الطلاق شيء يجمع ان يجعل عوضا عن المال ويقابل بالمال ولذا جعل <sup>المبنونة</sup>  
 المخلع والمبارات من مهور العاوضات واشترطوا الاجل في قبول والعدا في مذهبها  
 ونقضت العوض ثم قال هل يجوز للرجعة الرجوع في البذل كما يجوز في المخلع فيه اشبه ان  
 يجوز في المخلع النسخ وهو ما عفا عنه والقبول اية مشكل لغوات الطلاق وددته  
 كونه موقوف او لا مشوبا والصنع ليس بفعل عوض ولا مشد ولا يفتى ثم ذكر الغنم الثاني  
 وهو جعل البذل شرطا في الطلاق وحاصل كلامه ان يصدق ان اردت بالشرط الالتزام  
 والالتزام مثل امت طالق وشرطت عليك ان تعطيني انا اموال طالق على ان <sup>تطيني</sup>  
 كذا وبلغت منها المزية ولكن لو لم يصب المزية ليس للرجوع وجوع كما ان الرجوع اذا وقع بشرط  
 من الشرط في هذا النكاح ليس للرجعة خيار فليس من اوزم عدم الوفاء بالشرط فمنا بعد  
 يكون وقد لا يكون من لو شرط الخيار ولو لم يشرط عليه جمع فيها بمكره انما هو بال  
 اذا اردت ان تعطيني لمنا فانه المزية ولا يصح فيها ما الظاهر فظهر من العوايت <sup>فجاءت</sup>

الاضطرار لاجتماعات يقع فيها الاشكال في الالتزام والالتزام لا يمنع التعليق فانه راجع الى  
 ما خرج بالدليل فظهر من ذلك انه يمكن في هذه الحالات القول باجراء المعاوضة الزوجية على وجه  
 الشرط عوضا عما خلع وباجراء المعاوضة التصفية كالنقل وبابقائها على اصلها اي ابقاءها  
 من دون عوض ولا شرط كالطلاق المتعارف في الحية المطلقة وهذا حاصل ما اوردنا نقله  
 لغضا او معنى من هذه الرسالة الشريفة الطويلة ومع ذلك يبقى هنا امور لا بد من التنبيه  
 عليها نهيها وتكثيرها بوجوه وحسن توفيقها ومنها ان الطلاق بعض غير الطلاق يقتدر  
 ويعينها بيان فان العدة لا بد فيها وبشرط فيها امران احدهما وقوع بلية او حيلولة هذا  
 للفكر فبعض العدة الفلاني الثاني كون العدة حقة لغيره فبعض اختلاف العدة فانه  
 يساوي للمعوض فاذا اعطيت الزوجة شيئا زوجها بطلانها مع التام اخلاصها ولا يزيد  
 الزوج في كونها بحجزة وانما يزيد بحجزة كزيادة مثلا والزوج لا يزيد ما فهو طلاق وهو  
 لا يندب به ولو كانت عنده في حبس وشدة وعذاب بلية فاعطت شيئا للطلاق فهو  
 طلاق يندب به لا عوض واستعمال العدة احد ما في اخر مسامحة واحدة وهو العالم  
 ومنها ان كل ما علم مع كونها للاستعلاء فندبراد منها الضرر مثل افراز العدة على نفهم  
 بائنا ومثل الحدوث المعروف في ذم الشبهين ما اما ما زاد كان قاسطان كانا على الحق  
 وما ناعى الحق وقد براد منها الالتزام والاحكام على بصلوة الليل ومثل قوله في  
 في المائة عليك انفسكم وفي الليل ان عليا للهكم ومنه صبغة التذرية على كذا وقوله  
 على اليد ما اخذت حتى تؤد خذت وفي حديث ابي وكلا المعروف انك لو عطيت البعل  
 او نفق البكران بلزوق قال نعم فبعض يوم خالفتم قال وان اصاب البعل كذا وير  
 او عقر قال عليك فبعض ما بين الحصة والعيب يوم زده عليه ويمكن جعلها في هذه الموارد  
 انهم يفتن الضرر الا ما من عليك بصلوة الليل وكذا يمكن جعل الجميع بمعناها الاصل  
 والتعبير بالعلو شيئا بالجل على الحمل وح لا بد ان يجعل الباء في مثل بصلوة الليل زائدة  
 وقد يكون بمعنى الشرط اي معنى الالتزام والالتزام المرتبط بشيئ اخر وقد مضى ما في الصحيح



على ان اذ جعلك ابتداء وفي اخره لا يخرج عليه حاله كذا وكذا قاله سرور عليه السلام  
 وصنماها مرقا اعطيتك مشروطا على ان اذ جعلت وقلاوي حرو شطت عليه مما لـ  
 واما مثل اسديت رجل تزوج حابره رجل علما بها حرة فحصل ان يكون صنماها معقدا  
 على انصاره او مشربا عليه وكذا في مثل تزوج على انها بكر وفي مثل يحدث بعقل لها ذ  
 نفسك منه على كتابها الله وسنة نبيه نكاح غير صالح على ان لا اترك ولا تزوج مثل  
 بسم الله وبالله وعلى رسول الله او على ملة رسول الله فهو ضمنه لمحبة المطابقة والموافقة  
 او سلفه بها وفي مثل ان لا اترك فهو بمنزلة ظاهر او كشرافا يكون بمعنى البناء  
 او سلفه به او منصفنا وهذا المعنى يجري في كثير من مثلثات مثل تزوج علما بها بكر او انما  
 على لك ان كان تزوجا بمهنا على بكارة كالجدة على اصله بحيث لا الابكار له بكر تزوج  
 وكذا في مثل تزوج طاعة او على خادم وفي مثل قوله اريد ان ابيحك اخذ عايشة  
 هاتين على ان تاجرن قماري وولدته فهل تحصل لك حرجا على ان يحصل بيننا وبينهم  
 سدا وولدته هل ابيحك على ان تملكن ياعلمت وهذا وتظهر ان اطلقك على  
 وذهب لك هذا على ان فضل كذا ان يفتي كذا وفي امثال ذلك يحصل الشرط او شرط  
 على ان تاجرن مشروطا على ان تحصل ويحصل النافذة او لان تاجرن ولا تحصل ولا تملكن  
 ويحصل بعض العوض كما ذكره هذه اى عوضا عن تاجرن وعوضا عن يحصل وهكذا وبعض  
 المعاني في بعض الامثلة اظهر حاصلا هذه العوض اى انكحلت في مسائل ذلك وهل يحصل  
 لك حرجا على مقابل ملكك وفي عوضه واطلقت في مقابل الع من مالك واذا هذا  
 المعنى من لفظ على شايع مند اول في غاية الكثرة مثل ابره على درهم وقاطعة على دينار  
 سالمه على دينار وسالمه على ثمن وكان جعلك على ان تؤدى كذا في وقت كذا اظهر محمد الله  
 ان قولنا تزوج ائت طابق على كذا بعد شواها وعطائها في غاية المعنى كما ان معنى لفظ على  
 ظهر غاية الظهور ومنها بان الصلح لا يوجب ان الصلح ضد العتق والصلح ضد  
 وعناد التبعة هو ان لا يربط غايته عليه اذ لا يربط لكل شيء اثر او غايته ومراعاة التبعة

عليه في هذا فاسد وبالجملة حيث ثم ان ضد العناد في الاعمال العناد في هذا العناد  
او فاسد وفي غيرها الصلابة مثل الله لم يجعل يوم اوله صلاحا ولا اخره فسادا وقد يكون العناد  
ضدا للمكر في هذا مذهب لو كسروا وقد يكون ضد العصبية فقد تكون ضد المروءة ثم قد يفت  
ما يشق من زيادة الصلح والصلح بخلاف ما حصل من جميع ضد الفتا او بالجملة العناد  
كالنزاع والجور والخصومة والفتن والكون الشين افضل لان مثل كل من صلح شيئا ففسد  
فهو له ضامن وكذا الشقاق والفتن والاعراض ومثل فلان يصلح سبعة او مائة او فله  
لقد والله او غير ذلك اي يصح له تمام الامر وكامل الغاية والمثرا فلا يكون الصالح والصالحة  
من يربى عليه ثم لا بد ان يكمله وهو بعد الله والزهو والطامع والفاقد وضد  
والفعل الصالح يرفع مناه وهو العالم والعمل الصالح لصاحبه وعامله لان الفري نكا  
بين كون الشيء صالحا اي يربى عليه عليه ظاهره ضد كون الشيء فاسدا اي يربى  
صالحا ثم لا يفتقر الى صلاحه مصلحه له فاذا كان سبقت به جيتا فطامعا واكنه  
ضد عليه يصح ان يربى سبقت به صالح دون ان يربى صالح له ومثل ذلك من الصلح  
اصله له مثل واصلته له ودعيه وقد كثرت الاختلافات في الصلح ذلك بعضه يميز ذلك  
ضد يميز لان المحرم من الفاعل ثم ان يربى الغاية قد يلاحظ في شئ وقد يلاحظ في شئ  
سما كصراحي الباب الفلاني والزوجين والشريكين والجارين والصديقين فلا بد من ترك  
لفظ اليقين في ضد بينهما او صلح بينهما او ضد بينهما او صلح بينهما وايضا ان اليقين يكون  
بمعنى المفعول به اولى من ان يكون بمعنى المفعول فيه ثم ان المسلم عند الامانة جهة الصلح  
فيما ليس فيه خصومة سابقة ولا منوثة وعن بعض العامة اشتراط سبق الخصومة ويكره  
النزاع في اكثر الموارد لفظا بل كلها بيان ذلك ان الخصومة والجور والنزاع والمنافعة  
والدعوى الادعاء ليس بمعنى العداوة ولا مستلزما لها فيصدق على مخاطبة الباطع و  
المشترى فيزيد هذا وينقص هذا وينقص هذا الى ان ينقضي على شئ فيض بينهما البيع والشراء  
اولا ان لا ينقضي على شئ فيض كل واحد لسياسة فراجع الامايات ونفسها في الفعل خلاف

الأقنان من تلقاها فإذ انهم يتبين أي يتكلم عن نفسه ويجذب النفع ويدفع الضرر عن نفسه  
وهذه هي يوم تأتي كل نفس بما عملت عن نفسها وفي سورة يس ما ينظر في الآية واحدة  
تأخذهم وهم يخضعون وفي جميع البان أي يخضعون في أمورهم وبها صورة الاسواق في  
الحديث بقوم الساعة والرجلاء قد نشر انهم يبايعان ما يطوبون حتى تقوم الى ان قال  
فهل هم يخضعون هل ينزل بهم العذاب ام لا وفي سورة نوح ان من يشأ فليؤلفنا  
غزيرين وهكذا سائر الايات والروايات والكلمات ضل هذا فلا يكاد يفتق مسلح لا  
يج ولا تلاح ولا اجابة ولا عذر من العقود الاميد الخاصة والمناصرة والمهادنة الامانة  
وتعد من بعض الاشياء العلوية القيمة في كل بلدة بالنسبة الى اهليها كالحبر والفاخر فيقول  
ان كان مراد بعض العامة من شرط سبب الخصومة المقتضى بحجة العداوة فلا ينبغي إطلاقه وان  
الدليل عليه بل الدليل على صدره وان اراد سبب كالملة ومغاينة ومجاعة فكذلك بل هذا  
من اراد ان العداوة والارشد منقاد السعة فهو كشرط متصل لم يحصل ثم ان اراد الشرط  
ان بعض المصلح لا يفتق الا بسبب الخصومة فغيره وسببها التفرقة وان اراد انه يفتق  
ولكن قد خصصه الشرقة بذلك فكذلك لما علمنا ان العداوة المشتركة المحصلة من  
او الشخصين انما يحصل بترافهما وانما هذا لا يتراف ابدا على سبب مخالفة وفشا  
فقد يكون وقد لا يكون ثم الاصلاح يستلزم ذلك لان يحصل محاصل محال فاذا قبل  
اصله يصلح ولا يصلح فلا ريب ان يكون فيه خلل وفشا نحو هذا لفظ الاصلاح فان  
الصالح لا يفتق صلاحه ولما كان المعكوفة الايات الشريفة لفظ الاصلاح وباقى منها  
لعل الشرط نوه منها الاشرط عطفه وخطا ثم نقول ان الصلح والمصالحة قد يكونا  
بمعنى الاصلاح أي يقمان وبمعنى الانزع والخصومة وقد يكونان بمعنى الصلح  
فالاول كقولهم لا جناح عليهما أن يضيحا بينهما مسلما والصلح خبر أي اصلاحا والآخر  
خبر وكقولك صلح زيد عمرو ام لا بعد ذلك بترافهما والثاني أي كقولهم والصلح  
خبر أي الصلح والثالث خبر وكقولك من دون سبب نزاع كيف يد عمرو

هل بينهما صلح وجبة او تزاع ومخالفة لحي بينهما وفق وضالحي ولا اذا علك ما علكناك  
 تشبه باله عطف الكلمات بالانوار سو حق نفهم ما معنى صبغة المصالحه فتوقه صحتها ونظم  
 شوله للفتن من افتاد الله فتقولا بغيره اصلح طه بغيره دست كثره ساخت او بنا واصلح  
 بينهما بغيره جانه آنها را ساخت ودرست كرد وانشى انفاخت واذا اظلت اصلا بينهما  
 بيني خودشان باهم ساختند وانشى كرم عند واظلت صلحك هذا بهذا او على هذا  
 بهذا او عن هذا بهذا بغيره ساختهم بانو وسازش نمودم بانو ومواضعت نمودم بانو وصفا  
 ابن را يابن وكذا صلحك ادعائى مثلا على هذا او عن ادعائى على هذا او بهذا والجملة  
 رايها انه يسنم على هذه الوجوه كلها صلحك هذا او عن هذا او على هذا او على  
 التقادير بهذا او على هذا الا انه لا يبق صلحك على هذا على هذا يذكر على في العوض  
 والعوض ما مضى حاصل منه صلحك انا كان بعد التزاع وضعت الفشا والتزاع  
 بينهما بهذا الشيء وقد خيرا التزاع ما روي بجل في خبره انه ان يجعل صلحك بمعنى الاصلاح  
 بان يكون مغلق الاصلاح العوضين لا النصا الحين في خبر حاصل المغة اصلحنا امونا  
 امي اصلحنا على هذا بهذا اى مالك واسلحنا لك بمالي يكون لك اصلحت مرارة  
 بالاماد فكنت ليس البعاز مو للفاعلة صبغة وانما بعبرون عنها بقطع من فزون كما  
 خارب زيد عمرو زنه وخورد كردند يا هديكر يا زنده هديكر او مكان صالحه صلح كرد  
 بالوقار ايت من اهل العلم كان يجري صبغة الصلح من دون مع موع مع اخرى وكان يقول  
 صالحه ثم يقول صالحه من فاما ناشاعن عقلة ما ذكرنا فكنت من اخرى فزني كثير ينقول  
 المدعى صلحك ادعائى بهذا واسلحه اسقطه بهذا وبين قول صلحك بالادب صبه بهذا  
 وحاصلها عوضه بربك لا يجنى فكنت من اخرى لا ربي عنه استعمال لفظ الصلح في الطرف  
 عوضه عوضه فجمع استلما مكان البيع والايافه والمخاربه والمزارعة وهكذا اخبر النجاشي  
 والمغزو والخليل وانما الاشكال في هذه استلما في الطرفين واحدا كالحبة والعاربه  
 والابرة وغير ذلك كما قلنا عن المشايخ فزون كان الهبة صلحك هذا او عن هذا او على

هذا وكان العادة صالحا للملك منصفه هذا او من منصفه هذا او من منصفه هذا وصحاح  
الاباء صالحا للملك وبني ارضه او عليه ولا يحد من ذلك ان يفي صالحا للملك هذه الدواوين  
اعزكم كما وضح كاعز العدا له والكركي منافع الله لبر ما عدم من هذه الاستلزامات  
الط والكفالك عدم وفتح شئ من ذلك ان يوفى صالحا من احد ولا استعمال من لغيرهم  
بعبدا الصلح مفاد كل ذلك بذكر عرض بغير ولو كان قلت او اقل في صالح الملك  
عده الدواوين بغيره من هذا ان يفسل نكث تراخي ولا يسان من نامل في الادبات  
والاختيار ويدر الناس وكلمات الاختيار يعلم على كاملا ان الصلح ليس ثابا وقرها  
البيع ولا العقد من العقود فلا يشترط فيه ما اشترط في البيع وفي الاجارة وغيرها فقع  
مكان بيع الصنوع صحتها دون نقايض ومكان التسليم بلا نقض شئ وهكذا ويجوز ان  
الجماعة ما يجمل الا ان يردى الى التبر او التسعة وليس صامغا شرع ذلك الحق  
الكلام في صحة ما ذكره من التسليم الاول والسادس اى استطاعت بكذا فانظر ص هذا  
بهذا وانت ط الى على الفاء على ان يخطي الغافل غير ذلك على كذا ووجه هذا  
بهذا او على هذا ولا يحد من مصلحه جامعه من الله وحسن بوفيه فقولوا سبقتنا  
ان استعمال اللفظ في معناه حقيقة وفي غيره للافترجهاز وبدونها غلط مثل ان يرد  
من كذا جاء زيد عمر والمعنى بعبث الغرس بانه دينار واختلافهم في جواز المجازات في العقود  
والاقتاعات به اذ هي يعلم حصولها بالاخلاط فضلا عن تولده وما اوسلنا من رسول  
الايديان قوبه مع ان وهما على بطلان شرط العيب وهما ان يجاب الشارح والزام  
بالعبث عبث فقال الله عز وجل جاد بعينه هنا فقل ان الامر بالزام الغلط غلط  
ثم في الالبسة والعلميكات المجانية كالحبة والعارية يحصل المطلوب بالغلط لان المتأ  
فيها طيب نفس لذلك فلو وجب عليه جارة على نبي من بين فاحقه الموهوب لغيره ولكم  
وان كان هذه العبة غلطا على ما ذكره جميع وكذا لو قال جعلت بلا من ابي لم تكن تاجر  
فاحقه الطالب مع ان يكون غلطا تاملا واخصا كما لا يخفى كما ان الادلة شاذة في نحوها

بالمجاز ان المتداولة المتعارفة فانه لسان القوم وبصدق عليه العقد وكذا بصورها  
 بكل انه غير النكاح والطلاق وكذا بغير المأخوذ لادليل على منع شيء من ذلك نعم في المحل  
 اشكال مع القدرة على التصحيح اذا كان المحل لسان القوم كما نرى ذلك في لسان العرب  
 والمركب وغيرهم من الامم والعصبة في غاية القوة كما ان النفس احرى اذ لم يكن لسان القوم  
 الا مع العجز فانه ليس باقل من اشارة الاخرى فاذا نقول ان ما وضع وشرع وبقي على المجازية  
 كالطلاق والحبس والعارية والابراء والصدقة والهدية ونحو ذلك اذا اخذ عليها  
 شيئا يجسد عوضا كالبيع مثل طائفي بكذا او شرط امثل لعرض شهر على دينار او  
 دينار او على ان يعطى دينار او غايه مثل هبت هذا النعطي دينار او له او من ذكر  
 خبر العرض والشرط مثل الغايه ومثل لعرضك في عوض فليس هو على التوفيق مقابل العرض  
 لعلك تفهم حكم خبر العرض والشرط بما ياتي بعون الله فكل هو غلط او مجاز او حقيقة  
 فان كان غلطاً فهل هو بئس غلط فلا اوله او الغلط هو الزائد قال باق في صحيح مؤثر فان  
 اخبرناه من الغلط فلا يرتب شمول الادلة ولو زعم فلا اثر للغلط **تفصيل**  
 لتحقيق لا يرتب جواز تفيد المطلق بوصفك شرط او حال او تعليق او غير ذلك مثل  
 اعقوبه مؤمنة او بشرط الايمان او بالكونها مؤمنة او ان كانت مؤمنة او بعمل او بغيره  
 ولذا ثبت في الشريعة المظهر جواز العتق مع شرط عمل وخدنة وكذا مع عرض كالمكاتبه  
 وكذا في استلزامه للعقد كالمطلق الكلي على الغير مثل جنم على الانسان كما لا يرتب جواز  
 اطلاق المبدأ واستلزامه المطلق كقول الناس في بيع الشرط ان ردود الله اخذت ما  
 والمراد من الثمن مثل الثمن وقولهم خط فبيعه او مباح في وجبة والمخبر خبري وابن داود في كتابه  
 واصنع صدقاً وهكذا في جواز استلزامه لفظ الشيء في بدله ومثله وقبضه كقولهم ردود  
 داهم او طاعه مع رد المثل ورددت عبائته او غنم مع رده الغنم فاذا اصلت لك فقول  
 بعونه ما من الحبس والطلاق والعارية والابراء وهكذا اما ان يكون موضوعاً لما يكون  
 خالياً من العرض على سبيل الاطلاق اي لم ينعبر فيه العرض والشرط او على سبيل التفيد

او اعبر عن المطلق العوض كما اعبر عن الباع شمله على العوض ولا يسلط الا بدور الاول او  
ثاني منها او من الهبة والعقد في الوضع والعقد في الهبة والمطلق عن العوض والشرط مع  
مع العوض الشرط من دون شك ووجب بشهادة ابنه لان المصلحة والمباذلت وكذا ما  
ذهب اليه المحققون من صحة الطلاق مع العوض وان اى احد الا التقيد فيه بما يقتضيه امر  
وبالحمل اليه بل من صحة الهبات وشروطها في الفناء وان ادعى ان استلزام المقيد  
في فسخه فله طعن ابراهيم طاهر من فسخه وحلا فائدة الامر لزوم استلزام الفسخ الفسخ  
وهو ان يشرط ما يشاء من اية بشرط الا ان يشرط ما ذكرنا من صحة ما مثلنا سابقا  
بلغة طالق بكذا او حيث هذا بكذا او ابرأت ذمتك واعزيت بكذا ان لم يشرط على كذا  
بمعنى الشرط ونظيره عدم لزوم السابق قبل هذه الالفاظ وتقديم لفظ المطلق على لا يصح  
انت طالق بكذا او طالق كذا الامد قولنا لزوم ابرأتك من المهر وادعيتك كذا المطلق  
لما ذكرنا من كونها جارية على لسان القوم ومن شهادة العقد بالشرط والعوض اى الهبة ومن  
شهادة الهبة العوضه وما ذكرنا في كتاب السلم ما ورد في الحديث في بيعين كان لكل  
صنها طهرام عند صاحبه ولا يترك كل واحد منهما كراعه وصاحبه ولا يترك كل واحد منهما  
لصاحبه لك ما عندك ولك ما عنى فقال الباقى لا بأس به لك اذا ارضى وطالبك منها  
فانظر الى هذه التفسيرات انما هو من السلم عند الجميع وقادتها للزوم فافهم فاذا قال  
انت طالق بمائة او ابرأتك او ذمتك بمائة فان قيل المدبون والوزية لما نزهوا والى  
لوسبقنا الطلاق والاياء مع ان الاصل عدم شرط اي شيء من ذلك ما يقتضيه لزوم او فاما القوم  
هذا بل انى او ملكك مائة فانا ناستعمل المقيد في المطلق وجعل المقيد اى من وزيته  
تقيد بمائة لا دلالة لعدم شرط اي شيء من ذلك ما يقتضيه لزوم او فاما القوم  
فلو قال لملكك هذا او عتلتك مائة او اعزيتك بكذا فقال لا يتركك ببيع ويزن  
وكذا انت لمانى بكذا انتم ما انتم بل فيما يكون قابلا له فله طهرام لك سقوط الرجوع  
للزوم قول الطلاق الرجعي لولا العذر ولا يجرى فيه الاقالة ولا يسلط اليه نفقة الزوم

في هذه الامع الشرط والاسقاط وانما الناطق في اشراط العقب في الهبة المعوضة لا الهبة  
 المشروطة بالعوض التي لا ينبغي بطلانها اصل ما كان من اشراط العقب مثل هبة لك وادرك  
 بما تدرى من ان قال قلت ولا ينبغي عدم اشراط اياها من الغالب في تلك الموجبات قبله  
 وانما الناطق في طرف الموجب لادون من فضله والظاهر في اشراط العقب وعدم سقوطه  
 بذلك العوض لعدم ما دل على اشراطه وظهور كونه في ذلك وعدم ما دل على سقوطه  
 وهو العالم قلبي من مقتضى ما ذكرنا من عموم ادلة الشرط والعقد وسقوط  
 اخبارات كلها في عقد البيع مع تجدد زمانها انا قاتنا وكذا سقوط الرجوع جواز  
 سقوط الزوجة ما استحقته في العدة الرجعية بقطع السفط وباشراط السقوط  
 وبالصلح عليه بشي فثقل بعض ما صرنا ائمانا ثم عدم تدبيره في الادلة على ما  
 ينبغي هو العالم قلبي من مقتضى ما يجري في مثل الهبة بالعوض والبراء بالعوض الربا  
 كالمبيع انا كان الطرفان من الكيل والموزون او من الاصل والفرع كالحظنة و  
 الشقير كان حظته فزدهما اما خواء فضات شعبي ولا يجري فيه كالمبيع  
 في الهبة والبراء الشرطين بالعوض على الظاهر لعدم صدق قوله كان على بكرة  
 ان يستبدل وسفان من المديونة بيمينين من خير ولو يكن بكرة لمحال لعدم  
 صدق الاستبدال ولا مثل بمثل كما في غير واحد من الخبرين مع كفاية عموم او فواو الموزون  
 عند شرطهم بالثك في الخصم فيه وجان الجريان بدعوى صدق الاستبدال  
 ومثل بمثل وعدم الجريان للثك في الصدق وللثك في صدق الكيل والموزون  
 لما في الذمة وواحد العوضين في البراء بالعوض والثك في الخصم على وجه جريان  
 العموم وهذا هو الاقوى لا ينبغي عدم الربا في اسقاط ما في الذمة بعض بل لا يفتي  
 لما وضه ما في الذمة بشي الا الاسقاط قد يرجع ما مر سببا ان ما يفتي فاشد  
 شي اخر ليس فرغالة وان الابتاع قد يصير عقدا ولا ضمير فيه ولا نقل ولا اجد الله  
 بجميع محامد كلها على جميع غير كلها ثم الحمد لله **نهر** اختلغوا في ان الشرط



الفاسد منه لما يقع فيه الا ما خرج او لم يخرج عند الا ما خرج ونحوه الى ذلك لا سكاوت في الشئ  
 وابن البراءة ابن سبيد واستدل لم يشترط احد ما ان الشرط له فسط من امرض مجهول فاذ قصد  
 وصفه من العوض مجهول واجب الا بان الشرط خارج عن العوض عند احد ما لم يدخل  
 في زيادة العوض ونفسا ولذا لا يوجب عند الشرط العدم بل لا التحيل الى العوض والادش  
 وثانيا يعلم ما اذا الشرط من العوض بعد من العوض موقوف ومنه اخرى كالعوض والعيب ثالثا  
 الجهل بالمنع من العوض ما كان عند العوض لا يحصل بعده وثانها وهو انه ان الزاوية  
 وقع على العوض لواقع على الفواصل فماذا انشئت له فموجب وبطلت وانشئت انتفى التزم  
 على ما يفي لانشاء العوض بانقضاء العوض وبجس بانقضاء العوض واجب ان رتبنا ما الشرط  
 وكونه عند الا يوجب لك كما اذا قصد بعض احد العوضين او ظهر عند ما حصل وصفه في  
 احد العوضين لا شرطا كالعوض والكتايرة وقد يملك لم يشترط لشخص بن المذخر  
 قال قلت لابي عبد الله ان الرجل يبيع ثوبا فطلب من العينة فاشترى المتاع من اجله ثم ابيه  
 اياه ثم اشترى منه مكاف فقال اذا كان هو بائعا ان شاء باع وان شاء لم يبيع وكنت انت  
 بائعا ان شئت اشترى وان شئت لم تشتري فلا بأس فقلت ان اهل المسجد يزعمون ان  
 هذا فاسد ويقولون ان من جاء به بعد شهر يبيع قال اما هذا فقدم وانما خبرك باق  
 مع فهو يثبت البأس اذا لم يكونا معا او احدهما صار في تلك المعاملة الثانية ونفى الاختلاف  
 في زكاتها اما يحصل اشترط في فعلها في ضمن العوض الاول فبعضها يحصل اذا باعه بشرط ان يبيع  
 منه او يبيعه منه لم يبيع البيع الاول فكذلك الثاني او لم يبيع الثاني لاجل فساد الاول با  
 اذ لا يفسد له غيره واجاب شيخنا الامام فاده ناره عنه بان ما يدلول الرواية فساد  
 البيع المستوفى به سبعة عليه ناسبا وهو ما لا خلاف فيه حتى قال عدم فساد البيع بفساد  
 شرطه كالبيع في فساد شرطه في غيره وظهر منه ما مر في كتابه على وجهه عن ابي عبد الله  
 باع ثوبا بعترو درهم الى ابل ثم اشترى منه ثوبا ففقد ابل قال اد العيب شرط ورضيا  
 في باس وشرط في موضع اخر بانها لا تدل على بطلان البيع الثاني لاجل بطلان البيع الاول

لبطان شرط بل المراد مع ظهور سبب اختلاف بيان حكم البيع الثاني مع التفرغ عن جهة الاول  
 ان البيع الثاني ان وقع على وجه الرضا وطه القرض الاختيار فلا يباس برون وفيه لا عيب  
 بل لا جيل الا للزوم ببر سابقه من العقد او قبله والزامه فبالا للزوم كان لشراء فاسدا  
 لكن في الشراء لا يكون الا لعدم طلب القرض فيه وعدم وجوب الا للزوم بما للزوم فيه اما  
 لعدم ذكره في العقد واما لكون الشرط بالمختص فاسدا لا يجيب لوفاء به ولا يوجب في  
 العقد المشروط به كما هو من حيث من العدماء لا لا جيل في العقد الاول الى ان قال  
 واما ما ذكره علي بن جعفر في ظاهره لخصاص الحكم بالشراء الثاني فظهر الثاني في كل  
 كما لا يخفى ولكن احيى ما ذكره في الخبرين ظهوره في جهة البيع الاول ولما ذكر في خبر  
 المسئلة فقول بعونه اذا شرط البايع ان يبيع المشتري ما اشترى منه فلا ريب ان  
 ان يقول له على ان يبيعه متى ارادت يبيعه سواء فقد العن او الزمان لم لا ولا يبيعه  
 الربيعي رحمه الله نظر الى الدلالة ثابتهما حذف قبل الدلالة والزمان مثل على ان يبيعه متى  
 مجهول مشكل لصله فظهر في ارادة البايع اي متى اراد ان يبيعه فاما مع ذكر  
 الزمان الطويل الذي يخلق به غائبا فسد العقد مثل عتق بيع ما اشترى منه بعد  
 سواء فقد العن ام لا فهو كالاول في الحصة وايضا عكس ثابتهما وهو شرط ان يبيع المشتري  
 في مجلس البيع الاول او بعد التفرغ منه كما هو مورد الرواية الاولى فان شرط ببيع المشتري  
 الاول فالبطلان والشرط لغو وفساد ما سقاهه وان شرط كسر الثمن زاد المشتري سقاهه  
 وان شرط زيادته زاد البايع سقاهه فلا ريب في بطلانها كما قال في الاو لا انه على الاختلاف  
 فيه واما ما ذكره علي بن جعفر سلام الله عليه من ان الشرط كالتأجيل للبايع ومصرف  
 السقاهه المشتري مثله ان يقول البايع بعت هذا النكتار بثلث دينار وتؤديه انما  
 مثلا بشرط ان يبيعه متى اراد او بعد ساعة بخمسين فعلا خذ كتابه مع خمسين دينارا  
 فظهر بهذا ان لا ريب في بطلانها بالمقام وظاهر شرط البيع ثابتهما بشرط الفسخ بعد جريان  
 البيع او في مجلس البيع او في مكانه ولو كان صور بطلانها بل اصل هذا الشرط خارج عن

الفساد الاصح عند الارادة فانما جازع الجميع بينهم مع عدم التمسك بغيره فلو كان  
طوبى المتفصيل ومقتضى القول بالاحتمال فيكون من ذلك لا يثبت في الدنيا بالاحتمال  
الفساد من حيث هو غير مفيد نظير ما ثبت في الشرع بطلان ما يوجب وجوبه من حيث  
حجبه فبطل ما يثبت من عدم الادلة ونظيره ما خرج عن العام والمطلق بجعل الباطل في وقت  
ذلك المقتضى والاكثروا وشبهوا صاحب الجهر من المقتضى انما المقادير في كمالها  
الى الحاشية الدليل على انفسه فان المقتضى حقيقة اقامته على اصل العقود من انفسه وجوبه وانما  
المقتضى اليه بيان عدم انفسه الشرطية وعدمه وعدمه لا يقتضيه وعدم  
منع من انفسه فظهر ان اصل مقتضى انفسه ان يثبت الشرطية الفاسدة وهذا الوجه في  
المادة المذكورة مع عدمه الدليل وكذا ان عدم الدليل ليس على عدمه وهذا  
الاحتمال من المقتضى المبرهن بالبرهان القوي ومقتضى انفسه انفسه والله ولي عهده  
سند التمسك بغيره الشرطية الفاسدة في حق من شرط شرطه انفسه فلا  
يجوز ذلك ولا عليه وفي الاصل المقتضى شرطه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
غيره فلا يجوز وفي المقتضى شرطه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
شرطه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
من وجوب الوفا به ما كان باطلا وحاصل الجميع ان ادلة العقود والابتناءات لا توجب  
بها ولا حاشية بوجوبها انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
فانظر ما ذكر ان عابثة اشرفت بريرة وشرط مولها عليها ولائها فمالها انفسه انفسه  
من شرط البش كتاب الله فلو باطل قضاء الله في شرطه وثق الولاء في انفسه انفسه  
فمنع امير المؤمنين في امره تزوجها رجل وشرط عليها وعلى مولها ان تزوج عليها  
اولا عليها انفسه فلو باطل فقال شرط الله قبل شرطكم انفسه انفسه انفسه انفسه  
امرهم ونزع عليها وشرطها انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه

انتهى انتهى وكما في ابطال الرضا بطبيعته وبرهان قويم لردشان اذ ذكره هنا بكون الله الهادي  
 الى صراط مستقيم **ف** قد يرى في بعض كلامهم فلام فقط الاسم والاشارة ومن  
 امثلهم لوافقه بهذه الامام باعتماد انه زيد وهو عري حاد لصدقه فصوله فيجب في الاشارة  
 ولو قال افندي زيد فانك شئت الامام عمر فقل باطله لا من ادعاه من ماء وهو ليس هنا ونحوه قد  
 خبرنا وصبرنا بالعنوان والداعي فقول بكونه ان الفرق بين العنوان والداعي في الاحكام كثير  
 ظاهر فلو قال قائل بيب هذا الفرق الصحيح او السويج وهكذا قال في صحت الصحة المستمرة  
 من الموضوع والعنوان ولو قال بيب هذا الفرق ولشربينه باعتماد انه صحيح او سويج  
 او هما وكان الرضا صحتك وعمر كذا الى شراره فما خارجان عن الموضوع والبيع وتختلف  
 الدواعي من حيث انها دواعي لا يضر بخلاف تختلف السادون ولذا لو قال من كان صدقي قلبي  
 يفتوح هو صدقي وكنت هذه فلا يجوز لك الدخول ولو قال لك باعتماد انك صدقي  
 اخل بي وانك صدقي لك انك صدقي في ذلك الدخول والاكل والاختذ وان كنت قد  
 وفي الغيبة روايه مضمونها ان رجلا سئل ان احد اصحابي قد هرب يداي الى اعطيه  
 اعتصاما لاجابه واذا لا اعطيه شيئا اهل في حلاله له نعم في الامثلة كثير البس بالاختذ  
 السائلون حلالا مع ان الناس يطعنون غالبا بداعي ضرهم ولو صلوا لاختلاف ادعاهم وكثيرا  
 ما يظهر خلافهم فيظهر من النداء ما اعطوا وقال المعطى ان كنت ضيرا فخذ فالا  
 حرام مع غناه ولو ليس داعي من يشترى خيرا او مملوكا حصنه ومن يشترى الفخارة مناعا فنه  
 ومن يشرى بغيره الابكار بكارها فاذا ظهر خلاف يظهر من النداء وهو يكون بالبيع  
 ضلته ولو كنت عالما بصلته كذا وكذا مع ان ما صدق عنهم بهذه الدواعي صحيح **العا**  
 والخاصة لانه جامع للشرايط التي فيها التراضي وان نشأ من الدواعي الكافيه والظنون **البا**  
 بل نقول لو بني على ثبوت الاحكام بغير الدواعي لما قام للسليم مرفى فاذا نقول اننا لم  
 ان التراضي انما وقع على الشروط المضم بالشروط الفاسد كما بالشروط الصحيح ولكن **ع**  
 حقه الشرط او بداعي فاء الشرط عليه ان كان قاسدا كما ان داعي اشار في الشرط الصحيح **ايض**

ابيه وفاء المشرط عليه ونعم ما قال شيخنا الحنفى ونجدة شيخنا الاغتياض هما المشرط والرضا  
بالمشرط مع الشرط لا مستبدا ومعلقا بالشرط وكذا الكلام في جميع ما يملك وفيه وجوب  
من جهة اول الفاعل والاختصاص لعدم التراضي كالتزام او ما هو المسمى من جهة شرار المصراعين <sup>بشرط</sup>  
ان اسدهما مال الغير او شراد كذا في حيل الدين فظهر كونه مشتركا او شرارا انشاء <sup>بشرط</sup> واقتضيا او لصلح  
ولا يلحق ان يشترط احد في بطلان ما نؤم به ما ذكرنا وما اصلناه وحققنا فالحمد لله  
قا حلق متميز ان من مشيئات المطالب بطلان اذ لم يخصص المذارب الفرض بما لا يلب  
التميز فيقول بعبارة البر لا بد ان ينكر اشراط التراضي في العقود سيما المتكاح فاذا ثبت  
بالنسخ الاجماع بقاءه وصحته مع فساد غيره احدى الشرط فلا بد ان ينضم المؤم ان يقول  
هذا متكاح صحيح بل ان رضوا الزوجين او المشرط له او يقول بمصير الذي اخذ من العقد  
في الجميع ولكن بشرط بقاءه بعد هذه الاق المتكاح او بعرضه بقضاء مذهب وبطلان شر  
والرهبان وبني ادف المصطلحين اعلى ان ينقوه بولده من اشتقوا والا ليركن فاعلم الجواز  
اوجه طائفة اولى الالباب وكذا لو قال انه خرج بالشيد لانه من اطله بكتبها ما ذكرنا  
من ان فوقه ونظيره لك اخراج من مذهب حجة الظن من حيث هو الظن المحاصل من التبا  
ولا يمكن اخراجه مع حصة الدليل العقل القاطن على حجة الظن فاخر اوجه بنا دى باعلى تنو  
على بطلان دلها فاقدم وليكن عندك ولنذكر بعبارة بعض الشرط الباطلة في المتكاح  
احدها ما من منشاء مولينا امير المؤمنين <sup>ع</sup> ومنها شرط اعماء المهرله زمان والا فلا <sup>عقد</sup>  
كاذن الصحيح فقال به في الشرط ومنها شرط ان لا يجزى ما سبلها والا فصح طاق منها  
شرط ان يكون بينها الجماع والطلاق فنقض على من في الصحيح ان على رجل الفقة وسد  
الجماع والطلاق وهكذا وبطلان شرط الاخير لجعله الرزمة زوجا خلافا لقوله تعالى  
الرجال قوامون على النساء ووافقا لاهل الفرج بل يمكن ادائها من لفظي هذا الجماع  
ان تزني نساء هذا وكفاك في علم فكل هذا المتكاح ثبتا الشرط عدا ما في محضر  
الناضح قال المحقق فانه ان اشترط في العقد ما يتجلى الفاسد المشرع فسد الشرط دون العقد

سهم من ذلك كما لا يخفى ومنها ولا يتهمهم في القضاء والحكم والمحاكم الجامع للشرائط منهم  
من ذلك ومنها ولا يتهمهم وسلطانهم على الاقضية والاموال كما قال عمر بن قائل النقي  
بالموثقين من ائمتهم وقال من تركت مولاه هذا على مولاه او قال صلى مولاه من  
كان اولي بكل احد من نفسه فاطنك باسوله والناس ابيضهم من لك قللو منين  
بالنسبة الى الكفار غير اهل الكتاب والمولى بالنسبة الى مال العبد والمولى بالانفقة  
اذا لم يعطهم من عليه نفقتهم والاضطر يقدر سد الرزق وهكذا ومنها وجوب طاعتهم  
وجوب طاعتهم في كل ما يامرون وكل ما ينهون وان لم يكن بد منه واجبا وجرا ما كما قال  
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم واحملوا اوزاركم  
اشمل هذا من ينسب قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ائمتهم من ائمتهم فندبروا عنهم ائمتهم  
من ذلك كما اشترط من طاعة السيد والزوج والوالدين والذين يقولون في زماننا باكر  
الرابع هذا عندنا وفي حقه هذه المراتب الثمانية للامام وارضى من قولهم احيانا  
مراد بانه لما لم يكمل كما تقتضيه بالجهل هذا طرفة وتعبه يقولون يا فواهم يا  
لبن جملونهم فلا تغفل وليكن في ذكره في **الدرجيات الاجتهاد** وعلم  
الاختصاص ومنصب القضاء من الدرجات العليا وكيفية وهو بناء على  
الاثمة وجزء من بل حج الله بالاعانة ورياسة عانة على الامة وكيفية وقد قال النجاشي  
صلى الله عليه وآله وسلم بن اسرائيل وهم حصون وامناء وورثة الانبياء ومدادهم اضل  
من ماء الشهداء ولا تزد ذلك ان يكون عدالة ائمتهم من العصمة تامة وهذه و  
نقراء وهم لها ثابته مع ان العقل في ذلك حاكم عدل وشاهد صدق بل على  
ذلك الحدوث الشريف المعروف واما من كان من العلماء سائنا النفس حافظا لذكره  
حفاظا لخواص مطيعا لامر مولاه فالعلوم ان يتقدمه والافتناء ان مضونه الحقا  
الظهور وحاكم العصف فله من ذلك ان العدالة في حاكم الشرع من الشرائط الواجب  
او شرط في كون الشخص به وبمن الله حاكما اي الائمة لم يجعلوا قاضيا الا

حاد لا يتأثر بشرط فيه ملكة الاستصحاب في الواقع فكيف يشترط فيه ملكة العدالة  
 والاشياء فليس لهذا الشرط مبرر في الواقع اعلم ان شرط اعتبار ملكة العدالة في الواقع  
 عدالة شرط لصحة الالتزام بالصفة الامانة وسلم الامام ولا اية كماله انما هو  
 ظاهره شرط لقبول قوله وانما عليه ان لا يفتقر سواء كان فاسدا او عادلا ولذا انظر  
 فسد بعد حكم احكام لا ينفذ به حكم وانما ينفذ لوطه في به فعل هذا امر ليس عا  
 نفسه فلا يجوز له الانشاء ولا القضاء بل يمكن ان يشكك في عمله بايهاه يفتقر الى  
 بما يقوون من امره ان تنفيها من قسمة او ينفذها من عدالتهم هذا امر بشرط فيه  
 العدالة الواضحة عند جميع المتولي والوجه من احكامه وانما هو قد طفت فساد  
 في مخرج فاعده من ملك على الاشياء يشك فلم لا يطلون ولا ية الاربع الجدة انما  
 عدالته بل مع ظهوره من غير حيا به فلم لا يبعد من ولا ية احكامه العادل في كل  
 مع فقه ما ومن يشترط فيه العدالة الواضحة اية ضد بعض احكامه الزكوة وضاه  
 اية من غير ظاهرها ورد في حديث القديس ان المال مالى والعقراء عبا والاشياء  
 وكله من منع مالى من عبا او خلة منم ولا ابلى وقد ورد اية ان الله وهو علم  
 الغيوب قد علم ان ما جسد من الزكوة يكله جميع الفقراء في كل زمان ولو علم انها على اية  
 لزد على مقدارها مع ان من البديهي ان العدد للمرتبة نال للصفة لا تكرار توجد  
 من كل المنا لاى واحد ولا يطلن بمسورها الا فى واحد بعد واحد انظر ان من  
 كل الزكوات هذه القسمة القليلة فاجعل ما زاد منهم وامن الطلاق قوله انما  
 الصدقات للفقراء وانما يكون من حرية اعطائها لشارب الفقر من يصر بها مشله  
 في احرار كالمعسر والارواح الزان كاذ ان لم يبالى بالبدية من الماسر من به ان فساد  
 شرط يكون عبا وهو ان يحكم بوجوب العيت لغو عبت مثله الله من ذلك منع  
 المقام اولها ان يقرن ذم مسكة انتم يمكن ان يحكم الله بوجوب اعطاء الزكوة لمن يعلم انه  
 يصر فيها في احرار فندبر وامن في القسمة مورد بشرط فيه العدالة الواضحة عبر ما

ما اشترانا البيرة وقد ابطالنا اشتراطها فها امر لافي مورد كالحكم برب ما ملنا بغير ضلالت ولا  
مخالفة لاسدلك باكره ثم انه قد ظهر لمران للفتنة العاقل ان يفتوح يقضيه ويجوز  
قوله والظاهر حكمه واما اذا المرئي مباح يشهد نفسه او تعمي عن عميل فليس فيه كذا  
الناس فلا يحصل امره ويجوز لا يذهب جرمه وكذا ليس له صرف في اموال الناس <sup>لغيرهم</sup> <sup>لغيرهم</sup>  
بان يأخذ ويعطي من يشاء لو يصرف لنفسه كمن يشاء ففتق ذلك ايضا كما ان الناس  
وكذا في مقام الشهادة هو شاهد لسد بقا الكلام فيما ذكره الاغتناء والغضا فامض  
لما بطل في ~~مسرح~~ قد مضى منا ان مفسدة في الامر المعروف وليس له الحدود وحفظ  
الشعور وضع الكفار والشرك وشبهه بمقام الامام <sup>عليه السلام</sup> ولو في ذلك وابنه عظمى الحنة  
كبرى ليس فيه من الاحاد وله ايضا ولاية على كل من يحتاج الى ولي ولا ولي اخر غير كائنا  
والجانب ليس لهم اب ولا جد ولا جدة كذا ثبت ليس له حاضر اقبانة محقرة وبدين وكذا  
له الصلوات الاصبانه ما ليس فيه مع وجوده مثل التقاض من مال الغائب على ابناء  
وبهائمه وبهائمه ما كان في اموال من اموال الناس هو اهل الخاوية بل لا يجد ان  
يكون له اداء ما في ذمته وتقسيم ما له مع غيره بشكته اذا طلب الدين منه والشريك  
سهمه من الضرر مما له ضبط تركه البت مع غيبته وذا اثر وهكذا من نظر لها وبالمجزة  
كل امر صادق قد جرى طريقة الناس بالرجوع فيه الى الرئيس بمقتضى عقولهم السليمة  
فله فيها الولاية ونعم ما ذكره شهاب الانصاف قد ان ليس المراد من قول مولانا محمد  
الله فخره واما الحوادث الواضحة فارجوا فيها الى واد احد اقبانهم حتى عليهم وانا  
حجة الله خصوصا المسائل الشرعية مع ان استلما الحوادث الواضحة في الاحكام الشرعية  
مثل الوجوب المحرم بعدد الغاية الا ان يحد لفظ الاحكام فبغير الحق واما احكام  
الحوادث الواضحة من حيث اهل المحرم فارجوا فيها الخ وهو ان البعد كائنا في فضا محال  
ان له الحكومة والولاية المخصوصة في امور اربعة الاغتناء والغضا وولاية من لا ولي له <sup>للمطنة</sup>  
في الامر المعروف واجراء الحد وجمع الخراج وسد الثغور وضع الشرود وحفظ الامة



وتروى الشبهة وروى الجديفة وأصل المصالح العامة اللهم يحل فربما يقضي  
 ان الوصي يقضيهم ولا يذبح ليد على الحاكم ومن البلوغ فهو عينه بوجوبه بعد  
 البلوغ فربما تبدل بغيره فابوه ووجهه انه اول من يحاكم والعينه تامل كثير في ذلك  
 ومن اذناهم بما اذنت لك مع انهما ما ليس لهما كبد فلهما مثل تكاح الصنبر والصنبر  
 ولها التصرف في امر الولى عليه كنه شاه اما لو يصدق عليه الفشا فاقدم تقبيس  
 اذا كان الوصي صاحب الاداء الديون وكان له دين على الوصي فهو باخذه من الماله  
 جميع المال مفاتحة اذا لم يعلم الوارث لو سلم ويمنع ولو لم يمكن التفاسر فله ان يأخذه  
 يتاخر من مال الوصا لما ثبت في محله من تقديم الوصي على المستحب هل له الاخذ منه مع  
 بيان الاشك في مع عدم الوصية باخراج الدين من الثلث مقتضى الادلة عدمه وكذا لم  
 نذ يوفى دين غيره اذا لم يحل اداء الوصي او ابراء الدين ولم يبارضه الوارث ولو عارضه  
 فحكم حكمه عليه على الظاهر ولو علم دين الصنبر على الاشوية شك كان يكون حاضرا عند  
 اقتراض الوصي لكن بمثل الاداء او الابراء فلا بد من الحلف فكذا الحاكم فاذا اطلب الاذن بعد  
 ان حضر القصة فلا منافاة من الورثة ضلحا كما ان يجلفه او ياذنه من دون مطالبته  
 البينة للمع من خاص من ملك فالجيب من قول جميع بعدم الجواز وبلازم مطالبته احكام  
 الاثبات صفة وما ورد في الصحيح او يقبل شهادته الوصي بين على ما ثبت مع شاهد  
 انفراد فرفع نعم من بعد عين فورده ما اذا عارضه وصوا من الورثة فهو غير ما  
 عن غيره كالا يخفى على من امل فيه تقبيس لو قيل كل من الاشك في جواز مع  
 الحاكم وشك فيه يكون فالذي يقضي به الاصل فيه قلنا ان كان هناك اصل  
 الطلاق او عوم يقضي الجواز مطلقا بحيث يكون اشراط اذن احكام تقبيس او تضيقا  
 مثل من اجبره شامته فهو له ومثل من اعندى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعند  
 عليكم فالاصل عدم الاشراط وعدم لزوم الاذن وان لم يكن كذلك مثل التصرف في مال  
 الغائب فالاذن اشراط الاذن وكذا الحكم اذا شك في شيء انه بشرط فيه وجود الاما

من اعطاه لغيره البايح خيارا على المشهور ولكن لا شرط له وقال يثبت على ان يكون الفسخ جالا او قاطنا  
بغير فسخ في حصوله اختيارا بالماض والاضا فافهم **فصل** في مظهر من الاكثر اليه  
الشرط عليه بعد شرط الاخبار لعدم دليل على الارش والمثل والغلبة لان الشرط في حكم  
العقد فلا يقابل بالمال بل بالمقابل له عرفا وشرعا التامه بين المالك والمقيد امر متين لا يعتد  
ما الا وان كانت ماله المثل في زبد ونقص وجوده وعدمه وثبوت الارش بالعيب لا قبل  
النقص ظاهر العلامة فلا وجه لخرشونه قال قد في حكم المذكور لو شرط على البايح عارضا  
مختبرا لمشتريه بين الفسخ والمطالبة به او بوجوه فان وفته وكان ما ينقوم كالو شرط  
فصله الثوب مصبوغا فاناه برغيره مصبوغ وثلفته بدل المشتري ولو لم يكن ما ينقوم مختبرا  
بين الفسخ والامضاء عارضا او مال البايح اختيارا الاضماى فله وهو الاخرى للمرمر حيث  
ان الشرط يطل الاحكام الوضعيه ولنه لا فرق في كون زيد مديونا بين ان يفرضه مثلا او  
او شرطه عليه وقد ذكر جمع لمعهم ان من يندان يفسد في بشاة فباعها فالبايح باطل  
لا انه صحيح موجب الفسخ كما قال يخرقون فاعلى هذا الوشرط ان يكون العيب كتابيا او ايجابيا  
بكر اظهره لاختلاف فله ان باخذ المفاوض فلو انتم لم ينجس من فقوم كتابيا بانه وخالها بين  
فله ان باخذ نصف الفسخ ويظهر منه حكم الجارية وامثال ذلك ولو باع بالفسخ وهم على  
ان يكتب له الفسخ ومضى ما منها فله ان باخذ منه ثبته الف يثبت من خطه وعليك  
باصطلاح التظار ولازم ما ذكرنا جزا الفلص عوض الشرط عند حصول شرطه ووجوب  
الوصيه به كسائر الديون وانتهى من اصل المال كالج المندوب سائر ما نذره وسفر ذلك ان  
شرط الفصل كالاجارة عليه وكذلك الشرط عليه الشرط عليه مباشر او اما شرط الجزو  
الوصف فله اختلف لاول من الاختيار فلو اخبر بان ارضي الف جري فاشترى اعطاء بالاختيار  
او قال اشترى هذا الا الف جري او هذه الارض الف جري او الف جري او على انها الف جري  
فالكل في المعنى واحد عند اختلاف بعض الصفقة كالمز وخرابن خطلة ونظيره بيع العيص  
الخبرة فالارضان التي ينفاد بها الفقه فحكمها بالشرط والاختيار والبناء والنوصيف

حكم العبد في نفسه اذ اياهات عن الشرط له ويشهد له العرف وامر من كان كل شئ  
حقا وسره لك ان مقولوا المشي مثل ان يشترى العبد ببيع الف الف من كذا وكذا  
التمساع وكذا عبادا كائنا بعبادة باكره وودناه من طيرة فان قال اشترى ببلاد فريبا  
من هذا مبيعك كذا ما كان ولا يميل منه ان البناء كان على كذا الاشارة الى مثل العبد  
ونحو الرقبة ولو قال اشترى هذا الف فريبا فظاهره بطلان من يعتقد بكونه على هذا  
العدد انهم لو قال اشترى هذا الف فريبا الباع يخرج عن الظهور والتكذيب لو قال  
اشترى ان كان العبد ببيع فهو موقوف بطلان فلا بد ان يقول اشترى على كذا او بشرط  
كذا فظهر ان الشرط احسن الشقوق واولى من الاجتناب والوصف هذا ستر ارجاع جمع و  
شتر بلام خبر العبد خبر الوصف والرقبة مثله الا بشرط قائم ولا تغفل ولا تخف  
مع البرهان فالحق عليه تقييد لا يبين للشرط له اسقاط شرطه وان كان ضمن  
العبد كما حقه شخص الفتي في بيع شخص الانصاف فيه وان كان يقطعه بغيره مثل  
اسقط شرط او خبار او دعوى بالانزاع او صاخر بهذا فاذا قبل الاخر لم وان  
لم يميل فالبيع باق على حاله فليفت ما ان الشرط الفاسد لا يوجب عرضا ولا خيارا  
لانما قد اثبتناهما بسبب الزوم والوجوب والتحقيقه والفساد ليس بالانزاع ولا هو و  
بظهر منها قد حازل لا في ذلك ولا فيه له فراجع كل انما في تقييد لنقض الشرط  
مقتضا احدهما انه مصدر بمعنى الزام الغير وتكليفه بشئ واخذ عهده بشئ منه واما  
بمعنى الزام الشخص في نفسه بعهده به وهو اول دعاء القديرة اللهم لك الحمد على ما جرى به  
قضاؤك في اولئك الذين استخلصهم لنفسك ودينتك اذا اخذت لهم حزيل ما  
عندك من النعم العظمى الا لا تزال له ولا انفصال بعد ان شرطت عليهم الزم في  
دعائها هذه الدنيا الدنية وفقرها وفي غيرها فشرط لك ذلك وعلت منهم الوفاء و  
دعاء التوبة من العصية المكاملة العبادية وهو له القداء ولك بارب شرط لا امره  
مكروهك وعبدك ان يخرج جميع ماصيك جميع الاحكام شرط الله على عباده وهذا

معنى قولهم شرط الله وقتي وشرط الله قبل شرطكم ولذا أطلق على التذرع والعهد كما  
في خبر بنت عمران وفي المثنى فمن تفرج لمرته فظلمها فبانت منه فإذ كان برأيهما فابتن  
عليه إلا أن يجعل له عليه أن لا يظلمها إلى أن قال، قل له فليف المرنه بشرطها فإن يرد  
الله قال للمؤمنون عند شروطهم فظلمهم من مصادره عام شامل لكل الزام ولكل الزلم  
فالتذرع والخوف من إفراجه وإفساده وظلمه أيضا ينبغي على إقسام ثلثة أحدهما أن يكون في  
ضمن اعتبارك البيع والتكاح والعق والطلاق ثانیها أن يكون معلنا على الغير مثل أن  
ضلت كذا الأرض بكتك فالضرب الزلم معلق ثالثها أن يكون ابتداء ومنه ذلك <sup>تلقين</sup>  
مثل شرطت على نفسي أن أعطيك كذا الواقع بكتك ولما كان الثالث مطلقا <sup>لزاما</sup>  
وموعدها معلنة فلذا قال بعض فتردد بعض أن الشرط لا بد أن يكون في ضمن البيع وخوف  
وإن التذرع والعهد لا بد أن يكونا معلنا على شيء مثل أن شئ من مريض فله على كذا أو  
عاصدت الله أن شئ من مريض أن اضل كذا وكفى رده ماسر من الأدعية والأخبار لا يخفى  
فصح أن يستدل بقوله المؤمنين عند شروطهم على أن الأصل في العقود ولا يفاعا  
اللزيم كما حكى عن بعض الأئمة وهذا الشرط لم يعل على هذا الشرط قبل على أن اضل كذا أو شرت  
أو التزمت بكذا أن يكون لا زما إلا أن ينزج بالليل والليل عبيد وظلم أيضا  
أن الشارط والشرط له واحد وإن الشرط والشرط واحد أي في لفظ الشرط <sup>مصحف</sup>  
الشرط ابتداء كالتحلف بمعنى التحلف والشرط عليه والمفترم واحد فافهم ثانیهما ما  
ما يوقف عليه الشيء فلا يبعد الشرط فيه إلا به وظاهره ليس لهذا المعنى مصداق  
وهذا كما بين وجود النهار مشروط بطولع الشمس أو شرط وجود النهار بطولع الشمس  
أو النهار موجود بشرط طولع الشمس وكذا قولك شرط الصلوة الوضوء والستر <sup>استناب</sup>  
وفولك إليك بشرط أن تطهر كذا وفولك أن تطهر دما أنك فظلمهم اصطلاح  
النسوي حيث يقولون مثل أن ولو وضع حثما ونحو ذلك حروف الشرط وكلم المجاز  
ولما بناها جملة الشرطية والشرط ولما أبدعها الجزاء والجملة الجزائية أخذ من المعنى

الثاني فسمى ان يرد الشرط اي عرف بعدل على يوقف شئ على شئ ومعنى الجملة الشرطية  
 اي الجملة التي يوقف عليها شئ ومعنى الجملة الجزائية اي ما يوقف وجوده على شئ كما  
 ان يرد العمل يوقف على العمل ولا يوجد الا بعد وظهر ايضا ان اصطلاح الغنم له والطلاق  
 للشرط على اطلاقه من عدم العلم ولا يلزم من وجوده الوجود كالوقوفه للسقوط واصطلاح  
 المعقول والطلاق للشرط على ما يلزم من وجوده الوجود فيقولون وضع الغنم اي وجود  
 الشرط يستلزم وضع الناقول ولا عكس ونفى الثاني يستلزم نفي الثاني يستلزم نفي الثالث  
 ولا عكس ايضا ما هو من اشياء الثاني ثم لا يخفى عليك ما بين العنيتين من المناسبة فان  
 المعنى الاول لازم والآخر اختياري والمعنى الثاني ملازم بين العنيتين احدهما لازم  
 وداهية والآخر ملازم ومعلومون عليه وظهر ايضا انه من كان مختاراً فلا اختياراً باسب  
 عليه الشرط بالعنيتين فاذا قلت لبيدك ان عصبتي لا تضربك اوان ضللت بازيد  
 كذا لا تضربك مع ان بن شرطك والفرق من الضرب العطاء على تقدير العصب  
 والفضل وان بن انما موثوقان عليها وبعد ذلك كله يقول بجوذه واسبان ذلك  
 بيت واشترطت صريح في عقل لازم ولا يورم فيه التعلق اسلا وقلت هو ان  
 وضعه صريح في التعلق البطل عندنا وقد يكون له صمان لغز بالفران مثل قولك  
 ان كان هذا ابني لا علم ما افضل به مع طه باجوبة فالنقل به بل على زيادة الاشياء  
 ولا يلزم وقلت ان كان مدان بدأ فانا اعلم بكبره او بعدله او بظلمه او بصفه من  
 الاول بطبع وفي الثاني الجبان وفي الثالث تخريف في الرابع تشيع وكما اذا قل  
 فائل لا ينع فرسك ولا نطلق ذوجك فقولك ان كان الغرس فرسك او مالى فقلت  
 بيت وان كان الرزبة ففجى فخرط الى فقلت انا كيد البعج والطلاق واما اذا قلت  
 بيت بشرط كذا فقلت يكون نصلة التعلق بالفرية مثل بشرط رضائي ومثل المنها  
 صوحي بشرط طبع الشمس وقد يكون ظاهراً لا لزماً مثل بيت بشرط ان تخطي  
 زوايا ومثل هذا التعلق ايضا ومثل لفظ على مثل هذا بعد اعلى ان يفعل كذا وقد

بهتلان على التولية والفاوق هو التيسر مثل بسنا البعد بشرط او طر ان يكون كتابا فظهر  
 لفظ على بشرط اذا المراد بهما التعلق فيهما الصوابا بقما من لفظ شرط ولان  
 اشطرت وانتم كما لا يخفى وان كان الكل صحيحا والمناط واحدا وهذا او ان طر  
 العنان مع الاستدلال على الاخوان في طول البيان في هذا العنوان وللهما الملك  
**البيان العاشر في بيان الولايات وفيه اربعة فصول**  
 لان بيان كل حال وجلال الذات فقد اشقى العلم ومنه السلطنة والولاية وانما  
 لغرض منه باقائه وعطائه سبحانه فيسقط من يشاء بما يشاء على حسب الشان والمصلحة  
 واعطاهما في بيتنا محمد بن هاشم وفي خلفائه اهل بيته صلى الله عليه واله وسلم فاهم  
 في حال الامكان كالجلال وكلهم مطلق محبط عام فبها اللهم فضلا عنهم و  
 سلطنتهم وولايتهم وعلوهم وغلظهم وجودهم وشباعتهم وكذا انهم ممدوم وعلوهم و  
 عبادتهم وشفاعتهم وولائهم وهكذا احاطة محبطة بكل ما سواهم فاهم الولاية المطلقة  
 والرحمة المطلقة والشفاعة المطلقة وهكذا احاطة بالجميع فانه معبود بقدر مكر  
 فكل شيء ووصي نبيهم ووصايتهم عانة محبطة بانهم ومن بعدهم لا على مثلهم ومن بعدهم  
 وكذا ولايتهم وعبادتهم وشفاعتهم وصبرهم وطاعتهم وكذا اما اللامكة فبهم سلا  
 الله عليهم بن كل نبي ووصي كل نبي وشفيع كل شفيع ومعطى كل عطى وعصه كل  
 معصوي وساطان كل سلطان ومالك كل ملك وسالك كل ذلك قوله يكونوا  
 كذلك لما كانه اخاتم الانبياء وبناتهم الاوصياء فبهم صرف في كل حال وبسبب في  
 كل جلال ولكن في حال الامكان وكذا في شامدا قوله تعالى ان عمران واذا اخذ الله  
 ميثاقا للنبيين لما اتيتكم من كتابي حيكونا ثم جاءكم رسول مصدق لما كنتم  
 لتؤمنين به ولا تخفون قالوا اقر بآيته واحذتم على ذلك اضري قالوا اقر بنا قال  
 فاشهدوا وانا معكم من الشاهدين ولذا ضرب ولايتهم بولاية فقال عز من قال  
 في سورة المائدة انا واوليائكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يفتنون الصلوة

في بيان  
 العلم

فَيُؤْتِيهِمُ الرِّزْقَ حَتَّىٰ إِذَا كَفَرُوا بِهِ وَلَقَدْ جِئْتَهُم بِبَيِّنَاتٍ مِّنْ لَّدُنِّي وَأَعْلَوْتَ بَيْنَهُمُ الْقُلُوبَ وَالْأَفْئِدَةَ  
وَالْمُنْكَرَ مَثَلُ سَفَرِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَدِيدًا لِّمُحَمَّدٍ وَصَلَّىٰ إِلَىٰ كَمَا يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ بِالْعَدْلِ  
عَنِ غَيْرِهِمْ وَنَامَ كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمْ لَعْنَةُ الْآبَتَانِ لَعْنَةُ طَلْحٍ وَعَلِيٍّ لَعْنَةُ لَعْنَةٍ وَلَمَّا كَانَتْ سَمِيتُ  
صَبِيحَةً عَلَىٰ يَدَيْهِمْ لَعْنَةُ أَفْضَلٍ مِنْ عِبَادَةِ الْمُشْكِلِينَ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي خَزَائِنِ الْحَمْدِ مَجْهَدٌ  
أَلَا أَرَأَيْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ مَا نَظَرُوا فِيهِ فَمَلَّوْا فِيهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَجْعَلُ عَلَيْكَ مِنْ شَقَاؤِ  
أَعْدَائِهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ أَنْ يَكُونَ فَائِزًا لِّكُلِّ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُمْ كُلٌّ كَأَنْفَرٍ بَعْدَ  
خَائِزٍ كُلِّ مَنَافِقٍ وَفَرَقَ لَأَنْ فَرَعُونَ كُلٌّ وَوَجَّعَ لَأَنْ يَكُونَ مَسْأَلَةً وَلِذَا وَدَّ كُلَّ  
مَعَالِمِ الزَّلْفَىٰ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْخَبِينَ مَائَتَةً وَعِشْرِينَ سِلَاسِلَ وَاعْلَا وَلَا يَلْبِسُ  
اللَّهُ سَبِينَ وَلِذَا وَدَّ أَنْ يَكُونَ سُلْطَانُ زَمَانٍ عَمِلَ اللَّهُ فِيهِ بِشْرَ عَلَيْهِمَا أَنْ كُلَّ مَا سَدَّ  
مِنْ الظُّلْمِ وَالْكَفْرِ وَالطُّغْيَانِ مِنْ سُدِّ مِنْ أَهْلِ الدُّوَانِ أَمَّا سُدُّ مِنْهَا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَمُرُّ  
وَكُلٌّ كَأَنْفَرٍ مِنْ مَنَافِقِ هَذَا الْبَرِّ يَمُرُّ مِنْ صِرَافِ الْكَفْرِ وَالشَّقَاوَةِ وَمِنْ مَنَافِقِ الْفَسَادِ  
الظُّلْمِ وَالْفَوَازِ فَكَانَ وَفِي حَقِّ سَادَاتِنَا أَنْ ذَكَرَ لَكُمْ كَيْفَ أَوَّلُهُ وَاصْلُهُ وَفَرَعُهُ وَمَعْدَنُهُ  
وَمَا وَبِهِ وَمَنْتَهَاهُ فَاعْلَوْهُمْ أَنَّهُمْ ذَكَرَ لَكُمْ أَنَا أَوَّلُهُ وَاصْلُهُ وَفَرَعُهُ وَمَعْدَنُهُ وَأَوَّلُهُ  
وَمَنْتَهَاهُ فَاعْلَوْهُمْ ثُمَّ عَلَى الْبَرِّ أَنْ يَمُرَّ مِنْ أَهْلِ الدُّوَانِ وَلِلْفَقَامِ بِطَحَارَجٍ عَنْ مَضْعِ الْكِتَابِ وَفِي  
بَطْنِهِ فِي سَابِرِ كِتَابِنَا الْأَوَّلِ الْأَبَاحِي أَنَا أَشْرَافُ بَيْنَانَا وَبَرِّكَ بَيْنَكُمْ فِي هَذَا السَّابِقِ  
فِي سَبْرِ أَنْ لَوْلَا بَيْنُهُمْ شَقَوَاتُهُمْ كَرَبِضَتُهُمَا فَنِيهَا وَلَا يَنْتَهِي فِي الْأَخْيَارِ وَالنَّبَلِيقِ  
نَقْصِدُهُمْ فِيهَا يَلْبَسُونَ مِنَ الْأَسْكَامِ وَمَا يَجْعَلُونَ مِنْ فَصْلِ الْأَسْخَبِينَ وَالْخَبَا الْأَيْنِ وَ  
وَلَسَبْرِهِمْ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْوَلَايَةِ جَمِيعٌ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْلِ وَشَهَادَتُهُمْ شَرَاءُ وَأَكَانَ  
طِفْلًا أَوْ كَأَفْرَاكَ لَا يَجْعَلُ عَلَى الْعَقِيدِ وَمَنْهَا وَلَا يَنْتَهِي فِي عَقْدَاتِهِمْ وَجَدَهُمْ وَفَرَعَهُمْ  
فَيَجْعَلُهُمْ يَقْتُمُ وَالْعِلْمُ بَيْنَهُمْ مَطَابِقٌ لِلْوَارِثِ وَقَوْلُ الْأَمْرِ يَلْهُو عَنِ الْوَارِثِ وَقَوْلُ الْأَمْرِ  
وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَفِي سَمَاءِهِ وَصَفَاتِهِ وَمَا أَخْبَرَ عَنْ أَحْكَامِ الْمَسْكُورِ  
الْمُخَافَةِ فِيهِمْ وَمَطَاعَتِهِمْ فِي ذَلِكَ وَلِكُلِّ عَمَلٍ وَاسْتِثْنَاءٍ مِنْ وَأَعْلَى خَيْرٍ فِي صِفَتِهِ

والمرء قال الشايع قلوا فممن ان يزوجها من غيره حتى يزوجها من صاحب  
 يتصبر ان الزوجه <sup>بشرط</sup> طهرت وشبهت واشبهت الى ما شاء الله مثل  
 رضاك بدخول الجنه لشبهه امر المؤمنين كلهم لبعضهم وبدخول النار لاعدائهم من  
 الاولين والاخرين ولا يبطر رضاك بهذا برضاك بذلك وكذا لو اشترت  
 كثيره فلا فرق بين ان تشرى كل واحد عقد خاص وبين ان تشرى كلها في عقد  
 نعم قد يكون رضاك بهذا موثقا بكونه مع ذلك كعقد على المياح كمن لا طنثت انما للثا  
 وماك بشر انما في عقد طنثك فقل رضاك به الا بالجموع بشر الجموع بل الواش  
 بشر الاجماع وبشر ان يكونا مال المياح فظهر ان احدهما او صفهما او بعضهما مال  
 الغير فليس ب على الشرط <sup>لما</sup> الذي كان لك بدن الشرط لنعزل الصفه نعم  
 لو مضى الشراي قبل الفسخ بطل خيار النقص وخيار الشرط وسر ذلك ان رضاك  
 على جميع المقادير <sup>لصلا</sup> في الاكل واحدها ما نظير سرائه الوجو بالكل اجزاء المركب ككل  
 وبيع وكذا سرائه الحرة وسائر الاحكام وان كانت السرائر في جميع ببينه لكل والاشا  
 الحكم ثم قد اختلفت هذه الاماات عطلت الرضا والراضى كاجلنا ذلك  
 من ليد يشا من يدبر فها من التدبر فالحمد لله تفسيرا فظهر علمنا المشهور  
 على بطلان اشراط الزوجه على الزوج ان لا يزوج عليها ولا يشرى مع ان مقتضى  
 ما ذكرنا من المياح والميزان منه هذا الشرط قلنا ذكرنا ولا ما ورد في الاختيار لم يعلم  
 ما زال ما ذهب اليه لا يخاص نفسا لاعتاش عز الباطن ونفى امر المؤمنين في  
 امره تزوجها بجل وشرط عليها وعلى اهلها ان تزوج او يزوجها او ان عليها ستر  
 وهو على ان رضاك شرط الله قبل شرطكم ان شاء وفي بشرطه وان شاء اصلك امر الله  
 ورتج عليها وقري هجرها ان تيسر ذلك قال الله تعالى فاحكموا طاب  
 لكم من النساء واحمل لكم ما لم يملكم ايما نكم واللاتي نفاقون شوذهن الا به و  
 الوسائل عن الله في بطل تزوج امره وشرط لها ان لا يزوج غيرها او رضبان



وقته ما قاله هذا شرط ما سد لا يكون التخلع الا على وجهه او وجهين ومنه ان ان  
شرط كانت محنة بنت حران فجل لها ان لا تزوج عليها ولا ينسوا ابدا وفي غيرها  
ولا يبدون ما علان جعلت له من ان لا تزوج بعده ابدا وحلا عليها امر الحق في  
والبن وكل الهماء المساكين ان لم ينفك كل واحد منهما لصاحبه ثم ان في اباض  
فذكر ذلك له فقال ان لا ينس حران فحقا وان جعلنا ذلك على ان لا نقول لك نحن  
اذ ذهب فزوج ونسرت ان ذلك ليس نتيجة وليس ثوب عليك ولا عليها وليس لك  
صنما ابني فجاء فشرع ولعله بعده لانا ولاد ومن اباض في رجل فزوج امرأه  
وشرط لها ان تزوج عليها امرأه او غيرها او اتخذ عليها فهي طالق وضيق ذلك  
ان شرط الله قبل شرطكم فان شاء وفيها ما اشترط وان شاء امسكها واتخذ عليها  
ونكح عليها وعن الله في رجل قال لامرأة ان تكث عليك او تريب فوطا لي قال  
ليس لك بشيء ان رسول الله قال من اشترط شرطاً نحو كتاب الله فلا يجوز ذلك  
ولا عليه وقد مضى حديث من اعلى عبده ووقعه ابنته وشرط عليها ان تزوج عليها  
او قسري ضلبي ما تدينها وقسري او تزوج قال عليه شرطه وعن الحكم 2  
رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانت منه ثم اراد ان يزوجها فابنت عليه الا ان جعل  
الله عليه ان لا يطلقها ولا ينزج عليها فاعطاها ذلك ثم بدله في التزوج  
ذلك فكيف يصنع فقال به بشر ما صنع وما كان يرد به ما يقع في قلبه بالليل  
المناد في له فليفت المرنه بشرطها فان رسول الله قال المؤمنون عند شروطهم  
حملة الشيخ وعنه ناره على الاستحباب واخرى على التقييد وعن الله في امرأة حلفت  
لزوجها بالعناق والهدن ان هو مات لا تزوج بعده ابدا ثم بدل لها ان تزوج قال  
يبيع مملوكها فاف اخاف عليها الشيطان وليس عليها في الحق شيء وان شئت ان  
هدا ضلت وعن علي ان كان يقول من شرط لامرأة شرطاً فليطعها فان السليم  
عند شرطه لم يلزم الا شرطاً مطلقاً لا اولا ولا اخر انا هذا ما روي عن الياك لكن لا

عليان الشرط في ثلثه منها شرط مطلق وهو كونها طالفا ان تزوج عليها او غيرها او بشرط  
في ذلك من دون حينة الطلاق وبطلان شرطه من ان يظهر فلا يربط بالغير فيه وهو بطلان  
شرط ان لا يزوج عليها الا بقدر او لا يطلعهما فان قلت فامتنع قوله شرط الله قبل  
شرطكم قال الله نعم فانكم لو اخطبواكم من النساء قلت اذا الزوجه جعلت قريب طلاقها  
على تزويجها ضمرا وما ضاع من الزوج وهذا هو الشرط المتبع في الباطل عند الامامية  
ولكن يفهم منه ضمنا ان اصل المهور في الزوج فكذلك اصل الشرط فاصل عدوله عن  
التصريح ببطلان طلاق المعلق وبقرضه لقبره كان تعينه بل لا يخصص عن ذلك لان  
الطلاق المعلق صحيح عند العامة فافهم فكأنه المأمور بالحيد لله وامامه بنبه حران  
فلا يربط له بالغير فيه أصلا لانها وزوجها جلا ذلك بعد وقوعه من العقد كما  
لا يخفى مع ان الظاهر منه ان ذلك كان محض جيل او لا من الزوجه ثم من الزوج من دون  
ان يكون في فسخه عند او نذره هذا ما يقال له بالعدوى فلو ادعى ومنع جيل له ذلك  
قرار دام برأى ابي داود ومنه الجمل والجسالة وكذلك حديث الثمة بطلت زوجه اب العتاة  
واحد ان هو مات لا تزوج بعده ابد كما لا يخفى مع انه خلف في النكاح والحد وهو طلاق  
بل لا شبهة عندنا انه خلف بغير الله فالنكاح الانقضاء انه لا يرد في الباب بديل على بطلان  
هذا الشرط بل انما ورد بديل على صحته وهو امر واحد المستوفى على ما ذكرنا من  
المعنى والميزان ثابتهما احديث العبد المزوج بعد ان شرط عليه ان تزوج ضليقة من دنيا  
فحكم بان عليه هذا الشرط وتآلهما عموم حديث الاخر ورأيهما صريح حديث الكاظم  
ولا يخفى عمله على الاستصحاب فان الشرط في العقد لا يلزم اذا لم يكن باطلا يكون واجبا  
ولا يلزم على التفتيش من دون متراض ولينقضي المسئلة اجماع كما يظهر من حمل الشيخ فقه على  
الاختصاص ومن كلام شيخنا الانصاف في الشرط فاللانم بمقتضى الادلة المحكم على الزم  
وانه بعد الشرط لو تزوج او طلق فالعقد والطلاق باطل على ما ذكرنا من اعادة الشرط  
الزوجه ثم ان لنا في كلام شيخنا الانصاف وشيخنا الفقيه صاحب الجمل مرغا وكلام

منها انظارا كثيرا تركنا ذكرها حفظا للادب وانكالا على فهم من نظر فيها بعد احاطة بما  
ذكرنا في **اليمين** لا يفيها الربيع ان العمل بالشروط المجازي واجب جزا اذا كان علاوة  
مضلا كالكتابة ولعلها لا تركا كترك الرجوع لمصطوب الشرط ولا نتيجة يحصل الشرط <sup>الملك</sup>  
والوكالة ولا يفتقر عمل بعد المصطوب ولا وصفا كاشتراط الكتابة في العبد البيع ولا يفرغ  
مثل ان يكون الاصل المبيعة مائة حريب لخروج اصل الشرط عن كونه علاوة الدليل على كونه  
كثير فلهذا منها حديث المؤمنون عند شروطهم او المسلمون المسلم صدقوا عدا خاصته  
العامة فانه يدل على الوجوب على اضع الوجوه اى المسلم يتوهم على شرط لا يتجاوز وللم  
يكن واجبا المجازي ان يجاوز مع ان الالتزام جعله كبرى اذ امره اولا بالوفاء ثم الاستيفاء  
سرخشا لم يحصل هذا شرط وكل شرط يجب الوفاء والعمل به لقول ائمة المؤمنين او  
المسلمين عند شروطهم ومنها الاثبات الخاصة بالوفاء في المواضع المنقضية ومنها  
دليل كل عقد والبيع والعلل كونه لا زما فان زوره يثبت شرطه من غير شك ورينه  
ومنها الاية الشريفة او فبالعمود وهذا لا يخلج الى مزيد بيان وانما المهم بيان  
احدهما جواز اجبا المشروط بالشرط عليه وعدم جوازه فان كان الشرط حقا لعلم  
فلا ريب ان له مطالبته واجباره واخذ حقه وان لم يكن كذلك لم يكن واجبا نصيبا  
كالعزم والصلوة فهو كغيره في ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم ان كونه حقا  
له عليه كالميراث لبيان انك لو اعطيت زيدا دينا ابتداء بن انه احسن اليه  
ولا بن انه ادى حقه او اوفى بما عليه ولو قلت له اعطيت غدا دينا فقد وعدته <sup>بدا</sup>  
وجعلت له عليك حقا ولذا بن افضله الوفاء ولزكرا تخلف مثل المؤمن اذا وعد  
وفي الخبر انه وعده من عامل الناس لم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم  
فمن حرم غيبته وكلت مروتة وظهرت عدالة وجهت اخوة كابطال ازماد  
واخوة وامثال ذلك ولذا يكون ملاذ فيهما الا ان الوعد المطلق من غير اجاب <sup>عليه</sup>  
والاخرى الا ان يكون في ضمن لازم مثل ما نحن فيه او عونا لار ما شرعا كالسنة وكما

ثم يؤكد ذلك الحق بمثل قولك على أو شرط أو التزم ان اعطيتك درهمًا ثم يصبر  
في حق الواجب هو ما لم يخف فيه وهل حقوق الناس الاما يفتقون به اليه لئلا يحصل له  
له فلو كان المقام من حقوق فما يصير وجوده فيها فيه ولا نظيل ولك الكفاية فيما قبل  
وثانيهما اذا الرتب الشرط حصل له فيها بالفتح والاجبا والاجبا الاصع بعد الاجبا  
فان كان شيئًا ناهيًا الثاني وقا فالجمع بل قال في الجوهر ولو لا الاجماع والنظر لم يكن  
دليل لاصل الجبا فلا ضيق الا اذا لم يكن الاجبا لانه ولا نعيم من يحكم اخضاعه على كنه  
واختار الفاضل المرفوع وقا فالجمع اخر اولها ولا يعرف الحق الا بعد كما يدل على الجبا فيها  
من فيه فقول بعونه قد ذكره واحد ان دليل الجبا الرتبة امر بها لئلا يحصل وصف ان  
بمنزلة الاشتراط قال شيئًا الا ان كانه ويمكن ان ينشأ ان اخذ الاختصاص معنى الاشتراط  
لا التعبد وقد صرح في النهاية ولك في مسألة ما لو كان المبيع ثم يشتريه غيره ان الرتبة  
بمنزلة الاشتراط ولا نكر كون الوصف المقام مقام الرتبة اشتراط في وفي الشرايع من  
مطلقا او بشرط الصفة افترض سلامة المبيع من العيوب فان ظهر عيب سابق على العقد  
لمشترى بالتحايل بين فتح العقد واخذ الاثر قال شيئًا ناهيًا في شرحه بعد نقله الى الاصل  
انما يقتضي السلامة في المبيع لان المبيع السالم فلا ينافي كون العيب في الاثر قال لكن  
حين يجمعا عند ان الشرط المنزوي بعد تسليم الاختصاص المذكور مؤكدا بل لم يجد فائلا لغيره ثم  
في ذلك ورجا قبل ان فائدة اشتراط الصفة جواز الفسخ وان تصرف لظاهر عيب في  
فائدة زائدة كاشتراط الحل وهو يتبع الحق وقال شيئًا الا ان كانه في جبار الرتبة  
الظاهر ثبوته في كل عقد واقع على غير شخصه موصوفه كاصح واجارة لانه لو لم يكن  
بالجبا مع شيئين الخاصة فاما ان يحكم بطلان العقد لما تقدم من الادبيل في ذلك  
بيع العيب الغائبة واما ان يحكم بلزوم من دون جبا والاول مخالفا لطريقه الغناء  
مختلفا لا وضعا المشروطة في المعنوية عليه والثاني جاسد من جهة ان دليل اللزوم هو وجوب  
الوفاء بالعقد وحرمة المنقضى ومعلوم ان عدم الالتزام بمنزلة آثار العقد على العيب

العاخرة للعتق الشريطة فيها البرق فكذا وحاصل ان الامرة ذلك وان بين قضا العتق  
 وشيوع الخبا والاول صاغر لغيره الاحتياط غير ان شين الثاني انتم كلام المشين راحة  
 عليه وقال قد في خبا العيب لاول العتق بقتضه وقوه مبنيا على سلامة العين السبب  
 وانما ترك الشريطة من بها اعتمادا على ان سلامة والا ليرجع العقد من جهة الحمل به فله  
 العين الغائبة وهي حصص الخبي من اهم ما يتعلق بالاعراض ولذا انه قد رجع العين  
 الغائبة على شرط ذكر الصفة التي يتقلب لغيرها بخلها اوله ولا واشترط الصفة  
 فليس لك لان شرط الاعتماد فيه وجودها على الاصل ثم قبل من ان انه قال ان المشي  
 التماثل ماله بناء على اصاله السلامة فكانها مشرطة في نفس العقد ان قال ثم ان  
 به في كلام جماعة ان شرط العتق في من العقد يضيء التاكيد فلا يحصل من اجل هذا  
 الا شرط خبا من غير خيار السبب كما لو شرط كون الصبر كذا وكذا ساعة لا يزيد  
 على ان ترك الا شرط واعتمد على اجابة الباع بالكيل ان شرط بقاء الشيء على الصفة  
 اذ ابعة المبيعة فانه في حكم ما ترك ذلك اعتمادا على اصاله بقاءها وبالجمل فاختار  
 العيب شرط الصحة ولو بشرط وبقيده ما وجد من دوايه بوقوعه من قبل شرطه بقاء  
 على انها عذره ولم يجد لها عذره قال بوجه عليه وتفضل الصفة فان اذنته على ان  
 الا ان الظاهر عدم جواز الرد بدل على ان الخبا خبا العيب لو كان هنا خبا لم يرد  
 الا شرط له بطلان الرد بالنص في المجاديه بالوطي او عند ما ومنه بطلان من يرد  
 كذا في ذلك من ثبوت خبا الا شرط هنا فلا بد من ان يرد بالعتق وقال قد في انتم  
 وان لسار فقدم الاختيار على الخبا الان بان العمل بالشرط لا يلزم على المشتري بان  
 به عليه اذ ان شرطه على الوفاء بالعقد واما اذا ارد الاستعجال فاشترط المشتري  
 من اوفاء ما عتده على الوجه الذي وقع عليه فله ذلك صكون له ثم انما ان ترك  
 عن راضينها وهذا الكلام لا يجري مع استناع احد ما عن تسليمه مداهوض من فبيد بل  
 انصح العقد لان كلاهما قد ملك ما في الاخر ولا ينجح عن ملكه بدم تسليمه

عن ذلك بخلاف الشرط فان الشرط لم يثبت فرضه فلا يملك الاصلان فلا يملكه فاذا  
امنع الشرط عليه عنه فله ان ينقض العقد بخير والشرط لما فيه من نفسه من التمتع وقال في  
الشرائع ولو باع ارضاً على انها جبان معينة فكأنه اقل قال الشيخ بالنسبة بين دفع البيع <sup>شعرا</sup>  
بجسمهما من النش وقيل بل بكل النش والاول اشبه قال شيخنا فلو في شرحه ان هذا وان كان  
بصورة الوصف الشرط الذي لا يرفع تعليمها الايمان لكنها الجزاء من البيع حقيقة خارجة  
وبذلك افترق عن باقي الاوصاف التي لا يرجع الى اجزاء من البيع الى ان قال بل هو لا ينقص من  
وصف النصف الذي يثبت له ما يفقد ما لا يصيب بين الورود والغير بل بالارض منقلا الى خبر  
عمر بن حفصلة المصنف ما سمعت قال فيه وجعل باع ارضاً على ان فيه عشرة ليرة فاشترى  
المشتري منه بمقدوره وفقد النش ووقع صفقة البيع واقرق ظم مع الارض فاذا اشترى  
اجزأه قال ان شاء المسترجع فضل ما له واخذ الارض واذا شاء رد البيع واخذ الكل الا  
ان يكون الى جنب ذلك ارض اخرى فله فيه ويكون البيع لازماً وعليه الوفاء بتمام  
المبيع وان لم يكن له رغبة في ذلك المكان غير ذلك باع فان شاء المشتري اخذ الارض واسترجع  
فضل ما له وان شاء رد الارض واخذ المال كله واشتال على الاقول به مع امكان اولى  
لا يمنع من اهل الباقى اه هذا فانه ما وجدنا في كلامهم ما له ربطا بخير صبي فليست  
قد ظهر ما من خبرها وبفضل الصفقة وخيار البيع خيار الرتبة وخبرها كما يحصل بالذات  
وبالبناء كذا يحصل بالوصف بالاشترط وان لم يحدد من عدم سقوط الخيار <sup>عطاء</sup>  
المثل او الفسخ او الارض وايدلوا واشتت سمه لا فينا ذكر ولا في غيره مثل خيار  
الفسخ وكذا من لم يملك ان لا يجبر الوصف الشرط بتخصيل وصف شرطه كمن عدا  
ويكون مشبهاً فاذا كان العيب رضا وذاق معلوم وكما اذا وصف العبد بالكنانية  
او الفرائز او بشرط كونه كذا ولم يكن كذلك وكان ممكناً تخصيله وكذا لا يجبر <sup>عطاء</sup>  
عوضه مع ان عوض الشيء وبجسمه كالشيء في كل ذلك هو كذلك ان تخلفا الشرط كسائر  
ما هو جباختياره ليس فيه لغيره ولا لغيره من طاعدهم امكانه وبعدم بذلك عوض مع ان

تختلف الشوط من حيث هو اما ان يوجب تحبسا سواء كان جزا او مصفا او علا او لا فاذا  
كان الاول هو المسلم فما وجه الفصل وما ذكره له من ان المبيع الموصوف مثل اصنا يكون  
حاصلا له لا انه يحصل بعده ذلك بخلاف شرط العمل فان مصنا ان يقتله في المستقبل  
ففيه ان البايع الزم بكون عبده مثلا كذا فاذا اظهر خلافه فلم لا يجبر بخصيله المحكم في  
لا سيما ان عوض الثمن كالشئ فلم لا يجبر به ولا يفسط التحبسا باعطائه مع ان ضرر الاجبا  
فيه بما يكون اشدد اكثر من نفع العمل بالشوط كما لا يخفى بل على قول شيعنا النجف فمع  
عدم التحبسا الابد المبرح على المحاكم وعجزه عن الاجبا وتعبه لك كله فالعده في نظري  
الفاصر ما اقول وهو ان الشوط العمل اما ان يكون موقتا باللفظ الصريح او بانصراف  
الاطلاق او يكون زمانه مادام العرفان كان الثاني فلم يختلف المشرع عليه ولا معنى  
لاجبا موله بعض زمانه الاموره او يجهز منه فلا تحبسا الابد لك وان كان موقتا فلا ريب  
انه لم يقبل الحدان الواجب على الشرط لاجبا به كما يجب عليه ضلعا بغير الامر جواز كذا  
فلا تحبسا ايضا لا بانقضائه وعدم وفائه به فاذا مضى ضدا كالوصف الفات ولا  
شلتح في ثبوت التحبس فظهر بحمد الله فانه الظهور كالنور على الطور ان الشرط لاجبا  
بين الفسخ والاجبا ولاخبارا لا بالقوت ومضى من الاختبا فانهم واعظم ولا يفتقد  
ثم الحمد لله فخرج قد علم عام كظهور العمر انه لا يجوز للشتر بيع ما اشتره بالبيع الشرطي  
المسمى ببيع الشرط قبل ان يبرر بسقوطه لان ثبوت الشرط في على بانه كالشبا على العصة  
بل اشد طولا بل صريح لفظهم غالبا اذا اردت ثمنك اخذت بستان او دار مثلا  
كما لا يخفى فخرج قد ظهر ايضا ان الحق قول من قال ان اشترط ما لا يمتنع الى الاشتراط  
كشرط العصة بغير احكام الاوله لم تكن منها ثبوت اخبار وان زال العيب قبل العلم به ومنها  
عدم سقوطه بالنسبة وقتها الشايرة ان الشرط عدم ما اختلفت كونه عيبا او  
وجوده لم يعلم عليه عيبا وهكذا ونعم ما اشار اليه الجواهر من شرط الحلول بانه ان  
المسلم ان اطلاق العدة يقتضي كون الثمن كالمشترى لا ومع ذلك فلو ما اطل المشتري

اوتابنا من اوتابنا فيه فاشبهه انعام وهو الغيبة التام وهو العالم في سحر المشهور  
 بهما احبنا فقدم ان التكلم الميت واجب على الناس كناية الى ان الوارث وغيرهما سواء  
 لان الاولى اقدم خروفاً والاعظم خبر فلا بد ان يشافقنا الى ان لا تكون تكليفه لبعض  
 تكليفه فان وقال جمع منهم المقدس لان يسل في دم ان تقدم الوارث والاعدا لا في سائر  
 ليس بواجب قال بعض كرم الدين كاحسن صاحب الحديث في تفسيره انما واجبه على الوارث  
 فان لم يكن سقى دمه من اولاده او لم يكن ولم يخرج على الناس كناية بظهور وجوب تنقذ  
 الولد على الاب ثلاثا مع وجوب حفظ النفوس المحترمة على جميع النفوس وهذا هو الاقوى  
 والمعتبر لان الوجوب على الوارث يقول مطلقا لاجتماعه لا تافيه فانه لا ينفك في الوارث  
 على غيره فالاصل عدمه ولا دليل على خلافه بل لا بد من طهارة منما هو له في آخر الاصل  
 وفي الاخر لا يولدوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وحذف المعلق قال في  
 العموم فيصير البعض بعضهم اولى ببعض في كل شيء في الاولاد والنفقة والحضانة والزينة  
 والارث والنفقة والضرة وفي حال الجور وفي حال الممان وقد استدلل به كل المعلق  
 الامرين شدة وتدر على اثبات الاولوية للاب والابنة والابنة مع انه لا شك في ذلك  
 لفظ الوارث في مثل المقام وذلك مع ان استقراء الموارد في الفقه كما اشترط البعض  
 بناء على ذلك كما لا يخفى ومنها اختيار اهل البيت المفسر للآية المذكورة ظاهر مثل  
 بطل المبشاة اولى الناس به ومثل يصلي على الجنازة اولى الناس بها البعض الآخر  
 مثل ما ذكره عن الصادق في غيره واحد من الاختيار في القضاء على الميت احدهما الرجل هو  
 وعليه خبر من شهر رمضان في نفسه عنه قال اولى الناس به قلت فان كان اولى  
 الناس به لم يثر قال لا الا الرجل وفي آخر الرجل هو وعليه خبره او صبي قال بعض  
 عنه اولى الناس به يثر قلت فان كان اولى الناس به امرأة قال لا الا الرجل فهل نقول  
 احدا ان الفضل للميت واجبه كمال على الناس لاننا اولى اولى به فبما ذكره غيره  
 وهل ينفذ في ذلك لا بين قوله بفسله او يصلي عليه اولى الناس به وبين قوله بفسله



عنه اولى للناس به ومنها الزعم المتناقض ببيان ذلك ان على القول المشهور عمل غير الولي  
 بدونه اذ هو باطل من وجوب عليه الاستبداد ثم الاقدام فاذا استأذن فعل بحسب على القول  
 الاذن فقط او بحسب عليه احدا الامر بما لاذن او العمل او لا بحسب عليه شيئا اما الاجتهاد والاذن  
 في بطلانهم مع انه لا فائز به وكذا الاول لوجوب العمل عليه للجهة فانه خص الامانة الوسط  
 فان اقدم فلا يجوز لغيره منعه ويقدر عليه وكذا الاذن ثم اقدم او اقدم بين العمل و  
 لان ذلك تاخر الوجوب على الغير من الوجوب عليه فلا يجب على الغير الابدال بالاس من  
 الولي كما لا يجب عليه اتفاق المولى عليه الابدال بالاس من الولي فيما كان الوكيل والموكل با  
 لنفسه الى ما وكل فيه من العمل وكذا مثل الزوج والمالك والاجنب بالنسبة الى حفظ  
 والتفقة وكذا مثل الولي والاجنب في عمل الصغير والمجنون وكذا مثل الغني والفقير  
 والموتى والاجنب وكذا مثل المالك والاجنب في تصرف ملكه ولما حصل كما ان  
 الاقرار بحسب حفظ بعضهم ببعض واتفاق بعضهم ببعض بعضهم او لبايع بعض  
 المهر فان لم يمكن ذلك او منعوا ولم يمكن الاجتناب فبعض على التكليف بحسب الاجانب  
 لوجوب حفظ النفوس المهرية ولو اذوا الاجنب الى التصرف الى عليه فلا بد ان يستأذن  
 الولي كذا الحال بعد المات فانظر كيف يفكرون لانهم الزنوب ويتكبرون بنفسه  
 فيقولون يشترط في وجوب عمل الغير احدا الامر بما لاذن الولي او امتناعه من الاذن  
 والفعل معا هل كان نقول يشترط في وجوب حفظ طفل الغير والاتفاق عليه او  
 على ماله او على حيوانه او على زوجته احدا الامر بما لاذن الولي او امتناعه من الاذن  
 والعمل وكذا يشترط في الوجوب على الناس في العمل بوجه ما الموصى احدا الامر بما  
 اذن الموصى او امتناعه من الاذن والعمل وصلى الجميع انه لا يجب على الغير الامع بالاس من  
 الولي ويجوز فعله باذن الولي اي هذا الشيء يقبل التناهي فانظر ماذا ترى وسيا الكل  
 منصبا ولو لم يكن يحمل احدا كما يكون حلالا لا يجوز زواجه منه كذا يجب عليه القيام  
 بلوازم منصبه وفعل ما ينبت عليه فانظر الى منصب الرسول والامام والحاكم والراعي

والملك وعلى الصغير والمجنون بل الامام بنينا لا نؤمن به يقولون يجب ان يكون  
على الله كمال عز من قائل ان علينا لله كمال وقال الله عز وجل لا تعلم الا الله وحده  
ما بين من مذهبنا من هذه العامة العباد والامعة لوجوب شياهم لحد بل وانهم منصب غير  
فادكره شيخنا الانصاف في بعد حد يشانه يصل على الجماعة الاولى الناس بها اوبى  
من يجب ان التعبير لا اذن بل فقط الامر عن الامور من اجب غير يشانه عند الذي السلام  
على ان المقام مقام اثبات حق ومنصب للولي لا مقام الزام بكلفة والا كان المناس  
ان يقولوا بل في احد اثم ذكرنا سيد صاحب الحدائق مذهبنا بل ذكرى ان اولي الشا  
بقسلة اولهم ميراث وكذا باقي الاحكام لعموم اية اولي الارحام الى ان قال قد فرغ  
لو يكن ولي قال امام وابيه مع حصته ومع غيبته فالحاكم ومع صدره فالمسلمون قد لو  
امتنع الولي في ابياده نظره من الشك في انا الاولوية نظره لاولي الشك في كلام المذكور  
ثم ذكرنا بيده قائلا وليت شرى او استعار للكلام الاول بالخصام لوجوب بالولي  
سما مع استدلاله بآية اولي الارحام الظاهرة بل الصريحة فيما ذكرناه مسافا الاخبار  
من كونها في مقام اثبات الحق للولي لا الزام التكليف عليه لا ينبغي ان يصدق مثل ذلك  
وانما داه في ذلك ما كان من دينه وكذا من دين غيره واحد من عدم مخالفتهم  
للمشهور بقدر المقدور بل من مخالفة قد يقال عليه انه محتمل الطريقة سيما في مثل هذا  
الموافق للاختصاص على ايضا كان داه قدرة ولم تراجع الى ما ذكره شيخنا القنفي في  
او صاحب الواضح وغيرهما الاختصاص واما ما ذكره شيخنا الانصاف في انه على غير  
المشهور وعرف نسبة الى علمائنا انه لو اوصى الميت الى شخص بغيره انه لا ينفذ  
على الولي لا بسقط ولا يشانه لعموم دليلها لكون الفعل من و ان اذنه غير مشرع  
فاذا اوصى به او اذنه بغيره من ضرورة وصية غير مشروعة وان اذنه او اذنه لا يشرط  
فوجوبه على الموصي اليه موقوف على اذن الولي لو قبل بوجوب العمل على هذه  
الوصايا بعد القبول ومثل لو اذنه الفعل باذن الولي خلافا لما حكى عن الاستحباب

فقدم الوصي على الولي عموم منة التبديل فبعبه انه في الوصية المشروعة وما لا يخالع مقتضاها  
 الى قوله لكنه محل انهم لو كان الولي يملكه فلا بعد القول بتقديم الوصي من غير مقتضاها وكذا  
 ما مر من كلام الشهيد فلو من ان الولي بعد الولي له وبعده المسلمين البس كل ذلك في  
 ان وصيا فانه لو لم يكن الوصي بعد الوصي له وبعده ان يكون لهم في كماله  
 فاذا مات فالحاكم هو الولي بعد الوصي له وبعده ان يكون لهم في كماله  
 اوله ببعض وبين ذلك في قوله ان الوصية والموتان عنهما اوله ببعض مقارضا  
 فاذا لم يكن الشاخص هو الولي بعد الوصي له وبعده ان يكون لهم في كماله  
 او في ذلك الاول خلاف الاجماع والثاني موافق لفضل قوله في ترتيب اوله موافقا للادب  
 وهو الحق فاذا حصل الترتيب والولاية للوصي فكل من كان له ان كلفه عليهم كما ذكره  
 فله في الولي وانما هو لهم وكلفه عليهم فيصير عليهم انما هو له وليه في كفاية  
 ولاية الولي الواوثة حق له ومنصبه لا كلفه ولا ولاية المسلمين فحقا عليهم ولهم وكلفه  
 عليهم فافهم ولا تغفل فان قلت لا يتم ذلك ان تقول بالوجوب ليعمل على احكام بعد  
 الولي بل على الامام ودعي له الفداء قلت قبل الولي لا يصح له قلت لا يلزم ذلك انه  
 فان مقام الامام ومن هو نائبه العام في امثال المقام غير مقام الولي الخاص فان ارفع  
 الى الامام ونائبه امثال ذلك انما هو لرفع النزاع والشاخ لا وجوب الفعل عليهما  
 عينا وسئل ذلك اذا شاء الله فانظر الحمد لله تعالى في ذلك كذا في عمله بعد  
 بمخرج المانع الاقضية فهو عندنا كالجنة من الجبهة لما ورد من نعمهم واللجنة عليهم  
 وانهم لعلك علمت عامرا من يجب حفظه والانتفاء لغيره من يجب تجنبه في ما  
 رمن خلا ولا ذلك كثيرة وذكرنا ما غير اصل البرائة مثل ما ورد من امتناع ان يخلوا  
 غسل اليث في نظيفه وظهوره لانه بلائ الذل انك الطامس فيهم وبما تونه وان علمه  
 ويحب سلوته ليشق له المصلون وليدعو اليه بالحقرة في ذيل ان المخاصمة بملاذات  
 اللهم الا ان ينفذ في السماع بغير الوجوب وفيها قد ذكره في احد ستر وحكمة الوجوب

فضاء الولي عن البيت حوسر وصالونه بان لهم الحيوة فلم لا نقول في وجوب التجهيز على الولي المير  
في مقابل الميراث فزلة الغنم ضليلة الغنم وانيه هو مع انه يرث ولي في منصب هو خير ولا  
انه كلفه عليه كما يقولون وما المسلمون اذا بلغ نوبة الولاية اليهم فهو منصب لهم ولكن كلفه  
عليهم بلا ميراث تلك اذا قمته ضيق وسمها ان الرضا والقرابة والولد والناسل  
شيئ لم ياتر طبيعي في الميراثات حيا وميتا فما ظنك بالانسان ومن هذا الانجذاب الذي  
والاشكال الطيور جعل الشارع له احكاما من اطهارا والى الدواب بوجوب اخضا حرم  
بعض في حيا وميتا ولا تنفذهم من حيث الحشاش والنزيبه في النفقة والارثا قصا  
والدباب والنتكح والمال وهكذا كما لا يخفى وانهم كوز في الادمان ان من هو ولي في  
روح حيا فهو ولي به ميتا ومنها ما ورد في الاخبار من ان الولي وانما مورا بالنسل <sup>اصل</sup> ولي  
والنفقة اما الاولان عند مخرج اما الثالث ففي الخبرين يخلف عند ميراث بعد  
انصراف الناس الى الناس يخرج مع ان النفقة من منصبه وان كان المامورا بالنسل <sup>الصلى</sup>  
وهما وليان خصوص الولي فما الله اوجب تكليف غيره مع اصالته الميراثا والآما ورثه  
لحق التزويج على نفسه في الميراث وحمل الميراث وخصوصا لونهما وليس هذا باكثر ما  
ورد في لحن على الواساة واحاثه الفقهاء والمؤمنين وفضاء حوائجهم ولحن على عجا  
المشروع اكرام الضيفه فخر ذلك مما لا يوجب له خبر الوارث ووجوب الاتفاق عليه  
مثل الزوج والمالك واما قوله بصل الى الناس به او باقر من حيث فخره ان احكام الميراث  
ما قبل النيابة ولا يشترط فيها المباشرة كما ان الولي لا يجب عليه المباشرة في احكام  
الاجل ابعدها لانفاق على الصغير وحفظ اماله والتجارة وهكذا وليس معناه مادة <sup>كرو</sup>  
مع ان من يامر به ليس امره بجعل ما يامر به واجبا عليه عينا بل اشكال وقد اقتصرت على  
ذلك وهو المامور وله الجهد الدائم لتحقيق ان اولوية ولي الارحام بعضهم <sup>بعض</sup>  
منهم ثلث الاولى من جهة الرابسة والسلطنة ولا يملك الاولى في ذلك هو الراجح  
لجدهم الامثل فالامثل ولذا الاولانية في التنكح الالهة ولا يرى الناس صاحب البيت

والاولى بالاباها الثانية من جهة العطف والشفقة وشدة المحبة والارباب الاول  
في تلك الفنون واقد من الام ثم بعد ذلك اخذتم حال الزوال وهكذا الثالثة من جهة  
الارث والخلقة من جهة كون الشخص بعينه وحليقة ولا ريب ان الزفة ذلك هو الاكبر  
والاولى به . . . . . والاعباد والارباب في الوضع الطبيعي ينصرف حابا كمالا واستقالا  
للمرئيات . . . . . في هذه الدنيا الى نفوسهم . . . . . في دار البرية وكرهية الارث  
اولا واما الاولاد فقال الله بوجوبكم الملقى ولا كره للذكر مثل حظ الأنثيين لا يثبت  
بقول بعضه امره بذكر في نصيب النجس من الاولاد الناس به او بها وليس فيها اولاد  
بهم نية وانما ورد في النجس في سد ثمانية اعين الحب ولذا كان الواجب القضاء  
على المنهوى خصوصا في اكبر الاولاد ولما قدم الدماء في باب النجس من الابن على الابن من غير  
خلات الا ان اسكتة حيث قدم احد على الاب والابن فظهر ان مذكورة المقام ان  
الناس انما امر اولاهم به اثم ثم قال ولا تسوا من الارث بالحق وحيث فظهر من  
احدهما ان خلاف القران والانسار كما لا يخفى بينهما . . . . . في تقديم الاب على الابن بناء  
على قولهم اولاهم باحكام اولاهم به اثم وفيه اشارة الى ان من يدعي . . . . . فيه حاجة ولا يخفى  
الربط في تقديم احد على الابن بل قول ابن النجس . . . . . على الاب . . . . . في قوله في الاثر  
من عايناهم لا يخفى ان مدعاهما ابن والجد . . . . . ان كانوا اثنتي عشرة ثم الاخ والاخت من الاولاد  
ثم من الاب ثم من الام كما ذكرنا ولا يخفى ان تقديم الاخ من الاب على الاخ من الام مع ان الا  
اولى بالارث لانه يرث مع الاخوة من الابوين دون الاخ من الاب لانه . . . . . في قوله اولاهم  
من هو اولاهم به اثم وهكذا اشارة به كالحاكم والموسمين مع امهم امهوا بنين ولما اثنى  
نفسا لهذه الشككة فالجواب عنه ان الاولاد اشرافا من غير ان يكونوا بنين بل هو  
جميع من جهات خافهم قلبه من جهة في كلمات علماء الله الذين والمخبرين لا  
يتكاد يرى من . . . . . بان احكام الله من تركها في جميع الناس لا دفع قليل وامداد  
غير واحد من كفاية من دون ذكر الناس في بابها غاية القرين بل من ذلك انما

فمن كفا في على اولى ارجاء وكذا يراد من قول من قال اولى الناس بالصلوة عليه واولاهم  
بغير اثر فاصل ١٠ هم من فرض كفا في على اولى الارحام والوراث ولين كان بعضهم اولى  
من بعض ذلك ان تقول انه يمكن ان يكون مرادهم انها اجز كفاية على الناس جميعا لكن يند  
الشر في الاو لا على كل من فيه هو المكلف لا غير ذلك من جهة الاولى اسبابا لا يذره هو العا  
فظهر من ذلك انه لو كان اولى صعبا او محبونا او غائبا يصير ناسبه من اولى الارحام اولى  
لانما كفا في عموم الامة الشريعة كالاجتهاد ان الاحوط كما اشارنا ان يشاذن الا ليجد  
ونقد الاب والاذن الاخرة الثالث يشاذن بعضهم بعضا والكلام في ذكر المرتبة لمختلف  
فيه لاننا لا نرى لكانا لاننا لا نرى من شاهد بحال امية كفا في جعل الامر بالمعروف والنهي  
وهو العا لفي **فصل في تفاوت الاولياء** اعلم انه ليس للحاكم كفا في الغيرة من الاولياء  
من الولاة والسلطنة مثل تكاح الصغير والصغير للاب ليجد وضربا في اموال الو  
عليه كيف اراد اما لا يصدق عليه نفسا على المشهور ومثل ان السيد طلاق امته  
المرفوعة من عهده ولم يكن بينهما والزوج ولا يذره الطلاق دون الحاكم وهكذا اما يشار في  
بعض الاحكام كان الحاكم ليس لاحد غيره مثل الحكم بالعلم والبيضة وغيرها ذلك في الامور  
اضلا عن الحدود والتكاح والطلاق والانتساب الفصاح والاثبات والديان والملا  
ومثل ضرب الاجل في العفن وهكذا من الاحكام التي تختص بالحكم من حيث انما حكم وتنا  
من الامام لا من حيث انه نائب عن نوا الاولياء عطفه احد بشا المعروف السلطان في  
من اولى امره من قول مولانا عجل الله فرجه اما السوادث الواقعة فان جبال الدنيا قد  
فانه يجوز عليهم وغير ذلك من الاجماع والسير فظهر من اشارتنا ان هناك مفاصل اذ  
في بيان الحاكم ما ليس فيه زائد على الاختاء والقضاء من اجراء الحدود وضرب الجزية  
وجمع الخراج ونحو ذلك ولكن لما كان العلماء في زماننا فقير البيع مشدوى الذريعة  
ساعدهم بلا مساعد وعضدهم بلا معاضد قد اقربان بتقليد اعتقاد الشيعة منهم  
الى اعتقاد المخالفين وبولي امورهم مثل امورهم السلاطين وابناطى المقام اولى

الاطلاق على الثاني وبيان ان د.سل ان يكون الحاكما فلا وليا مع ضد هم اوضح فيهم الا  
 ما خرج بالعلل وان الاصل بالنسبة الى المخرج ولا ينفذ الى بلان الاصل هو الاول وعليه  
 بناء العلماء عليهم لمورد السادة ان يحد من اوله لا شك ان المخرج هو جامع سلطان فلان  
 من اعطاء منصب كونه اعداءه باذن اعداءه لا ينفذ بقوله فلو سلمته قاضيا فلو سلمته  
 د.كما فقد اعطاه السالمة فانها بالازمان وكذا المزايا وان لم يعمد لمحدث الشريف على  
 اسما الرسل والمحدث الشريف على الامور بين العلماء باعق الاصل على علالة حرا  
 وقوله علماء انهم كانوا من اسرائيل غشا الى البرهان العقل هو ان من يحتاج الى اول  
 كالصغير والجنون اذا فقد وليه فاما ان يترك الاحتياج فهو الحنا وفلا ريب ان ندنا  
 خلاف العقل والاجماع مع بقاء الاحتياج فلاولى بعد الاولى الخامس الا حاكما بالضرورة  
 فانهم قلمية ر قد ظهر لهم ان ولاية المخرجين بعضهم على بعض مختلفة فاعلها  
 ساجدة لله الحمد والبر كما قال النبي اولي ابون من من انفسهم ثم ولاية السيد على  
 المملوك ثم ولاية الرب واجد فان لها ما العبد لالحاكم وهو ان لها ما ذكره المحققون ان ينفذ  
 في مال المولى عليه اي تصرفا لم يصدن عليه انفسا وان لم يصدف عليه الصلاح والنا  
 بقدر غشائهم من البيع فخرها لما ورد من قوله انت ومالك لا يبيك وكذا لها الخلع الصغير  
 والصغير ولان احاطة الاجماع لعلها بان الحاكما انفسهم مع المصلحة وفانما الشخصا  
 في اجرامه ليس الصلاح مختص في الوكيل فربما يصغر لاهال لها ومن في الشدة فتكلمها  
 وجب لا ينفذ وهو يلزم ان لا يكون كماها فصوليا فان كان منع المشهور فلا ينفذ  
 المحكم مستندا الى عدم الصلاح فان النزاع في الصغير فلا ينفذ في السند  
 وان كان النزاع في الكبرى وفي ان مذهبهم عدم ولا ينفذ وان كان التكليف غايبة  
 الصلاح فنحن ظاهريهم ببلانهم والى ذلك ولهم شيئا الا ما في كتابنا شخصنا الاصل  
 فان اذا مال بعد ان نقر ما دل على ان احكامه قد ظهر ما ذكرنا ان ما دل عليه هذه  
 الاية هو شرط الولاية للفقهاء الا سور الخ يكون مشروعا بعبادها في الخارج مفرقا

عنها بحيث لو فرض عدم الغلبة كان على الناس القيام بها كقائمه ولما ما يثبت في شرعية  
 كالحد والقتل والامام وتوزيع انصافه لغير الاب لا يجد ولا به المصلحة على مال الدنيا <sup>لغيره</sup>  
 عليه وفتح العقد المتخيار منه وغيره لك فلا يثبت من تلك الاثره مشروطة بان يد  
 للغلبة من استغنا مشروطة منها من قبل الخراج وفي هذا الكلام رد قدح على صاحبها  
 وكشف اللثام اذ قال لا يكتفي بالامور في اثبات ولا يتركها للحاكم وانما قال لا يصح  
 من ذكر الرد المذكور مع بطلان نفق غايه الظهور به انه ان صرف كل احد غيره بما مضى <sup>لشأن</sup>  
 فهو معنى الولايه سواء كان في نفسه او ماله او غيره لك فاذا كان نكاح الاب الصغير <sup>شأن</sup>  
 عن الولايه بالبدل منه كما ذكره كل من فكه اذ قال الولايه في النكاح الاقلان وفلان  
 وكان الحاكم اسبه ولو لا فله كما انصرف به فعل يكون هذا الرد الامر وقفا لا فوي  
 ثبوت هذه له كان الاخرى ثبوته للوصي ايضا كما في الصحيح <sup>لشأن</sup> في عتق النكاح  
 من الاب والآخر والوصي اليه كما انهم ذكره امر غير تكبر ان للوصي ان يزوج من بلغ <sup>شأن</sup>  
 العقل اذا كان به ضرورة الى النكاح وان الحاكم ان ياذن المبدئ المحجوب في النكاح  
 اذا اضطر اليه وانت شلم ان غرضهم من ذكر الضرورة امران المصلحة فهم فاعلمون بان  
 للوصي الحاكم ولا يبر ولكن ولا بينهما منوطه بالمصلحة ولما فرضوا عدمها في الصغيرين <sup>لشأن</sup>  
 بخلاف ولا يبر الاب الجيد لعدم اطلاقها بالمصلحة مع كونها مسئلة هنا ولما ابناء جبر المصلحة  
 في حق الصغيرين في غير مورد التأسيس ولا يبر الوصو الحاكم بل الحق ان يفي لما ثبت كونها  
 مؤق على ما هو كونها قابله للنكاح واقتضاء المصلحة وكون ولا يبر الوصو الحاكم فلا  
 ينبغي الرب بما فوتهما فقد بر بل ان لانم ذلك سلب الولايه بعد ما الى حد <sup>لشأن</sup>  
 كما لا يخفى لان بعد الاجماع على النقيض فاما في الرباين ايضا الى لا يبر الحاكم في  
 نكاح الصغيرين وهو العالم <sup>لشأن</sup> فليبين ان ما ذكره كان في ولا يبر الحاكم في نكاح  
 الصغيرين والسفينة الجبر زيادة <sup>لشأن</sup> في موالهم ضل له ولا يبر في مالا واحد  
 فنقول بغيره ان لا يبر الاب الجيد والوصي بذلك منه التمسك كما ذكره غير واحد



نظر الى عموم الولاية ولا يجوز قياسها بالطلاق حيث لا يجوز طلاق زوجة الصغير لانه  
لطلاق القياس وكذلك الولاية في طلاق زوجة الجنون مع العتقة كان للامس واحد<sup>للك</sup>  
قبل ما حكمه المشهور وحكمه عليه الاجماع والاختلاف في الصبي من غير الامس الذي اصابه الغفل  
يجوز طلاق وليه عنه قال ما اخرج ليه الامتياز السلطان كما في احدهما وبمنزلة  
الامام كما في ثابتهما وفي غير المشيع طلاق المنيه قال بطلان عنه وليه فان اراه بمنزلة  
الامام فلا شبهة بمجداه في المسئلة والطلاق النسخ والقنوي لجمال المطبق والادوية  
حال جنونه كما صرح به غيره واحد وكذلك الولاية في طلاق زوجة الغائب المفقود بخبر بلاد<sup>الطلاق</sup>  
ينظر اليه لاجماع غيبه عليه من غير واحد بخبر ولما كانت المسئلة مسألة همه يحتاج  
اليها في كثير من الاراسة فالاولى ذكر الاختيار اولاً ثم ما يستقام منها ثانياً يقول الله حسن  
مؤتيه فحق موثق بما عده مسئلة عن المفقود فقال ان علمت ان في ارض فم تنظر اليها  
حتى ياتيها موته او ياتيها اطلاقه وان لم تعلم ان هو في الارض كلها ولم ياتيها منه كتاب  
ولا خبر فانها تاتي الامام في امرها ان تنظر اربع سنين فيطلب في الارض فان لم يجد له  
اثر ارضي من اربع سنين امرها ان تغد ان بعد اشهر وعشرين على الزواج فان قدم دون  
بعدها تنقض عنها فليس له عليها رجعة وان قدم وهي في عدتها اربعة وعشرين ارضي ملك  
برجعتها وفي صحيحه ايجله سئل ابو عبد الله عن المفقود قال المفقود اذا مضى له اربع  
سنين بعث الى والي ويكتب الي المناجدة التي هو غائب فيها فان لم يجد له اثر امره الى  
وليها ان يتفق عليها فانفق عليها فلو لم يثره قال قلت فانها تقول ان اريد ما تريد  
الفاء قال هو لها ذلك ولا كراهة فان لم يتفق عليها وليه او وكيله امره بان يطلقها  
وكان في ذلك عليها طلاق واجب وفي صحيحه يريد سئل ابو عبد الله عن المفقود كيف  
يصنع بامر ائره قال ما سكنت وصبرت على عنها فان هي فعت امرها الى الراجح اجلها  
اربع سنين ثم يكتب الى الصفع الذي فقد فيه فيسئل عنه فان خبر عنه بمجهوده صبر  
وان لم يخبر عنه دبر حتى مضى الاربع سنين دعي الى الزوج المفقود فغيب له رجل المفقود

قال قال فان كان له ما انفق عليه حتى يبلغ من ماله وان لم يكن له مال قبل المولى انفق عليها  
فان ضل فلا سبيل لها ان شرجع ما انفق عليها وان ابى ابن من بن عليها جبره والى ان يطلق فليقتل  
في استنبال السنة فمواهم فمبصر طلاق الولي طلاق الزوج فان جاء زوجا من قبل ان  
تنقض عليها من يوم طلعتها الولي قبل ان يزوجها ففيها امران وهي عند علي بن ابي طالب  
وان انقضت العدة قبل ان يزوجها فمبصر طلاق الزوج ولا سبيل للاول عليها  
وفي العقبه وفي رواية اخرى في طلاق الزوج ولي طلعتها الولي وفيه شاهدان فليقتل  
فليكون طلاق الولي طلاق الزوج وتسد ابنة اشهر وعشر اشهر زوج ان شئت وفي خبر  
ابن الصلاح عن النبي في امرأة غاب عنها زوجها أربع سنين ولم ينفق عليها ولم يندمج  
ام مبنا يجبر وليه على ان يطلقها قال نعم وان لم يكن ولي طلعتها السلطان قتل فان  
قال الولي انا انفق عليها قال فلا يجبر على طلاقها قال قلت ارايت ان قالت انا اريد  
مزيدا النساء ولا اصبر ولا اشد كما اتانا قال لم يسمع لها ولا كراية اذا انفق عليها هذا عده  
ما راينا من اخبار اهل البيت وبيانها يظهر في ذكر خروج الاول ان هذه المرثه  
لواحدتها انها سلمت ان زوجها مات فهل يقبل قولها من يريد تكاها مع علمه بما لها  
ظاهر لرايها ولجوهر عدم لزوم العلم بالموت والجعل بالحال وصح المحقق الغني  
بموازاة هذا وهو الاخرى لما مر في فاعله من ملك ولما ورد في المسالك كالحسن على الصحيح  
العدة والمحض النساء اذا وقعت صدقت ورواية مبصرة ولا يبعد صحة قال قلت  
لا يبعد الله تعالى المرأة بالغلاة التي ليس فيها احد فاقول لها لك زوج فقول لا  
فان زوجها قال نعم هي اصدق على نفسها وفي رواية ايان بن شبيب عنه انه اكره بعض  
الطوائف فاراد المرثه لهنه ولا امن ان تكون ذات بعل او من العواصر قال ليس هذا  
عليك انما عليك ان تصدقها في نفسها وفي رواية محمد بن عبد الله الاشعري قال قلت  
للضام الرجل شرجع في طبعه في قلبه ان لها زوجا قال ما عليه شيء ارايت لو لها  
البينة كان يجبر من يشهد ان ليس لها زوج قلت هذا الحديث الشريف دل على ان

الثاني يقبل قوله امام العيني لو بددناها ولم يرد بطلانها والبيان والبيان ولا يقبل بينه  
 المتفق لانها منه وانما اذا لم يكن الا حاطة بالمتفق لا الدائم التمسك بظاهره ولا يمكن عندك  
 والسر من جميع الصبيح المرد عن الله من جعل ظن امرائه ثلاثا كانت منه فانه امر اجنبها  
 قال لها ان اردت اجنسك فخرى من صبا بغيري قالت له قد تزوجت زوجا بغيرك وعليك  
 لان نفوسا بغيرك فاحبها وكيف يمتنع فانه اذا كانت الزوجة ثقة صدقت في قولها  
 وجعل المشهور كونه ثقة على الاستصحاب بل قال المتفق لا خلاف في ذلك الا انه يمتنع  
 والتمنع من ذكر الزوجة ان البهتان القويم قائم على هذا الحمل لان قولها في ذلك  
 وانها زفت ووطئت وطلقت فخرجت عن هذه امام قبول وهي وكلها مدعونة  
 فلا فرق بين الثقة وغيرها ما لم يعلل كذبها وامامه ودون محتاج الى الاثبات والبيان  
 فلا فرق بينهما ايم ظاهرا ولا باس باحلافها الزبانية الوثوق ولكن لا يجب عليها وان اد  
 مدع حواء زوجها الا اذا كان وطئ الزوج او كبله على حال البعد الا اذا كان الزوج  
 المغفود صغيرا او مجنون او ادعى الولي عدم الموت على الحال قريب غير بعيد عن بركن  
 القضاء وان كان فيه تشبه بالطلاق ما مضى ولم يرض له او هو العالم وكل  
 لها ان يقبل قول من يرضى بطلانها اذا اخبرها بموت زوجها فالدلالة لا يفتقر الى بطلان  
 السدم الا اذا افادها العلم او حكم بها حكم وهو العالم الثالث ظاهر الاحتجاج بالمدعى  
 في الاتفاق الذي يوجب كونه وعدم سماع قولها انها زبانية ما زبنت النساء ما كان  
 من مال زوجها او من زوجها كما انفسر على تزيغ وضع والتعذر وصريح اكثر العلماء  
 فلو لم يكن المدعى على حصول الاتفاق وان كان المتفق له ادم او لا يجنبى او من كان  
 هو هو الاول وما ذكره تشييد بلا دليل لما نرى الى قول الله في صحيح علي بن قتيبة  
 اذا قال له لست بالواحد ايمان يفتق عليها الى ان قاله فان لم يفتق عليها الى ان قال  
 فان لم يفتق عليها وليه او كبله امره بان يطلقها وفي صحيحه يربى وان لم يكن له مال  
 قبل الولي انفق عليها فان فعل فلا سبيل لها ان تزوج ما اتفق عليها وان اقر

ينفق عليها جسد الوالي ان يطلق ولم يقبله وان ابي انفق عليها الحاكم من الروافضيين المال  
او يطلقها لم يبيع مع عدم خفاء ما في الصبيحان الشبهة من العسر والهرج المنفرد  
الشريفة مع ان البعض منهم المبيع بالولي فكيف حكم بان الوالي ينفق عليها من بيت المال  
في زمان العبيد والخصم فيهم لو لم يكن له ولي فصار الحاكم هو الوالي او العدول نحو  
لو ظننا بهم وانفق الحاكم او العدول فهل يكون انفاقهم كافئاً انفاق الوالي وكافئاً انفاق الجماعة  
مع وجود الوالي ولا يند في الاول ولكن الثاني هو القوي وهو العالم الثالث ان سبها  
وسكونها مع علمها بالاحكام خصوصاً المرام واما اذا كانت جاهلة بالظواهر ان لا يك  
بعلمها الاحكام وهل يجوز في جميعها او رسالتها الى الحاكم او حلها اليه ان سأل  
او اكره للخصم فان وجبه بمجلة على الطلاق او لانفاق مفضى الاصل في ذلك ولم اربط  
على من يترتب من ذلك الا ان يستلزم الفتا والله لا يجب الفتا ولا ينفق الربح ان ينفق  
عليها من مال الزوج وان كان من مستغنيات الدين كداره وخادمه وفهره ولو اذير وهو العالم  
الرابع ان محل الكلام من يعلم هو من ثمة فلو علم احد ما تخلفه وضع وكذا لو علم من اربع  
سنتين او بعد ما قبل الطلاق واما لو علم بجهل بعد بين العدة لوجاه بينهما فاحتاج  
الى الرجوع ولو لم يرجع او لم يكن يرجع مثل ان يكون الطلاق طلاقاً الثالث ظاهراً في  
بعد العدة فمضاهيها بعد ما لا يكون عده كالباينة وعبر المدخلة وهل لو كانت  
الصغيرة رفع امرها الى الحاكم اذا اختلفت في بائنه اشكال والاصل عدم مع ان زمان  
بلوغها في حكم في المنفعة اشكل ولا يفي ان امرها اسهل فيجري حكم الدول فيها بطريق  
اولى اذا انقضت لها ولا نفق ولا خبر في ذلك فوجود الزوج عند ما عد رسوا ثم لو انقضت  
ان يكون لها ما يكون للدة دائمة فلا خلاف وجبه ولكن الاصل عدم وهو العالم الخامس  
فلو علم بامر ان عده طلاقاً من اول ثم من الوالي مشروطاً بامور سنة رفع الامر الى الحاكم  
وعدم انقضاء لها من مال زوجها ولا من ولده ولا جليل الحاكم اربع سنين ومغضه  
المدفوع وعدم حصول العلم بجهل او موثرة وظاهر ان المراد ليس خصوص شخص الحاكم ولا امر

بل المراد انهم الفصح بعد من بالمد من الحما كرسوا كان الفاحص من اهله او من اهله او من  
 خبرها باجره او بغيرها علم الحما كرسوا او لم يعلمهم لا بد من علمه يحصل الفصح على الفصح المقتضى  
 على الاطلاق فقلنا كرسوا اذا فصح الاطلاق نظير ما قبل سنة الفصح  
 الفصح بعد ما ندرنا ان هذا الاشكال فيه كثير المن في ذوق الاخبار وكلمات الاخبار  
 وحل مطلقها على مبدعها وانما الاشكال في الفصح ذلك لان ضد خبره قد يكون بعد  
 ظهور حاله في ناهيه وقد يكون من اول الامر كان خراج من غير ان يغير احدا ولم يعلم الى ابن  
 ذهب وقد يغير احدا باق اذهابنا به فلا يشك في انه لم يعلم صدقه او علم صدقه ولكن  
 لم يعلم بالصدقه لجهته اخرى او مات قبل وصوله اليها وقد لا يغير ولكن قد سافر كثيرا  
 قبل ذلك الى جهة خاصه او امكنه محضه بغير ان يذهب اليها ثم ان من ضد خبره بعد  
 ما كان يعلم حاله في ناهيه وبما يكون سببا لا يفرق في مكان او مكانا او نحو ذلك  
 فاذا القاد في البعث الى تلك الناحيه ثم قد يترامى ان الحما في اربع سنين ان اشد  
 المغفون من لا يعلم ان يذهب الى ابن فطلبة كل حمة من الجهات الاربع سنة يحصل  
 الفصح عند اكثر البلاد المعسوة المبينة على وجه الارض فيحصل الظن بغيرها  
 ولذا الحرت بعد الوفاة ان يجر شهر وعشر فيكون الطلاق احتياطية لخطاؤه  
 لذا لم يشرع في الطلاق جميع كالمغفون في كتابه علامه ثمة ثم انه اذا فصح خبره في ناهيه  
 عنه فيها ابتداءه في شهر او شهرين او ثلثة مثلا فخل بكنفي بذلك فلا يخصص به ذلك  
 الحان بعض اربع سنين كما يظهر من الشهيد الثاني او يخصصه في تمام المدد فيكون  
 الفصح عند كحصل الحالك عن حاله او كالابوين من الوفاة الغرض المغفون فلا يكاد يفرج  
 الفاحص بل لا يفرق الى ان يحصل احدا من ثلثة وهي منى الاربع او حصول العلم  
 بحاله ضد يمكن ان يحصل له اربعين يوم من شدة الفصح عدم الظفر بما له سيما اذا  
 كان الفاحص صديقا له كان يعلم احواله وان لم يقبل احدا ياتيه او يورث الباب  
 في امكان الظفر بحاله ولو ارض بغير الفصح على ما يثبت مع انه في الباب

وظاهر ما ورد في الاختيار من لفظ البعث وبكسبه لفظ امرها الامام ما ان فنظر اربع سنين  
 في طلبه في الارض فان لم يجد له اثر اخر فخص اربع سنين وكلمات الاختيار من اربعة اجلها اربع  
 سنين وخصص عند صريح او كما صرح فيها ذكرها من لزوم الفصل ان يحصل احد امرين  
 يكفي في ذلك لفظ اجلها اربع سنين ثم يكسب الى اخرها من حيث ضل هذا ظاهرا وبالبحث  
 او اكتساب الى الناحية التي ذهب اليها ان يكون شروع الفصل من تلك الناحية ثم ان  
 اما يقولون ما نعرف اصلا او لم ندانها والى بين ذهب فليد ان يخصر ويدعي  
 الاطراف واما يقولون ذهب الى بلد كذا فيسير اليه ثم يسأل عنه في هذا البلد فلا يسمع ثم  
 الا ما سمع من اهل الناحية فيفعل به ما سمع منهم مثل ما ضل بعد السماع الاول الى ان  
 يحصل الامر ويكون البعث والفصل في المدة بحيث <sup>يطلبه</sup> شرطه في تلك المدة فافهم  
 ولفظ السادس ان كان الفاضل هو الحاكم والكتابة او ما يقوم مقامها في زمان  
 ويؤثر في الكراف فهو علم بتكليفه وان بعث هو الوكيل او الزوجية او المبيع ولو فلا  
 ان يكون عارفا بما في المفقود اسما وصفا بل لا حياط التام ان يكون يعرفه بخصه وان  
 يكون نفعه ولا يشترط العدالة لاختلاف الاختيار وكلمات الاخبار ثم اذا اطلقها الى اربع سنين  
 اربع سنين من دون اطلاق الحاكم فصل يجمع قوله ان طلبته فيها او يجمل فعله على الصفة  
 وان لم يجمع منه شيء فالظاهر ذلك لانه مالك الطلاق الا ان يرد ذلك انه مالك بعد  
 الفصل وانما يملكه الحاكم لو فوض اليه او بعث عنه انه فصل الفصل فلا كلام  
 ومشكلة لو فوض غيره واثبت على الحاكم فطلقها الحاكم لو فوضها الحاكم بعد اربع سنين  
 ولي او امر الولي بعدها بالطلاق فليس للولي ولا لغيره ان يعترض عليه بانك <sup>تخص</sup> من  
 او لعله لم يرض الا بغير او يخذلك وهو العالم ثم الظاهر ان هذا الحكم لا يجري فيما قد  
 في بلد له وما يغير فيه وان كان الجريان فيه بعيدا ولم اذكر في هذا العالم اشارته  
 قد ظهر عارضا هذا الحكم اي الطلاق بجناس الى الحاكم في امرين الناجل وضد بغير  
 بحصول الفصل والظاهر عدم لزوم امره للولي بالطلاق في صحته وان كان لحوط واما

ما زجر فيه واحد ان ظاهر الاختيار ان هذا الحكم بمنزلة الابطال بسطه الامام وهو محقق بان  
 يلزم ان يكون مختصا بزمان صاحب الامر عجل الله فرجه مع انه في زمانه غير مختص بالزمان  
 كما لا يخفى على من علم حال زمانه من الاختيار مع انه لو فرض كونه مختصا بالزمان زمانه ومختصا  
 بزمانه لكان هذه الاختيار كالنور والبصيص فتوهم باله مع ان التاجيل والتأخير في النور  
 كغيره نابع الى البسط فانهم لا يقلد كما ان من ذكر ان الضمير يمكن ان يكون زمانه ومانه وانما  
 الامر الى الحاكم امد في غاية البعد **اشارة** قد كان من سبقونا في ذكره ان الحكم  
 الملبس به زمانه وعشرين او ثلثون سنة ولو قيل بان في زمانه ما انه العلم بان من كل ما  
 الفت كايمنها احديهم كان فريضا من اصواب بل مواضا للعلم العامي بحيث من يفي  
 بهونه بعيدا لكن في كل من سمع وصواه وهو العاقل واجتهد واوليائه **اشارة** لو لم  
 يمكن الوصول الى الحاكم فهل لدول المؤمنين ان يفتلوا ضل الحاكم وافي الحسين  
 او لا فتيا بيانه ان شاء الله فربما **قوله** في جواز مراعاة الاحكام بينهم لبعضها  
 الم لا يذنب لا لنفسه ولا لغيره من اجل وجوبه به ولا لغيره من اجتهاد او فساد  
 من المعاصد وهو بهما على اقسام ثلاثة احدها ان بعد واحد ان يعطيه خبرا وذكره او  
 مظاهرا او مالا وسابغا او وصفا او نحو ذلك اعم من ان يسميه في خبره او في خبره او في خبره  
 في صفة خبره ثم فالحكم اخر فاخذ ثابته ان يكون مثل وصايا بلا وصي او فاق بلا رسول  
 ودينه او مجانبين بلا ولي قائم وشريع في العمل فراجع خبر او اراد نكاح صغيره **قوله**  
 فريضة من امن من امن او بلع شيئا او اشترى خبيرا فضضه اخر واسقطه فانها انما من ارض  
 البهائم وقرينان يحكم فاشارة اليها او الى احدهما اخر فحينها اليه او فريضة من  
 امن اشارت او فريضة من امن بلا صغير لا يكاد كقبحه فارسل اليه تائيدا او يملك  
 من الامن وجعل شجنتا الا ان كانه جواز مراعاة اخر قيل ان يحكم الاول كالا  
 الاستاذ قال واما جواز ضحك مجتهد لمراعاة نصرا ما مجتهد اخر قبل الحكم فيها اذا  
 لم يصرح به نال على الحكم فيها وان وجد الحكم فرفع سؤال من لم يحكم وعمل عدم

جواز المراجعة في غير المراجعة اجزاء كالقطع يرد قال في ولا يرد العدول لو اصابه ما لم يبين  
شخص وعرضه لذلك جواز المراجعة بعد من غير مع المصلحة وان كان قد بدأ الاول وبالحكمة فالنظر  
ان حكم عدول الزمن من لا يرد من حكم الابدان من حيث جواز النصف لكل منهما ما لا يرد  
الاخر وما احكام الشرع عملهم كك فلو عين ضيق من يصل على التبت الذي لا يرد من  
امور او وضع البدل على ما يقيم فعل يجوز للاخر من المندم لا الى ان قال فالنظر عدم جواز  
مراجعة الغيبة الذوق خل في امر ووضع يده عليه ويؤخر فيه بحسب نظره على تصرف وان  
لم يفعل بنفس ذلك التصرف لان دخوله فيه كدخول الامام قد دخل الثاني فيه وبناءه  
على تصرف اخر في امره وهو كبر اخرا الامام ما الى ان قال ضاقت الى لزوم اختلال نظام  
المصالح المنوطة الى احكام سبقة مثل هذا الزمان الكشاع فيه الغلام من طائفة الحكم  
من يدعي الحكم كونه اقول بعونه هل يوقر ان نصيب حاكم اخر للمراجعة بعد حاكم كضد  
لهما بعد نصيب الامام وان لزوم اختلال النظام في ذلك اشدا لاختلاف فكل من يخصه  
ادواى اقرار الحكم عليه ان يذهب الى غير منه الثالث وهكذا واثباته اى سبب جوب  
العداوة والبغضاء والغشابين من نصيب الى رفع ذلك بين السبا اشدين فتح ذلك في  
البلاد واما ما داه فله الخ ذلك من ان وجوب الحكم فرع سؤال من الحكم ضيقه ان ذلك  
لا يوجب جواز المراجعة للحاكم الاخر بل تكليف بعده له بالرواية ان يقول لا احكم بينكما  
ولا مناصركما الا ان تصلحا او تجبا الى ارجعنا وبالحكمة فالحق ان لا ينبغي الرجوع  
عدم جواز المراجعة في شيء ما ذكرنا الما ذكره فله ولما ذكرنا الا بعد ادنا الاول واعرض  
مع انها توجب من العلوم من الاعتقاد بالدين والاحكام والاحكام كما لا يخفى على المتفهم  
المجرب برهنة من الامام وقد بينا في زماننا من مفسدات ذلك ما لا يجزي ان يذكره الا  
ثم لا يخفى ان نؤمن جواز شيء من ذلك لا يمكن الا بعد خلو مما اشترنا من انه لا يكون مخصوص  
ولا لغيره بل ولا يفسد مراجعة ولا تغير في ذلك من المفسد ولا يحد يمكن خلواكم التا  
عن شيء من ذلك في مورد من الف مورد مع انه لا بد مع ذلك ان يرى في مصلحة اكل



ما روي الاول مثلها والا لكان كاللغو والعيب بل منه ولا يخفى ان هذه القسمة لا  
 منها في تصرف الارب الجوز في تصرف المعدول كما لا يخفى على القول فقول مورد يجري  
 فيجوز من غير تقييد بحكم ايضا ثم اذا قلنا لك غير الحكم فاصالة العصب يجري في القسمة  
 واما بينه وبين الله فالاشارة على نفسه بصريح فليس في الذرية والقول عن امره بقوة  
 بالله من شره وانفسا ومن سبائنا اعمالنا ومن جوده رياسا صميمية قد ذكرنا  
 في الارب الحكم ما ينطبق الاول ولا يفسر والتكليف والطلاق بصها بالاجمال وبعضها  
 بالتفصيل والمذكر ما لم يرد من الارب على المنع والمأطل والغائبين اما الاولان فحكمهما  
 مع بطل البدل والربط البدل قيامه من ابتدء من المشتبهين والمأطلين حقوقيان  
 والمخالفين اثنان سببا لعناء والمراد اللهم على وجه محو ابان واجلده معرفته كرسما  
 ولا ينهم على الغائبين وهي ان يكون لهم واما ان يكون عليهم والاداء على فممن احداهما  
 على جواز القول ودل عليه الكتاب سنة الرسول في حفظ من يحفظه على الغائبين  
 الثاني وكذا حفظ اداء وامواله فليزجوا ما يوقف عليه الحفظ من بيع بعض المورس  
 وشراء بعض الاموال وكذا الضمان من ابكر الناس اذ اضعف عليها التلف واجاؤا وكذا  
 ما دل على انه الناس كذلك وثاينها ما لم يكن وليس من الامور للادارة بل من الامور  
 لو كان حاشل لفسد ما ظاهر امثل ان يجلد بالاجار شرطه ليعتق منها او قيمتها او ثبانا  
 فيه او بعد بغير كثير او بزيادة من عبثه او بزيادة جنته كذلك والاصل في محو ذلك  
 عدم الجواز الا ما خرج وانظروا في المزاولة والمساواة ما خرج بل مما من انفسهم الاول كما  
 لا يخفى ومثله رد الثمن من المودع ما باع بالبيع المختار في بعض الصور التي يحصل العلم  
 برضا ثم لا يخفى ان بعض امر واجب بعضه لو ثبت جوازه فهو مندوب هو المأمل واما  
 ولا ينهم عليه فاما ان يكون لمصلحة غيره وحاصل ذلك اداء ما عليه المحصر كما حكم على  
 الغائب وهو على وجه فيعطى فيه عنه ولكن مع اخذ الكفيل احتياط له ويعطى فيه  
 ما ظهر انه مال الغير وهو في امواله وفي منه واول من ذلك اخراج المحصر والمظالم

والصدقات التي عليه وكذا الخراج مال البيت ونحوه وهو العالم في نفسه ولا يسهل  
العدول إلى المؤمنين قد يولد أمور مختلفة وهي من جنس واحد على شيء واحد بعضها وثنية  
أو عينية وشريعة فالأول كالما تكتبه فإن مال السيد مثلاً ملك الله والله مالك الميراث  
والأرض ولا ولياثة الأكرمين كما استقر وأسيده وله والثاني مثل ولا ية الأجداد  
الوصح الحاكم والثالث أنه مثل الولاية إذا وظفها ولا ية الخاق ولا ية الأكرمين مع  
الباقين وبالجمله لا ريب من احتياج المال إلى ولا ية منه من الأمور لا يجوز عقله أو نقله  
أن يترك لعدم الحاكم أو بعدم وصوله إلى اليد اليه بسهولة ولم يكن له نائب يمكن الوصول إليه  
لكنه الباقي أن يكون غيره بعده ولياً وما ذوقنا وبعبارة أخرى كل أمر مرفوض إلى أحد ولا  
يمكن صدوره منه أما الفقه أو الجمله أو الجوز في لا بد من أحد من أئمة من ذلك الأمر في نفسه  
وأما من سقوط ولا ية من فض اليه والغالب هو الثاني كما نرى في أمر الصفا والمجانين والأحكام  
والنزع ورفع الفتا إذا قلنا الأولياء والحاكم أولئك يمكنهم وقد يفسد الأمر المذكور  
سقوط صلوة الجمعة لعدم حضور الإمام وبالجمله إن كان الأمر لا بد منه فلا بد من سقوط  
الولاية والأقارب من سقوطه فتدبر في الكلام في أمور ثلاث الأولى في المولى عليه وهو  
الصغير والسفيه والمجنون والغائب أما الغائب فليس لأحد بعد الحاكم عليه ولا ية إلا  
فيما لا بد منه ولا يجوز إعماله من حفظ نفسه عليه وما يثبت عليه من البيع  
والشراء والمزاولة والساقاة والنجاة إذا كان ما ذكره موقفاً عليه وأما ما يكون خارجاً  
عن ذلك فما يكون داخل في الاحتال هل جزء الاحتال إلا الاحتال مع انضمام العلم خيراً  
فمن جازت ولا فاق الأصل لعدم ولا يجزئنا حفظ أموال الناس أو التمسك بقوتها المحض  
الآخرى إن أخذنا اللفظة مكره مع أنها مال الغير فلا دليل على جمع ما عند الناس أو  
في ديارهم أو أداء ديونهم أو إمامات الناس عنده ثم لصاحب الدين والعين إن باخذ حقه  
خفية نقاصاً أو جهرت إذا الوعابضه معارض والمنع قريب من الغائب فظهر أن الحاكم  
من الولاية على الغائب والمنع ليس كله لغيره بعد إلا ما أمر الله به جميع خلفه من حفظ

الفنون الحرة بفضل ما بنووه عليه وأما ما يعرض لك فجزاه أو جوبه بمجاليح إلى  
 دليل بالخصوص من قاعدة الأمر المعروف وما على المستنير وما علم رضاء ما لكه وعنى  
 ذلك وهو العالم وما الصغير والنسبة والمجنون فخذ ثبوت أن لغيا كما علمهم ولا  
 كما لو كان لو يكن ما لا بد منه وكان أن تكون المسئلة اجماعية ولا حجة كثيرة فغفلها  
 من مشاير شجنا غده فكل في حقيقة محمد بن اسمعيل رجل مات من أصحابنا بمنزلة  
 فخرج امره إلى فاضل الكوفة فصره عبد الحميد الغنم بالله وكان الرجل حلف في ذمة صفار  
 ومناعا وجواري فباع عبد الحميد المناع فلما أراد بيع الجواري ضعف قلبه عن بيعهم  
 إذ لم يكن اليث صبر اليه وصينه وكان فبايع بها بالمر الفاضل فخرج فارتفع ذلك  
 قال إذ كان الغنم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس في جميع على بن ثابت لما  
 وبينه وبينه قرابة وبذلك أولا صفار وما اليك وجواري ولم يورث فارتفع في شري  
 منهم بجارية ويحدها أم ولد وارتفع في بيعهم قال إن كان لهم ولي يقوم بأمرهم بايع عليهم  
 ونظر لهم وكان ما جوارك فارتفع في شري منهم بجارية ويحدها أم ولد فقال لا بأس  
 بذلك إذا باع عليهم الغنم بأمرهم الناظر فيما يصلحهم وليس لهم أن يبيعوا فاضله الغنم  
 بأمرهم الناظر فيما يصلحهم فخرج على الغنم على الولي الشهري إلا به الجواب بما بينه  
 ولم يورث وموثقة ذمة عن مناعة في رجل مات ولم يكون ربيات متقاة كبار من غير  
 وصيه ولا خدم وماليك كيف صنع الوثقة بعينه ذلك قال إن قام رجل ثقة قائم  
 ذلك كله فلا بأس في صفته اسمعيل بن محمد مثلك لو مناع عن رجل يموت بغير وصيه  
 وله ولد متقاة كبار ايجل شرع شيء من خدمه ومناعه من غير أن يموت الفاضل يبيع ذلك  
 فان نواه فاضل قد من أصوله ولم يمتد في اختلافه اختلفت له لشرع منه إذا قال ما إذا كان  
 الأكابر من ولده موصيا لبيع فلا بأس إذا رضى الوثقة بالبيع وقام عدل في ذلك التلذ  
 فيما الغنم الحكم فيه إلا لا بد من الأمور وقد ظهر مما ذكرنا كما لا يخفى الثالث فخير له الولية بعد  
 الحاكم وظاهر الأكثر أن العدول لا انفساق وهو ظاهر ما ذكرنا من الاحتياط وليس لها عزم

بمثل الفاسق بحيث يظن اليه التصرف في هذا اذا لم يكن هناك عدل ولا يصل اليه ليد  
ليبوله فلا ينبغي ان يحجب على الفاسق ان يفعل ما لا بد منه كما اشترى البعير او كذا ما بين  
وبنوع عليه وما عجز لك فاما ان دخل في الاحتياط فبما يقطع بانه عجز عن الشئ فلم  
ان يفعلوا وما عجز ذلك من البيع والشراء الاشارة فالحكم باللزوم مشكل فلم نقدر ان  
زال عنهم الحجر لان فعل البس لم فيه ولا يضر مضمون وهو العادة لا يتغير قد اشترنا  
في قاعدة من تلك الى خطأ من فهم ان الفاسق الوصحيح ضله ولا يقبل قوله ومثله  
وقع هنا الشبهة الاشارة فله وهو عجيب اذ قال الكلام قد يقع في جواز مباشر الفاسق  
وتكليفه بالنسبة الى نفسه وانتهى هل يكون ما دون الشئ في المباشرة لا وقد كان  
بالنسبة الى ما يتعارف من ضله يفعل غيره اذ الوصل وقصر على وجه المصلحة كما اشترى منه  
مثلا اما الاول فالظاهر جوازه وان العدة ليست معتبرة في نصب المباشرة لعموم  
ادلة فعل ذلك المردف ولو مثل حونا الضيف من الضل الصدقة وعموم قوله  
ولا تفرقوا بالبيع الا بالتي هي احسن لان قال قد واما الثاني فالظاهر ان شرط  
العدة الزمنية فلا يجوز الشراء منه وان ادعى كونه المبيع مصلحة بل يبيعنا لما لم يده  
الحق فانظر اذا تفرق من شافض كل انهم وانما اشاد ذلك من عدم اذ انكم لم تدرك القاعدة  
على ما ينبغي اذ لم يدرك احد مدركها مثل ما ذكرت ولحمد لله ثم ان فليجرب بوضو ذلك  
الاحباط وهو نفى الولاية عن الفاسق المؤمن غير الخائن من الامر من قلة العدل  
ولزوم الضرر والتعطيل كثير من هذا الاحباط وعموم الاية والاحبار المماضية اذ  
يظهر من سياقاتها ان المراد امضاء فعل الثقات من الامامة وطلان ما يصله  
الفضاء من العانة نعم في الخبر الاخر لفظ العدل ولكنه لا يبعد سائر الاحتياطات فان نحن  
فيه نظرين بسلك سائل اذا سافر في قوم في الحضارة مقامك فقلت من كان ثقة  
ثم سلك اخر فقلت من كان عدلا ثم سلك اخر فقلت من كان له صدقها هكذا وسلك  
ان من شرط حمل المطلق على المعيد اذا كانا اشيا بين اتحاد التكليف مثل اعتق وتبين

فالله الحق يقبض مؤمنه في الظهار واما اذا لم يكن تكليف مثل ما نحن فيه ففعل الجميع وان  
 سلبت من ارباب التكليف فقل ان منهم الامير فداستدنى منه منطوق خبره مثل قولك انما  
 عادل فاعطيه دهما ومنهم من جاء فاسق فلا امداد له فقل ان ايمانكم فاسق فنبينا فنبشروا  
 واذا قلت بعد ان ايمانك عالم او ثقة لو سددت وهكذا فاعطيه دهما ما يكون جميع  
 ذلك ويكون جميع ذلك مستثنى من معنهم الاول فظهر عدم ولا بد للمؤمنين من غير ترتيب  
 بين الاول وغيرهم وان كان ذلك احوط فليس للمولى عليه نقضوا هذا الموصوفين الا  
 ان يثبت خباياهم وانهم ضلوا الفعل الفلاني مع علمهم بانهم خلاف الحق فقل هذا ما  
 في الشرح الفرعي السابق من شيوخ ذلك فيما يروى وصول يدهم الى الحاكم ثم روي  
 بهذا المولى عليه بعد ذلك لا ينفذوا فقل انهم سددوا العلم وهم يمشون بالاطلاق  
 مستندين الى ان الباي ليس دها ولا وصبا ولا حاكما فهذا كثير اما ليس بحله فلا بد من  
 انما اهل انهم كانوا مقلد من الحاكم او نائبه او لا بلجانه لا بد من العمل ايضا الى الصفة الا  
 ما خرج بالعدل فلهذا قلنا قلنا في قوله لا تفتر يا ابا القاسم الا بالقول هو الحسن  
 الا بربان الحجاب الى النبي الجميع من الولي وبنوه ولكن حكمها اختلف اما الولي وهو غير  
 الاب والجد فلا بد ان يحفظ في حق البيهيم والحفظا وبيعا وادارة وهكذا ما يكون  
 في نظر الحسن اما نوعا او صفا او شخصا مثلا فري ان الاحتمال ان يقع باه فلا ياتى  
 والتقدير انما من مثله وروى ودينار وطلوع في حار ارباب سداس فلهذا قال الحسن  
 نورا يعلم اليافى بالمطابقة والمخير المولى فليس له عقد ابتاع حتى يجادل به في الامور  
 الحسن فموراي ان فرسه او بعيره او حماره فمورايه او دابة فخرجه قبضه فلهذا  
 فموراي الحسن ونحو ذلك وهو العالم **تعيين** انما هو حذر ان اخذ الاجرة على بعض  
 المتعارفين من مال المولى عليه الحاكم ومن يلبه فاذن عمل المولى محذور ولا بد من الامور  
 وليس بالي الا ان كل انهم قد كانت شيئا لا ساد كروية ومن ساد الاخرى على الواجب ان  
 لا يبادر بشئ من غير فراجع الى الله تعالى **عن** محمد بن ابي ابي الحسن

غير انما كرم الله ليس له ملكة الاجتهاد ولكن قد فوض الغفلة وعلم المسائل وعرضها لا قول ولا  
 فاذا استندت عن مسئلة يجيبك ان فيها اقوالا كثيرا وادليل هذا القائل اذ اوردته القائل  
 وبعبارة اخرى انما الغفلة وانما المسائل وضوءا واجاهل تصديقا ومثل ذلك كثير في اهل العلم  
 والمستغلبين كما لا يخفى ثم ان في الكلام مقامات الاول في بيان انه منسوب من قبل الامام  
 كما لا يخفى على احد مناه فمادى على نصيبه بل على نصيبه لان احدهما يحكم اجتهاديا والاخر  
 نقاديا وان ديانا له احدهما والاخر خاصة اي خاصة التناقض في بيان انه منصوص من الامام  
 ولكنه نصبه من باب اي بعد ضد الحاكم او عدم التمكن منه بسهولة الثالث انه ليس منصوصا  
 ولا دليل عليه ولكن الكلام في انه هل يجوز للمحكم نفسه من ذكره البلاد منه بل للعباد  
 حكمه بعد نصيبه مثل حكمه شرعا الرابع انه لو لم يحجز ذلك فهل لربان ماخذ ناسبا في مقتضاها  
 الحكم فليس ينبغي ويوجب القضاء او رسالها الى الحاكم ليحكم هو ويجلف ويحكم الحاكم  
 بعد احوال الناسب اذ نه حكمه بعد استفاضة اليقظة الخاص ولو لم يحجز ذلك او ليس حكم  
 يمكن في ذلك فالمتناص في دفع التراجع والعشابين المتناصين البلاد اما الكلام الاول ضد  
 بطلان من بعض انه في الواقع فان المختار العتيق في سؤال جوابه بعد ان سرد الكلام في  
 المتجيزي واما غير المجتهد فظاهرهم الاتفاق على عدم جواز حكمه في حال من الاحوال و  
 دعوى اجماع مصرح به في كلامهم فلا حظ الروضة وغيرها ولكن المحقق لا يسلط  
 به نقل قول لا يدعي الى ابن فهد و يجوز حين فهد المجتهد وقال انه وجه في حق  
 نسخة من لا يشترط ما نقله عنه وخرج هو ايضا الى ذلك ونفى عنه البعد في كتابه الارباب  
 لم يعرف قال ينقل ذلك عن قواعد الشهد و اجتهاد استدل عليه بعض الروايات  
 اقول بل هذا القول لا يركن فهو رايين الاختيار بل كان معروفا ضد نقل الفاسق كقوله  
 في التتبع عن الشيخ في طرد كقول هذا القول قال في شرح قول المحقق ولا ينفذ الا لمن  
 له اية القوي ولا يركن به فتوى العلماء بحكي التسفي في طرد هذه المسئلة ثلثة مراتب  
 الاول جواز كونه عاميا ويستغنى العلماء ويقضى بغيرهم الثاني ان يكون متهما

عما لا يمكن ان كانت السنة من باب يكون منها خاد جاعل الغنة الثالثة ان يكون جهدا عالما  
 بالمراد بها الغنة من الكتاب السنة فقط هذا حاصل ما قال في ط ولو يصح باحدا  
 شقي ككتبة عيارية يحمل القولين الاخرين والثاني ممنوع والثالث لا صالة البرائة من  
 ما لا يتفق الا احكام من الكتاب السنة استغنى الله تعالى عن بيان التنصيص فانما  
 ان الاثر ان كان من اصحابنا او مقدم القول الاول ثم يكون قوله لا منها بل لو نقل انه راجع الى  
 عنده بل ليربطه من التنصيص انكاره اليه سبحانه مع تحسكه ما صالة البرائة في دفع المذلل انشا  
 ويمكن الاستدلال برتبة ابي بنديج الغنوة من باب العمل الاختصاص فان في غير هذا الاول  
 ولعل يزعم العمل بما في ذلك لعدم قطعهم بالدلالة لا لضعف الدلالة بل ان المنكر لو كان  
 حكم الغنوة في باب القول ببيان التجري في الاجتهاد مع استدلاله في التجري بذلك الروايات  
 من ذلك مع ان طوله في الصريح بالحكم والغنوة على ما دللها البيهقي على اشتراكها في  
 عن جرسطة الموقنة ونخصبهم باها يجزئ هذا لكل غير ظاهر لاجل اوجه انما قد اجمع  
 لا يبعد المراد بل اصل من ابي افاض المنة لئلا يفتقر في قوله لا يفتقر في قوله لا يفتقر  
 بها التي في ابيها كما مر الثاني قال وكون طوله في غير ذلك منكم انما انما في قوله لا يفتقر  
 عليها ومع ذلك فيكم الله انظاره في قوله لا يفتقر في قوله لا يفتقر في قوله لا يفتقر  
 او ما فهم من الكتب بعد مجرعه عنها على انهم اهل العلم من قوله لا يفتقر في قوله لا يفتقر  
 الاجماع وثاويله وشبهه ان يكون دعوى الاجماع في هذا المقام ما لا يفيهم اليه  
 الولاية يعني نفوذ الامور برتبها الى الجهد كما اشتهر في غير الامور وفي الروايات ما  
 جاز الغنوة في المواضع التي حصل له اسبابها من اوجه في جميع الروايات بالتقليد  
 نعلم انه مراد مدعيه ظاهر الامر انهم اطلقوا دعوى الاجماع وكثر من هذا القبيل وقد  
 استشكلنا فيها كالا لاجماع على ان الخط في التقدير انما وان مخالفة الامر  
 مخالفة النار وان لم يكن مقتضا اصله ولا يفتقر الى الله فقتلنا الا وسماها بكنة  
 فوهم ان عبادة غير الجهد والمثل يدان في الدين واقفي الراي ان قال في قوله لا يفتقر

ان الاجماع المحقق بما نحن فيه بنزات والمنقول لا يهاوم ما ذكرنا من الادلة ودل عليه بينه  
مهم نفى الضرر والعسر والنجس كما يدل على عيبه نظر المجتهد ولو زعم منابعه واستدلوا  
بما يذهبون فيه لا يستدلوا هو ما ذكره حكاه الامام في اثبات حسن التكليف والتمسك به  
في اثبات النبوة والامانة وحاصله ان الانسان مدني بطبيعته ثم اثبت قوله هذا المنصب  
لهذا العام اذا لم يمكنه التقليد ايضا لفظ المجتهد الحي ثم قال فان قلت على ما ذكرت  
بأنهم انفسهم الى امامهم البيهوت لوضوح مثل هذا العام وانفسهم الرجوع اليه قلت فرض  
انشاء المنقول ولو ان الكتب الغضبية في غاية البعد ولدي فرض نازلة اليه لرفع الفتا اذا  
غاية الامر ان يصبر مثل امام الجاهلية ولا يربا العقل الذي هو رسول باطن حاكم مستقل  
قبل التمكن من الشريعة فما حكم بوجود دفع الفتا صاحب المكن بجباية باعده ولو بارز كما  
اقل العجبين الى امر كل من الصريح في اختيار هذا القول رفع الله سبحانه كانه كرامة  
وقال شيخنا الغني قوله وجواهر بعد نظره عن المسالك عدم جواز حكيمة النجاشي قلت  
لدي ان المسند من كتابنا السنة صحت الحكم بالحق والعدل والسطر من كل مؤمن قال  
الله ان الله باهر كمر ان تؤمنوا بالامانات الى اهلهما واذ احكم بين الناس ان يحكموا  
بالعدل يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على  
ان لا تبدلوا بآبائكم الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم الآ  
ومفهوم قوله ومن لم يحكم بما انزل الله في ثلاث ايات وقال على الحكم حكام حكم الله  
وحكم الجاهلية فمن احطوا حكم الله حكم بحكم الجاهلية الى غير ذلك من النصوص الباطنة  
بالنفاذ على مراتب القطع الدالة على ان المدار في الحكم بالحق هو عند محمد واهله  
وامر لا يوجب اندراج من يبع منهم احكاما خاصة مثلا وحكم فيها بين الناس وان لم يكن له  
مرتبة الاجتهاد والنص قال الله في غير اية خيرية ابا كون يحاكم بعضكم بعضا الى  
المجور ولكن انظر الى جعل منكم بعلم شيئا من فضائنا يا انا فاجلوه بينكم فاني قد جعلته  
فاضبا فتحاكموا اليه بناء على ازالة الامم من المجتهد منه بل اصل ذلك اولى من الاحكام



الايمان بذات الغيبة بل قد بين بانفاد من كان عند احكامهم بالاجتهاد الصحيح التقليد  
 الصحيح وحكم بما قبل الناس كان حكما بالحق والعدل نعم قد بين شواهد صحة ذلك  
 على الاذن منهم في قول الله في خبر سلمان بن عمار قال انما هي الامامة العامة  
 بالعضاء العادلين المسلمين نبي او وصي قوله اربعة في خبر اسحق بن عمار قال ابراهيم بن محمد  
 الشريج باشرحه قد جعلت مجلسا لاجل هذه الاية اذ هو في اوشق وما شاء بشعره قوله في  
 نصبنا شيئا الغيبة فان قد جعلت حاكما وبغيرك ما يقتضيه فوضعت حكمك ونسبنا  
 عليه صلى الاذن والنسب فيك تلك الايات والنصوص بذلك او تحمل على ارادة الامر بالمعروف  
 ونهوه عما ليس بضوء وقيل لا اله الا الله ان النصوص في الاذن منهم لشبهتهم بالحق  
 بحيلهم لحاظهم في احكامهم في الحكم بين الناس باحكامهم الواصلة اليهم بقطع او بينهما  
 او تقليد صحيح فانهم بالعلماء وشبهتهم بالمعلمين وبما في الناس غناء وانما شاء الاحكام  
 في النصوص على المعصين عنهم المستغنيين عنهم بآرائهم وقياسهم واستضاءتهم بنور  
 من الباطل الذي لا يقوى قال الجلي في عبد الله وبما كان بين الرجلين من الصداقة  
 المتداصلة في الشيء فبشرضا بوجوبنا فقال ليس هو ذلك انما هو الذي يجبر الناس على حكمه  
 بالسيف السوط والاسلح عدم ما يدل على الاذن فليس في شيء من النصوص ما يدل على عدم جواز  
 الاذن لهم في ذلك بل عموم ولايتهم يقتضي ذلك بل قد يدعي ان الوجود في زمن النبي  
 من امر بالترافع اليهم فاصرون عن رتبة الاجتهاد وانما يعضون بين الناس بما سمعوه  
 من النبي لم يعمى خصوص علم جملته من الاحكام مشاهير او تقليد المجتهدين عن نصب  
 العضاء بما على حاله من الدليل بل ظاهر الارادة خلافها بل يمكن دعوى القطع بخلافها  
 ونخصيص المجتهدين في زمن الغيبة ببناء على ظهور النصوص في الغيبة علم بوجوب  
 الغيبة يمكن بناء ذلك بل اجملة الظاهر على اعادة النص الجاهل في كل شيء بل يجب كون  
 ما لا ريب في حكمه هو مقتضى قوله فان قد جعلت حاكما اي وليا منصرا في اعضاء وغيره  
 من الولايات وغيره ابل هو مقتضى قول صاحب الزمان وهو له الغداه والماحبات

الواقعة فاجروا فيها الى رواية احد بيتنا فانهم جئوا عليكم بالاحجية والله ضرر وكونوا  
 انهم جئوا عليكم فجميع ما اتا في حجة الله عليكم الاما خرج وهو لا بناء في الاذن فيكون في حكم  
 يتصور من اعلم من الاما خاصة وليس له هذه الرئاسة العامة او يكون من قبل قاضيكم  
 ومع فظهم ثم في ذلك بناء على عموم هذه الرئاسة ان المجتهد نصب مقلده للقضاء بل ليس  
 بفناواه التي هي من الاما وليس لهم فيكون حكمهم مجتهدا وحكم مجتهدا حكمهم وحكمهم حكم  
 الله تعالى والاد عليه راد على القضاة ولا يخفى من وجوب ذلك لكل من سدد نصيبا من الاجتهاد  
 في الوسائل وفيها ما لا يكون من القضاة بل هو من اهل العلم ان كان من اهل الشرائط العامة كما  
 لا يخفى على من لاحظ كتبهم العامة ورواياتهم من ذكر شرائط الادلة في الاستنباط مستفيع  
 او فاس باجل او نحو ذلك ومن المعلوم ان المعتبر ما ذكره ما يكون موافقا للصواب دون  
 غيره واصل من هذا الشرط المذكور المقتضى لهم جواز نصب الاجام قاضيا بقبضه بل من  
 وان لم يكن مجتهدا وما دعى الاجماع التي قد سمعها ظم الحنفية باهل اهل المذهب عندنا  
 خلافا لاختصاص اهل الحق في النسخ عن ط في المسئلة او الاثنية او لها جواز كونها عاميا  
 وليست في العلماء وبعضهم يقتضوا ولا يرجع واصل من اثاره الاول مع انه اسوء ما ذكرناه من  
 فرضه عاميا حين نصبه ثم يستغنى بعد ذلك مع ظهور الادلة في نصبه كونه عاما بما ان  
 حين التولية ولو بالتقليد بناء على ما ذكرناه من كون قضاة في المجتهد احكامهم ثم فالقضاء  
 ح بهلخصا اذا قلنا ان القضاء في نفس الغيب من باب الاحكام الفرعية لا التأسيس  
 وان ذلك هو الذي من قولنا جلسته قاضيا وما كان فان الفصل بها من الفصل  
 بها من المجتهد اذا جتمع رغبة الى القضاء بين الناس بحكم اهل البيت والله اعلم انتهى  
 كلامه في مع مقارنه وانما قلناه بطولنا في الحقيقة جواهر ثمانية وبراهين متينة قد  
 وافق القوم في كثيرها وانفرد في قليلها وان بعد تأخير البعد ثم انكار اداة <sup>النصب</sup>  
 من قولنا جلسته قاضيا وما كان <sup>التمثيل</sup> اذ انظر في ما ذكرناه وفيما قلناه وفيه فاعلم  
 انه لا في المقام من اثبات شبهة من حيث ما نحن فيه ولا يكفي اثبات احدهما الا بالادلة

انما الله واسم بالقبول المتدنى والحكم بالحق والشهادة بالحق وثبوت ذلك من البداهة  
 في كل احد من المشقة والحق من العلوم والمواضع الجعدين وانفق قبل السفل والنفيل  
 وليس منكم من لا يعرف كنهه والقناوي كلها حكمها ولغته وعرفا فلو سئل سائل عن نوع  
 يوم وليلة من ايامه <sup>فانما</sup> انه مثلا يصعد في فيه انك حكمت فيه والفنر والحرز وهذا وانما  
 لكن هذا الثبوت لا يستلزم وجوب السماع والقبول وتقوم العمل في غير القاطنين الا بالاجتهاد  
 الثاني وجوب الرجوع والاستفتاء والترافع وجوب القبول والعمل في حوزة الرد والرد  
 وهذا من النصب واعطاء نفعه الحكمية وهذا هو المدة في المقام فتقول بعونه ان العلم  
 الاكل من انسابه لا ريب ان يعلم ما هو ضروري من المسائل عند العلماء ووزن العلوم الجعدين  
 اى من غير خلاف مثل الشفعة وخيار المخلوق البيع واهو قلعي معلوم واجماعي عندهم و  
 يعلم ان مخالفته اذا اود لا ينشأ بكونه معلوما عنده وعند العلماء مثل تخريم ونكاح يوم  
 وليلة ونسباً لبعض الصفقة وصحة نكاح الدوام بلا مهر وصحة جعل المهر كفا من برهة  
 نكاح الفضل وهكذا وكثير من مسائل العقود والابتعاث وانما في الزكاة والعبادات  
 واكثر مسائل الارث من هذا القبيل وكذا يعلم بالبداهة ان البينة على المدعى واليمين على  
 من انكره المنع من موارء المدعى والمنكر ايضا ظاهر واضح غالباً عند كثير من العوام فضلاً عن  
 الاعلام ويعلم ايضا كثير من المسائل التي ذهب اليها المشهور وول عليها الاجتهاد ويعلم اجما  
 موافقة علماء عصره فيها وان لا يكاد يخالف فيها احد منهم واصفد هو ايضا انها المخرج  
 لا ريب ان يعلم في ذلك كله ويجتهد ايضا في ذلك كله ويخبر ايضا فانه فاسد عن الاجتهاد  
 والترجيح في غير المسائل المعونة المشتهرة وليس من اجتهاد هو الملكة الباشنة على  
 الترجيح في المسائل العامة المعنونة وعلى الترجيح فيما لم يرد به نص لا عنوان ويكون مصداق  
 لقواعد مختلفة من حيثيات مختلفة وان كان المتبادر في معنى الاجتهاد هو ذلك في باب  
 الظاهر لعل لذلك ولعله لذلك تامل كثير بل استشكل في انه كيف يمكن ان يكون انسان  
 منزهاً ولا يكون نجهذا مطلقاً فاذا لا ريب ان مشمول الاجتهاد ومنصور من قبل الائمة <sup>طبار</sup> الا

الاحكام وظهور ايضاً ان من هو دونه بكثير ولكن علم كثير من الاجماعات وصالحها منسج الكتب  
 فهو انهم يخرجوا من العلم والادب هذا العلم من الغضا بافهامهم وبقدر لغفهم لا يقال  
 ان الحكم يتحقق على اقسام ثلاثة الاولى الاختصاص حكم الله كما اذا قال الاخ للابني واوش  
 مع الاخ للابوين فيقول هذا العالم لا يرث الاخ للاب مع الاخ للابوين شيئاً الا ان  
 والله على طبعه ما علم كقولنا الاخ المذكور لا يرث من اوصيت لا يرث شيئاً او يقول الاخ قد خذ  
 الارث فانه لك انما لك ما يحتاج الى الحلف في البينة والنظام من حيث الترتيب هذا  
 القسم وكون المخرج منصوصاً في هذا القسم فانه الاشكال قلت لم يقل احد بهذا  
 التفصيل ضد الفصل والاجماع المركب مع اطلاق الاختصاص كما تارة في المصنف فظهر من قوله  
 كالابن يورث علم اخيه انهم يوجبونه بالجهل المطلق فيقول الحكم في شمول الاخبار  
 ونسبهم المنسب بحكم تقليداً ولا بد فيه من عدة من وهي ان لا يفي بدينه ان قوي  
 الجهد وما وجهه وقوله ان حكم الله وحكم على طبعه حكم بالحق والعدل والفسط عنان  
 حاضر في الاختصاص على ان تلحق الاصول وعليهم ان يقرعوا ومثل ما ورد في الاخبار  
 العلمية ومن نظرية طريقة المسلمين من العامة والامامية وعبرهم جميعاً من رضى الله  
 اليه فماتنا يعلم ان بناء دينهم على الاجتهاد والتقليد وقد مر في الامام بر واما من كان  
 من العلماء صانعين لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لامر مولاه فاعلم ان يقول  
 وقوله لا بان بن تقليد اجلس في مسجد الكوفة او في الكوفة وافت بين الناس ثم لا يخرج  
 ما ذكر كما هو حكم الله وحكم بالحق والفسط في الجهد فهو كذا في الفاضل من غير  
 تفاوت انتبهت القضية المشهورة هذا ادعى اليه خلق وكل ادعى اليه خلق فاجابوا  
 فهو حكم الله في حق وفي مقلده كذا هذا ما انتبه به المفسر وكل انتبه به المفسر فهو حكم  
 في حق وفي مقلده فاقى فرق بين ان يقول المجتهد بل يدعى ادعاء الفرض ان طلبت  
 وعلى خصمك البين وبين ان يقول مقلده ذلك وكذا الكلام في طلب البينة والتمسك  
 ثم قبولها اورد هذا وحلفه المنكر في كونها مشمول الاخبار كما لا فرق بين ان يسئل

فقال انما ظاهره او بحسب ما سئل عليه فقال كما قالوا فظهر من قوله وحسن في قوله  
 الفرق بينهما في قوله في الاخبار وشمول المنصب لاجل ان الله لا يدين اهل البيت الا بما  
 قولهم عرفوا كما منا ونظروا حلالنا وحرامنا فان الظاهر مطابق لقوله في آية التفسير  
 في الدين فانظر هو النفع والاجتهاد لا التقليد ولا اقل من ذلك فالاصل ان يكون  
 منصوبا عنه وكما كان هو على اقل ليرى له رياسة عامة كالجهنم المطلق في غير القضاء كما لا  
 يتم لا ينفى الرعيان للتفريق بالمخاطبة وذكرنا رياسة عامة بالنسبة الى العامة وعلى مثل  
 تاجله في النص سند في الغائب اربع سنين وهكذا وهو العالم ثم لا يثبت انما اجمع  
 الشرائع كالعامة وغيرها اشياء الاجتهاد فانهم وهو العالم والمحاكم تفتيهم في كل  
 بشئ لا يختص بالفضل فعمل الجهاد ان ينصب فيكون حكمه بعد نصبه وليس العمل ولا يتم  
 الصالح والقول ولما ذكرنا من انهم كما يظهر من كلامه سبحانه في الجواهر كما مر ان ليرى له  
 ذلك والا فهو هو الشافى نظر الى الاصل وعدم الخرج مع ان خلاف الشهور جدا مع انه  
 لو كان لانفا وخابا بالنسبة الامام وان لم يكن فلا بد من نصب الجهاد في قوله وبعبارة  
 اوضح ان باقية الحكومة لا تحصل الا ان كان له صفات مخصوصة وبلغ من العلم في كل رك  
 ضد نصبه الامام ومنه ليرى ان فلا معنى لنسبه هذا حال النصيب والمحال الحسن وكثرة  
 الاثبات فلا يثبت الفرق بين المنصب وغيره وقد يصير غير النصيب فاضل المحكم ويمكن  
 ان يكون فاضل المحكم غير لائق الحكومة وانما يكون عند علمه بالمسائل المعدود فانهم  
 ظهورهم مع السوء والامكان الحوط فظهر الجهد المطلق ثم المنجز ثم المطلق مع نصيب  
 له احاطا واستحكما للاحر وقطعا لما تارة ثم حكمه الى احكامها وامضاء لها والظاهر  
 ان هذا الحوط من جملة نائباته فحصل مقدمات الحكم وارساله باصالة اليه ثم حكمه على  
 فانهم ولله الحمد تحقيق ان من فوض الى غيره امر الله اسما كثيرة فوضع بعضها بالاحاط  
 المفوض اليهم وبعضها بالاعانة بالفتح مثل تطبيقه وقائم المقام والنائب الوكيل وقد  
 العهد والولي في النصيب والوصي والمنصب والمأذون والمفوض اليه والمنقضي وهكذا

فهم رجل الغنائم  
 عن نصيبه حكمه مع  
 صاحبه كرامة فلا ينفى  
 الرعيان في قوله في  
 لا ينفى انما يمكن ان  
 في نصيبه في غاية  
 يمكن ان ينفى في  
 وجهه من الحكم الله

وهو تصور على فهمين وكلاهما واقع موجود لهما ان يكون بحيث يحصل له صفة ثابتة لا تزول  
بزوال المعطى الصفة وموثره فيكون مثل حصول سراج من سراج بل قد اخذ في مفهوم بعضهم  
ان يكون بعيدا كالخليفة وذلك لعدم الواسع فيكون المعطى واسطة في البوث وجهته  
تقبل لينة ثابتة ان يكون بحيث يثبت انباء والعدم فمن وزله فيكون مثل سراج  
الهواء الحاصل من السراج المنقطع بقاءه بعد كالتوكيل والمادة ان لا يلاحظ ظاهره بطلان  
الوكالة بموت احد ما وجوبه واعتماده وكذا في بطلان الاذن بالموث فيكون المعطى واسطة  
في المعنى وجهته فقيدها فان اشك في مورد في البقاء والازوال فالاصل البقاء ولكن  
في المقام تلكه لا بد من ذكرها وهو ان الشارع هل جعل الاختيار في النفس من اجازة  
ان يفرض على اى نحو شاء من العون بحيث يكون تابعا للاختيار فذا في كل بحيث لا يبطل  
الوكالة بموت احد كرم مثلا او لا وعلى الثاني ومعناه انه في الشرع كك في شرع الجمع على  
احد العون او شرع البعض على آخر والشرع على العون وعلى التفادير اشرع على احد ما يمكن  
ان يجعل هو المراقب لانه في كل واحد اثر من ذلك الا ان افادتهم والوكالة على ما ذكرنا و  
اختلافهم في كتاب القضاء في زوال النائب والمنصب وهذا كقوله ثم بعد  
فوالها بموت من استنابة او نصبه لظاهره افادتهم على عدم بطلانها بغيرها او انها  
او وجوب من فوض اليها او اعتماده بناء على ان بالعرف بين الاذن والوكالة وغیرها فانما  
ذلك فنقول بوجوب ان الاذن والوكالة ان جلا في عقد لازم فالظاهر عدم بطلانها بموت  
الموكل او وجوبه واعتماده وكذا يجوز التوكيل والمادون واعتمادهما فاذا اذا الاختلاف في  
اليها ولم يرد من ذكره وان لم يجعل في لازم بل ان كان احسن الاذن او عقدا الوكالة على بطلانها  
بما مر فان اردت بذلك بقاء الاذن بعد زوال العون والاعتماد من اى طرف كانا فله وجه  
ظاهر وان اردت ببقاء الوكالة نفسها فالظاهر في هذا البطلان لانهم جلا في ذات الوكالة  
من الغنى الثلاثة المنقطع بقاءه فم فرغ من ملحق اذا مات الموكل وجب اذ هو عليه ولم يعلم  
التوكيل حتى فعل ما وكل فيه مثل بيع داره فعله وانما قد مثل فعله قبل علمه بغيره او لا كما هو

معنى بطلان الوكاله وصريح كلام شخصه انه في الجواهر قال ان جواز بطلان الجيوز و  
 الاعفاء من كل منهما بلا خلاف اجماع الى ان قال ولا فرق عندنا بين جواز ان الاعفاء وقصر  
 ولا بين المطابق للجنون وادواره ولا بين ان علم الوكيل يبرر من المطلق وعدمه نعم بما اخل  
 بهما جواز التصرف للوكيل بعد ذلك الى المانع بالاذن العام الخ وقال هذه في ذيل مقصود  
 الوكيل ما لم يعلم بغيره وهل الماذون بلا اعتداد كالزكك بالنسبة الى الحكم المذون في حقها  
 من كون حكمه مخالفا للقاعدة ومن كونه وكيل في المعنى احوال ارادة التفويض من الوكاله  
 في النسخ السابقة ولعله لا يخفى اقول بموجبه وانما خبر بان حكمه في سبيل القطع  
 بطلان الوكاله وان لم يعلم الوكيل بجنون موكله او اعفائه بطلان تصرفه فيها فانما ذلك  
 بصرف وكيله التابع له وانما هذه كونه بقاء الاذن العام في بيان ما حصل سابقا  
 الاذن والوكالته الاولى يحصل انما بعد ذلك اللهم الا ان يرد من الاذن ما يرد له شاهد  
 ولكنه شرطه الاباحات لانه العفو والابقاع كما لا يخفى او يرد من بطلان الوكاله  
 كان على خلاف الأصل فيقتضيه ان اقام عليه الدليل والعدد الثمن من بطلان واحد  
 الذي يحصل بالاعتدادون الاخر وهو الاذن وفيه انه لا وجه له بعد حصول العلم القطعي  
 يكون الوكاله من القسم الثاني وهو ما اشتهر بقاءه اللهم الا ان يرد من حكم الاذن سواء كان  
 مستغلا او حاصلا في ضمن الوكاله او غيرها اجماعا في حكم الوكاله فلو قال احد انك  
 في بيع داري ثم جاز او اعني عليه ثم اذنا الاذن السابق ان يصدق فيه ان معنى ذلك ان  
 الاذن من القسم الاول فلا يجوز تصرف الماذون في زعم جنون الاذن وانه انما  
 ظم قال هذه احوال بقاء جواز التصرف للوكيل بعد ذلك الى المانع ففانما نحن راين ان البنا  
 انشاء الله متقوى بموجبه فلهذا ما حكم الوكاله من حيث هو وكالته فضا واما الاذن  
 سواء كان مستغلا او في ضمن شيء فانظروا الى اعتبار الكسبي عليه عمل الماذون في كونه  
 من القسم الاول مضافا الى الأصل الى الاستصحاب كما لا يخفى فلو اذن او وكل من عاقبه  
 الاعفاء كغيره في بيع دار لو شرعها او كخاخ امرأة او اجر بعد البطلان فما من معنى في

عن

(٣٥٩) مناط الاحكام نظر على الطائفتين

كذا وكذا فله كذا افضل المادون والوكيل بعد علمه باغائه جميع ذلك فلا يخطئ اليه ولا يخطئ  
 له بعد ان يعرفه واذن واذا لا بد من اذنه بالاعطاء فبذلك الخطب بعون الله في كل شيء  
 الفرع يظهر بحمد الله والمنة ان المقدم ليس كالمثمن كثير من الاحكام من افراد مسئلة بقاء  
 بعد زوال الفصل مع ان المصنف عن امكان بقاءه بعد كما انه ليس منها مسئلة بقاءه  
 بعد زوال الوجوب بقاء المحل بعد زوال الدب وامثال ذلك بيان ذلك بمقتضى  
 الاشارة لمخرجها عن بعدد من الاحكام تابعة للمصالح والمفاسد والطلب كالمصلحة  
 لم يربط وان استفيد منها الموقوف بما ينقل المصلحة الى المفسدة فبذلك الوجوب حررا  
 وقد يقول شذها فيبقى ندبا وهكذا فانهم وهو العالم فظهر بقاءه بالاذن وبما  
 عزى الى وكيل نفسه وبطلان وكذا انه وحاصله لكشف عن الرضا وبطلان القلب بطلب  
 في وجوده وان فيه ولا يخفى لقول المادون ان حيث يضمن كونهما اذونة واول من  
 الجميع في حصول الاذن ما اذا بطل الوكالة بالعلق يحصل المعلق عليه كما قال  
 ذبيح وثبت وكلي انما ثبت به لو اذ دخل شهر كذا كما لا ريب في بقاء الاذن بجميع  
 ما مر اذا كان المادون فيه المصلحة لاكله واللبس من المادون والجلوس في داره والرجوع  
 حرره وهكذا وكذا لا ريب في بقاءه في العفو والادب اعلمت ثم سائل ان يسئل انه  
 اذا بطل الوكالة وبقي الاذن في جميع ذلك وبثوثها في الفائدة في افعالهم في  
 بطلان الوكالة بما ذكرنا ولكن جوابه ان بقاء الاذن ليس امر مسئلة ايضا ذكرنا في الفرع  
 حتى يبطل الفائدة وان فعله نافذ عندهم مع بطلان الوكالة ما لم يعلم الوكيل بالزوال  
 ولا يفتقر ذلك الا ترى الى قولهم لا يشرع انما عقد جاز من الطرفين ولا يتم ذلك  
 بطلانها بغير الملوك مع حصة قبل العلم وبطلان ذلك الصحيح من وكل بطلان  
 امضاء من الامور فالوكالة ثابتة ابد حتى يعلم بالخراب منها كما علم بالدخول فيها  
 فظهر من انه خارج ولكن فعله نافذ قبل العلم وايضا لفظ الخروج شامل للزوال والجلوس  
 والاعطاء ثم لو عبر بلفظ الاخراج كان مختصا بالغير فبذلك ثبوت الوكالة لصفة الفصل

او عرض جزيوا  
 بل لا يخفى انهم عدا  
 لان الاذن من اجل  
 نفسه



كان من معقوله كما اظهره القول انه ظهور اثر الوكاله في علم الوكيل وان كان شاكلا  
فليس بهما في تركيب السبب عبيدا فكذلك اذا زال اثرهما صحت العلم بالمتخرج وان كان  
عيا له باجدا للثلاثة فاعنه رطلان على الوكيل قبل العلم بالموت مع ابطال العقد  
فانهم واصل اسما . . . ابطال الاذن اذ اثره واستدعى على ذلك واما علمه بالمادون  
ما اذ فيه من . . . ونكاح . . . فكل من اذن كان . . . المذنب اذ فيه من . . .  
سابقا اذ . . . فاعنه من العلم المذكور فله ولائنه لذلك بل من وجوده على  
له من اذ كثر فاعنه من ذلك لا من غير العلم بالمادون بل اذ ابطال الاذن وايضا  
بل من العسر والاشق وان لم يكن بالاذن . . . انما كان اذنه . . . فاعنه  
انما به الرخصة او هي اموال اكثر . . . . . فاعنه . . .  
وهذا انما هو عند ان اذنا امواله . . . . . فاعنه . . .  
ان فرق بين الاذن والاباحات والافعال وذكرنا . . . . .  
فكل من ينفقه احدان للمادون في الاداء . . . . .  
ولذلك لم يجد الله . . . . .  
التي . . . . .  
انما يلية من الجاعل . . . . .  
انما فهم على بقاء الكل وعدم زوال الشيء منه سوى الوكاله الا بالمرور . . . . .  
ان تلافوا ولما كان زوال الاذن المفروض بالكم من غير من الواحدة او كل واحدة . . . . .  
الموت . . . . .  
المرور . . . . .  
من اذ من يوزن مفاسد . . . . .  
من . . . . .  
من الاسلام مع ان الظاهر من ايضا جعلت قبا عا . . . . .

اعطاه صفة ثابتة مستقلة بغير وجود الله بقاء الكل بعد موت الجاعل ومضامنا في  
والعصر المخرج فولا البقاء وتظهر ان جلال انوار الالوهية والافناء والحق على خلاف الاصل ونقطة  
خرجت بالنفس من بين يديهم لو فهم من لفظ الاين مجرد الاذن ومن انظر التائب حتى لو كان  
كما يقال لو كان له استجابة في تصرف حكمه ما حكمها وكذا لو فهم معنى لسانهم من غير ادراك  
شك في الماهية ان يكون اللفظ محلا فالاصل الاضطرار على ما ينشئ من الجبل والاشياء فثبت  
بالبرهان ما ارضنا اثباته والحمد لله وقد اخبرنا الصفة جلال البقاء على خلقه البتة بل لا يوجد  
في وجوده سببا فيفسد العلم والعلوم للعصر المخرج كما لا يخفى فلهذا يسمي من غير ذكر ان  
من كان قابلا للفضاء ضد فسيب الامام ومن لا يكون قابلا فلا معنى لفضاءه فيفسد لونه  
حالة الاضطرار وما مضى الى الاضطرار فالضرورة وقد روي في ما كان ان لا يكون  
حاكمه ومقتضى ما ذكره فلا بد من الرجوع الى الكتب في العمل بالاحكام والاضطرار والاضطرار  
ولو لم يكن في ذلك خلاف ايضا من يرفع النزاع والفتنة بالحكم العقل عند الامكان وهذا  
مقتضى الاين من بيانها وهي ان من الامور الاثنية اعطاء الاجابة وسئل هاتين المجنبتين  
الله وهن في العلم وهن من الامور وهن وغيرهم يعلم كل احد ان في مجتهدا ولو لا الاجابة  
غدا وبغير انجيل حيث لا يجتمع الناس مع ان الاصل عدمه وكذا الاين في نصب الحاكم المعرف  
لغيره الفاعل لا يترتب عليه بل لا بد من زمانا من نصب غيره المقابل اذا كان عدلا وعلم المسائل  
فقال لما من بعض الحكماء في اللغة العلماء غاية الاشارة من هذا الكتاب وطبعة الناس فانه  
غيره فادخل في امرين انهم اذ كانوا غير كثير بل في شر قليل فافهم ولا تغفل ثم اعلم ان اعطاء  
المجزة لا ينافي انهم لم ينصب النبي حينئذ له ومجزة الرعي ضد بين على الله واجبا  
وقول الله فانه من جعله رعا انبيا ايمان من العلماء ثم هي الاجابة وشاع بين العلماء  
والوفاة وكان في جوارها اسبابا طامنا الا ان شجنا الاضطرار قد سد بابها وطوى اثرها وكان  
فيها الحسرة والاضطرار من غير ان يرضى به حيث وقع ولا بد من في الخمول ولم يظهر العلم  
مشرقة في رتبة من انهم من العلم الغيب بل في رتبة هذا البصير غير كونه كل ما كان متوقفا على

فيجعل احداً قاضياً على الصفة واحداً وصفاً بعد الوسيط احداً متولياً وهكذا كما يفعله الحكماء  
 اولاً لظهور ذلك في حال الاختصاص العموم الادلة سجا مثل قوله بجاري لا متولياً  
 العلماء مع انه امر شائع وبذل العلماء ثم هل يجوز له من ومن خبانة ولا تبدل في الاقتصار  
 مصلحة او مع الاختصاص فان كان بلفظ الاذن والوكالة وما يستلزمها فلا يفتقر الى التولية  
 واما في غير ذلك فلا يخرج من الشكال اذا لم يكن مصلحة ولكن الجوزية لا يخرج من جواز فان هذا  
 من لوازم من هو بمنزلة السلطان مع من هو بمنزلة الرعية كما لا يخفى نعم ليس كما لم يخرج  
 من نصيبه اخر وان افشاء المصلحة للاصل ولما فيه من تخريبك لنفسك وهل لهذا مع  
 النجاسة ولم يقل بانفسه معها كما هو الاصل فيه لشكال مقتضى الاختصاص هو اطلاقه من  
 لغيره ولان لم يكن ذلك مقتضى النهي عن المنكر وحديث بجاري الامور ونحوه جواز ذلك  
 وهو لعل الحكماء لم يفتيوا به قد ظهر ما مر ان ما كان من الاول القسم واسطة في الشئ  
 فلا يمكن جعله من الثاني واسطة في العوض كما لا يمكن جعل حصول سراج من سراج كجعله  
 جزءاً هو اليبس من السراج في النسبة اللهم الا ان يستعمل القاطعة ويراد بها  
 القسم الثاني كان يراد بنصب الحكم مثلاً كونه وكيلاً واما ما كان من القسم الثاني فحين  
 يمكن جعله من الاول بواسطة العقد اللازم كما اشركا وكذا يجوز اطلاقه واداءه القسم  
 الاول منه بجواز التقييد فظهر ما مر من الادلة المذكورة بعضها يبطل مجرد خروج  
 عن اطلاقه ولا يورده يوردها لو كانت وبعضها لا يبطل الا بالمواد كالاذن فيقطع  
 الماذون حين جازوا الاذن واغتائه بجايح اكل ضيافتهما مثلاً بسبب الاختصاص  
 ولا اذن من يترجم بغيره الاكل مع دعونه وحضور ضيافته واطانة غاي على حين الاكل  
 او بين والفرق بين الاذن في الاكل ونحوه وبين البيع ونحوه حكم بقاء الاذن والاقا  
 في مثل الاكل وبزواله واثاره في البيع ونحوه بطلان وان شككت في بقاء  
 حين عروضا للاذن ضليك بالاصل وانضوا لان جهتها فكيف حكم بقاءه ونحوه  
 بعد ما فالفرق بين زمان عودها وزمان زوالها ايضا بين البطلان فان قلت ان

المسمى عليه والمجوز ما دام ملك ليس من اهل التصرف فما اذا كان الصغير امرها وامر  
 اموالها رابع الخ لعلها فكيف يجوز الاكل الاذن السابق من دون ذلك اذ لو كان الاذن  
 قلنا الاختصاص لا يشكال وان مع علم الماندين دونه جملته فان كان جملته جملته فان  
 صفة الامور يعلم بجملته وان عرضة الموت فهو كالمعقول الجمل لا يجوز ان يحكم  
 بجواز تصرف الماندين بعد ذلك انما الاذن وجوبه لا ينافي السابق مع غيره بجمله  
 ايضا فان كان اشكال فظهر ان الجمل محصور في جمل الجمل فانهم اجمعوا الله وبعضها  
 لا يبطل الموت ايضا وهو العالم تحقيق الخ الفرق بين الادن والوكال ان اوله ان  
 كثير من المعاني العامة لها لفظ صريح بها فدايم برضاها فيحصل مراد المعنى العام  
 فظن وقد يكون حصوله في ضمن امور اخرى كحصول النوع في الاستبصار او حصول المعروض  
 مع العوارض فلو كان للاختصاص او الامور الخاصة شروطا او موانع فحكم بطلانها بالعدم شرط  
 او وجود مانع فلا يلزم بطلانها وعدم وجودها عدم وجود هذا الامر العام فكثيرا ما يكون  
 حاصله او يثبت عليه احكامه مثلا فيجوز معصية فلا يصح عنه بلفظ الجواز وهو غير حاصل  
 في ضمن الاجابة والتدب والكرامه والوجوب كذا الامانة ضد بن جملته استبان على  
 كذا وهي ايضا حاصله في الودعة والوكالة والوصية والاجارة والاعانة والمضاربة  
 والمساقات المتراصة وهكذا وان كان كل ذلك باطلا يحكم مع ذلك بمسؤول الامانة  
 وعدم العصب فليس على الامانة ان تلف نحوها الا بهين ومنهت فالواو بهذا السبب  
 ان ما لا يضمن يضمن بفسده وسر عدم الضمان لغير الاصول هذا الامر العام  
 وانما خبر بار الاذن في حق من اعم من الجواز والامانة المنقوضه فنظر في انواعه فاشنا  
 كهي لذا يحكم كثيرا بمجصوله وببأنه مع بطلان ما كان معقولا الامر او بعده وتل  
 ما معنى التلبس ضد به بلفظ في قتل العيز والمنفعة وقد يحصل في ضمن امور كثيرة  
 من البيع والاجارة والمبنة وهكذا لكن اذا بطلت هذه الامور الكثيرة لم يقبل المحصول  
 التلبس المطلق ولعل السر ان هذا المسمى نظير الجنب والفضل ما شئت نظير المعروض

قالوا في  
 ان من ان المال  
 وانما في مال  
 السابق في مال  
 ان يبيع الماندين  
 عدم الزوال في  
 بغير اشتغال المال

المثلثين بمواضع شتى فعدا تنزل الالهة اليها ليست من افعال الجفنين الفصل و مثل ما سبق من افعال الجفنين  
فكثيرا ما يبطل الصلوة من حيث انها صلوة جهالة ولا يبطل من حيث انها صلوة كالتاخر  
الفاخر والنفذ الفاحش في الاخيرين اوسع حصوله التاخر مطلقا واذا اصلته لك  
تسلم ان النسيان والوكالة كالتباس في امارض الالهة فاما ان لا تبطل من بطلانه كما مر  
مرارا وتكسبه ثم ان يقولوا لو جرد في المكنات بالذات وبفعل الله والضعف كلاهما  
بسيط لا يورث الضعيف في الشك فيد فالحق بوجوده مع ان نوع مستقل كالفقر  
الناسية والافضل عجزه شديد فيتم له وغيره وهو ليس نوع مستقل كالفقر الجوانية ثم  
الله في النسيان في الناسية ثم ما فرغنا الى هذا من العشار الاول وفيه غيبه وكل تلك لا تخرج  
والمراتب جملها فليس الناسية في الجوان منازة عن نفس الناسية فكونها جاذبة  
بلها وجودها في الناسية فثبت اذا بالبدنية انه لا يتصور بقاء الجفنين دون الفصل  
نعم من قال يمد ما وانه ناهما كما هو مذهب الخفيف فلا بد على هذا القول من جواز  
بقاء الجفنين دون الفصل فنقولنا هذا لم يتحقق الامر وما ذكرناه المقام وهو العالم  
فان قلنا من اتى قبلنا قولنا ان الوكالة كالتباس والاذن وليس بعد ما عجزنا عن الفصل  
فلا يلزم ان يثبت اذا الالهة معناه من غير ان الالهة معناه وما صلة اليه الجفنين فاحصل  
بما مر من ان ما حذف وانما يثبت في الفصل في صلب الله تعالى فيحصل شيء غير الله  
واما النسيان والوكالة فحق في حصول النسيان في مكان التوبة معضا وبذلك اعترف في ذلك  
سواء في سره او في العلانية اذ لا يفرق في قولنا انما ما ذكرنا في اكل طعام زيد  
ما يلزم في اكله ان يفرق انما نسيان في الاكل والشراب في التوبة وفي ذلك مما لا  
يعدونه من الجفنين في النسيان وبصدق انما نسيان عن فلا ولا يصدق انه  
ان يكون من غير ان يفرق انما نسيان في الاكل والشراب في التوبة معضا وبذلك اعترف في ذلك  
ما يلزم في اكله ان يفرق انما نسيان في الاكل والشراب في التوبة معضا وبذلك اعترف في ذلك  
ما يلزم في اكله ان يفرق انما نسيان في الاكل والشراب في التوبة معضا وبذلك اعترف في ذلك

كتاب من خط المصنف  
والمطبع

امام علی بن ابی طالب علیه السلام

اسئل في هذا الى الله نياية عن فلان لا اذبحه فاقضه ولا تغفل فان قلت ما تقول فيها استمران  
 تسعة اعمار ثواب العمل للناس في عشرة المنوب قلت ليس بيالي حديث بهذا المضمون  
 ولكن اذكر لك مثالا نصير به عالمنا بحقيقة الامر وهو انك لو استاجر من خادم السلطان  
 مثالا وهو من يقال له بالعاقبة يمشي خدمت سنة في ما حصل له ما يمكن ان تغال فيه  
 من ثمنه واللباس والجواهر والدايم والدنانير والفرس والدار وهكذا ما اعطاه  
 السلطان فكل ذلك ويدخل في ملكك وامانا لا يمكن ان تغال فيه ويكون من لوازم ذاك الكبير  
 في تلك السنة محبوبا للسلطان وزاد نفعه اليه واعطاه منسبا او مناصب فهو له  
 وليس لك منها نصيب فظهر ان ما يبطل يا زاء عمل الناس من امر ود الفصو ووقع العدا  
 والاشتغال عن المنوب فقل في ذلك المنوب واما اثر المناجات والتوجهات ولجانبه  
 الدعوات ولوازم الضرعات واستغاث الغرائب ما يكون من لوازم الدلائل فكلها  
 للنائب وكذا لو اخذت اجرا للكتابة فان كتب فهو لك وامانا يلزمها كسرعة اليد  
 وحسن الخط وطلب المغفرة للكتابة ذكره بالخبر وهكذا فلا يصل اليك من فو ذلك  
 شيء فلك ان تقول ان ما شئت فغيرك ثوب للناسين والاختفاء لالام اعظم  
 من ذلك فلا تغتر في النيابة وهو العالم اشقا قد ظهر ايضا ما مر انه يمكن بقاء  
 مثل الحكوة والنيابة والتمهونه غير الوكالة بعد موت الجاعل فضلا عن غيره ولا  
 يمكن بقاء الاذن لما علمت انه راحة وانما رطب اليه الفرض فلا استلحا في ثابته وبقاء  
 ان مخرج الجنونه واعماله بقاء ما يكتبه ضللا وقابلية مثل حاله نوبة بخلاف ما  
 اذا مات لا تنفاه الماكتبة والقابلية رشا وظهور ايضا انه لو لا الاجماع لكان احتما  
 بقاء الوكالة بعد موت اقر من احتمال بقاء الاذن كما لا يخفى هو العالم بتحقيق  
 قد بلغ كلامنا الى مقام يناسب ان اذكر بعون الله حقيقة ما وقع الاشكال في محنة  
 وفشاء وهو اذا كان البايع والمشتري كلاهما وكيلين ولا يملكان فيقول احدهما  
 بملك هذا يكذا ويقول الاخر اشترى منك ولا يقول بعت منك فكلت فصار

حاصل مبتك هذا أي تلك المبت وجعلته ملكا لك بدنيا وأبو هذا الذي يار فقول  
 الآخر اشترى ب لو كل أي فليست المبيع له فلا مطابقة بين الإيجاب والقبول مع أن وقوع  
 هذا القبول المعامل من الولي والوكيل والوصي والغيب والمولى في نحوهم فوفى هذا  
 قال شيخنا الامام في هذه المسألة بعد أن نقل كلاما طويلا عن بعض معاصريه ورواه  
 القول إلى أن قال هذه وأما تعيين الموجب بخصوص المشرى القابل لمخصوص المبيع فمقتضى  
 اعتبار الأفعال من الخارج عدم إرادة خصوص المصاحب لكل من المصاحبين كما في حال  
 البيع والابارة في براد من غير المصاحب في قوله ملكك كذا أو منعه كذا بكذا أو  
 بالاعتناء العام من كونه ما لا حقيقة أو جعلها كالمشترى الخاص أو من غير ذلك  
 بأذن أو لا به ويجعل عدم اعتبار الأفعال من الخارج إرادة خصوص الطرفين كما في النكاح  
 والوضو الخاص بالحبة والوكالة والوصية الأخرى هو الأول على نظام الحكم الدال  
 قصد المخصوص به وشعبه العقود والقبول وعلى فرض القول الثاني فلو صرح بإرادة  
 خصوص المصاحب اشيع قصد فلا يجوز للقابل أن يقبل عن غيره ثم نقل هذه عن غيره  
 للفرق بين البيع وشعبه وبين النكاح ودقها فقال والاولى في الفرق ما ذكرنا من أن  
 الغائب في البيع والإجارة هو قصد المصاحب من حيث هو بل بالاعتناء العام من كونه  
 أو من غيره ولا يناف ذلك عدم سماع قول المشرى في دعوى كونه غير أصلي فلهذا  
 النكاح وما اشبهه فإن الغالب قصد المتكلم للمصاحب من حيث أنه ركن للعقد بل بما  
 يستشكل في صحة إن براد من المشرية المصاحب من حيث قيامه مقام الأصل كما لو قال <sup>قلت</sup> فلو  
 مر بها باعتناء كونه وكيلاً عن الزوج وكذا قوله وضعت عليك وأوصيت لك وتلك  
 ولعل الوجه عدم تفاوت صدق هذه العبارات على الوكيل فيما فلا يوافق الوكيل  
 ولا الموقوف عليه ولا الموصي له ولا الوكيل بخلاف المبيع والمشتري انتهى كلامه <sup>عنه</sup> رحمه الله  
 محله قول يعونر أعلم أن كل ما يصد عليه الكسب الجارة والصنعة والحرفة فغير  
 لزمه المبادلة والمعاوضة أي إعطاء شيء ولأخذ شيء أعم من العمل والصنع والمنفعة



[illegible]

كذلك بعث الكتاب بهذا الدين فيقول اشترى بذا الدين ما من الدين ما من  
من مالك فاعلم ان اذا كان احد ما مال غيرك فقل بحمد الله مخرج الشوق والصواب  
الامر فاعلم ان الموصي وان كان خطا فخرج غير الاصل في غير مخرج ولا مضر ما ظاهرا  
وما ظاهرا او غيبا بل لا ظاهرا كما ذكرنا مثله اظهرنا له وهو ما ذكرنا لا ما ذكرنا  
فانه ان الموصي من غير المخطئ والمخاطب لا غيبا الا في الامور ولا في غير مخرج ولا مضر  
يمكن بقصوره اذ اعلم الوجبة غير مبيع فخرج في غير مبيعك با غير الاصل في غير مخرج  
البيع منك وباع منك هذا هو ما اوتيت عليه لان وجاعا لان هذا مكان ذاك  
لان سماء ملكك ولو كان هذا المخرج مخرج في التكاليف وغيره فمخرج كما لا يخفى  
فانهم ولا تقلد ههنا ووع الاول لو شرط ان يكون البيع لقصر اشترى فالتصحيح  
ولو شرط ان يكون له بشره فالتصحيح لو شرط ان يكون له الكاف وبيع لصالح المثل الثالث  
انه منافع الاشياء وعمل الانسان حكم الحكم الا فينا قللنا لان يقبل الاجارة لغيره  
ان لم يذكر وان قال الميراث في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك  
الثالث ان كل ما يبيع ان يقبل المخطئ لغيره باطننا بغير ان يقبل نفسه ثم يقبله الى اخر  
من غير حاجة الى ان الميراث في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك  
كان اجارة فمخرج لغيره فمخرج فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك  
يقول ان من صاحبه فان قلت قد جردت في الاجارة تسليم مثل الدار والارض في التصرف  
من دون ذلك وكذا في المرافعة واستشكل في تسليم مثل الجوان ولم يجوز في المساقاة  
والخضائر اصلها على ما يظهر منهم فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك  
فباب الامانات عدم جواز تسليمها لغيره من ذلك لانه لا يخرج بالدليل او بما يترتب  
على من شاء الى الله مثل الارض والدار ليس بحري فيه التمسك والتصرف وحقنا الله من  
الفقر والتلف غايته لغيره فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك فاعلم انك في بيعك  
فلا يجوز للمسلم ان يقبل لغيره ولا ان يقبل لغيره ويجعله مكانه ومثلها فيها المساقاة

كما قالوا في المقام امور احدهما ان عند مجوز ان يفتله الغالب غيره بنى ذكره وان عند  
 لا يجوز ثابتهما اذا التزم ذلك فبذلك نفسه في عند مجوز ان يفتله الى غيره بعد ما قبل  
 نفسه ثابتهما على التفاضل برأى عن مجوز تسليمها من وزان صلاحها وان لم يكن لا  
 الا اذا ن صلاحها وقد اشرنا ان الاصل عدم جواز تسليم مال الغير ان كان منفعة الا  
 وان المضاربة لا يجوز قبولها لغيره بنى ذكره ان التفتل والمصلحة عن غير ان عند الناس في  
 اكثر الناس ايمى نفس العامل قهها ركن كالزنج النكاح واما المساقاة فكانت منفعة  
 الفاعلة جواز قبولها لغيره وبذلك نفسه ثم بوجهها لغيره وان لا يقع الاشكال الا في  
 تسليم الاشياء بدو وزان صلاحها الا انهم جعلوها كالمضاربة كالمضاربة وهو العالم  
 بغيرها ان الاول ان اذكرنا كائن المعاوضات واما غيرها مما يكون كالتجارات من  
 الوفاء الخاص والمهبة والصدقات والوصية لخص والى شخص العارية والوديعة  
 والضمان واعولة والكفالة والسبوح الرابطة والرضى الفرض والتولية فلا يجوز لا  
 ان يفتل شيئا من ذلك لغيره من غير ذكره ولا ان يفتله الى غيره بعد ما قبله لنفسه الا بعد  
 كالفرض فان المفتل ان يعطيه من شاء وقد علمت ايضا ان الاصل عدم جواز تسليم مال  
 الغير الى احد بدون اذن المالك وبرهان الجميع ظاهرنا من تفهم ونحوها ذكرنا بل اعظم  
 من جميعها النكاح في عدم جواز قبوله عن الغير من غير ذكره وكيف يمكن ان نأخذ عند  
 زينة زوجا وهو يحجب غيره زوجا وبذلك هو العالم الثاني لا ريب ان الانسان  
 اذا اصاب اجيرا فهو كسائر الاعيان الموجهة كالارض والدار والجو فيجب انما اشترا  
 اخذ منه من هذه الدار التي اسماجرها الامن والخرى ومن هذا الجوار لا من جوار اخر  
 فكذلك سلطة على غيره صلى هذا فليس لرضا اجيرا العمل بالكتابة وبالحبابة والرضا  
 وهكذا ان ياخذ ناسبا وبذلك نفسه بقاء العبادات كالبيع والصو والصلوة الا  
 بالقرينة المتعاقبة والمحابة كما اذا كان للبناء والخطبة ثلاثة كثيرة وجرى العادة بان  
 المراد حصول شئ من الخارج بواسطة هذا الاجير سواء كان بالباشرة او غيرها فظهر

انراذاقع الترتيع فالقول قول المسالج كما انه اذا ثبت ان المقصود حصول الفعل من افعال  
 كان فادعى المسالج اشتراط المباشر فالقول قول الاعم وهو العالم وللمجرد الداء  
**اشياء** اما الاسباء من حيث الصفة وزياد الاثار وعدمها على تلك اقسام الاربع لها  
 الاول ما لا يحتاج الى تعيين ويميز اصلا لا عند الفاعل ولا في الواقع كما اذا اعتق  
 ثلث عبيد وهم سنة واهل او اكثر بينهما ولم يعين اصلا فهو صحيح فيستخرج المستثنى بالقر  
 وكما ان الطلاق عند بعض فخر طلق ولما ربح زوجات مثلا لطلأ فابها فقال احكم زوجاتي  
 طالق ولم يعينها اصلا فقال بعض صحته قلن يجعل المطلقه من شاء منهن من غير قرعة  
 وان كان الاقوى بطلان الثانية ما يحتاج الى كونه معينة في الواقع وان لم يعلم الفاعل كما  
 اذا كان عليك ركنان فقط ولا تدري انما نذرا واداء او قضاء او استنجيا فتكفي  
 فصد في الذرة بلا شبهة الثالث ما يحتاج الى العلم به عند الفاعل ايضا مثل ان لا يحذف  
 البيع بمقدار مجهول كخضرة مجهولة او صاع مجهول مع معلومين ما في الواقع بالبداهة  
**فهي** بيان قليل من ولاية الجائر قلندركا ولا حد يثاشر بها ذكره شيخنا  
 الانشأه في اول المناجرتين وتبركا قال فله روضة الوسائل واحدا من الحسن  
 بن علي بن شعبه في كتابه مختصر القول عن مولانا الصاحب سئل عن عايش العباظا  
 جميع المعاش كل ما من وجوه المعاملات فيما بينهم ما يكون لهم فيه الكاسب بيع جهات  
 ويكون فيه احوال من جهة ومحرام من جهة فاول هذه الجهات الولاية ثم الفجاءة ثم الصناعات  
 ثم الاجابات والفرز من الله فهو على العباد وهذه المعاملات الدخول في حلال والحلال والحلال  
 بذلك واجتناب جهات محرام منها فاحد الجهات من الولاية ولا يبر ولا فاعل العدل الذي  
 امر الله بولايتهم على الناس والجهة الاخرى ولا يبر ولا الجور فوجه الحلال من الولاية ولا يبر  
 الولاية العادل ولا يبر ولا جهة ما حرره الولاية العادل بل ان يادة ونقبضه فالولاية لير  
 والعمل معه ومعونه ونقبضه حلال محلل واما وجه المحرام من الولاية فلا يبر الولاية المحل  
 وولاية ولا يبر فاعل لهم والكسب لم يحية الولاية منهم محرام محرر معد فاعل ذلك

[illegible]

معلوماً في حق ذلك الشيء الذي يجوز له عمله بنفسه أو بغيره من جهة  
 العمل في ذلك العمل لا لأن كان من الناس كما أوصفته أو كافر أو مؤمناً لا لأن  
 وحل كسبه من هذا الوجه فلا يجوز له من جوار الأمانة نظير أن يبيع نفسه على عمل  
 ما يحرمه الله أو شره أو يبيع نفسه من جهة ذلك الشيء أو يحفظه أو يبيع نفسه في عدم  
 المساجد من الأوقاف التي هي من أفعال الضمان والاستقام والمزامير والبراريق  
 والخصايز والمبنة والدم أو شيء من جوه الفضا الذي كان محرماً عليه من جهة الأمانة  
 فيه وكل امرئ عن نفسه من جوه الجواهر فحرم على الإنسان أمانة نفسه فيه ولو لم يوثق  
 منه أو لم يمتنع من سائر ما كان الذي سائر له الاجر ليجل البينة فيجها عن أداء  
 الذي غيره وما استغنى لك من أن قال وكل من أبيع نفسه أو ما ملك أو نزل امرئ من مكان  
 أو من أموالك أو سوفه على فتر ما يجوزنا الأمانة فيه فحلال محل ضله وكذا ما  
 فليس للصناعات فكل ما يعلون العباد أو يسلون غيرهم من صناعات الصناعات مثل الكفا  
 والمسا والنجارة والمغيار والبلاء والمباكة والسراجه والفضاة والمباطة وغيره  
 صنوعات الضمان ما يمكن مثل الروحانيات فأنواع صنوف الآلات التي يحتاج إليها الدنيا  
 منها ما فيها من أفعالهم وفيها المبنة حوائجهم فحلال العمل وشبهه العمل فيه وفيه ففهم  
 أو أشر وان كانت تلك الصناعات تلك الآلات من صناعاتها على وجه الأمانة أو غيره  
 المما هو فيكون معونة على الحق والمباطل فلا بأس بصناعاته من قبله نظير أن يكتب الأمانة  
 على وجه من جوه الفضا أو غيره من معونة لولا الجور وكل من سكن في البنية أو غيره من  
 وغير ذلك من جوه الآلات التي تبنى بها إلى وجه الصلوات والعبادات أو غيرها  
 التي هي معونة على ما فلا بأس به وعلمه وأخذ الاجر به أو العمل به فيه من كان له  
 في جهات الصالح من جميع المخلوقات وحرم عليهم ضربه في جهات الفضا والمختصا  
 فليس له العالم والمعلم ثم ولا ذرأه من الإيمان في منافع جهات الصلوات والعبادات  
 وفي أفعالهم وإنما لا يشرع في ذلك من جهة الفضا والمعلم ولا في أفعالهم

الله الذي هو حرام كلها التي يخرج منها الفساح محضاً نظير الرباط والزمان والاشطرج وكل  
 مملوءة بالصلبان والاصنام وما اشبه ذلك من صناعات لا شريعة لها في الحرام  
 وما يكون منه وفيه الفساح محضاً ولا يكون منه ولا فيه شيء من وجوه الصالح غير ما عليه  
 وتعلم والعمل به واخذ الاجرة عليه وجب القلب فيه من جميع وجوه الحركات الا ان يكون  
 صناعته قد تصرف الى جهة المنافع وان كان قد تصرف فيها ويتناول بها وجه من وجوه  
 المعاصي فليس له رافعة من اصلاح حل تعلمه وتعلمه والعمل به ويجزى على من صرفه الى غير  
 وجه الحق والصالح فهذا نصير بيان وجوه اكتاب معاش البنا وتعلمهم به وجوه  
 اكتابهم لمحدث وحكام غير واحد عن رسالة الحكم والمثاب للسيد قدس وقا لفته  
 الرقيق عن دعائم الاسلام ما هو بمجرب بعض فرائده ومضامينه العاليه شادي بانه  
 صدر عن معدن المعصية ومشكوة النبوة صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين اذ اقمند  
 ونشئت ما نخر قلبك من كشف لك اشياء كثيرة منها ندوة بان الاحكام تاجه  
 للصالح والفساد وما يتعلق منه بما يخرج منه هو اوله الذي هو بمنزلة الاصل صلا  
 وفاداماسواه فخره ولذا استشهد الناس على من ملوكهم ولذا قد مر على غير حق قد ذكر  
 بعضاً من احكامه في جداول الجداول والاول في بيان ولاية العدل والحرور قد مضى ان الولاية  
 الحقة والسلطنة الذاتية لله الواحد العليم والبر لغيره شيء الا ما اعطاه وقد اعطى  
 عمداً والولاية المطلقة والسلطنة الامكانية ثم هم قد اعطوا باذن الله اولادهم  
 الروحانيين وهم العلماء العاملين الذين لهم ولاية عامة بالمعنى الذي مضى ولذا  
 ورد ان الانبياء لهم نور وادهم ولا يبدوا وانما واثوا العلم من اخذ منه هذا الحق  
 واخر فظهر انهم العلم ولا يبدوا من اخذه فهو الوارث والولد فلما بان انهم ايضا  
 لتعد المعصية فيهم كان انهم الولاية ايضا فاصفاً وهذا معنى ما ورد ان العلماء ورثة  
 الانبياء وانهم اولادهم الروحانيون لان الولد سره في فكما ان الولد اجتمعا شبيهة بآبائه  
 شكل ووارثه لا فكذا العالم شبيهة بالنبي والوصي ووارثه علماء ولا يبدل

لحقنا المصونين ما بيننا من الخلق والخلق الله اعطاهم الله ولا يدر على حجبهم شئ  
وضعا ونه ذلك فليتنا من الشانين وان هذا هو الفوز العظيم مثل هذا فعل  
العالمون اللهم اجعلهم من محب والى الظاهر من ثم يجرى الولاية بعد العلماء ونسب  
من ولاية السيد والابيد والزوج والوصي والكامل المان فغنى الى المؤمنين  
وكل ذلك من الله وسنة الله التي قد خلقت عباده وهذا هو الصراط المستقيم وكل  
كان مرجحا او اجابا بذن الله فلهذا الى صراط مستقيم ومن لم يكن مرجحا او لينا  
بذن الله فهو ملحجور والى ظلم وحاكم حيث وطافوت وسلطان باطل سواء كان  
حربيا او ذميا او مسلما او شيعة او مؤمنا وكذا امكان رجاء يرجع الى هؤلاء فلهذا  
الى الجائر ومحاكم الى الطاغوت كاشا من كان وان كان مرابحة لاه الجور متجاوزة كما وكفا  
فقد يدعى الشفيع مقام الاوصية وقد يدعى النبوة وقد يدعى الوصاية والخلوة والولاية  
وقد يدعى الاجتهاد وقد يدعى العدالة وقد لا يدعى شيئا من ذلك وانما يدعى السلطة  
والرئاسة كما كانت منذ اول قبل نبينا وهذا من بعد الى يومنا هذا وقد لا يكون  
سلطانا بل يكون ذا منصب من السلطان والمناصب كثيرة لا تكاد تحصى بعضها اقل  
سعة وبعضها اكثر وبعضها اشد ظمنا وبعضها اضعف من بعضها اضعف من بعضها  
ان كل ولاية وسلطنة ورجعية تكون من الله وبذن الله فهو الى حق وصل سواء  
عمل هذا الولي كما امر الله او عصي كل لا يكون ذلك فهو الى جور وابل سواء عمل  
بالحق او لم يعمل فقام كون الولاية خفا او ابلا غير مقام العمل بالحق والباطل مع انه لا  
يكاد يمكن العمل بالحق الى الباطل وظاهر ان معصية الولاية الباطلة على الشدة لا  
تكاد تغاس بعمل الولي الحق اذ العمل كما امر الله وقد مر قوله ان في ولاية ولي الجائر  
دروس الحق كله واحياء الباطل كله واظهار الظلم والجور والفساد والبطال الكتب  
وقتل الانبياء وهدم المساجد وشيد بل سنة الله وشرايعه البس كل من نظر الى  
دباب المصدين للرئاسة الباطلة ودينهم يرى كلام الامام ع بعينه ويصدق



ببينهم ضوابطهم ومن اشياهم واشياهم ثم اطلق كلامنا عن هذه الاشياء  
 الخفية كمن يدعى الاربعة او الاربعة او الاربعة او الاربعة ولا في محال من حيث  
 فليقل ويقطع الطريق ويبطل الجادة ولا يبين يدعى الاربعة ولا يبين يدعى الاربعة  
 ظاهراً بعد ما لم يتابع انه ليس ما بهم به اليقوى ولما طعن كل جانب بالاطع وبالادع  
 وانما كلامنا عن بعد من السلاطين ولم يجهش والاستعداد لحفظ ملكته ولما وجد  
 وبأخذ الخراج سواء بهي السلطان والتقدير او الخزان او يتفرقك سواء كان مسلماً  
 او كافراً وسواء ادعى شيئاً غير السلطنة من الخافعة وجوب الاطاعة كما هو باب الخافعة  
 او لا فليبين قد ظلمنا سبعون ما انما جئنا من الشر الكثير لا يمكن ان يكون الامرا  
 فان الحكم باب احده شره ومفسده وان كان قد بين نب عليه خير قليل ولو لا ذلك لما كان  
 في العالم ولا يبرحه فان اخذ الولايات وافضلها ما كان في الدولة الاسلاميه مع ان  
 فيها اية كان خير قليلاً كقطة بضاء في بفر من سوداء فالصبي ثم العجب من ما لم بعض  
 في كون ما فيه كلامه احوالاً للذات وفي المهرات الذائبة وظن ان المهر هو ما يرب عليه  
 من المهرات فلو كان في الولايات فيهم بالحق في جوارب الغنى العام ومثل ذلك بما  
 صد عن يوسف الصديق حيث طلب الولاية عن عزم مصر كما في قوله ثم قال اجعلني على  
 خزائن الان في حبس عظيم وفداً عن ذرا الرضا عن قبول عبيدنا من يفعل يوسف  
 بلغ كتب من الاختيار والارضية قبول الولاية من السلطان الجائر للعل بالحق احقاً  
 الحق بل بما عجب الامر المعروف وانتهى من المكر لان مفهونه الواجب المطلق فيجبها  
 بل يمكن فيجب الالجام على عدم كونه احوالاً بالذات هذا في ما ذكره بالحق في  
 ان امثال تلك الكلمات شبهة في مقابل البرهان بل في مقابل المذهب انما يابى انجبه  
 الخالقون لخلقناهم ما قول يعونى لا ينظر مثل هذا القائل ان فتنا الارض ودرنا  
 الحق وخولى الانبياء والادوية واذ لا يكل امر ودا من كل فتنة بل في كل الانبياء  
 والادوية ومن اباهم من انفسه القليلة من لدن آدم الى الخاتم الى زماننا الى

فما ان القام عجل الله فرجه لم يكن ولا يكون الا من كماله الحيور والى ذلك اشار مولانا الصوفي رحمه  
السايق وقد كلفه لو انم الولاة الباطلة وان ادت سرها الظاهر ولما الباصرا علم ان خليفة  
الحق وهادى الصدف قبل الخلق وقبل الخلق وبعد الخلق ولحق من يخرج من الدنيا هو الامام  
بعد احد بلا حجة فيقول رب لولا ارسلنا نبيا وسولا وهذا من بين هيات من الدنيا  
ثم من لا يدري شيئا ابدا من جعله الله هاديا للناس وامرهم بالبيعة ولوجب عليهم طاعة فقد  
جعله واليهام وحاكمهم وسلطانهم ومن جهلهم فجعله خليفة وسدا لاولي الباطل عن حق  
بابا لله الله وادعى الحق على من اعلاه واستنكف عن طاعته واستنكف عن عبادة  
المسلم ان ينفقه بالبيعة ولا بد له وان كان لا يكون فيه مصوع وانما به وهو خاص  
او عام فمن جهلهم لا يفعل ان يكون والبا عليه من قبل يفتد والبا عليه فانما هو في شفا  
سهم وكفاه هذه الدعوى كثر او نفاذ او يلزمها سدا لاولي الباطل ومنهم من قال  
بنخطة الانبياء وجعل للناس نصب الخلفاء فلان يقول بجعل هذا في مقابل الحق لا سيما  
ولا اظن ان يرانا باحتذ ذلك بعد اذ ذكرنا من كشف الحق وبرهان الصدق وهما في ذلك  
فمن الذي حجر فالحمد لله وهو الحاكم ولي العهد الدائم امشاة كاديبان لكل ذي حق انبأ  
حده بكل جيلة صانعة وبأى طريقة مباينة فانما كان يوسف الصدوق زينا ومولا نا اكرسا  
خليفة وامانا وكل واحد من علمائنا امينا ونائبا وكان غيرهم قام مقامهم غصبا طغذ  
شأنهم وحفرهم جورا فقاتل منهم قال اجعلني على خزانة الارض او فليك ولاية العهد او  
اجعلني شيخ الاسلام او صيرني امام الجمعة او فاضيا ببلده او حاكما في رايه  
علملا على الصلوات واخذنا ما جعله الله من الوجوه او فاقنا لما اياه الله من الرجا  
عملنا بالانكر في العفول ونص عليه خليفة الرسول ما لا بد لك كلة لا ينكر كلة والمبوء  
لا ينفذ بالمعصوف فلما تبدل بذلك على حوزة طلب الولاة من الجائر وقبولها من الرجا  
وكونها في حد ذاتها مباينة وثبت من الشارع فيها الرخصة مع انك لا تقاصر بلباس الهبة  
والصدقة كما اذ انصبت عليك جوارف قلت له بلسان العجز والالتباس بك هذا العبا

فأعطاه فنسبوا الله من أشال هذه الفضلات ونسبوا الله من تلك الفضلات على  
على الهداية والبعد عن الضلالة الحمد والثناء وذكر ما يدل على بوزن أي جواز قول الله  
من الجبال ثم يصيها للقال صاحب الشريعة مثل ما علمنا من خارج عما نحن فيه نأبئ  
وبعد عليه مع أنا الأصل أنباء الخبار كثيرة متواترة بالعقود الجملة وذكر بعضها بما سمع  
ذكر الوعد السر في الصحيح عن الله من قول من أورد الدنيا ضللتهم وفتح بابهم ورفع من  
ونظرة أمور الناس كان ضاع على الله أن يؤمن وعنه يوم الغيبة ويدخل الجنة وفي رواية  
زياد بن أبي سلمة عنه ما زاد لأن أسقط من شافق فأنقطع قطعة قطعة أحب إلى من أن  
أولى لهم علا وطالب بساط الرجل منهم إلا ما ذاقك لا أدري جعلت فداك قال لا  
لنخرج كريمة مؤمن أو فك أسرو أو قضاء دينه قال وليت شئنا من أهلكم فأحسن إلى  
أخوانك تكون واحدة بواحدة ودوايه على بن بطلين أن الله مبارك وقامع السلطان  
من يدفع بهم عن أوليائه وقد خبرنا عنك عفا الله عن النار وقال الله كفاؤا  
عمل السلطان قضاء حاج الأخوان وعن الفقع سئل الله عن رجل يجعل عملا ومو  
نة ديوان هؤلاء بفعل عنت وأبنتهم قال يحشره الله على نبيه وفي رواية أبو بصير  
ما من جبار إلا وصده مؤمن يدفع الله به عن المؤمنين وهو أقاتلهم خطا في الآخرة لصبيته  
لجبا وعن أبي الحسن الرضا ع الله في إرباب الثقل من نور الله به البرهان ويمكن له في  
البلاد في دفع بهم عن أوليائه ويصلح بهم أمور المسلمين لأنهم ملجأ المؤمنين من الضيق  
والبهم من جميع ذوي الحاجة من شعبنا بهم يؤمن الله روعة المؤمنين في دار العظم والملك  
المؤمنون حفا أو انك منا والله في أرضه أو انك نور الله في رعيته بهم وبزهرتهم  
لاهل السموات كابرهم نور الكواكب لاهل الأرض أو انك من نورهم ونورهم الغيبة  
نصبي الغيبة خلقوا والله الجنة وخلق الجنة لهم ما على أحد كان لو شاء لنا أن هذا كله  
قلت بماذا جعلت فداك قال يكون معهم فيسترنا بأدخال السرور على شعبنا فكن  
منهم يا محمد وهو محمد بن اسمعيل بن يزيع وذكر بعض أدلة الحجاز ما رواه الصدوق

في حديث المناهي قال من يؤذي عرافة قوم في يوم القصة ويبداه مقلوبان الى حفرة  
فان قام فيهم بامر الله اطلقه وان كان ظالما بهوى يرقى الى جحيم ويثنى العبر وعرضت  
الاعمال ومن يؤذي عرافة قوم ولم يحسن فيهم حيل علف في جحيم لكل يوم انفس سبعة  
حشر ويبداه مقلوبان الى حفرة فان قام فيهم بامر الله اطلقه وان كان ظالما بهوى  
يرقى الى جحيم سبعين خريفا ثم قال ولا يخفى ان العرفية جمل ذلك الزمان لا يكون الا  
من قبل الجائر وانما جبر بانها على حرة قبول الولاية وان احسن احسن اعماله كفاية  
له بوجوب اطلاقه اذ لم يزل لانه على حرة ما مضى هي ان من ابسبب ما بين يديها  
من الاعاصي لا يخفى مثل سائر ما يدل على المنع فمن كذا الشئ خرج تمام بن ابي فراس قال قال  
من عصى الى ظالم لعينه وهو يعلم انه ظالم ضد خرج عن الاسلام وبطل الاخير يتادي بان  
احاشه لعنه ظلم فافهم ولا تغفل قال وقاله اذا كان يوم القصة يتادي منا ودين  
الظلمة ابن عوان الظلمة ابن شبه الظلمة حتى من يره لهم فلما اولا في لهم دوا فاجتمع في نا  
من حديثهم يوم يوم في جحيم وفي النبي من على سوطا بين يدي سلطان جائر جعلها الله  
طولها سبعون الف ذراع فبسط الله عليه نار جحيم خالدا محمدا وقال الله ما احب الي  
عقدت لهم عقده او وكيت لهم وكاء وان في ابين لا يديها ولا مد فيعلم ان اعوان الظلمة  
يوم القصة في سائر دن من نار حتى يخرج الله من الحشا ويخرج محمد بن عذافر عن ابيه قال قال  
ابو عبد الله ع يا عذافر بلغني انك تعامل ابا ايوب و ابا الربيع فاحالك اذا نودي لك  
في لصوان الظلمة قال فخرج ابو فقال ابو عبد الله لما راى اصايب ابن عذافر انما فوكت  
بما خوف الله عز وجل به وظاهر هذا الخبر من مطلق المعاملة معهم من دون ولا يبره  
يمكن جعلها على ما يلزمها الولاية او صدق الاعانة وفي رواية الكاهلي عن الله من سواد  
استخبره بوان ولد سبع حشرة الله يوم القصة خضر اوا قال ما اقر ب عبد من سلطان  
الا تباعد من الله وعن النبي اباكم وابواب السلطان وحواشيها فان اقر بكم من ابواب  
السلطان وحواشيها البعدكم عن الله ثم بل يحفل بعضها مطلق العمل معهم من دون ولا

كما هو صريح قول الله في رواية يونس بن يعقوب لا تشبهوا مصعب ومثل الحديث  
 الاول واظهر من ابيج روايته ابن ابي عمير قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذا دخل عليه رجل  
 فقال له ربما اصاب الرجل منا العصب والشد فندعي اليه البناء بينه والتمسك بيه  
 او المساء بصلتها فانقول في ذلك فقال له ما احب الي عندي علم عفة او كبت الي  
 اخر ما تقدم ومكانه صفوان الجال وبهجه جاله لئلا يكون بها امر من الرشيد اطر من كذا  
 مروي عنه قال له ابو الحسن لكانظم اعجب فبانهم حتى يخرج كرايك قال نعم قال له من احب  
 بقائهم ففوتهم ومن كان منهم كان وقوده الى النار واصبح من الجميع واستلمها اوله وبه وعلا  
 روايته عن العفول واما وجه الحكم من الولاية فلا يترى ولا الى الجائر ولا يترى ولا نزل العلم  
 والكسب لم يحمى الولاية منهم مرام محرم صحت فاعل ذلك على قليل من فضله او كذا يكون  
 كل شيء من حمية المعونة له مصيبة كبيرة من الكبار وذلك ان في الولاية الجائر وروى عن علي عليه السلام  
 الحق ولما ولى اسابدا اعداءه الذين اختلفوا او فهم في الجمع بينها فبعضهم لم ينكر حرمه  
 الولاية من حيث هو في ذمهم ان حرمها من حيث ما يترتب عليها من المعاصي فلو قبل من الجائر  
 علاميها كجمع الخراج فلا حرمه له ثم يترى سورة الاستصحاب من الامتناع وفضاء حوائج الاخر  
 واضطر بكلماتهم في وجوبها لاجراء الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوه فان ذلك  
 ما ادى اليه نظر شخص الانصاف في علي بن ابي طالب قال في ذلك في اخر مسئلة معونة  
 الظلمة وقد بين ما ذكرنا ان المحرم من العمل للظلمة فلما احدهما الا عانته لم يعل الظلم  
 والثاني ما يبدعه من اعوانهم والمنسوبين اليهم بان يترى هذا خباط السلطان  
 وهذا معاره وهذا ما عدا ذلك فلا دليل عليه بحتمه اقول لا ريب ان مراده  
 من خباط السلطان ذكر المثال والاختياط ولا يترى ولا يترى ولا يترى ولا يترى ولا يترى  
 في المطلب في هذا انهم من قبل الجائر كما لا يخفى وان ابدت عن صدور الولاية فلا شك في  
 صدور الاعانة وان هذا الخطا سلا من اعوان الظلمة وكان في ذلك مسئلة الولاية  
 من قبل الجائر بعد ان اخبرنا بها حرام فاننا ثم انه يتوعد الولاية المذكورة امران احدهما

النيام بمصالح العباد بخلاف على انظار المصالح يترى المحكم من بعض وبدل عليه بنزل  
 ان الولاية ان كانت محضة لغايتها رادها وتطلبها لاداء المصالح ودفع المفاسد التي في  
 مفسدة الشرارة الشخص المعزول انظمة بحسب الظاهر وان كانت لا تسبق امر التام للغير  
 فالمرض عدم تحققه من ابدال عليه التبري من زواج اخر فمزم الى ان قال بعد نقل اخبار  
 والاولان بن ان الولاية الغير المحضة بها ما تكون من وجه وهو من يؤلف لظلم معاشة سيد  
 الاحتكاف خلاف ذلك الى المؤمنين ودفع الضر عنهم ثم ذكر رواية اقدم حظا في الاخرة ولبلا  
 ومنها ما تكون مستحبة ومن لم يقصد بدخوله الا الاحتكاك الى المؤمنين ثم ذكر حديث  
 فترى منهم محمد شاعدا وانما يكون وليته وهي ما نزلت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 والولاية عليه فان ما لا يتم الواجب الا به ووجب مع القدرة وما يظهر من كلمات جماعة  
 عدم الرجوع في هذه الصورة ايضا ثم ذكر عبارة النهاية والتميز ووجوب ذلك ثم قال وانما  
 ان جواز الفعل والترك هنا ليس من ايجاب عدم جريان دليل فيجوز الولاية وتخصيص دليله  
 بغير هذه الصورة بن من ايجاب من جهة فيها بفتح ترك الامر بالمعروف فلكل كلف ولا حظ  
 كل منهما في العمل بمقتضا نظير تراحم المحقق في غير هذا المقام ثم ذكر كلام شخص اقدم في  
 الجواهر ان نفي الوجوب بشي من مادل على وجوب الامر بالمعروف ومادل على حرمة الولاية  
 عن اجازة بناء على مناهضة وانها والفتنة عموم من وجه فيجمع ما بينهما بالتخصيص المقتضى للجواز  
 وضابط المنع من الترك من ادلة الوجوب في المنع من الفعل من ادلة الحرمة واما الاستحسان  
 فيستفاد من خبر محمد بن اسمعيل وغيره انك لو اضر شاعدا للجمع خصوصا بعد الاحتياط فيفتي  
 المتهتم وبذلك يرتفع اشكال عدم معقولية الجواز بالمعنى الاخص في مقابلة الواجب في  
 من او نفع الوجوب بالمعاريض او عدم المعقولية مسلم فيما لا يعارض فيه مقتضى الوجوب  
 انتهى ثم رده فانه يقول وفيه ان الحكم في التعارض بالعموم من وجه هو النوقف بالرجوع الى  
 الاصول لا التخصيص كما ذكر في محله ومقتضاها اباة الولاية للاصل ووجوب الامر بالمعروف  
 لاستقلال الفعل بها كما ثبتت باية مع ان التخصيص عند تعارض الوجوب الغير هو التخصيص

الظاهر في جميعها  
فإن فيه كلام من غير الجواز مع التمكن من الإبرار المعروف من أدلة الجواز المعقول العام وأما من غير  
الاستحبابا فغير قويم بطلان قوله المقتضى أن يثبت من نفسه مع انه واجب كماله أدلة الاستحباب  
الصحيح لا لا ينافي الوجوب الكلي لا لاجل الإبرار المعروف والواجب كفاية أو بوان مورد كلام  
ما إذا لم يكن هنا معرفته من قوله يجب فلا الإبرار أو مكره فقول يجب المقتضى عنه ذلك  
بل يعلم يجب الجادة مخفوق مورد ما يجد لك ومن المعلوم عدم وجوب تجسبل عند منها  
فيل مخفوق مورد ما ذكره فكان فلا اشكال في وجوب تجسبل الولا به إذا كان هناك من  
من قوله أو مكره كوجب يجب فلا الإبرار لا دل ولا انتهى عن الثاني أقول بعونه الضيق ان  
حكم صادر من العامة من جهة عند التعادل الضيق كما هو مقتضى أحباب الضيق وكلمات العلماء  
ومر ذلك ان شافعي العام والخامس المطلق والمقتضى فعارض يردى فتؤخذ بالخاص  
والمقتضى فحين ان يكون ما يجري فيه التعادل والجب الضيق المبنيين والعامة من جهة  
والاولى غايبة العلة بل لو من عشرة بل لا حصة وذكره في هذا المثال من العلة  
صحت ولا بأس بجمع العلة في الواجب العامة ان من جهة من الاحتمال وكلمات الاختصاص فلا  
يكاد ينبغي فلا اختيار الميزة المتواردة بالمقتضى عشرة امثلة فلو كان للعامة من جهة حكم آخر  
غير الضيق مع كثرة وشيوعه فتم شاعبه ومع ذلك له حصة المصوم مع ذكر  
هذه الاحاديث كلها لا انكار بوجود عشرة امثلة ولو بان فيها بقرينة مبيته  
للادراك عند افضل من الشك في التسليم على جملة لا ينفى ان ينفى عاقل نعم بشكل  
بان العامة من جهة جعل عامة يردى لا من في بكل منها فكيف يحكم بالضيق في مورد  
الاجتماع والتعارض مثله في الماهل ثوبت من ابراهيم لا يترك الجمع مع قوله لا بأس  
بعدم الطبع مع شغل الإجماع باحدا حكم البول والخمر فيقع المعارض في حق الطهر المحرم  
لا وضع لهذا الاشكال بعد ما ذكرنا انه لو لم يثبت بعد الاخذ بالحد في مورد التعارض  
فمن الضيق اليدوي الا لاخذ باحدا منها بما رواه الاخذ بالآخر في مورد الاتفاق

وترك في مودة الاجتماع وليس في ذلك تفكيك كما في السند البسيط بل تفكيك في المداول الكثير  
كالامام المختص في آية اذ الرجز في الجنايا الضمير لم يجز فيه ايها الترتيب كما مطلوب <sup>المعنى</sup>  
والامام والمختص في مودة الترتيب مع ندوة الشياطين فانهم ولا تشكك وهو امام اوله <sup>الامام</sup>  
مختص لا ريب على من هذا الشبهة الا امامية نصهم الله انما كان من فضاء الله  
التي لا يبدل ولا تغير ان يغلب الباطل واهله من الكافرين والخاصة من الناس من  
من بعد الخاتم الى ظهور القائم عجل الله فرجه على الحق واهله من الاثمة واولا بهم العامة  
وشعبهم الخاصة اهل المداولة والتركيب والاستغاثة ومعنى غلبة الباطل واهله  
ان يكون الربانية والسلطنة والولاية في يد غير الاثمة ومن جيلوا ناشيا واثما <sup>ظنية</sup>  
ولا شك ان السلطنة اذا كانت في يد غير اهلها فلا يمكن ان يكون عرضة لها وادارية  
فيها الا ان ينال كل شهوة ويدرك كل لذة ويهجم من اي سبب يجبل وما ياتي شي يجبل  
من الظلم والفساد وخول العدل وانزواء الصالح والساداة ولو لا عرضة ذلك لآد  
الامانة الى اهلها ووقتها على غاوبها وكذا مراد من قرب اليه وبطلان لا يرد <sup>سنة</sup>  
منه هكذا الى الظلم شانا واختمهم ولا يرد وعلا ولازم ذلك ان لا يجزى احد على  
امر معروف ونه عن منكر الا برضاهم ولا يفتد احد على الظاهر حتى يدفع شر  
وبدعه الا ببلد ولا يجزى حكم امام ولا نائب الا باقتناعهم ولا ينال غلبة اثره ولا  
كثرة لوصول الى اهل الحق ويعتق ضمير او يفتي مجدا او يرفع فتنة وهكذا الا بولاية  
منهم ولا بدفع ظلما ولا يفتي مظلوما ولا مكروبا ولا مغشوا ولا يحسب الا بغيرتهم  
وكل ذلك لعل من اليد <sup>بشيء</sup> المحسنة لا ينكر شيئا منه احد وكذا لا يوجب ان ائمتنا  
كانوا يعملون ذلك وما يقع في الا زمان الى اخر الزمان وبعدها وكانوا يعملون ان  
قليل من الناس واحد بعد واحد يطلبون الاخرة صدقا ويكون همهم اقامة  
الحق وفعل الخير حقا وبعبارة اخرى قابل للنسابة ومحقق للنصيب الا فانه فان  
لشاه سلطان العالمين خليفة الله ان يغيب الولاية من الجائر لاجل ما مر كما قال



ثم لم يرد ما بين يمين ما على احدكم ان لو شاء شئنا هذا كله الى قوله فكن معهم يا محمد فانهم  
 فيما نحن فيه بينة كاذن المالك لقبره وان يسمون في ملكه لا يكون له انصب فكلهم يعرفون الله  
 وحسن في حقهم ان هذا الشخص ما دون بل منصوب من قبل الله وخليفته على بل  
 العموم يقولهم ما على احدكم تقبل منصوبه الله له الحكم وان لم يكن هذا الشخص طاعتنا  
 لهذا الاذن والنصب فهذا الشخص والظاهر تابع للحياض ولكن في الحقيقة ما بين  
 الامام والمجور بهذا القيام وتظهر بينة العباد ان الله يقبل بها مواظبة للتقنية في محلها  
 بأمر الله وامر خلفائه فان هذه العائنة الظاهر تابع لغيرها وذكرنا من يجب طاعتها جميعها  
 في محلها عبادته فظهر من ذلك حسن قوله فلا اشكال في وجوب نصب الولايه اذا كان في  
 معروف من مترك او منكر كونه لكن لا ما ذكره هو او غيره من انكار حرية الولايه من الجائر  
 كما قبل او القول بها مع سائر الامور كما قال بل لما قلنا من البرهان القويم والدليل  
 المستقيم انما بان سلطان الحق وخليفته الله فانهم موضع اوج حرية وانهم بينة  
 المعصية ولكن مع ذلك كله فالحكم بالوجوب في غاية الاشكال بل الاقوى عدم كماله  
 المشهور المنصوب لعدم الامر به من المعصوم وانما احتوا ورتبوا واكروا وبذكر الترتيب حسن  
 المآب مع ان الاصل عدم الوجوب انما كان واجبا لامر واصحابهم بل حليا عليه  
 انفسهم فضلا عن غيرهم وظاهر ان بداهتهم كان على خلاف ذلك فافهم ولا تقلد  
 ونجب من جعله فله في الولايه وفيه نكاح الاله بالمعروف وعرض واحد من جميع النكاح  
 الاول واجبا لغيره في بعض الفروض اذ لا ينافي هذا الشخص قبل قبول الولايه عاجز عن الا  
 بالمعروف ولم يحصل فيه شرائطه ولا ذم ذلك بخير ان كتاب حرام لتبصيل فذره على  
 اداه ولجب نظره لا كذب في الاصلاح وقد مثل به فله ولا يخفى عليك انه لا يخفى احد على  
 مجوز حرام او ترك واجبا لا جل واجبا او ترك حرام في غير الضرورة ما لم يرد ان من اشكرك  
 كالنكاح في الاصلاح وفي حفظ مال الغير عن العثار ونحو ذلك ولما ورد في المقام انما  
 محول بها بل جميع عليها على الجواز من جميع بانه من باب ارتكاب اقل التبعين وجمع احكاما

الولاية من حيث هو ليست بحرام ونحن نحمد الله قد فككتا العقد وأخرجنا العقد هذا وأما  
من لم يكن غرضه ذلك بل كان غايته من قبول الولاية حصول اللذة وبلوغ المنبة ولكن من  
طريق المباح وجميع المال الحلال بواسطة الولاية فلا يفتقر إلى شيء وبغية الحرام بالنقل و  
العقل التام فما يفعله من غائبة الأنام والاحتيا إلى الخاص والعام فربما يصير كتمانها  
ضل وسنارة لما قبل ولا حرج من هذا الشخص من كان داعية ذوله لا حرج له من أن يكون  
كل منهما جزء من الداعي أو داعيا مستقلا ونعم بما في الوسائل إذا قال باب شرب الخمر لا يرد  
من قبل الجائر إلا ما استثنى إلا أن قال باب جوار الولاية من قبل الجائر لرفع المؤمنين  
الدفع عنهم والعمل بالحق بفكر الامكان انتهى بالجمل فدل الجواز والتدبير لا نأ  
ونخصر هذا السلطان بالبحر الاسرار المعروف وفعل الاحتيا والعقد الثابت من  
الاذن الخارج من المنى المنى الطالب لعل كذا الحق وفذوال الباطل بالراضة الحقة  
بالأغنية والاحتيا يكون بمعنى ذلك وإن كان التسليم بطلب اللذة وبغية النعمة  
واللذة وما غيرها فبعضها المنهي ولا يسه فبغير من حيث هو غوته واحتيا وأمره  
بالمعروف لسبانه ما ج كافر الناس من خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا فان الحسنات  
بذهن السبانه ذلك ذكرى للذاكرين وقد صرح بالحصص له كمال الاماذا قلت لا  
ادري قال لا تفترج كثره مؤمن أو فكا سره أو ضياء دينه أشارة أن محل الكلا  
بلا كلام من يكون عمله التكا قبل الولاية له مباحا فعلا لا كان يكون مستحفظا لطرف  
المادة وموجب الحفظ استقلا من يكون عمله بغير حراما أو مستنقدا للحرام كما هو القاب  
بل ليس في المناصب الولايات لا ما يكون حراما أو مستنقدا للصالحات الا ما شذوذ  
كما ذكرنا من المثال للتقدم وقد مضى قول شخصنا فده مليل الجواز إذا قال ان الولاية  
ان كانت محرمة لذاتها كان ان كتابها لأجل المصالح فوضع المفسد التي هي أهم موقفة  
السلالة الشخص اعوان الظلمة بحسب الظاهر وان كانت لا تستلزمها الظلم على الغير  
لمعروض عدم تحقيقه وفي الشرايع ولو امن ان ذلك أي اعتماد ما يحرم وقد عدل الامر

بالمعروف فاستخبر من النهابية من علم الانسان او غلب على ظنه انه من ذوي الامر من قبل  
 السلطان بما اذا تمكن الوصول الى اقامته ليعلم دوا الامر في المعروف والنهي عن المنكر وفهمته  
 الاخيار والصفوة في اربابها وسلسلة الاخوان ولا يكون جميع ذلك متحدا بل يجب لا خلا  
 فينبغي فانه استخبر لسان بغير خسر لئلا يلقى الامر من قبله فافهم ولا تغفل في تعيينه بكونه  
 في حق الولايه عن الكا ومن ولائه وعن ولائه ولائه وكذا عن السلطان الخائف قد يتخيل في  
 السلطان الاما عن ذلك يادى الى ارجح لكن بعيد الشامل في جميع ما يظهر عدم الفهم  
 كما لا يخفى كذا في دلائل الاما ورد مطالب العقل الفطري ان مثلنا كمثل مكة بحج علي كذا  
 ان اربابها ويطلبوا عليها ما اذا امتنا المروج واجبا والراجع مرجعا والمبيع قابضا واقتضا  
 بها بعد حصول النية عاليه سافله وسافله عاليه وكثير في ذلك بدونه ونفعا لما جله  
 من المشيئة والطريقه فندبر ميسا في اهل الميراث من الولد من يكون له تسلط على جميع الولد  
 او غيره كما هو المشايير بل الميراث من ذلك فان من سواد سيرة العيون فهو داخل في الولد  
 بل في الاعوان مثل كل فرد من اسكر وكل واحد من اهل الدفتر نعم قد يشكك البعض في صحة  
 انه داخل في الولد او الاعوان او خارج كالاطبباء والمحظوظ والبناء والمعتاد وسائر الاولاد  
 الذين ينسبون الى السلطان وهذا خطا الوزير وهذا معناه الشبه وهكذا واشكل  
 فقلت حكم من يخدم الولد والحكام بل جرحه شهرا سنة او سنين او اكل باطنه والمساءد  
 مرقبا الاطفال والمعام وخادم الفرس من يحفظ لباسه هكذا ولما من يفرض لذلك مع  
 انه مهم لاسلم جاه وحرل من العمل ما هو لم فان العمل اذا كان عاما لا يكون اجره حلالا  
 مع ان خسر الناس واكثر ثقتهم من هذا المرفقول بعونه ان المقام له اقسام ويقع فيها  
 الكلام احدها النية الحسنه كحب الشخص وسيله ظهور الدولة والسفد ودواعي الشرع  
 والعدل والصالح والطاعات وعدم اربابها وظاهر ان النية السببه طوعا ولا  
 ذلك سواء عمل صاحبها للظالمين ام لا وسواء كان لها ولائه ومنصب ام لا ثانيها  
 الخ لا يله والربايه ثالثها شغل ومنصب ليس فيه ربايه كاحاد العسكر واتباع كل ظالم

ولو كان في ذلك  
 في حق النية الحسنه

ويجب لهم وبأسر كما مثلنا من يربى الأطفال أو خادم للمعالي وهكذا وهذا قد يكون  
علما حراما وقد يكون حلالا وقد يكون حراما وحلالا رايها ان الله يكون علمه حلالا  
كالوالمع حفظ الطرق وعلى المعالي الجواز والوظائف الحلال الى غير الظلمة واهل الضلال  
وكما علم القرآن والعلم المباحة وكما الطبيب الخادم للكفر والسفاهة وعز ذلك ما ان  
اعتد نفسه لا مثالا او امرا ظالم واطاعة في كل ما امر به يقول كائنات ما كان من اما كان او  
حلالا لا لول بعد نفسه لذلك بل يعني ان لا يطاعة محسب للثقل فاصلا خاصها من كل صيد  
عليه شيء من ذلك كالكتبه المصنوعة في الدكاكين قد يعملون للظالمين والكافرين وقد  
يعملون الفاسقين والمؤمنين وكما البناء والبناء يعملون لهذا وما او اباها ولهذا  
اشهر او اعوانا سواء كان منهاهم خيرا او شرا وسواء اعتد نفسه ويعيد لها ان يصبر من  
اعوان ويطيعهم ولا يظهرون عدم خلاف فيجوز هذا الاخير ويدل عليه السيرة في  
الخطبة ويدلان السيرة المبرج بل لا ذلك لما فهم للسيرة في كالاختي على القضا  
البصير فاورد من مثل قوله لا تشبهه لبياء مسجد فاعلمه يحمل على مقام الزهد و  
التقوى وعلى اكرامه مع ان مودها الفاضلين للخالفة من بني امية والاسيرة  
لا ظلمة الشبهة والامر بهل بعد في الحرمة او المعنى لا تكن من اعوانهم على بناء مسجد  
فضلا عن غيره فالتص على ظاهره من الحرمة واما الثاني وانشاء ما كان علمها  
حراما او حلالا وحراما فلا يثبت دخولها في تعبا الفتوى الحرمة من جهة من جهة  
صدق الولايه وعون الظلمة وغير جهة حرمة العمل في حد ذاته والغالب لكثير المبطل في حتم  
التعصية واحده من ذلك كما لا يخفى على البصير ولازم ذلك ان ما لم يخذلته يعني ان الاجرة  
ويؤثره المولى يكون حراما بلا شبهة وكذا الحديث من مشي الخاطو لم يصبه وهو يعلم  
انه ظالم لم يصبه وهو يعلم انه ظالم فخرج عن الاسلام وحديث اذا كان يوم القيمة نادم  
مناد ابن الظلمة ابن اعوان الظلمة فخرج من الاقسام الا هذا ان اذا كان علمها مباحا  
وحلالا فحدته انه وهو ظالم فان اعتدا انفسهما للامثال والطلعة كما هو الغالب في

فلا ريب انما من اعوان الظلمة مع ان احدهما من ولاه الجاهل اربعة وان لم يكونا سعد بن ذلك  
 بل اسندا للثقة اذ امرها الظالم بالامر والمعصية فبها اشكال من حيث كونها من  
 اعوان الظلمة ولو لم يعلموا المصلحة ومن عدم شأده لك من اخيار الباب لكونه من الافراد  
 النادرة بلا شبهة مع اصالة الاباحة وقد جرى الاول شيئا الاشارة اذ قال واما  
 معونتهم في غير الحريات فظاهر كبر من لا اختيار منها ابغ كعضد ان تقدم وقول الله لا يحرم  
 على بناء مسجد وقوله ما احب الي عفتهم لم يفتد او وكبت لهم وكاء وان في ما يكره اليها  
 ولا مدة بفلم ان اعوان الظلمة يوم القيمة في سرادق من نار ولا في المضيق فاذا احدث  
 الشخص معارضا للظلمة او بقاء له ولو في خصوص المساجد حيث صار هذا العمل منسبا له  
 في باب السلطان كان محررا وبطل على ذلك جميع ما ورد في اعوان الظلمة وغيره من جهة  
 اياكم وابواب السلطان وحاشاها فان افرجكم من ابواب السلطان وحاشاها ابدا  
 عن الله ثم واما العمل في المباحات لاجرة او غير خاص غير ان بعد معصية الحق في ذلك  
 من ان بعد من اعوانه فالاولى عدم الحرمة للاصل وعدم الدليل على ظاهر بعض الاخبار  
 بل والحق ان ما فيه فهو موافق لاختيارنا لما كان مرادنا في نفسه لا معصية لذكره وهذا  
 الباب ولا ننظر الى سؤال السائلين اذ لم يسئل احد منهم الا عن الفعل المباح وقد  
 ذكرنا في قول الامام في اخر خبر حتى من بره لم قلما اولا في لم يدنا وقوله عفت  
 لهم عفا في او وكبت لهم وكاء ولا مدة بفلم في جواب من قال ربما امتنا الرجل منا الضيق  
 واشد في يدى الى البناء بعينه او النهي كبره او المسناة بصلحها فانقول في ذلك  
 والى قوله لا تمنعهم في بناء مسجد وسره ابغ يظهر من قول الله لولا اننا نجى امية  
 لهم من كبت ببحي لهم البغي ويقائل عنهم وبشهاد جاعلهم لما سلونا احفنا ولو تركهم  
 الناس ما في ابداهم ما وجدنا شيئا الا ما في ابداهم وقد ورد في تفسير ولا تتركوا  
 الذين ظلموا فتمسكم النار والكم من دون الله من اولياء ثم لا تتشتمون في سورة هود  
 ما يذكركم العيون ويدور بينه القلوب قال الله هو الرجل ياتي السلطان فنجبت

بفائه ان يدخلوا الى كسبه فطلبه وسفك ثابته واضمح فان الراضى يفعل قوم كالداخل  
مهمم وكمرود في الزبائات وفضل الله انه سمعت بذلك فنهضت به ووردان مولانا عجل الله  
فيه فبقتل ولا يبقى منه لرضاهم بفضل ابايهم والادلة في هذا المطلب فطلبه والاختيار  
مؤاترة فراج في هذا كتابنا كاشفا الاسرار صلى هذا فنسب بقاء سلطان وظالم ضد  
الحبيباء ظلمه وظلم ولا ترو ولا ترو لان حب الشئ يلزم حب لوانه وقال الله ومن  
احب بقاء الظالمين ضد احب ان يعصى الله وقد استثنى في الرضا في الجواهر من ذلك  
السلطان الامام قال في الاختيار لا يبعد عدم حرة حبائه خصوصا اذا كان لنفسه صحيح  
من قول كلمة اهل العزم وعزمهم وما اصفى يقولها شجنا الانضاري فله والحق معه فان  
حبه وجب بفائه من حيث انه شيعه غير حبه من حيث انه سلطان جائز فحبه بالظننه و  
بفائه انتم لو دار الامر بعينه وبين مخالفات كما فرماهم بدينه ويحرج الحق المشبه فخطا لا  
وحب بقاءه ولما انت في فهمه لازم وبالحيلة فالامر حبه في اهل الجواز والوظائف فان  
الانسان اجبول على حبه من فعله بالاحسان وفي الوسائل عن الله ان قوما من امير المؤمنين  
قالوا لو اننا عسكر فرعون فكنا فيه فقلنا من ينهه حتى اذا كان لا نكرهه من ظهوره  
صرا اليه فقلوا قلنا نكرهه موسى ومن معه هارون من فرعون وكيواد وابهم واسرعوا في  
السبر ليجفوا موسى عسكره فكونوا معهم فبعث الله ملكا فضرب بوجهه دوابهم  
فردم الى عسكر فرعون فكانوا فيمن عرف مع فرعون انه حي فانظر ماذا نرى نعوذ بالله ونحسب  
به والحمد لله الله عصم من تلك النزال وحفظني من الماء العسا والصلوة والسلام  
على محمد وال خير بني جبل الال وجعل من ينظر ظهور الحق وذوال الربا بالتمثيل  
قد دد في تفسير قوله الله انك تكتب صريبا الله مثلا كلمة طيبة اصلها ثابته وخرنا  
في السماء الى قوله ما لها من قرار ان رسول الله واهل بيته اصل هذا الشجر واعضا  
وان الشجرة او رافقه فلم يمت منهم احدا لاسقط منه وروى ولم يولد لهم ولدا لا تبت عليه  
ورفعه وقد نقلت معنى الحديث وهو الباطن من ذلك فنقول بعبارة ان بولادهم كلهم

بجسدها أشجار معدودة أحدها بحسب الدين فكل من كان عليه من واحد منهم نجس لها  
اصل ورفع وانقضا واداف واحد ما بحسب السلطنة فالسلطان اصلها والوزير فرعها  
والولادة والملا اخصانها والاعوان والاشباع والانتفا والاحتيا وادافها واحد  
بحسب الاختلاف وهكذا وان شئت قلت انها لا يزيد على ثلثة أحدها اهل بن الحور  
أحدها اهل بن الباطل وأحدها السلطان وانباعه ولكن الحق هو كلام الحق حيث  
بين انها لا تجاوز اثنين أحدها شجرة طيبة وثانيها شجرة خبيثة ولما كان اصل الشجر  
إذا كان طيبا كان جميعه طيبا وإذا كان خبيثا كان الجميع خبيثا وإذا جرى منه شعبة  
الجميع وهكذا من جملة المنابذة فلهذه الطيمات شعبة النابيع والمنبوع بالشجر كما قال الله  
يوم ندم على كل الناس يا أيها الذين آمنوا انهم وقال الله وما أمر فرعون برشد فقدم مؤثرا يوم القيامة  
فأوردتهم النار وكما اهل دين ومذهب يخبر عن اهل دين ومذهب آخر وكل اصل  
بمنزلة شجرة او بمنزلة انسان بعضهم كالراس وبعضهم كالبدن وبعضهم كالانفخه وهكذا  
فكذلك ينسب كل انسان وملائكة وانباعه واعوانه وانباعهم واعوانهم عن غيرهم من الوحيه  
واهل الكسب والحرفه فالله الله تفضيل في فاعلموا ما امر الله بكل امر المعيشه على  
الناس فان بناء المعاملات غالبا على الدرهم والدينار والذلول من جعلها انما يقع ولا  
على ائمة الولاده ثم يخرج منهم بعضنا لاجرة والمواجب الى الاعوان والانباع وعلمهم بما  
حرام مع ان كان علمهم حلالا ولم يعقدتف الامثال فاعلموا حرمه من حبه ان  
يصدق عليه كونه من الاعوان فاذا كان حراما كان لاجره حراما فاما الجدل في ذلك مع ان  
سائر خلق كلهم مبتلون بهم وبجاسترهم وبعبادتهم ويعلمون حالهم وعلمهم فليس لهم  
منهم من يجزى فتن حرمه كل مال الا ما شئت حرمه كل اليسر وادامك واكل وشرب  
الا ما يند كما يظهر من كلام الانبياء انه من حرمه اخذ شي من مال من يعلم ان في ذلك حراما  
بالعلم الاجمالي مع كون الشئ بمحصوره ما هكذا الظن في الشريعة السمليه والملا الحقيقه  
الاجد بزوان كان وود سائر ان الزمان بعد غيبته مولا ناهي عن آباءه وان يعطى

في البس والجر بما كسبت يتركها في نوع الانسان من يكون الثابت على من هو كمن يتركها  
 السنين بل المؤمنين يفرق بينه من وادى واد كمثل جبريل طهروا ولكن مع ذلك لا بد ان يكون  
 من في الله يجلل عن عباد من يترك كل على الله فهو حسب ومن كان الله كان الله فما المشرق  
 ذلك واما المناس من الممالك فومع من علم ولا تعلم الانواع والاعوان  
 ايضا اعلمهم فالبا فاسدة وطرف معاشهم عن غير ان الشرع باعد لا يباي من الحرام ولا  
 يحجبون عن اموال الانام وقد كاد ان ينسخ ما تركه وحل السادات وسهم الامام  
 وان يصير الكذب سباحا بل مدعوا عندهم في المعاملات والكلام فصول العلم الاجمالي  
 فاختلف اموالهم بالحلال والحرام كحصول في اموال الظلة والاعوان مع كون الشبهة  
 في الجميع محصورة الاما شد وقد من اموال بعض نادى هو كالمعدوم ولكن مع ذلك ان  
 الله اوفى بعباده العالم هو ولو لياق وزمانا وما قبله وما بعده المراد بالبسر والسفجل  
 البديهة كاشفة عن الملكة ولا يضرها ولا يضرها تلك العلوم الاجمالية لاف من  
 الظلة والاعوان ولا من غيرهم من افراد الانا والسيرة العظيمة المستمرة على ما ذكرنا  
 افوق ليل وبينة فوالله لا اله الا هو يوفق كل احد ان يمتنع عن اموال كل من يعلم انما  
 ان في اموالهم اما وان يظل حجة يدوم واضحا فوهم اعطيت الادواف والفتن الساكن  
 بالساق فيظل مجد الله تامل شجنت الانفة كاد في حجة البديع او مبدل الى العدم و  
 ظهر ان الحق مع غيره من المصيرين بما ذكرنا كما نقل موثقه وقال ظاهره باضة المصير بيز  
 المسالك وبقية عدم الحق حكم الشبهة المحصورة هنا الخ والحبب من فقلت عا بل من  
 قوله وعن النظر الى ما فاله المحصور في حجة البديهة لولا ذلك لما قام السلب من مؤق و  
 اوجب من ذلك ما احلله فوفى كتاب الطهارة من ان يكون حازكة الظالم اذ ثا للورث مع  
 علمهم بان ما في دمه من المظالم اشتمال ما تركه نظر الى المسيرة ان هذا الشيخ عجايب فافهم  
 ولا نقصد فظهر من الله ان الناس مع سعة في المعاملة مع الظلة ومن يكون مثله من حيث  
 الشبهة في ماله بالحل والحريم واخذ ما يطلونه واكل ما يبيعونه ماله يعلم ان حرام بعينه



مع ان الانبياء ذلك متواتر وكلمات الاختباء متفقة مثل صحيح ابي جاد وجعل على اعمال  
السلطان ليس له حكم الا من يملكه فيسقط به بعض الدوام واكتفى فقال الله  
كل وعقدتها تلك المعنى عليه لوزن فعل يمكن مع ذلك ان يقول بجملة الانبياء العلم  
الاجم الى فانظر ماذا ترى بمعنى الكلام في كونهم وجبلة لاخذ ما باخذ الانبياء والاشياء <sup>معدون</sup>  
واخذ من عنوان الاجرة او الجحش او قوله الواجب او الشهيرة او غير ذلك ان الركن ما باغى  
حراما بعينه سواء كان عملا في حدة التحلل او وصفا من حيث هو لم يمتد الاعوان حراما او لا  
وجراء انما اريدوا الضرب في ذلك القرائش فتقول بكونه ان كانا لاخذ ضمير مستقصا  
للمقام فالشبه ان لاخذ ما باخذ بعنوان المظالم والاولى ان ياخذ الاذن من الغيبة  
وان لم يكن في غيرهما فكذا ان الاذن الغيبة والمجاز له ان ياذن في ذلك في غاية الاشكال  
فليأخذ الاذن من المقتدر المطلق ويصير وكبلا عنه في الاخذ واذنوا منه في الاكل  
والشرب في مقدار لا يصير موكلا غيبا واحسن من ذلك ان يغير نية ويرفع هبة او  
من اذن له الامام ومدهد بالمر من الكلام ولكن فكانه بل كان من سبقه في زماننا  
خالي فان الناس ينابهم ان لا يبايئون من ديان الى عالمي الامن عصاة الله المتخالفين <sup>حفظنا</sup>  
تسرع فذلكهم عامر معتز قول علمائنا قدس في باب الفصل اذ قالوا ان العلم لا يغيره  
لا يقصر ولا يقطر وعدا من افراده اتباع الجائر وقد مر منهم من يصدق عليه الامعان  
وان كان سفر من بوعهم مباخا او طاعة كسفر الحج والزياره فتودى الله من تلك المتابعة  
بقي شيء وهو انه اختلاف ولا اشكال في جواز قبوله لولا انه من الجائر اذا اكرم عليها  
بان امرها او غيرها كما شاءا ما كان غير مثل المؤمن وخاف المأمور من المخالفة وهذا  
ظاهر وانما الاشكال فيما قاله الشيعنا فذه في الجواهر او مال اليه من ان من دخل في عمل  
اعمال <sup>ان</sup> اذ اذنا وصفا من اتباعه ثم اكرهه على المعاصي لم يكن له عند عند غيره عليه  
ما على الاصل محققا لانه لو لم يكن من اتباعه لما اكرهه فاجاد السبب كرها كما يجاد  
اخيارا اذ اوعد بسبب اختياره او لم يشترط في اتباعه الا انشاؤه ولعله كان لاجلا

عنه لعدم اشتغال عن قصد العلماء ولم يفرق بينه وبين غيره من أفراد المكره في الاحتياط  
مثل دفع عن ثوب غشة إلى قوله وما استكروا عليه ومثل الغشقة في كل شيء وهكذا  
في كلام الاختصاص وسره ظاهر لأن الجائر الفاعل قد يكره ابتداء وقد يكره بصدقه وقد يلزم  
كسبه لاختلاف مطالبه فقد يكون النافع علواً فبايريد وقد يكون الزايع له اهلاً  
وقد يكون مراده عند غيره سهلاً وبالحيلة الجائر الفاعل حكى في أصل ملكته كأنه امرئ  
ناقد مع انافض نه أكره من قبل منه منسباً على وجه الجواز والتدبير من مضمون فلا ريب  
أنه يعمل عمل المكره بلا شبهة فغيري حكمه في غيره بعدم الفعل بالفضل نعم لو فرض أنه لو لم  
يقبل من غير من نصب له المالك الباطل أو يأخذ بعضاً مما جعده من الحرام أو كله فلا ريب في ظاهر  
أنه ليس بمكرهاً والعالج أكره الجائر ابتداءً له خالفه لا يترتب على خلافه إلا الاحتياط  
على سبيل منع الخلو ثم لو خاف على الحلل أو على نفسه أو عرضة الظاهر أن لا يكره  
ح أكره وكفانا العمومات والأطلافت فعلى هذا الأمر نأيد بغيره وسافر هو أكره  
على المصاحبة وعانان يترتب ما مر على الخافه ففروح مباح بل واجب فيمن يضر  
وهو العالم وله الحمد الدائم والشكر العائم تحقيق قد ذكرنا بعضنا البعض في  
ذيل قول المصنف قد لا يكره من قبل السلطان العادل جائزة وربما وجب الحج وقال هذا  
كله في لو لا يكره من العادل وقد يلحق به نأيد العام في هذا الزمان إذ فرض ضبطه  
الأفان لم يلغ شرح الاستثناء لو نصب الغشقة المنصب من الامام مبالاة من العام سلطاناً  
أو حاكماً لاهل الاسلام لم يكن من حكام الجور كما كان ذلك في بني اسرائيل فان ما كمل الشرع  
والعرف عليه ما كانا منصوصين من الشرع وان كان فيه ما فيه أقول بجوزة بعض مع استناد  
لما مضى من أن الحكم الشرعي إجراء الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
ويجب عليه مع الامكان ودل عليه الفعل والنقل مثل الزانية والزانية فاحلدها أو  
الشارب والسارفة فاطلوا وأن طاعتنا ومن المؤمنين فقتلوا فاصحوا بيننا ما كان  
نبتأ أحدنا على الآخر فقالوا الله يفتي حتى يفتي الأمر لله الأبره وقال ثم ولكن

مِنْكُمْ أَنْتُمْ يَدْعُونَنَا إِلَى الْخَبَرِ فَبِمُؤْتٍ بِالْمَعْرِفَةِ وَفِيهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ الْإِبْرَ وَهَكَذَا مَثَلُ  
 وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّ سُلُوكُ كُلِّ لَاحِدٍ فِي لُجٍّ وَأَتْبَعُوا لَوَالِدِهِ  
 فِيمَ يَدْعُو الْفِتَا وَيَحْفَظُ الْحُدُودَ الْبَيْنَ الْبَيْنَا أَنْتُمْ لَوْلَا الْحُدُودُ الشَّرْعِيَّةُ أَوْ الْإِجَارِيَّةُ  
 لَمُتَّاهُمْ فِي الْعَالَمِ سَوًى وَلَوْ كُنْ أَحَدُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَاظِهِمْ وَلَا جَوَازِهِمْ وَلِذَا قَالَ الْمُبَرِّقُ الْمَوْجِبُ  
 لَوْلَا الْحُدُودُ أَنْتُمْ لَوْلَا لِلنَّاسِ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ إِمَارَةٍ أَوْ عَادِلٍ أَوْ قَادٍ أَوْ مَرْسُلٍ أَوْ حَكِيمٍ  
 يَحْفَظُ مِنْهُمْ وَمِنْ عُدُوهِمْ وَطُورُهُمْ سَوَاءً كَانَ خِفَا أَوْ بَاطِلًا فَذَاكَ إِنْ أَجْرَاءُ الْحُدُودِ وَأَقَا  
 النَّاسِ مِنْ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ مِنَ الْخَضِرِ وَبِئْسَ مَا يُمْكِنُ أَنْهَا لَمْ يَدَامِ الْأَنْتَا وَبِئْسَ مَا يُمْكِنُ  
 مِنَ الشُّهُوقِ وَالْفُتُوحِ نَادَى بَيْنَهُمَا الْبِرَّ هَانِ مَا أَشْرَأَ الْبِرَّ هَانِ مَا أَشْرَأَ الْبِرَّ هَانِ مَا أَشْرَأَ الْبِرَّ هَانِ  
 مَتَى بِالطَّبِيعِ فَذَاكَ الْأَبْدَانُ مِنْ أَجْرَاءِ الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ مَا أَفْرَضَهُ الظَّالِمُونَ مِنْ الْحُدُودِ الْإِجَارِيَّةِ  
 فَانْظُرْ مَا أَتَى فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِبِلَاكِ الْبِدَا هُنَا فَلَمَّا كَمْ قَدْ ثَبِتَ بَعُونَ اللَّهُ سُلْطَنَةً نَاهِ  
 فَلَمْ يَنْصِبِ الْحُكَّامَ وَلِخُذْ مِنْ عَجْرِي الْحُدُودَ الشَّرْعِيَّةَ مِنْ إِبْرَادٍ وَالْقَضَائِيَّ هَكَذَا كَمَا كَانَتْ  
 لِلْإِمَامِ بَلْ لَا يَدُ فِي كُلِّ دَارٍ مِنْ رُبْعٍ ضِلَالٍ عَنِ الْغُرْبَةِ وَالْبِلَادِ وَالْأَقْلَامِ الْأَتْرَى إِلَى اللَّهِ  
 الْحَكِيمِ فَلْيَجْعَلْ فَوَلْيَاكُمَا هَذِهِ سُلْطَانًا عَلَى سَائِرِ الْأَتْرَى وَقَدْ شَرَحْنَا الْقَامُوسَ وَكَانَتْ  
 الْأَسْرَارُ خَوَاصِ وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَنَاءَهُ فَوَهْ أَنْ هَذَا كَانَ فِي نَجَى إِبْرَائِيلَ ضَلِيلًا بَيْنَنَا  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ وَذَلِكَ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ نَاظِرِينَ أَذْكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ  
 جَعَلَكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مَلِكًا وَأَنَا كَرَاهٍ لِرُؤُوسِ أَحَدًا مِنْ أَعْيُنِ الْإِيمَانِ وَلَا رَيْبَ أَنْ  
 أَنْ هُوَ لَا الْمُلُوكَ لَوْ كَانُوا أَجَابِرَةً لَوْ كُنْ مَلِكُهُمْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ كَمَا لَا يَبِينُ الْمُلُوكُ الْعَادِلُ  
 لَا يُمْكِنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا مَعْصُومًا أَوْ مِنْ قَبْلِهِ مَعْصُومًا كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْبَقَرَةِ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ  
 مِنْ نَبِيِّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا قَالَ لَهُمُ اتَّبِعُوا آلِيَّ هَلْ أَمِيتُ لَنَا مَلِكًا فَقَالُوا بَلَى وَحَسْبُ لِلَّهِ  
 وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَصَبَ الْمُلُوكِ مِنْ قَبْلِ الْأَنْبِيَاءِ كَانَ مِنْ شَأْنِهَا إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ وَقَالَ  
 لَهُمْ تَبِعُونِي إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكُمْ طَائِفًا مَلِكًا إِلَى آخِرِ الْقِسْمَةِ وَمِنْ هَذَا الْبِرَّ هَانِ مَا أَشْرَأَ الْبِرَّ هَانِ  
 ذَكَرْنَا أَنْ مَا يُطْلَبُ الْحَاكِمُ مِنْ إِجَارَةٍ مِنَ الْوِلَايَاتِ الْخُرَاجِ أَنْ تَنْسِبَهَا إِلَى الْإِمَامِ مِنْ قِبَلِهِ

وطلبة استنفاد حقه بقدر ما يمكنه كما قالوا لا يابن المسلم ولحقه فان ما لا يحق له  
قامه ولا تغفل فاذا كان بدنا من الزمان قاصره وعصا ناسكهم وشوئنا مضيق  
وفوتنا مصوبة قال الله المشكوك عند ظهور سلطاننا عجل الله فرجه الى جده مع  
آدم لنا الشكوى ولحمد لله على كل حال وعلى هذه الحال فتسرع اذا اصابتنا احد  
خادمنا وعونا الكافر لحرجه كما هو المند اول في هذا البيلد فما باله من حلال لان  
ما في في حال اعوانه من هذه الحجة خبر من جان غيرهم وهذا ظاهر يشاء للناجيه  
الناجيه من رجوع الوسائل عن الكلب في قدما من طين ابي حنيفة قال كان لرسول الله من  
كتاب في امية فقال اسأذن لي على ابي عبد الله فاسأذنت له عليه فاذن له فلما  
ان دخل سلم وجلس ثم قال جعلت فداك اني كنت في ديوان هؤلاء القوم فاصبغت  
من دنياهم ما لا اكثير واخضعت في مطالبه فقال له لولا ان في امية وعبدوا لهم من  
ويخرج لهم القوم ويقابلونهم ويشهدوا جاحدينهم لما سلبوا احضنا ولو تركهم الناس وما  
في ابداهم ما وجدوا شيئا الا ما في ابداهم قال فقال انضج جعلت فداك ففعل له  
مخرج قال له ان قلت لك تفعل قال اضل قال له فاخرج من جميع ما اكتسبت فخرج  
فمن عرف منهم وحدث عليه ما لم يعرف تصدقت برفا ان اضل لك على الله  
عز وجل الجنة فاطرق العنق طويلا ثم قال له لقد فعلت جعلت فداك قال اجب  
حنيفة فوج العنق معنا الى الكوفة فانزلك شيئا على وجه الارض الاخرج منه حتى شابه  
التي كانت على يدك قال ضمنت له فمعه واشترينا ثوبا وبعثنا اليه بنفقة قال  
فاني عليه الا شمر فلا تلحق عرض وكنا ضربه قال فدخلت بوا وهو في السوق  
قال ففزع عبيده ثم قال لي يا علي في له والله صاحبك قال ثم ما تفرقنا امر  
فخرجت حتى دخلت على ابي عبد الله فليما نظر الي قال له يا علي وفتنا والله لصا  
قال فقلت جعلت فداك والله هكذا والله لي عند موثر رجة الله عليه في ام  
فروع طوبى اذكرها ولعلها تاتي انت الله الحمد لله الثالث في بيان الحراج

ولهموا من اعلم ان الله قد وعد في تفسير الانفال وفي تفسير ان الارض لله بقرانها من ثباتها  
 من عباده والعاقبة للثقيين اعرف وفي تفسير ان الارض لله بقرانها عباده والصلوات  
 انبياء اختاروا من صفى من نبيهم في ان الارض كلها ملك لله والى الله عامها و  
 غامها من دون استثناء منها الصلوة انا واهل بيى الذين اودشنا الارض ونحن المفقون  
 والارض كلها لنا الحديث وكفى في ذلك انهم اولى بالمؤمنين من انفسهم فكيف انهم اولى  
 بامرهم منهم يكون من الابدحيات فما ظنك بما اكبتهم من لغوهم غير المؤمنين و  
 لا موالمهم مع ان غير المسلمين منهم سبيدوا والمؤمنين وما في ابدىهم في لهم و  
 الملائكة منهم واداء وفداء للمؤمنين وقد حقتنا سببا جواز تعدد مراتبها لئلا  
 لا على الشريعة والدين فيهم ما لئلا يكون في مرتبة عليا للارض وما عليها ومن عليها  
 الا ما يخرج كون المؤمنين ايضا الكين للمؤمنين من الارض وبقربها في مرتبة سبيل  
 نظير ما لئلا المولى واداء في مرتبة الكين للمؤمنين من الارض وبقربها في مرتبة سبيل  
 بار طلاق زوجته اذا لم تكن له مولا سبيد وليس لولا اختار في ذلك  
 وكذا اصبحت لئلا لم مولا امته وهو مالك لها كالحرة يقولون ان هذا ان لا يرد  
 ما لئلا المال وكل في ذلك غفلة عن مكان شدة مراتبها لئلا يكون في مرتبة سبيل  
 ما لئلا العبد لئلا فاذا كان الارض وما عليها لئلا لهم حقيقة كما يكون بعض في ذلك  
 ايضا ملكا لغيرهم فالمراد من الانفال كل ارض وكل شيء لا يكون لها مالك اخرها انهم  
 منها في الكتب مثل رؤس الجبال ويطون الادوية والاهام وارث من لا وارث له وكل  
 ارض لا رجا وكل ارض ابا اهلها او اغتلبى عنها ونحو ذلك فكلها من ابا المثلثان والا  
 حقيقة الانفال ما ذكرنا فيها ما في البحار من الجحشان والثالث في غيرها وما في الهاء  
 من الطيور وما على الارض في الارض من الصبغ والمعادن والكتوز وما لا رجا لها  
 من الارض اولى وادب من غير المؤمنين وان كان مسلما ولا وارث من وجدة  
 قلب جنت اهل البيت قلبه شكر الله على اول النعم وهو طيب لولادة لانهم ابا

لشيعتهم أشياء كثيرة لطيفة لا بد منهم ولم يعصوا الغنيهم ولذا ليس لهم طيب إلا لأهل  
ولهم من أحد بيان حقيقة الانتقال على هذا المقال فالحمد لله تعالى ثم أعلم ثانيا  
أن أرض الخراج مخصصة في أرضين أحدهما كل أرض مباحة حال الفتح لها مالك معلوم  
فأخذها المجاهدون بأذن الإمام ثم قلوا لم يكن الجهاد بأذن الإمام هاد فباعوا من الأرض  
وغيرها عكس للإمام ولا بد أن معظم الفروقات كانت في زمن العاصيين وأذن الإمام  
فيها غير معلوم وما ورد في اختيار الأحاد من أن الثالث كان بشاوريا ما من الأول في  
الأمور وغوامضها فبعض ما عرفت أنه لا بد من دليل على أن أرضهم فيها غنيمة ولو كان ذلك الجاهل  
فلا فائدة فيه مع أن الأصل العدم إلا ما خرج بالدليل فجميع ما خرج في زمن العاصيين  
كلها من الأضال وما لا إمام إلا ما خرج وكذا لا الأرض التي أخذوها من الأعداء وكانت  
مواتا أو مباحة بآداء أو بخل أهلها وكذا ما لم يجر فيها ملك أحد من البراري والمياه والأشجار  
والبحار والحيال ونحو ذلك ثم بعد ذلك كله يخرج من الأرض المفتوحة عنوة وحدها  
أهل الحرم على المشهور والمنقول لعموم الأدلة وعدم التخصص مثل قولهم وأعلموا أنما  
عقبتهم من شيء فإن الله يستأجرهم لئن لم يبق من تلك الأرض بعد الخراج كل ما ذكر  
سما هو للمسلمين فاطبة فهو كل الوقت العام لهم فمن يصر فيها ويتنفع بها يأخذ منه  
ولي المسلم وهو الإمام ونائبه الخاص أو العام اجزء بصر فيها في مصارفهم العامة كال  
المسجد والفقير والطرف والفاخر الكاتب الموزن والقاسم وهكذا ويستمع على  
يؤخذ من الجزئيات بالخراج وما يجمع فيها بعثت المسلمين وهو بيت وبيت مال الإمام  
بيت الخرج جميع فيه ماله وقد ذكرنا بعضه ولو تصرف أحد في ما يصر فيه أو أذن نائب  
فهو غاصب كالو تصرف فيما يخص الإمام إلا أنهم أذنوا لشيعتهم في إحياء النوا  
وفي تصرف غيرها ما كان لهم من الأراضي المحققة من قبل المفتوحة عنوة ومن غيرها  
وثانيتها ما كل أرض صالح أهلها أن تكون هي للمسلمين ولهم السكنى على اعتنائهم الجزئية  
فإن حكمها حكم المفتوحة عنوة إلا أن أهل هذه الأرض لا يؤخذ منهم الزكاة بخلاف

فأقبل من الخبايا ما فيه من غم عيون الأختيا فمنها مصيبة أيد ولا قال قلت لا يعبد الله  
ما نرى من رجل على أعمال السلطان ليس له مكسب إلا من أعمالهم وأنا امرئ وائرل عليه فضيعة  
ويحسن إليه وديها امرئ بالدرهم والكسوة وقد ضاقت صدر من ذلك فقال له على كل حين  
منها فقلت المهنى عليه لوزد ومنها مصيبة أيد استرا مني ما مل فيجبرني بالدرهم أخذ  
قال نعم وبع بها وقد أيد محمد بن هشام امرأ العاقل نسبتني الصلة أياها قال نعم فقلت  
أعجب بها قال عجب بها ومنها ودي محمد بن مسلم وقد أيد عندي من جوائز السلطان ليس  
بها وفي وديها أخرى جوائز العمال ليس بها بأس في الرسائل عن علي العز قال سئل رجل  
أبا عبد الله وانا عنده فقال أصليت لله امرأ العاقل فيجبرني بالدرهم أخذها  
قال نعم ومنها وديها ودي بكر الحضرمي قال خذت على أبي عبد الله وصدته اسمعيل ابنه  
فقال ما يمنع ابن أبا العباس أن يخرج شيئا الشبهة فكفونه ما يكفونه الناس يعطيهم  
يعطى الناس ثم قال له لم تركت عطائك قلت مخافة علي ويخرج قال ما منع ابن أبا العباس  
أن يبعث إليك ببطائك ما علم أن لك في بيت المال نسبيا ورضي الحسين بن الوليد  
عن الصادق أن الحسن والحسين كانا بنين من معاوية بن عثمان فبطلان جوائزهم  
وعن الاحتجاج كان معاوية يبعث إلى الحسين في كل سنة ألف ألف درهم سبعة وعشرون  
مروا بأمر كل ضرب وورول ابن المنظرة إلى الأئمة وفيهم لهما لاربعين وكذا  
جرت الطريقة إلى يومنا هذا مضافا إلى إغناء العامة من طبقات الفنا وفي مخالفة  
الفاضل الصليحي وبعد المقدس لأن يولي مخالفة لدعل الأئمة في النقل الخيرة  
والإجماع البقيني على الكلام في أمور لا بد منها أصدا فانه عامر في خلاف بين  
المجوزين بظنهم ليرك بشروط جواز الأخذ وحلية المعاملة الإذية لا يجوزها أخذ  
بعينه فلا بد في بين أخذ الغنم والغنم وبين المستحق لا يراد به بركة أو غيره من الأئمة  
بهم إجمالا وجود الحرام في أموالهم هذا إذا أعطوا ما يدينهم لو يأتونهم وأخذوا  
أخذوا من كذا الدرهم من الير في شيء منهم كدرهم وانا عن علي بن بابن قال

باسم

بسم الله الرحمن الرحيم

من موالى انزدهم مثلاً بما نأويهم بها ثم ما بعثوا جرحاً ما اجرت او عوضاً ما اقرضت  
اوله بقول وانت تريد ان تأخذ منها مفاصله مع ما من العلم الاجمالى عند نزده وشيخنا  
الاختصاصى قد قال انه في غاية الاشكال بل في غاية الضعف جوزه شيخنا الشيخ فدم  
سما في اموال السلطان والعمال وآت خبير بعد النظر فيما راي هذا العلم الاجمالى  
كالعلم في الاثر اية لو كان له تأثير فلا يرفع اثره مجرد اخذ المعطى شيئا بغيره او اشارة  
الى شيخ خاص من امواله وكذا الكلام في غير الظالم من ماله الحرام والارزاج اجلال  
النظام وهو علة الدليل لجواز ما ينشوا من اعطاء بالبدن ما فيه الحرام وفي الوسائل  
عن ابو دبن يدين قال قلت لابي الحسن انى اخذ السلطان فيكون عندك ليارب  
فياخذ منها او الدابة الفارصة فيبعثون فياخذونها ثم يبيع لهم مقدار المال على ان يأخذ  
قال خذ مثلاً لك ولا تزده عليه هذا اذا لم يعلم الاخذ ان ما اخذ من الجائر ومما له  
من اقرضه من الخراج او المصنوع او من كسبه لاجلال ثابتهما قد ظهر ايضاً مما مر جواز ان يؤخذ  
من الجائر ومما له بعنوان العطاء والوظيفة والجائزة من غير ما ياخذونه من العسك  
وبالفارسى كرك ومن يخرج المأخوذ من كل ارض وقد علمت انه ليس لنا اليوم ارض خارجة  
علم بجامع انهم ياخذون ما يضررون به للناس وما في طاعتهم والحال ان خذوا من الاجبا  
وانه ظلم حرام وبدل عليه اخذها قول ابو الحسن والارض التي اخذت عنوة بجبل  
وكاب فمى عوفوفة من تركه في يدين يهرها ويحبها على ما بصالحهم والى على قدر  
طاعتهم من الخراج النصف او الثلث او الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحاً ولا يضر  
بهم وهذا اذا لم يعلمنا لاخذ صالح الجبال ثالثاً قد ظهر مما مر جواز ان ياخذ منها ما يضر  
الاخذ ان من الخراج وبالفارسى كرك واليات ولنه من ال زبداى يعرفه صاحبه فلا يبيع عليه  
رته الى صاحبه وان قال ابى لا ارضى او دعه كما قال الله لا تزد في حكي عدواك  
او يابره عن يدوس الشهد قد ولا يجب بد المفاصلة وشبهها على المالك ولا يضر  
رضاه ولا يمنع نظمه من الشراء وكذا لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم الظلم بعينه نعم



بكونه معاملة الظلم ولا يجوز من رآه بما أمر به من اجراء الحكم الملك ليجل من كل ما على الخراج  
 من البيع والشراء والحول والذهبية فكانه ملك طلق للبايع وبالعكس غير ضار بالنسبة  
 البتة الا اليه الخامس هو معنى قولهم معك المنة في طلب المورد ونظيره قولهم في حيلة  
 اخذ ما دينا من غير الخمر والخمر من الذي في الوعاء للمنفذ حلال وللبايع حرام وهذا  
 نظيره ما ورد في تفسير قوله فأن سلطنا عليهم الطوفان والبحر والفتل والفتل  
 والدم الان من ماء النفسه مثلا اذا اخذته اسرا على كان ماء واذا اخذته منه قطي  
 تار دما فاذا اخذته اسرا على كان ايضه ماء ومكذا وقدر ادع الالباع على لك جماعة  
 من اولادهم فاضرب بل يوزن معنى اخيرا اعتناء مع ما من عدم امكان التعيش لو اذ لك  
 كره من مذهبنا قال شيخنا الاضغاثه ويبدل عليه قبل الابعاد مضافا الى قوله  
 المحرم العظيم في الاجتناب عن هذه الاموال بل لخلال النظام والى الروايات المتقدمة  
 لاحقا ابواب من السلطان خصوصا ابواب النظام وابواب متما أصحها اجزاء عن <sup>حقيق</sup> آية  
 قاله ثبات عز الرجل منا بشيء من السلطان من ابل الصدقة وعنفها وهو يعلم انهم  
 ياخذون منها ثم أكثر من الحق الذي يجب عليهم فقال ما الا بل وانتم لاضل الحطة و  
 الاية من غير ذلك لا باس به حتى يهرقوا حرام بهينه فيجند قلب فائز في مصدق  
 يبيعونها من صدقات ائنا ما نقول بئنا ها فبيعتنا اباهها فائز في شراء  
 ذلك منه فوال ان كان فداخذها وعزها فلا باس قبل له نزع الحطة والتعجيب  
 القاسم في قسم لنا حطة او ياخذ حظه فداخذه بكيل فائز في شراء ذلك منه فقال  
 ان كان فداخذ به بكيل وانتم حضور فلا باس ثم شيع فوال حديث وذكر بعض الاخبار  
 ان نال ومثما صحفة الجلبى عن ابي عبد الله في جملة حديث قال لا باس بان يقبل  
 الرجل الارض واهله من السلطان ويضع زراعه اهل الخراج بالنصف الثلث والرابع  
 قال نعم لا باس به وقد قبل رسول الله خير اعطاء اليهود حيث فخت عليه الجز  
 والجزء هو النصف منها الصريح عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله قال سئل

عن الرجل ينقبيل بخرائج الرجال ويجزيه رؤسهم ويخرج الفضل والشجر والاحكام والمصابد والكمات  
والطبر وهو لا يدري فعله هذا لا يكون ابدا بشريه وفي اي زمان بشريه وينقبيل قال اذا  
علت من فيك شبا واحدا قد ادرت فاشتره وينقبيل به ونحوها الوثوق المروي عنه في  
عن اسمعيل بن الفضل الهاشمي يروي تفاوت ورواية القصص المختار قال قلت لابي  
عبد الله مجلت فلان ما تقول في الارض انقبيلها من السلطان ثم اوجر من اكره على  
ان ما يخرج الله تعالى فيهما من شيء من ذلك النصف والثلث بعد عن السلطان قال  
لا بأس بك احمل اكثره الى غير ذلك من الاختيار الواردة في باب قبالة الارض واسمها  
الخروج من السلطان ثم اجازها للزابع يازيد انه قد اردنا نقله خامسها وهي الممالك  
انه قد ظلم اربعة عاشر من الأدلة الثلاثة بل الاربعة كقولهم ما جعل عليكم في الدين من حرج  
ان اجازت من العادل الى المخصوص من وناشبه اذ لا ثالث فلا فرق بين ان يكون اجاز  
مخالفا او مؤثما او كافرا اليس قوله لا بأس بان ينقبيل الرجل الارض واهلها من السلطان  
وقوله في حصة محمد بن مسلم كل ارض فيها اليك سلطان فيخرج مطلقا بل ما يجوز الحكمه  
وكذا قولهم قد تم جواز اجاز وعاله فتأمل بعض المتأخرين واولهم صلوا نقلوا صاحبك  
او مبل بعضهم الى اختصاصه بالخالف المعتدل لحليته ما باخذ به وكانوا سلاطين  
الاختيار فلا يشمل المؤمنين والكافرين جميعا بل من الأدلة ونعم ما قال شيخنا المحقق  
انه لو كان لا اعتقاد مدخل في حليته فهو اولي بان يكون له جلا لا وانا اولي بعبودية الرعايا  
اجازين ومن الامتياز من الامور والسياسة بانهم خلفاء النبي غير معلوم بل العلوم خلا  
ذلك لكثرة ما كانوا يرون من الامتياز من الجوارح البشريه بل على تشيعهم ومن  
وقولهم المالك عصمهم فم كما قال الله عز وجل وحججنا بها واستيقظت لها انفسهم ظلما وعدوانا  
مع ان قول العلماء قد تم من جواز قبول الولاة عن اجاز كرها لا اختيارا وقولهم نابع اجاز  
بهم صلونه وقولهم لا يجوز التواضع الى كافر ليجوز وامثال ذلك ينادى بالعلم صوته بات  
المراد من اجاز مقابل العادل كاشنا من كان كما هو معناه لغة وقد يذكر ان مثله كلام

فراجع وانهم لا تشكوا فيه وقد علمت ان بناء هذه القبلات انما نشأ من قبلهم ان الكفاية  
 من هذه الاجناس عليهم وجباية زمانهم بمنزلة الانعام العادل والقبلة المنبسط من البر  
 هم الخالقون وباقي الاحكام على ما اتمدوا لما طلت له ليس اليوم ولا في زمان صدر  
 الاختيار من حينه خراجية فخصت باذن المعصوقات عاصم عن الغنى والخرج منها  
 وكانت خراجا على قدر الحاجة اهلها انشدك ما لله هل يصح وان يكون مورد هذه  
 الاختيار والاجامات خصوصاً من كانت كل فابن انقال الاحكام ووارثهم كانت  
 بينهم او ياتي فاصحابهم ومن كان باخذ من اجناس من هذا الخيال اشكل عليه من هذا الحكم  
 في خراج الانتقال وقد مر مراراً ذكر الاجام والمصادر والتمك والطبر في التصحيح يكون  
 مثل ذلك خراج مع ان الامام ع روي له المدلة نص على حلية الغنيل والشرع ولو لا  
 في المقام الاشتغال النظام فخصه عن ان المالك الحقيقي والاولى المؤمنين من انفسهم  
 بنصر المالك العلام كتماناً في نصيب الجائر للخالق الجائر ومن يقول بامانة الامام فظهر  
 ظهور الشرع اذ نأبائه وان مرادهم قد علم ما علم من جوارحه ان جوارحه حرام بعينه  
 لا يحرم الغنم ويحب الى صلبيه وقد ومع الباسل الصدق فالمراد به مثل ما باخذ منه  
 غصباً او جرمه وبالمجمل ما يكون اخذاً له اماً ولا يسمي خراجاً نعم مقتضى الاختيار والفق  
 الاجتناب عن اموال من لم يعلم اجنباً عن الحرم واولى الاجتناب به يعلم الاجنباً عن الحرم  
 اولى به من يعلم ان في امواله احرام سبباً للملوك والفقهاء واولى به اخذ ما يعلم ان خراج  
 قول واولى به اخذ مع معرفته صلبيه واولى من الجميع بالاجتناب اخذ من خارج من الوجه  
 بحكم السلطان او واليه ويسمى الطبول وبنا لا تخرج فلو بنا بعد اذ هدبتنا وهب لنا  
 من لذك رحمة انت انت الوهاب الحمد لله ثم الحمد لله خاتمة نذكر فيه امرين الاول  
 قد ظهر امران المراد من عبارة الامام بعينه المأخوذة من الجائر ما اذا وان المراد من جرمه  
 بالنسبة الى اخذ ما بالنسبة الى الجائر وكل ما باخذ جرمها فجميع حرام عليه سواء  
 كان خراجاً او غيره واما بالنسبة الى اخذ فهو اخذ وعلم انه ما الى الغنم واخذ الجائر

كره الا بغير ان يخرج كالنسيب لغيره وما باخذه رشوة ليعطى من نسيب الوكيل او يجلل  
 حرقه من وكارث من لا وارث له وهو ذلك ودون ما اخذه بعنوان الخراج كانتا ما كان  
 فان عليه لو رد ولا اخذ المصنف ثم ذكر خبر واحد ان الخراج اذا كان عسرا وجبا على الا  
 ان يصحرا ثم قبل ان يترك حرام او قدرا لزاندي حرام قال شيخنا الا ما روي قد بعد ذكر مسئلة  
 حماد وفي آخرها على قدر طاقتهم من الخراج الى قوله ولا يضربهم به وبسيفاد منه  
 انه اذا جعل عليهم الخراج والمقاسمة ما مضى به من النسيب لا يتوجب تحريم كل ما يؤخذ او  
 المتعدا لزاندي على ان يضربهم بها من الخرج وقوله ذكر هذا الشرط في الجواهر وخبره وانما  
 اقول بغيره ان اخذوا هذا الشرط من مثل المسئلة ومن حكم العقل كما اشارنا قبله بانه  
 بيان لكيفية ضرب السلطان للعامل الخراج على الوجه ولا يربط لذلك في حرة الاخذ  
 من اظام الله كل اخذ حرام مضرا كان او غير مضر وان اخذوه من مثل رواية اسحق بن  
 عمار قال سئل عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال يشتري منه ما لم يعلم انه  
 ظلم فيه احدا اى بما اشترى احدا فغيبه ان المراد من خوفه لك ان العامل يظلم اى لا يخذ  
 ذلك على ما افترده السلطان ليجازي ظلمه بقدره الخراج مضرا كما لا يخفى فظهر ان هذا  
 الشرط ساخط من اصله فليس عليه ما باخذه الاخذ من الخراج مشروطة بعدم كونه مضرا  
 فانهم فانه هم فانه مضر فانه مضر بالانسيب الا اخذوا غير الخراج فاذا اخذوا هذا <sup>يقصد</sup> <sub>بمقتضى</sub>  
 الرد الى صاحبه وان لم يمكن به صدق عنه به فهو محسن وصاحبه راض غالبا لو لم فلا  
 ضمان عليه وكذا لو لم يعلم جنبا لاخذ فاذن على الرد والصدق وقال شيخنا قد  
 ويجعل جوابا انما هنا لا نه اخذ بغية المالك لا بغية الخلف والرد وهو مقتضى عموم  
 على اليد وظاهر المسالك عدم الضمان باستماع النضج اجمالا لا نه بد ما نه فبسطه  
 وحكي موافقة من الصلاة الطبية باق في مصايبه لكن المعروف من ذلك وغيره من المسئلة  
 من نسيب لا يترك على ان الضمن ضمان كل منهم ولو مع الجهل فانه لا يرجع لجاهل على الكفا  
 اذا لم يقدم على اخذه مضمونا ولا اشكال عندهم ظاهره انه لو استمر لجهل للقاء

المشايخ إلى أن تلتزم به كان المال لا يرجع عليه ولا رافع لهذا الشك مع حصول العلم  
 بكونه مال الغير فيستحب الضمان لأجله انتهى كلامه وهو على ما وافق لبعضنا المتأخرين  
 فلو سلم أن معرف صاحبه وقوله إليه لئلا كان يبعد الجهر والى اشتبه في محض وجوب  
 وتخلص من الويل يصلح وقوله وإن اشتبه غير محض وجهله فخصه على الإطلاق لعدم  
 الدليل على وجوبه فيها غير أنه بل مضموع خبر كاشف عن أمية قوله أخرجه من جميع ما اكتسب  
 في ديوانهم فمن عرف منهم ردوت عليه ما لم يرد من عرف لصدقته وإذا فحص فحوا  
 اليأس السنة كاللفظة وما الخفي بها وهو ما في خبر حفص بن غياث عن رجل أودعه  
 رجل سلم من الصور وأمره ما غا قال إن لم يكن إن بردة على صاحبه فعل ولا كما  
 في بدء بمنزلة اللفظة يصيبها فغيرها حولا فان أصاب صاحبها أو انصدت بها فان  
 جاء صاحبها بعد ذلك خبر بين الغرم والأجر فان أخذوا الأجر فالأجر له وإن أخذوا الغرم  
 غرم له وكان الأجر له خبر لا يخفى أن النسبة بين اليأس والسنة عموم من وجه فربما يفتل  
 قبلها وربما لا يفتل بعدها ويؤيد عدم وجوب الفحص أيضا الأمر بصدق ما يجمع عند  
 الصاعقة من أجزاء التفتين والأمر بصدق غلة الوفاء الجلي أو بأية وجهه يؤيد  
 بقى عنده بعض مناع وقته في طريقه فمك من دون علمه فمثل فقال له بخلافه ففحص  
 بالكون في ردة إلى صاحبه قال بولس قلت له لساعة ففهم ولا تدري كيف يسئل عنهم  
 قال له بعد وأعطى ثمنه أصحابك فقلت جعلت فداك أهل الولاية قال نعم ورواية  
 وأودعوا بولس يداني فداصبت ما لا واني قد خضت منه على نفسي الحان قال الله فاذهب  
 وغنم بغير أخوانك ولك الأمر ما خضت قال ضم بين أصحابه فاذا الأمر عدم وجوب  
 الفحص في الجهر إلى المالك وجواز التصديق قبل الفحص سيما إذا كان محلو طاعة من  
 أموالهم كمناب عمل الصباغة ثم إذا وجد المالك بعد التصديق فهل يجب الغرامة كما  
 ورد في اللفظة أو لا مقتضى إطلاق أخبار التصديق لعدم والازم تأخير البيان عن  
 الحاجة مع أن المسئلة ما يعم به البلوى ولو كانت واجبة لبينه الإمام ولو بينته على

الينا العم البلي ولوقته الى المحاكم فصدت بحاكم عن الكفر فوالى بعد عمره الاثم  
انزله الى ولي المالك الان جوازته الى المحاكم مع كثر ما سؤا بالانصديق لا يخلو من الشك  
وهو العاثر ثم الظاهر ان هذه في الغيبة ولو كان هاشميا ولو كان المالك معلوما وهذه  
الايات بالبر فقد كبر كمال الحق في بيع وشيئا في شجره وشيئا في الانصديق في مناجرة  
بشهادة وهو مشكل لعدم الدليل المتبر عليه والاولى ابقائه امانة الى ان يصل  
اولى اذ شره فان لم يعرف ولا شره بعد ونه نصديق في رجل اذن يوصل الى المحاكم فلا  
يحفظه مائة لشدة الحفظ كما قالوا في نامل لعدم ثبوت ولا به المحاكم بعد التصديق  
ان اذ اذله في المولى اذ المحاكم او اذله المحاكم فيها جواز ظاهر ان ابقائه امانة في يد  
فمن اين جاز له ان يسطر المحاكم وان اذله المحاكم ان يصدق به فهو اشكل لان لاخذ كان  
هذا الفرض مأمورا بالحفظ ولذا قالوا في كتاب الوديع ان الوديع لو اراد السفر فحافظ  
على الوديع ردها الى المحاكم وهذا العبد يدل انه لا يجوز الوديع مط وهو العلم  
وفي حكمه ما ذكره لو كان دين على احد مائة ان لم يعرف صاحبه فيعد الياس على الاحوط او الا  
هنا يصدق ولا يعرف صاحبه فصدقه هنا مع الياس اشكل في التصديق بالعين ولذا  
قالوا ان لم عند ظن الموت والوصية به فان لم يصل الى صاحبه فمات يوصل اليه  
وارثه فان لم يعرفه يصدق به بعد الياس والاحتياط في جميع الفروض فيجد الامكان  
سبيل النجاة ثم لا ريب ان ذكر الحائز من باب المثال بل كل من كان في حقه او عنه مال غير  
عنه ذلك الا اللفظة وما في حكمها في غيبته لا يعرف صاحبه فقدم فاراد التخاص  
فكله ايضا التصديق ظاهر وان كان وجوب ان يعرفه لو ظهر صاحبه ولم يرض فويا  
او اشد احتياطا فاضل هذا فاسمعت من احكام ثريا الا يادي على العين المضمومة  
فوضعهما ما كان صاحبه معلوما وهو العالم ولو كان بعض ما وصل اليك حراما مخلوطا  
فحكه وذكره في كتاب الخمس ان لم يعلم ان الحرام بقدر الخصال اقل او اكثر فاخرج منه  
مطهر الباطل وان علم انه اقل او اكثر فالظن انه يصدق في بنية المظالم او المظالم هذا

اذ المراد في صاحبه فاذ اعرفه وانفقنا على قدر فعل المطلوب لو نأنا فاعطى الاخذ باعلم  
 ان هذا ليس زيدا من هذا فهو وان لم يعلم فبشكل الامر حيث انه مدع بلاهيا مرض فلا بد من  
 في قدر ولا يعلم كذبه ومن ان الاخذ اخذ من في اليد وكان يداه على ملكة الامام  
 خروجه والاصل برائة الذمة من ادعاء زيدا ما يعلم انه مال الغني ولعل هذا النوع المسئلة  
 غير منقحة في كل ذمة وهو المال والبيان المعمل في جميعه وخرجنا بجمعهم فبطلوا ما جعلنا  
 آتينا آتينا الامر الثاني في بيان مسئلة بهم بها البولي وبجوازها يحصل البشير لهم  
 الناس من الذكر والانثى وهي انه هل يصح لغنيها كالمشعر ان يدخل اليه في الصلح  
 فيسقط به الدعوى كما بسط بحكم الحاكم بعد البيعة واليهين فيحصل لكل واحد من احد  
 العلم بدسوسة وينص اليه كونه في دفع النزاع والخصومة كما اتفق به رجوع او لا يجوز ولا يصح  
 كما قال به منهم المحقق الفروع سوال جوابه وتحقق المقام يحتاج الى بيان امور من المهام  
 الاول اننا اذا شرعنا امرنا الى ما نملك به الحكماء في وجوب جرد النسي والمعصية وهو ان  
 الانسان مدق الطبع وله الغضب الشهوة واعمالها يوجب النزاع والفتن والفتن والفتن فلا  
 من معصوم ورجل من مرضها بين الفوسن بان بقانون بوجوب العمل في الدنيا برفع النزاع  
 والفتن ويحصل بصلاحتها واصلاح المتأخر ان الامنية ورفع النزاع والفتن يجب  
 مراعاتها قبل جميع الاشياء اذ بها ينظم امر الدنيا والعقب فيظهر بغير الله ان اصل المقصود  
 في سببها كرم وضيق المراجعة والحكومة رفع النزاع والفتن سواء يحصل معه عاقل الحق  
 كما هو الاقل ولا يحصل كما هو الاكثر ولذا اقدم الصلح وصار الرج والحسن من الحكم بالبيعة  
 وبالبيعة والصلح لان احدهما يفي بين المتراضين بعد حكم الحاكم اكثر من بقاءه بعد الصلح  
 وهذا ظاهر ولذا قال بيارك والحق في البقرة وقالوا هم حتى لا تكون فتنة والفتنة اكبر  
 من الغفل والفتنة اشد من الغفل ولذا جعل التكليف مطلوباً من الله كما قال جل بين  
 الوصيين مودة ورحمة ولذا اطلق الطلاق ميعوضاً ان يرفع المودة والرحمة ويلازم  
 المحل والعداوة وهذا ظاهر الثاني ان الله بيارك والحق احصى في البيعة كما ذكره

لأنهم يأتون وحدهم لا يأتون معهم من الأمم السابقة وهذه الأمم السابقة وقد تلتحقوا باليهود  
والعاجز منها كما لا يحيل للعالمين المعظم وقد تروا تأثيرها على الأرض وكذا وقد جمع في التوراة  
في كتابها اليه من الأجناس المخوفة ما يكون خطيبا بل صوابا حتى يعضد بعض الباطل في كفا  
على أن اليه الكاذبة وخطبة الرجم نذر أن الدار بلاغ من أهلها وتثقلان الرجم بعض  
انقطاع النسل وفي بعضها اليه الصبر العاجز نذير الدار بلاغ وفي بعضها اليه  
لفظ الصبر في بعضها اليه الكبر اليه العاجز فلما نذير الدار بلاغ وفي بعضها اليه  
الغروب ينظر بها الرجم ليله وفي بعضها أن الله ملكا رحله في الأرض أسفل من  
خمسائة عام وذاشع السماء العليا مسير الفسنة يقول سبحانه سبحانه حيث  
كنت فاعظك قال فوجي الله اليه ما يعلم ذلك من يحلف كاذبا وفي آخر أن الله  
خلق ديكاً أبيض عنقه تحت المشرق رحله في تخوم الأرض السابعة لرجاء في المشرق  
وجناح في المشرق وجناح في المغرب لا تضع الديك حتى يصبح فإذا صاح خلق تخم  
ثم قال سبحانه الله سبحانه العظيم الذي ليس كشيء قال فيجب لله تبارك وتعالى  
فيقول لا يحلف كاذباً من يعرف ما تقول الأجناس كثيرة وفي هذه الأجناس المخلوق  
إلا بالله ومن حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله في شيء ومن حلف  
بالله فليرض ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فلم يرض فليس من الله شيء  
ذلك أن نهاية الوسيلة والتأكيد للتصديق هو الحلف بالله وليس فوق ذلك شيء  
وله وجوه أخرى كما هو الحال الثالث لأن بطلاً وبخراً بل عقلاً أن تأثير اليه  
الكاذبة ليس موقفاً على الحاكم ودفعها عنه كما لا يتحقق على من تأمل فيها أثر في أحوال  
البشر لذا كثيراً ما يحلفون بعضهم بعضاً ويقنعون به برفع به النزاع وإن كان نزاعاً  
الحلف الذي يرفع به النزاع ما كان بعد التماس المدعى ولذا الحاكم وحكمه كما أن  
شرائط قبول البينة أن لا يشهد قبل السؤال مع أنه لا يوطأ لذلك ظاهر في صدقها  
وكذبها الرابع قد علمت أن أصل المصطفى في الصلح وحكم الحاكم وضع الفساة بين



عليه احقاق الحق اولاد العلم الامثال حاصل لكل احدا من الناس من اسماها  
 الاخر بسط في الواقع وعنده نفسه الاماثل وقد من ان لا يعلم المبتطل بالادب من سبها  
 شبهة ولذا قالوا ان وضع اصل الصلح لقطع النزاع وقالوا بسط في الادب ولا تبار  
 بغير حق الحق والمبتطل يحكم بعضه في الظاهر ولكن يجب عليه ما العمل بالواقع ولا يحل  
 للمبتطل تبني له قبل احده ولا يمكن ان يكون اسلا لا شاف الحق وكذا اصل الحكمه  
 كما قال في سورة النساء فلا تفت حق محكمه فيها شيئا منكم ثم لا يجب والى انفسهم  
 حرجا مما قضيت ويسألوا فيها ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتنكم  
 الايمان وبعضكم الحق يحسنه من بعض فانيما يحل قطعه له من ان يذهب شيئا فاما ما قطع  
 له من قطعه من النار فاذا اعترفوا بها ان سكت لا يستلزم احقاق الحق فانه شئت بغير  
 واذا نظرت فيها ذكرنا نظرا نديروا انفسنا لا تفتنكم في جوارحه بصورتها انما اعطى  
 الصلح على ما يصح بالمخلف الحكمي فان اردت صورته وشروطه فاستمع لما ينشئ الحق  
 ان القسم الصلح على القسم الحكمي فاما ان يجعل على المنكر او على المدعي ضلي الاول بصلح  
 المدعي عواه بخلف المنكر على برائه منه منه او على انه ليس مدعي او ليس له عليه شيء  
 واحسن من ذلك ان يرضى دعواه بال وبيعه انه ليس مدعي او بال بشرط ان يخلف  
 كما مر واحسن من ذلك ان يرضى دعواه بال وبيعه انه ليس مدعي او بال بشرط ان يخلف  
 فيمكن ايضا ان يرضى المدعي لارل دعواه ايا من يخلف الاخر انه رد عنه او ادعى به  
 ويمكن ان يرضى المدعي الرد دعواه او شيئا ماليا او ما يخلف المدعي على عدم الرد او  
 انه مشغول بالذمة او حضانة ولو لم يقع الرد وانكر واراد بخلف المدعي بالصلح فبصلح  
 مالا بال وبيعه عليه ان يخلف بان له عليه شيئا كذا الايمان له عنده عينا كذا فبطله  
 وما ذكرناه هو بعض الامثلة والشغور في العلم من ثبوتها والحب من الفاضل الغنى من  
 الخجل الصلح بصحة الظاهر اذا سأل المبتطل دعواه بال كاللذام وان كان الايمان  
 عليه جازا في الواقع وجعل القسم الصلح ابتداء دعاء ان خلف المنكر الكاذب جازا  
 كذا

خلف المدعى الكاذب الشك والشاف حرام فهذا صلح حل حراما وانما تعلم بالبدعي منه  
ان يجعله فده الصلح المالى صحيحا ظاهرا وباطنا وهذا الصلح باطلا مطلقا لا يتغير  
ان يصدر من شلة فانظر ماذا ترى ولحمد لله بقى الكلام وبيان معنى هو ان في قوله البيه  
على المدعى البين على المنكر والصلح جائز بين المسلمين لا صلحا اصل حراما او حراما  
فان كان المراد الاصلاح جائز اى اصلاح الحاكم او غيره بين المسلمين جائز كما هو ظاهر  
بغيره اول الحديث وفيه العلماء ظاهرا فالمراد بالافخارج مثل شرعيا بخير وغيره  
الرفعة كما مشلوا وان كان المراد التصالح الواقع بين المتخاصمين جائز اى ليس بحرام او  
فاقدا وصحيح فالمراد بالافخارج ما اذا كان احدهما مبطلا مع كونه عالما فانما باخذ  
حرام عليه وانما اذا علم بالصلح ظاهرا وبقية ان يخصص اكثر واقاكثر ولا يبقى من  
الالف فاحد وايضا يشكل على هذا بيان او حرم حلالا اللهم الا ان يجعلنا كيد او  
بيانا اخر للعقود الاولى فان ما باخذ المبطل حرام فقد اصل هذا الحرام نفسه وانه  
ايضا حلال الحق المخوف عنه فقد حرره عليه بالصلح فالصلح الفصيح هو الحق الاول  
فظهر منه ايضا صحة الحلف الصلحي لعدم علم المصلح بكذب الحلف مع علمه ولا يكذب الحلف  
مع علمه وايضا لو كان هذا الظلف الحلف الحرام اى الواقع وعند احدهما الكاذب باطنا  
من الصلح وصحة وماضا من اقسام المصلح ان يصلح على الحلف لانه اصل حراما او العكس فلو  
اقدم ضد عصي واذا ثبت كيف يجوز له ان يقدم على الصلح المالى مع حرمة على المبطل  
واذا كيف يجوز الحاكم ان يقدم على الحلف مع انه مأمور لاجا فان يقدم ويحلف لاقام  
بئس الحاكما فاما صلح المصلح ومصلح المصلح ما يفضل الحاكم بدو هذا الصلح فاقدم واخلف  
جميع ما حفتنا وشرحتك بكون القنان اصل المفضون في الفضا وان بدلا المال  
والحلف عقدة وفدية له فانه لا يتم سبها في مثل زماننا الفاضل في هذا الكفاية من الحنفية  
والفريق طينة خالية من الجهد لا اما شدة بندر واظلم الليل والعشر انما خال من قدر  
الكفاية فباي تبي برفع النزاع والجميع بقطع المراحل والنزول على الجهد عشر

في انقضاء  
ملك النية

على اناس على احكام انهم لعدم وفاء او فائز فيلزم تعطيل امور الطرفين والاداء على  
الصحة ارجح للاداء في الميزان وكثيرا ما يحصل الرضا بالصالح المثل لبعض من الخصم  
فالمدعي على كل حين وفيه **البصر الحاد** عشر في ذكر قليل من احكام النية  
وهذا نهار **فصل** ولا يسلن فعل كل ذي شعور وجوه وان كان احسن وباطن  
يترشح على امور ثلاثة غير الذم والتمسح به بها بلا شبهة الاول ان يفسد الفعل الثاني  
لشوق غايته وفائده عن مطلبه وثالثه ان يفسد الغرض والنية والفسد اليه  
فسر النية لمدى بالفسد والغرض ولكن في كل ان علمنا فدهم الملق على كل واحد من  
الثلاثة المذكورة فغرضهم النية اخطار بالبال او الداعي المراد معنى له صغر وفهم لا بد  
في العبادات من نية الغرض او قصد ما يبطلها نية الربا او قصده فالمراد معنى الغاية  
واما الاطلاق على معناها اللغوية كلامهم فواضح من ان يذكر وانما ذكرنا ذلك لتكون  
على صغر من كلامهم في لفظ النية والفسد هذا في طرف الفعل والما في طرف الترك  
فعدم وجود الداعي للفعل كافتقار الاستمرار لعدم وفي امتناع الفعل نعم كذا النفس عن  
الفعل وانما راجعها عن مجاز الى اعتقاد نفس فيه من الضر او النقص او انقضاء  
ذلك فظهر من ذلك ان ما اختلفوا فيه من ان المراد من النية مجرد عدم الفعل او كلف  
فكلها ضار جميعا باطلا في ظاهره فان من لم يستجمع شرائط التكليف كل التام والتمام  
ومن ليس له استيلاء المصيبة وان ارادها فالغرض في تكليف الترك لم يوجب له مع ذلك  
افترادك وجه فاعل ومن لم يشته المنة عنه وبشأنه في نظره الفعل والترك فضلا  
ان يكون الفعل مرجوحا فهو مشتمل مع انه لا يمكن في حقه الكف ثم انه قد ظهر مما مر انما  
قبل ان ترك مثل الموسع في اول الوقت يجبان باذن مبدله وهو الغرض عليه ما ينبغي  
ان يقطع بعثه وان لم يزل هذه البدلية عن الاثر في الادلة بل الدلالة على فساد  
واختفاء فان البدل الاختياري موجه الى الخير فيصير كل واجب موسع واجبا محض  
وانهم اذا اخذوا من عليه كفارة من شهر رمضان الغنى مثلا ويترصد وجود باطل ترك

فصل في هذا القول يجب ان بان سبيله وهو العلم ولبس من غير ان ينزل ثلثه بل ينزل رابعة  
ان يدرك على العلم على كل واحد من هذه الاسماء البعد الاختيار والشيء لا بد ان يكون  
في عرشه لا من اعليه والعلم على الشيء ليس في عرشه كما لا يتحقق والادلة كثيرة افترضنا  
على ذلك لوضوح المطلب فم كل من كان في مقام الاطلاع والصوره اذا التفت الى  
امر مولا او نصبه فلا ريب ان يعرفه عليه والنزول في الاله والبناء على خلافه من  
منعطف انبان والشفاعة نفوذ بالله ولذا قال المحقق قدس سره العلم على الاشياء  
من لوازم الايمان لا ان يبدل فاستثنى الى غير الاوهام **فصل** في ان كل حي يلهيه  
شعور وقدره ولا يمكن ان يتبعه والا لو كان الحي حيا هف ولذا قالوا ان الحيوة مبدأ  
الحس والحركة وقالوا انه شعور حي وكل حي جميع ان يكون ممتصا بصير فاذا هو شعور سمع  
لان كل ما يصح عليه ويكون كما لا يمنع خلوه ثم منه وايضا لا ريب ان انزل الاجزاء وانما  
الحيوانات ولا تزلها واختها كالردود والذباب حرق قد تزل على الحركة والسكون  
لذا قالوا في تعريف الجوان حسم من حسم من حرك بالارادة ثم يقولون قدرة النفس  
بالنسبة الى فعل المقدور وحركة على حد سواء ولذا ليس لنا رقادة على الاراق لا  
لا يمكن لها تركه وليس لحيوان قادر على السكون لانه لا يقدور على الحركة ثم يقول بعونه  
ان القدرة فقط لا يمكن ان يكون علته لوجود شيء لانها لو كانت بغيره هائلة لوجود  
مقدور يجب ان يكون علته لعدم رايض لان نسبتها اليه على السواء فليزاج اجتماع  
التفضيلين لا متنازع مختلف العلل غير العلة الثانية فثبت بالبداهة ان القدرة علته  
فمتنازع الضميمة حتى تصير ظاهرة وليس فيها منها الامار من حضور الفعل وحضور الداعي ويكون  
الداعي مطلوبا لانه العلم وما ذكره العلة فيجب حصول المقدور ويقتضيه تركه  
وهذا معنى قول علمائنا فانهم كما انما قدره الايجاب الاختيار لا ينافي الاختيار بل ينافي  
وان لو يتنضم اليها ذلك فضلا ان يكون الفعل مكرها وفيما عنده يمنع الفعل  
تركه وهذا معنى قولهم قد علم الاستناع بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يتركه ثم لا يمكن ان

لعلة لا يتم العلة بهذه الصفة ولعلها تحتاج الى صفة اخرى لا تترى لانها ليس وراء الفكرة والعلم  
 مستقر كاللا الوجود التي هي صدقها وايضا لا يعمل ان ينضم اليها غير ما ذكرنا فان كان ما هو غير  
 فهو بالنسبة اليها كما يحجب عن الانسان مع ان ما ذكرنا انما ذكرناه لوضع التوهم واللا الوجود  
 يراد من العلة فظهر مجددا لظهور الشمس بطلان القول بالجبر وظهوره لا يمكن صدق  
 فعل مرده جوده وان كان في بابا او انسل الاخر اختيار وان كان مكرها ومعنى الفاعل المختار  
 ان يكون فعله صادرا عن قوته مؤثرة مع نيته مؤثرة خلافا للاشارة الفاعل بين الجبر  
 التافهين المتعددة المؤثرة والارادة والنية المؤثرة لغیر الله نعم كاشا من كان وما كان  
 خذلهم الله فاعلمهم الله اني قد اذن في ما الى الله عز وجل علوا كبيرا وظهر ايضا من منع صدق  
 فعل مرده جوده بل انية اي بلا ضرورة واع وعزم فلو كلفنا الله نعم بفعل بل انية لكان  
 بالحق لا تتركه في العمل بدونا لعل واسمها الله بد بهيئة ثم لا شك ان ما لا بد منه  
 علة لا صدق الفعل لا يمكن ان يتعلق به حكم من الاحكام الشرعية فاذا ذكرنا في العلة  
 من احكام النية فاعلم ان مرادهم منها ما يكون زائدا على الفعل والواجب علة فلا بد ان  
 تشرح ذلك حتى يكون من يطلب الحق على صفة انشاء الله فقول ما النية بمعنى التصور  
 فكل احد يعلم انه ربما يكون الشيء اختيارا محفوزا في مرتبة من رتبة الادراك وليس اختيارا  
 ومنقول في مرتبة اخرى التي يقال لها الاضطرار والبال والحضور في الذهن ولا شك  
 ان ما لا بد منه علة وهو جزء العلة هو الاول والحضور في الذهن ليس بالذم واللازم هو  
 الذي يسمونه بالاستدانة شكيته وهو الحالة التي ترضك غالبا سال الفعل فانك ترى  
 مشغولا بالفعل وفكره مجول في غيره فاذ انقول لستفول في انه يجب شرعا الاضطرار والبال  
 وحضور الفعل في الذهن في اول العمل فيكون العمل بدونه باطلا ولا يجز في لك ولم يثبت  
 وجوبه بشرطه شرعا فيكون اول العمل كوسطه في كفاية ما لا بد منه علة وهو الاستدانة  
 الحكيمة فلو غفل حتى تكبير الاحرام عن اخضا الصلوة في الجملة في الذهن وكبر ودخل في  
 التمرية فصلونه بصفة على الشافعي في الاول وكذا سابرا لالحال ونحن نعتق هو العلة

وعدم الوجوب والشبهة وحديث لكل امرئ ما نوى وانما الاعمال بالنيات لا بدل على الاصل لان النية بمعنى التصور لم يحدث في لسان الفقهاء قدم ومعناها انية التصور ككلام التصور ومحمل على اللغة او على عرفه مانع بل او في معنى التصور كان لغوا فندبر رأينا النية بمعنى الداعي فقد علمت ان الفصل بين مطلق الداعي محال فهذا لا يتعلق به حكم شرعي فان اعتبر شرعا امر زائد فهو ممكن ان يصير مورد الحكم فتقول بعونه قد ثبت شرعا في خبر الافعال والنية ذلك اشتراط فصل الفرية اي شرط الشارع نعم ان يكون داعي لعامل ومضاهيه في عمله وعرضه في فعله هو امر الامر بطلبه واعطائه وامثاله لا ينبغي ان يخرق اذا ثبت ذلك في عمل من لم العبادة وقد شرحت ذلك سابقا وبغضنا الاشكال وذكرنا ما لا يستلزم اليه احد فيما اعلم ولحمد لله فظهر بعون الله ان الاصل في الامر وانواه ان لا يكون عبادة وان لا تكون مشروطة بداعي الفرية الا ما خرج بالدليل وظهر انه يكفي في العبادة قصد الامتثال المطلق اي كونه هو الداعي وان لم يعلم ان امر الاول يندرج في الفعل وجوبيا او بترك او مركب بما بل لو علم ان امره وجوبيا او نذري لا يجيب ان يلاحظ الوجوب النذري باصلا ولا وصفا ولا غاية وكذا لا ينبغي ان يفصل الامتثال والطاعة ولكن اعقد ان الامر وجوبيا ولم يكن كذلك ولم يكن بل لا ينبغي لجعل الجاهل الوجوب صفا او غاية وفعل احكاما ولم يكن الامر وجوبيا فتوى في الاصل نافلة الصبح الواجبة ولو وجوبها مثلا فرية الله وسر ذلك ان محركة الطاعة الميل والاشيان ما امر به امثالا لا الامر بطلبه قصد اتي به ومثله ونوصفه الصبح بالنذري مثلا لا يخرجها عن كونها فاصلة الصبح وكذا جعل النذرية غايية لا ينبغي امر الصبح ولا يخرج عن صدق كونه امثالا للامر المتعلق بالصبح وكذا لو قصد العلم كذلك عقله ارسهوا وانما الاشكال في فعل العالم ذلك عندنا لولا انه لا يفرض له وجه محقق فانه مبدع مشرع مخترع لدين في قبالة دين الله كما فصله المبطلون نفوذ بالله واما النية بمعنى العزم والقصد فانما يتوقف في الغفلة لو نذر دين العمل هل يندرج ولا وهل يطلبه او لا فيعمل هذا مضرب ومبطل اولا وكذا العزم ان لا يندرج او يبطله ثم ندفعه فعمل ابطله اولا

ولا يباين الأصل عدم الاشتراط وعدم الانطال وإن الأصل بقاء العتقة ثم يشكك الآخر  
 في الصلوة منطبق على الزمان وهو العالم وفي المقام أحكام وأبحاث كثيرة ذكرنا  
 رسائلنا المعروفة في السنة وطوبى لذكرها هنا اختصارا واعتمادا على كتابنا واذكرنا  
 لاستنباط مسائل الأحكام ثم هو قد يبرهن في المفعول أن الرجوع بلا مرجح محال  
 فضلا عن ترجيح المرجوع على الراجح لأن ترجعها إلى الرجوع بلا مرجح واستحالته في الدنيا  
 فقل مذهبا لا تتعذر بالضرورة ببيان ذلك أن ترجيحك الشيء معناه اخبارك  
 إياه وإن هذا الشيء مع عندك على هذا معناه أنه كامل والمرجح ناقص ومعنى الرجوع  
 بلا مرجح وجود الشيء المسمى بلا علة وبلا موجب وبدل علة بطلان الأمر بلزم منه سذاب  
 اثبات واجب الوجود تعالى شأنه وتقدس وأما بيان الملازمة فهو أنك إذا أردت  
 مثلا بلدا وكان له طريقان متساويان فاخترت وأردت السلوك في أحدهما بعينه  
 ولم يكن لمرتبته عندك على الآخر أصلا فلا وبيان اخبارك وإرادتك إياه امر حلا  
 ممكن فاذا سالناك عن علة وجوده فإن قلت إن علة هذا الفساد والاختيار اختيارا  
 آخر فنقلنا إلى الله وسئل عن علة فاما أن يسلل وهو محال أو ينفذ إلى الاختيار  
 حادث بلا علة فتعجبوا بالله وهذا معناه لإرادة الجزئية فتوكل بالله وأولى من ذلك  
 لو كان أحد الطرفين أبعد واشق واخترته ورجحت المرجوح على الراجح فظهر بعون  
 الله أنه لم يصد معصية من أحد إلا أنه رجحها على تركها وهذا معناه في الآيات ذكر الله  
 سؤ عملة أي عملة التوبة فلو عتقت لم تغتبه قتل أخيه ما ندته سؤت لكم أنفسكم أمرا  
 بوضوح وتعالى ذلك وهو العالم بكتابه فاذا رجحت المعصية وضللتها فذلك كذب  
 فذلك قولك إنما مرجحة فيجوز وهذا معناه قول المعصوم من صدق قوله في الدنيا  
 لم يصدق قوله فليس مما لم وأيضه كقولك فذلك قول صاحب الشريعة إنما فيجوز  
 وهذه معنوا ورواها لا ينفذ إلا في حين ينفذ وهو مؤمن والإيمان هو الصدق  
 ولا ينفذ إلا في حين ينفذ وهو مؤمن ولا ينفذ إلا في حين ينفذ وهو مؤمن

فقط ومعهم ما يريدان من غير كراهة العلم وان الشك في الجهل فان قلنا اننا علم بالبدية ان كثيرا  
من علمنا يعلم اننا في غير وجهه ومع ذلك فعلوا كما قال في حكمنا بجهلهم شيئا فليكن علمنا  
شيئا من شئون وقال ونحن نؤمن بها ونستعين بها انفسهم اي علوا ان الانباء الشيعية التي  
جاء بها كلهم الله ايات من الله وابست لغيره عنده ظاهرا على موسى او على انفسهم او غير ذلك  
وعلوا اي كبر او هو العالم من منزلة كلامه ما اشرنا وهو ان الداعي الى الجحاد بالالفعل هو لا  
يكونه يبرأ ولا لا وصله الا لا الاعتقاد بكونه نبي عند الشارع وكونه مأمورا به فقط وانما  
عمل الفعل والردع عنه هو الاعتقاد بكونه شر في الشرع ومنه يلحقه فقط مع صفاء ذلك بان  
خبره وسلاح جهلا الا ترى ان الطفل يعلم ان النار محرقة فهل يمكن ان يجزع فيدخل فيها  
باختياره وكذا من يعلم ان السم قاتل وانته يعلم ان السوط من شاطئ قاتل او يمكن فعل  
بمكنتك ان تغرقه فيسقط بالاختيار حاشا ثم حاشا فظهر بعون الله حقيقة المطالبين  
من علم مسامحة الاحكام الشرعية ومفاسدها مثل علم الطفل باجر ان النار كما يعلم المشرك  
لكن هو ايقن بالبدية معصوما وكان يمنع بالاختيار صدور ذنب منه ويجهل ان الذنب  
ما الجاب به بعض علمنا بعض العادة القاتل ان قولكم الانبياء وانما من معصومون  
يمنع اختيارا وصدور ذنب منهم هذا غلط لان المعصومان لو يقيد على الذنب فلا يمنع له  
في تركه وان صدر عليه فهو نقيض قولك يمنع عليه الذنب فقال قد علم على احكامها  
الفاضي انفسه كان ناكل الغايط او لا فان كنت قادرا فلم تاكله ولا تاكله ابدا وان  
لو تفكر على كراهة فحق خبرك ونصبته حلفك لظهر قدرتك وامكانه فصدقتنا  
اذا ان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار في سكت المثال وان كان حجة  
الا ان حجة في محله فظهر بعون الله ان اتصال المضل ليس بالجهل وان الهادي المحقق  
ليس بالعلم بهذا المعنى وهذا معنى قوله في القاطر انما يخشى الله من عباده العلماء اي  
بالعلم التصديقي لا بالعلم التصوري كما فهمت بيانهم وقول مولانا ورحمه الله تعالى  
دعاء كبل فتر في بما اهرى واسعد على ذلك القضاء أي قضاءك بقضاء عقل



و هو اجمل من لولاها لما عرف الشيطان ولا غيره واما قوله ولا تجعل فيها جنى كل من جنى  
 الخ فمساء انه نعم المجد على الجهاد الفصحاء بلنا الانبياء والاولياء فانهم وهو العالم  
 ولا عهد انهم لم يمت فبقية الدنيا الاول لا يخلو في ان الدنيا شرط اوجز ولو لم يكن كذا  
 لولا ان كل ما يقبل اسلم المرام فقول بعون ان الله الذي لا يدع عبدا من عباده  
 ان يلهو اوجه وليس يجهز بالبدنه اذ الضرورة فاضيه يخرج العلم والجزء من العلم  
 واما بقوله ان الله المعبود اعند كل العبد في العبادات واعند البعض لا حضور  
 الذم من سائر الجوز الاول من العمل فلا ريب انها سائر وابدل عليه اسم مثل قوله غيرها  
 المكسب من غيرها التسليم مع ان الاجزاء لا بد ان يكون بعضها في من بعض من الشبه  
 كانت فانه لم يمت فمساها لاجزاء الى اخرها كسائر الشروط فلا ينبغي الربط انها شرط  
 لا يمتد من العبادات الا ان قد مر من مثل قوله لا عمل الا بالنية واما الاعمال  
 بالنسبة الى الله تعالى النية عمه الذي لا يخرج عن الاصل على جميع الابا المخرج فسد العبد ولا  
 قد لا يجمع النية وانه لا عمل او قلها او نقاؤها بحسب مراتب النيات فان  
 الانسان غير بدو به من تعدد فبمقتضى بالضرورة عدم التفتت بالانسان  
 كثير افضل انشاء الله في كبره وقله بهدومه وصفه اسم هذه الاوصاف اجنبها فقد  
 في بحسبه وبقوله على الجوز المخرج لئلا يقع الماسر الطين فمساها في ان يمتد  
 بالنية لم يمتد بالماسر فمساها وارتكب العقاب هكذا رايهم في من يمتد بالنية  
 من النار والعقاب ومنهم من يمتد بالله لم يمتد بجمه والثواب ومنهم من يمتد بالله  
 ان يمتد بها وهكذا من المراتب انما اشار اليه ولا ان يمتد بالنية في قوله الله الى  
 ما يمتد الله في النار ولا في الجنة بل وحدك الله لا العباد فمساها  
 واما ما قيل من مع من يلات العباد في تعذيب العبادات مع النار وقد اسلم في علم  
 ايات كثيرة ولا سيما قوله مع ان يمتد خلقه في النار فمساها ذلك في قوله  
 لا يمتد بالنية الا في حق المفسر او لم يمتد بالنية في النار فمساها ان ذلك اذا

في الملة السطواني، ثم سئل سطلان السطواني الذي هو جوبير او لوجه وجوبير وبمكن ان يجبه  
 بل هو بل او فاق الحق بن مرادهم اشراط الغربة وطلان الربا وهو العالم الثالث ان  
 الظاهر من فعل كل فاعل كونه فاعداً مختاراً لا مكرهاً ولا غير قاصد وذلك لان في ذلك  
 البينة ثم اعلم ان الانسان الغريب الفاسد قد يستدل به الفعل فيجب عليه احكام كما  
 انتم اذا التفت ثباتاً وقد يكون مصراً لا لا نهيجاً لا يستدل به لفعل اصلاً كن الفقه  
 الذي في رفع طاعته فقتل احداهما او كلاهما فليعلم احدهما باقتل اسلاً ومثله ووقع فيه  
 الساجد مثلاً على يوربا فارفع راسه بلا اختياراً ثم سقط اختياراً فهذا ام يصد  
 منه بجده زائدة اصلاً او رفع راسه احدهم اسقطه وانما الاشكال في قبول قوله اذا  
 ادعى لك بعد سقوطه على احد ومثله اياه فان الفعل مستند الى الفاعل اي يني  
 انه فاعل الا ان يقيم البينة على خلاف ذلك وهو الاخرى بحسب الادلة كما لا يخفى الرابع  
 لا يفتي الشك في ان المضمم احكام الجنايات الثلاثة اي العمد والخطاء وشبه العمد  
 هو الفاسد لا غير ايا العمد وشبهه فظاهر واما الخطاء فهو ما خالف في الخطى بعينه الجنايات  
 فمن اراد الهدف وهو فجاور عن فتح يقال انما خطا واما من لم يرتفع فيجوز ان يكون بلا  
 قصد اصلاً فاعلم ان الخطا والخطاء عليه محض الخطاء ثبت بعون الله فهم رابع  
 خارج عن القسم المذكور وافساده وامثله كثيرة منها فعل كل انهم والمعصية عليه ثبت  
 بشئ فبشر بنفوس منه المثال المعروف وهو لوجه حال ما عا على راسه ان يظهر في  
 جنح ومنه فاعل يتفق وقد اتفق في زماننا وهو ان ما يرى به وبني ام تغتلك فذلك  
 في بد احد وبلا خطه ويرى ولا يعلم انه جمل او يعلم فانا قد يخرج بلا قصد منه فيقتل  
 او ينجى على احد فاذا علمت في ذلك فاعلم ان وهذا القسم لما كان الفعل مستنداً الى  
 الفاعل ولم يكن عامداً فلا بد ان يؤخذ منه الدية في الجنايات على الانسان والجنه  
 والفرقة في غيره وقد ورد اخبار اهل البيت ناطقة بهذا الحكم بملء فمستلزم  
 وكثير من القول كالشهادتين في ذلك فاعلموا ان هذا القسم وظنوا ان لا رابع فاجروا

في علم الخطأ ومعلوم علم العاطلة وهذا مع ان الأصل خلافه قد علمت ان صرف الخطأ  
 يتلوه في ذاته لما وعنوان هذا المطلب بهذا القوم من غير ان في فالجواب انه انما من عند  
 ما ان النبي بجميع معانيها وافهامها سهل ليس بالافضل الفريفة فانه لا يحصل اذا  
 فان الذي يكون محمدا وبعثا وبعثا للفاعل <sup>فعل</sup> وقد ورد على ما يلي ان الرباء  
 انما من بسبب التملوه في اللبلة العليا على الصفرة الصماء فتعبر بالله وتستغنى  
 واسا من بشرط الاحتياط بالمال عند اوله من الاعمال فانما اراد منه التصور والخصو  
 على سبيل الاجمال ومعلوم سهل وان كان الاقوى خلافه وصحة العمل بدونه وليس مراده  
 التصور بل منسحب على جزء فجزء كما نوه بعض من لا خبرة له وكثير من الناس لا يعلم ذلك <sup>فقد</sup>  
 بالوسواس وهذا التوهم من الاعراض الواضحة والمفاسد الفاضحة فلا تغفل الشكا  
 ان الاضال بالنسبة الى النبي لها اقسام <sup>ثلاثة</sup> لا رابع لها الاو ان عنوانه وفدته  
 ولا ينفذه النبي كالحلوس فان صدقه لا يحتاج الى تمسك ولا يخرج عن عنوانه شبه القضا  
 به مثلا وكذا الضام والمحركة والسكون وهكذا الثاني ما عنوانه حدة، ثم ولكن يغيب  
 النبي وذلك مثل جميع اضالك فانها تقع لك ولا تحتاج ان تغدث فتمالك لكن  
 اذا ضلها ما نيا بغير الغيرة فباعتبار النيابة كالصلوة والصوم والحج والزبارة يقع للغير  
 الترتيب له وما اذا ضلها لا يفصل النيابة واهديت قواها الى الغير فهو امر اخر  
 غيرا من غير الثالث ما ليس بعنوان الابا النبي كصلوة ركعتين انها بفصل الصبح  
 نصبح بها وبفصل الظهر الفصحة والعصر نصبح ظهر او عصرنا وبالإداء اداونا  
 لغضاء قضاء وبالفعل ففلا وما يلزم جباغة وهكذا السابع فداشنا سا بقا ان  
 الاضال بالنسبة الى العلم والجهل ابنه لها اقسام <sup>ثلاثة</sup> الاولى ما لا يصح الا اذا كان  
 معلوما في الواقع وفي نفسك كلبه ما كاذب كليل والمؤمن في البيع مثلا فانه لا يصح بيع  
 المحنلة بغيره فيجوز عندك ان يكون صحيحا عندك وان كانا في الواقع معلومين  
 الثاني ما يصح اذا كان معلوما في الواقع وان كان صحيحا عندك كجعل مائة مائة

مبررا او فسادا ومثل ان يكون في فمك ركعتان ولا تدع عنهما ما حل بهما فداوت بغير  
 او غير ذلك فتدبر في ذلك ما يصح ولا يركن معلومة في الواقع ولا في  
 نفسك كقولك ثلث ما ليكي احراما لوجه الله والتمس في شئ من شئهم  
 لغرضه وناسيل الاصل في المقام لا يخلو عن اشكال فان شئ من الدليل والاعتدال في الملاحظة  
 في كل من الاحكام وانما هي هناك بحال بالاشهاد لكن لا يخلو في الاحكام الثامن  
 فقد ظهر علم ان فعله لا يعلم ولا ينصرف عن كونه ولذا اشبه ان يطلب المجهول المطلق  
 محال فيشعر بان يدركه في الجملة مما يجب عقلا لا ينجز العمل ولا الحاجة الى الايراد في المتن  
 في الجملة عقلا ولكن اذا اردت محضه في قولك ان يكون انصوت وطا بها لما ورد عليه  
 الامر والتمس في قولك ركعتين او ان يامن دون تقيدها بما يجب لها مطابقتها  
 لما امر به او نوصيه فلا شك في عدم اثباتك بتكليفك لان الامور غير المفصولة  
 غير لما ورد فاذا علمت ذلك فاعلم ان حكمه واحد في الوجوب بين السورة قبل الصلاة  
 لا شرا كما بين السورة كما شئت ركعتين مثل ان يركعتين عديدا في غايته الاشكال بل  
 عدم الوجوب كما قال في الجمع ومنهم من يشترط في الجواهر وان شئت ليرها في شئ  
 للبيان لتحقيق ان الاعمال التي يطابق بعضها بعضا كالمثلين فانها عنوانها و  
 اختلافها بحسب الاعتياد وبحسب التجار الامر ونحوه مثل فوافل الظاهر مع انها ثمان  
 ركعات بارج تسليما من هذا النور فتدبر في فمك الظاهر في الجمع ولا حاجة الى ان  
 من ذلك بخلاف صلوة التيمم لا يصح مثل هذا الامر والاعتناء فلا بد المصلي من  
 تيمم كل منهما عن الاخرى بمبرر يتوهم في اربع ركعات لم يصح ظاهرا ولو تيمم في  
 الاولى او الظاهر او ما غلبها الله او غيرها ان يكفي ثم اقول بعونه ان مثل هذا لا يخص  
 وان شئت بها وكيفية الامثال ولكن لم يجزها بحيث لا يمكن تغييرها وصيرتها  
 صلوة اخرى ولذا ورد مسكنا ان من نوى العصر واتعشا قبل فعل الظاهر والمغرب  
 ناسبا فتذكر في البين بعد ما الى ما يقين بل المنقول عن الصادق قدس على ما يجازي

جواز القول بعد ان تمام التصريف لما ورد في الخبر من تعليقها بانها اربع مكان اربع ولذا  
 ذهب الأكثر لعدم لزوم قصد العصارا والتمام في مواضع الضمير بل لو قصد احداهما  
 قلنا انهم غلوا الاخر لان العصارا والتمام لم يقصد اعوانين كما يظهر من بل كلامنا ظاهر للشيء  
 والحاضر ولديها الطول وسر ذلك ان اكثر اجزاء المركبات مشتركة وجزء المركبات كثيرة  
 وعلمه ما دنفق اذا استدل بعضها بقصد مركبها يخرج بسبب هذا القصد عما كان عليه من  
 كونه قابلا لزيادة مركب اخر فاذا انتظم السبب في اجزاء كل مركب يكون المجموع هذا المركب  
 ومن يدبر انما تفصل لما تبادر الصورة اني تخص القابل بالمفعول لا بالبناء ثم بعد ذلك المفعول  
 وضم ساكنه وجزءه وسبب هذه المجموع شيئا محضيا ومركبا ذا اثر وخاصة ضد بيني القابلية  
 ايضا لهذا السبب ان سبب هذه المركب اخر هو اكثر اجزاء من المركب الاول وهكذا ما دام الامكان  
 والقابلية الموزن اصل المفعول جوارا كل واحد من العناصر فوعا محضيا ثم جعلوا جميعها  
 جزء او مادة لمفعول النبات والنامي ثم جعلوا الجميع جزء وقابلا لمفعول الحيوان ثم جعلوا  
 الجميع جزء للانشان وللانسان ايضا من ان يشي كل انية قابلية لها انية فوقها الى ان يسيل  
 ويبلغ مقام اخر الامكان وهو مقام الصنارة الاولى لتحقيقه المحررة صلى الله عليه واله  
 الا ان ذلك المراتب ولاهاها ليست له مختلفة مثل انما هي المحررة بل هي الجميع  
 انما لكن الفطن السبب يعلم باليدية ان انما وتبين الصبيحي النبو اكثر واعظم  
 من انما وتبين النامع المحررة والكلام طويل في المقام فلنات بامثلة للتوضيح  
 فنقول لاشك ان مركب بسملة بقصد سورة الحمد ثم بدلت جعلها سورة البقرة او  
 غفل فكذلك بعد ما سورة البقرة او ايات من ولها او اول اية فيها البسملة هذا المجموع سورة  
 البقرة او بعضها مع البسملة او كتب كلمة فقد يقصد ما ثم ندوم وغفل فكذلك بعد ما من  
 الرء مثلا ختمنا فذم فم في بين هذه الكلمة وبين من نوى ولا ان يكتب كلمة فذم  
 وهكذا لا شك ان اللفظ والكلام كالكتابة بل هو الاصل لان الكتابة نقش وحكاية  
 عن اللفظ والكلام فلي عند اقر في البسملة بقصد سورة فذم اللفظ بعد ما سورة

اخرى وجعلها جزء فلا يبين في السورة الثانية وضد الاول لم يصرح بالصلة عن قائل  
جزئته هذه السورة وكذا قوله بعد الحمد لله بضد سورة الانعام قبله او فضل في  
سورة الكهف في الذكر وان من ضد سورة ثم غفل في ان من مشمول بغیر ان سورة اخرى  
كفاء التامها وبالمجمل اذا كان المعور في ان سورة وضد على امثال اذكر فلا  
يغير المشك في الامتثال فمعه فاضد صفته برهانية بها عداها العوايا والاطلاق  
الامام في الدليل فلا ند ذلك حوازل المدول من الظاهر الى العكس كالمسلك الا  
يكون عدم الحوازل اجاعيا او يوان ما ذكرنا لا يساعدك لان الكلام في الجزئية القائل  
ولا يكون قابلا الا اذا وقع صحيفا في سطر الظاهر ثم نواها ثانيا ناسبا فلا دليل على  
ما ضل منها لكن يكون قابلا للجزئية على ان يمتد الى العكس فان من دخل في العشر الوقت  
خافلا عن تركه الظاهر فانه في صحفة فلذا لو ذكر في البين بعدل ويجعل اصل جزء من  
الظهور فانه يدبر واذا تدبر كل ما ذكرنا ضل ان لا يناف ما ذكره من ان المشكوك في  
بالنبي من كتب كلمة فزعون بضد القرآن فهو قران لا يجوز من بلطها من ولو كتب بضد  
غير القرآن او من غير بضد فهو ليس بقران وكذا من قرأ البسملة في الفريضة بضد سورة  
الفريضة ضل حراما لان في بعضها على قول من يقضي بحرمها وحرم بعضها على  
الشهور لو كان الفاري جنبا او حائضا لم لا يفتي عليك ان لا يجوز على قول من يقضي  
بالحرمة ان يقرأ بعد البسملة سورة اخرى ويجعلها جزء لها ولا يناف ما ذكرنا لما لم  
ان لا يقع صحيفا لا يكون جزء ولا قابلا فضلا عما حصل في المشكوك في تنقص بالنبي مالم  
يعدل عنها فلو عدل عنها او غفل وجعل جزءا لغير ما قرأ اذا وقع صحيفا في الجزئية  
ما قرأ ثانيا بطل التنقص الاول ويضع عليه اسم الثاني فلو قرأ او كتب فظهر عن ذلك  
بضد القرآن فهو قران فان علم اليه ما يجعل جزءا شعر بطريقه عزانه الاول نعم لو صل  
ولم يرض اليه شيئا فاعطاه بل اليقين ان ياتي على عزانه الاول ومع ذلك فالاحوط  
اعادة البسملة اذا قصد سورة اخرى بل وكذا لو قرأها من غير قصد سورة اخرى وجازع فلا

بيان  
بعض ما  
يتعلق  
بذلك

من غير ذلك واذا تأملت وتعمقت عند ذكرنا في جميع كلمات أصحابنا في علم ما بها والكل  
بذكرها فاعلموا الله **البسم** الثاني عشر في بيان بعض ما يتعلق بالدليل في  
انها فتم وقد بطل الدليل على غير الوصف هو الاكثر مثل الهمزة في الهمزة والهمزة  
صغير الوصف في ذلك ولا يظهر من كلام صاحب الجريد فلهذا اذ قال ويلزم العلم بدليل  
والقول المارة ان الدليل لا يطلق على الوصف اصلا وقد يطلق على الوصف او العلم او  
العلم كقول الفقهاء اما كقول ابي حنيفة بطله في قوله فلهذا فيكون الوصف او العلم  
فتقول بغير ان الدليل والطريق مؤخران الدليل عن المدلول عليه وفي الطريق الدليل  
مراد به ما شئنا ان يقال ان كان المراد من الدليل ما يوجب الروية فالوصف ليس بدليل لانه  
نفس الروية فالدليل كالعين والاعتماد في البصر والمدلول عليه وان كان المراد منه نفس  
الروية فالوصف لا يوجب السبب ليس بدليل والشئ هو الاول وكذا لو ادعيت شيئا  
فدليل ان يوجب ذلك لا يجاب بان الدليل اعتماد في لانه مضاد وذلك لان معقول قول  
الفاعل زيد قائم اعلم انه قائم ولذا صحت الدليل في المنطق فمضت في المعرفة في لغة فظهر ان  
اطلاق الدليل على نفس الامر فاعجاز فتقول من راس ان الانسان بافعال او مفعول  
والثاني اما ان يحصل له جزم والقطع او الظن او الشك والقطع اما مطابق للواقع  
فهو العلم او مخالف له فهو الجهل المركب بالشك هو الجهل الساذج والبسط واما الظن  
فان جهل بدليل فهو صير كقطع مطابقا ومخالفا وان لم يحصل بدليل فهو ان يقضي شام  
الشك بالمعنى الاعم فهو ايضا دخل في الجهل البسيط والمركب ان يحصل الشك فضلا  
عن الوهم بدليل لانه لا مارة ولا روية فيضمير الكلام في القطع والظن اما القطع فلما  
كان هو عينه في الواض ونفس الامر فلا يفعل عدم كونه حجة اى لا يفعل تذكره بيان  
بوان الواض ليس الواض ونفس الامر ليس نفس الامر نعم يمكن ان يرضع اليه من قبل الاثبات  
لعمد حرج او تيقنه او نحو ذلك ولذا قد يجب ان لا يحكم اما كونه خروفا او حجة ولا  
يجوز ان الفاعل لا يشوهم ان فاعله لعله يكون جهلا ومخالفا للواقع اذ لو حصل ذلك لكان

قاطعا وهذا ظاهر واما الظن فقد اجم عليه لادلة الان بعد انه دخل وطبعه للبحر  
 وقم بيان شذوذه في الفرز الاول بالفرج والليل او اقام الدليل القطعي على حجة  
 ادل وقام ظن على حجة ظن لزم الدور والفسل وكلاهما باطل وليس بالي كون الظن  
 من حيث انه ظن حجة الا في ركبات الصلوة واجزائها فانه كالقطع والافق الحزب اذا ظن  
 انه ميم كفى ولا يجب القطع وكذا الخرج بعد النجس ولا بعد ظن ميم فهو ايضا  
 كفى <sup>تفصيلات</sup> الاول في ذكرنا سابقا ان كوننا حجة بشرط ان يثبت الظن  
 القضي اذا افاده غير ميم بل غير ممكن <sup>لاستلزامه المرجح مرجع</sup> فراجع وكذا لو كان حجة  
 بشرط ان يثبت القطع لان القطع حجة بذاته وان حصل بالبرهان كما اذا حصل للحاكم  
 من شهادة الفاسقين او شهادته عدل وليس بل وان حصل بالحكم اليه من عدل  
 وبطلانه وعدم حجة كالفاسق والاشعث والاشقر فظهر ان العكس ايضا باطل  
 اي جيل قطع حجة اذا حصل من سبب مخصوص ولما المكلف الظن او حجة اذا حصل  
 من سبب مخصوص فهو ان كان ممكنا الا انه غير موجود بل قلت ان الشارع لم يرد  
 الظن من حيث انه ظن حجة أصلا ولا في الاحكام ولا في المصالح فضلا عن جعله حجة اذا انشا  
 من شيء خاص الا ما اشترط اليه وهو من الغلبة كعدم او كظنه من اليه فالعجب من مثل  
 من اغرى للناس من قاربوا عصرا حيث اقاموا دليل الاستعداد وظنوا ان ينجيه  
 حجة نفس الظن مطلقا اخرج الادلة والاحكام كصاحب القوانين وفي الاحكام لا  
 في الادلة كما نل في بعض وفي الادلة وفي الاحكام كما نسب اليه اخر ومطلقا بشرط ان  
 يكون الظن ظنا طبيعيا كما اختاره شذوذه في الفرز الاول وكل ذلك باطل جزوا فاما  
 فطعا وقد اوضحنا دليل الاستعداد وذكرنا ما فيه من الغشاح بحيث لا يثبت به  
 شك وربما كان الهام من الضيق الخيالي ان الظن لا يثبت من الحق شيئا  
 الثاني لا شك ان الغالب الحق في الاستدلال هو القياس المنطقي المنقسم الى  
 الاشكال الاربعه والحد منها هو الشكل الاول لانه يهدي الى نتائج والباطل انما

الصلوة في الجملة وفيها



متباعدة لا ولا إليه فلفظ السالبة في خبر مثالا اذا قلت العالم حادث مثلا فان كان ذلك  
 بدورها او معلونا عند كل احد فلا يحتاج الى دليل وان لم يكن كذلك والحق يقال ان خبرها  
 فلا بد من تركه فهو محمول للعالم وموضوع للحادث ويؤله لهذا الوسط مقنونة انما  
 منتهى كل متغير حادث فالعالم حادث ثم ان كان كل منها واضحا معلوما فهو وانما  
 ذلك فالتكامل في الضمير اذ في كليهما فاما كان مشتركاً فلا بد ان يكون  
 شئ يكون محمولا وموضوعا الى ان ينتهي الى الواضح والمعلومات حتى يتقطع الكلام و  
 يحصل المرام فظهر من ذلك ان السالبة والظن العنبر لا يمكن ان يجعلا وسطا وتنبه  
 ببيان ذلك ان الحادث مثلا لا يتم التنبه به بالتفسير لان العالم لا يتم اللازم لانهم  
 وآية العالم ملزوم للتنبه والتنبه ملزوم للحادث وملزوم الملزوم ملزوم وهذا  
 سر كون الشكل الاول بهيئته لا يحتاج ولا ريب ان النقص من آثاره هذا البرهان ان  
 يحصل العلم والقطع بان العالم حادث فالقطع لا يكون برهانا وآية لا ريب ان  
 علمك ليس ملزوم الحادث ولا لازما للعالم حتى يصير وسطا حجة وآية الملزوم  
 فاما العلم اللازم والعلم الانفصالي اي العلم بالشئ بعد وجوده مؤخر عنه فلا يمكن ان  
 يصير وسطا والادلة كثيرة تركناها اختصارا ولا ريب ان انزلنا المتعبر بجميع ذلك  
 كالعلم فهو آية لا يمكن ان يكون وسطا بهذا المعنى فلا ينبغي في حق من لم يزل الكلام  
 بيان ما في كلام شيخنا فده في اول الفرائد من الادغام اذ قال فده ان القطع بنفسه  
 طريقا الى الواقع وليس طريقا يثبت فابله يحصل الشارع اشياء اوقفا ومن هنا يعلم ان  
 اطلاع الحجة عليه لا يمكن اطلاق الحجة على الامارات المتعبر شرعا لان الحجة عبارة عن  
 الوسط الذي يثبت به على ثبوت الاكبر للاصغر وبصير واسطة للقطع بقوته كذا التبر  
 لاثبات حدوث العالم فقولنا الظن حجة او اليقين حجة او أقوى المقنونة براديه  
 كون هذه الامور واسطة لاثبات احكام متعلقاتها في هذا مظهر من مخبره وكل  
 مظهر من المخبر يوجب الاجتناب عنه وكذا قولنا هذا الفعل عاقل المعنى فيجزم به

او ظنت البينة على كونه محرما وكلما كان ذلك فهو حرام بخلاف القطع لا مراد بقطع تحريمه بشئ  
بخلاف هذا اخر وكل من حجب بالاجتناب عنه ولا ين ان هذا معلوم تحريمه وكل معلوم التحريم  
حكمة كذا لان احكام التحريم انما تنبئ التحريم لا لما علم انه حرام وفيه اول ان كون القطع بنفسه طريفا  
غير قابل للغير ليس سببا لان لا يصير وسطا وثانيا ان شيئا من الادلة المذكورة من الظن و  
البينة وكذا اشياء اخرى ليس وسطا بالمعنى المذكور وذكرنا بالاضمار ان قضية هذا  
خبر وكل خبر حرام ان اريد اثبات صفة اياها بوسط يكون كالغير محمول وهو ضرورة فلا بد ان يكون  
هذا الوتر او طهر او وجه مثلا كذا وكل ما يكون لونه او طهر او وجه كذا فهو خبر هذا الخبر  
وان اريد اثبات كبر اياها بوسط فلا بد ان يكون الخبر ينزل العقل وكل ما يربط العقل حرام فاما  
لتحريم او يتخذ ذلك وظاهر ان القطع والظن والبدل والبينة وخبر المعادل والشهود  
ويؤخذ لك ليس وسطا بهذا المعنى بل خبر الخبر الصافي ايضا ليس وسطا بهذا المعنى كخبر  
المعصوم وحقه القدر والالتزام الجيد وثانيا ان احكام التحريم كالقوله انما تنبئ للغير  
لما علم انه حرام وكذا نقول انما لا نعلم لما علم انه حرام ولا لما قال البينة انه حرام فان قلنا  
ببعضه بل البينة فذلك بعضه بل القطع <sup>في بيان</sup> في بيان السر وضع الشبهة في  
من اجلها ذكره ما مر وحاصله ان ما يظهر من التدبر في كلمات العلماء ان الحجة والدليل و  
الطرائف يطلق على ما يختلف لاعتدالها ما يكون ملزما وسكنا لك ولا بيان قطعك  
وبينك بشئ حجة عليك وبذلك برب الله كما ورد في تفسير قوله الحجة الباقية انه رب العالمين  
لانه فعل ما طلت وبني الجاهل لانه تعلم حتى تفعل وثانيا ما يمكن ان يخرج به على الغير  
كان حجة من اقامه لا كما اذا لم يكن حدا لوسط معلوما للشكلم وكان معلوما للخاصة في هذا  
في الحقيقة من انشام الجدل لا البرهان صحيح ما ذكره بهذا الخط لا القطع الذي لا  
يكون حجة على الغير كالمالك الذي بان هذا م فانه حجة بالمعنى الاول لا الثاني واما القطع  
والظن الذي يكون حجة على الغير كالبينة والقوة ونحو اهل الخبرة او كالم البينة المستند اليه  
لصن وكذا الاخرين فهو حجة بهذا المعنى لا بالمعنى الثالث فضلا عن كذا وفي قول المعصوم

وثالثها ما يكون وسطا على السج الذي ذكرنا وذكره قدمه كالحق في النطق فاقدمه ذكره في النطق  
 نعم لو لم يحظ القطع او الطر في مورد واقفا ونفس الامر لا يطريقا الى الواقع ابي عمل موضوعا  
 لحكم او جزء لموضوع فيجب سبب وسطا كما اذا قلنا ان على كل يوم ورهما ما دعت فاطما  
 او طما بجوده واما ذلك فعول هذا اليوم قاله اوقان بجوده وكل يوم اكون كذا بجوده  
 ان اعطى درهما فانهم ولا تغلروا لغير الله **فصل** وقد ظهر ما مر من القطع على  
 ابي لا يمكن تجبده ولا تخصيصه بوضع او بحد او بسبب ان الطر ليس به ركاب الاثما  
 ولا هو ان لا يمكن حجه حتى يشترط ان يقيد القطع او يقيد الطر فلذلك يكونون بعضا  
 لحكم غيرهما فنقول اذا جعل شيئا كخبر الما دل وكالبينه وكالبند وفوقها المني  
 واخره العلاء وهكذا فهو انما يكون حجة اذا لم يكن القطع على خلاف حصول العلم انما على  
 كونه وما العلة الواضحة وكذا اذا لم يكن القطع على طبعه والافاد حجة اليه وكذا اكل ما  
 اختل في حجه كاشه في القياس الاول وكذا انما يثبت استلزام عدم الحجة ولا دليل  
 على حجه وكذا ما قام الدليل على عدم حجه كالبين في الاستحسانا الكلام في كل ذلك  
 اذا لم يقيد القطع ولو افاد القطع وحصل العلم في مورد فلا تنك في حجه بمعنى حجه  
 سببه ابي القطع فلو حصل العلم للحاكم بصديق المدعى مجرد بغير دعواه او مرفوع  
 شاهد فاسي مثلا عن عادل كما قد يتفق جميع ذلك فقطعة حجة فحجة على طبعه وان لم  
 علم بالبرهان القوي والضعيف المستقيم ان ما جعل حجة لا يمكن تجبده بالظن ابي لا  
 يمكن ان يكون حجة اذا افاد الظن الشخصي على طبعه واذا لم يكن ظن شخصي على خلافه  
 فثبتا اعلم ان ما جعل الشارح حجة لاستنباط <sup>العلم</sup> الكلية او الموضوع عما الخارجة فهو حجة  
 بالبدنية وان لم يكن الظن على طبعه او يكون على خلافه ولازم ذلك ان المدعى من غير  
 خلاف الاصل والدليل ان المدعى خلاف الظاهر فان الظاهر ان كان حجة فمدعى خلافه  
 فلا مدعى خلاف الدليل وان لم يكن حجة فيجوده كمدعى مثلا اذا مضى من الزفاف مدعى  
 وكلاهما شانه في نفسنا انما افاد على الزوج عدم الدخول فالظاهر خلافه ومع ذلك

قال قولوا بالبينه عليها فانهم لم يحفظوا نصيباً فدلهم على ما انزل الاصل الا  
يكون ما لا يقيد القطع بجهة لا تلك ولا غيره وكذا ما يقيد القطع وان لم يخرج الحق  
لا المقيد فاذ لم يزل الشارح لله شيئاً جهة في جهة مطعاً لم يعلم كنهه فظهر من ذلك ان  
الاصل ان لا يكون قطع احد الا المعصوم جهة غيره فضلاً عن ظنه الذي لا يكون جهة له  
اي لظنه فضلاً عن غيره الا ما خرج بالدليل وقد خرج من الاصل علم الشاهد والراوى  
اذا كان عن غير واحد من وقد خرج ايضاً من اعتقاد من يجب او يجوز الرجوع اليه عند  
واهل الخبرة فان اعتقادها كما يكون محتملاً يكون جهة لغيرها فظهر من ذلك عدم  
الاجماع المقول لان حاصله اختياراً فليس قول المعصوم اي الامام عن غير واحد من  
وحد من الناقل واعتقاده ليس جهة الا لنفسه ولم يزل به فم لا بأس به فابداً او جرحاً  
والعجب من جمع كثير حيث جعلوه كالخبر الصحيح الصادر من الخبر عن المعصوم بلا واسطة  
فهو مثل حديث زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادقين مثلاً ونتم بذكر الفاضل  
الشيخ اسد الله فده مرفق ذلك وبقية خبره كشخصاً فده مرفق ذلك فده  
قد سمعت لبنة ان الاذلة في كل زمان وشرعية ينصرون في الاربعه وهي الكنائس  
والاجماع والعقل اي ما هو طريقاً الى الواقع ايذاً وبوجوب القطع بالوصول الى نفس الامر  
دائماً وهذه الاربعه اما الكنائس فانه لشئ بل رب العالمين نزل به الروح الامين على  
قلب سيد المرسلين وعظام النبيين فهو هداية ورسالة من الله واما السنة فان المراد  
بها قول المعصوم وقوله ونفريه والكل عن الواقع وهذا بغير من الله فان المعصوم  
كلام الله الخالق وكتاب الله الصادق واما الاجماع الممكن في زمان الغيبة فهو امر  
عن قول المعصوم ودايه فهو في الحقيقة طريقاً الى قول المعصوم فالاجماع كالسماع مثلاً  
فلم يك يفتي جيل ولا على جيل كما لم يجعل السماع من المعصوم بل على جيل واحد لانه  
دليل الى الدليل وطريقاً الى الطريق ولينبغي على جيل دليل الدليل ولبل التسلسل ولا  
يكاد يتناهي او ينفذ على حد فان بالسمع يدرك قول المعصوم وبالصبر ينال العلم

وقد رتب كتابه في التوفيقات كما يدل ذلك بالاجماع قوله وادبره ومع ذلك فلم يبدل  
 من لادله فان قلت فلم يجعله علما فاعلم من غيرهم ولعلنا لم نر ذلك هذا فنظر ما  
 اشبه من جعل العدالة اصول الدين اسلامه مع انه من التوحيد والاعتقاد على كل ما  
 حاوذا السوء اى الخالفون فانهم لما جعلوا افعال الصلوة اساسا فيهم ومنه ومنه  
 وجوب عليهم ان يجعلوه حجة براسة فلم يعلنا فاعلم ان يكونوا فيه هو البراس  
 محض عندنا من حيث هو اصله انما هو كسب من جهة اى من قولنا المصنوع هو محض لذلك  
 فحاصل ما راسه قدم ان الحجة ما كانت له وهو نفسه ولو جعل هو بنفسه لعلنا يجعل  
 الدليل اعم من الطرفين وانه انما هو الظاهر من جهة عدلنا من الموازن وخبرنا  
 دليلا فلا بد من عدلنا في الاصل - عدلنا في الطرفين كذا في عدلنا في الطرفين او عدلنا في الموازن  
 والخبر الواحد عندنا فالتعليق ونحو ذلك كلها في عرض الكتاب والسنة ايضا كالاصل  
 هذا اى مكشوف ولا يرد عليه مع ان دليلهم ما يروون على النبي لا يتجمع افعلى  
 على افعالهم بان هذا الخبر موافق لما في ادخل في مسألة الموازن وان كان غير موافق  
 فهو داخل في الخبر الواحد فلم يجعله ذلك من عام الا في ذلك الا ما اشترى في قوله  
 العجل فاعلم ان مقتضى هذه الحجة ما راسه من ان الله يعبد الله وحده او مبدعه  
 انه من مقتضى هذه الحجة ان ليس طريقنا الى الايمان كالكسب بل هو ان يعلو  
 كالسمع فالحجة عندنا الا ما يثبت في الحقيقة فتعلم فافهم ولا تغفل ولا تغفل  
 العباد وهذا كقولهم مفهوم الشرط مثلا حجة ام لا مع انه لا يعمل ان يكون له مفهوم  
 ولو يكن متبعا لغيره انما هو من هل الشرط مفهوم فتكون مع او ليس له مفهوم وظاهر  
 ذلك وجب صاحبهم في جعل العدالة اسلامه في ذكرنا في كتابنا المسمى بكتاب  
 الاسرار وراجع واما العقل فهو من المسمى في قوله في حجة داخلية وعلمه واقصيه  
 هو ايضا كاي الله الساطع والى الله الشاكر وكذا ما ورد في شأنه في كتاب الله  
 مثل ان ذلك لعله لا يلبس الا انساب واجتماعا يذكر اولوا الانساب في ذلك

والثالثة

لا يثبت لهم يعقلون وعمل في ذلك حكم لذي حجر وما ورد في اختيار أهل البيت فراجع  
كتاب أصول الكفاية بل انه لا حجر على حجر او على ضد في المعصوم والكتاب السنن والاول  
فما كان شيء حجة او لا يمكن اثبات حجة شيء بل ولا اثبات شيء ولا له ولم انما الحكم الانبياء  
كما هو من علم في علم الكلام جميع العلماء ولكن لا بد ان تعلم ان المراد بذلك الاحكام القطعية  
العقلية لا الاحكام الظنية كالقياس والاستحسانات الوهمية فان الظن لا يفتقر  
من الحق شيئا وانما في احكامه ولا اصول الدين كنفى اشراك الله وكيفية الصفات  
واسمات العز من الحالات وكجواب العصمة في الانبياء والخلفاء وكجواب اللطف  
وجواب العدل ثم العدة في احكامه علم الاخلاق وهو الميزان بين جسيما وسبها ثم هو  
لما كره وجوب تحصيل الاخلاق المحمدي وحفظها وجوب ترك الذنوب وانكف عنها  
واما الغنى والفرع فله احكام كلبية وضوابط قطعية وقد اشترط في هذا الكتاب الى  
جمع بينها وهو الهادي الى سواء السبيل تيسير لادب الكتاب السنن  
قول الله وقول المعصوم مدلولها والمراد منها مطابق للواقع ولكن فهم المراد منها فلا يكون  
على سبيل القطع وقد لا يكون واذا لم يكن قطوعا فلا بد من اقامة البرهان على حجة  
برهانه ظاهرة موافقة في نوع الانسان على حجة الظواهر والاصول للقطعية كالة  
عدم التخصيص وعدم التقييد وعدم الفرقية على الجواز مضافا الى اجماع المسلمين  
وقوله نعم وما ان سئلنا من رسول الابلين ائمة ومن هنا ذهب جمع من الاخباريين  
بعد حجة القرآن لنا استنادا الى انه كالحل وليس له ظاهر بعدد انه مراد الله تعالى  
وهذا المذهب جلالة بديهي طوائف من الاخبار شاذ وبعضه وكل طائفة منها  
مؤثرة منها اخبار الثقلين ومنها اخبار العرض على الكتاب ومنها استدلال الاثمة  
بظواهر القرآن اى بالمعنى الله بهم اهل العرف ومنها استدلال اصحاب النبوة ولا  
بظواهر ونفوسهم ومنها امرهم بالتفكير والتدبر في القرآن والاستفادة منه  
نعم في كل الاخرى السنن من حيث احتمال التقية والاصل هنا انها على الواقع

سدودها للثقة به لم يرضى ما في هذا الاصل ومما الاجمع عليه واضح لا يخفى ان  
 لا استدلالا يحتاج بالخبر الواحد فان الاخبار ليس فيها ما لا يجعل الثقة لا اقل قليل  
 ولما العفل فلا لفظ له حتى يتناول في فهم المراد منه ولكن لما لم فيه من جهة كثر مخالفة  
 للواقع ان يكون كثير من الحكماء مركبا ولكن هذا لا ينفي لان حكمه اذا لم يكن قطعا فلا  
 اعتبار به وان كان قريبا بطريق اولي واذا كان قطعا فلا جعل كونه جها لركبا ونحو  
 للواقع كما لا يخفى وهو العالم **ان** قد ظهر عام مقام الخبر المتواتر والخبر الواحد  
 المحتوي بالقرائن القطعية هما كاجماع البصر والسمع طريقا الى الطرفين فهما دليل  
 بجس كونهما طريقا الى الواقع واعلم الشرعي ولكن بواسطة وليس بدليل اي بلا واسطة  
 فلفظ اعيان بعون الله الملك المنان الى خبر الواحد وبصره على طريق الاختصاص  
 عزايان **فهي** لا يبان كتاب الله العزيز على حسب اقسامها **فهي**  
 لا يظهر منه عشر الاحكام الشرعية الفرعية وقلة الاجماع المتصلة والخبر المتواتر والخبر الواحد  
 المحذور بالقرائن القطعية وكذا اذا كانت القامات متصلة لا حاجة الى شاهد  
 وبعبارة اخرى اعيان نفسه في الشريعة ذكرها ويرجع في غيره الى اصل البرائة والاعتماد  
 لشهد هو نفسه بانه نزع عن الشريعة وان ذلك الاختصاص بحسب مقتضى اختلاف  
 النظام في المورث والمساكنة والمعاملة فكل واحد منها على ادلة له طوعية وكذا  
 بقصد اساس المرافعة والحكمة وبما خلاف لمراقبة المسلمين واجماعهم من اعادة ونحو  
 بل خلاف الضرورة والبداهة فيكون جميع كتب احاديث المتواترة من زمان النبي  
 واوصى الى انتهاء غيبة الصفي ورحمهم الله العلم بدينهم كون الكتب **الكتاب**  
 من المعلوم ونفريه لبيان الصياد بالله وكذا ضل مؤلفها وما فيها من **المتن**  
 منها وكذا علم الدلائل والامال كل لغوا وعشائم الصياد بالله فقول من ليس ان من  
 الامور التي هي عند المسلمين وانفقت كلمتهم عدم انقضاء ادلة الاحكام بما يفيد  
 القطع والبين من الكتاب والاجماع والسمع من المعصية والمتواتر والخبر الواحد

نعم احكام  
 في بيان احكام  
 خبر معتدل

المثبتين بالقرائن والعقل السليم الفاعل الموفق وان الشارع جعل لهم خبر الواحد حجة  
 بيان ذلك ان على الله البيان كما قال نعم ان علينا التمسك وان بيان المعصوم ايضا  
 ببيانهم وببيانهم مختص في القول والفعل والتقرير وان فعل المعصوم وتقريره في  
 غاية الثقة والاجمال لما ينظر في الهمام من الاحتمال فالعقد هو قوله او ما يقوم مقام  
 وهو التكاثر ولم يكن مادام المعصوم ايضا بيان الاحكام بالتكاثر بان يكتبوا كتبنا  
 مشتملة على الاحكام وقد جمع مولانا امير المؤمنين رحمه الله تعالى القرآن المجيد  
 على ما نزل فمما امر الله فلفظا مفتوحا الى زمان القائم عجل الله فرجه فانه مختص عادته  
 في بيان الاحكام بالقول ولا يرب ايضا انه لو كان من الممكن عادة ان يستمع كل الصغار  
 كل معصوم بنفسه قوله وباجتماع جميع الاحكام بلا واسطة لاحتمال نظام  
 البلاد وفساد معايش العباد وايضا لم يكن عادة ان يصل الاحكام الى كل احد بالخبر  
 المتواتر او المطلق بالقرائن فوجب لزوم ان يكون الخبر الواحد حجة بمجمل الشارع في  
 زمان الحضور فضلا عن الغيبة فان علمت هذا البرهان القطعي العقلي فافهم ان الخبر  
 الادلة من المنطق منها الاجماع من السبل بل هو اليوم اي كون الخبر الواحد حجة من غير  
 ومنها الايات الكريمة مثل قوله في سورة الحج ومن الناس من يجادل في الله يعثر علم  
 ولا هدى ولا كتاب منبئ ولو كان المراد من هذا ما يبعد العلم لما كان فسيما لم يزل  
 قوله في الحج يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا اي ثم بعد ما علموا  
 ضد دل على حجة خبر العادل من وجوه احدها من حيث المفهوم اي ان جاءكم عادل بنبأ  
 فاحلوا اثابها ان الخبر باعادل او فاسق فاذا امر بالبين في خبر الثاني فقط طرأ منه  
 امر بقبول الاول من غير بين والاك ان كان الامر دعيه فيه فيقول مثلا ان جاءكم عادل  
 او فاسق فتبينوا او ان جاءكم خبر فتبينوا او ان جاءكم عادل بنبأ فتبينوا ان يعلم من  
 اشترط البين في خبر العادل اشترطه في خبره بالفحوى ثالثها لان بيان الداعي  
 الى البين في خبر الفاسق هو ضعفه وعدم اشرافه من الكذب لثقا وحدث جمع

البينة





ومقبل لها ما كانت تقتضي به انه لا ينكر ذلك الاحكام والادراك كثيرة وكثافتها  
هذه البينة بقا الكلام في بيان حجة خبر عن المادل وضميل الامام في قول بعونه ان  
الله تبارك وتعالى لم ير من الخلق خيرا اناسا واما الرواية وجعل كان لم يكن بل امره <sup>لشأن</sup> بان  
اي يطلب بيانه وظهوره من الصدوق والكنز ثم ان النبوة <sup>لشأن</sup> قد يكون في خبره <sup>لشأن</sup>  
وقد يكون في نفسه بانه صادق وان لم يذكر الصدوق ام لا فاما انقص عن ان <sup>لشأن</sup>  
وظهر ان لم يذكر الصدوق فقد حصل في كل اخباره <sup>لشأن</sup> في خبره اعرض وهذا هو المنهج  
واعلم اننا في حال الرواية والذات كثيرة اقل من مجموعها والمحتاج الى السنين من الخبر <sup>لشأن</sup>  
خبر غير محرم وكذا ملكت صدق وان لم يجرى ملكة كذبه بل وان احدثت فاجبر شي عليه  
مقتضى العقل بده او عدم الاعتناء به فان الكذب قد يصدق بل مقتضاه ان يبيع  
الى الفرائض فان ظهر صدق عليه وان لم يظهر او ظهر كذبه فوجوده كعدمه فظهر <sup>لشأن</sup>  
الله ان من احدث الله في بینه كاشفان كان فهذا الاثران بين جميع اخباره وكذا ان  
احد حسن حاله في كل اثاره واحرز ملكة صدق فقط فظهر بعونه الله حجة والخبر الموثق  
للمعسر وان لم يبلغنا درجة العصم ولا بقية ما عليه لا بضائمه اخر فان قلت ان اظاهر  
من لفظ النبي هو حصول القطع كذا قوله حتى يبين لكم الخط الابيض والخط الاسود  
من الخبر لا يحصل القطع بصدق خبر من ذكره ما ذكر قلت لا ريب ان بناء علماء المسلمين  
في الاخبار هو انقص عن حال الرواية والخبر لا انقص عن حال خبر وخبر في جميع كتب رجال  
الخاصة والعامة فالاجماع بل الضرورية قائمة بان انقص عن حال الراوي من النبي <sup>لشأن</sup>  
من لاية الشريعة فاحفظ الضيق <sup>لشأن</sup> لم يرب من احد فيما اعلم والحمد لله حتى تنقضي <sup>لشأن</sup>  
الكثيرة المذكورة في المقام ومن ادلة القطع ان الاجماع حاصل من المسلمين بل <sup>لشأن</sup>  
من الذين من العمل <sup>لشأن</sup> من ذكرنا من زمن العصوة الى يومنا هذا في جميع كتب اخبار  
الفرقيين وعلمهم من انما اورد من امر المعصوم مثل حديث خذوا ما رزقوا وما رزقوا  
مع ان المدول في كل زمان في غايته الغلة لان العدالة <sup>لشأن</sup> مفضل ملكتها والبغا <sup>لشأن</sup>

في اقامة الدليل واثبات حكم العقل بذلك لانها انما هي ما يحكم عقول الفضلاء وال  
 الاشراف من حيث انهم اذ اتوا وان لم يثبت بين يدين باحكام ولست منهم عن ستمها والتمها  
 بعجز واعوج الجواب اليه ان مثل حكم العقل في جميع كسوف الصلوة ولذا ساءها الله سبحانه  
 بالسورة في سورة الاحزاب وكذا في جميع اخراج الرجم والصلوة ولذا ساءها الله سبحانه  
 سورة العنكبوت اذ قال وثاقون في ادبكم المنكروين شهد بينك حاله الاطفال من  
 ذلك حكم العقل يلزم ابداء ما كان اذا ثبت في بغيته ولا يبرهن ذلك لان العلة المحركة  
 هي العلة المبقية لبداهة جلالها لان ما ثبت جازان يردم وجازان لا يردم مع  
 الاقدام لاصولها اذ عدم لبرهن حتى يطلب لبرهن وليس ايضا لاجل الاستفهام والاول  
 المتخذ ذلك ان عدم الحكم بالبقاء في كل مشكوك البقاء يستلزم اختلال النظام بالاجابة  
 الى الكلام وكما انك شاهد في الشرايع السابقة احوال النفع في كل آن وفي هذه الشرايع  
 احوال موت الجسد في كل آن فاذ الرجم مجبوره فكيف يبرهن على تلبسه عند من يقول  
 بجزية البقاء على تلبس الميت وان كان هذا القول عندنا باطلا وكذا احوال تبدل  
 رايه ولا داعي لذلك الاحتمال وايضا نرى بطلان شهادة اليهود وحكم احكام وضوي  
 الناس في باب المعاملات واي اختلال اعظم من ذلك ببيان اننا شاهد على  
 انما مضى قبل من الزمان فادعي المديون مثلاً برائته مع احوال صدقة عند  
 الشاهد فان شهد بانته مديون الان فلان وجهه سوى الاستصحاب وان شهد بانته  
 متادم بولته وزان كذا ولا علم له به لان فلا بد الحاكم من الاعتماد بالاستصحاب حتى يحكم  
 بدينه وان لم يعلم لبرهن ما ذكرنا كما لا يخفى هذا في الامور الشرعية واما الاختلال في  
 المعاش ونظم الامور ليرجع على عدم الحكم بالبقاء فادفع من ان يبين ونعم من قال  
 لو لا ذلك لاختل نظام العالم واساس عيش بني آدم وانته امرهم كوز في القصور حتى لم يبقوا  
 الا ترى انما نطلب الموضع التي عرفت فيها الماء والكلان والطيور تعود من الاماكن  
 البعيدة الى اوكارها ونعم فاقاله العلانية فله واكثر من اخر عنه ان بناء العقلاء على

ذلك في جميع امورهم لست اقول ان العقلاء النقيضون الا الى ان تركوا بوجوب الاختلال  
في كل الاجل ببقاء ما كان عند الشك خوفاً من ان كل الف لا يلبثت واحداً واثبات  
الى ذلك الا انما انما لما كان الواقع كذلك فظهرهم الله بالفطرة التي تحكم فظهر ان حكم  
مشكوك البقاء مثل قطعي البقاء وكلهم من نقلنا من الصلاة فده وعبره صريح ذلك  
بان معنى قولهم ان بناء العقلاء على ذلك في جميع امورهم وانما امر كوز في نفوسهم  
حتى النساء والصبيان وحتى الطيور والحيوان ليس الا انا اذا رجعنا الى وجدنا وكذا غيرنا  
حتى الحفلة لنا وحيواننا نجد انفسنا انها الخلط وعلينا بها حكم عند الشك ببقاء ما  
كان هذا صدي وكبراه وكل ما هو مركز في نفوسنا فضلاً عن نفوس الاطفال والحيوان فهو  
وصوب حكم به الشرع ايضاً وبطائفة لان ما حكم به العقل حكم به الشرع وبالعكس ولعل من  
قال انه لو ذلك لاختل النظام هو ايضاً اراد ما ذكرنا الى ما كان في الواقع كل جعل الله  
هذا الحكم فظهر الحكم لانهم تردوا اولا في حكم مشكوك البقاء ثم نالوا وجدوا انه لو حكم  
ببقائه على ما كان لزم اختلال النظام فحكموا بان حكم مشكوك البقاء حكم سابعه ونظيره  
نحو فيه حجة البعد ولا لانه على الملكية فانها ايضاً في الفطريات كما لا يخفى فظهر بحمد الله  
بطلان ما قاله الشيخنا فده في رد هذا الدليل بان بناء العقلاء انما يثبت في موضع يحصل  
لهم الفطن بالبقاء لاجل الغلبة فانهم في امورهم عاملون بالغلبة سواء وافقت الحال النساء  
او خالفنها انه وذلك مثل ان يفرج كشفنا العورة امر كوز في النفوس وعلية بناء العقلاء  
وكذا حجة البقاء فقولنا في جوابه ان بناءهم انما يثبت في موضع يحصل لهم الفطن بغير الكشف  
وبدلالة البعد على الملكية ومع ذلك ينادى ببطلان قوله فده بناء العقلاء على نصحتنا  
جوة الغائب ان غائب الشبهة او قبل البلوغ ويجوز ان يكون بعد الخمسين والستين  
مع ان المولودين في كل سنة وهم الوف لا يبلغ واحد من كل عشرة منهم خسين وستين بل  
يبلغ واحد من كل عشرة وثلاثين خافهم ولا تقلدوا المحدث الله تعالى يسل قد شراً باقفا  
الى ان الامام اشار الى هذا الحكم العقل الفطري بكلمة لا ينبغي فصحى زيادة اصحاب

ثوبهم بغيره الى ان قال فان ظنعت انه اصابك ولا تنقض ذلك فظنعت فلم ار شيئا فضلت  
 فيه فابتعد به قال فبفسله ولا يبعد الصلوة قلت له ذلك قال لا لك كتب علي تعين  
 من غير انك فشككت وابس بغيري لك ان تنقض اليقين بالشك ابدأ الى قوله لا لك  
 لا تزد على ما عليه شيئا وقع عليك فليس بغيري لك ان تنقض اليقين بالشك وهذا كقول  
 في سورة الفرقان وتوبم بحشرهم وناصبك من غير ان الله يقول انتم اضللتهم عبادي  
 هؤلاء ثم ملكوا السبل قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك اولياء  
 اولياء الا به وعلل قوله وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هؤلاء ذكروا في غير  
 فانهم ان كنت من اهل **الثالث** في اثبات حجية مضمون الاستثناء خلافا لثبنا  
 هذه ومن هذا حذره اذا قالوا يجب اذا كان الشك في الراجح لا في المقضي وخلافا لآخرين  
 ممن يوجب راسا او في الوجود دون العدم او في الحكم الشرعي دون غيره او بالعكس المعتبر  
 ذلك من الاقوال ضمن بذكره لا يبيح بعضا من الاحكام يثبت منها ما مرض لفقرين في  
 صحيح فداؤه ومنها صحبه قد ابي فبين شك في النوم وهو على وضوء فان حرك الى جنبه  
 شيئا وهو لا يعلم قال لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يجرى من ذلك امرين والا فانه على  
 يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين ابدأ بالشك ولكن ينقضه بيقين اخر ومنها ما وثقه  
 عما عدا ابن الحنفية قال ما ادا شكك فابن على اليقين قلت هذا اصله في هذه كلبه  
 يخرج كل شك يبا اليقين قال نعم ومنها ما كلبه على بر محمد الفاسخا كسب اليقين  
 اما بالمدينة من اليوم الذي يشك فيه من منتهاه الى بصرام ام لا فكسبه اليقين لا يجله  
 الشك سم للرفقة واصل للرواية ومنها ما عثرنا بصدقه عن محمد بن مسلم عن الصادق  
 قال ما قال امر المؤمنين من كان على بينة من شك فله حض على يقينه فان الشك لا  
 ينقض اليقين وفي رواية اخرى عنه ما كان على بينة فاهامه شك فله حض على يقينه  
 فان اليقين لا يدفع بالشك ومنها صحبه فداؤه ابدأ بالرد في ثلث هروا في  
 اربع وقد مررنا ان قال فاضاف اليها اخرى لا شيء عليه لا ينقض اليقين

بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر وتكتب بفضل الشك يا  
 ليقين ويترك على اليقين حتى يخرج عليه ولا يثبت بالشك في حال من الحالات وإنما استرنا  
 هذا الحد في موضع ما هو من شعبة فافهم فقول هو من لا يربط إجماع المسألة على أصل  
 علان من شك في عدد الركعات يجب عليه أن يأتي بالركعة التي ذكره بأن يجعل الشك فيها  
 كما لقطع بعدها من شك في أنها ثنتان أو ثلث يجب عليه الانتباه بركنين مثل من علم  
 أنها ثنتان لأكثر من شك أنها ثنتان أو أربع فذلك ومن شك أنها ثلث أو أربع يأتي  
 ركعة أخرى كمن علم أنها ثلث لأكثر وإنما الفرق بينه وبين مخالفة في الفضل والوصل فحين  
 تأتي بالمشكوك من منفصلة مستقلة وهم يأتون بها مسئلة ولولا إرشاد المصنف بالفضل  
 وأنه المبرر والصواب لكانت فيهم تأتي بها مسئلة فانظر إلى غير الصلوة من الموارد كما  
 إذا شك في أنه أدى ثلث أو بنية أو بعضه وقضى ما كان عليه من قضاء ما نسي صلوة أو حجب  
 منها خمسة أو عشرة مثلاً وهل طاف خمسة أشواط أو ستة بل وكذا في الصلوة إذا شك  
 في غير الركعات كما إذا شك أنه قرأ الحمد والسترة أو لم يقرأ فخطو وهل سجدة بعد بين أو حجب  
 واحدة إلى غير ذلك من الموارد فاني أن الركعات المشكوك من منفصلة أمر فبذلك كما لا يخفى  
 فالحدود الشريفة المذكورة غايبة الممانعة والدلالة على الاستصحاب من أنها وسببها  
 وليس فيه زيادة أمثلة الاحتمال فبنيته كانوا هم شعبتنا فافهم وإنما دعاه إلى ذلك قوله إذا  
 شككت فابن على الأكثر ولم يدرك أن مرادهم من ذلك أو من البناء على الأكثر صرف  
 التمسك والتسليم على البناء على الأكثر لئلا يأتي بعدهما شك فيه لأن المراد الغفلة عليه  
 من غير أن يأتي بالمشكوك كما هو مقتضى البناء على الأكثر من جميع الجهات لا يخرج التمسك  
 والتسليم فقط فافهم ولا تغفل في الحمد لله تكميلهم قد صرح شعبتنا فافهم أن دلالة  
 وحصره بحجة الاستصحاب والثبات في التمسك هو فقط النقض الوارد في  
 الاختيار إذا قال فافهم توضيحاً أن حقيقة النقض هو رفع الجهالة الانصاف كماله كمال  
 والأقرب إليه على تقدير مجازيته هو رفع الأمر الثابت وضع مقتضيه هو المعنى بالمعنى

وقد يطلق على مطلق رفع اليد عن الشيء وله عدم المنقضي له بعد ان كان اخذاً من المالك  
من المنقضي عدم الاستمرار عليه والبناء على عدم وجوده اذ اعرفت هذا فنقول ان الا  
بعد من ان يكون المراد بالمنقضي مطلق ترك العمل وترك الشيء وهو الحق الثالث يتق  
المراد من عام الكل بينهما وبين ان يراد من المنقضي ظاهره وهو الحق الثاني فنقضي منقضي  
بما رتبته من ان يسمي المنقضي بالموارد التي يوجد بها هذا الحق والظاهر مما ان هذا  
على الاول لان اصل الامر هو تخصيص المنقضي العام بكلمة قول القائل لا ينقض بعد  
فان الامر فرعية على امرها اصل العام بالاحياء ولا يكون عمدة للملكية فرعية على امرها  
مطلق المصير عليه كما ان احوال التي ان قال قدوة ويمكن ان يستفاد ارادة المصير لشي  
مثل قوله بل ينقض الشك باليقين وقوله ولا ينفذ بالشك فيما ان احوالات قوله  
اليقين لا بد من الشك صم للرؤية واظهر للرؤية فان مورد استبعاد ابقاء وصفا  
والشك فيه ليس بالشك في الراجح كما لا يخفى وقوله في رواية الانعانة من كان على يقين  
فشك فله مضى على يقينه فان اليقين لا يذبح بالشك وقوله اذا شككت فابن على يقين  
فان المستفاد من هذه امثاله ان المراد بعدم المنقضي عدم الاعضاء بالاحتمال الخاف  
اليقين السابق نظير قوله اذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك اليقين هذا  
ولكن الانعانة ان شأنا من ذلك لا يصلح لصرف انظار المنقضي ظاهره لان قوله بل  
ينقض الشك باليقين معناه رفع الشك لان الشك ما اذا حصل لا يرتفع الا برفع الراجح  
واما قوله من كان على يقين فشك فله مضى انه كقوله اذا شككت فابن على اليقين  
غير ظاهر في الاستصحاب امكان ان يحصل قوله فان اليقين لا ينقض بالشك ولا يذبح  
سرقته على اختصاص صدر الرواية بموارد المنقضي ان الظاهر من النص هو محرم على  
منقضي الداعي السابق وعدم اليقين بالاحتمال نظير قوله اذا كفر عليك الشك فان  
على ملوك ونحوه من ان ينقض ما ذكرنا واما قوله اليقين لا يذبح الشك فله مضى في الا  
عليه من جهة استصحاب الاستصحاب بصوم رضاء الى ان يحصل الراجح وبالجمله فالمسائل

المنصف يجازي هذه الأخبار الأندلس على أن يميزها بين البعدين السابق عند الشك في  
 الارتفاع وواقع انتهى كلامه رفع مقامه أو لم يميزه في كلامه هذه الخطا والاول ان  
 معنى لفظ النقص لغة هو المعنى الثاني اخرج الامر الثابت وان معنى الاول داخل فيه  
 وليس من مائه خصوص المعنى الاول كما نوهه والعجب من حيلة هذه كلمة النقص فافهم فيها  
 ذكرنا وحققت في غيره ثم انه يشهد لنا ذكرنا ما ورد استعما لانها احاديث المتأ  
 فان الطهارة من الحدث والنجس ليس لها تركيب بل هي كون لها صفة انما هي  
 وكذا عدم النوم الناقص والوضوء وعدم اثبات الركعات المشكوكه وكذا البعدين المتفق  
 بالشك وكذا عدم دخول شهر رمضان وشهر شوال في حديث حم للرؤية وهكذا لا ي  
 انما لا تنقص عنهم النوم وعدم دخول شهر رمضان وشوال بل الوضوء وشهر شعبان  
 وشهر رمضان لاننا في ان الشك في الوضوء وجوب الصوم مسبب عن الشك في الوضوء  
 ودخول شهر رمضان وشوال فلا بد من نفي الشك السببي مع ان جعل الامر بالهتة  
 ايضا لانه فيه ما فيه فافهم ومنها الحديث الشريف المعروف عن الله بفتح العين اثم  
 ونقص الهم فان الله امر بسبطا لعنه كما لا يخفى ومنها كلمات الفوم مثل قول زيد  
 بناقص قول عمرو ومثل لفظ النقص والنقص لعل من شأنه قوله ولا تكونوا كما  
 لقي نقصت غيرها وقوله وصنعنا عنك وذلك الذي نقص ظهرك وقوله نكح  
 فوجدنا فيها جذاذا يريد ان ينقص فاقام مع انها لا دلالة لها على ما نوهه الا تنظر الى الالة  
 التي قبل اية نقصت غيرها في سورة الضل وهو قوله واوقوا بهم الله اذا احاطت بهم  
 ولا تنقصوا الايمان بعد توكيدها وظاهر ان المهد واليمين كالوعد ليس فيها تركيب  
 والقول وان المراد من النقص ضد الوفاء وهو النكث والخلف والامر سهل وظاهر ان  
 الى التطويل الثاني في تضعيف ما قاله انه ان الفعل الخاص محض عن تعلفه اعلم ان الفرق  
 بين الشك في المنقصة والشك في الراض غير خفي فلو كان السراج دهن يعلم بقاءه وحسن  
 ساعات مثلاً ثم يشك في انه اطفاه احد او يرح قبل انتهاء دهنه فهذا شك في الراض

في قوله تعالى ولا تنقصوا الايمان بعد توكيدها وظاهر ان المهد واليمين كالوعد ليس فيها تركيب



ولو شك في انه مضى من ساعات الملا ففقد الدهن اولا ففقد الشك في الغرض ففقد  
لدهن يعلم بقاءه ساعة ويثبت في مدار بعيدا الى اخر ساعات ويبلغ عاده سدا  
جونا فاذا شك في انقضاءه قبل انتهاء الساعة ففقد الشك في حركته وانه ربه  
وان شك فيه بعيدا الى اخر هذا شك في المنقضي كذا الشك في جوده الصبيح  
عنه حتى كل آن يجعل موته الى العصر الطبيعي ثم يعلم موته عاده واما قبله فلا يعلم وهذا  
الشك شك في المنقضي وفي الراعي ثم لو اخبر المصوم بانه عمره ثمانون مثالا او اقل  
اكثر شك قبل وصوله ففقد الشك في الراعي بل يشك في امره العاية اولا ففقد الشك في  
المنقضي ولا يشك في المنقضي لكل مر من الايام في العصر الطبيعي اصل وكذا في سائر  
الانواع لان لازم ذلك التوهم ان جميع افراد الانسان انما ماتوا ويوتون بالاصل المتين  
لا بالاصل المنقضي المحرم الا ما شذوذ في عدد جري من كل يوم ابتداء الامر ببلغ العاية  
وهذا ما بينك منه الشك في باطل بالرهان الاعلى وهو ما ثبت في محله ان الفاعل كل  
ان يكون عائيا او اكثر يا و ساو يا و اما يكون قلبا و اوسع اجماله ان كل فرد من كل نوع  
انما خلق لغاية وصوله اليها لا بد له من مده وهو خلق الله اكثر كل نوع ما بسبب بئله  
او يوتيه عنها ففقد الشك في العرض فيكون خلقه ليعا وعيشا في الله عز وجل خلقه  
ثم قد ظهر ما ان كل ما احرز من نصب فيه بغيره شك في فقد الشك في الله في نصب  
عده لانه الشك السببي لما افشاء المنقضي لانه الشك المسبوق فقد ثبت وانما  
المنقضي في نصبه ببقاءه عند هذه ابنة مع ان منقضي مذهب حلاوه لك واما ما شك  
فيه ولم يجر راضه من منقضية مثل كل فرد من حي جوده كالانسان مثلا وبسائر هذا  
في الاستصحاب بل هو في الانسان اجلي من المسلمين مع انه خلاف مذهب هذه مع ان  
استصحاب عدم الراعي الذي هو لغيره لغيره ما احرز منقضية وشك في راضه لان عدم  
والمعتمد لغيره فيمن هو يكون له الراعي والمنقضي مثل عدم النور وعدم الحدث فاذا شك  
في الحدث بعد الوصول والاصل مثلا فاذا ربا - فده بغيره عليه فاي شيء هو المنقضي

لهذا العلم ثم اذا وجد شيء كانا ما كان فكيف يصدق عليه انه ناقض لعدم مع نفسه المقتر  
بان وضع الامر الثابت ولا يمكن ان يكون لبعده هذه الاستصحابا ايضا ذكر من الاقسام الثلاثة  
فترتبة على ان امره لشيء مع ما علم انتفاء مقتضيه او نقاده وانما حفظ لايجوز في الاستصحابا  
وان اشياء المقتر فيه حفظ مجاز دون غيره مما ذكر من الاقسام لانه غلط فاحش لان  
العلم بنقاده علم بقضاء الشيء الاستصحابا للعلم بحل الفرض مع ان خلافه قد علم ان محجبه  
مطلبا انما هو فيما يكون مثل فرد الانسان مثل خيار الغنم فكيف يعمل به في عدمها  
دون الاخر مع ان في جميع الاحكام التي ورد فيه لفظ النقص انما هي عن نقص الشيء بالشيء  
لا عن نقص الشيء المشكوك حتى يكون المراد من المشكوك الراض المشك في وجوده او في  
راض مع انه لو اريد منها ذلك فلم لا يحيل المشكوك نقص الشيء حتى يصير ما ما يكون  
لاستقلال الشيء بالشك فيه مع انه لا نسب او في من المعنى الاخر لا تستقل الشيء بالشك  
في راضه ولو اريد عن ذلك فلم لا يحيل الشك اعلم من الشك فيه او في راضه فظهر بيقين  
ان ما فهم من الاخبار في غاية البعد منها فان معناها على ما فهم يكون هكذا لا تستقل  
بينك بشيء اخر من مقتضيه بالشك في راضه فعل ينبغي للنصف الشك في بطلان  
فهمه وفما ذهب فيه قد تم اقول ان قوله في الفصل الخامس يصحح صحتها المتعلقة بالأمم  
اخرم معناه ومثاله ايضا باطل لا يوافق ما قصده فان عدم شمول لاضرب احد الامم  
ليس بقرينة الضرب بل بقرينة النهي المتعلق بالضرب فان النهي عنه انما يصح اذا كان  
ظاهرا وبائنا وبلا ما ولا يمكن الميث كل خرج من ذلك كما ان من ضمن من الامم  
وجزاء فالنهي لغيره بشاغل له راضه وكيف يكون الميث متعلقا بالضرب مع ان الضرب يصح  
على كل شيء اما صنعت فلم في النهم موضح بالبدن بالارض والارض الثالث في  
تجيب الامر من عموم محجبه وبطلان مقتضيه باشارات مختصرة منها ما مر سابقا  
الشك اما في الحكم الكل والاصل فيه البرائة والاباحة واما في اندراج الجز في والاصل  
فيه كاصل سابقه الاما خرج واما في استمراره ثابت ولا رابع ومن ثمره في هذه الاخبار

يعلم ان ما لا ان ملأ المدعى منها بيان حكم ما شك في بقاءه وادعاه عدم الاعتناء  
بالشك والاعمال بالبيان ان ثبت ذواله ولو كان منه عندهم نقض على الحق  
ولا اعتماد وثبات العقل النظري لا يلزم الحكم ببقاء ما كان عندا شك فيه  
ان ثبت الزيل بمحكم بل لك في طلق ما كان كما هو ظاهره جديده بوجهه انما  
ليس ما ثبت مقتضيه شك في بقاءه وقد علم ان النفس عن قصد في العقل بكله  
ليس ينبغي مع انه صريح في ان مناط فتح نقض ما كان بالشك صرف في مقتضاه  
لا يخفى منها لا ريب ان المنع عن النقض والدفع بالشك والمأمور باليقين على اليقين  
وبالبناء على جميع الاختصاصات كان بصفة المعلوم الغائب والمخاطب وبالجهول  
هو نفس المكلف لا ريب ان المراد من مقتضى المنع عنه ليس الا مجرد دفع اليقين لا الرأى  
كان المراد من مقتضيه على اليقين السابق ومن بقاءه عليه الذين هما مأموران بمقتضاه  
نوعه ليس الا مجرد العمل على المنهج السابق وظاهر ان هذا ليس بقصا ما مضى الذي  
نوهه في ابدا ولا بمقتضى اسم كما لا يخفى فلو توخا من شك في نوعه فيصوه ليس بقصا  
لوضوئه الاول بل المتأخر له هو حديث من الخوف وتعبه قد مر عنها ان في الانذار  
فقرئت شاوره من انذاره وبارككم الله ان لا ينعى بالشك بعد اليقين ابداء  
جمله بالعدم كاشين ما كانا اذ قاله ولا يفتقر اليقين بالشك ثم قاله وهو دخل  
الشك في اليقين ثم قاله ولا يخلط احدهما بالآخر ثم قال ولكن يفتقر الشك بال  
اليقين فيتم على اليقين فيبقى عليه ثم ان يلفظ اكمل واشمل واحمل ولا يند بالشك  
في حال من الحالات ويعلم انه ليس من هذه الفقرات بعضها مع بعض فانه من حق  
فيها انما هو العام والخاص كما لا يخفى في انما في قوله ولا يفتقر اليقين بالشك  
اذ جعل اليقين السابق ما يفتقر اليقين للشك لا يفتقر اليقين للشك لان المجزئ السابق  
راضا للموجوب لا يفتقر ولو كان افعال كان ما يفتقر في وجوبه وجعل ذلك  
كله حصل يمكن ان يعمل على احد او على ما قاله فله او غيره من المقتضين او في حاله

اخبار المعصومين ، كما في نسخة محمد بن محمد ثم العبد جاز ذكره في الاخر الاول بعد الفراغ من ذكر  
 الاقوال اذ قال ابو زرعة من الدارين كون جوارنا لا يجيش الا سنة وكونه جوارنا بعشر  
 مائة سنة فيكون بعد السنة الاولى استصحاب الكل المشترك بين الجارين ومثال  
 ذلك ما بينا فاضل الحضارة مع قوله قد عبر ان الاستصحاب فيه كثير فليجرب كما نشره الله  
 درجانه واحسن المحامل ذلك بظهر من كلامه ان ابن ابي عمير قد جحد معط ولكن خبرنا  
 في الشك في الرافع اولى واقرى اذ قال في اخر الاقوال وانما اذ الصط خبر اباد ذكرنا في اذ  
 الاقوال علمنا ان الاقوال منها القول التاسع وبعده القول المشترك فافهم وهو العالم  
**النهر الرابع** في ذكر فروج لا بد منها وفيه جداول الجداول الاول ان المشي  
 السابق كما يكون معلوما بالانفصال كذا قد يكون معلوما بالاجمال اي شبهة محصورة في غير  
 فيه ايضا اذ الاستصحاب من العقل والنقل اما العقل فظاهر ولذا صاغنا المسالك في الاشتغال  
 اليقين لا يزول الا بالبرائة اليقينية وتشكيك بعض اوقولنا في ذلك ليس باليقينية  
 واما النقل فبدل بعضه بالمحصور وبعضه بالعموم اما الاول فكشك بر مثل ما ورد في شكوك  
 الركعات من وجوب صلوة الاحتياط كحال كونها غير محتاج اليها ومثل ما ورد من وجوب  
 صوم يوم الشك في اخر شهر رمضان كحال كونها حراما واذ ذلك الا لما ذكرنا ومثل ما ورد  
 من اشتباه الماء الطاهر بالماء النجس اذ قال بهر بهرهما يتيم ولو لاحكام الاستصحاب الكافي  
 اهر فاحداه في استعمال الاخر لاصالة الطهارة ومثل ما ورد في صحيح نزاره في قوله وهو طويل  
 وذكرنا بعضه سابقا قلت فاني قد علمت انه في الدم لصابه ولم ادر ان هو فاعسلة فان لم يسل  
 وثاب من الناحية التي ترى انه قد صابها حتى تكون على قن من طهارتها وهذا ليس في  
 الاستصحاب الى الاستصحاب وفي صحيح محمد بن مسلم في عن احمد بن محمد الذي يصبغ الثوب  
 قال فان عرفت مكانه فاعسلة وان غشي عليك مكانه فاعسلة كله الى غير ذلك مما  
 عليه المستدعي فليجرب واما الاخبار فهي جميع لخبيا الاستصحاب كما لا يخفى فظهر من ذلك ان  
 من علم انه محدث اما من البول او من المني فعليه الغسل والوضوء معا ولا يكفي احداهما <sup>صالة</sup>

بها المحقق فقلنا هو المذكور انه لو فقد احدا لا يفتن ثم علم بخيانت احد ما قالوا ولا  
 للاصل ولا من غير له والما هو علم بها ثم عند احد ما يجيب الاجابة عن الباقي فظهر بحمد الله  
 جهة الاستصحاب وجوب ان المكلف في شبهة المصونة ايضاً والصحة في شبهة فانه حيث تذكر  
 مثل هذا الاستصحاب قالوا ان لا يعلم القبلية اذا اصل الجملة لا يجري استصحاب الاستثنا في  
 سائر الجملة لانه اصل مثبت بل العمل بما ذكر قبل الصلوة بوجوب غسل المبرأ من الصلاة  
 بعدها الى ان يحصل اليقين بالبرائة مع انه قال برهين شك انه بالواجب سماه باستصحاب  
 الكل والحد والمنشئ وتناهي ما ظاهره وايضاً لولا حكم العقل وعمله بالاستصحاب كيف يكون  
 مثل الصلوة بعينه مثل حكمه بعد صلوة واحدة الى ان ياتي بالاربع فانهم ولا يغفل  
 ولما من شك في هذا بهذا الضم فالحمد لله العبد والشافعي لا يفتن في الاشكال بعد ما مر  
 من العقل والنقل وجريان الاستصحاب في الامور والاشياء بحسبها كالليل والنهار وجريان  
 الماء ودم المريرة والكلام والكتابة والحركة والسكون والمجلوس ساجد قوله اليقين  
 لا بد من ذلك صم للرؤية واضطر الرؤية وهذا ظاهر وغرضنا في المقام دفع ما توهمه  
 بعض من انه اذا علم ان الشارع امر بالمجلوس يوم الجمعة الى الزوال ولا يعلم حال بعده حتى  
 مثل ذلك بما عرض استصحاب عدم وجوب الجلوس قبل الجمعة المخصصة الى الزوال استصحاباً  
 وجوب المعلوم قبل الزوال بكان ذلك ان الزمان قد يكون ثابتاً او غير متحرك ومثل قولنا  
 بالعمود ومثل انفرج اخفاها وثباتها لا وجه له ولا وجه وقد يكون ملحوظاً من كونه اسواء كما  
 بلفظ الابد والديموم او بعضا من الزمان وسواء كان ثابتاً او غير متحرك او غير متحرك  
 مثل قولنا بمانعة او نعمة مثل اضرب في بدا كل يوم او اكره كل لان الامر للطبيعة المحلولة  
 بمرور وعلى جميع النفاذ اذ وضع مخصوص في الكلام مثل اكرم العلماء او دائماً او دائماً او  
 او سنة الانكسار ابا بكر خارج عن الامرط وكذا لو قال الانكسار او دائماً او دائماً او دائماً  
 وذكر السنة في الاستثناء فربما على اوجه الابد من المستثنى منه وان لم يكن فيه قيد زمان  
 ثم اذا شك في انقضاء السنة فالاصل فيهاؤها ولا يمارضه وجوب اكرام بكر بعد السنة

لان الأصل السوي مقدم وانما قد شال المنهزم لوعلم ان الاصل مفيد الجواب الى الزوال  
 ولم يعلم ورود امر اخر بعده فلا ريب ان الأصل عليه وان كان الشك في الزوال وعدمه  
 فالأصل يقدم الزوال فلم الاشتغال ويجري ما ذكرنا من ابطاله في امثله الاخر مثل  
 جملته احتيافاً وجوباً لتقدم بعده عرض الحج وسط اليوم معارضاً باصالة عدمه  
 الترتيب الثابت قبل التكليف وقبل الشهر وجب له ابقاء النجاسة بعد الفصل من  
 مناصبها بالعدم كون البول سبباً للنجاسة بعد الفصل من الزوال يعلم هذا المنهزم  
 ان الشارع انا جعل الاستصحاباً لرفع مثل هذا المنهزم او دفع معارضة المتيقن  
 السابق المتيقن الاخر عند عرض الشك الغير الجمل على ما تأخر من الحدوث والظن  
 وبعبارة اخرى في جميع امثله ونظائرهما العدم الاصل او غيره اذا انتقض شيء خلافة  
 فقد بطل المتيقن الاول كونه منقوضاً بغيره مثله في وجوب ان الأصل هو الشاف  
 المشكوك بقاءه وروى القدر بغيره فليس كذلك فداشرك في اوائل الكتاب الى حكم تأخر  
 الحدوث وانما يجري عليه احكام عدم الحدوث والوجود الى زمان عليك بوجوده  
 لان ذلك ان يتبين على وجوده وحدوثه من زمانا العلم لما مر من حديثهم للرواية  
 وصحبه زيادة فيمن عطف وظن اصابة النجاسة بالثوب فلم يهاشم رماها رطباً قال  
 بفسله ولا بعد الصلوة لعل شيء اوقع عليك اي يحمل وقوعها بعد الصلوة مفاداً  
 لتظنك من اوقع ثوبه منيا بايثا ولا يعلم زمان حدوثه فغسل وبعد صلوة او  
 صلوتين اذا لم يعلم وقوع النجاسة فيها ولا يحمل عدمها عنه وكذا لو اوقع موضع  
 وضوءه نجاسة بعده او بعد الصلوة فافهم الحدوث الثالث قد ظهر من العلم  
 والنقل انه لا يشترط في صحة الاستصحاب والعلم به الا المتيقن السابق فيعمل به الى  
 ان يعلم خلافة وقد حكم بذلك الشرع لضعف العقل اللطيف كما ذكرنا فهو جازم في  
 كل حكم سوى حكم به العقل كضيق الظلم وفتح التكليف بما لا يطاق وحسن العدل و  
 الاحتياط والمصد والنافع وكذا فم الكذب الضار وفتح اكل السم المضر وهكذا

او الشرع وهو ظاهر ولم يختلف في المسئلة الا شخفا فده وهو مصر على انه لا يمكن جريا  
 الاستصحاب المستقلات العقلية فالثلاث ان الشك في بقاء الموضوع ان كان لعدم  
 شي من الموضوع نفسيا واحال مدخلية مجرد مرتفع او معدوم سادس في موضوع  
 الموضوع فهذا غير مستوف في المستقلات العقلية لان العقل لا يثبت الا بالحكم الا  
 بعد احراز الموضوع وعرفته نفسيا لان الغضا بالعقلية اما ضرورية لا يحتاج  
 العقل في حكم الى ان يثبت شي من الموضوع بجميع ما يدخل في موضوعه من وجوده وانما  
 نظرية في موضوعه فلا يعقل اجمال الموضوع في حكم العقل مع انك ستش  
 في مسئلة الشك في بقاء الموضوع ان الشك في الموضوع ختصا لاجل مدخلية شيء  
 مانع من اجراء الاستصحاب وان كان الشك في الموضوع لاشياء خارجة كالشك في بقاء  
 الاثر في اسم الله فبقي ان لا يثبت ان الاستصحاب ان اعتبر من باب الظن على هذا  
 لا ينطبق الضرر بالاستصحاب ان اعتبر من باب التعبد لاجل الاضطرار فلا يثبت الا بال  
 التبعة الى اخر كلامه فيه وما ذكرناه بالاخص هو حاصل دليله الباعث على هذا  
 الاسراء فيقول بعونه ما اختاره فده فربما يصح ولكن مع ذلك فلا بد من  
 المقام والاشارة الى ان يكون له طهر في البين الاول لا ريب ان للعقل السليم  
 كلمات ضرورية وكبريات مسلمة مثل ان المرجح بلا مرجح ورتب المرجح مع ونفرض  
 انه غير مرجح ورتب الخ الكثير للقليل وفضل اكثر الكثر وفضل الخ لقليل  
 مع والاضلال النظام مع وكون غير المعصوم نبييا او وصيا مع وهكذا وان شئت  
 فكان مع فيه وكلما صحبه مثلا في انما الاشكال في الصفات والجمرات و  
 اثبات انما اجماع الكبريات ولا ريب ان العقل بما يشك في الموضوع والضرر  
 وبما بعد المرجح راجعا والرجح مرجحا للعلل المركبة فبقي الغضا على الاخرة  
 والسبب في اطاعتهم ان الشك في الموضوع لا يمنع عن الاستصحاب كما مثل في  
 بالشك في بقاء اضرار السم ومثله يعلم بحسن التصان اذا لم يكن هناك او كان ضارا

فهو شك في حسنه وكذا يعلم بفتح الكذب اذا لم يكن ناصحاً فهو شك في فحشه فاذا امر المولى  
 بشئ فخصيه او فضه مثلاً فقام بجوهره شك في كونها مضرة او عليها ملك  
 فالماض له من الاستصحاب وكذا اذا نهى عن الكذب ثم علم في مورد انه ناصح فلم لا يعمل  
 بالاصل وكذا لو لم يكن من المولى امره في شيء واما انكاره فله عرض شك في الموضوع  
 الكل للعقل وانه يكون عنده دائماً معلوماً بالتفصيل ولا يمكن ان يكون معلوماً بالإنشائي  
 فلا بد فيه من التامل وهو العالم الثاني ان من لم يدقق في الماداة اشترط القطع بيقين  
 الموضوع في الاستصحاب لا يصور اجراؤه مع الشك فيه ولكن لا بد ان يعلم ان موضوع  
 الموضوع امر عيني فلنوضح في ضمن مثال مثلاً اذا كان كرم مطروحاً لم يشككنا في صحته  
 فنحن هذا الكرم كان طامراً فالاصل بقاءه فهذا الكرم موضوع والطمان حكم ثم شككنا  
 في كرمه فنحن هذا الماء كان كراً فالاصل بقاءه فهذا الماء موضوع ولكن يحكم ثم  
 شككنا في اضافته فنحن هذا كان ماءً فالاصل بقاءه فهذا موضوع وماء حكم ثم  
 اذا شككنا في وجوده فنحن ان الماء كان في بعض مثلاً موجوداً فالاصل بقاءه فالماء  
 موضوع والوجود حكم فانظر ما ذكر في موضوع في خصيه مشكوكاً يجعل حكماً  
 وبغيره موضوع يقيني آخر وهكذا الى ما شاء الله ولما وضع المقام فصل الكلام في  
 البحر الجيد ولما راجع في الاصل المتيقن لما علمت من اذاتنا السابقة ان حجة الاستصحاب  
 من الفطريات كالبدل على الملكية ومثل فتح كفت العوزة وحسن الاحتياط وانما الخطر  
 وهكذا وانما لولا الاستصحاب لاختل النظام ومضائق الامر على الحيوان فضلاً عن الانسان  
 علمت ان ما هو لازم شرعي او عقلي او مادي المتيقن المستصحب من بطله وفيما قال  
 شيخنا قد عارض من يقول باعنياه من ابا العقل بلزوم القول بذلك وذلك لا حسن  
 قوله انه من يقول به من ابا لاخبار فلانه عدم القول بذلك لما علمت من توافق  
 العقل والعقل البشري المراد من قوله اليقين لا بدخلة الشك صم للرؤية واضطر للرؤية  
 ان يجعل بيم الشك من شعباً وهذه اول شهر رمضان فينبغي عليه العمل في الادعية



ولبيان الفقد وكذا جعل يوم الثالث في طرونا الاخر من شهر رجبنا ان يجتمع فيه يوم العيد  
فجعل فيه اعماله وكذا اذا السلم ولد في شهر شعبان واخوه في شهر رمضان مختلفا في  
موته لا ينادى على اسمها وفور في شهر شعبان والاخر وفور في شهر رمضان  
او بعده البر ثم في استحقاق الجوز حدث الموت بعد دخول شهر رمضان فبان ان  
بذلك لا اعلام وكذا اذا قطع الجاني رأس المجنوع عليه فادعى ان كان ميتا فلازم امتهان  
الجوز وفور في الجنازة وكذا لو ادعى نفسه ان المجنوع عليه باصبع او شملها فلازم امتهان  
وفور على الصغر وهكذا فيمنع من الحق ان المقام من زلزال الاقدام في تقصير  
الصغريات كما هو لنا في تحصيل المطالب فيما يظن ما البر لا يزم لازم ما يحصل طينا  
نقصا فلتدعي من ذلك ما ذكره فده من الامثلة منها لو ادعى الجاني انه شرب بجماعات  
بالسم وادعى المولى ان مات بالسراية وانت خبير ان حاصل اداء الجاني انكار القتل و  
الافتراف بالجناية التي يحمل كونها سبب القتل وعدم طوكات سببا جزيا كطرح القلب  
مثلا فلا شرم في الانكار بل وان راينا ان احدا اطعمه يوما بعده ثم لو اقر بانه لو لا شرب  
السم لمات بجنايته لندفع الشرب بالاصل ونسبها اداء الجاني ان مات بعد الاندفاع  
ويعلم حكمه من سابقه وهذه الفروع وفروع اخر نقلها من كتب القوم ومنها قوله فده  
اذا ائتم الخصاص على ضرب اللعاف بالسيف على وجهه لو كان زيد الملقوف به سابقا  
على الفداء لقتله لانها المختلفة في بقاءه ولو فاقا او خروجه عن الفقه لقتله فجدنا  
نفسك في احد من الاصحاب بحكم بان الاصل بقاء لقته فثبت القتل الا ان ثبت  
الاخر وجب او وجد فربما يبر بقاء زيد على الفقه بقاءه على الجوز لو ثبت تحقق عنوان  
القتل عليها وكذا لو وقع الثوب بالخص في موضع كان فيه الماء سابقا ثم شك في بقاءه  
فيه فهل يحكم لحد بطهارة الثوب بثبوت انفسا بالثوب بقاء الماء وكذا لو وجد صيدا او  
شخصا على وجهه ولو لم يطرر حائل لاصابه فهل يحكم بقتل الصيد او الشخص باصالة  
عدم الحائل الى غير ذلك مما لا يخفى من الامثلة التي نقتطع بعدم حرمان الاصل انشا

الموتى الخارجية التي يربط عليها الاحكام الشرعية فتكون كالموضع مقام اولى بوجه  
 اما امثال الف فيه انه لو علمنا يكون زديقه وداية اخرى بالسيف على العاق فلو  
 الحكم يكون فان لا اولى ملازم بين كونه في الضيق على محام مع قتله فلو لم نعلم  
 منها المطلب فيه فانه والعجز في قوله قد عجزنا فابين بقائه على الف بقائه على الجرح فيقول  
 ان كان مراده من البقاء على الحيوة ما مر من فقه فصفين ثم ادعى موثقه فالفريق بينهما  
 لان جنابه محسوسه وكذا كون زديقه جنبا عليه فلا يرد اثبات الجنابة باصالة الحيوة  
 بل وقوع الجنابة المحسوسة على الحيوان كان مراده خبر ذلك فها مثلان واما امثال التوب  
 الفصح للحيث مع كون الماء فيه انفسا لربه لعله لم يصل اليه واصح المحذور قبل الوصول  
 او لم يصل اليه بنائه وابعده من ذلك واشنع منه مثال الرمي اذ لا ملازم بين الرمي  
 اصابة المرمى بها اذا كان فاجوه كالصيد والتقص وان لم يكن حائل فقولوه تكرر  
 كلمة على وجه لا يثبت الملازمة لا وجوبه فيه لعدم اثباتها به فافهم ولا تقلدوا المحققين  
 لحدول الخامس في ابطال ما يسمي بالاستصحاب الغلبي في التقدير وبان انه  
 ليس من الاستصحاب في شيء لا انه من اشارة ولا تغلبيه لا يثبت بالعارض او صدمت  
 من الاختيار او بخلاف ذلك قال بصفاته المستصحب قد يكون المراد وجوده في السابق بالفعل  
 كما اذا هم العصب الغلبي بالفعل في زمان ثم شك في بقاءه وارتفاعه وهذا لا اشكال  
 في جريان الاستصحاب فيه وقد يكون المراد وجوده على تقدير وجوده المستصحب  
 الغلبي مثل ان العصب في حرته معلقا على غلبته فالحكمة ثابتة على تقدير  
 الغلبان فاذا جفت حرته يثبتا فحصل معنى الاستصحاب حرته مائة المعلقة على كفاية  
 منجوع عند تحقق الغلبان لم لا بل يستصحب الا باحة السابقة للماء الزديق في الغلبان  
 قال في المناهل في رد عكس السبيل العلانية الطباطبا في على حرمة العصب من الزديق  
 اذا غلبا بالاستصحاب ووصى بتدبيره على استصحاب الا باحة انه يشترط في جبهة الاستصحاب  
 ثبوت امر او حكم وضعي او كلف في زمان من الازمنة فطعنا ثم يحصل الشك في وقتنا

في قوله  
 منع زديقه  
 المذنب انفسا لربه  
 فعلمه

بسبب من الاستحالة لا يكتفي بمجرد قابلية الثوب باصطناع من لاء زيات قال الاستصحاب  
المقدري باطل وقد سيج. فثبت ان الماء لا يمتزج في انشاء الماء من فلا وجه للمثبات  
المتقدم في المسئلة انتهى كلامه رفع مقامه اقول لا استكال في انه يمتزج في الاستصحاب من  
المسألة سابقا والشك في ارتفاع ذلك الحق ولا اشكال فيه في عدم اعتباره ازيد  
من ذلك ومن المعلوم ان متخوف في محسبه فاذا قلنا العنب يجر ماؤه او اخلا او  
الغليان فها لا لازم ويلزم ولا زنة ويعينه اخرى سبب الغليان لغليان الماء  
فهي مخففة بالفعل من وزن طبق وما لا لازم في المحسبه فله وجود مفيد بكونه على  
شدة الموزن وهذا الوجه المقدري من متخوف في نفسه في مقابل عدمه في اخره  
التركيب في ثبات ما ليس ثابت فقول في بطلان ما بالنفس كما اذا قبل الماء او هذا الماء اذا  
بلغ قدره لم يمتزج شيء ثم لا فاصح في بلوغ كرايا طاهر فقتضيه هذا الاستصحاب ان  
يكون طاهر من غير احد لم يغلي بطلان ما ولم يمتزج فيه بهذا الاصل بيان ذلك  
انه لو قبل العنب هذا العنب اذا صارت بها ثم اخذ ماؤه ثم غلا بجر من هذا الماء  
او سبب الغليان المحسبه وان قبل ما العنب في اخلا قبل ان يصير بها بجر من موزن  
خارج عما نحن فيه وان قبل انه اذا اخلا بجر من من قبل قلنا فيه تفصيل في فرض  
نعم وفي فرض لا وكذا الكلام في مثال الماء وفي مثل من او من فلا محرم عليه بغيره مثلا  
فان فيه تفصيلا بالنسبة الى سجن العنب ومحوفه وهكذا من الامثلة مع ان ماء العنب  
بجره اذا اخلا ليس بحيث مع ان في مثال المقام ليس اليك بالاصل من اب الاعلام  
كما لا يخفى ولها الجواب المحلى فهو ان ما من الامثلة بيان الحكم الشرعي لكل الاله  
قبل الماء كما هو في الادلة او قبل هذا الماء نظر الى سران حكم الكل في الافراد فلا  
يعقل فيه في شرعية بيننا شك في نفسك بالاصل نعم في سائر الشرائع كان الامكا  
بعضها الشك لا محال النسخ فكانوا محاجين في دفعه الى الاسل وبالحجة نيا الام  
في الشرعية المظهر بعضها يتجزأ مثل حرمت عليكم الميتة وفي الصلوة لدرك الشمر



والسكون وقد اشهر ان الاطباء يشيرون من بينا عسل الحبيب فخير كونه حتى يلقى معده  
 فبسكره ودين الغيب دين المرمع ذهاب الشبه انما على ان كذالك فقل يصير اذ خا  
 الماء ونشبهه وظلانه ثابنا خلا وقد يصير خيرا فالظليان والنشبه انما معده للخل  
 والخمرية او دليل على حصولها في اول الدوخة او درجته الكمال ويجعل من سرف  
 الموراد واختلف ايضا الشيع احكام الظليان فتناسبها للحشر والنجاسة معا انما  
 في الغفاح على الظاهر والحق لاجا فاعا العسل الحبيب للنجاسة ايضا عند جمع ونحو ذلك  
 بها وسبب الحشر فقط في الزبيب عند اكل قليل على ما نقل خلافا للشبه وحيث يظهر  
 ان الزبيب مائة لا يحرم بالظليان ولا يجوز الا اذا صام مسكرا وهو لا يوجب له سببا  
 لاحد ماله غير ما ذكر وفي غير المزم من سائر الاشياء اجا فاعا مع انه ربما اقول فيها ايضا في  
 انه فاعا فاعا فصل مضى بالاحرة مسكرا ومع ذلك فهو حلال لاجاء الى ان مضى مسكرا  
 فحرام ونحو الاشكال التالت ان الماء لا يصير خلا ولا خرا وكذا كل حلو ومعصر  
 وليس بعده هابا للشين واكثر لجزائها الماشية بالنار او بالشمس او في الظل وان  
 لم يقترن اصلا وانما اذا دلت الماء بعد الذهاب وبغض فيه مائة ولم يذهب بغيره يصير  
 خلا وخرا ولا يصير الا بعد الفشيش فكل حلو وما يصير ففوه على خاصيته ومن اجا لم ينش  
 فالشيش اول تغيره وانقل لا يغير من اجا فاعا فاعا يصير سببا لزا اجماعه بينه وان لم  
 يصير خلا ولا خرا وربما يصير احدهما او شيئا اخر ولما كان الحرام المسكرات ومنصوص  
 المحرم في الفرائض الجبد وليس الخمر الامراء العنق فان المسكر من الزبيب اسمه النقيع  
 وفي المزم المنعدين وهكذا حرم الشارع ماء العنب محض الفشيش والظليان هاتين الحجتين  
 ولما هو علم ولم يجر به غيره الا اذا صام مسكرا الرابع الظاهر ان موثقي عمارقة  
 واحدة عند من امل في الوسائل وعمر محمد بن يحيى عن علي بن محمد ان رجلا من علي بن  
 الحسن عن عمار بن سعيد عن صفوان بن عمار عن عمار بن موسى الساباطي قال نصف  
 الى ابو عبد الله المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير خلا لا فقال لا تأخذ بها من زيدت ثقبه

ثم مضى عليه اثنا عشر ظلاما من الماء ثم انقعه ليلة فاذا كان ايام الصيف خشبت ان  
خالصة في شجرة مسجود حولها بنش الخ ولفظ خشبت ان بنش في هذا الخبر ولما تم هذا الخبر  
قال ساجيا الوسائل في وصية عن محمد بن احمد بن احمد بن الحسن بن عمار بن محمد بن  
برصدة عن عمار بن محمد بن عبد الله قال سئل عن الزيد كيف جعل الجنة حتى يثرب جلالا  
قال يا ناخذ دجعا من زبيب فغيبه ثم قطع الخ من الغصن وضمير قال فصد الخبر راجع الى  
مصدق وضمير سئل بلفظ العلوم الى عمار او هاراجعنا اليه وضمير قال فاخذ الى  
الامام ما ذكره رجع الى عمار وضمير سئل بلفظ المجهول يكون انما على غير عمار بخلاف  
في الخبر الاول وصلى ابو عبد الله الخ فافهم في الجملة في الرواة ومضمون  
الروايتين لا يفي ثبات في اتخاذها فكل خشبت ان بنش الخ بنش منها  
بالنش لا بعد ان تكون من كلام عمار فيقتضي فهمه كما لا يخفى فذكر في الخامس في بلفظ  
فقول بعبارة الاثني عشر حلية الزيد ما روى عن طيفر وان نش او غلى ولم يذكر شيئا  
الا اذا علم انهما مسكرا فخلا عن الثبوت والمصير لقاعدة اصل الحل والاستصحاب ولا  
التواتر معني ان ما يقع بعد هذا الثلثين هو حل اللفظ لا مجرد دخول الماء ثانيا  
وبغلبانه فالزيد في ذلك كالدين الثالث وهذا مراد من سندك في المقام بذهب  
الثلاثين وان زيد ولا دخل للنش والعلبان ولا النار والشمس في هذا الثلثين ولا  
لنصف الحرة قبل الذهاب مع ان مورد اخبار الحرافة جبريل في الغيب من الغيب الذي  
كان على الحجر فلا معنى لاحرامه ثلثيه وابقائه ثلثه الا جعله زيبعا اذ لو كان معناه  
الحرف ثلثي الغيب بقاء ثلثه وحقا في الحقيقة في هذا الثلث الباطن  
ايضا كما لا يخفى فابراد شفا فله عليه لم يعدم تحقيق العلبان والعلبان بالشمس في حله  
ولا معارض في المقام الا موثقة عمار وهي لا تقادم ما دلالة ولا استدلالا فظهر  
ان لفظ حتى يصير حلالا من ضمير عمار وانما زعم ذلك من قول الامام عن خشبت  
ان بنش ومن قوله ثلثي حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث ذلك لا نفي لتمام

الانام به بنامه يقول فقال له فخذ ربعاً من زبيبك وليس فيه من مضمون يصبر جلاداً  
عنه ولا اثر الاما ذكرنا ولفظ خشتان بنش وبذ هباً لثلاثان لا يدل على التصريح  
اما لغة فظاهر ما شرعاً فلما بظهرنا الاحتمال ان المطبوخ كان اسماً للمحور مع مضمون  
من ماء الزبيب العسل وبما يطرح فيه بعض الادوية كما يظهر من خبرها شئ من حيث  
الى الله من افرق وسوء الهضم فلهذا هذا المجموع مع مزج بعض الادوية وقال فيه ايضاً  
ثم طبخه بطخا رقيقاً حتى ينضب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يحصل عليه نصف طلع عسل  
وتأخذ مقدار العسل ثم تطبخ حتى يذهب الزيادة وينصف منه ايضاً من النشيش فالتأثير  
ان النشيش مضمون خاص به ولو كان الحربة لتحلله ذهاباً لثلاثين الطاري عليه من فاقه  
فائدة في الخوف منه كما يشهد بذلك قوله بطخا رقيقاً وقوله ثم تطبخ حتى يذهب ثلثه  
العسل فلا يدخل لذلك في الحلبة وكما يظهر من خبر اخرين عار قال شكوت الى ابي عبد الله  
بعض الوجع فقلت ان الطبيب صفة شراباً تأخذ الزبيب اصلياً عليه الماء للواحدتين  
ثم اصلياً عليه العسل ثم اطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلث قال ان البرجل اظن على حال  
اشربه وفي خبر اخر اشرباً محلول حتى يجد منه سلساً ان يشرب جلاداً ولا يصبر جلاداً ليس من  
نصرفات الرواة ولكن يقول ان العرض منه انه لو يعنى ويشرب منه دأماً يعنى جلاداً  
لا يصبر مكر كما يشهد بذلك لفظ يشرب جلاداً لان المضاعف للاستمرار وحدث  
على من جزمه اذا قال في اخره ويشرب منه السنة ادلوا المفصّل من السؤال شراب السنة  
وعلم صبره منه مكر الكان اصل السؤال اذ من ديتك في حلبة ماء الزبيب بعد  
ذهاب الثلثين فهل هو اشد من ماء العنب حلبة الهاشمية ان قال في اخره وقيل  
طبيخاً بضمير اذا بفتح انشاء الله مع انه يمكن ان يكون لفظ بنش ويعلم في الاخبار ان  
عن الاسكار لما ذكرنا من خصائص الشيش فكانه انهم قد ثبت ان بضمير مكر انما يشرب  
كما يشهد بذلك قوله وفي خبر اخر ان يجرى حلو الحنظل راعى كونه مسكراً واماً سنداً كما  
ان المشهور في رواه وها وراء ظهورهم راعوا بماء ليد من ثقل المسئلة كما احتسبوا

الاشكال كما رفسا فخذها جميعا فانما محمد بن محمد واليه المرجع واليه المآب  
المكتوبة على قولنا نحن الانصارى في كتاب الطهارة ولا يلحق بعناب الزيدك ضميمته  
لا ريب ان مثل الزيد لا يربط له ما هو من غير ذلك والثالث والثالثان واخذ حلاوة الكثر  
مثلا ليس لحد محدوده فيمكن ان يؤخذ حلاوة صاع منه عام من الماء فاذا لا يمكن فيه  
الثلاث لا حلاوة فيها بل اقل من ثلثه ولو اخذت بثلثه صاع من الماء فاذا ثلثه  
صاع ولو لقيت بسنة بثلثه صاعين وهذا خلاصة ذلك حتى يخرج عن الظاهر  
والحوالة على المعروف والحوالة على مجهول مختلف فلم يجد الله غايته القلوه وان ليس للزيد  
والنمر وما هما فضلا عن غيرها الذرية الامع الاسكار وان هو الموثق المزبور بيان انما  
مجهول لا يترخص من فاهم ولا تقلد ثقل فيجب قد اشترى ان العصبية لها العصبية  
على وكذا حبات العنب لا دليل على نجاسته مع ان قاعدة الطهارة واستصحابها بان  
بطلانها وفي محكي الذكر في حكم المسكر العصبية اظن واشدد عند بن عمر في المسكر  
مجهول مع اقلان حتى يذهب ثلثه ولا يجزى الامع الاشدد لا يرفعت افاضل  
نهاية ولم يفت غيرهم على قول بالنجاسة ولا دليل على نجاسته غير المسكر وكذا النجاسة  
طهارته في البان وهذا صحيح في ان نجاسته لا يمكن قوله معروفه ومعنونه ككتب الثنا  
وقال بالطهارة انما الحق لا يربط في ثلثه وكاشف للثام وصاحبه الفجرة و  
المفاتيح والحلائق والرباض والسند من قال بالنجاسة الى مؤلفه معوية بن عمار قال  
سئل يا عبد الله عن الرجل من اهل المعرفة ياتى بجنح ويقول قد طلع على ثلث  
وانا اعلم ان يشر به على النصف افاشر به بقوله وهو يشر به على النصف فقال لا تشبه  
كما في الكل في هذه ومن المذهب فقال لا تشبه به غيره ولا ان الكلب في الاضبط و  
ليس رواية لفظ الخبر وليس فيه غير لفظ النهي لئلا على الحرمة فقط وثابت ان من  
لفظ الخبر ايضا لا دلالة فيها على النجاسة فان المعروف في غير الصنفين بل وبعد ما  
والمنشأ من حكم الخبر لا يمكن الا بحرية وقد ورد في طهارتها اختيارا فحين ان الصنفين



فالأبطالان منها مع أنه لا ريب أن مراد السائل من قوله وأما العلم أنه يشترط على النصف ما علمه  
 بعدم كون ما أتاه مثلثا وأنه مضطرب فلا وجه للسؤال عن طيبته باختبار الألف وما علمه  
 في غير ما أتاه الخ من سائر الموارد التي لا يهاشمها بقاء عدم علمه بحال ما أتاه ما لا ريب  
 أن عمله محمول على الصحة ولا حيلة إلى الفصل والسؤال سبحانه اختياره بتشبيهه فلا وجه  
 للنفي إلا أن يحمل على الكراهة وهذا واضح مع أن نظر جميع ما ورد في التمسك مع آدم  
 ومع نوح في العنب في الرطب من الاختيار المتنازعة معناه وكذا في هذا المورد يعلم مثلثا  
 لا يغيره بربك أنه لعل المقصود من الجميع الأمر بما العنب بعد الغليان وحيل التشكين  
 فظبط ولو كان فيه نجاسة لا يشير إليها ولو بالامر بالمسل جوفا وأدلاشارة فلا حيلة  
 وأنبه ما للذليل على طهارة الظرف والآلات والمزاويل والمباشرة وما يصل إليه النظر  
 من الغليان من لباس المباشرة وعزوه بالشبهة مع وجود عين النجاسة فيها وإنما الذلة  
 باعتبار عدم علمه على طهارة نسبه إذ هي ثلثه صلى الله عليه وسلم قد ورد في عشرين صاعا من الحبوب  
 ومع ذلك يكون ثلثه خاليا عما طهر عند الغليان من كل جانب ثم نقص حتى صار  
 ثلثا الثلث خاليا قبل التشكين مع كونه مخلصا منه فلا يمانع العنب لو بقي منه شيء  
 حتى ينظر في التشايب فما وجه طهارته فضلا عن طهارة خارج القدر ولعمري إن  
 بما ذكرنا بسلافة النعم ذكرين والحمد لله رب العالمين الحمد لله السادس في التشكين  
 فذكرنا أيضا أن التشك في المنهين السابق على من أحدهما أن يشك في بقائه ويعني  
 بالتشك الطريق وهو الاستصحاب المعروف ثابتهما أن يشك في عينه يشك في كل ذلك  
 في أصل وجوده وحده شر ويصير التشك السرايى كان يفتن بعد التزديد في الجملة ثم  
 يشك في أصل عدمه في يوم الجمعة ومن هذا القسم التشك بعد الفراغ أو بعد الخياط  
 على الحمل والتشك في صحة ما حكم أو أفتى به بعد زمان والتشك في صحة أعماله قبل التقليد  
 أو الاجتهاد أو في زمان الشك وما ذكرنا ظهر أن التشك على أقسام أحدها أن ينقض مع  
 الغلبة مما سبق كان برعاً أنه قد تم الفائدة في الأصلوه فافلا أنه كيف قرأها ثابتهما

قالوا ان  
بعد العمل

ان يمرض قبل العمل فاللازم لو لا ذكر ما يمكن ان يمرضك بزوال المقام ثم الاشارة الى اعتبار  
الاحكام اما العمل فلا حكم له فيه كحكمه بالاستصحاب نعم يمكن ان يستدل الى فاعده  
الاعتلال النظام لويجى على المنقضى والتشاو على الاعاده وعدم الانقضاء بمحض مرض  
الشك في كل عمل ومضى بل يلزم التسلسل والتكثير بما لا يطاق كما لا يخفى على من تأمل  
قليلا وهذا هو ان نام عند الاعلام واما اختيار الاستصحاب فظاهر ان مورد ما  
بالشك الطراني ولا ربطها بما غرضه الاحديث مولينا امير المؤمنين رضى عنه  
وروح العالمين من كان على معين فشك فله مضى عليه يقينه فانه محض الوجهين والحوال  
منه في الغرض الرضوي وكل هو بعد الخروج من اصوله فليس شيء ولا اعاده فيه لا شك  
على معين والشك لا ينقض اليقين واما فيه فاضد وداخيا مسلمة معولى بها مثل  
ما روى نذارة في الصحيح عن الله قال اذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك اليقين  
بشيء يذكروا سمعنا من الله قال ان شك في الركوع بعد ما سجده فله مضى وان شك  
في السجود بعد ما قام فله مضى كل شيء شك فيه وقد جاوزه ودخل في غيره فله مضى عليه  
وفي التوفيق كل ما شكك فيه ما قد مضى فامضه كما هو في مؤلفه من انه يعتقد اذا  
شكك في شيء من الضوء ودخل في غيره فشكك ليس شيء انما الشك اذا كنت  
في شيء لم تخبره وقاله فليس لا يتكصل اليه لا وان كان بعد ما خرج وفيها فقد دخل كما  
فلا اعاده وقاله ما فيه كل ما مضى من صلواتك ومعلومك فذكره فذكر ما مضى كما هو  
وقال به فليس شك في الضوء بعد ما فرغ من شيء فوضا اذكر منه حين يشك وانما  
بان قوله قد دخل ماثل اشارة الى معنى اي قد مضى محله وكبر ما وكل ما مضى محله فلا  
حكم لشكك فلا اعاده واما حديث اذكر منه حين يشك فهو غريب في غاية الغرابة والظاهر  
انه اشارة الى ان هذا الحكم وحكمه وهو ان الغالب ان القابل لم يفت الى افعاله  
فلو كان فيها خلل لازال هذا محلهما فهذا الغالب اوجب حكم الشايع بعدم الاعتناء  
بالشك بعد الفراغ وبعد العمل مطلقا وقد مضى سريعا مع ان كل حامل ومضاه ان

بعمل صحيح او بفعله بحيث يثبت عليه ثبوت وهذا هو الخبر حمل فعل الغير على العلة  
 الواضحة مضافا الى ما مضى في الجيع فتسرع الاول ان في بعض ما مر من شرط الدخول في  
 الغير مثل اذا خرجت من بيتي ودخلت في غيره فشكلت ليس بشئ وفي بعض ما مر من شرط  
 ذلك مثل قوله كل ما شككت فيه ما قد مضى فامضه كما هو وقوله كل ما مضى من الشئ  
 وطهروه فذكره تذكر ما مضى فامضه كما هو وقوله انما الشك اذا كنت في بيتي لم يخرجني ولا  
 شؤم ان بينهما اطلاقا وتعيين الاختلاف موضعها بيان ذلك ان الشك اما في وجه  
 الشئ او في صوته وقضائه مع العلم بوجوده فان كان في اصل وجوده فلا يقبل التجاوز عنه  
 الا بالادخال في غيره كما اذا شك في قرينة الفاتحة وهو في السورة او فيها او فيها وفي  
 الركوع فالوجه ان يكون في السورة مثلا وشك في قرينة الفاتحة فلا ريب ان في حملها ولهم  
 بما جاوز عنها ثم لا يفتي ان الشك في وجود الشئ بعد الدخول في الغير فيجوز التجاوز عنه  
 التجاوز عن حمل البطلان وان كان الشك في صحة الشئ وقضائه مع العلم بوجوده فهو شك  
 بعد الفراغ ولا عبرة به سواء كان المشكوك فيه كل العمل او بعضه ويصدق التجاوز عنه  
 بحمل الفراغ وان لم يدخل في غيره والمراد من التجاوز عنه هو التجاوز عن نفسه لا عن عمله  
 فلا حاجة فيه الى الدخول في الغير فافهم ولا تغفل ان الثاني ان المراد من تجاوز المحل اذا كان  
 الشك في وجود الشئ ان يخرج وقته او يدخل في امر بعده كما انا شك في الظاهر والمخبر  
 الدخول في العصر والعشاء او الخروج عنها والافترق في محله وان كان الشك في الصحة  
 فقدم كنهان يخرج الفراغ وان كان الشك في وجود بعض الشيء فالمتبقي الدخول في تأني  
 ولو كان كلمة او بعض كلمة الاخر فان حكمه حكم الكل كما لا يفتي وان كان الشك  
 في صحة بعض الشيء فقد ظهر حكمه ثم اعلم ان الشك في صحة الركوع والنجس لا يفتي به  
 بمحض رفع الراس وان شك في وجود الركوع فلا ريب من المود قبل السجود لان الهوى لما  
 من افعال الصلوة بل من المفاديات اللازمة العقلية كالشك في الانفاث وكذا الكلام  
 في الشك في السجود قبل القيام فان النهوض كما هو بلا ريب فاستنبطنا شيئا فافهم من

هذه بين المثالبين والمحددين أن مطلق الغبر غير خبر كانه عدم العود في غاية النقاش  
فانهم ولا تغلروا ما الشك كالمهارات فالمراد بخل في الشرط وشك في وجوده  
فقد رأيت في غلو دخل في الظاهر فلا وشك في طهارته فخلو من جهة ثم بالنسبة إلى  
فمواضع شك في محله فلا بد أن يظهر لو كان الشك في العضة فقد مضى إلى غير العلم  
ثانيه ان الوضوء قد خرج من القاعدة المذكورة للاجماع ظاهر ان من شك في  
صل من الضاحية الجنبية والعود اليها لم يفرغ منه بل قال بعضنا فده ان المشكوك في  
العسل والشم بالوضوء في هذا الحكم ولكن لما كان الدليل من الاجماع الظاهر والاحتياط  
فلم يخص بالوضوء فلا وجه في الحاق العسل به نعم لا بد من القول برفق الشك في بدل الوضوء  
لان حكم البدل حكم المبدل والاحتياط اللازم في مثل المقام فليكن هذا في شك في العسل  
الذي يوجب راسه وهو في الجانب الايمن اوقبه وهو في الابر فالغبر به هذا اذا شك في  
وجود المشكوك ولو كان الشك في العضة فلا عبرة به اذا فرغ من الوضوء مطمئنا ثم عرضه  
الشك وان لم يدخل في غير سواه كان في الوضوء اوق في غيره واما لو كان عاقلا صاحب العقل  
عن بعضه كما هو القالب فيخرج ثم عرضه الشك في مواضعه كل وان لم يدخل في غير الوضوء  
ما من ثم لو علم انه لم يترك خاتمة مثلا عند العسل وشك في وصول الماء تحت مع الحجاب  
عن محله او بعد الفراغ عن العمل فعدم الاعتناء بمثل هذا الشك لم يشكل للشك في  
محله بحث الاحتياط في الظاهر من قوله هو حين يوضو اذا ذكر منه حين يشك في وجبه  
صحتها للعلم بعقله وبصوره عمله وبعدم كونه اذكر حين فالا حوط اللان في قوله نقل اليه  
اقوى فصل المشكوك فيه ثم ان ما ذكرنا من حكم الشك في الضحية اوق في الجميع حتى في  
الوضوء فانهم الثالث اذا شك في عدل الذي بد قبل الحكم فيهما دون مثلا في كتابنا  
فان ثبت عندنا بالعلم والمعاينة فالظاهر انه لا يجوز الحكم ولا امر اخر ما نوصف على  
عدا الله فان الغرض من ذوال الدليل وهو العلم ببعض الشك ولو ثبت بدليل غير  
كالبينة ثم شك فان كان الشك ناشئا عن دليل كالحاجة فيه فلا بد من احوال

الفاضل عن الاغلاص غير بانك اصل الحكم وياثم وبطلان صفة وهكذا ولو كان الشك بعد  
 العمل فيجوز كده خطا بالنسبة الى ما سبق واما بالنسبة الى ما سبق فاضيب المفضل المنكسر  
 وما انظر حكم بالو شك بعد حكم الحكم في اجتهاده او اهليته وحكم بالوقول ما لما شك  
 في اجتهاده او في اهليته للقوى بعد العمل وكذا الحكم قبل العمل والشك في الراجح لظلم  
 نفس الشبهة والحكم او بعدم اجتهاده قبل العمل فالحكم ظاهر واما لو كان العلم بقوى  
 بعد الحكم فلا بأس ان الضيق لا يستلزم الكذب ولو سلم كذبهم فالحكم مذكورة في الغفلة و  
 صل الطلاق اجازة في قبل العلم بطلان او لا فيشكلان ولما مضى من اصولنا مع الاخذ  
 به فخصها بمقتضى الاختيار والعناد في ظاهرها بلا اشكال واما العلم بنحو الحكم او عدم  
 اجتهاده بعد الحكم فمفكر من هنا وما مضى ما يابى لولايات وعاصلة بطلان حكم القضا  
 او بميل حكم الحكم العاقل واما لو كان عاد لا غير مجتهد وقد حكم من تقليد او غلبة فلا  
 بعد صحة واما لو تبدل اجتهاد المجتهد على سبيل القطع فمفكر واضح اما لو لم يتبدل  
 رابعا الاول فهو مكره للاداء ويمكن القول بجهة ما مضى لها هذه الشك بعبا الفراغ  
 وهو العلم **اشاق** في موضوع او بل الكثرة فاعده حمل ضد المسلم او طلق الغير على  
 الصفة الواضحة مع رجاء الغويم فلا يقيد بتعيين مرفقة كنه في هذا الخط من جميع  
 ما ذكره شيخنا في الاستصحاب الاغراض الاستصحابين اذا لم يكن احدا مستبنا  
 عن الامر فاعده قائم وكذا بطلان شك الكتاب في اثبات نبوة روي الله بالاستصحاب  
 لذلك ونعم ما ذكره الفاضل المحقق بل الحكم المسألة المشتملة في كتابه فمفكر النبوة  
 انه لا يثبت او أمثنا وقرائنا لما كان يمكن لليهود ولا للنصارى اثبات نبوة موسى عليه  
 عليهما السلام واثبات كتابهما واثبات الجمع بما ذكره في مجمع كتابه فم  
 مقهور بالرجوع جزاء الله جزا **اشاق** قد رجحنا البقاء على تقليد المبتدئين ولو نقل  
 بوجوده وديننا الاستصحاب او العرف المخرج فان اغلب الناس مع سعيهم في تحصيل  
 المسائل عند سنن لا يكاد يعرف اكثر مسائل الضرورية ولا اجاعنا فكيف كل

بالمعنى الذي قيل في الخصال اذا كان الميت علم وادب وافر من احوال الموضوع  
 وهو في بعض من غير مخلص البقاء او بهلوم المدم غلط لما مضى من ان يتاخذ الميت  
 مع ان حقه الاثافي واما الباقية بعد الموت فيلزم من هذا هل الميت العلم  
 وما سمع من اهل الميت كالت هو مذهب الخارجين يقولون ان اجماع اهل عصر ويد  
 حمزة لو كان فيهم مخالف فغير بالاجماع واذا مات فحقوا الاجماع ومذهب الشيعة على خلاف  
 ذلك الا ترى انه لو كان في المسئلة مخالفا لحد كابر الجند والعلما والحق لا يكون  
 ان المسئلة اجماعية بل يقولون انها المشهورة خلافا لفلان فالجيش الجيوش من غير  
 العدول وحرمة البقاء فجميع المسئلة والملاحق الثامن كمالا بل قدمك بعد شرفها  
 فالحمد لله ثم الحمد لله **الباب الرابع عشر** في بعض احكام النياضة والوكالة  
 غير ما مر في الابواب السابقة وفيه انه اذا **شعر** ببيان ما يصح فيه هاتان الا  
 يصح بعد بانه عدم جواز ما ويرى بانه في المعاصي اصلا لا بيان الاصل على فيه  
 فثم يصح ان يستدخل الغير اذا اهل امرك واذنك اليك وفيه ما يكون كل ثم لا يرد  
 انك مخير في القسم الاول ان تفعل بيديك ان يديك والظاهر ان كل فعل لا يرجو  
 في الخارج من هذا القبيل كبناء الدار وخرس الاشجار ومثل عمل الكاتب الصانع و  
 الصياغ والتجار وكذا الخياط والنساج والحذاء والحداد والتجار وكذا الكلام في  
 والافعال كالتكلم والطلاق والرجوع الفولي وكذا التدوير فيقول كقول  
 لله على كل كذا ان كان كذا وقال انه في هذه البرائة قالوا لهم بعد انهم الله يا ايديكم  
 وفي سورة مؤمن يا ايها الذين آمنوا في احسن تحذيرين يؤمنهم يا ايديهم واليك التوفيق  
 والعرض في الابواب المتفرقة التشبيه وكذا النقص والافعال وهكذا فانك  
 تشد كل ذلك اليك وان جرى بيد غيرك عن ما ذكرك واثبتك ووكيلك فقول  
 انا بنيت وكنت وفعلت ونكت ورجعت ونذرت وفعلت وفعلت هكذا  
 وكذا بسند وكذلك الى نفسه في كثير منها كالبناء والكتابة والخياطة والتجارة

في  
 بعض

وفي بعضها الإجماع ذلك فلا يقول لها هذا ما يصح أو تنكح أو تزني بل يقول  
أنا جريته عقد البيع أو النكاح أو صيغة التزويج فلا تعلق فيه من هنا فاعلموا في بعض المحابر  
ككتابنا الجلس فخبيا المحلوان أنه لما كنت أو الوكيل أو لها أو لغيره أو ما الذي لا يصح أو يشهد  
إلى نفسك بفعل ما فعلت فيها إلا بما إن الأصل عدم جواز التباين وعدم سقوط  
الامر منك بفعل غيرك إلا ما خرج بالدليل وسره وأضحى لا يخفى لك ما هو بفعل  
شيء إلا إنك فعلت بفعل نائبك كالركوع والتجويد والوضوء والصلاة والصوم  
والحج والجهاد الزيان ولا أقول أنه يشترط في هذا القسم المباشر حتى يقال الأصل  
عدم الاشتراك كما هو مبني فخبيا فقه في الجواهر كتاب الوكالة إذا لم يرد له بعد عدم صدق  
الاشتراك بفعل المادون والنائب فلهنبي من لا يثبت أنه لا فرق في القسمين بين المادون  
والنائب الاختصاص فالأصل عدم وجوب الاستثناء في القسم الثاني من غير أن يفصل بينهما  
ما هو بفعله والضرر عدم صدق ذلك بفعل غيره فافهم هذا كله في غير المادون والنائب  
وأما المادون من الغير والنائب عنه في فصل من الأفعال فافهمها أضيق من غيرها  
الما هو يشي إذا لم يمس لها ولا للغير والوكيل أن يفوض إليه الأمر إلى غيرهم إلا مع الضرر أو القهر  
فلو أعطى لغيره مثلاً لبا سلفاً إلى أحد لخصيطه فلفظ أو غيره فهو من غير أن ذلك  
له يمكن من دون المالك وهذا ظاهر أشأق مما يكون فعله مستقطاً للتكليفات  
من دون أدنى رضا التكليف الدين والضمائم وأما شرطه في البيع وقضاءه صور  
وصلونه بغيره بمراد من ذلك أن شذوذ بناء فطره في مكان غيبها فيه غيرك  
وأما ما كان مكلفاً إذا اجترأ وصنعت فهو فعل الفضول وهو من طلب الحق فنبش إليه  
ونقول بعونه إن من مقرر أن إن الإنسان كان مفسطاً وعقله كما بدأه من الأجاء  
والرضا لا يخرج كالأذن السابق حتى في غير العقود والإباعات إلا ما خرج بالدليل  
الأثرى إلى قولهم في باب الفضول المالك أما أن يجبر العقد والفضول ولا يجبر في فض  
الفضول فالأصل صحة الفضول مع الإجازة لأن الأصل عدم صحة الإخراج كما

يظهر في كثير من مظاهرهم التسامح على عدم صحة الانبعاثات فانه تم الاجماع والافلاك  
العضد وهو العالم وكانه اسم مفضل بدار الاجازة كاشفة حقيقة الاحكام وبها وى <sup>لك</sup>  
ما ورد في كتاب الصغرى في فضوله وما يرد في كتاب الصدانة لم بعض الله وانما بعض  
سببه اى لم بعض الله فيها شرط في صحة الزوجية وانما بعض سببه في عدم الاستبدا  
فاذا اجاز زال بعضنا فثبت في كل فضولي ان لم بعض الله وانما بعض المالك فاذا  
اجاز زال بعضنا فافهم وهذا يمكن تفكيكا بالاجازة بان يبيع الفضول دارك <sup>مثلا</sup>  
قبل سنة فقول اجزئ <sup>بها</sup> يكون الدار ملك لشئ من لان ولا بعد الجواز وثبت  
ما ذكره انه لو شهد العفوة الشئ او المثل فللمالك ان يحجز بقها شاء نعم لا شئ  
الفضول ما باعه فضولا من المالك قبل الاجازة فلا ريب بطلان العقد لان لا  
اثر لقوله بعد تلك انا اجزت ما بعته فبانه اى اذ لا فرق بين شائه وشاء غيره قبل  
الاجازة وآبهم لو كان شراء الفضول فقط او مع اجازة فهو في ذلك لو ان لم الزوج  
من بين زبد بدون اطلاعها ثم زوجها الا <sup>الى</sup> نفسه باذنها ثم اجاز ذلك للعقد  
ان يصح بيعها فبعض من ينهى ويجزئ زبد وكذا لو باع عبد زبد عمره ومن دون اطلاع المالك  
ثم اشترى لنفسه فاعتقه ثم اجاز ذلك او لم يحجز من قبل العتق لا جلا وهكذا من افترض  
والفروض الجنب شيعتنا الاضغاضى فده حيث جعل شراء الفضول اجازة فراجع  
وتدبر وهو العالم **ففي** استنباط الحق والعبادات قد علم مما مر ان محل  
الكلام فيما لا يصدر على المتوابع فله بفعل انما شئ الالوجب الاستنباط بعد  
عجزه لان المقدور بالواسطة قد لا يلبس منه في الاربعان الاصل عدم جواز الاستنباط  
في حال الاحتياط وان الاصل ايضا عدم الجواز في حال العجز لا اضطرار فضلا عن الزوج  
لانه لما مورى بالفعل والمفروض ان صدق ذلك بفعل العجز لا ما خرج بالدليل فحل  
خرج شئ ام لا فقول بعونه لا يثبت عدم الجواز مطلقا في الطهارات الثالث الفضل  
وان جاز الاستحسانا العجز في الطهارات مع العجز فان لم يمكن طهارة اسلا فالظن <sup>هم</sup>



سقوط الصلوة عن ظلال الطهورين - الصلوة فلا لكل حال الصلوة وأدرك من سنة  
 المرن غير قادر على التكلم فلا يفتي بها حتى يتم لو كان مجتونا أو مغمى عليه فلا تكلم حتى  
 يخرج إلى النصاب والصوم كالصلوة لقوله نعم فمن كان مرضيا أو على غير صفة من أيام  
 آخر مضافا إلى الاحتيا وكلمات الاحتيا وأما الحج فصدور فيه الأمر بالاستئذان للمنع  
 منه أما بعد الاستئذان فلا احتيا وكلمات الإخبار ولا استئذان في المضام وأما قبل فدل  
 بجوابها وقبل بندها وهو مفضل الأصل كما ذكرنا فإن قلت فما الخارج من الأصل  
 قلت فذكر شيئا الانشغال في مسألة القضاء عن الميت لك وروى في ذلك حديث  
 التميمية المعروف التي انت المنيح فقالت ان أبي أدركته فمرضته الحج شيئا فمنا لا  
 يستطيع ان الحج ان يجت عنه ان يفتي ذلك فقال له لها اريد لو كان على اميك دين  
 فمضت به ان يفتي ذلك قالت نعم قال هذين الله ما حق بالقضاء ولكن الاقرى عدم  
 ظهوره فيكون ايها صاحب السؤال كما اعترف بعدم الظهور شيئا في الجواهر فارجع  
 تمام الرواية وروى عن عبد الله بن جندب قال كنت الى ابي الحسن الرجل يريد ان  
 يجعل اهل من الصلوة والبر والحسن ثلاثا وثلاثين لا بوبه او بغيرها شيئا على ما  
 يريد ان كان احدهما جارا والاخر ميتا فكتب ما الميت فخرج ابنه وأما الحج فلا الا ابر  
 والصلوة ومثلها ما عر محمد بن عبد الله بن جعفر الحنفي انه كتب الى الكاظم مرثدا  
 احبني بل قال في الذكرى قال السيد ابن طاووس قدما لاهل ابي هذه الصلوات  
 المنذبة لان الظاهر حرجها عن الاحياء في الزيارات والحج وغيرها اقول لعل ما ذكره  
 من الوجوب للجمع بينهما وبين ادل على جواز ذلك من الحج ايضا مثل ما عر الحسين قدما  
 الى محمد بن مهران قال قال ابو عبد الله ما يمنع منكم ان يتر والديه حيتين وميتين  
 يصلي عنهما ويصدق عنهما ويصوم عنهما فيكون الله منع لهما وله مثل ذلك فمن  
 الله به وصلته خير كثيرا نعم لعمري هذه الرواية اراد عدم قطع البر عنها بعد الموت  
 بفعل هذه الافعال عنها فيكون قد برهما حيتين وميتين بعيد حكم عن الحسين

المحسن الموصوف كتابه لنفسك باسناده الى علي بن جعفر قال قلت لابن ابي عمير اجمع واصح  
واستدرك من الاجابة والاموات من غيري واصحابي قال نعم صدق عنه وصل عنه ولك  
اجور من صلته اباه وظاهر الصانع عن الغير النباية عنه لا فعلها واهدا التواصيا في ذلك  
على جواز النباية عن المحسن والصلوة والبر على ذلك بشرط عدم جواز النباية عن المحسن في كل  
صل حسن ثم اذ جاز الصلوة عنه جاز غيرها لعدم القول بالفصل ظاهر ايها وبين غيرها  
بل قد ذكر جواز الاستنباط في الصوم والبيعة لئلا ينزل على المحسن في غير ذلك الغضب عن عبد الله  
عن يحيى بن حماد بل يمكن استنباطه عن النباية في كل الاحمال الواجب عدم ادائها للاجتماع  
على عدمه من الاختيار الدالة على مشروعية قضاء دين الله عن موصله بشرط انما اثباته في  
الناية في المشيئة بعدم القول بالفصل قائل انتهى كلام شيخنا فانه اقول يجوز ان اخبر  
كلامه قد اشار الى حديث الشيخية وقد طلت عدم ظهوره في المحسن وامار ولما اورد الصور  
الواجبة بالنسبة لقلب يالي من اقرب صرحا واماسا بالاختيار فالاصناف فلم يورد له انها  
تجوز النباية عن المحسن في الصور والصلوة والحج والصدقة والزكاة والفرائض والادعية  
والادكار وغيرها ولكن من المشيئة الا في الواجبات مع ثابدها بقاها من التامع في ادلة  
السنن واذ جاز النباية جاز الاستنباط كما ان جازت بشرع جازت لغيره لان كل مباح  
او مستحب اذا فعل الغير ياذنه بعضه لاجزائه فلا يخبر عنها في النباية واما اهدا التواصيا  
الى الغير فظاهرهم عدم اختلاف والاشكال في جوازها والفرق بينهما ان اصل عمل التواصيا  
للموئيد بخلاف اهدا التواصيا فان اصل العمل للموئيد فتروا ان لطيفان الاول ان خصه  
اهداء التواصيا بموئيد بالغرم والقصد اليه من جهل المشروع الى الفراغ من العمل او يصح  
ولو بعد العمل فربما او دائما مقصودا ولما ذكرنا ان الظاهر هو صحة اهداء التواصيا من جهل  
الشرع الى مقصودا لان التواصيا هو الاجر وجعله الخبر كقائمة الكهف فكيف ينفيها لطلوع  
الاذن انك بغض التواصيا حسنت من نعمنا وقال في العنكبوت فمما يجزي عن نعمنا الا  
خالدين فيها انهم لم يحرموا عليين وقال في الزمر صدقتم بعتات صدق والاباء كثير

فافاك ان تراه عمالك شيئا خيرا جاز في ذلك فابلا للثقل كاد عليه الدليل فلا مانع لنقله  
 وفي الوسائل في كتاب الحج عن الكاظم عليه السلام الى حريث بن المغيرة قال قلت لابي عبد الله  
 والباقر بن عبد الله ما يجب من مكة الى اورشليم انما حج عن ابي قال فاجعل ذلك لها الا  
 وعن الصادق قال رجل لما جعلت قد انكفت نوبت ان ادخل في حديق العام  
 ابي وبعض اهل فنيست فقال له الان فاشركها مع ما ورد من تحت على الخيرات  
 والتمذون على اليد والنفوس وعلى العطاء والاحتيا وما تحق فيه مصداق الجميع مع  
 ما ورد فيه من الادلة انما صنفه عامر بن الاخير وما ورد من عطاء الخصة الطيبة كل واحد  
 ثواب بعض اهلهم والظاهر ان الثلث على ما ياتي لشبهتهم وما ورد من شراء الحسن  
 الميضي اشجار عمر وعاصم الهاشمي مدح امير المؤمنين به بعد هذه ثم ما كان من اجزاء عاتدا  
 الى ذلك مثل زبادة نورا الايمان والعتاب وحصول نور الملكات وتكليفها فهو غير  
 قابل للثقل ثم لا يخفى ان مقتضى ما ذكرنا من اهداء ثواب الواجبات ونزاع الحوائج  
 وهو العالم الثاني الظاهر جواز اخذ المؤمن على اهداء ما يصلح مثل صلوات  
 على الصلاة بكذا او صلواته ودرهما بكذا او صلوات دينار ابد لهم وشرط ان  
 يكون ثواب العمل الصالح لك وبذلك وبالجواز مثل من اهدى الى ثواب عمله لفلان  
 فله كذا وهو يصح اخذ العوض على ثواب الواجبات ونزاع الحوائج كما هو مقتضى ما ذكرنا  
 سيما بعد الفراغ من اهل اولها هو سبها اذا كان عتيد . . . . .  
 بين انما ذكر في حيث يبالغون لجر ابيد الرخصة والوفاء بما ساءلوا الثواب لابي اسبه  
 فله انما الله قد ظفر عامر بن محمد اهداء الثواب في الاجور بمعية النيابة وانما يجري في  
 كل بمنزلة سواء اهداء الى حي او ميت وهو العالم في . . . . . بيان النيابة في  
 الميت قد يغفل شخصنا الانصاف فله عن كتاب السيد بن طاووس قدما اخبارا فله  
 بعونه فروى عن كتاب حماد بن عثمان عن ابي حمزة قال من عمل من المسلمين عملا صالحا من  
 سبأ اضعاف الله اجره ونفع به ذلك الميت ورواه الصدوق في الفقيه وعن كتاب

المسائل على بن جعفر عليها السلام عن الرجل هل يصلح له ان يصل او يصوم عن بعض سوانه  
 قال نعم يصلح المحدث يجعل ذلك الميث وهو الميث اذا فعل ذلك له وفي رواية اخرى  
 اخرى له وعن ابي بصير عن حمزة بن محمد عن رجال الصوفى والكاظم قال وسئلت عن الرجل  
 ينجح ويصوم ويصل يصوم ويصلي ويصدق عن والدته وذوي قرابته قال لا بأس به فاصنع  
 والرجل اخر بصلته فرائبه قلت وان كان لا يرى ما ارى هو ناصي فليخفف عنه بعض  
 ما هو فيه وعن ابي هاشم بن سالم قال قلت ويصل الى الميث الصلوة والدعاء و  
 نحو هذا قال نعم قلت او يعلم من جميع ذلك قال نعم يكون مسخطا عليه فيرضو عنه وعن  
 ابن محبوب في كتاب الميث عن الصادق عليه السلام انه قال يدخل الميث في فريضة الصلوة والصوم والحج و  
 الصدقة والدعاء قال ويكتب اجره للذي يفعله والميث ونحوها رواه ابنا الحسن بن علي  
 وابن ابي عمير ومهنا رواه ابنا ابن مسلم وابن ابي بصير والبرقي وصفوان بن يحيى عن الصادق  
 والرضا عليهما السلام انه يقضو عن الميث الحج والصوم والعنق وضالته يحسن وعن كتاب  
 الفخراخي ما اجمع عليه وضع من قول الاثر انه يقضي اعمال الحسنه كلها وعن كتاب  
 حاد بن عثمان قال قال ابو عبد الله ان الصلوة والصدقة والحج والعمر وكل عمل حسنا  
 ينفع الميث حتى ان الميث ليكون ضيق فهو سعة عليه فهو هذا لعمل ابنك فلان وهذا  
 لعمل اخيك فلان ومثلهما رواية عمر بن محمد بن يزيد ولا يخفى عليه من قال في هذه  
 الاخبار القطع بجواز عموم النياية عن الاموات في كل عمل صالح كما نأما كان حتى  
 والوضوء ولا يستثنى من ذلك الا الواجبات وكف عن ذلك قوله من عمل من المسلمين  
 عملا صالحا عن نياية صغف الله اجره وينفع به ذلك الميث وقوله وكل عمل صالح  
 ينفع الميث ومع ذلك فاهدا الثواب اعم فان بعض الاعمال لا يقبل النياية كما  
 تمنع بالمرئز قلبي فظهر مما مر جواز النياية في عمل عن نفسه بل عن الغير  
 ازيد بل عن لا يحصى ولا بعد من جميع المؤمنين والمؤمنات سواء كان متبرعا او اجرا  
 وقد يقبل هذا العامي الراسخ لك واهدا ما الثواب ينفع مثل ذلك وفي سائر

نقل عن الكوفي عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي الحسن قال قال ابو  
 عبد الله عليه السلام لو اشركتك الكوفة ففجئت لك ان لكل واحد حصة من غير ان تنقص حصة سبنا  
 ومثله في غيره وفي اخر عنه في الرجل يشرك اباه او اخاه او قرابته في حصة فقال له اذن يك  
 لك مما مثل جميعهم ونزداد خبر ابا وصلك ومنها ما رواه عن علي بن ابراهيم عن ابيه انه قال لا  
 انقص موسى ان اذخبتك في مكره ما قال له الرجل طفت عني اسبوعا وصل ركعتين فما  
 عن ذلك فان رجعت لراد وما اقول له قال له اذا انبت مكره ففضيت فمكك فطفت  
 اسبوعا وصل ركعتين ثم قل اللهم ان هذا الطواف وما بين الركعتين عني ابي وعني  
 زوجي عني ولك عني ما شئت وعني جميع اهل بيدي حرهم وعتدهم وابيضهم واسودهم قلن  
 نشاء ان نقول للرجل ان قد طفت عنك وصليت عنك ركعتين الا كنت صادقا  
 فانما انبت قبر النبي فضضيت ما بينك فليكن فصل ركعتين ثم فطعت رسول النبي ثم قل  
 السلام عليك يا نبي الله من ابي وامر زوجي ولك جميع حاشي ومن جميع اهل بيدي حرهم  
 وعتدهم وابيضهم واسودهم قلن نشاء ان نقول للرجل ان قد اقران رسول الله عك  
 الا كنت صادقا انتهى والباقي ان تشك في امثال ذلك فان وعده الله والصادق له اهل  
 البيت واسع واكثر من ان يقضى ويصير الحمد لله ثم الحمد لله في بيان فضائل  
 الوصي جوباع البيت وفيه جدول الجدول الاول في المعنى ان المشهور المنصوص  
 انه لغير الوالدين واما غيرها فليس تكليف على احد من الاقارب فضلا عن الاجانب الا  
 بالوصية ونحوها ثم اختلفوا في دخول الام فذهب جميع اهلها اكثرا الى كماله والمحقق  
 الشهيد الثاني بل حكى عن جماعة جميع نقل الى انها كالا ب كطوبه وهو ذكره بل نسب الى  
 ظاهر اطلافا لاكثر والاخر هو الاول لا صوابا انه ذكره ولدها ما كان عليها ولا ينصحها  
 عدم تكليفه الشق من غيرها ولغيره ولا تزوانة وذر لقرى ومثله قوله عليكم  
 انفسكم لا يصح كمن مضى اذ ائتمركم مائة وهكذا عدم دلالتها على جميع حصص النبي  
 عن الله في الرجل يموت وعليه حصة او صلح قال يقضى عنه اولي الناس به اشارة قلت فان

والعمدة ذكر الال  
 وبيان

اولى الناس به امرأة قال لا الا الرجل وصلة حماد قال سئلت ابا عبد الله في الرجل يموت  
وعليه دين من شهر رمضان يقضيه عنه قال اولى الناس به فقلت فان كان اولى الناس به امرأة  
قال لا الا الرجل ودعا ابن سنان عن ابي عبد الله المحكي في ذكره عن كتاب السيد بن طاووس قال كصوفى  
الرجل وصل وفهما قبل ان يموت الميت يقضيه عنه انما الناس به وفي مصنفه اي عن عن امرأة  
مرضت في شهر رمضان او طشت او سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان اهل يقضي عنها  
قال اما الطشت والمرض فلا راما الشفخ فماتت قبل خروج شهر رمضان اهل يقضي عنها  
لفظ الميت في الثالث وليس المقام مقام الحاق المرتبة بالرجل بل في اصل التكليف الالهية  
مع انهما قد اختلفت المكلفة بالمكان لا المكلف عنها بالمكلف عنه فافهم واما خبر في حديث  
فلا دلالة فيها انه يصح من الوجه الظاهر وان السؤال في جواز القضاء عنها ولو حمل على ان  
مع اختلاف الظاهر فلا دلالة فيه على انه يجب على كل شخص على نفسه بالايتسا او على كل  
اذا الوصل لابد ما يجب عليها او على الولي والشاهد كما ذكرنا هو اختصاص السؤال <sup>بشيء</sup> بها  
الصوم مع موتها قبل خروج الشهر لا تكلف بالفضله فظهر بحمد الله ان الام كالانثى  
وان كانا لا يحوط الحامه <sup>الاسية</sup> هو العالم بجدول الشافعي في بيان المقضي قال شيخنا فقه  
الحكي عن المشهور انه جميع ما فات من الميت وعن الشهيد الثاني في نسبة الى ظاهر النص و  
القوى وظاهر عبارة الغنية الاجماع عليه وعن الحلبي وسبغة ابن سعيد انه لا يقضى  
الا ما فات في مرض موته والحكي عن لف في بعض مسائله انه يقضى ما فات له من كل مرض <sup>بغير</sup>  
وبعض بالنسبة الى الصوم لا ما تركه عدا مع قدرته عليه ومن كره في نسبة الى الشهيد  
الدين ثم اختاره كما فعل الشهيد الثاني والافرى الاول لا خلاف ما تقدم من النصوص  
رواية بن سنان المقتضية دعوى انصرافها الى ما فات بعد ان سلم فهو ينادي ابنته  
كتاب بعض افراد الماء من الطلاق لفظه مع ان بعض فروع الزك عدا ما لا اشكال في عك  
خروج عن قصر الاطلاق مثل ما اذا وجب الصلوة في حال المرض مع نجاسة او مع الغفوة  
والاضطجاع او وجبت عليه الصلوة حال المطاردة مع العمد ففصر في فعلها كذلك

على ما هو الحال في احوال المرضى والمطاردين من ترك الصلوات اذ لم يتمكنوا من صلاتهم كذا  
 ثم ما في هذه الاحوال بعد ذلك فان عوى خروج مثل هذا عن نصطلح طلاق الاختيا  
 المتعدية بعيدة عن الاختيار واذا شمل هذا شمل غيره من الصلوات المتروكة عمدا او انقضاء  
 فاسد لعدم القول بالفصل بل يمكن دعوى شمول الويلاد بالمتعدية فاسد فثبت  
 المتروكة عمدا لعدم الفصل في انقضاء كل واحد في الجنان معاناة قول بعينه لا يجب ان  
 الاصل عدم الوجوب ثم اذا ثبت ودار الويلدين الاقل والاكثر فلا ريب ان الاصل  
 عدم وجوب الاكثر ولا دليل على خلاف الاصل الا بعض الاختيار فنذكر بعضها من ال  
 فتظنر ولا تهاقوى الصوفى عن الله اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فلبعض  
 عنه من شاء من اهله والكافة عن احدى رجل اذكر شهر رمضان وهو بعض فتوفى قبل  
 ان يبرئ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الكبير ثم يموت قبل ان يقضى وظاهر هذا  
 الخبر عدم مصداق ترك الفضة اذ لنته سنة الوفاة فادركه الموت قبل قضاء الفضة عنه  
 عن الصنف قال كُتِبَ الى الاخيرة رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام و  
 وليان هل يجوز لهما يقضيا عنه جميعا عنه ايام احد الويلدين وختم ايام الاخيرة  
 يقضوه عنه كرويتيه في الهاء ولاء انشاء الله وظاهره كما يفهم وقد مر حديثا كثيرا  
 في امرأة مرضت في شهر رمضان او طشت او سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان  
 هل يقضى عن ما قال اما الطشت والمرضى فلا واما السفر فانه نظر ان اماثل لم يرسل الا  
 ما تركه غيره اي ما انتهى الشارع عن صفة اداء وعن الله في الرجل يموت عليه دين من شهر رمضان  
 من يقضوه عنه قال اولي الناس به قلت وان كان اولي الناس به امرأة قال لا الا الرجال  
 وهذا انهم مثل من علم العصبيا بنسخ القضاء لظنه سنة الوفاة وعن الله اذا صام  
 الرجل تسعة من شهر رمضان ثم لم يزل مرضا حتى مات فليس عليه ان يصوم ثم مرض ثم مات  
 وكان له مال صدق عنه مكان كل يوم بمد وان لم يكن له مال صام عنه ولمه وهذا  
 ايضا مثل ما مضى وعن الله في رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه قال

بعضه افضل اهل بيته وعن ابو بصير عن العيص قال سئل عن امرأه مرضت في شهر رمضان  
وماست في شوال فاصطفى ان يفرض عنها قال هل يرث من مرضها قلت لا ما است فقلت  
لا يفرض عنها فان الله لم يجعل عليها حلق في اشهر من ان يفرض عنها وقد اوصى بذلك  
قال ابو بصير عن ابيها ان الله جعلها وعلاها في رجل يموت في شهر رمضان  
قال لم ير على قلبه ان يفرض عنه ما يقع من الشهر ان مرض فلم يصوم رمضان لم ير مرضيا  
عن مرضي وهو مرض ثمانية مرضه ذلك قلبه على ان يفرض عنه الصبا فان مرض في  
بعض شهر رمضان صحيح بعد ذلك فلم يفرض ثم مرض فمات فعلى قلبه ان يفرض عنه لا نه  
في يوم فلم يفرض وجعل عليه وقد تركت اخبارا اخرى مثل ان ذكره وغيره من ذكره في الآداب  
الارادة الى ان يكون من ذلك صوم شهر رمضان اذنا الشارع وبما هو اراد قضاء  
ما نزل. وفيه انك لا على في الوقت فكان انما خبر ايضا ان السامع في يومه عن الله  
في امر ان من ذلك صوم شهر رمضان في الآخرة. واهل البيت في ذلك لا يفرض في غير شهر رمضان  
بحسب على الولي فضاؤه وكذلك من ترك ان يدا بذا في السامع من ذلك فضاؤه في سائر الايام  
بعضه اصلا او امره وضاؤه الوقت في تركه حتى يجعل شهر رمضان في السامع في شهر رمضان  
انك لا على السعة فاما ان في تركه مرض او حاض او حجة في ذلك فهو يترك على الولي  
ببعضه وكذلك الزوجة في الميت صحيح من غير تركه في سائر الايام. وانه يجوز ان لا  
مات قبل صلاة كعتاء السعداء السعداء الموتى في تركه في اخبار والاصول  
برأيه الولي هذا في الصوم واما الصلاة فانه يترك من غير تركه في سائر الايام  
انها كالصوم فلا يفرض الولي منها الا دخل وقتها وتركها الميت انك لا على سعة الوقت  
فما فلا يكون ذلك الا في صلوته او صلاتين قال الله فيها الصلوة التي فصل فيها  
فان ان يموت الميت بعضه عنه اول الناس به فان معنى الرواية التي دخل وقتها  
فلم يفرض الميت انك لا على السعة فمات قبل خروج الوقت فعلى الولي فضاؤه فلو دخل  
الوقت وتركها عدا انما او يبا على عدم الفعل اصلا وكذا لو تركها ابنا على الفعل





وصاحب القواين فلام فراجع والحبيب علم من شخصاته حيث جعل العدة في العدة  
مع ان بينهما عوا من وجه وراجع ولا تضليل في ذكر ثانيا وهو العالم المحرر انك انت  
في القاسم بينه في اوله والافق انك الامن وهو خصه في اوله المذكور مع العلم ان  
لا امر في النصيب بعضه من اول الناس به اثر ولا بيان من واكثر نصيبا في اوله بالبر  
ولا اكثر نصيبا في خصوصه في الامام مع الاحتفاظ بالامر انك انت فلان اكبر من اكثر  
نصيبا باختيار الميراث وهذا الميراث من امر من ان ساطع الورثة ليس له نصيب في الميراث  
النصيب مع بعد الذكر وان قلنا ان في كل طيفه او اكثرها يوجد اول الميراث وان كان  
معددا كالرجال بالنسبة الى النساء في كثير من الموارد فتناهي الامر بهن في القضاء بهن قلنا  
اولا ان ظاهر الاحتياط هو ان القاضي ليس الامن واولا واكثر نصيبا من بين جميع الورثة  
وليس هو الا ما ذكرنا ثانيا الرجل الاول على ما قلت لعدم كثير من على النساء وقد اخرج  
منهما حتى قبل الصحيح قلت ان كان اول الناس من اوله فانما الا الرجل مع ان  
الاسل عدم الفتح عامر هو على ان نصيبه في هذا شكل لا على بعض من حيث ان  
القضاء قدم في احكام الميث جعلوا الاب والجدا واولا والدار في المقام جعلوا الولد والدار  
سما مع عدم نصيبه في الاول في الاحياء واما ما ورد في جعل الامانة اول الناس بها وفي المقام  
بعض من اول الناس به اثر وهذا الاشكال انما نشأ من عدم نطقه الى ان اول الناس  
بالميث غير اول الناس به اثر بالميث ولا نلزم بينهما بغير ما وبعيد ان اول الناس به اثر  
اول الناس بالميث من حيث الولاية والاختيار وبين عرفا انه صاحب الميث وصاحب العرا  
ولا يسانه الاب بل الجدا فهو ثانيا في اول الناس بالميث من حيث الارث والمال وهو من  
اصطفاة الله من الارث اكثر من غيره واما هو الا الولد الاكبر فافهم في ذلك فقلنا في نصيبه  
ما ذكر من اكثر ان احكام الامانة من الفصل والصلوة والكفن والدفن واجبة على كل  
جميع الناس لا على الورثة واخر اية غريبية في هذا الامثل ما مر في جعل الامانة اول  
الناس بها واول فرقة بينه وبين ما ورد هنا من قوله بعض اول الناس به اثر ولا يجزئ

في بيان الوصف

رودت نظر آنوقت اعتقاد از آن نحوها اختراعه من عدم وجوب احكام البتة على الاجانب  
 ان ان كانت لا يتغير عليهم في حال الحرة فانهم ولا تفلد وهو العالم فروع لو كان  
 ولدان بشاويان كما يتقوى من الزوجات المتعددة فالظاهر تقسيم القضاء عليهم من  
 غير فطنة واما لو كان احداهما اكبر سنا والآخر اقدم بلوغا فالاول بالميراث هو الاكبر  
 سنا فالقضاء عليه وهو العالم **الحبر الخامس عشر** في بيان ان الظل  
 كما يكون ملكا يكون مالكا وفيه تهاور وقد كتبت قبل ذلك رسالة في الوصف في  
 حواشي صف الوسائل وهذه المسئلة فيها وكان مطالع البتة غير مذكورة في  
 غيرها من الحنفية بحيث ذكرها هنا هذه الدقة وهو الواجب **في**  
 في بيان لفظ الوصف المحض الوصف لغة بمعنى الغيبام والسكون وصف للمكان وصفه  
 لان من متعدد ووصفه فهو واحد وموقوف والموقف المكان كرواق الحج من المرفأ  
 والشعر والمخيم في الحديث للفتنة خمس من موقعا كل موقف مقدار الفسنة وكثيرا  
 ما يستعمل على مثل قام وسكن ومع فيها اشعار بالدرام وعدم التجاوز عن مدخل على  
 مثل وقف عليه او قام عليه او سكن عليه بخلاف وصف او وقف فيه فمعنى وقف المار  
 على الفناء قريب من معنى جبت عليها لهم ولذا قال اخوانهم جبت لاصل ويستعمل الغيب  
 وبما ظاهرا المعنى بان معنى العلم بوقف وقف عليه او مطلع عليه وعلم به لان من علم  
 قام عليه ولا يتعداه والجس متد بفسه مثل جبت فيه او عليه ثم لا ينبغي ان يغفلها  
 كما يكون عينا يصح ان يكون منفعة لان الوصف صدقة جارية كما في الانبار وكما يصح صدقة  
 العتيق يصح الهبة والمنفعة والثمار ونحوها بل في الحديث سئل يا ابي عبد الله عن رجل  
 رتب غلة لمر على فراشه ولكن المهر والشايع سفلها بالعني ففقه ولا ينبغي وقف ثمره **الحبر**  
 او منفعة الدار او ذراع الارض بل لو قيل ان كان غلطا لان من شرط الوصف ان يكون ما  
 يتنفع به مع بقاء عصبه وكذا الحبر واما الخبر فظاهر ان المراد بالغلطة ما يجرد عنه الغلطة  
 بغريته بعدة قلت ان ثبت ان لم يخرج من غلة الارض التي وقفها الخ فانهم وكذا لا ينبغي

انهما اعم من ان يكونا مطلقين او لائذا ومعتقدين برمان كسنة وما تشر سنة فما يظهر من غير  
 واحد ان الوصف حقيقة في الابد مع نقل العين على المشهور وجان في غير ذلك بلز عدم نقل  
 العين في الحبس بالعكس فيه ما فيه وكفى في ذلك حديث حبس الاصل فالحق انما في ذلك عجز  
 وابد ويصح استعمالها في المطلق والابد والعبد والعلة لانها اذا اشيد بالاعتدال مثل فئدة  
 هذا او حبسه على فلان عشر سنين فهو فئدة على ان المراد هو نقل المتافع فقط كما لا يخاد  
 ويعبر عن عرف لك بالحبس في حبس فئدة انما لا يخفى ان وقاف المعصومين لما وردت  
 بلفظ التصديق مثل هذا ما تصدق به على زليخة البتة وهو حرمي تصدق به على  
 في حق ديني صدقة لا تباع ولا توهب حتى يرثها الله لكن يرث التصديق الارض سكن  
 هذه الصدقة خال انما عاشر وعاشر عقيبها فاذا انقضوا هي لك الحاجة من المسلمين  
 ومثل هذا ما تصدق به موسى بن جعفر بن تصدق بارضه في مكان كذا وكذا كلها واحد  
 الارض كذا وكذا الى ان قال لا يصلح لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيعها ولا يهبها  
 ولا يهبها ولا يضلها ولا يغير شيئا مما وصفته عليها حتى يرث الله الارض ومن عليها الخ  
 وهكذا وكان التصديق يعلق بالعين والمنفعة وما يشقو بالعين اعم من ان يكون يملكها  
 بلا قيد كالحبس بل هو الغالب في المتبادر ومن يملكها مع قيد حبس العين والاصل وهو  
 الوصف لزم اثبات فئدة على ان المراد هو القيد الغير المتبادر وهي فئدة لا تباع ولا توهب  
 الى ان يرث الله ونحو ذلك بخلاف لفظ الوصف والحبس فانما انصرفا على ابقاء الا  
 فلا حاجة الى ذكر ان لا تباع ولا توهب لا يورث فقد ذكر ذلك تأكيد لا فئدة على المراد  
 فافهم ونامل وهو العالم بتفسير ما استعلم لفظ الصدقة والتصديق في الوصف  
 مع التقييد بان لا تباع هذه الصدقة كالنصر والنصر مع بيان الوصف بلا قيد الزمان  
 هو يملك العين ونقلها الى الموقوف عليهم ولكن مع قيد البقاء وعدم الاطلاق وسببا  
 الشبهة فانظر بتفسير ان الفاظ كثيرة تكون مصدرا ومعنولا كالخلق والزرع و  
 البطن والعقب الدين والقرض والزكوة والمالك والحبس ولفظ الوصف من هذا القبيل

وقد يكون مصدراً وقاصلاً كالعدل والعبد والطير وهكذا فاسم ليس له لفظ  
 ان يخرج ان لا يكون كاسماء ولا مكسوبات وان العنبر العنبر هو الغضابا المستور والعدو  
 الكلية للبري لمحكم منه الى الجزئية الغلبة لثباته ولما كان الجزئية حرة لنا بحسب  
 والشارع الحكم عالمنا في كل باب من باب من باب ليس جميع اليه عدالتنا في حكم جزئي  
 من جزئيات والامكان الذي لا يتصوره من غير ما ادبنا الى الله عز وجل ذلك وقد قال الله  
 ان علينا الفهم وحسبنا حليته ان نلقى اليكم الاصول، وعليكم ان تفرعوا فتقولون  
 لا ريب ان الاصل في العبادات والمعاملات الغشا اي قبل ودون الشرع والعروان و  
 الاملايات لا يراذ اشك في ثبوتها وترويضها على فضل كالتفريع جواز الجزئية الغشا  
 وكالتفريع اصل الطريق حصول المثل ونحوها في المسائل فلا ريب في فاطمة العنبر  
 لا يحكم بالثبوت ولا يندمون اليه وقد مر ان كل في جزئية فادركه فادركه فادركه  
 لا يمكن ان يفضل منه هذه الا تبدا عطفه بابان له نفسا وغاية واذا اعتقد  
 الى العمل وهذا معنى الإيجاب بالاختيار والامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار روح  
 فلا فرق بين ما علم انه ليس له غاية ونفع وشر وبين ما لا يعلم ان له غاية ام لا في عدم اقدم  
 القادرا صلا فشكوك الاثر مثل معلوم عدم قطعه ان الاصل الغشا اذا لم يكن معنى  
 انفسا لبطالان الا عدم ثبوت الغاية المرجوة والاحكام العقل بعدم الاقدام حتى ثبت  
 البرهان وطهر من ما قالوا وهو ان عدم الدليل لبل عدم اي كل ما شك فيه وكان  
 ممكنا كاشنا ما كان فالاصل عدم محققه ووجوده الا ما قام عليه الدليل كما قال الله  
 البقرة تلك يا ايها الذين آمنوا ائذوا برهانكم ان كنتم صادقين ونعم ما قبل  
 الصدق في من الاشياء وقوله من غير دليل فصاحبه خارج عن لفظ الانسان  
 ومن هذا القبيل او شك ان هذا الشيء له اثر او اثران او ان هذا الشيء من اويستان  
 من يدعي انه اثبات فليعلم انهم اذا ورد عام او مطلق لا يثبت اثر من يدعي  
 والتعبد في الاصل ايضاً عند اذا ثبت ما ذكرت فاعلم ان الاصل في كل وصف شك

[illegible]

مثل الغفراء وكونه موقفاً ووضوح بطلان ما ليس فيه ذكر وهو خوف عليه وكونه غير موقوف  
 فعل الاشكال هو ما ذكر في الوسط من المثال هل هو مصدر ان الموقوف هو مصدر او غير من مبال  
 صدق الامام من صحبه ولا يخفى انه يجوز ان ينادى بحجة ما ذكره انما من مثل وقفت على  
 على فلان وعنده عشرين دينار او مائة سنة او طول الغفراء كذا وت هو مكان الذي انزل عليه  
 نفل ان يبين ان الموقوف عليه بل نفل المنافع فقط كالاحراز ويعبرون به لك المحسوس  
 وسنأينا ان شاء الله تعالى قد ذكرنا في الروايات ان الموقوف ما يدرك به الموقوف عليه في  
 وعنده والغفراء ثم ذكرنا ما ذكره في ان نفل فلان ولينذكر كثر امره انما في حصول النفل ان  
 على المنكبة بدل على نفسه ما لا شك في ظهوره في ان الوقف في ذلك لا يثبت عليه  
 فانهم في سائر ان الوقف قد يقيد بنقل اليمين كالهبة وقد يقيد في  
 المنفعة كما في الجارية وكذا انما يعلم انه ليس بملك الشريعة المطهر من غير نقل العين  
 موقفاً الى اوانه وقيد الى زمان من اوانه الى اخره واما الجوز فنقلها على الاطلاق  
 الدان الى الدائم فاسل الى الزكاة والنسب والصلوات والصدقات والكمالات والهبات  
 والبيع والصلح على العيز والامه وعوض الجمل والنوع والديارات وهكذا وانما الوقف  
 والموسر نفل منافع كالجارية والعارية والتصلح عبد ما السكنى واحبها او القاسم  
 مقامها كالتبديل لانه من عند المنفعة ولدان من مناسبات بل قد يجري بذلك العلماء  
 ندم على الحكم ببطان من عند نقل العين عن احوال العقد مثل بيع هذا من عند كون  
 الشهر الا في ويجعلونه من التعلق الباطل جدا وكذا ما هو مثله مثل زوجت من المندوب  
 شهر بخلاف الجوز بل لو قيد بنقل اليمين زمان مثل بيعت هذا شهر او سنة او عشر  
 سنين او مائة فلا معنى عند العرف الا ان تكون العين عند الترخي الزمان المذكور  
 ينفع بها فظنهم يردّها الى مالكها ولذا لا يأخذها الا بئس يكون قد روي الجارية فلو كان  
 قيمتها مائة دينار وجب اجارته في كل شهر ديناراً فقال بئس هذا شهر الجارية فذا  
 لما اشترى بالاحد وهذا خبر بيع الشرط مع ان فيه بسبب الجارية ينقص قيمته بكثير بل كثيراً

العوام لا يفتقدون ان يسمع فظهر بحمد الله غائبة الظهور ان ينقل العين عما اولى ببعض مع بعض  
بالزمان نشأ فثبتا بل ذكر الزمان خبره واخصه على ان المراد الاختصاص بالاعيان في ذلك  
الزمان فحاصل المراد بطلان الاجارة في الشرة واقاد سواه قبل بصحة او البطلان فاذا ظهر  
ان الوقت والمجس اذا كوفيها الزمان فحاصلها نقل المنفعة والشرة وان كان ثقلها  
بالعين كوقفت او حدث الدار على يد او على الفزع سنة او سنين فمباح كالاجارة  
والعارية ليس فيها نقل العين فظهر مما مر ان الفاظ كثيرة قابلة لنقل العين والمنفعة  
مثل الوقت والصدة والهيبة والخلعة والعطية والتعليك والمجس وليس ذلك  
الغالبية مختصة في لفظ الصلح كما لا يخفى بقا الكلام في الوقت على من يقرر ضطرته  
كوقف دار على يد او ارضا لا كالوقوف عليه وعلى غيره والقول بطلان راسا غير معلوم  
في الراس ان فيه قولين البطلان راسا والصحة حيث اوردته مضمومة بان الفاسل  
بالبطلان مجزول خبره وكرويان خبره احدى من قال بالصحة قال بانقاله بعد الانقراض  
الى ورنه الواف وبعضهم الى ورنه الموقوف عليه كبنا ان اذكر خارجا عن الوقت او  
زواج الطبقة الاخرى او العشق ولو لا احد فوجود الامام مما لا ريب فيه فقول جميع بانقاله  
الى ورنه الموقوف عليه كالنصر بانه وقت لا مجس فاذا بطل ما يتجمل بالحق ما ذكره شيخنا  
في الجواهر ان احد القولين الصحة حيث اولاخر وقتا فان القول بالبطلان غير معلوم  
الغائل كما صرح به جميع من الاعيان ثم قال بعض افاضلهم بان الوقت ينتقل الى ورنه الواف  
بعد الانقراض وهو محذور فيه وبعض يصرفه في وجه البر وبعض بانقاله الى ورنه  
الموقوف عليه وآت خبره بان من قال بصحة وقتا اى كونه نافلا للعين الى الموقوف عليه  
مع قوله يعود العين بعد الانقراض الى الواف او يصرفه في وجه البر فقد ابطال بعضهم  
بعضه لما علمت ان نقل العين الى ما من موقوف في البين فلا يحصر من القول بعد انتفا  
وصحة حيث اولى من القول بصحة وقتا وبانقاله الى ورنه الموقوف عليه والاخر هو  
الاطهر والاخرى جدا المأمر من كونه صدقة والنصد والمعلق بالعين بلا قيد ومنا



كما يصح في نقل العين وأنها من المسلمات عند المسلمين أن الوفاء يعطى لسلطان الوفاء  
 كما لا بد لنا من كل من رخص فالتظهنه صرف مع أن هذا إما داخل العين أو الموقوف  
 ابتداء العين ونقل الميراث وبلا نمان ما لا يجتمع على الإطلاق أو لفظ الدوام ونقل  
 الميراث منه على إرادة نقل العين كما أن نقل العين مع فساد الزمان فربما على نقل الشئ  
 وإن لم يكن ناصحاً به مع أنه لا مانع من القول بالصفة لكونه مخرجاً من الأطلاق ما كان  
 ما خربت بمخالفة غيري الوافق إذا قال في وقفه بحيث لا يباع ولا يوهب لا يورث  
 أن يرث الله الأرض <sup>والأشياء</sup> التي في ذلك مدعى عدم انقراضهم فاشترط ذلك على الموقوف عليه  
 أنهم لا يبيعون ولا يهبون ولا يرثون ولعل بشرط ذلك على غيرهم أي على ورثتهم فالمشروط عليه  
 وفيما بشرط عليه فأنهم فظهر مما حررنا الصدقات ثلث صدقة خيرية جائزة كالزكاة  
 والصدقات والمنكبات العطى بها وصدقة جارية ما دامت العين والثالثة جارية  
 لها ما قلها جائزة وأخر ما منقطعة مثل ما نحن عليه وأما من جعله جارية وإن الوافق  
 من لفظ الوفاء للكون معناه نقل العين المحبس للكون معناه نقل الشئ فقط دون العين  
 حلاً لفصله على الصفة لو أراد من الوفاء معناه لكان باطلاً لا حقيقة في التاميد  
 فعبه ما فيه لأن مرادهم من التاميد أن الوفاء حقيقة في نقل العين وأخر لها على ملكه  
 أبداً لا أن المراد بعباؤها وفاقاً أبداً فإن عوى شرط ذلك عند الجميع مع ما ذكره  
 من اختلافهم هنا ما لا يجتمع ما قد يبر كل ما عر تعين من أن من الأدلة الواضحة على  
 أن الوفاء ينتقل إلى الموقوف عليه غير ما ذكره لا يباع ولا يوهب فإن هذا الشرط  
 أما شرط على الوفاء وعلى الأجني على الموقوف عليه والأصل أن الإعلان بدنياً  
 البطالان فاختصر الثالث ولا معنى له إلا أن لهم أن يبيعوا ويهبوا ولو هذا الشرط  
 ولو لم يكن ملكهم لما كان لهم ذلك سواء كان هذا الشرط أو لا وأيضاً لم يرفع السؤال  
 عن بيع الوفاء وشراؤه في الاختيار إلا أن السائل اعترض أن لا يباع هو الموقوف عليه  
 وأن المشتري يريد أن يشتري منهم فظهر أن ذلك كان له استملاً وقد فرغ من

انه في ان المالك لم يفرق بين ما في الاصل وبين ما وافقه في ذلك مع ان ذكرنا هو من  
 المشهور بالحدود على صحيح البرهان **فصل** في بيان ان المالك في مال الكعبة اهل الزكاة  
 واصل الحق اهل الوقف العام والفقير ضرة وحقه لان كل ما يلزم من وجوده عدم  
 فهو باطل بالبداهة فلو كان ذكوة رجل بنار فكيف سيجوز كونه ملكا لجميع الفقراء ولا يكون  
 كل واحد من مال اليتيم في علمه لهذا البرهان ذهب المشهور الى عدم وجوب بطلان الزكاة في الاصل  
 الثانية معللهم بانهم مصنف الزكاة لاشراكها وتعلقها بالاصل ان الوقف العام يخرج عن ملك  
 الواضع لا يدخل في ملك الموقوف عليه بل يصير ملكا لله فانه فلت ملك وليس يفعل ملك  
 كالوقف الخاص ولا يمان من يقول بذلك بل من دفع الصدقة وتغنى القول لان ملك  
 ابطال كافة الحق وكافة اعراض الناس عن المصلحة كقصر الجوز والوزن والبطيخ ونحو ذلك وان  
 كان الاخرى عندك علم الفرق في كون الاعراض فكما بين الحصر والجلب فان من اخذه فقد اخذ  
 بطريقه فمن انكره ثم مفسد الغاصر جواز بيع المالك ما دام البقاء في موارد جواز بيعه  
 في الهبة فان معنى الاعراض في قطعت النظر عن ذلك فمن يري باخذ بل يمكن القول في جواز  
 ما يبيع منه شيء لا نرا باخذ الهبة كالاجتناف وهو العالم ثم بعد هذه الاثر ما الخسارة شيئا  
 فانه في الجواز من ان المالك في نحو ذلك هو الكل فانه كما يصير ملكا في كل مبيع كل او ثمن كل  
 وفي مثل بيت ساقا من هذه الصبر او غنا من هذا القطيع او ثلث الدار وهكذا كذلك  
 يصير لكل ما لكا فان رفع ما من الاشكال وبرهانه الدال على امتناع المالك في مثل ذلك  
 لان بناء على فرض الكعبة كل فرد وشركتهما على الاجتماع اذ انتم في ذلك تعلم ان هذا  
 المطلب يقتضي بيان ان احدهما مكانه والاخر وقوعه ونحوه ما الاول فيكفي فيه فبيع  
 الكل ملكا فان ما يتقبل دلالة على امتناع كونه بالكا بدل على امتناعه ملكا ايضا مع ان  
 الاصل الامكان مع انه يستلزم الجمع بين المتنافيين اذا وقعت باشتلا على زيد ثم على كذا  
 فيكون اوله نفلا واخره فكما ولم يفعل احدهما بل يردده عدم القول بالفضل وايضا كونه  
 وفقت على زيد ثم على المؤمنين فيها بمعنى واحد وايضا من الفاظ الوقف لفظ الصدقة

بل هو بمعناه كما علمت ليس معنى صدقة بهد اعطى فلان الامانة بحاجتنا لله هذا اما  
 الامر الثاني فكيف فيه ايضا ما مر من الاول مضى الى هاب المشهور بعدم الفرق بين الخاص العام  
 والخاص وورد في ظاهر الوفا العام من الزكوة كقولهم نعم النوبة انما الصدقات <sup>للفقر</sup> <sup>للموكل</sup>  
 واللام للمالك ويشهد لذلك قوله في ذلك لا يبر في الوفا في العاوين وفي سبيل الله  
 وابن السبيل حيث غلب الاسلوب لعدم ما كتبه الوفا وسبيل الله كالغفرام فافهم وانما  
 وكذا انما يخص بل هي اول اذ قال في الانتقال <sup>واقل</sup> <sup>ان</sup> ما عرفت من شيء فان لله  
 وللرسول ولجميع الفرية والبناء في المساكين وابن السبيل ولا ريب ان اللام في الله و  
 للرسول ولجميع الفرية للمساكين فكذلك في الباقي مع ان خصم فيه نصفين فخصف الثلثة  
 الاخر ونصف الباقي ولا ريب ان كان خمسة دينارين فدينار منها ملك للبناء و  
 المساكين وابن السبيل من السادات ولا يمكن ذلك الا بقول الكل وكذا ما ورد في الارض  
 المفوضة عوة قاله الشرايع كل ارض فخص عوة وكانت عبادة في المسلمين فاطبة ونظيره  
 كذا في غيره في صحيح الجلب ان ابا عبد الله السواد ما نزل له قال هو لجميع المسلمين من هو  
 اليوم ولين يدخل في الاسلام بعد اليوم ومن لم يخلف بعد وفي خبر محمد بن شريح سالت ابا عبد الله  
 عن شراء الارض من ارض الخراج فكونه وقال اما ارض الخراج للمسلمين ثم اذا تمت ما ذكر فيقول  
 من راس بعون الله انما امثال ما مر بعد ثوب الملك والمالك فاما ان يكون كلهم شركاء فذلك  
 ظهر انه ما يلزم من وجوده عدمه وايضا يلزم التكليف على عدم امكان الايض الى كل من  
 حذر ان يكون المالك كلهم بخلاف نظير الواجب الكفاي وهذا هو المتعين وايضا اذا  
 كانا باعلى الطلاب فانظر هل اردت من ذلك الاما ذكرنا وكذا لو نذرته فانفع المقاتل  
 وانفع الاشكال بعون الله المتعال <sup>ففيهم</sup> فذكرت في تفاصيل مثل الزكوة والخمس  
 لكل فقيرة في شك مع نصريح بعض الاعلام قدم بالجواز فالان انفع العبا وظهر الجواز  
 بامر من الدليل والاعتناء بهذا المالك على كل واحد كصدق الوجوب المأمور به  
 على كل واحد الواجب الكفاي فلكل مستغنى ان يقاصر باخذ من يمنعه ولا يعطى ولو

ولو اشتد الانق من احكام غاظة انرا الاصول وهو العالم فليبينه قد يكون بعض الانواقط  
من اول الامر الوقت على الفقراء وقد يكون مثل السام كوقت قران على ولا يدبرهم  
خسته فان المراد كذا بكونه في واحد من ايتهم كان وقد يكون لولم يخصا واخره عاما كوقت  
داود على يدهم على الفقراء وقد يكون اوله خاصا واخره يمكن ان يصير عاما ثم يصير خاصا  
وهكذا ويمكن ان يقطع ويمكن ان يفيج خاصا ايدا كوقت داود فيريد على يدهم على اولاد  
نسل ابيدا مثل وفيه بعد اصل الان ان يثبت انها الارض فيمكن في وقت الوقت فيهم فهو  
خاص في معنى لو يمكن عرفا للفتنة وكثيرا فيهم فهو اذن عام كما اذا صا او لا يدبره الله واخره  
الدار الموقوفة كل سنة وبنوا او ودهما نتم لو كانت الموقوفة في ذرية واحدة فالوقت في كل  
فالملا لا امكان الفتنة وصدا الما لينة على بهم كل واحد و عدم الامكان في التصدي  
قالوا لخاص في الثاني علم فان قلت ان ظاهر لفظ الواحدة المثال المذكور كونه خاصا  
ولزم البط والفتنة على جميع الموقوف عليهم ابدان كيف جعلتهما قلت ان كل عمل  
في كل بغير منوط بالامكان والبطل ان البطل فيمكن ومن فرضه يلزم عدمه فالامراة  
بين في العمل بالوقت ذلك والعمل به بهذا الامكان يجعله وقتا عاما وظاهرا في الملا  
بل ذلك كله لا يترك كل ويشهد لما ذكرنا ما رواه الكليني عن جده عن ابي جعفر قال كتب الى  
ابي جعفر الثاني اسأل عن ارض وقفها جدي على المحتاجين من ولد فلان بن فلان وهم  
كثيرون ففرقون في البلاد فاجاب عن حصص البلد الذي فيها الوقت وليس لك ان تنزع  
من كان غائبا وقريب منها رتبة الشيخ والصديق قدم فندبر بالبيع غير كذا يترك  
فالجد لله ثم لا يفتي ان لا يمكن ان يكون وقتا اوله عام واخره خاص الا ما اشترا من كل  
فلان وقتا على اولاد فلان وهم خمسون ثم على اولادهم وهكذا فان فضلوا حتى يبقى واحد  
ثم الاول من يفتي فضا على زيد وعلى اصفاء بن يذكرون شيئين احدهما انهم اذا كثروا  
وخل الوقت يكون الموقوف مختارا في التقسيم ولا يلزم البطل ثانيا ان من غاب منهم يوصي  
ابننا سمل ليه وهو ساخط مادام غائبا وهو العالم وله الحمد الدائم

في بيان ان الوضوء مطلق من العفد ومع ذلك لا يشترط فيه القبول للفظي ويكفي فيه المفعول  
 سواء كان ماضيا او حاليا اما كونه عدا فلا يوجب تحفظه على قبض الوضوء عليه او ليد او  
 وكيله ونائبه عن جلب نفسه ورضاه وليس العدا الا ما كان منوطا برضا الطرفين ما كونه  
 من رضاه على قبض من ذكر ورضاه وكونه شرطيا لا اجماع المحقق ولو شغل بمخلاف غير من احد  
 والاشتباه في طهارة بل من قوله في الصحيح الرجل يصد على ولده وفلان كذا فقال له  
 اذا الوضوء لم يجرى موت فهو ميراث وان صد على من لم يبد له من ولده فهو جائز لان الوضوء  
 هو الذي يجرى امره وقال لا يبرح في الصدقة اذا استقر بها وجه الله عز وجل وروى الصدوق  
 عنه عن صاحب الزمان عجل الله فرجه ولما سألته عن الوضوء على نحيبنا وما يجعل لنا  
 ثم يحتاج اليه صاحب فكلمنا الرب سلم فصاحبه بالحيثا وكلما سلم فلا نحيبنا لصاحبه احتاج اليه  
 او لم ينجح فقر اليه واستغنى بجمع والاخيبة كثيرة ثم ان مقتضى اطلاق الاختباء وكلمات  
 الاختباء كانه قبض واحد من الوضوء عليه في الوضوء الخاص فضلا عن العام لان قبض الشئ  
 الكتاب هو الوجهية الجبرئية ولا نهم او قولنا العفد والوضوء على حسب ما هو فيها اهلا  
 انما يختص بهذا العفد مع انه لو كان اهل الوضوء لخاصه مائة واشترط في قبض كل واحد كان هذا  
 عينا تعالى الله عن ذلك وبالجدة لا يفتي الشك فيما ذكرنا وكذا لا يشترط قبض الناظر  
 المتولى في الوضوء العام بل يكفي قبض واحد من الوضوء عليه ثم تصدق البعض كذا ذكرنا مع  
 نظرنا الى الاخبار لا يشترط ان لا يتركنا كذا نارا على النار وقد ذكرنا بعضها فراجع واما علم اشتراك  
 القبول للفظي مطلقا تصدق العدا لا يجاب عن الواضع والبعض من الوضوء عليه فاعلم  
 الوكالة والوصية والسامية والصدقة والهدية والهبه فيخرج او قولنا العفد والوضوء  
 على حسب الوضوء بطريق اول والاصل عدم التخصيص بغير ذلك ايضا خاوي بها ان الاختيار  
 الخاصة بهما وروى في بيان ان خوف ساداتنا وقد مضى بعضها لو ورد الشئ فدان عليها  
 في ارض صابرة من النبي عينا خرج منها ما يبيع كهيئة عن العبد فاعلم ان بيعه فداء  
 العشر بدينه فقال له بشر الوارث هي صدقة ربنا لا في جميع دين الله وعابر سبيله

انما هو  
 من الوضوء  
 على  
 الناطق  
 عليه

لا شائع ولا قوي لا يثبت فمن اجبرها الوهبيا فاعلم ان الله والملائكة والناس جميعا لا  
 لا يقبل الله منهم شيئا ولا اعدا ولا ذوا الكلبين وبعض محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن احمد بن  
 سويد عن حماد بن عمار عن عجلان قال قال ابو عبد الله بسم الله الرحمن الرحيم  
 هذا ما صدق به فلان بن فلان وهو حي سوي يداه الف في يده فلان محمد وهذا صدق لا شك  
 ولا شبهة في مرثا وارث التملك والارض وانما قد اسكن صدق هذه فلا تادع فيه فلا  
 انقض انما هو في الحاجة في السنين وقد مر ان امير المؤمنين يدعي له العداة فصدق له  
 في حق غيره والاعتناء كثيرة وهي مع كثرتها ليس فيها من اشتراط القول المطلق وبعضه  
 عليه ولا اثر بل من امل يرى انها تنادي بعدم الاشتراط بل هذا امر كذا في حق الناس  
 ان التملكات المجانية كلها ملك ليس فيها شرط ولا قيد سوى قبول المعطى بالفتح بمعنى  
 رده فمن امل في ذلك بعد ما لم يقبل نفسه نعم الظاهر ان لا يجاب اللفظي لا بد منه ولما  
 لا يصدق بدونه ان فلا تادع وان كان فيه شبهة لنا امهنا تامل في بعض الفروع كما اذا  
 بنو محمد واخرى مكررا ان هذا مسجد وهو العالم وله الحمد الدائم فشرع يظهر  
 من جميع لزوم القبر في الخاص من جميع دون العام لان الكل غير ممكن والبعض واجب بالبرهان  
 وقال بعض في رده يمكن فيه قول الحاكم او المولى او الناظر او الواثق وفيه ان المناط في  
 من يؤثرون رده ولم يقبل واذا لم يرد ذلك نعم من رده في الخاص رده معتبر بظاهر الكلام  
 مختص في واحد واما في العام فالظان رده بعض منها غير مؤثر كقافية فبعض اخر ولزوم  
 بقبضه وهو العام ومن ايجابون فشرع في لزوم اخراج الواثق نفسه عن الوفاق  
 وسمه واضع اذا لا يفعل صدق شخص من المولى نفسه فان بطلان تخصيصه لا يحصل  
 محالته من الوفاق لا بأس من بشرط اكل اهله واصحابه ومن يرد عليه من الوفاق ان كانوا  
 واجبا للفقرة نعم هذا شكل بعض في الزوجة والمملوك والاخي الجوز بل عن كشف العظماء  
 انه لو بشرط رده مظاهره وعبادة او اداء ديون لزمته في جهته من الوفاق فالقول  
 بالاعتناء في قول نعم القول قوله بيان ذلك بعون الله ان الواثق قد يجعل الوفاق على

منهم ينفق عليه من زوجته والملوك اخصاها واشتركا بحيث يكفيهم سهمهم من  
الوقف فقد جعل القضاء عليه لتمام نفقتهم من الواضع هذا نظام وقد جعل  
الوقف على غيرهم وبشرط انقاذهم من الوقف فهذا ايضا جائز لعدم ما هو في الشرع  
او لزوجته فقد اخصوا كل سنة او نفقة بملوكه وجوارته واداء دينه ووجوب عيادته  
بعد موته ونحو ذلك من جميع ذلك انما يبقى لنفسه من حاصل ملكه هذا المقدار  
ونصفه بازاله ونظير ان يوصى بملوكه واشترط عليه شرطا كان يخدمه عشر سنين  
وكان ان يوصى بملكه خمس سنين ثم دفعه ونزل السلم حتى اشترط ان يدخل في الوقف من  
يولد بعده من اولاد الواضع ربحا الكسبي فله من الله في جعل وقفه لاولاد فراشه  
من اية فراشه من ايراد وصلى لرجل اجنبى لعقبه ثلثمائة درهم في كل سنة من اوقاف  
وبعض الباطنية الموقوفة عليهم فقالوا جاز للذي اوصوله بذلك قال قلت وآء  
لن لم يخرج من قوله الارض لله وقها الاثمانه درهم قال لا ليس لفراشه ان يخذلها  
من اقله شيئا حتى يوفى الوصية لثلثمائة درهم ثم لم يات به بعد ذلك فان لم يشهد  
من ورثته كانتا ثلثمائة درهم لفراشه الميت الخ وبالحمله امر الوقف اوسع من ذلك  
والجواب عما سمعنا من بعض عاصمينا انه قد ابطال بعض اوقاف بعض المدارس لجعل اوقاف  
لنفسه شيئا من الوقف كجمله فراشه قرآن وعبادة ونحو ذلك بنوعه ان وقف على نفسه  
او لم يعلم ان ليقض الوقف على النفس الا ان يجعل نفسه موقوفه اخصاها  
واشتركا وهم طاعة الوسائل اذ قال لا يجوز ان ينفق على نفسه الا ان ياكل من وقفه  
ولان ينفق على نفسه شيئا ومن اولى هذه النفقة والاخبار بوقفها وفاقا لشيئنا  
في الجواهر والشيء في كشف الغطاء وهو العالم فنعيبه اذا جعل الواضع لنفسه  
شيئا من حاصل الوقف فعلى ما هو موقوف على الصحة والاستثناء لانه يعلم ان الوقف  
ملكه في تخصيصه لمحصل وجعل ملكه ملكا لنفسه حال اوهو جعل ذوقه محقق ثم  
اتى بغيره من حق يكون صحيحا وبغيره يكون باطلا ولا يباين الا باطل انما يصدر

من الجاهل او الناسي لاحكامه فمقتضى الغاء حصة كل واحد من الواضحات لان بترج يكونه  
وقفا على نفسه لخصاصه او اشتركا فيبطل في حده نظوة لك لان اذا اراد يدخل نفسه في  
الوقف فاشكل الاقسام ان يقول مثلا وقف في دار على الفقراء او على اولادى ثم  
بعد الانقراض على الفقراء تكون في يدى واسكن فيهما ما دام حيون ومع ذلك اعتقد جملة  
ان جواز كون فيها من حيث الوقفية لا من حيث المالكية الاصلية وانت خبير بان هذا العمل  
والاعتقاد غير مقرر مثل ان يسلط الله تعالى في الله واعتقد انها واجبة بل لو قال اصلها  
لوجه بها من ربه الى الله فلا يضر كما ذكر المحققون في الذببه فانه بيان الداعي العنوان  
فان كان صحيحا وكذا لو ضم اليه ان يبرق باصله بعد موته في صنفه سنين معدودة  
فاظنك بسائر الصور مثل ان يجعل النصارى او التوليد لنفسه وجعل حاصله كله لنفسه  
ثم بعده لغيره وجعل لغيره او اقل او اكثر فافهمه من غير وجوبه واحد بل يرجع  
صاحب القواني في بعض كنية البطلان لو جعل لنفسه النظر في شأنه يحصل والشرط  
وله الحد الدائم مسكلا لشرط في عقد الوقف ان يرجع اليه اذا احتاج اليه فلو كان  
الافق انه صحيح فاذا احتاج ورجع بطل وان لم يرجع صح اه ان يشترط رده اليه فلو كان  
احتاج فيبطل مطعنا لاحتاجه فليست امام من العتق والخصومات والوفيق كما نصص من اجل  
يصدق ببعض الرق جوية في كل وجه من وجوهه كما قال اذا احتجبت الى شيء من المال فانما  
احق بترجي لك له وقد جعله لله ثم يكون له في جوية فاذا اهلك الجبل يرجع مبرئا اذا  
صدف قال يرجع مبرئا الى اهله وهذا نصح المطلب لانه معارض العتق وان يختصرها  
كانوهم لان قول السائل يكون له في جوية فاذا اهلك الجبل يرجع مبرئا او يخصص صدقة  
معناه ان هذا الشرط اذا كان صحيحا واحتاج الواقف الى الوقف ورجع اليه فيكون له  
في جوية فاحكم بعد موته وفقا او يصير مبرئا فقال يصير مبرئا ولا يمكن ان يكون معناه  
ان هذا الشرط باطل وبطل الوقف فاحكم بعد موته ان يصير مبرئا او يخصص فتابعد  
ما كان باطلا من اصله قاضيه ولا تغلظ فلهيب من اختلف اقولهم لو وقف شيئا على قوم

ع  
ك



هو منهم أو شئانهم كالعلماء والفقهاء أو أهل هذا البلد أو هذه القرية وهكذا أهل بوزان  
يشاءكم مطا واذ العبد قد خوله منهم ولا يجوز أصلاً نظر الجوزين إلى أن هذا وقف على شيء  
من العلم والفقرة وغير ذلك لا على أشخاص هو منهم والمأخوذ من إلى أنه وقف على الأشخاص  
من غير وجه منهم وهذا ما فوه شخصاً فوه في الجواهر لما مر من أن مثل ذلك وقف على أشخاص  
وإن كان المال مكتوباً ولكنه يفسر إلى المصائب كزبد وعمر ولا بد من غرض وجه منهم نعم إن  
الوقف إذا كان مجرداً أو خاناً أو فطره أو نحو ذلك فلا ريب أن الوافق ينفع به كسائر  
الناس بل هو ملك فخرج من ذلك عن الملكية انتهى عليه رفع مقامه وانت خبير بأن  
هذا الأخير يفسر في عن سابقه لوجه أن يقول الوافق جعلت هذا مسجداً أو خاناً أو فطره  
أو وقف هذا المسجد أو هذا الخان أو هذه الفطرة وأما الوفاة وقفه على المسلمين فهو  
كالوقف على العلماء بل لا ينفع حذف المعلق في قوله وقف هذا المسجد إذ لا بد من بقائه  
على المسلمين في نحوه نعم له وجه في مثل وقف البيوع على المسجد أو هذا على الخان أو على  
الفطرة مع أنهم قد مر صرحوا بأن الوقف على مثل المسجد وقف على المسلمين وفي مثل الفطرة  
على عباد الله مثلاً فضاء القرى باطلاً مع أن العكس بناءً قوله حبس الأصل وأنه لا ريب أن  
معنى وقف وقف في الجميع بمعنى واحد على نهج واحد وهذا ظاهر فإذا الاستثناء من  
القول بأن الأصل عدم جواز انتفاع الوافق بالوقوف عليه إلا مع الاستثناء <sup>المفصل</sup>  
مثل أمر أو المفصل مثل وقفه وشرط أن يكون حاصله بعد عشرين من انقضاء <sup>المفصل</sup> الميثاق  
سنة أو عشرين أو شرط أن يكون حاصله إذا أحييت إليه ما دام العمر نحو ذلك  
فانتفاع من المسجد والخان والفطرة والعناية ما جرت السيرة العظيمة عليه فلعله  
لغرضه من الوقف كشرط الضمني أن ينفع منه وهل يكفي في ذلك العبد في مثل الوقف  
على الفقراء فيه أشكال والأحوط بل الأقوى لا مقتضا على الشرط والاستثناء اللفظي  
ويمكن أن يقال في جازت سيرة المسلمين بانتفاع الوافق فالوقف فيه ملك فخصه  
كالملكات الأصلية ويجعل السيرة قرينة على كون الوقف فيه معنى ذلك والله العالم

**ف**هنا ذكر من اشترط ضد الغربة متكافيا للصحيح والمحقق لاصدقة ولا عتق الا  
 ما ابدى به وجه الله في صحيح آخر لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى وجه الله عز وجل ومنه ويرى  
 الرجوع مع عدم الغربة في كل صدقة والوقف صدقة فلو لم يكن الغربة شرطا للمجاز الرجوع  
 بدون الغربة وفيه ان الاخبار صحيحة في عدم جواز الرجوع في الوقت بعد القبض على الاطلاق  
 وقد مضى حديث الناحية وكل ما سلم فلا يخبر لصاحبه احنا اليه ولا يخرج فحصل التمسك  
 بين هذا المنطوق والمفهوم السابق ودلالة المنطوق اقوى مع ان الوقت غير متبادر من لفظ  
 الصدقة بل لا بد لا يساع ولا يوجب بل لا بد جارية ولا اقل من انك في جميع الى عموم اوقاف  
 وعموم الوقوف نعم قد يحصل الاشكال في اوقاف ونصت اخيرا على ان الدين وفرا من ادايته  
 وفصل الى بقائها لو شئت الا ان الحوت ما وندائهم بمحضه فركات غير المحبوبة عليه حصول  
 ما ورد في كتاب العبد فضولا وصحة بالاجازة وهو انه لم يعص الله وانما عصى سببه  
 اي لم يعص الله فيما اشترط في صحة الكتاب من عدم كون الزوجة عمرته ولا ذات يعمل هكذا  
 وانما عصى سببه ندل على الصحة والاولى بل الاقوى جدا ان يربطه الجميع اي اصدقته  
 المطلقة والمجازية مع الغربة ويثبتها الا ان الفرق جواز الرجوع في الثاني وفي الاول  
 بعد القبض ايضا لانها باطله بين الغربة ويرشد الى ما ذكرنا ان الباب نحن بينها  
 كالحبنة بل انما اريد فقه فانهم وتدر تعني **س** قد ظهر من صحيح الثاني ان فصد الغربة  
 في الصدقة كجاء الصلوة فان جواز الرجوع المفهوم من المفهوم يدل على كونها صحيحة باقية  
 الغربة ولكنها غير لازم لانها القبول لا اثر لانها تكون هبة كما انه يظهر من الاخبار ان ما  
 اريد به وجه الله لا يجوز الرجوع فيه وان كان بلفظ الهبة والخلعة قال الله ولا يبيعه  
 لمن اعطى الله شيئا ان يرجع فيه وما لم يعط الله وفي الله فانه يرجع فيه بخلاف كانت الهبة  
 خربت ولو لم يخرس لا بد من حمل اخر الحديث على النداء لا يوجب جواز الرجوع بدون القبض  
 وان كان كلمة لا يبتغي غرضا اخر المحرر الا ان المشهور بل الوفاق بل الاجماع عرفوا واحد  
 كلمة الرابض على عدم جواز الرجوع في الهبة مع ضد الغربة وفي الخبر هل لاحد ان يرجع في

في مدخله منه قال اما ما قلنا من ان الله لا ينفذ في مدافعنا انما هو ما لا يصلح على علمنا  
 الرجوع الى الخارج بالدليل وهو ما لم يثبت فيه ان الاول لما علمنا ان الوقت ملك  
 للموقوف عليه وانما اصله من الارض يبيع ويحرق وليس له ان يبايع ولا يبيع غيره فبأي شيء  
 اذا كان انتفاع الوصف بالموقوف عليه من غير حق وكذا الوكيل في بعضه بالانتفاع فلم يبيعوا  
 الملك من المبيع لطلوعه واوسع او يثبت من اوله من بيعنا او بالعكس وعلى ذلك جزم به  
 المسلمين والعلماء مع ان الاصل الاباحة بالاتفاق فلذلك علمنا ان الاصل عدم جواز بيع الوصف  
 وهذه كونهما من المسلمين وهذا الحكم على الاجماع وعلى النصريين وكذا لا يعلم ولا  
 يوجب لا يثبت ثابت في الاحتياط وقد مثل ابا الحسن من اشترى ارضا فباعها فباعها  
 وصف فقال لا يجوز شراء الوصف ولا تدخل العتلة في ملكك او ضماها اليه او يوصف عليه  
 قال لا اعرف لها روايا قاله مضدق بعلمها وهذا واه المشايخ الثلاثة وانما الاشكال  
 في اخراج من الاصل وله من الاول بحرفيه باخرج عن الوضعية كما اذا بيعت الاشجار الموقوفة  
 ونبيع الجوان وبلاشئ المحصر البور او بمخوذة ذلك مما خرج عن العنوان ان كان وقتا ولا ينفق  
 ان يبيع مثل ذلك ليس بيع ما وقع الوصف فان كان شيئا ينفق ببيع يقاتل مع ان البائنه و  
 الذبيع ليس بشيء ولا جريان فان ائذنا الاقل من ان كلمة وضعت هذا معناها ما لم ينفق  
 كالاجنح مع ان ابقائه كان الى ان يعدم السلفه وتضبيع بحكم سيطرته وتوضيحه العقول  
 مع ان ذكرنا هو من حيث هو ثم انما ذكره بعضنا بعد ان ياكل ثمنه الموقوف عليه الموقوف  
 الاكثر من اخذ مثله بثمنه لا يفرغ من حق الوصف لان مثل الشيء كل شيء هذا هو  
 الاصل ولو لم يكن فحق الثالث ان يملكه ما يجوز بيعه ولا يمكن انتفاع الموقوف عليه به مع بقا  
 على عنوان الاول كما اذا اعار الماء الى غيره ليعطيه عليه او يملكه او يبايعه لا يملكه  
 الى ان كان وهذا انما الاول والدليل الدليل وبينة من في مثله غير متحصل عن الوصف في  
 الامكان ابقائه خارج عن غرضه هو انتفاع الموقوف عليه به انما يبيع انما وهذا انما  
 فيه الثالث يجوز بيعه مع شرط الواقعة في صوكية مثل ان يشترط ان لا يبيع من ارضه اصله

في مدخله منه قال اما ما قلنا من ان الله لا ينفذ في مدافعنا انما هو ما لا يصلح على علمنا  
 الرجوع الى الخارج بالدليل وهو ما لم يثبت فيه ان الاول لما علمنا ان الوقت ملك  
 للموقوف عليه وانما اصله من الارض يبيع ويحرق وليس له ان يبايع ولا يبيع غيره فبأي شيء  
 اذا كان انتفاع الوصف بالموقوف عليه من غير حق وكذا الوكيل في بعضه بالانتفاع فلم يبيعوا  
 الملك من المبيع لطلوعه واوسع او يثبت من اوله من بيعنا او بالعكس وعلى ذلك جزم به  
 المسلمين والعلماء مع ان الاصل الاباحة بالاتفاق فلذلك علمنا ان الاصل عدم جواز بيع الوصف  
 وهذه كونهما من المسلمين وهذا الحكم على الاجماع وعلى النصريين وكذا لا يعلم ولا  
 يوجب لا يثبت ثابت في الاحتياط وقد مثل ابا الحسن من اشترى ارضا فباعها فباعها  
 وصف فقال لا يجوز شراء الوصف ولا تدخل العتلة في ملكك او ضماها اليه او يوصف عليه  
 قال لا اعرف لها روايا قاله مضدق بعلمها وهذا واه المشايخ الثلاثة وانما الاشكال  
 في اخراج من الاصل وله من الاول بحرفيه باخرج عن الوضعية كما اذا بيعت الاشجار الموقوفة  
 ونبيع الجوان وبلاشئ المحصر البور او بمخوذة ذلك مما خرج عن العنوان ان كان وقتا ولا ينفق  
 ان يبيع مثل ذلك ليس بيع ما وقع الوصف فان كان شيئا ينفق ببيع يقاتل مع ان البائنه و  
 الذبيع ليس بشيء ولا جريان فان ائذنا الاقل من ان كلمة وضعت هذا معناها ما لم ينفق  
 كالاجنح مع ان ابقائه كان الى ان يعدم السلفه وتضبيع بحكم سيطرته وتوضيحه العقول  
 مع ان ذكرنا هو من حيث هو ثم انما ذكره بعضنا بعد ان ياكل ثمنه الموقوف عليه الموقوف  
 الاكثر من اخذ مثله بثمنه لا يفرغ من حق الوصف لان مثل الشيء كل شيء هذا هو  
 الاصل ولو لم يكن فحق الثالث ان يملكه ما يجوز بيعه ولا يمكن انتفاع الموقوف عليه به مع بقا  
 على عنوان الاول كما اذا اعار الماء الى غيره ليعطيه عليه او يملكه او يبايعه لا يملكه  
 الى ان كان وهذا انما الاول والدليل الدليل وبينة من في مثله غير متحصل عن الوصف في  
 الامكان ابقائه خارج عن غرضه هو انتفاع الموقوف عليه به انما يبيع انما وهذا انما  
 فيه الثالث يجوز بيعه مع شرط الواقعة في صوكية مثل ان يشترط ان لا يبيع من ارضه اصله

في مدخله منه قال اما ما قلنا من ان الله لا ينفذ في مدافعنا انما هو ما لا يصلح على علمنا  
 الرجوع الى الخارج بالدليل وهو ما لم يثبت فيه ان الاول لما علمنا ان الوقت ملك  
 للموقوف عليه وانما اصله من الارض يبيع ويحرق وليس له ان يبايع ولا يبيع غيره فبأي شيء  
 اذا كان انتفاع الوصف بالموقوف عليه من غير حق وكذا الوكيل في بعضه بالانتفاع فلم يبيعوا  
 الملك من المبيع لطلوعه واوسع او يثبت من اوله من بيعنا او بالعكس وعلى ذلك جزم به  
 المسلمين والعلماء مع ان الاصل الاباحة بالاتفاق فلذلك علمنا ان الاصل عدم جواز بيع الوصف  
 وهذه كونهما من المسلمين وهذا الحكم على الاجماع وعلى النصريين وكذا لا يعلم ولا  
 يوجب لا يثبت ثابت في الاحتياط وقد مثل ابا الحسن من اشترى ارضا فباعها فباعها  
 وصف فقال لا يجوز شراء الوصف ولا تدخل العتلة في ملكك او ضماها اليه او يوصف عليه  
 قال لا اعرف لها روايا قاله مضدق بعلمها وهذا واه المشايخ الثلاثة وانما الاشكال  
 في اخراج من الاصل وله من الاول بحرفيه باخرج عن الوضعية كما اذا بيعت الاشجار الموقوفة  
 ونبيع الجوان وبلاشئ المحصر البور او بمخوذة ذلك مما خرج عن العنوان ان كان وقتا ولا ينفق  
 ان يبيع مثل ذلك ليس بيع ما وقع الوصف فان كان شيئا ينفق ببيع يقاتل مع ان البائنه و  
 الذبيع ليس بشيء ولا جريان فان ائذنا الاقل من ان كلمة وضعت هذا معناها ما لم ينفق  
 كالاجنح مع ان ابقائه كان الى ان يعدم السلفه وتضبيع بحكم سيطرته وتوضيحه العقول  
 مع ان ذكرنا هو من حيث هو ثم انما ذكره بعضنا بعد ان ياكل ثمنه الموقوف عليه الموقوف  
 الاكثر من اخذ مثله بثمنه لا يفرغ من حق الوصف لان مثل الشيء كل شيء هذا هو  
 الاصل ولو لم يكن فحق الثالث ان يملكه ما يجوز بيعه ولا يمكن انتفاع الموقوف عليه به مع بقا  
 على عنوان الاول كما اذا اعار الماء الى غيره ليعطيه عليه او يملكه او يبايعه لا يملكه  
 الى ان كان وهذا انما الاول والدليل الدليل وبينة من في مثله غير متحصل عن الوصف في  
 الامكان ابقائه خارج عن غرضه هو انتفاع الموقوف عليه به انما يبيع انما وهذا انما  
 فيه الثالث يجوز بيعه مع شرط الواقعة في صوكية مثل ان يشترط ان لا يبيع من ارضه اصله

الموقوف عليهم أختلاف لا يخرج منه تلف المال والنقص قال التناسخة إن يؤول إلى اختلاف منهم  
الغير عظيم من غير تقييد بتلف المال فصلا عن خصوص الوصف أفاشر أن يلزم فتابسبح  
منه الانقراض والأقوى يجوز مع تأديته إبقاء المال لمخرجه على وجه لا ينفق به بغيره بعدد عمره  
سواء كان لأجل الاختلاف وغيره والمنع في غير جميع الصور مما يجوز في الأول خلا من الأول  
على جواز بيع ما سقط من الانقضاء فإن تعرض عن عدم البيع عدم انقطاع شخصه فلا دخل في العلم  
أو القفل بانقطاع شخصه فلا يلزم من انقطاع شخصه بغيره وبين انقطاع شخصه لزوم كونه  
الأول أو فليس فيه منافاة تعرض الواض أصلا لأن قال وأما المنع في غير هذا القسم  
فلم يرد له كيجوز شراء الوصف كذا قوله الووق وصافا إلى الاستصحاب وعدم الدليل  
الوارد عليه بعد المكاتب المشهورة التي انحصرت في كل من جوزه هذه القصور وهو كناية  
على من هو راد يقال ككتب إلى الوصف الثاني إن فلا تباين في منعه فافهم وأجمل لك في  
الوصف لنفسه وبذلك عن ذلك في بيع حشك من الأرض وقوميه على نفسه بالاشتراك  
أو بينهما موثقة فكذلك إلى أعلم فلا نافي أمر بيع حصص من الضبعة وأبطلنا من ذلك  
إلى أن ذلك رادوا في غير ما على نفسه لأن كان ذلك رادوا في غير ما على نفسه لأن كان ذلك رادوا في غير ما على نفسه  
بين من وقف عليه في هذه الضبعة اختلافا شديدا وأنه ليس بأمر أن يتعاقم ذلك بينهما بعد  
فإن كان يرى أن يبيع هذا الوصف ببيع الكل إن شاء بين ما وقف له من ذلك أم لا فكتب  
بخطه وأعلم أن ذلك قد علم الاختلاف بين أصحاب الوصف أن يبيع الوصف مثل فانه ربما  
جاء في الاختلاف تلف المال والنقص انهم قال قد بعد كلام طويل وقصود لا لنها على  
المؤيد من غير الشك في بيعه فيما بعد من قصود لا لنها من غير أن يبيع الوصف مثل فانه ربما  
لعدم ذكر البطلان في الوصف وقصود ما في عدم امتثال الووق عليهم وعدم تمام الوصف كالحق الإجماع  
وأوضح الفاضل الحد المصلحة ويمنع من الحد بالبحر والبال البقرة الرابض فاحصل السؤال  
بغيرها إليهم أو يبيع عن الوصف لعدم لزوم بغيره ببيع إليهم ثم نها إليهما أفضل فاجاب أن  
أفضل وأبغضه منصفه القاعده لزوم كون مبدل الوصف كمنه من كائنا بطون وظاهر الرواية

١٦ كل يوم  
 منه فقبل الزمان  
 الوقت انقطع  
 الجوى الى الاشكال  
 وبما على الدنيا  
 او على الوقت الغنى  
 انما لعدم الغنى  
 او لعدم شئ  
 الوقت من شئ  
 الموضع ليس فيه  
 وفما بعد الاشياء  
 وقبيل نكسارها  
 بقدر ما يوجد  
 انما هو صدى  
 النفس قبل  
 الوقت لا يات  
 هوذا النقص  
 انما هو ضار  
 انما هو كمال  
 فاما اذا كان  
 الوقت

منه على كل  
الامر الرب  
الذي في السما  
لنعم الاخيرة  
بعد الموت  
مولد من  
علم لا من  
هذا العالم  
الاجل الذي  
لنفسه

بما في العلم  
يشاد الاق

حجج الخبر  
القول

محقق الزوم لعدم الغرض هو العلم بالبرهان بقائه فبقائه لغرضه كما ذكره  
شبهنا اول حيث يجوز مع الصورة الاولى ان يكون بقائه بلطف الى المستوفى المذكور  
وبسطه باق في جميع الوصف وتبدله وجعل عوضه وفقا وكذا في غيره عوضه ليس الا  
على المحقق اللهم قل من تلك الدارين بعد والحمد لله  
بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة في بيان حجة الخبر الواحد على نهج مبدع وموصل سريع وفيه مسائل الاولى  
لان بيان الادلة التي هي مرآة الواضحة والاولى بالذات وبلا واسطة ثلثة امكن ان يقال سنة اى  
قول المصنف وفعله ونفيره والمفعل القطعي واما الاجماع اى الاتفاق المتضمن لقول المصنف  
او المكاشفة عنه فهو بيانه كخبر الواحد والخبر الواحد المصنف بالقرائن القطعية في جميع  
طريق طريقين وطريقين الى اثبات السنة فامثال ذلك طريقنا الى الواضح مع الواسطة كما ذكرنا  
ذلك في موضع اخر ان كانت قد اجتمعت لفرض الاسلامه اعني علمنا انهم بل من اضر وديات  
عندهم ان كل ما لا يبعد العلم له بحجة واحدة وان من يدهيها ضليلة فانه الدليل القطعي  
عليها لان الدليل القطعي يثبت من الدوام والسلسل وبدل عليه من لكتاب ايات كثيرة  
مثل الله انزل لكم ام على الله تفترون ولا تفتن ما ليس لك به علم وان الظن لا يغني  
من الحق شيئا ومن الاخبار ما يزيد على التواتر مثل اذ اجابكم ما سألون فقولوا بيه واذ اجابكم  
ما لا تسألون فها قاتلوه بيده الى فيه ويجزم بذلك اية عقل كل عاقل وقد اشرف الى بيان  
حراة وهو ان القدرة ليست بجلدة نائمة ولا نرم اجماع النقصين وانما اضرب نائمة اذا ضم  
اليها العلم اى الاعتقاد بالعائدة والعلية العائدية فاذا شك في ان هذا طريق ومرة من  
ذيل الله ومنه من العلم ومير للذمة ام لا فلا ريب ان الاقدام عليه حال عدم العلم بالعلم  
ومن هنا علمت برهان قولهم عدم الدليل دليل على العلم وقولهم ان الاصل في مشكوك  
الوجود العلم وان لم يكن هناك استصحاب وقولهم ان الاصل في العبادات والعاملات  
العلم الا ما خرج بالدليل اى ما يردك لبل ان هذا الثبوت لهذا العلم وهذه العائدية فانهم

وفي الحديث الثالث وفي بيان أصل البرائة وقائمة البرهان القطعي عليه لا بيان أصل البرائة  
 حرمته أو وجوبه فالعقاب على فعله أو تركه فيجب محال إذا لم يكن العقاب إلا على الفعل  
 ولا يمكن صدق الجواز في الابداء الأمر والنهي في ذلك العمل بهما مع الامكان وبكذلك هذا  
 البرهان فضلا عن إيجاب القرآن مثل أن صلبنا للهك وما كنا معذبين حتى نبغى رسولنا  
 والاختيار مثل كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء من الناس في سجنه ما لم يعلموا وهكذا من آثاره مضى  
 أو قطعته جدا مع أن هذا مذهب العلماء كافة ومخالفته شاذ في بعض الأقسام ليس بشيء  
 بها فإن قلت ان ما ذكرت في غاية الاختصاص والمثانة ولكن لا يكاد يتم الابداء في جميعه  
 ذكرها اسنادك المحقق الزاهد الانصاري قدوة في فرائده اذ قال بإحاطة انه لا ينكر أحد  
 أن كل فعل لم يرد عليه تكليف واضح ولا ظاهري فلا عقاب عليه لكن لو فرض ورود اختيار  
 الاخطأ قبل ادلة البرائة لم يبق مورد لادلة البرائة فإن المفروض جرح ورود التكليف الظاهر  
 وهو الاخطأ لكل مشكوك الوجوب والحرية فينقل الأصل من جبر الأصل في كل مشكوك أو  
 الرجوع في كل مشكوك الحرية المحضة كما انه لو فرض تقدم ادلة البرائة وورودها قبل ادلة  
 الاخطأ لم يبق مورد لادلة الاخطأ فلا بد من حملها على الانتحيا فلما كان لنا بعون الله  
 برهاننا قطعا على بطلان امتثال الاخطأ هو من مفردات وفق بعونه لا بيان الاحكام غير  
 متناهية وان الوجوب بالحرية لا بد ان يكون كل واحد منهما متناهيا والافهم التكليف بالبحر  
 لعدم امكان الامتثال بغير المتناهية وكذلك الشك في الكراهة فلا يكون غير المتناهية من  
 الاحكام الا الابلغة ثم لا يربط ان كان شيء فيمان وأكثر ويكون بعض الأقسام متناهية  
 وبعضها لا يكون متناهيا فلا بد من بيان المتناهية تفصيلا وغير المتناهية اجمالا لا يمكن  
 بيان تفصيلا فلا يعلم ولا يميز حكم غير المتناهية الا ببيان المتناهية مثل قوله حتى متى  
 ثم انكم وبناكم الى قوله ولما جعل لكم ما وراء ذلكم ثم نقول انه لا بد قبل بيان حكم المتناهية  
 وغير المتناهية ان يجعل الأصل على طبق الغير المتناهية هو فيما نحن فيه الا باجتناب ما في بيان  
 المتناهية أو قبل ان الأصل على طبق المتناهية هو فيما نحن فيه الوجوب بالحرية حتى يلحق

بان غير المتناهي فهو واقع غلط اذ لا يمكن ان ما لا يتناهى الا ببيان ما يتناهى وانه يلزم  
 التكليف بالجمع برب الكعبة وكيفية كبح التعيش والاصل في كل حركة او سكن الوجوب اذا جعل  
 والحركة اذا جعلها وآية اذا كان لزومها مائة الف الف غم ولزم خمسة ضليل في تكلف  
 في ضم انه لزوم لا يعمرو فالاصل ان يكون لزوما لا يخرج بالذليل ليس هذا غلط ايضا  
 بضلح هذه العقلاء ليس هذا من الغضب بل من الفهم ثم انظر الى طريقة العقلاء في  
 الفهم الاصل في الاسم ان يكون منصوفا لا ماضي وان يكون معبرا لا ماضي وفي علم الحكمة  
 الاصل الامكان الا ما ظم على امتناع البرهان ان في هذا البلاغ الغم يغفلون بتحقيق  
 عرشه اذا تقدم حكم المتناهي ثم اشير الى حكم غير المتناهي فهذا البيان بيان الحكم الكوا  
 لكلا القسمين في ليس هناك حكم ظاهري كما اذا قيل ان هذا وهذا وهكذا والوجه في هذا  
 وهكذا ارام وهذا مندوق وهذا مكره وما سوى ذلك فهو مباح اذا  
 تقدم حكم ضل المتناهي كما ضل الشارع الحكم فقال كل شيء مطلق حتى يرد فيه وفي التناهي  
 في سعة ما لم يعلموا فلا شك ولا ريب ايضا ان الحكم حكم اولي واهي غير المتناهي اما المباح  
 وحكم ظاهري لمعدو قليل منناه باي بيان حكمه ورضي مر بعد وهو غير المباح فظهر ان  
 ما اسطاع عليه المحقق اليه بما فاده وجري عليه من التبعة ان الاصل دليل ضاهي  
 لا يوضع لبيان الحكم الظاهري غير دليل . . . . . لا ياتى الى الواضح هذا دليل يافيه  
 ثم من هذا التحقيق علمت على اقتضاها ان اصل التناهي والاباهه مرجح للظن وهو القائل  
 لا العكس كما نوهم لا الاصل ايه حكم وافق ناظر الى الواضح وليس موضوعه مفيد بالشك  
 حتى لا يمكن ان يجهل حجاب الاختلاف الموضوع كانه يجهل شيئا لا يقتضا وغيره ثم ظهر ان  
 هذا التحقيق بطلان دليلهم المسمى بدليل الاستدلال وهو انه وان نام لا شاك فيه  
 القن في المحلة او مطروحة بيان الاجمال في التكليف ان ديا العلم والظن الخاص اى ما يكون  
 محتمل مع تمكن العلم مستد والرجوع في الشكوك الى اصلها اى التناهي والاباهه مرجح للظن  
 عن الدين والرجوع الى اصلها الاختصاص بها وجه السر والجمع بل التكليف بالجمال مع انه لا

لو كان شكنا الكون الشبهة محصورة العلم الاجمالي بوجوده والحيث قد علمت كثير في المشكوك  
 والرجوع الى غرضه الاصل في كل مسألة انما يترك هذا العلم الاجمالي المقضي للاشياء واما  
 بيان بطلانها الذي لم يبق في العلم الاجمالي بعد الله فهو ما علمت قد افقت اليه ان اشياء الاخرى  
 في الشبهة المحصورة وان حكم الشبهة المحصورة البرائة والابتنان وجود العلم الاجمالي فيها  
 مع علمه سواء وانت قد علمت بالبداهة ان الابطنة بالقرينة ما هي من شأنيها ولا من شأنها  
 مشابهي ونسبة المشابهة الى العلم الاجمالي من وانما بد من نسبة المحصورة الى العلم الاجمالي  
 المحصورة فاعلمت انك اذا فهمت الترتيب المذكور الى الابطنة وشم الوحيات والقرينات الثابتة بالعلم  
 والظن بحاضر الامور من تلكه فانما الشبهة المحصورة بل يمكن ان لا يبقى العلم الاجمالي اصلا  
 فلهذا يبين الله بديان ما بيننا وانفسهم به ان ملوا وانهم لم يبق الله ثم ظهر من هذا التحقيق ايضا  
 في ان الاصل في المشكوك بالجزئية والاشطية والمناجبة والفاطمية البرائة من مالا لا يحيط  
 كان هو غير واحد لان اجزاء كل كبري شري من البنايات والمعاملات وشروطه ووافقه وقوا  
 مشابهي وغيره ما هي من شأنيها والاصل لا يبق الا لا يكون على طويفه انما هي الاثر  
 والحال وكذا الكلام في نظائر النظام فافهم واحفظ ولا تغفل ولا تلهو الله ان ذلك المذكور  
 كان لقلب فليس من ذلك كما ان ان اشياء المحصول والمناجبة تلكه لا يبع لها الاول  
 كثيرا لثمن التناقض في مثل ان هذا في اخر ما او بول الثالث انك في مقام ما  
 وهو الاستصحاب ما ذكرنا الى هنا كان حكم القسم الاول ولما القسم الثاني والثالث فاشك  
 ما هو في جميعها وان كان حكمها اليه كالاول فطلب للاجماع والاحكام المتوافقة مع العلم  
 بالظن فطعا اذا اكون حكم المصدقات الشبهة بغير علم اجمالي لا بما فيها الاجماع والاختبار  
 واما كون حكم مشكوك البقاء فلا ذكر في باير العقل والنقل فطفا ان الاجماع في  
 الجملة فليج فليس من ذلك كما اننا البهتان كرايا ان لم يجعله الشارح ما لا يبد  
 العلم في جميعها ما لم يعلم خلافا مطلقا الى سواء كان الظن على طيفه وعلى خلافه ولا يمكن  
 جعله بشرطان بقيد الظن الفعلي لود بشرط ان يكون الظن الشخصي على خلافه لا بشرط

ثم فغير اجماع  
 او حرمه لجماع  
 الا من المذكرة  
 فانظر اذ امر



المخرج من ان ينفذ في اليوم ثلثه ولا يفيد له في وجهه بالانكسار مع ان هذا عادم النظر  
 في الشرع بجزءه لان الجفرية ما انفقت النظر كاشا سببه ما كان كلمة لغيره الصلوة وكما انها  
 او نفس الشئ بالمعلم خلافة كالبعد والبقية وخبر العادل وهكذا مع ان العقل المستقيم كما  
 بان ضم افادة النظر واشترطها في الدليل كالجفر الموضوع بحجب الانشا لا يبرئ احد ما  
 بالآخر مضافا الى امالة الاطلاق في العموم وعدم التقييد والتخصيص فالقول بحجب النظر  
 المطلق او بالنظر المحكي او بالنظر العرفي لا يلحق الاطلاق كما ذهب اليه كل واحد من من يحكم العقل  
 او دليل الاستدلال مع استثناء ما يحصل من انقباض الاستثناء او الاستثناء او الاستثناء او نحو  
 ذلك فهو باطل جزئيا اذ لا يعقل التخصيص البرهان العقل كما اذا قيل ان المنع من لانها  
 توجب في العقل والتبديل ليس حراما مع كونه من الاندبر تفهم فليست ان معا  
 المعارض غير مقام الضم فان العقل يستدل ان ما لم يكن بحجبه معتقده بالنظر او بعدم  
 النظر بخلافه ان المعارض منه نشان باخذها جميعا او ثلثها او الشارع انظر من ذلك خلافا  
 لبعضنا لا نقاشا فوجب انكر ذلك لاما قام عليه دليل اخر فافهم ولا تقلد هذا القول  
 الشرع في التصديق بحجبه الجفر الواحد خرج من الانكسار مع امكان العلم بفعل العيون الله  
 المسئلة الرابعة في حجب الجفر الواحد وكونه ظنا خاصا مع ان الاصل عدمها مفتون فليست  
 ان القعدة غير مؤثرة الا بصيغة العرض العلم بالغايرة والغائبة فلا يمكن وجود المعذور  
 الا اذا كان حسنا وراجحة نظر الفاعل القادر ثم ان حسن الصدقة في حد ذاته وفيه الكذب  
 بغايرة ما انفق عليه ارباب العقول بل يبدل ذلك ويحكم عليه لا لاطفال فضلا عن العاقل  
 والرجال فان من نسب الكذب الى طفل بمؤثر ذلك والتصدق بيسره وايضا يذم بعض  
 الاطفال بعضهم بالكذب في حسن الصدقة في بدعو المتكلم ان يذهب اليه ويقوم عليه  
 نظر الى انه وفيه الكذب في بجزءه ويورد عن الامام ايضا نظر الى ذاته في كل نفس نظر  
 الى انها بلغت ومهر الى الصدق وداع راجع عن الكذب فظهر انه لا يمكن العقل الصدق  
 الى الكذب الاثباتا وبالعرض الى امر عارض بجزء المتكلم في بطلان نظره بحجانه الكذب

ثانياً وبالعرض لا يعارض بعض المتكلمين في بطلان نظره وجهان الكذب المعارض على وجه  
 الصدق الثاني ولذا نبين شهادة الأطفال في الجراح ما لم يرجعوا إلى أهلهم لأن الحسن الذي  
 المكون في الصدق بدعوى البه ورجوعهم إلى أهلهم بما يدعونهم ثانياً وبالعرض إلى الكذب  
 ولذا يحصل الاعتقاد بالخبأ كل خبر عن حقه ما لم يرد عنه شيء فراجع إلى الناس وإلى نفسك  
 في أمورهم وأمورك حتى تعلم صدق ما أنبأك فافهم تدبيركم لا تتحققون أن الله تعالى  
 وثقوا ولم يجد خلق الإنسان لغرض وقاية وهو أن يخرج من الظلمات إلى النور ولو لم يكن  
 الجوانية وما يقضيه تلك النفس لإزالة من الشهوة والغضب بطريق بحيث لا تستنجا  
 الملكية المكونية بفقر إلى الله تعالى ولم يمكن ذلك إلا بالعمل بالشرعية فأرسل إليهم رسلاً  
 مبشرين ومنذرين مثلاً يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولا يكون بيان المصوم  
 للشرعية إلا بالقول والفضل والتفريق فلهذا الأخير كانت تلحقها بالمعصية فالعبد هو  
 القول ثم بدله وهو الكتاب ثم لا بد من أن لا يمكن عادة بل حال جزئاً أن يبين المصوم  
 لكل أحد جميع تكاليفه بنفسه من دون واسطة فاختصر الأمر أن يبين البعض أحكام  
 الشرعية ثم يبين هذا البعض لبعض آخر وهكذا حتى تبلغ جميع ويتم الحجة فلا بد من التلخيص  
 مع الواسطة له زمان أحدهما التواتر والثاني غيره وبشيء خبر الواحد ولا يخفى أن ذلك لا يمكن  
 التلخيص بدون الواسطة كذلك لا يمكن التلخيص بواسطة التواتر أو الإجماع أو الخبر الواحد  
 المعروف بالقرائن القطعية إلى كل أحد من القرآن بحيث لا يكون التلخيص إلا بطريق القطع  
 وهذا أيضاً لا بد من ظهور ظواهر الشمس أنه لا بد من كتابته خبر الواحد في التلخيص في كل  
 وشرعية وبما يعلم ذلك كل مطلع عاقل ويرى جوازه وبدون كل تنقيح وصوم بذلك كل بصير  
 كامل ثم لا بد من أن إذا احتج بالواحد حجة في الجملة فالقول بالمتفق من بين أقسامه هو خبر  
 العادل فظهر له هنا بعون الله حجة خبر العادل كالنور على الظلمة فكيف لا يتم  
 أن من الأمور الواضحة عند أول البصيرة فلهذا العبدول وكثرة الفتاوى في كل عصر  
 شرعية لأن العادل إلى الله بحيث لا يكابر ولا يصار على الصغائر كالنار في المعصوم

والله لا يفرق بين المؤمنين والمؤمنات والذين آمنوا والذين آمنوا وهم  
مؤمنون سبب المحبة من المؤمنين من المؤمنين الشهوة ولا يبلغ هذا المقام من كل ما أتوا من المؤمنين  
وكذلك المحرم من المؤمنين في حال ولا زينة السابقة فلا ينظرون إلى الألبان الفارسية مثل  
أثوم قبايسون وقليل من عبادي الشكور وإن كثير من الغطاء يبعث بعد بعض إلا  
الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل منهم وهكذا يظهر من اللسان يبلغ النقي والحق  
أحكام كل أحد من الرجال والنساء بواسطة العدول فقط من دون وسطة أي حاله  
بل عملا إلا إذا انقلب الزمان وتنازل الناس مثلا من أهل العدالة والإيمان فظهر من  
هذا البرهان كالبيان أن الله وأولياؤه عز لبيادة إن يأخذ والحكام الشرعية من  
يقعون به وإن لم يكن فادلا ولا لزم نقص الفرض وبذلك يبلغ فاختاره من أفراد قبا  
إن نزلت الخبر الكثير في سنن الشريعة قليل شكر فظهر من قوله الله والمنة حجة الخبر الموثق  
وأحسن وكذا الخبر المصنف في الخبرين ثمرة أو غيرها فلهذا نكتب لا ينبغي على ذي فطنة  
أن بناء علماء الإسلام خلفاء عن خلف على العمل بخبر غير العدول في كل عصر وزمان من  
وإن الأئمة ولذا كان يوجد رواة أكثر لأصحاب من لم يثبت عدلهم من الأئمة  
أو غشته في بيته من غير الأئمة مع كثرة الله هو أعظم من النسخ باطنا فقط وظاهرا  
أبعد ولم يرد منع من المنع بل هو الألة في القبول في الاختيار الموثوق معنى أو قطعته  
جدا في الصحيح إلى عدل الله خادم الشيخ الجليل أبو القاسم حسين بن روح حيث سأله عن  
عن كتب الشافعي فقال الشيخ فله أقول فإنه ما قاله العسكري في كتب في فضائل حيث قال  
له ما نضع بك في فضائل وبه نثبتها ملائكة خذوا ما رويوا وادروا ما رويوا وادروا ما  
من الله في تفسيره ومن يتر الله بجعل له حجة أو يترفع من حيث لا يتعجب قاله هؤلاء  
فمن من شيعتنا أصفاء البر عندنا ما يحملون به البناء فيمعون حديثنا ويقشرون  
علنا فيرجل فم فمهم وينفقون أموالهم ويتمون أديانهم حتى يدخلوا عليان يصحوا  
حديثنا فيقبلوا بهم فينبه أولئك ويضيقه هؤلاء فأولئك الذين يجيب الله لهم

مخرجاً ويزعمون من حيث لا يحسنون وقد ورد من قولهم لكل رجل منكم من يكذب على غيره  
الشيخ كثر منه على الكذابين ومن كذب على قلبه مفعول من انما وكونا بناء المسطر  
الاختلاف العدل فخطاوا بكسر الميم والعدالة مع لنة واسقط من الاختيار والكسب في  
فيه واحد واكثر من غير العدل الا انهم لم يكتفوا من اسقاط لنة اختاروا مع ان العلم الا  
حاصل يصدر وكثير منها ومطابقها للواقع ثم هل يمكن ان يوجه ما قل ان انهم لم يكتفوا  
في رد الائمة الى الساعة في جميع هذه الاختيار وضبطها ونشرها والعمل بها كان الصواب  
بأنه لغوا وصحاحا الفاروق والعدل والادلة وكان هذه الطريقة بمسئولهم ومظفرهم  
ومع ذلك لم يمنعوا من ذلك مع بطلانها ولم يثبتوا الطريق التي كانوا يرضون بها شاش  
حاشا انما الى الله والى الله عز وجل على اكبر الشك في ذلك ولزم ان يقال انكم فاسقون  
بذلك فثبتنا الحق اما ان يكون المراد من الشين النقص فيحصل العلم وينسب الى الاختيار  
فكل شيء من مقام الضرورة على بطلانها كالفاس كذا في هذا العمل به اذا حصل منه  
العلم وايضا الشين اما من حال الناس بان يرى ان له ملكة الصدق وان يخرج ويؤيد ذلك  
في هذا لا يقيد العلم بصدقه في كل شيء منه واما ان يرد منه مع ذلك النقص في كل شيء  
فيخرج من الخارج فيحصل العلم بصدقه بالنقص اما الاول فسلم وطلب طريقة العقل في  
امورهم والعلماء في احكامهم واحاديثهم واما الثاني فهو غالبا يمنع عادة كما اذا اخبر  
عن خبر مع بعد المسافر بين الخبرين والسمع فظهر بعون الله حجة الخبر الموثوق والحق  
كما لصحيح وكذا الخبر الضعيف الخبير في العلم انما قد ذكرنا في حاشيتنا على هذا شيئا قد  
دلالة الاية الشريفة على حجة الخبر العدل وقد كتبت هذه الامة في ربيع ثلثية  
ولكن ان يقول ان الذي يظهر بعد التامل ان يقولوا لا يختار جميع الاحكام من حيث على الخبر  
المفيد للقطع وهو خبر المصوم فانه بعد الشين عن حاله والعلم بعينه يستلزم  
العلم بكل ما يخبر به او المبدأ للوثوق والاطمئنان فوجه وهو خبر المصنف فان شين  
على الله والموثوق الوثوق بصدقه والمحسن منه فافهم وضد كون من الشاكرين والحمد لله



جنة في الجنة وقام الاستقامات لا ينبغي صدوره من عاقل يفوز بالله من امثال هذا  
 الثاني وقد اختلفت ابي عن الله قال كان على اعداء الله وجلان بخصمان فيهم  
 عند الله واعداءهم افرح بغيرها على ابيهم البين وكان يقول اللهم رب السموات  
 السبع ورب الارضين السبع من كان الحق له فاداه البس ثم يجعل الحق للكبيرة البين عليه  
 اذا اختلفت سند الصدق في كائنات الخلاصة صحيح وروى البين عن ابي بن سرجان عن  
 الصادق في شهادتين شهد اهل البيت واحد وجاء لقراة في شهدا على غير الله شهدا واختلفوا  
 قاله فخرج بينهم فابهم فخرج عليه البين فهو اولو بالقضاء وسند الصدق فيه كلف  
 سابقه وروى الشيخ في الصحيح عن الصادق في ذلك وفي قوله فابهم فخرج ضليعة  
 وهو اولو الحق وروى عن جماعة قال ان رجلين اتفقا الى امر في دابة فخرج كل واحد  
 منهما انما ثبت على دابة واقام كل واحد منهما بيته سوار في الدابة فافترقا بينهما سبعة  
 فسلم السهمين كل واحد منهما بعد ان تم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين  
 السبع ورب العرش العظيم عالوا في الدنيا الشهادة او من اوجب اليها كان صلوات الله  
 وهو اولي بها فاستل ان تفرج وتخرج منه فخرج سهم احد ما افترقا له بها وروى  
 الصدوق عن جماعة يستدلون به على ما روى الكليني عن ابيهم في ما شتم عن  
 حفص بن منصور قال قلت لا يسجد الله بجل في دابة شاة فاجابوا بجل فادعاهما فافا  
 البيعة العدو انما اولت عنده ولو به في جميع وجلاء الله في دابة البيعة مشاهير  
 عدول انما اولت عنده ولم يبع ولو به فقال احبها للمدعي لا اقبل من الله في دابة  
 بيعة لان الله عز وجل انما امر ان يطلب البيعة من المدعي فان كانت له بيعة والآخرين  
 الله في دابة هكذا امر الله عز وجل قال صاحب القواني قال الشيخ في وقت هل نتمتع بيعة  
 الداخل او اعندنا وعند الشاخي نتمتع وعن ابي خنيفة لا نتمتع فعدا ليدل على ان هذا  
 الخبر يمكن جعله على النقيض فحل رواه عن ابيات على النقيض في معلوم قالوا انفسى من كونه  
 وعبثات بن ابيهم انهم يسكن الكوفة وان كان الاصل بصرى او تبعة اهل الكوفة فابا

من حنفية فان مدار عمل اهل الكوفة في ذلك ان الله على كل شيء شاهد <sup>سائر</sup> آخره والظاهر  
عن ابي كلفة عن محمد بن احمد عن ابي حنيفة بن ابي ثعلبة عن ابي حنيفة ان رجلا من  
الحنابلة الى امير المؤمنين في مائة في ابيهما واقام كل واحد منهما البيعة انما الخلف عند  
تسلطهما عليه فحلف احدهما وابي الاخر ان يحلف فحلف بهما الحالف فحلف له فلو لم يكن في  
يد واحد منهما واقاما البيعة فقال احلفها فاحتما حلف نكل الاخر جعلتها الحالف فان  
الحالف ما حصلها بينهما يعني قبل فان كانت في يد احدهما واقاما جميعا البيعة  
فان الله يبرئ الحالف لله في يد وعند الله عن غياث بن ابراهيم عن الله ان امير المؤمنين  
اخضع اليه رجلا من في ابي وكلاهما واقاما البيعة انه انما يرضى له الله في يد  
لو لم يكن في يد جعلتها بينهما نصفين ودواهما الشيخ ابي وفي سوال جواب الميرزا قد  
روى الكليني قوله في التصحيح ان ابا الحسين موسى كان عضلا من الزرة على بغلة فامر  
صبايح ربه من محمد ان يعلق بليامه ويدعي البغلة فانه فعلق باليما وادعى  
البغلة فشتى ابا الحسن به وجعل وزر عنهما وقال الغلانة خذ واسجلوا دفتروها  
قال الرجل والبيع ليضل فقال كذبت عندنا البيعة انه سرج محمد بن علي واقاما البغلة  
فانا اشتريناها منذ قريب وانت اعلم وما قلعت ودوى الصدوق في العلل عن محمد  
سنان الرضا انما كتب من جواب سائلة في العلل والعلل في ان البيعة في جميع الحنف  
على المدعي ما لا الدم لان المدعي عليه جاهد ولا يمكنه اقامة البيعة على الجحد لان الجحد  
اي الحية في فضاء الرضاء اذا ادعى رجل على رجل عظاما او جوارنا او غيره واقام بذلك  
بيعة واقام الله في يد شاهد فبان الحكم فيه ان يخرج الشيء من يد المالك الى المدعي لان  
البيعة عليه فان لم يكن المالك في يد احد وادعى فيه الخصم جميعا فكل من اقام شاهد  
فان الحق المدعيين من عدل شاهدان فان استقر الشهود في العدة فاكثروا هم شهود  
بذلك الله ويد مع اليه الشيء هذا ما وضعنا عليه من الاختيار ونسأل الله التوفيق في فهم  
الحق الفصل الثاني في بيان حكم ما لو كان العبد في يد احد ما لا يخفى ان العبد اما ان يكون

في واحد ما وهذا هو الغالب او في جميعها وهذا اقل او في ثلثه مكتوب وهذا في  
سائر النسخ اما الاول فاما ان يكون لاحدهما بينة او لها اول بينة اصلا فاما ان يكون البينة  
للمتابع فلا اشكال بل لا خلاف في قبولها بين متبع العين من ذي اليد ومقتضى صاحب اليد  
من غير عين وان كانت الداخل فالأقوى لغيره ولها غلبة البينة في قول صاحبها من غير  
بين قال الفاضل القمي في غان قلت فما فائدة البينة في اليد اذا حكمتا بحجة اليد  
قلت له فوائد كثيرة منها دفع البينة عن اليد خاصة للمدعي وقال العلامة في رد  
و لو اراد اقامة البينة على ادعاء من يازع النجيب فالأقرب الجواز ولو اقام بعد  
الدعوى لا سقاط البينة جاز فظهر من كلامه ان الحكم الثاني كان واضحا ومعروفا فاختصر  
الأثر به بصورة عدم المدعى قال في الدرر من الأقرب سماع بينة الداخل للنجيب  
وان لو يكن خصم وكذا دفع البينة عنه كانه دعوى المدعى ارفاها ما مقبولة بيمينه ومع  
ذلك تسامع بينة لدفع البينة وفي رواية جند السماع كما تسامع بينة المدعي وأما قوله  
على البينة وقال المحقق الأردبيلي في بعد ذكر صور عدم البينة في المدعي فاذا كان  
هناك بينة فان كانت لاحدهما حكم له بها لانها حجة شرعية وقال المحقق ابن خلدون في  
في صورة انفرد احدهما بالبينة فمضى له من شئتين كانا واحدا او خارجين كانا  
اشئين ارفاها من كلام الفاضل في فظاير بطلان قول السيد وفي شرح الواضحات  
الى رواية منصوفا قال ولذا لو اقامها ذوا اليد البينة بدلا عن بينة لم يقبل منه  
لجماها ان له بينهما المدعى متمم في بيان ان رواية منصوفا لا ترضى ان المدعي  
اذا كان احدهما اذ بينة لغو وباطل والذات لا ترضى لانها اذا كانا اذ يد والعين  
بدهما بينة عليهما لغو وباطل او وجودها كدهما و قول العلماء قدم ان يد كل منهما  
على نصفه من الشيء يظهر قولهم في الشريكين ان كل جزء من الشيء مشترك بينهما  
فاليد على النصف المشاع سائر في ثمار حقيقة فصد في على بينة كل منهما انها بينة  
ذو اليد لا خارج اليد ولا يقال شرا ولا عرفا انها خارجان وانما يصدر منها داخل



وصاحب البيت من المدعى فان است له بيته والا فليمن الله عز وجل  
 انما امرنا بالشك البيته من المدعى فان است له بيته والا فليمن الله عز وجل  
 عز وجل هو عز وجل الفتنه وان الرشد خلافها وكذا دونه فضة الرضا وان  
 في هذه كالملة ولما كان في ذلك من المسئلة مما يبرر البيوت في الدكر او فضا لا  
 توافقه في بعضه كما السبد منه وقصدا للاقتناء وهي كثيرة منها ما لا يبرر في البيوت  
 وكنه انما في البيوت او وشمها في منافع البيت مع كونه في بيها ولو كان لاحدهما بيته  
 في بيته ما ذكرنا من كل ما فيهم فلم انقام من قول بيته في البيوت ونحوه في غلط البيوت  
 في بيته ان كل من كان مثبتا وكان القول في امر مع بيته فلا ريب انما بيته في بيوت  
 فيهم ادلة البيته كما لا يخفى فيشهد مع ذلك الاستقراء منها الوعدى كما في قول  
 مدعى العترة ومنها افراد من ملك شيئا ملكا انما ربر وهي كثيرة كالوكيل والوصي والولي  
 والحاكم والناسخ كل ما دون فانهم اذا ادعوا فضلا وانكروه متكررا فامرو البيت لدفع  
 اليهم من انفسهم في مقبول بل يشبهه كالوعدى الوكيل انما ربا ع دارا كان وكذا في  
 مثلا واوام بيته فليمن لا حدان ينكر قبولها معلقا بان القول في امر مع بيته مثل  
 ذي اليد ومنها ما من حديث ابن سنان عن الرضا ان عليه السلام يقول البيته به المنكر  
 اي الجحد الثاني ان لا يمكن اساطير جهات النفي فاذا قال البيته به رجلي في امره والى  
 دينا وانكروه فكيف يمكن ان يشهد شاهدان ليس مدعونا ثم وقال في بيته اعطيتني لالف  
 يوم جنته كما في مكان كذا فانكروه فله ان يقيم البيته انكره في ذلك اليوم في بلد اخر  
 من العلة ومن عموم الادلة والاستقراء والسيرة ان كل امر ثابت مطا وكل يفي يمكن  
 بربط الشهادة عليه وكذا قال الفقهاء اضعع الرضا من بين ذوي اليد فغضوا  
 بيته فانه يخلف ان العين ليست المدعى لا حاجة ان يخلف انها له والشاهد  
 انها له اليد وملك له ومنها ما من الاخبار انكثرة كالصحيح الاول الواردة في الدكر  
 وفي البيته مع كون المدعين فيها صاحب بيته وذو اليد احد ما حث دل على

بینهما وبقاؤها وجميع ما هو اكثر منها بل خبر السج بن عمار وخر عبات بن ابراهيم  
 في جميع بینه ذى البذل على بینه الخارج وكذا الصحيح الواردة في جميع البینه فضي  
 بینه ذى البذل فقال ابو الحسن كذبت عندنا البینه ان سراج محمد بن علي وبنهاض  
 العلماء قد علم ان العتيق لو كانت وبندها واقام احد ما بینه فضي لكل منهما بما قد اثنى  
 ولم يقل احد بطلان البینه وكذا الاخبار سؤالا وجوابا فانها فيها وبها ظاهري  
 في قول البینه في جميع الاقسام وكان الاستدلال في ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
 وهذا ظاهر فظهر بعون الله كقولنا الثمن ان الخبر المذكور محمول على البینه كما هو  
 لوجه حجة كما شهد به شيخ الطائفة وغيره من الاجلة بل ظهر امران بینه ذى البذل  
 على بینه الخارج وسر ظاهرنا بدها بالبدل وبها فظهر من ذلك حكم بالاقام بینه  
 وانما يقدم بینه ذى البذل الان يكون بینه الخارج اعدل واكثر حجة كما تقدم له وهو  
 العالم الفصل الثالث وفيما ان لو كان العتيق بدها واقام بینه فالثمة هو الشرط  
 لكل منهما بما قد اثنى عليه في اخر مع حلفهما ان يكونا مطلقاتا شاتوا بینهما عدل  
 كثر لم لا وفي ذكر السبب عدم الاطلاء الاشتهر الا في بل على سبب ما من اخري اصحابنا كما  
 في الرابض بل قال شيخنا في الجواهر لا خلاف في عدم بين من اخرض العتيق بين بل سراج  
 واحد منهم بعدم الاكثاف الى المجهات ائمة وعبد الله بن جعفر اذا اطلعت في المقام  
 فان ظلت ان الاخبار الواردة في العترة المشترطة شاتوا بینهما عدل وكثرة مطلقة  
 فما الدليل على تشديد ما بنى هذه الصرورة سيما اذا خرج عنها صورة كون العتيق بدها  
 ائمة كاه والمشتبه المتكولان بینهما في هذه الصورة اذا شاتوا كثر وعدل في ما يرجع  
 بینه الداخل كما هو الاثر في ابرج بینه الخارج كما هو لضعيف الحد في فصل مودها  
 خصوصي كونه خارجين وكون العتيق في بدها ثلث مكفرا ذم مع تصد بینه بصير المصدق  
 بالغنى صاحب البذل في جميع ما هو مود فانه في غاية الندرة فلتعلم ولكن الدليل  
 على تشديد هر كليهما في الغامض اما اذا كان احدهما صاحب البذل فثباته انفقوا

بالردان اقام  
 بینه فضي  
 وايضا  
 قام الاجماع وال  
 التواتر على  
 البينة من يتيق  
 مع ان البينة  
 ففي الحديث  
 عن الصادق  
 حكم في ما حكم  
 ما حكم في امر  
 حكم في ما حكم  
 على الدعوى  
 عليه حكم في  
 حكم ان البينة  
 عليه البينة  
 ادعى فاقم

ان في المقام فخذ انما رجحا للبيئة مع قطع النظر عن سائر الجوانب والارجح اما البديهة او ما يصح  
البديهة لا سيما في هذه الحالة لم يقبل بها احد من العاقلين ولما اذا كان العبد في حدها فلا بد  
شخصا في الجوانب من غير اختلاف من غير هذه بين على عدم ملاحظة التوجيه حيزا بين البيئتين  
اصلا ثم في صاحب الزيادة في الخطا حيث نسب لاطلة التوجيه بينهما اجماعا قال في  
ان جماعة من العلماء حكوا بان التوجيه بينهما واختلفوا في بيان ارجح فضل البديهة في اعتبار الاقل  
هنا خاصة وعن الاستسكان اعتبار الاكثر في خاصة وفي اعتبارها ما مرنا بينها الاعتدال  
قال الاكثر وعن ابن عمر اعتبار التقييد او في السببية مرة واكثر في الثالثة من غير تقييد  
الذي على اعتبار التوجيه غير صحيح لاصلا ولما وجد ليل على شيء منها الخ قال شخصان في الجوانب  
في دمه ولم اعرف فضل هذه الاقوال على الوجه المذكور في غيرنا فغيره لغوه في المقابلة اذا تنازع  
تقاس في شيء واقام كل واحد منهما بيئته على دعواه بشاهدين عدلين ولا توجيه لبعضهم على  
بعض في العدل الزكيم لكل واحد نصف الشيء وكان بينهما نصفين وان رجع بعضهم على  
بعض في العدل الزكيم لاهلها شهود او ان كان الشيء في يد احدهما واستشهدوا بهما في  
العدل الزكيم للحاج منه وتزعم هذا المشتب برهنة ولو كان لاهلها شهود اكثر عددا  
من شهود صاحبه مع تساويهم العدل الزكيم لاهلها شهود اجمع يمين بالله في دعواه  
فلم يذكر فيه خصوص ما نحن فيه وفي النهاية ان كانت ابيها ما خارجه منه فينبغي ان يحكم  
لاهلها شهودا فان تساويها في العدل الزكيم لاهلها شهود اجمع يمين بان له الحق  
وان تساويها في العدل ارفع بينهما فخرج عليه حلف الى ان قال وتوكل مع واحد منهما  
بدون غيره وشهدت بيته كل واحد بالملك المطلق حكم الخارج الخ ولم يضر فيهما شيء  
لما نحن فيه نعم كلام ابن حزم صريح في التوجيه بالاعتدال ثم الاكثر في ما نحن فيه انتهى ما اردنا  
من الجوانب ويشبه ان يكون ليل المشهود في اختصاص التوجيه بالاعتدال ثم بالاكثرة ثم بال  
لغوه بالاذان ان هذا ما خارجه من هذه الزوايا قال صاحب الجواهر ان كان عند المقيد  
والشخص مع هذا عليه في الظاهر وبالحيلة ما دل على التوجيه بالعد الزكيم والكثرة والغلبة

كلها اسطوانات ليس فيها ذكر كون الصبغة بدنها او بداحدما والا بدلتها وليس فيها دل على كون  
فوقها او اقامينة سوى ذكر الحلقف والتنصيف ليس فيها من ذكر النزع المذكور عين ولا اثر  
وضوح النزع المذكور في هذه الرضاء ما كان بدا اواخر عين وفيه اليه المشهور وفيه كوفي الصنيع  
الاول مع وجود البينة لكلها وذا لا بد لحد ما النزع بالاكثريه ونظم من رواية المشايخ  
الثلاثة وفيه ذكرها كان على ما اذا اناه ريلان بخصتها بشهود عدلهم سواء وعدا لنظم افتر  
بينهما ان كل واحد من الاكثرية والاعدلية سبب النزع في جميع ذلك فلم ان مقتضى القول  
هو ما ذهبنا اليه من انهم النزع بها فيها اذا كان في البدل احد ما ومع عدم النزع بها و  
نكافوها بعدم بينة ذي البدل وفيها اذا كانا خارجين ومع التمسك في الفرة والعجز من مقادير  
المحقق فدم من جعلهم ذكر السبب حجة اذا كان ذو البدل احد ما ولم يلاحظ الاعدلية  
والاكثريه اصلا فانهم وشبهوا لا فضل وهو الصالح وله الحد الدائم الفصل الرابع فيما لو كان  
الصبغة بدلتا بكثرة ما قلناه ذكر الاكثرية بينة على بينة وهو على ما ذكره حنيفة الاصلية  
والاكثريه والبدل داخل في النزع او خارج في كسب الملك من الشربة والارث والمبنة وهكذا وغير  
ولعل احد من جعل الفرة حجة ان البين تنوجه الى صاحبها كما تنوجه الى من شؤره اصل او  
اكثر واذا كان الاولى تركها فانها غير الدواء وانما صنعت الضيق في مقام التعديل الاستحقاق  
كما لا يخفى على من لاحظ مواردنا ولا حظاد صحتها الواردة فيها وقد مضى هنا بعضها وآما  
البدل فلا ينبغي كونهما رخصة وموردنا على الاشهر الاقوى كما مضى اذا كان ذو البدل احدا  
فقط فذهبنا وجمع النزع بينة البينة الداخل وعند جمع النزع بينة البينة الخارج وآما  
الاعدلية والاكثريه فورد ما المسلم ما كان الصبغة بدلتا ولو كانتا ايدىها فقلت  
ان المشهور الاقوى التنصيف عدم ملاحظة نزع بينة على بينة اصلا وما اذا كانت في  
بدل احد ما فذهبنا وجمع النزع بينة الداخل وط وبعض النزع بينة الخارج وط وبعض  
نزع بينة نذكر السبب على من لا يذكره وبعض اعتبر الاكثرية وبعض اعتبرها بعد الامانة  
والاقوى ادل عليه الاخصا بها الصنف الاول ان هذه الصورة كصورة كونها بدلتا

من كون كل واحد منهما متجذرا مع فضاءها وشاؤا على البعدين فالجميع البدل الداخل الى الاول  
فالمصالح الاول اذا قال اكثرهم بينة بخلاف ثرواثة الثلثة عن الفضا كان على اذا اتاه  
بخصمان شيه هو عدلهم سواء وعدا لهم افع بينهما على اتهما حسب البين وانما الثاني اعم  
البدل الداخل مع شاؤا بينتهما فاما مرة رواية اسحق بن عمار رواة عن ابن ابراهيم من  
نفسه بينة زول ليد واسلافهم مع حمل الاطراف بما رفسهم بوالاشكال علينا ان لا نلاحظ  
الجميع بالاخذ به والاكثرية في هذه الصورة بل في القول بالفرع عند فقد الجميع  
بها ونحن لانه لا بد وان جوابنا ضاع لما علمنا ان الفرع لا محل لها الا اذا فقد الجميع و  
نكافا اذ لزم من جميع الجهات فلما ثبتت مرجعية البدل الداخل كاهو الاقوى والمخارجه كاهو  
الادنى فالفرع الفرع فبما نحن فيه بادل مرجعية البدل بقيد اختيار الفرع كما بعد باختبا  
مرجعية الاكثرية والاعدلية مع كون البين في بديل احدهما اختيار مرجعية البدل فلا اشكال  
من عند التبرر وانما الاشكال في جعل البنية الفرع مضمرة في كون البين في بديل الثالث فقط  
مع تدويره بالنسبة الى قسميه وهما كونها في بديل او بديل احدهما ولا مناص عن ذلك بعد  
ما ذكرنا وبعدهم العلماء فلم وجعلهم في ذلك مورد حفظ واما الجميع بذكر السبب  
دليل على ان لا يما الفرق بينه في النوازل الدال على عدمه كما يظهر من الاختيار فافهم  
ثمة سيرة في ذلك من ان كان عدلية ارجح من الاكثرية بل في ان افاض على الاكثرية في  
الامر انه ساخرى اصحابنا وادعى السيد برهرة عليه السلام واصل مستند من  
الامر في المدعين من عدل ساخرى فان استوى الشهادة في العلم اذ اكثرهم شهرة  
بجواب الله وفي دفع البينة التي لا تخبر به مكان على اذا اتاه وجهان شيه هو عدلهم سواء  
وعدا لهم افع بينهما كما لا يخفى وعلى الشيخ في خلاف انه اقصر على اعتبارهما وله ذكر في  
بينهما اذا كان بينة فيهما حفظ عدل واكثر فلا اشكال وكذا اذا كان احدهما عدل  
والاخرى اكثر والجميع في عدل وبشكل الازمة العكس في شاؤا بهما في نظر الحاكم ولكن  
الذي يظهر من شيئا الاختيار ان المناط في نظر الحاكم بسبب الاعدلية والاكثرية في

انما اقول يرجع الى الفرض وهو المالم الفصل الخامس في بيان اسلف فدل على حصر ان المبرهن انما  
 نسبته الى احدهما وهو في البدع عدم اليقين فصار كذا انه قد لم يثبت له المبرهن انما الفرض  
 او فوجبه انما به انما تكون مع صاحب البدع في ان لا يسل او تكون معها المبرهن على قول  
 جمع كثير وهو انما لا يثبت الا على ان لا يكون له بدع او يحلف ان لا يكون له بدع فبما لا  
 ولا يجب عليه ان يحلف ان لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 فلا يثبت له بدع ان كان له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 المبرهن ان البدع ان هذا الحلف لا يوجب عليه عزم في البدع واستثنى ما ذكره كما انما انما  
 من عدم يثبت له بدع انما البدع انما لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 على كونه ما لا يكون له بدع انما البدع انما لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 يوجب اخذ المبرهن من ذي البدع لا يثبت له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 له ولا ملك الى لا يسمع الحاكم فله عدم كونه مدعي او كذا الوفا لا يسمع له كذا وان لا يثبت له بدع  
 الى انهم وان ما يوجب استنفار الشيء في بدع في البدع انما لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 ما لا يكون له بدع ثم اذا توجه المبرهن على احد ما حفظ ضد ديناه واما اذا توجهت اليه ما معا  
 مختص كون الشيء في بدعها فان لا يكون له بدع في المدعي من ادعوا ولا فان خلاف الاخر ان الشيء  
 ولا اخر المدعي فيه فلو لم يفظ مدعي المدعي في يدك فاذا قال ان ما في يد المدعي في وجه  
 المبرهن على المدعي فان حلف فهو يثبت له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع او لا يكون له بدع  
 رد المبرهن على الاخر فهو يحلف ان ما في يد المدعي وليس له وجه في اخذ الشيء باسمه في الصوتين  
 فان ابي عن الحلف سقط دعواه فيحصل الشيء لغيره يثبت فان قلت ان من حلف لا بان له  
 ولا اخر خصمه فيه فاذا رد خصمه المبرهن عليه يحلف ثانيا كما حلف ولا فلهذا انكره لا فانه  
 عنه فلم لم يحلف بحلفه الاول قلت ان ما ينبغي ان يحلف لولا انما كان ان يحلف الاخر  
 المدعي فيما في يده فلهذا لا يثبت عليه قوله ان كل من حلف في حقه الزيادة من قبول غيره مقبول ح  
 وانما يكون مورد ما بعد رد الخصم واذا رد الخصم المبرهن اليه فهو مبرهن ان يحلف انما

علمه ولا حاجه من باريه ان لا يحل فيه فاقهم واما اذا افلحنا بينه فيشكل الامر وان ايهما جلف  
 او لا فليختره حاكم في احوال افعالهم او لا او يقول لها انما جلف او لا برضاء فان رضى  
 احداهما ان جلف ولا غير وان اياها يبرع بينهما والثاني احوط ولو لم يكن اخرى بل يمكن الفرقة  
 مع رضاها بالجلف ولا ايه وهو لما اورد لا يخفى على قولنا ان لو نكل عن الجلف فجميع  
 من لم يجت ايه البين ولا سقط حكمه بالنسبة الى ما في يده فيقع عواء بالنسبة الى ما في يده  
 خصمه فان نكل الخصم ايه سقط حكمه ايه كصاحبه فيحصل الشبهة ايه بينهما نصفين وان لم  
 يزل : لما اخذ الجميع فاقهم وثدبر وهو العالم ثم ان قائل بعض او قوله بعدم الجلف ويا  
 لتسيف او لمرة في بعض الصور نظيرا باورده في ابداع رجل ودها واخر ودهين فصاع  
 درهم من الحكم باخذ صاحب الدرهم نصف الدرهم والاخر ودها ونصفا من دون يمين وكذا  
 ماورد في ارباب الخشب ان نصفه النصيبين من دون يمين ويخوذ ذلك فهو في غاية الضعف  
 للاجماع المحقق الموافق لقول الحاشم ما انما افضى بينكم باليمين واليمين وقوله لا بينة  
 على المدعى البين على من انكر ولما انكر في اذعان كل مسلم ان رفع النزاع مختص بالشا  
 واليمين ومثله الدرهم والخشوع امثالها لان بطاها بما يخفى فيه لعدم امكان البين فيها  
 للجهل وعدم العلم فاقهم ولا نقلا الفصل السادس في بيان قولهم التسليم عند التخصيل  
 فاطع للشركة بظهور بطلان من شئت بذلك لبطان بغيره فاعلم ان جميع بغيره الخراج  
 مطلقا لجميع الصور كصاحب الربا وضربه وقال ان وظيفة السكر وهو ذوالالبين  
 لا البينة كما ان وظيفة المدعى البينة لا البين والتخصيل فاطع للشركة فاقول بعض  
 ثم انه يطلق على من بين احد ما هو الاكثر الاظهر ما هو قريب من مثل المدعى المركب من  
 الداخل والخارج خارج مثلا قالوا انه في موضعين والذين هم يقرهم حافظون الا  
 على اذواهم او ما ملكك ايمانهم فلو ملك في نصفه اقرهم وجبايا فشركة لا تحمل  
 لغير ذلك لان الله شر جعل سببا لحد الامرين فقط لا المركب منها والتخصيل  
 للشركة ومثله لو اعطى من عليه لكفارة نصف بغيره واطم ثلثين مسكنا او صام شهرين

فان قلنا وكبرون مجزأوا لاشبهة كثيرة واخذوا ثابتهما ما ذكره غير واحد في المقام ان البيئته  
وتطهيرة المدعى واليهين من طهيرة المنكر والتقصير في طهيرة المنكر فلا يمكن الاصرار بما الدليل  
على هذه القاعدة فهو ظاهر من ان يذكر وهو ان الاصل في مشكوكه لا الدليل به لعدم وجود  
الدالة الايجابية الا ما خرج بالدليل والجواب عن ذلك ان هذا الكلام حق ولكن فقام الدليل في  
المقام على خلاف هذه القاعدة بمعنى انها اما في الاول فلما ثبت اجابا من ثبوت حق  
الناس كلها بشاهد معين وبما راين وعين واما بالمعنى الثاني فلما ثبت اجابا لاجماع  
ان لم يتكرر في اليقين المدعى مع وضع المنقضى على مثال السبق من قال به بحاكم اليقين  
الى المدعى فاحتمل المنكر وان قيل ان وضع ما القنا على قبل بيئته من كان مثبثا وان كان القول  
فولم يعم بهينه وآبى بهينه قوله البيئته على المدعى انه مطالب بكلف بما لا المنكر وهذا لا يبدل  
انما لا تضيق من المنكر بواحدة من الدلائل وانما يدل انه لا يكلف بها حتى اول على حجة البيئته  
من الكتاب السنة على وجه من غير محصور في غير محصور ان فيها المدعى لا اضيل من ذلك  
وفيها بيئته لان القبيح انما امر ان يطلب البيئته من المدعى لعله اشار بقوله انما امر ان يطلب  
ولم يامر المنكر <sup>بطلب</sup> الامر لا يدل على عدم الضيق الى ان قوله ولا اضيل من ذلك وفيها بيئته  
صدق نظيره وان منصوص نفع الخبر بالبيئته فزاد كلمة لا اضيل على حسب محتمل ومنه يعلم توجيه  
ملف هذا الرضا اذ قال بعد اقامته في اليد وغيره البيئته يخرج الشك من هذا الكفر الى المنكر  
لان البيئته عليه فاقه من وثيق قل نعيم في بيان نداعى الزوجين حتى انما نفع وشحه  
اذ انداعى الزوجا او وثقما او احد مامع وفيه الاخر مناع البيت الذي فيه بها مضى من له  
البيئته طرأ خلاف وان لم يكن لها بيئته فله ما يصلح للرجال كالعالم والدفع والسك  
ولها الى الزوجة ما يصلح للنساء كالحمل والمغانع ومضرا النساء وما يصلح لها كالفرض والاكثر  
بغير بينهما مضيقين بعد المغانع والتمكول وفاقا للشع في يهوف والمحل في الاشكا  
واين حرة والكبد والمانع مناصر بها وفيه بغير ظاهر والفاضل في الفخر الى ان قال  
بالجملة الاكثر كخاف لك بل الشهور كما في ظاهره وصرح بانك بل في وثقوا الاجماع



عليه ونسبته الى ذواتها لا يستلزم شعرا به عوى لا اجتماع عليه اية ولا اصل فيه بل ذلك  
المرجع اليه من جنسها بهما لا ولكن في الغيبة محجزة وفيه اطلاق الرجل امرأته  
وفيها منع قلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء بنفسه منها فاذا اطلقت المرأة  
فاذا عشان المناع لها وادعى الرجل ان المناع كان له لما للرجال ولها للنساء والموت  
في امرأته موت قبل الرجل ان الرجل قبل المنة قال ما كان من مناع النساء فهو للمرأة وما كان  
من مناع الرجال والنساء فهو بينهما ومن استولى على شيء منه فهو له وفي اخر من رجل يموت  
ما له من مناع البيت قال ان شئت السالغ وتبا بجلده وقصود الدلالة عن افادة تمام المدعى  
منها كما ذكره جماعة غير ضار بعد ظهورها فيه كما عرفت في الامتناع او ردنا فله القول بغيره  
لا يخفى ان الكلام كاعلمت فيما كان مناع البيت في يدها الا ان في اليد على وجه من أحدها  
ما يكون التصرف فيه مختصا باحدهما كالرجل بلباسه والمرأة بلباسها وهذا معنى  
الموتن ومن استحو على شيء فهو له وآشاق ما يترك كبدن على فرش البيت ونظره في قم  
لا يخفى اننا المتبار من قوله كان له للرجال ولها للنساء ان له ما هو مستحو على من غير  
فيه حفظ وان لها ما هي مسئولة عليه كك وعبر عن الاستبراء والنقض المخصص كل  
منها بقوله له للرجال ولها للنساء وعن الاستبراء والنقض العتار منها بقوله وما  
يكون للرجال والنساء بينهما فتح هذه الاحاديث المشهورة المعهولة بها منطوقها على  
قاعدة دلالة اليد على الملك واعلمة بينهما بل لا ريب شك وينادي بذلك قوله وفي  
الروث بعد حكمه بما من استحو على شيء فهو له فاشارة الى حكم السؤال الى ان  
المطام من فائدة اليد والاستبراء وان هذا الحكم غير مختص بالمطام بل كل شيء  
على شيء فهو له كما كان ومن كان وهذا على في بعض النسخ ظاهر واضع وما على ما  
في بعض النسخ من وجود لفظ منه بعد لفظ شيء فهو محيل معنيان أحدهما ما امر به كسر  
القاعدة بعد الامثلة فالعق له للرجال لا استبراء عليه ولها للنساء الاستبراء  
عليه ولها ما لها الاستبراء عليها وكل من استحو على شيء من مناع البيت كاذكرنا في

وثانيهما ان يكون مختصا فالمتن ان ما كان على الغالب الظاهر يجب جريان العادة  
 من استنباط الزيج على الرجال والنزوحه الى النساء ونشأ بها سنة ذلك فلو كان مورد  
 بخلاف ذلك بان كانت المنة مستوفية في حفظها لاجال الرجل بالعكس او كان  
 مستوفيا على الجميع فلو لم يكن الثاني مع وجود لفظ منه اظهر اجماع الفقهاء ثبت بحال  
 ان حكم المسئلة على طين القواعد المسئلة ولم يخرج منها اصلا كما اثنى به غير واحد منهم سبحانه  
 في الجواهر وكذا الخبايا الباسية من غير ان يثبت بها ما يثبت لابل من المنسبة عليه لفظه اجمع من  
 الطالبيين وهو ان العلماء قد هم ذكر ما في مقام ان حكم تداعي سنة الزوجين او وثقلا  
 مع الاخر وتدابيرها واحدا ويشهد بذلك ايضا الموثق المذكور مع انك تعلم ان اذا مات احدا  
 يخرج به عن قابلية التملك فيبقى بالآخر الباقي فضا على جميع ملاك البيت من دون معارف  
 ومع ذلك لم يثبتوا بهذه الابد وحكموا على ظهور حال وجودها فليس المقام مثل شخصين متين  
 منصرفين في شئ ثم وليا به في تصرف الاخر فضا احدهم بحكم بانه كذا الابد بالفعل وعلى ذلك  
 اقامة البيعة على النصيب بل يظهر المقام ان باخذ السلطان واحدا من المنصرفين حصة  
 او اخره الاخر فمرا او اجعل احدهما اختيارا او اضطررا فان في امثال المقام لا يقطع بالآخر  
 المنهوك كما لا يخفى على الاعلام وكذا لو ادعى في الابد انه لشراء في شهر حجب سنة كذا من  
 فلان واثبت مدعيه انه كان ملكا في شهر شعبان تلك السنة او ادعى في الابد انه كان في  
 يد فلان شهرين واثبت مدعيه ملكته بعد عشر سنين زمانا واما ان ذلك كثير <sup>منها</sup> في  
 كل من يوثق فذكره وما في ذلك على ما ينبغي في يد من في بيته من ورثته وفي من خرج عنها كذا  
 المزية فلا يثبت الدار ان يقول لسان الوتر اني منصرف بالحق وعليكم اشارة غصيفة  
 وحقيقة فانه متى اثبت ان هذا الشيء كان لورثته وفي يد الى ان مات كفى في ارثه وكثيره  
 على قدرهم الا ان يعلم الاخر بيعة ثبوت انتقاله اليه بخلاف من غير حجة الابد فاهون <sup>المسئلة</sup>  
 ان الابد السابقة لا تشارك الابد اللاحقة ليس بخلافها لما ذكرنا هنا وان كانت نوههم باد  
 الراعي اخرهم ولا تغفل ولحمد الله ثم الحمد لله **تكميل** لو كان شئ في يدك وادعى عليهم

سده والاشتر ثلثه والثالث نصفه فلا نزاع لاشتمال كل شيء على هذه الكسور وكذا لو ادعى  
كل واحد ثلثا لو كان ثلثه اثنين وادعى كل واحد نصفا او في يدان بجزء واحد على كل واحد ربعا  
وهكذا من امر وضو لو كان ثلثه اثنان وادعى كل واحد نصفه ولو كان ثلثه اربعة وادعى كل واحد ربعا  
في النصف فالحكم لمن خلف بعد الفرع فان كان مدعى الكل فهو يأخذ الكل وان كان الاخر  
فله النصف وان ساءا خلفه الاول ثلثه اربع والآخر ربع ولو كان في يدهما او اقاما بينه  
اي كل واحد بينة ضلي فلو انما من ضلهم بينة ذى اليد يحلف وضو ويضفيهم نصفين وعلى  
القول الاخر يحلف الاخر ويأخذ الكل ولو ادعى احدهم كله والآخر نصفه والثالث ثلثه  
وهو في يدهم ولا بينة فضي لكل واحد بالثالث وعلى الثاني والثالث البينة لدى الكل  
وعلى الثالث بينة الاخر لدى النصف لو اقام كل واحد بينة ضلي فلو انما فالحكم كما لو لم  
يكن بينة لان يد كل واحد على الثلث وله بينة خير وضو في الزايد على الثلث والحلف كاسر  
وعلى القول الاخر كان له الكل ثلثه من اثني عشر مبرنا نزع انك لا بارض باذنه الامك  
النصف بنصف سده لانه ثلثه ثلث في يد مدعى النصف ثلثه من الثلث الذي  
في يد مدعى الثلث وهو اربع من اثني عشر في يد احد من الاربعة الفع بعد مدعى الكل كد  
النصف لان بينة بالنسبة اليه بينة خارجة وواحد على يد مدعى الثلث فبارض به  
بقضاء خصمه يحكم فيه بالفرع والحلف انك لو فلا يثبت لدى الثلث ولدى النصف  
واحد من اثني عشر على من سبب هذه الواحدة الذي هو محل المعارض لدى الكل بالحلف اثنا  
لوان ثلث هذا الواحد اليه وواحد ونصف اذا انكلا من الحلف لو كان الشئ فيه اربعة وادعى  
له اربعة وكذا باقي ثلثيه والثالث نصفه والرابع ثلثه فمع عدم البينة يحكم لكل واحد  
من اربعة ويحلف كل واحد لما سواه ولو كان لكل واحد بينة ضلي فلو انما في كل  
من اربعة من الحلف وعلى القول الاخر ففي المتتابع والجواب يرجع بين مدعى الكل والنصف  
وثلثه ما ياتي في مدعى الثلثين وذلك ربع اثنين وسبعين وذلك لاننا نريد عدلا  
لاربعة ثلث وضفي واحد نصف وهو ثمانية عشر فعلى الكل يدعيها اجمع ومثلها

الانصاف يدعى مناسسته وادعى الثلث يدعى اثنين لان دعوته الثلث اربع وعشرون  
وسبعة ثمانية عشر الباقي اربعة على سبع وكل واحد من الثلثة اثنان تكون عشرة من الثلث  
الكل الا ربع لعشيرة اربعة بالمعنى الذي تجوز به عشرة ويقيم اربعة صاحب الثلث وهو  
سبعة ربع بيته وبين دعوى الكل ربع واحد ويقيم اربعة صاحب الثلث وهو اثنان ربع  
عليه اربعة بيته وبين دعوى الكل ثم يجمع ويقيم الثلثة على ما في هذا النصف الى اخره اذ كره ما  
وقررنا وان كان الفرض اذ هو اربعة واحكامها على قولنا ظاهره وعلى قول غير البعض في الكتب  
مذكورة اقتصارنا على الاشارة وهذا القابل

وله الحمد للآدم  
والله الرحمن الرحيم

هذا وما الذي بيننا من الأصل اشبه بالحق في قول الشهادة الاما خرج خلافنا ان ارد  
في اجزاء وفيه فضول بعضها ما كان الغلبة وبعضها ما كان النجاسة **الفصل الاول** في بيان  
سبب العلم لا ريب ان العلوم الغير الغريبة يحتاج الى سبب هو ما يطلق على هو الوحي والام  
والرؤية وقد يطلق على الالهام لفظ الكشف والغلبة والحديث ايضا فليلا والاجر  
محض الباطل والجهل المركب فالغلبة الحساسة الذي يوسوس في صدور الناس كخطا  
الرسط في الحس واليقين قال الله ثم ونفيس وما سترها قالها ما خورها ونفوسها  
والاول بالرسط عابا قال ثم واوحى إليك الى القول الابر وقال ثم في سورة النساء  
انا وحيانا إليك كما وحيانا الى روح واليتبين من بناء الابر والاباث كثيرة وقد  
يسجل في الثالث قال ثم في الانعام واذن الشياطين ليحورن الى اوليائهم وقال تعالى  
وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا وشياطين الانس والجن يوم يجمعهم جميعا فنقرها قوله  
واما طاهر وهو الحواس الخمس والسمع والبصر والذوق والشم وهذه انما هي اعضاء  
واحدة وقد بددنا شيئا في عقل من له شيء اخر وليس بينهما ملازمة لا زنة وكثير ما بين هذا  
الشم الحس من قد يطلق على بعض هذا الغشم ظاهر اللفظ الغرسة مثال ذلك من يروى قبله

بجعل دم بعد صندره وجل يده سكين وجميع لباسه ولحان بالدم فلا ريب انه بغضه <sup>قبيحة</sup>  
 والاستدراك كثير والعذر بيان المطلب **الفصل الثاني** في بعض احكام ما مر لا ريب ان  
 الحق في العصى كغيرها فاعلم ان الاختلاف في الراء في التوحيد والنبوة والابانة والمسا  
 وفي المسائل الصعبة كاختلافهم في حقيقة الجسم والروح وكخطئة اهل الكفر بعضهم بعضا  
 وهذا ظاهر وكفالة شاهد ما ورد في ذم اهل الفياس والاستحسان وان اول من فاس  
 ابطس وان السنة اذا فبت محو الدين وكذا لا ينبغي كثرة الخطاء فيها بسنطة الانسان  
 من لا حظ في بعض المقدمات المحسنة مثل ما ذكرنا من مثال القبل وقد وضع بعينه في زمان  
 مولانا امير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> اذ اتي به رجل موفى خرب وبه سكين ملتح بالدم فاذا رجل يد  
 مشط بده فقال له امير المؤمنين ما تقول قال ما قلته يا امير المؤمنين قال انصبوا  
 به فاميدوه فلما ذهبوا به لقتلوه اقبل رجل مسرعا فقال لا تفعلوا واددوه الى <sup>الامير</sup> المؤمنين  
 فرخوه فقال والله يا امير المؤمنين ما هذا قل صاحبنا فقلنا فقال امير المؤمنين  
 للاول ما علمك على افراتك على نفسك فقال يا امير المؤمنين ما كنت استطيع ان اقول  
 وقد شهد واعلى امثال هؤلاء الرجال واخذوني ويكسكن ملتح بالدم والرجل مشط  
 في دمه وانا قائم عليه وخفتنا الضرب فاقررت وانا رجل كنت ذبحت بجني هذه الخربة  
 شاه فاخذني البول فدخلت الخربة فوجدت الرجل بمشط في دمه ففقت متعجبا فدخلت  
 فؤلا فاخذوني احدت فانظر ايها اللبيب هذه الغصنة العجيبة مع ان كل من يرى هذا  
 الرجل يحصل له العلم بان قال كما لا يخفى وكذا الرواية في نفس الملح سار فامير المؤمنين  
 جدار احد ثم ظهر غدا ان امره سرقة فخره قالوا ان بعضنا ان المرء هو السارق ويكون في  
 الواقع غيره وكذا لو قال القاضي مثلا لمج ان فلانا اضاف في هذا فراوانه الغدان مكره  
 وخاديه على ابا فلان فلا ريب ان السامعين يحرمون بان في البيت في الواقع اكل  
 اساء مثلا لعند وعدم وكذا اذا كان مريض شديدا المرض وبشر اهله من غير فراغ الكفا  
 فدخلت لا اضاوة دارة وحصل اجبارة وعلمه الموت فلا ريب انهم يعتقدون ان المريض <sup>قبيحة</sup>

وفي الواقع يكون المبتغى ماثلاً بقاءً وهكذا ومن هنا ظهر لك عدم حجية الامعاء المنقول  
 لا يثبت على محذور الامعاء فدل على صحة **الفصل الثالث** في قول الاقوال فان وقع  
 الطرف الثاني فيما به يصير شاهدًا شاهدًا والضابط العلم بقوله ثم لا يثبت البس لانه  
 علمه وقوله وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد او وقع ومستندها  
 اما المشاهدة او السماع او بها فاقبض على المشاهدة الاضال لان الزامه لا يقع لان ذلك كما  
 لتعصب السرقة والقتل والرضاع والولادة والزنا والوطء فلا يصير شاهدًا بشئ من ذلك  
 الامعاء المشاهدة الخ وفي الثاني فيما به يصير شاهدًا وضابطه العلم ومستندها  
 او السماع فالمشاهدة للاضال كالنصب القتل والسرقة والرضاع والولادة والوطء  
 فانظر كيف اشترط في صدق الشهادة المحض وان يكون العلم مستندًا الى المحض وحاصله  
 منه من غير شك وتزدد وفي الرابض بعد امر من المثل فلا يكفي فيها البناء على السماع بل  
 خلاف ظاهره ولا اشكال اذ الرصد العلم والميقن الذي هو الاصل والبناء في الشهادة  
 وبشكلها لو افاده لعدم دليل على المنع من عموم ادلة قبول شهادة العالم والى هذا الاشكال  
 اشاد المولى الارسله ه فقال بعد ان نقل عنهم الحكم بعدم كفاية السماع فيما مر من الامثلة  
 وفيه نامل اذ يجوز ان يعلم هذه الامور بالسماع من الجماعة الكثرة بفرائن وغيرها بحيث يثبت  
 ولم يثبت عند شبهة اصلا كاثرا المتواترات والمخوفات بالفرائن فلا مانع من الشهادة  
 لحصول العلم ونحوه صاحب الكفاية وهو في محله الا ان ظاهر كلمة الاضال الاطباء على الحكم  
 المتزدد فانهم حجة والا فالرجوع الى العموم والى ان قال فاذن الاجود ما قالوه لكن  
 نامل قال شيخنا فاذن في الجواهر بعد كلام طويل فالنص في كون رواية العلم هو الضابط في  
 الشهادة الخ فظهر ان من كان قبله من اشترى الجبر في اعلى مخالفة القوم والغنى بخلافهم  
 فالحال في المسئلة من يحافظ من بينهم فلنقطع عن ان العلم الى رتبة وسبب بينهم  
 بعون الله **الفصل الرابع** في بطلان هذا القول بالاجمال والمفصيل اما الاجمال  
 فهو ان جواز شهادة العالم بغير المحض لا يثبت من قول الحاكم او غيره بغير حصول العلم

البين في شهادة المرة الواحدة سواء كانت من امر واحد مع علمها بوجوب شهادتها كذا  
 شهادة القوة لظن البين بال ولا المقتضى منه المال كشهادته بالخلال مع جوازها  
 لمن مع العلم البين في شهادة ما دونها عند المعينة للحد مع علمهم وصحة بل يجب عليهم  
 الشهادة ولهذا يستدعي القذف لو شهد ثلثة مثلاً بالزنا وكذا بر وشهادة الفرج للثقة  
 فضاغرة وشهادة من شهد قبل البين والعدد وشهادة السائل بالكف وشهادة  
 الأولياء فيما لهم ولا يبره وكذا ما لا يخصص وإن ملوا عن من فضلاء عن غيره فضاغرة الله كما  
 لا بد من أن جواز الشهادة لا يستلزم جواز قبولها للثقة كالحاصل بينهما في موارد كثيرة  
 لا كما يخصص فاجبتا دليلهم بالمنع مع السند القطعي أما الجواب المنفصل فمزان الأصل  
 عدم جهة علم واحد واعتقاده لقبحه إلا ما خرج بالدليل وما خرج بالإمران أحدهما متفقاً  
 الجهد بالقلوب والثاني اعتقاد أهل الخبر في بيان الجهر والقبية فلعين ما لا بد  
 الحاجة إلى أهل الخبر على وجهين أحدهما في تخصيص الموضوع كما إذا اشبه للزوايا  
 أو الأصل لا يبدل أو الصوغ البحر فيها بليس وهكذا وهذا القسم كجهاذ الجهد  
 في أن له واقعاً أما بباطنه ذلك أو بظاهره ثابتهما في نفوس الأشياء وهذا لا واقع له  
 حتى لا يضطرب الصدق ولكن في الصواب خطأ بل الواقع وينقل الأمر ونظر المقوم فإ  
 لفظة هنا توافق الصورة الحاطة ولذا قالوا واختلف الموقوفون بعلم قبولها في النصف  
 ولو كان المقومون ثلثة يثبت بثبات كل واحد وهكذا وهل يكفي الواحد في القسمين  
 كما لا يخفى ولا بد من التمسك بالشاهد فليس صاعداً كره فليس خرج إلى المطلب بقول الظاهر  
 أن الشرع من جهة اعتقاده أحد لا حد إذا لم يكن مستنداً إلى صرح وكثرة الخطأ وعدم الاعتناء  
 به عند الاعتقاد فلو قال أحد لم تروى رجاء السفر فوقع في قلبه على نحو البين أو  
 استغبط من القرائن أن زواجك قد تقدم فربحوا إلى بيتك لا يؤثر فيها بخلاف القول  
 بأنه قد تقدم أو ما قالان وأخبر به وزير الشواهد قوله ولا يثبت الشهادة إذا  
 نادى عوا أي على بسطها أو لا سيما أن الشهادة بعد الفصل ولا يمكن الفصل مع الدعوى

الا بالسمع من الشاهد مستلزما للفرع فانه لا يقبل من ان يشهد باصل القضية  
 مع حصول العلم له كثيرا او غالبا ببيان ذلك انه اذا خالفك شاهدان عدلان مع حقا  
 اتا لينا ان زيدا اخذ من فلان الف درهم فضا فكن شاهدا على شاهدنا فلا يقبل  
 ان تشهد بان زيدا ملايون الفاء واخذ الفاضا وان حصل لك العلم بذلك من قولها  
 كما هو الغالب عند المنصف بل لا بد لك ان تقول شاهدان فلا تناو فلا تشهد بان زيدا  
 بكذا والعجب من مواضع شذوذ الجواهر للقوم وهذا الحكم مع قوله شاهد العلفي  
 من الشاهد اشراط رقيقة الشهود في الزنا والواطاك لميل في المحل مع انه لا يفتوح  
 العلم غالبا من شاهد عدل ثلثة برؤيتهم كالميل في المحل ومع ذلك لو قال الزنا  
 علمت بذلك من شهادتهم البرهاني وبره وكذا لو شهد عدل ببيع او صلح او اجارة  
 او توكاج او عصبية شهد عدل اخر وقال اتاعا لم بما شهدوا الحق وعلمت بذلك من قول  
 المقرين بالقرائن فان علم الشاهد لعل اذا كان مستندا الى شهادة الشاهد لفظ  
 او اليها والى القرائن معا فلا يربط الشاهد تلك القضية شاهد واحد حيث نشأ  
 من شهادته علم صادر ولم يكن علمه قبل شهادته فاذا لم يكن هذا مصحبا بالاجماع لم يجمع  
 خبره بعدم القول بالفصل بل البرهان لان المراد من الغيبة ان يكون العلم مستندا الى  
 القرائن فقط او بضميمة شهادة الشاهد الغالب لعل انتم لو شهد بالاستفاضة او بالعلم  
 المحاصل منه في الموارد المعروفة المذكورة فبإتيانها هو الحق فيها بغيره واذا انظرنا الى  
 ما ذكرنا وضمننا اليه ما يب كل العلماء الا عدم سماع الشهادة العلم الا الشاذ التاد  
 فلا اظنك ان ثرائج بطلان قول الشاذ هو الهادي وله الحد فغيب في لما كان  
 قول الشاهد اشهد او اعلم ان فلا تابع دارة مثلا محملا للادب من الحسن احدث فلا بد  
 من الاستنفات الا ان يكون كلامه مقصدا للحسن كقوله باع بحضري مثلا وهو اعلم وله الحد  
**البايم الفصل الخامس** في اخرج عن هذه القاعدة وبشبه بالاستفاضة وقد  
 ذكرها بالاختلاف فذكر بعضهم النفس الموت والملك المطلق وزاد بعضهم <sup>الملك</sup>



والوقوف وهذا معنى العلم والحق وكلاهما القاطن في كونهما شئنة النفس المحيطة والملك  
 والملك والوقوف والولاية والولاية القاطن والولاية والحق والوقوف وقيل بزيادة سبعة  
 عشر ايام هي اصل والرضاع ونضرة الزينة والتدليل والبرج والاسلام والكفر  
 الرشد والسفاهة والحمل والولادة والوصاية والحيرة والليت والتسبيح والدين والاحتساب  
 فالشعنا فوه في احوالهم في هذه الصور ما يشق منه ذلك الاصل في قوله في شئنة اشياء  
 بحسب على الناس الاختلاف في احوالهم في هذه الصور ما يشق منه ذلك الاصل في قوله في شئنة اشياء  
 والحمل والشغل في شئنة احصل واعطاء الدوام في شئنة اشئله في الاول في شئنه  
 ما ذكره الاحتساب وكيفية كان فغدا الحق الجميع على شئونه في شئنه اول الشيع الى ان قال  
 في المسالك وصفه السامع في ذلك ان يجمع الشاهد الناس في شئونه في شئنه في شئنه  
 ذلك الرجل والقبيلة وعنده لا يباريه ما يورثه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 البهجة فانكر في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 الشوط وهو انظر في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 ما يثبت في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 القضاء الا لارادة القضاء في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 المشغل في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 الاحكام على شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 ولورث في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 بالشعنا في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 على وجه بحيث لو انكر المشي في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 الاتفاق على انه فيما يثبت به طريق الحكم في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 يمكن انما استفاد من اصل المربوع في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه  
 ان هذا الحكم على منشاء نعم قل ان في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه في شئنه

اخرى معترضة خلافى وان تعدد ما افاده بالنسبة الى حصول العلم بقتضاه والحق المتأ  
لزم مطلق الظن الا ان اكل شياع وناسخ واستفادته من فرض قيام الدليل على حجيته  
من بين اوجاع او ظاهرا لم يرسل ان مراد جعل او يفرض ذلك لم يحصل له حجة افاده لثبوت  
التي من القطع عدم مدخله ذلك فيه بل هو من التصديق لثبوت افاده وانما هي احوال  
تتبادر لبعض افراده كما يفهم بالوجدان بلا حيلة افراده ولكن على كل حال فانسان حجة  
والقضاء واجراء الاحكام عليه لا يقتضى جواز الشهادة بضمونه وان لم يفرق بين العلم  
للمرضى من اعيان العلم في الشهادة وكونه كالشخص والتفتت نعم بشهادة الشاهد  
ولما ذكره بعد الحكم على مقتضى الاصول افاده العلم فلكل شاهدان يشهد بمقتضا  
ح بناء على الاكتفاء برفعهما من احدى طرفي يحصل ولذا لم يجز الشهادة بمقتضى الاستحسان  
بما للملك الا ان مقتضى البيعة الشرعية بناء على عدم حجيتها وبذلك كذا يظهر ذلك  
سواء في البحث انه هل يعتبر فيه الظن المتأخر او العلم وان في ذلك قولين بل في الرأى  
جبل الاطراف الثلاثة بزيادة مطلق الظن ونسبة كل قول الى ما قبله كذا لا دلالة لذلك  
اذا قدرنا ان هذه الاحوال لا مدخل لها في حجة الشياخ كما انظر لك من ان  
الشياخ والناسخ والاستفادته على احوال ثلاثة احده استعمال الشايع المستفاد  
واجراء الاحكام عليه والثاني القضاء به والثالث الشهادة بمقتضاه اما الاول فاما  
تسيرة والطريقة العلوية على ان بعد ما ذكره الاحتياط ان الناس لا زالت تلتزم القوة  
بشياخ الاجتهاد وتصل الى شياخ العدالة ويجوز ان يشياخ الفقه ويضرب ذلك ما هو  
في انبياء الناس اما القضاء به وان لم يفد العلم الاول للاختصاص فيه على السبيل  
بل انتم بل ثلاثة بل للخصاصة لانه هو المتفق عليه بين الامتناع واما التمسك  
به فلا يجوز بحال الا في صور مفادته للعلم بناء على الاكتفاء بجزء الشهادة مطروحة  
ان يفهم على كلامنا هذا يستشعر ويشتكروا لمخلوق كلام الاستحسان غير على  
الوجه الزبور وانما فيها الاطراب بذكر المناسبات التي لا يصلح لبيان شعريا وانما هي

اشبه بين العلم والشيء الذي نذكره بعد السماع بل جعله حقيقة بان لا يشترط ان يكون في العلم  
 ومنه من الوصول الى الحق في الاشياء المتبادرة الى التقليد واثبات حقيقة العلم بالاعتقاد  
 ونسئل الله تعالى التأييد والتسديد بانتهى ارادتنا فقلنا من الجواهر هو في غاية المشاهدة بل  
 من الجواهر التي ثبتت شكر الله سبحانه وتعالى بجملة تكميل اننا الشيعاء اى الاستفاضة اما  
 يحصل للحاكم او لا شاهد فان حصل الحاكم فاما ان يحصل له العلم والظن فان حصل العلم  
 فالعلم بذاته حجة بالبداهة وان حصل من القياس العاقل في الشريعة فضلا عن غيره فهو  
 المتيقن انما كان دون سببه فهذا ليس قابلا للتراع وان حصل الظن فاما ان يحصل له نفس القيا  
 سواء كان الظن على طرفة او على خلافه او لم يكن ظن اصلا او الشيعاء بشرط الظن على طرفة او  
 بشرط عدمه على خلافه او نفس الظن بشرط ان يحصل من الشيعاء او ليس الشيعاء حجة الا ان  
 العلم وقد علمت من برهاننا سابقا بطلان حجة الشيء بشرط الظن او بشرط عدمه على خلاف  
 فان كان الشيعاء حجة فلا حجة له الا انه حجة ما لم يعلم خلافه كما اشار اليه حضرة كلالة الشافعي  
 فالانتم اثبات حجة المسلمين للعلم به ما لم يعلم خلافه واما من قال بحجة اذا افاد ظنا  
 مناخا للعلم فهذا في الحقيقة نفى للحجة وانكاحا على العلم العادي ثم لا ينبغي الشك في  
 ان العلم العادي قد يقدح في الظن الاطمينان والظن المتأخر للعلم حجة كما علم البغوي في جميع  
 اصناف الناس والعقلاء غاطية واما الفرق بينهما كما الفرق بين بياض الثلج وبياض العظم حيث  
 ان احدهما يميل الى الصفرة دون الاخر مع ان كليهما بياض لا شبهة ثم انه يمكن ان يكون  
 الشيعاء حجة لا ترقى حد ما ترقى اليقين والاطمينان والعلم العادي فالحجة هو المسبب السبب  
 بيان ذلك انه اذا قال احد جاء زيد من كذا مثلا فلا ريب ان الحق يصير عند السامع  
 واجبا ليداه ان وجود الاختيار ليس كعدمه والا لكان الخبر الثاني والثالث الى ما شاء الله  
 ذلك فمن ان يحصل الظن والعلم والتأثر واذا قال اخر جاء زيد يربى الجمان وكذا زيد  
 بالثالث والرابع فلا ترقى ذلك ان يحصل العلم العادي من الشيعاء واما ما لم يصادف  
 وهذا القول هو الذي يظهر من جميع كالحقق والعلانية والشهادة الثاني حيث شرط بعضهم

اذا قلنا العلم ببعضهم لا يقادير العلم وبعضهم ان لا يباور من الشباع بعضه وهذا القول  
هو مقتضى القواعد فان الاصل عدم جهة شئ الا ما خرج كالبد والبينة ولم يظهر من  
كلمات الاستثنا ان جهة الشباع تقيد كالبينة وهذا هو الاقوى فعلى هذا فالشباع  
امرا لا يحصل على امر من الامور لاحد من الناس سواء كان هو الحاكم او غيره وسواء كان من  
الامور الحسية وان كانت ما نقرأ شيئا به مثل ملذوع اذا قال الشاهد بالاستغناء  
لا يشهد به سبب مثل النيج والحسية لان ذلك لا يثبت بها فلا يبرى الشاهد الملك  
اليه ما لو عزاه الى الميراث مثلا مع انه يكون عن الموت لا يثبت بها الخ فهو حجة غير  
الاحكام عليه ما لم يعارضه معارض وهذا هو السنة الجارية في كل طائفة والسنة  
القطعية المحول بها عند العقلاء فاطية لا قاذرة العلم العادي او القطعي او حتى  
دائما بلا شبهة فلو حصل شباع في امر من الامور المحركة لاجراء احكام عليه ولان الحكم  
يبرو بعضه عليه ايضا وكذا يشهد به ولو حصل غيره فلا جبر الاحكام وله ايضا ان يشهد  
او لا الامر الشايع او بالشباع نعم لو اراد معارض ولا يحصل بل لا طينان فوجه كونه  
هذا ما ادعى اليه في الفا وهو قوله الدائم بقصره لان بيان العلم يكون شئ  
تماما كالفلاحة الواضحة لا الظاهرة غائبة الاستكمال بل كاد ان يكون من المحال ان المحسوس  
هو البذر النضر والارث والنساج ولا يكون النساج ملكا الا ببعضه الام مثلا والحكم  
يكون الام ملكا ينشأ من البذر والنسج وكذا الحكم في الارث ان الوارث لا يملكه الا اذا  
كان المورث ملكا ولا دليل عليه ايضا الا البذر والنسج وكذا الحكم يكون الزرع للزارع  
منع كونه ملكا للبذر وعليه ايضا بل لا البذر وكذا ما يستند الى البيع والصلح والانتفاء  
والهبة والهبة والصدقة والصدقة وغير ذلك كائنات ما كان فظهر ان لاطرفي الملكية  
والملك كونه الا البذر فان النضر المطلق المنقسم الى قسم النضر فاقسم من الهدم والبناء  
والبيع والشراء وغير ذلك كل قسم منها شان من شؤون البذر ونحو من انما هم فوا يكن  
نادرا العلم بالملك وانما من الاصطفا والاحتطاب الاحتشاش من ارض لا مال لها

سوى الامانة اذ لو كان لغيره او لغيره من ذلك وانك تعلم ان امثال ذلك من الشك  
كما تعلم من هذا لا بد للفتنة ان لا يفرق بين من يشهد بالملك او بالبد او بالارث او  
بالنجاح او بالبيع او غيره من ذلك ولا يقبل الشهادة بالملك ولا يحكم به الا بالامانة  
وتدبر في ما كان القول بعدم اسكان اعيان الملك لا حدود ولا الشهادة عليها ولا الحكم بها  
بما لا يماثل من ضرورة الدين وسيرة المسلمين وطريقه في خلق جميع من خلق الله من الابد  
واما في ما يخص من سلام الله عليهم اجمعين فالمراد الاول الشئ فاذا ذكره شئنا  
في الجواهر وغيره ان بيعة الملك لا تشارنها بيعة النشر لان الاول ضرر والاخر ظاهر  
ما لا يصح فيه فظهر بحمد الله ظهور الشمس عدم الفرية بينهما وانتهى بهما للشاهد ان  
يشهد بالبد وان يشهد بالملك لا قبل البد وانتهى بهما في حصوله بغيره من بالغير  
عجائنا او اوثا او معا وغيره ان يدعى الملكية ويختلف عليه وان لم يعلم الواقع فقل ان لا يفرق  
وبسبب نظير الجميع والارض حيث لا يقبل في امثال ذلك الشهادة بالسبب القبيح  
التي لم يزل لا يفرق في ذكر السبب في غير ما يفرق في العلم بايجاب الحق او  
حرمة النكاح واما امر اخر سهل بخلاف اخر فيه كالحمل وكفاية الحد في النكاح  
لغيره فاذ قال له رجل اذ اريدت شئك بثلثي اجوزي ان اسئد انك له قال نعم قال  
فلعله لغيره فقال بثلثي الشراء منه قال نعم قال الله فقل له من اين جاز لك ان  
تشره به ويصير ملكا لك ثم يقول بعد ذلك هو ملكي ويختلف عليه ولا يجوز ان يفتنه  
المن يتامله من قبله اليك ثم قال الله لو لم يخرج هذا ما قامت المسلمين من قلوبهم  
الاخرى حراز الشهادة بالدين ونحوه بالاستصحاب خلافا لبيضا فقه في الجواهر حيث حكم  
بعدم الجواز بل لا يشهد بالمشخص بان يقول اخذت من عمر مثلا الف درهم فضاك  
يقول زيد مدون بانك درهم بل يشهد بما رايه في نفسه لا كما لا الشاهد لغيره ان  
الشئ من مثله ما شاهد او دع وقبه ولا ان الاستصحاب المجملها او ليس بمجمل لا حد  
فالتفكير في ذلك وثابتا كما ورد في الشاهد ان الشمس كذا ورد في الحكم ان ثلثة

منهم في التواضع منكم بالحق وهو لا يعلم ان الحق وثائق ان قوله خالف الايجاب المصنف  
كصنفه معونه بغيره وهو قد ذكره في الجواب الرابع واشكر على توضيح الحق وهو  
العالم والجهل الدائم ايضا فلاحظه طرانا في مقدم من اشترط حصول العلم الشا  
من الحق ان يشهد بالبصيرة ان انصبا فقل ما يراه ببصره وفي المصنف كما لا خلاف ولا  
والعقد والافاضات باسمه ياذن وكذا الكلام في المذونات والمليحات والمثوبات  
ولا يخفى على بل ان الامتنان يمكن ان يعلم البصيرة والمصنف والمذونات والمثوبات  
المثوبات كلها من طرفي السمع كان غيرك جميع كثير بان زيدا مثل عمر وابان زيدا اخر  
بانهم خصه في غلان وبان اثبت الفلانة من رايهم ادركوا من الخاتم وانما اثبت طيبة لا  
اطيبه فلو بان التيم الفلانة ناعم او شرس فلهذا ما اخبروا وهذا من غير العلم بالسمع بخلاف  
بالسمع فانها لا بد من العلم بها الا ما يخص بها وهذا ظاهر في العلم وهذا هو الشريعة في العلم  
والطبيخ والادب الى القلب في السمع من سائر الحواس كقولهم نعم الله على المؤمنين وعلى  
سنتهم وعلى انبياءهم في شأوه ثم نقول ان كان مرادهم من شهادة العلم في هذه  
العلم الذي يكون غير صحيح فداخل من عدم العلم بالقرآن وهو ذلك فالعلم  
الذي يحصل من السمع فقط غير السمع ذاتا ليس من شهادة العلم بل من اخل في شهادة  
الحق في الامثلة التي ذكرنا وكذا الاستفاضة والتواضع كلها داخل في العلم وان كان لا  
من شهادة الحق اشرا اليه اول البحث فجميع ما اشرا اليه داخل في الشهادة العلمية  
لا العلمية فاذا لا بد من اننا لم نذكر في ذلك فوائده وعممنا شجرة ومن علمها انه لو كان  
الاستفاضة من الحق فلا اختصاص لها بمرور دون مورد كما اشرا والا فالاصل عند  
حجبها الا ما خرج لبطول العلم عندنا من مقتضى ما ذكرنا من الادلة ويظهر من كلامهم مثل  
ابطالهم لشهادة الفرع الثالث مثل صدرهم لما يثبت الاستفاضة في امور مخصوصة  
دخول العلم في غير وجهها من الحق لان ذلك ان يفي لو حصل الاستفاضة  
المفيدة للاطمئنان والعلم العادي المحاكم فحكمه ما ذكرنا من الحق ولا يثبت من شئ

لان الحاكم يعمل وبحكم بسلطه كاشتا ما كان وفيما كان وان حصلت المشاهدة فاشهد  
 سائر الناس فيها فليبر بحجة وان شهد بالاستفاضة التي يلزم احصول العلم العام  
 او العظمي لكل من حصل له عند كان يقول بصحة من ائنه يقولون ان ذلك بايع كذا  
 او غضب كذا ولم اذكر من يتكلم بل راي كل من سمع بقولهم وبصحة قدم فالظان قوله حجة  
 لان الاستفاضة المفيدة للعلم بشهادة البينة بقية كما ثبتت شهادة البينة لاصول  
 ديانته بينة الفرع فثبت بالدليل ليل اخر وعوم حجة البينة امر ظاهر لا يخفاء  
 بهم ولذا جعل على ان شهادة الفرع الثالثة خارجا عن العموم مخبر بالخصوص فكيف كان  
 له ان وجه ظاهر التدبر من الاستفاضة في امور مخصوصة مع كونها حجة من حيث اقادتها  
 للعلم العامي نعم ذلك احصى ظاهر اول قبل بحجة البينة فثبت ان البينة وان كان الظن على  
 خلافه فلا كان حجة البينة عندنا من حيث الاقادة لا العبد

فالنوفها العموم وهو العالم اللهم عمننا  
 برحمتك ولا تدفنا نفثك  
 بمحمد وآله الطاهرين

## بسم الله الرحمن الرحيم

مسند وما الفرق بينه وبين غيره من الأصوات في بيان معناه من  
مصابيح المنيرة للصوت وعلى الشافعي أنه يحسن الحشوية فيه وعن بعض أنه من الأصوات في اللغة  
أن كل من يقع صوتا أو لاه فصوره غناء وحل أو ما منه من الأصوات المشتمل على التجميع وعلى أنه  
بما الغناء قد تم منه من الأصوات المشتمل على التجميع والطرب والطرب خفة بعض الأصوات لأن  
حزن أو سرور وخفة يخرج عن الجملة الطبيعية والاختصاص كل من هو سرور أو حزن  
ذلك فتقول الصوت يطلق على معان ثلاثة الأول مطلق الشق كالقول اللفظي في  
على مقطع الفم الثاني كيفية مخصوصة بملها بالغاوي وخواتمك وتكون خرافة وهذا  
الثالث كالأصوات التي لا يمكن لكل إنسان الثالث فغناء وهو غير فطرية لا يمكن تخصيصها بالكتب وإنما  
هو فطرية من الناس والبشر أكثرهم في فلان صباه صوت وفلان ليس له صوت ومعناه  
بالغاوي والذو هو المراد من قول الرازي لست يا ساجدين في الجارية المذمومة فقال  
لاباس لا شرفها فذكر لك الجنة وهو التوكل على الحسن وميل الطباع إليه وفقدت حسنة  
على التجميع والاطلاق فيقولون فلان كبره الصوت أنه ليس صوت بهذا المعنى فان حشون  
الصوت في التجميع ومن ليس له صوت ليس له تجميع طوار إذا التجميع فكانت بكلمة الحروف في  
منه صفة وهو الذي يورد في الاختصاص الكثير غاية الكثرة في مع الأصوات الحسن وأنه  
من أجل الجان وأنه خليفة القرآن وأنه من صفات الأنبياء والأئمة وهو الذي ينفرد به  
كثير بعد النبي ثم لا يخفى أن بعض الناس له صوت مطهر بغير عيوب أو أينا وبعضهم  
كان بل الصوت في بعض اللغات جازون ثم في آخره فذلك فتقول إن المعنى الأول ليس  
بالهيئة عند أحد ولا يشك أحد في أنكم والخطاب كذا في اللغة والقرآن ولا دعيه  
الاشتمال على نحو التكم ليس ببناء ولا من حقيقة وطلق التكم ولو من الحشوية لكانت  
والله أعلم بالصواب ولا ينبغي الرب فيه فبذلك المعنى الثاني هو الغناء والآن الغناء هو  
الثاني معناه بالغاوي وأما غيره فخراله وغواتمك وأما غيره فخراله وفلك لأن من يكلم



عن نفسه بل في لسان العرب التكلم وما يرافقه ومن تكلم بكلام الغير بقرينة خسر ومن غلبه  
بن الراء في ومن لفظ يثنى الصو وان لم يكن لفظ بقرينة الغناء وانتهى ففتح ففتح في الغائب  
خواتمك واوارة خواتمك والاشاهد على ذلك امر ومتهما ما ذكرت وتتهما ما نقل وصح  
ان من ترك الفرس يقول له لشيئا انق وان لم يكن له صوت يقول له من وتتهما ما نقل الصح  
وهو الخ لسانه كان احسنهم فرائز الوغناء وتتهما ما نقل نصا في نص جوعنا والى بيان  
ورعد خواتمك وظهر ان سرقة كلمة فارسية معناه خواتمك وتتهما ما ورد كثيرا  
في اشعار الفرس من لفظ المغني والمراد به خواتمك واوارة خان وتتهما ما ورد كثيرا  
في الاخبار كقول ابو بصير سئلت ابا عبد الله عن كالمغنيات وقول الله اجر المغني الى  
نوعا المراد ليس به اس الخ غير ذلك واما اختلافهم في تفسيره فلهذا خلافة منهم ومنه  
ان معناه ما ذكرناه اعني اوارة خواتمك وخواتمك واما اختلافهم في تخصيص مصدره  
في بيان ان اتي صوت واتى صوت الصو يصدى عليه الغناء ويصد وهو على الغناء  
بشأن ان يغنيوا واثباتا فقبل ان الصو وقبل ان الصو ولا بيان معنى الكلامين  
اذ لا المدح يخرج عن التكلم المتفاوت لكن لم يظهر منهما ان المراد من الصو المغني الثالث  
فيخرج كبر الصو من لم يكن له صوت على الغناء او المراد مطلق الكيفية المتألفة بكيفية  
التكلم ولعل الاظهر هو الاول وقبل ان الصو المشتمل على التجميع المطرب ومثله ما في  
العاموس ان الغناء من الصو ما طرب به وقبل ذلك بدون لفظ المطرب لا ينبغي ان  
في ان معناه ايضا لان التجميع المطرب مختص بالصو بالمغني الثالث كما ان التجميع ايضا  
كما ذكرنا مختص به وقد علمت ان الاظهر لا يزم لمن جميعه فعل هذا القولين لا يكون  
الغناء في كبر الصو من حيث انه كبر الصو وكذا على الاولين على الاستظهار كما انه لا  
بيان المراد من لفظ المغني في اشعار الشعراء ومن لفظ المغني في الروايات هو صاحب  
الصو وكذا في عرفنا ولذا لو قيل لاحد بالغارسي يجوز ان يقول لك بصلاب الصوت  
او ليس صوت فظهر محيل الله ان الغناء لا يصدى ولا يوجد الا في الصو بالمغني الثالث

لقد وعرفنا من لواحد عدم احتراز المفسرين من الاصول الكونية مع ان الشك كاف في نفى المحرمة  
فبلى ما ذكرنا فخرج جميع الاقوال الى قولين احدهما ان الغناء هو هذا الصوت الحسن سواء كان  
مع الزجج او لم يكن الثاني انه لا يصدى عليه الاسع الزجج ولعل الاظهر والثاني بل هو المفسر  
فان من قوما لا شمار بالصوت اللذيذ بدون الزجج فلا ريب انهم لا يخرج من طرده ولكن لا ينفك  
المغنى والمغنية وبالفارسى خواندكي واورد خوانى كما لا يخفى ولا اقل من الشك سبحانه وهذا  
الاكثر لعدم وسبب ما في وجوبه في الخارج جدا كما لا يخفى مما ذكرنا ظهرا من صدور الغناء والمغنى  
والمغنية على النباينة والندبة وفرائض المراثى والمصائب على نحو المصائب مشكوك فيه بل في  
ظاهرها على بل الاظهر حقا لعدم وكذا في فرائض القران والدعاء والمناجاة بالصوت الحسن على  
نحو الحزن والبكاء والمراد من نحو الحزن هو بانضمية الطبيعة حين فرائض هذه الامور بعد تذكر  
معاصيه ودنوسه من صلوات الرب الا يورد تذكر نعم الملك المحب انما بهم هو به ويرفع صوته  
بمقتضى طبعه بل تكلف وفل من لم يشاهد من نفسه لك فلا ريب ان لا يصدى عليه الغناء  
ولا العقيق ولا المغنية مع ان في جميع صوته اذا كان حسا بنقلها لتدويره في الخفة والزجج  
على الطبيعة وهذا هو ما كان يصدر عن الانبياء والائمة في ادعيتهم ومناجاتهم في خطبهم  
وفرائضهم المنزلة من عند ربهم صلوات الله وسلامه عليهم وكذا لو تكلف الغارنى  
فتشبه بهم فيهم بالحزن والصوت الحسن وان لم يكن له حزن وهذا هو الذي ورد في الامور  
الاخبار ويدعى فيها فلا ريب في جواز ذلك وعدم صدور الغناء عليه كاشنا صوته ما كان  
وزججه وهذا هو المراد من قولهم اقرأوا القران بالحن العرب ولا ريب ان في الحانهم عند  
فرائض القران ومناجاتهم على المنارة زجج والطرب كثير كما لا يخفى **الامر الثاني** في بيان  
المقام وذكر الاقسام لتوضيح المرام وازاحة الابهام بعون الله الملك العالم من انفسنا  
الاول في اقسام الصوت الخالى عن الكلام وهي ثلاثة لانه اما يخرج على نحو النباينة والندبة  
والحزن او على نحو الجور واللغو واذان الرقص او على غير ذلك ولا ريب في صدور الغناء على  
الانفرد والاول محل شك وثالث والاظهر لعدم كمال الثاني في اقسام الكلام الخالي

الصوت وهو خمسة لانه ما وضع لمحصل اخر وهذا في بيان الاول ما وضع لمحصل الكلام والمنتهى  
 كما اشار المراتي ومما اشارت اليه ايضا ما ليس بك كالقرآن والادعية والخطبات  
 ونحو ذلك وما وضع لغيره صريح كما اشار العلماء من القيد والتميز والخطب والاشعار النسيبة  
 ونحو ذلك وما وضع لمصير لفظا امرا طيلا ولكن يمكن ما قبله من قوله الى متى صريح عال كما اشار  
 الزمخشري والاشعار الى هذا في قوله وما وضع للهم والتميز الى ما قبله لا وما وضع للمصير كغيره  
 وهناك عفيفة ونحو ذلك ولا ينبغي حسن الاول بضمه وجواز الثاني والثالث من  
 الناحية وقد يتكلم في جواز الرابع كان يتكلم الانسان باشعار الرض على اذنها المعروفة  
 من جهوت والاطراف الجوان اذ لا يشع جواز اصل التكلم بها اذ لا يمكن على اذنها وان كان  
 الصغار على حد من ذلك لم يجز منه وجهه وانما يشاء التاميل من اذنها ولكن يبدل على  
 جواز الاصل وعدم وجهه بحسنه بعد عدم القناء على يمين من اهل بيت العتبة ما يدل  
 على جوازه فوجهه الجواز عن الراوي ان رسول الله اخذ بيد جميعا بيته الحسن والحسين  
 وفداهما على ظهر رسول الله ويقول ترق عين بقة وقية عن كتاب ابن ابي عمير  
 والريثي قال من قرأ حرفة ترق عين بقة اللهم اذاجبه واجبه من اجبة الحرة العتبة  
 الصغير الخطا ومن بقة اصغر الحسن وقال اذاد بالغة عين الحجة فقال من الحسن باقرا  
 عين بقة ترق وكانت فاطمة ترضيها حسناء وتقول اشهد بالو باحسين واخلع  
 الحن الرشيد وقالت الحسن انت شبيه بلي شبيه بلي وكانت ام سلمة ترق  
 وتقول يا ابي بن علي انت يا محمدي اه وكانت ام الفضل امرأة العباس بن عبد المطلب وتقول  
 يا بن رسول الله يا بن كبرياء اه فظهر مما ذكرنا جواز الرض والتميز والخطب العربية  
 وهو العالم الثالث في بيان اجماعها والتميز من ذلك بيان انه هل يوجب شي من اقسام  
 الكلام خروج القناء عن كونه غناء ام لا فان خرجت لك فتروا ان له وجهين لك فله نظر  
 منها خارجا عن ذلك المحرر فيجب انما لا يغير في ليد ولا يثبت فان ثبت ذلك فهو لا يقتصر  
 هل لتاديل اقوى من ادلة المحرر يبدل على عدم حرة بعض الاقسام ام لا فله قدم مقدم

بغير ان الاصل على اقسام ثلاثة لا رابع لها الاول المصنوع لا يثبت له النسبة ولا يثبت له جنس  
او لا يوجب خروج جنس عنوانه وهذا كالانعام والاعطاف والاكل والشرب الثاني ما له عنوان  
في حد ذاته ولكن يمكن صرفه بالنسبة او صرفه بامثاله من كل من عمل على جعله سواء قصد ان يغير  
لنفسه لا لغيره ما لا يمكن اذا قصد التغيير بجعل الصبر ويجعل النسيان فلا يكون التغيير لا بتغيير  
وكذا ضربا لقيم ظاهرا وقد قصد التاميم خرج عن كونه ظاهرا واذا قلت مخرجه لفظه بل واذا  
ختمت اليه الياء وفك مخرجا موضوعا فافهم هذا خرج عن عنوانه بغير النسبة الثالث ما له  
عنوان لا بالنسبة او بانضمام ثبوت اخر فصولي كعشيرة او ابناء فلان من قصد صلوة مخصوصة  
ولا تنصرف بنفسه الى الصلوة او افعله او الى الظهور او العسر وكذا اذا تكلم ببعض الحروف  
فلا يصبر موضوعا ولا كلمة مخصوصة الا بانضمام حروف مخصوصة اليه وبعد ذلك المعنى  
فقولوا الظاهر انه لا يوجب الكلام كاشا ما كان ولا النسبة خروج الفاء عن كونها تشبيها  
بذلك المعنى وقوله وسيجي بيك اقوام يرتجون الفران جميع القاء ثم لو حمل لفظ المطرب  
على غير هذا القاء على معنى العرفي لا اللغوي فالكلام خرج ناسرا ببيان ذلك ان المطرب  
هو الفرج والمطرب هو المفتوح لا غير ولا اظن احدا يشك في ذلك وليس في ذلك محذور  
العرب انا اعم فظاهر ان اجمع كلامهم نثرا ونظما وكذا العرب في حال ما علمهم اطرا يا  
فتى اي شيخ كبير ويظهر من اهل اللغة انه لم يمتدح من الحزن والسودكا العاموس والقصاح  
واساس اللغة للرخصة في تخصيصه بالفرج وهم وهذا يشترط ان بعض اهل اللغة ايضا  
خصصه بالفرج فاذا سمعت ذلك تعلم انه لو حمل على المعنى العرفي فكثيرا ما يوجب الكلام  
خروج الفاء عن كونها غناء وهذا مثل اشعار المصيبة عط والاشعار الخاصة كالمدح  
للوث والعقاب ونقصوا العدد كثرة نعم الرب واصناف الجنة ومقامات الابواب  
فرائز الفران عند من يرف عنه ويصغي اليه وكذا لو كان القاري عارفا الاقليات  
كقصه يوسف فلا بد في المقام من انكامل التام فقول ان من تأمل في كلمات التفهيم  
وعلم بدقته لا يشك ان كلامهم محمول على المعنى العرفي وعلى هذا جرت عادتهم في كتبهم

وتكلمناهم فلما كان المنتهى بين الغنماء قد بر على ما قبل في ضرب الغنماء من الصوامع التي  
 المطرب. بجملة ما عرضت حولها على العرب والغنماء عند هذا الصوت مع التجميع القوي مع  
 انه سباني كل من انهم لم يلح ذلك فخرج على جميع المفاصل التي عبرت هذا الصوت عبرا و  
 ما لت اليه النفوس المبهتة الواحدة يكون مطربا بالجميع المعنى للاطراب مع انه المنبأ به  
 عند اهل العرب والسباني الى الذين اولا من لفظ الغنماء والسرود وهو ما يستعمل في العرب  
 كما يظهر من لفظ المطرب الحق وهو المراد انهم في كثير من اجبا المقام من الادب والابحار  
 على المثال في رواية بر بن قيس قال سئلت ابا عبد الله عن الغنماء وقلت ان العباسي نعم لك  
 من ضرب الغنماء فقال كذا في الرواية ما هكذا قلت لسئل عن الغنماء قلت لمعان جلا  
 الى ابا جعفر فسئل عن الغنماء فقال له اذا من الله بين الحق والباطل فابن يكون الغنماء  
 قال مع الباطل قال قد حكت في الامر ان المراد من العباسي هو المأمون للعبيد فان  
 من الغنماء ما هو ما هو مراده فهو مطرب الادب والرضاء والى جعفر وسأله في رواية  
 عبد الله عن سئلت ابا عبد الله عن الغنماء وانهم يزعمون ان رسول الله صخر في  
 حين اكرم بن اكم جونا حونا تحبكم فقال له كذا في الرواية قال نعم يقول قفا خلقنا الله تعالى في  
 الارض وما فيها لا يحبون الخليفة في سورة الانبياء في رواية محمد بن عيسى وكان  
 بالسمع وبشرى التبيد قال سئلت لرضا عن اسماع قال له لاهل الحجاز فيه راي هو  
 في جز البطارين والاهل ما سمعت الله يقول واذا لم تر ابا القوم وراكراما والمراد  
 السماع الغنماء قال شيعتنا المرفقة قد ان صلاح الصحاح فتر الغنماء بالسمع في رواية  
 الاعمال الواردة في هذا الكفاية والملاهي التي ضد من ذكر الله كالفناء وضرب الجوار  
 وفي رواية اخرى وقد سئل عن ابي ربة الغنمية قال له قد يكون للرجل اجد ربة له في ما  
 فيها الاكثر في رواية اخرى قد سئل ابا عبد الله عن كسب الغنميات قال  
 لا بد له انما رجال اجماع والحق يدعي الى الاعراض لابس وفرب منه رواية اخرى  
 سألته في ان الناحية والناحية غير الغنمية والمعنى المطرب فظهر في الظهور

ان الاطراب والنطربا الماخوذ به في تعريف الفناء في كلام بعض اللغويين بمحض الفرج لا  
 غيره مع ان كثير منهم لم يخذوها فيه بل قالوا انه الصواب وانه او زفيره ونفسه او مدقة  
 ولا يتركهم في الغاموس الفناء من الصواب طرب به والنطربا لاطراب كاطراب <sup>الفناء</sup>  
 وعن الصحاح النطرب في الصوت مدقة ونفسه وعن الاصباح طرب في صورة مدقة ونفسه فما  
 ذكرنا مضافا الى ان المشهور من لفظ الطرب هو الفرج ولو في كلمات اهل اللغة ظهر ان  
 منها ما مع الفرج وما ذكره في مادة طرب من انفعته لسرورهم لا يوجب الاحتياط  
 هنا ولا شبهة بها بعد كون المباد منه حيث يطلق هو الفرج عند سرورهم حتى يصفى  
 كما مر ومن وضع الادلة اثبات الجميع على ان هذه الفناء لغة وعرفا وشرا واحدا نقل فيه  
 فظهر بحمد الله ما ذكرنا ان الفناء ينقسم الفرج فانما في المصائب حتى ما يصعب لضرب  
 الصدور وانه امر الاشعار التي لا تنفك عن اوزان الرقص ابداء وكذا الغزل والادعية  
 والمناجاة واشعار العلوم والحكمة والمواعظ وما رعى الى الاخرة وكذا الاشعار الشبيهة  
 مع صرفها عن معناها الظاهري الى الشئ المجففي الى معناها المصطلح عند العرب وغير  
 ذلك مما لا يكون فيها او يكون فيها ولكن لا يكون فيها باطلا كالفرج في سرور اهل البيت  
 ومدايمهم ومضاهيهم وكالفرج الى اشعار الاخرة فكلمها خارجة عن موضوع الفناء  
 فضلا عن كونه ولا يصدق عليها الفناء لانه لا عرف ولا شرا نعم يصدق الفناء على  
 الفرج الشئ كما مثلنا الان خارج عنه كما ونضربا ومورد الاحتياط المحرر في الواجب  
 غيره لك كما لا يخفى على المتدبر فيها مع ملاحظة ما وقع فيها من تغليب حرمة بكونه  
 لها ولعيا ولغوا وابطالا ويدل على ذلك ما في كتاب علي بن جعفر على ما حكاه غيره  
 عن اخيه قال سئل عن الفناء في الفطر والاضحى والفرج قال لا بأس ما لم يصر به في  
 ابيض احببه قال سئل عن الفناء هل يصلح في الفطر والاضحى والفرج قال لا بأس  
 ما لم يصر به وظاهر ان مثل علي بن جعفر لا يستل عن الفرج الباطل بها بفريضة الفطر  
 الاضحى وهما يوم سرور وعيدان المسلمين من الله بما عملهم وسما بفريضة قوله <sup>بعض</sup>

من اوى القصد الى الفرج الباطل والاشعار الى الحلال وقوله ما لم يضر به امر ديني او دنياه  
 رآك الله او لم يره ما لم يضر به شيء من امره او لم يضر به شيء من دنياه او لم يضر به  
 على سبيل المعروف والعالم نعم لو قصدت حبث جامل من ثمرته لمرأته او من ماله او من  
 الدين والادعية والمناجاة الصالحة العارضة لله كما العلة ويصله بعض جهات وال  
 متنى الصفة فلا يسيان من شدا الغناء معصية بل كان يكون كره واستغناء فاف  
 اشمن ذلك لو كان من الشيا تنقأ انشا بالله العيا بالله بالوطن والان الله وجمال  
 البحر ووضوح الزمان والذوق من السور القرآنية كما سمعت حكاية شوقه بالله وهو في  
 كثر الاذنه امل فلو في القارى العباد بالله بهذا القصد محبوب من الناس محروم  
 ولا يجوز استماعه ولا يتبع المشيع ان يقصد استماعه الجلاء والافرة ولا طاعة في الشا  
 ولم يتبع معصيته مقدرة للطاعة وهذا امر مسلم عند الغناء ثم لو شك في قصد  
 القارى فهو محمول على العطف فظهر ما ذكرنا من قوله ما افروا القرآن بالحنان العربي  
 اذ لو لم يكن اهل القسوة والكبرياء سيجي بكم افروا القرآن بترجيح الغناء بترجيح الغناء  
 والفح والوهابية لا يجوز ان اضم قلوبهم مغلوته وقلوبهم يوجب انهم وقم ما قاله  
 شيخنا الميرضي قد اراد قوله لا يجوز ان اضم اشار الى ان مقصودهم ليس تدبير معاني  
 القرآن بل هو مجرد صوت المطرباء وفي بعض الروايات في ذكر ان اظم الساحة ويصو  
 بالقرآن ومعنى قول ابو جعفر ودج بالقرآن صوتك فان الله سبحانه بالصوت الحسن  
 بترجيح غيره جميعا. في رواية النوفلي عن ابي الحسن قال ذكرت المشي عند خيبر ان  
 بن الحسن كان يقرأ القرآن فربما يتردد المارة فسمع من صوته ان الامام لم يظفر من اللذة  
 شبا لما احمله الناس من حسنة الحديث وقد رواه عبد الله بن شاهر عن رسول الله  
 خير من اسنى اقل من ثلث اجمال والصوت الحسن والحفظ وقال في اخرى لكل شيء حلية  
 ورواية القرآن الصوت الحسن وقد رواه ابو بصير عن رسول الله ان من اجل اجمال  
 الشعر الحسن ورائحة الصوت الحسن وقال الصادق عليه السلام يا بني الله احسن الصوت وقال

في رواية اخرى كان علي بن الحسين احسن الناس سونا بالقران وكان السقاوي يمدون بباب  
 بسقوا في رثته وقال معاوية بن عمار الله الرجل لا يرى ان تصنع شيئا في الدعاء وفي القران  
 حتى يرفع صوته فقال لا بأس ان علي بن الحسين كان احسن الناس سونا بالقران فكان يرجع  
 من جمعة اهل الدار وانما جعفر كان احسن الناس سونا بالله ان فقال اذا غام الليل  
 وشرع صوته فترى ما اثار الطير من السقاين وغيرهم فيسبحون فيسبحون الى فراشه  
 وفي الغيبة مثل علي بن الحسين من شره جاز به لخاصة فقال ما عليك لو اشرت بها  
 فذكر لك الجنة يعني به ائمة القران والزهدي والفضائل التي ليست بثناء فاما الثناء  
 فخطوب والظان لفظ بهوا من كلام الصدوق وهذه الاخبار المذكورة نقلت كلها  
 من ثلثين شجنا المرفوعة ومن الكتابات والى ما ذكرنا من معنى الثناء وحكمه هو ان  
 يظهر من البعض صاحب الكتاب وشجنا المرفوعة من قال شجنا هذه الاقوى في الثناء  
 مساو للثنا وهو الباطل لان قال وبالحيلة فالخير هو ما كان من ثنوا اهل الفضل  
 والمعاصي في ردة الثني عن ائمة القران بها سواء كان مساويا للثناء او اعلم واخصر  
 مع ان الظاهر ان لعل الله الا هو وقال الله فكل صوت يكون لهوا بكيفية ومعدا  
 من لسان اهل الفسوق والفساد في كلام وان فرض انه ليس بثناء وكلامه لا يعد ثنوا  
 بحرام وان فرض صدق الثناء عليه فرضا غير محقق لعدم الدليل على صدق الثناء الاثر  
 حيث كونه باطلا لغوا ووزن ان الله لا يخلق ما يرضى احد ما قصد التلحيز وان لم يكن  
 لغوا والثنائي كونه لغوا في نفسه عند المستمعين وان لم يقصد به التلحيز انتهى اردنا  
 نقله فظهر لك بحمد الله من الشارح بما ذكرنا حقيقة الثناء وضمنا وحكما وان شناع  
 الثناء من جميع الاخبار وان لا ضار فيها اصل لا يخرج الى التلحيز فالجواب كل  
 الجواب يظهر من بعض حيث ينبغي ان يرجع مطلق الصيغة بحرام فانه جيل على هذا حقيقة  
 الثناء الحسن من الله الحكيم الشا به الله لغوا وطرح هذه الاخبار الكثيرة في الماحضة لطلوعها  
 في مسئلة الثناء بما يقتضيه كما بانا قاصدا لخصوا مسئلة وقد بانها من الاطراد في غير بيان  
 شقها فالحمد لله



كتاب  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

## بسم الله الرحمن الرحيم

منه رسالة في اجمال الامور التي علم اننا كتبنا في السابق رسالة في بيان اجمال الادب  
على وجه الخاص فاجبت ذكرها هنا فاستمع مني وادعوا الحق في اختلاف العلماء في بيان  
اجمال الامور التي في شئ واحد فلهذا التوسيع والبيان مقدمة ما لا بد من نقل الاثر  
فقول ان الجواز منقول عن اكثر الاشاعرة وعن المحدثين في الدرر السنية والحق الاولي في  
سلطان العلماء والحق في اساسه وولاء الحق والفاضل المدقق الشيرازي في  
الكشاف والسيد الفاضل السيد نصير الدين وادعوا الحق في بيان مقدار وجه  
اسرارهم وادعوا الله ان يهديهم بل ويظهر من الكتاب في حيث يصل كلام الفصل في  
قوله وكذا في الطلاق ولم يعلق عليه رضاء بذلك بل جعل قوله مستندا للربط في ظاهر  
من كلام الفضل ان ذلك كان من سمات الشيعة وانما المخالف فيه كان من العامة  
كما اشار الى ذلك في كتابه في الآثار على نقل وانصر هذا المذهب جماعة اخرى في  
اول ذكر ما في الكتاب في موضع التنبيه مع ان فيه فوائد اخرى قال فلهذا كتاب الطلاق  
بابا في بين من طلق على غيره وبين المطلقة ان اخرجت في عدتها او اخرجها  
في عدتها الحسين بن محمد قال حدثني حمدان الفلاني قال قال علي بن ابي طالب  
من اخرجها صحابك ان من طلق تلك المرأة يقع الطلاق فقلت لم ادعوا ان الطلاق  
على الكتاب السنة فمنها القهار وادعوا ما قال فانقول فيمن طلق على الكتاب السنة  
وخرجت امرأته او اخرجها زوجها او احدث في غير بينهما بغير زلة العدة او بردها الى  
بيته حتى يغتسل منه او يفرق ان الله عز وجل قال لا يخرج من بيوتهن ولا يخرج  
قال فاجبت جواب لم يكن عند جوابي او صحت طاعت ابوبن توح فقلت في  
واخر به يقول عمر بن الخطاب لم يخرج اصحابنا من انا نقول بالاثار فقلت علي بن ابي طالب  
فقلت في ذلك واخر به يقول عمر بن الخطاب فقلت في ذلك وهو يلزمك ان لا يخرج  
الطلاق الا الكتاب فلا يخرج العدة الا الكتاب في قلت معني به حكم من ذلك

ولغيره بقول عمر فقال عوبة ليس العدة مثل الطلاق وبينهما فرق وذلك ان الطلاق  
فصل المطلق فاذا فصل خلاف الكتاب ما امر به فلنا له الرجوع الى الكتاب والافق  
الطلاق والعدة ليست فعل الرجل ولا فعل الزينة انما هي ايام تحضر وجبض يحدث للبر  
من ضله ولا من فعلها انما هو فعل الله ثم فليس يقاس فعل الله بفعله وفعلها اذا  
عصت وخالفت فقد مضت العدة وبانت باثم الخلاف ولو كانت العدة فعلها  
او مضاعفها العدة كما لم يرفع الطلاق اذا خالف وقال الفضل بن شاذان في  
جواب اجاب به انا عبيد في كتاب الطلاق وذكر ابو عبيد ان بعض اصحاب الكلام  
قال ان الله عز وجل جعل الطلاق للعدة لم يخبرنا ان من طلق لغیر العدة كان طلاقا  
عنه ساظا ولكن شيئا يقيد به الرجال كما يقيد به النساء بان لا يخرج من بينهن  
ماد من بعد ذلك فانما اخبرنا في ذلك بالعصية فقال وذلك حدود الله فلا  
تفقدوها ومن بعد حدود الله فقد علم نفسه فعل العصية الطلاق الا بالعصية  
في خروج المنة من بينهما الستم زونا لانه مجتمعة على ان الزينة المطلقة اذا حث  
من بينهما اياها ان تلك الايام محصورة لها في عدتها وان كانت الله فيه عاصية كل  
الطلاق في المحض محتوي على المطلق وان كان الله عاصيا قال الفضل بن شاذان  
اما قوله ان الله عز وجل لما جعل الطلاق للعدة لم يخبرنا ان من طلق لغیر العدة كان  
طلاقا عنه ساظا فليعلم ان مثل هذا انما هو تعلق بالسلب فيعلم ان امر الله  
عز وجل بالشيء هو نهى عن خلافه وذلك انه جل ذكره حيث اباح نكاح اربع نسوة  
لم يخبرنا ان اكثر من ذلك لا يجوز حيث جعل الكعبة قبله لم يخبرنا ان قبله غير  
الكعبة لا يجوز حيث جعل الحج في ذي الحجة لم يخبرنا ان الحج في غير ذي الحجة لا يجوز  
حيث جعل الصلوة ركعة وسجدتين لم يخبرنا ان ركعتين وثلاث سجديات لا يجوز  
فلو ان انسان تزوج خمس نسوة لكان نكاحا حاشا باطلا ولو اتخذ قبله غير الكعبة  
وكانت صلوة غير جائزة ولو حج في غير ذي الحجة لم يكن حجاجا  
لكان ضالا

وكان فعله باطلا ولو جعل صلوة بعد كل ذكر وكعبتين وذلك بحدوث مكانه صلوة  
 فاسدة وكان خبره مقصلا لان كل من فسده ما امر به ولم يطل في ذلك كان ضلها باطلا  
 محضاً خيرا جاز ولا مقبول وكل ذلك الامر والحكم في الطلاق كما ذكرنا بيننا واحمدنا ثم  
 واما قولهم ان ذلك شيء يشبه بالرجال كما تشبه النساء الا يخرج من ماد من تحت  
 في يوفون فاجزئ ذلك لمن بال المعصية وهل المعصية في الطلاق الا كما المعصية  
 في خروج العدة في هذا فلو خرجت من بينهما اياها ما كان محسوبا لها فكذا ذلك  
 الطلاق في المحض محسوبا وان كان لا عاصبا فقال لهم ان هذه شبهة دخلت عليكم  
 من حيث لا تعلمون وذلك ان المخرج والاخراج ليس من شرائط الطلاق كالعدة ولا  
 العدة من شرائط الطلاق وذلك لان الاجل للمرأة ان يخرج من بينهما قبل الطلاق ولا  
 بعد الطلاق ولا جل للرجل ان يخرجها من بينهما قبل الطلاق ولا بعد الطلاق فاما  
 لطلاق وخبر الطلاق في خطر ذلك ومنه واحد والعدة لا تقع الا مع الطلاق  
 ولا يجب الا بالطلاق ولا يكون طلاق المدخول بها بلا عدة كما يكون خروج و  
 اخرج بلا طلاق واعدته فليس بشيء المخرج والاخراج بالعدة والطلاق  
 في هذا الباب اما فاس المخرج والاخراج كرجل داخل دار قوم لم يمس فمضى ففعل فيها  
 فموا من دخول الدار وصلوة جائزة لان ذلك ليس من شرائط الصلوة لا من فعلها  
 عن ذلك صلى او لم يصل وكذلك لو ان رجلا غصب جارية ثوبا واخذ قلبه بغير  
 اذنه فمضى فيه لكانت صلوة جائزة وكان عاصبا في لبسه ذلك الثوب لان ذلك ليس  
 من شرائط الصلوة لا من فعلها عن ذلك الثوب صلى او لم يصل وكذلك لو ان رجلا لبس ثوبا  
 غير طاهر او لم يطهر نفسه او لم يترجعه نحو القبلة لكانت صلوة فاسدة غير جائزة لان ذلك  
 من شرائط الصلوة وحكمها لا يجب الا للصلوة وكذلك لو كذب في شهادته وشا وهو  
 صائم بعد ان لا يخرج كذبه من الايمان لكان عاصبا في كذبه ذلك وكان صورا جازا لا  
 منفع عن الكذب صام ام افطر ولو ترك الغزير على الصوم واجامع لكان صورا باطلا

لان ذلك من شرائط الصدق وحده لا يجب الامع المقوم وكذلك لو حج وهو عاق لوالده  
 ولم يخرج لغيره من موقوفه كان ماصلة ذلك وكانت حجة جائزة لانه من من عن ذلك  
 حج ولو حج ولو ولد الاحرام او جامع احرامه قبل الوضوء لكانت حجة فاسدة غير جائزة لا  
 ذلك من شرائط الحج وحده لا يجب الامع الحج ومن اجل الحج وكل ما كان وليما قبل الفرض  
 وبعده فليس لك من شرائط الفرض لان ذلك في حله والفرع جائز وكل ما لم يجز  
 مع الفرض ومن اجل الفرض فان ذلك من شرائطه ولا يجوز الفرض الا بذلك على ما بينا  
 ولكن النعم لا يفرق ولا يميز ويدين ان يلبسوا الحق بالباطل فاما ترك الحصر حج و  
 الاخراج فواجب قبل العدة ومع العدة قبل الطلاق وبعد الطلاق وليس هو من شرائط  
 الطلاق ولا من شرائط العدة والعدة جائزة معه ولا يجب العدة الامع الطلاق ولو لم  
 الطلاق فهو من حدود الطلاق وشرائطه على ما مثلنا وبيننا وهو فرق واضح والحمد لله  
 انتهى عمل الحاجة والقول بعدم الجواز هو المنقول عن اكثر اصحابنا والفتاوى الثانية  
 في بيان حمل التزاح انما الوحدة قد تكون جنسية وقد تكون شخصية والجنس الواحد قد  
 يكون مصلحة وقد يفسد ثوابه لا يختلف لاختلاف الاعتناء ولا بالرجوع والاعتناء من  
 الاحكام وتجب المدان فمن اوزم ذلك ان لا يصل اليه بها النفع ولا يلبس لباس الشخص  
 ويمتنع اختلاف افرادة في الحكم بان يصير فرد منه ما هو ابر واخر منها عند امباحها بالآلة  
 من القائلين بالحسن والنفع والضرورة وبعض الافعال على خلاف ذلك فيمكن ان يصير فيه  
 النفع واختلاف افرادة في الحكم كالسجود للصوم والصدقة فظهر ان الواحد يصح على ليس  
 محال للترتيب اذ لا يختلف حكم الافراد في الاول ولا باس بالجماع الامر والنفع في القسم الثاني  
 فما قبل يعلم الجواز في الجسد ط فلا زير انكاره في الادب ان يظهر ايضا ما نفع من الاحكام  
 في شريعة من شرائع اوزاد موضوعه او نقص كما او كيفا فذلك دليل ان مصالحها و  
 مقاسرها لو تكن ثابته بمحض العلة النائرة وان فسر الذائق بمحض المتفق على قبله يمكن التمسك  
 فمثلنا ان نحن ان زيادة ركعة على صلوة نفع خلا فالغير واحد وعنوان المسئلة في الاصول

كما لم ينفخ ولا يشهد من لدن الى اخر زمان الخاتم فمعرفة اثبتة الصفات فليس معنى نزع الشرا  
 بعضها البعض نزع جميع احكامها فافهم واما الواحد الشخصي فلا يصح موضوعا للحكمين من جهة واحدة  
 سواء كانا تكليفين مثل ما نحن فيه ولا ضرورة من مذهب المدعيه وسره ظاهر عند  
 الاشاعره ايضا لانه تكليف مح التكليف بالحق ومن جوزه منهم زاعا انه تكليف بالحق ضد غفل  
 ومثل ذلك بعينه اذا كانا في الحكمين قبليلتين فامحص النزاع في الشخصي لانه في محبتنا  
 نفيد بان ضاعدا هذا وانما عدل عن قولهم الوحدة قد تكون بالجنس وقد تكون بالشخص  
 فان احكامهم قد يكونون للفردية ارجى والشخص الواحد المعدك والنوع الواحد الواحد  
 النوع الجنس الواحد الواحد بالجنس يقولون للفردية ايضا الواحد النوع والواحد بالجنس  
 اي الواحد نوعا والواحد نوعا والواحد جنسا والواحد جنسا والنوع ايضا الواحد بالجنس  
 بهذا المعنى وظاهر اللفظين ايضا يدل على ما رايه الحكماء الثلاثة الموضوع اذا لم يكن موضوعا  
 الامع في وجهه فاما ان يكون الحكم اوليا بالذات للحيثية وللحيثية بها اثباتا وبالحيثية  
 او لا يكون كذلك ولا ثالث والاول هو المسمى بالحيثية التنفيذية وبالواسطة والعرف  
 وما العنوان ويلزمها وانما ان يكون كبرى وهذا مثل قولنا وذلك فيجب من حيث انه ظلم او  
 هذا الظلم فيجب ومثل اكرم كل مدبغى او اكرم زيد لانه صديق او اكرم زيد القديس اذا  
 كانا المعدل هي الصداقة اثباتا كانت ومثل هذا مرفوع لانه فاعل وهكذا والثاني هو المسمى  
 بالحيثية التلييلية وبالواسطة في الثبوت وبالذاع ويلزمها ان لا تكون كبرى وسره  
 ان المحبت بها العلم بنفسه موضوعا بحيث لا يكون دخل للحيثية اصلا ولا لا يكون للحيثية  
 حيثية ولا يكون للحيثية ايضا بنفسه موضوعا والاثباتات تنفيذية فالحكم انما هو في  
 الحقيقة للجميع من حيث هو المجمع فلا ينفك الحكم الى كل محبت بها كماله العلم الاول حق  
 كبرى وذلك كقولك اكرم زيد العالم اذا كان المراد خصوص اكرام زيد لا مطلق العالم  
 فلهذا لم ينفك قوله وان كانا لا فوي خلافه الى انه لا يجوز التمسك الى كل مسكر لو قال  
 المنع من ارام لانه مسكر لاستعمال الحيثية في الداعي العنوان كليها فهو مشترك فيها اذ لا

على مذهبه الاشتغال بالحقيقة ومن مظاهره بطلان قياس أهل الفلاس إذا ما يكون  
المقبول عليه عنوانات فيجوز العكس إلى المقبول مع وجوه الصفات العنوان في المقبول كل قد  
تكون صفاته دواعي فيكون مخصوصه وحل في الحكم بالبداهة فلا يعقل وجوه هذا  
الحكم وغيره قد برهن لو أن القسم الثاني أنه لو كان للبحث الف جهه من المصالح  
والف جهه من المفاسد مثلا فلا يمكن أن يكون له مكان بل لابد من تفاعل الجهتين  
ومن لحاظهما فإن نشأ بينهما المباح والاف وداع أو مجموع مع لمع من القبيض أو  
مع عدمه والعالم الناظر في جميع الجهات هو عالم الغيوب والاراضون في العلم فهو إذا  
كمحيو اضطلعت خواص أجزائها وأما يثبت خاصيته واحدة على صورته النوعية وكما  
لما ج المسلوب عنه كقضايا العناصر بخلاف القسم الأول حيث يلزم أن يجمع في  
المبحث أحكام كل جهة جهته وخواص كل قيد على حدة واحدة وإن كانت متضادة  
إذا الفرق ليس موضوعا لها بل موضوعا لها الغير المتضادة وهي متعددة فتوذا كما إن  
فيها أنواع من الأطلع بعضها ملذة وبعضها مشتمة أو كثيرة يكون لكل عنصر  
منها قسم من الشدة ولا يمكن أن يكون المجموع من حيث المجموع حكم واحد والآن خلا  
الفرق وهذا كقولك فلان دائن من فلان ومدينون لفلان وفلان طيب من حيث  
أنه كريم وحليم وهكذا وخبيث من حيث أنه زان وساو وهكذا كما قال الله وأخرون  
اعترفوا بذنوبهم خلطوا عموما لخالقا وآخر شيئا عسى الله أن يتوب عليهم إن الله  
هو التواب الرحيم ولا ينفق من لك ينفذ الواجب مثلا بل يؤكد به حيث اجتمع فيه  
الحكمان ثم لا يخفى أنه قد يكون شيئا جهته تغليب له الحكم ونفي يد لاخر وغيره  
بحكم ثالث فكل جهه حكمها وكل جهه هو موليها وأبجمله لا يمكن وجود نقطتين  
بلا شك وبين حيث علمناك سر الحقيقتين فتعظ كبل لا نزل قدم بعد ثنوينها  
الرابعة قد عرفنا من لوازم العناوين أن يكون كل واحد منهما بالنسبة إلى الآخر  
لا بشرط أو لا يكون هذا معني في الآخر وجودا ولا عدما وبالعكس فلا يعقل

ان يكون محل النزاع الاما يكون بينهما عموم من وجه في المشايان متباينان فلا  
 والمعاد ان متباينان لا يتباينان فلا يمتنع هنا حكاية متضادان نعم لا يمتنع  
 غير المتضادين ان يصير فيقيد بين وسر في ذلك ان الموضوع في القضية المتخارجه  
 ما لا يخلو في الوجوه والمشتابان في هذا الوجود وانما الوجود الواحد الجامع ولو  
 لا في حقيقته متلازمة متساوية لا يمكن ان يصير موضوعا للحكمين متضادين مطروبا  
 مطلق المتلازمين وانما مع اختلاف الوجودين كالعلة والمعلول فيوز اختلاف حكمهما  
 اذا لم يكن تكلفيا وان كان تكلفيا فلا يجوز ايضا لما مر من وجوب الحكم في اعادة  
 جميع المحييات المتلازمة وهذا ظاهر خلافا لبعض لا وجه له وما انحصر فيهم فتد  
 محل النزاع بما يكون منه بعد بيان ان النزاع في السابقين من وجه فانهما هو شرط  
 في خصوص اجتماع الواجب المحرر فلا يلزم الفسخ والتكليف بالحق ولا بشرط في غير  
 ذلك كالمندوب المذكور واما العام والخاص المطلقان كعقوبة الرقبة وعقوبة الرقبة  
 المؤتمنة واكرام الما ولا نكر هذا العالم فتى خلت حكمها فكل واحد منها مفيد  
 بالآخر وجودا او عدمه اذ لو لم يكن لخصوصية هذا العالم دخل لما منع عن اكرامه  
 وكذا لو لم تكن غالبية على جهة العلم فتدله اكرامه لما فيه شرط لا وفوله  
 لا نكره هذا العام مشروط بشرطين وهذا الشرط لا دخل له بعالم الا لفظا فتد  
 المحقق الفاضل حشر الله مع صاحب الشريعة لولا فهم العرف لا يمكن جريان النزاع  
 في العموم المطلق مثل صل ولا فصل في الدار المنصوبة الا ان فهم العرف اخرجه عن  
 المسئلة وادرجه في مسئلة الفسخ العبادات ليس على ما ينبغي في العجينة خصوصا  
 الفصول فيه اذ قال فله على المحقق المذكور ثم لا فرق في موضع النزاع بين ان يكون  
 بين الجمع بين عموم من وجه كاصولة والغصب بين ان يكون بينهما عموم مطلق مع  
 عموم الما ويرى كما لو امره بالحركة ونهاه عن اللذان في موضع محض في فصله لانه  
 فان احركه والشد في طبعه ثمان متخالفان وقد اوجدهما في فقه واحد والاولى

سما اعم الخ وقال في موضع النزاع فيما اذا اطلق الامر لله بطريقين متباينين بحسب  
الحقيقة وان كان بينهما عموم مطلق وفي مسئلة التفرع العبادات فيما اذا اتخذنا  
حقيقة وشاونا مجرد الاطلاق والتفصيل الخ وذلك لانه لا يعقل عموم مطلق  
ويكون بين العام والخاص متباين غير حجة الاطلاق وان كان قد وهل الخاص الا  
انضمام قبل الى مطلق وهل العام الا عدم انضمامه في التفرع العبادات اذا  
مقتضى محله ولا ندان الى موضع مخصوص محله و قد عرفت الى موضع فلا ن وهذا ظاهر  
فقطع بالبرهان التبرين العوائق في البحثين التفصيليين لا يكون بينهما الا  
تباين جزئي في أي قد يكونان متباينين قد يكونان عامين من وجه سواء كانا كل ذاتا  
كالنصب والصلوة او باعتبار المضاف اليه والمعلق وهذا في الجنس الواحد والوحد  
الاجتناب مثل اكره ما لا نكره فاسفا في اكرام العالم واكرام الفاسق عموم  
وجبر لان بين العلم والنقص عموم من وجه وكلا القسمين من محل النزاع كما مر في باب  
المسئلة ثم اعلم ان تخصيصهم النزاع في الحكمين المتضادين لا يخرج المتضادين اذ  
المتضادان لا يجتمعان عفو لا فضل لا باس بحضر الطبر وعسل ثوبك من خرم لا ابوك  
لمخرج عن محل النزاع لتناقض الطهارة والنجاسة فليس الا بترك كل والطريقين  
بل احدهما مشروط بعدم الاخر او بينهما لما كانا متضادين مثلا من يجب مثل ذلك  
مراعاة البحثين وجعل الحكم على طريق الجملة التالية وهذا هو الاخر ومثله يخرج كل  
حكيم وضعيين يكونان مثل التفرع في فضل خلق من جميع ذلك لانه لا يعقل خصوص  
البحثين التفصيليين وعدم الجماع حكمهما ولا يفرق في ذلك بين التفصيليين والعلمين  
والمتفلسفين وغير ذلك فمن تأمل في ذلك او فصل فقد والله عقل عن معنى التعليق  
والتفصيل المصطلحين الدائر بين النقيض والاثبات فاذا لا يعقل النزاع الا  
في الصغر اى ان الصلوة والنصب عنوانان او باعتبار اختلافان ومعنى الاول  
ان موضوع الوجوب الصلوة لا بشرط والغصب موضوع المحر كك ومعنى الثاني



ان الموضوع هو الصلوة الغير الجاهلة للغيب الغيب الغير الجاهل للصلوة مثلا وضوء  
 الابتاع لا وجود له لاحراز عدم وجود الموضوع فيه اذها اذا متبائن لا عامان في  
 وتعليق ان اي جزان للموضوع لا تنفي بان اي وضوفا وهذا خلاف الفرض  
 معنى الثا لثان يكون احدهما عنانا لا يشترط كالتصديق اعماما والآخر اعماما اي  
 مشروعا لما بعدم الآخر كالصلوة على قول الخصم فاذا كانا عنانين وكان معناهما ان الصلوة  
 واجبة موجبة للامثال معلومة اي كانت مع التصديق وان الغيب حرام سواء كان  
 الصلوة او لا مع ما ذكره المحقق في قوله في اخر البحث انه لو صرح المولى بانك ان صليت  
 في مكان الغيب فقد امشيت من حيث الصلوة ركنك خالفته كقبحه لايجاد  
 كلام صحيح لا يري فيه ولا شك بعينه الخامسة الغيبة ما خارجة مثل الصلوة  
 والعبادة والغيب حرام واما غيرها وكلا من الاصل وهو ما يكون وضوء الحكم ومثلا  
 الاثر الموجود انما يجب بان كان او سلبا متما كان او طليا وهذا الفرض سلم على  
 المذاهب انما الخلاف في جهات اخرى ونحن بعون الله نريد ان نكشف الجاهل في تبيين الفرض  
 من الباب بحيث لا يتوقف على اصل الوجود او المبهة وعلى وجود الكل الطبيعي وعدمه  
 وعلى ان مشق الاحكام الافراد والطبايع لا بشرط او بشرط الوجود فنقول بقرينة  
 كل فرد من افراد صنف واحد او نوع واحد او جنس واحد لا يشترط على الشخص وخصوصية به  
 عن افراد الاخر وقشر اليه بهذا ان الاخر قد لا يوجد في شخصه غيره ولا يمكن ذلك  
 والا لانفع الاشياء وهذا بخصوصية كونه ما انه ووضعه وايضا فانه ومثاله  
 المخصصة به وبشمل ايضا على امر اخر يحصل الاشتراك بينه وبين امثاله وبسببه يقال  
 انها من صنف واحد او نوع واحد او جنس واحد وبما ان هذا امثاله وهو شيء يكون  
 بحيث لو فرض انفصالا عن خصوصيتها يكون هو من هذا جنس. فمن ذلك وكانت  
 بمنزلة ماء واحد كان واحدا فاضت اناء كثيرة وهذا ان كل واحد منها موجود  
 في كل فرد بها وبمفعلا ما كان ذكرنا كل رجل وامرأة وصبي ولذا يقولون ان علم هذا

مثل لهم ذلك وبما عرف هذا كباخر ذلك وهكذا ولا يفتعلهم للاشتراك لما أمكن لهم  
 فضبطه عامة مثل كل رجل كذا ولا يحصل إذا كثرت وغلبت أيدى الانقضاء بخصوصية واحدا  
 ثم أنه يمكن أن يصير كل فرد من نوعها الأحكام من جملة ثلث الأول أن يكون الحكم الشخصي  
 وخصوصيته وما يباين به ويكون هو الموضوع لهذا الحكم وما ناطا ومختلفا له ولا يكون  
 للفرد المشترك دخل أصلا وإذا كان كذلك فلا يمكن وجود هذا الحكم في غيره لأن الحكم  
 لا يزداد الموضوع فلا يمكن هنا أن يتحقق فضبطه لثلاث على الفردين فلا يحصل  
 كبرى! الثانية أن يكون حكم الجميع بخصوصية والجزء الآخر ويكون الموضوع للجميع من حيث  
 الجميع فيتوزع كل واحد من الجزئين أصبا وبهذه تعليلينه وهنا أيضا لا يتحقق الحكم في فرد  
 فلا يحصل هنا أيضا كبرى فباستبعاد هذا كما إذا كان في الواجبات العينية  
 حيث تعلق الأمر بها بكل واحد واحد بالخصوص ولذا لا يتحقق صلوة في بعض صلوات  
 مثلا وهكذا ومن هنا عرف سرفوطم الجزئي لا يكون كاستبعاد لا مكنيا وهذا الشرط  
 في هذين القسمين الثالثة أن يكون الحكم للجزء المشترك الموجود في غير فرد فيكون هو  
 الموضوع أينما كان ويكون ما ينضم إليه من خصوصيات ملغى في خصوصيته كانت ويكون  
 وجود هاتمة عددها مع على حد سواء ويكون نسبة وجودها وعددها اليك كجزء الموضوع  
 فيجب أن لا يشترك هو المطلوب وجوده وعددها ولا يقع نظر الطالب إلى ما عدله  
 فيكون هو الموضوع والجزء التقيدي ومنها يحصل الكبرى والقباس وإنما كما لا يحصل  
 في غيره أبدا فها هنا هذه تارة وكل تارة مرة وهذا أصل وكل عمل يدفع العلم وهذا  
 فاعل وكل فاعل من نوع وهذا جبرون وكل جبرون ماش وهذا الشا وكل انسان ناظر  
 وهذا الحشا وكل احتاج حسن وهذا ظلم وكل ظلم منيع وهذا اخر وكل اخر حرام وهذا  
 صوم شهر رمضان وكل صوم شهر رمضان واجب هكذا إلى ما شاء الله تعالى  
 فدل على بطلان هذه المقام البدهية ما ذكرنا هنا وما ذكرناه في مسألة بيع عبد من عبد إن  
 الموضوع لا يمكن إلا أن يكون له واحدنا ولله جهة واحدة وإن كان مركبا من العنصرين

اذ لا شيء ولا موجود الا وهو واحد كما مر ان لا فرق بين التخييل لشرع العقل بل هذا هو  
 وهو الذي لا بل نقول لا تخييل في الحقيقة اصلا اذ الموضوع لا يكون الا واحدا واذ لا نقد  
 فلا تخييل وما يترأى من التخييل بين الافراد باعتبار تعدد لباس الموضوع فانما هو امر  
 ظاهري وانما يحسن ذكره للعوام واهل الظاهر وفي مقام التخييل واخذ القياس  
 المراد الى حصول هذه الموضوعات العقل فاد حصلت فيه وانما هي من الموضوعات  
 وتخرجت عن الاعشبة والابنية لرايتها في كل واحد منها شيئا واحدا لا ثاني معه وكلما  
 فرضت له ثانيا لرايته عن الاول حصول صاحب الفصول وفي مثل المختص بالتخييل بين الشيء  
 وبين تركه الخاص الى الجامع للفرق الاخر كما مر ظاهري فانهم ثم هذا القيد المشترك الموجود في  
 ضمن كل فرد لا يختلفا له فيما ذكرنا سواء قلنا بان في الحقيقة وجوده الخارج هو الموضوع  
 دون مهيته على امالة الوجود او الموضوع هو مهيته الموجودة في الخارج دون وجوده  
 على امالة المهيته وان الموضوع هو ما على الفرض وسواء قلت بان هذا القيد  
 المشترك هو الحكم الطبيعي فيعلق الاحكام هو الطبايع او سميتها باسم اخر وقصدت من الحكم  
 الطبيعي امر اخر ففي جميع الفروض يكون هذا القيد المشترك الموجود في الخارج هو الموضوع  
 ومن انكر ذلك فظهر ان امره لعدا انكر امره ضروريا ويلزم ان لا يمكن فباسم استدلال اذ لو  
 ذلك لكان الموضوع دائما هو المفرد بان يكون لخصوصيته كل فرد عقل ولا يوجد له  
 خصوصيته في غير هذا المفرد ولا يمكن لخصوصيته فاذ لا يعقل اتحاد الفردين  
 في حكم من الاحكام فاذ لا كاست لا يمكن كذا انه لا يعقل اتحاد شيئين في حكم ولا يكون  
 الموضوع هو القيد المشترك فقط بل يكون للامر المختص به لئلا لا يوجد في الامر يدخل الموضوع  
 اليه هذا بدعي الاستحالة وضروري الاستناع ثم انه قد ظهر مما قلنا اذا احطت بغيرها  
 ان من ان يفرض من اصوله مثلا افتدا في بعض المطلوب لان معه وفيه لباسا او شيئا  
 لا يتصور ولا يقع بل هو منه كالظلل للاجسام فاذا امره فانبت برجل يلزم عقل لا ظل ويخفى  
 وعادة لباس انما انبت بعض المطلوب في المأمور به التباينة لا بد من طلبك ان المطلق

والمازور وجود الوعد في اصول الدين وفردية ليل لا الحركة او السكون ومن افرادهما  
الاجتماع والافتراق فالأول ان اشان لا اربعة كالمشهور في السنة ثلاث لها الكثر قد  
يكون المطلوب بالحركة والسكون التفسيرين وقد يكون المطلوب بالحركة والسكون التفسيرين  
وان كان الفاعل في الجميع هو النفس وليس هناك مقام يسطرك فقول المصاولة مثلا وجود  
في الزمن وهو المعبر عنه بالعلم والنقص وهذا ليس مطلوب في الامر بالصلوة بل هو علم وحس  
ومرأة وسبيل لما هو المطلوب وان كان هذا التصور يحصل بعد حركة من النفس وانما  
المطلوب المستغل على المصالح هو لصلوة الخارجية الموجودة في الخارج ثم اعلم ان حقيقة الصنع  
والمصنوع والفعل والمفعول والابحار والموجد والافتاء والمنقأ وهكذا في السائر  
فحقيقة المبدأ واسم مفعوله واحد وانما الغايات بالاضافه بنفس قوله رب الله انك حاكم  
سبح تعلى ثم فناء خلق خلفته خلصه وفعل هذا الفعل الخاص وادب ايجادا خاصا  
بالصنع المستند بالمفعول المطلق الا ان ظاهر هذا الكلام بحسب التركيب القوي مفعولا  
به كقولك صلى صلوة الظهور لمفعول مطلق فان معنى لك يا فارسي آفريد اسمها را  
وخواند نماز ظهر را وليس هناك آفريدك خاص وخواند خواندك خاص ولا ربط بين قول  
المفعول والمفعول فاعل الزمخشري ان التوالة قوله خلق السموات وخلق ذلك مفعول مطلق  
فقد خلط بين المفعول والمفعول وقاس احدهما بالآخر وهذا نظير قولهم ان زيدا في ضرب  
ضربا زيدا مفعول به وضربا مفعول مطلق مع ان الفعل والمفعول انما هو الضرب في علم  
وهذا ظاهر ثم لا ريب ان كل فعل وابداء سواء كان من افعال الله او من افعال العبد  
فما يحصل فلا فعل واذا حصل انقطع فعله زيد ما لم يحصل فلا صلوة ولا مصلية ولا  
فرد ولا وجود ولا ايجاد ولا مطلوب فاذا حصلت انقطع الامر وهكذا فاقبل ان خلق  
الامر والنهي هو الاثر الخارجي في الخارجية فصار كقائل امر بما لا فاعلا انما اراد معنى  
اخر وهو ان المطلوب ليس المهمه من حيث هي اى مع قطع النظر عن الوجود الخارجي فخرج القول  
اخرين كصاحبه الفضل وهو ان المطلوب هو المهمه باضمار الوجوه وان خلقوا طلبا لطايب

والمبني من حيث هو بالبر ما قبلنا الصلوة مثلا ليس الا حرفة وسكونا خاصا جسيما  
 فاهي الاضلا وانثاء واجدادا وميوذا خاصا خارجيا فالامر بالصلوة ليس الا هذا الإيجاز  
 وهذا الوجه الخامس من هذا الصلوة ونصرتها ليس بصلوة جنما ويعصم سلب الصلوة المصغرة  
 الشرعية المطلوبة عنه قطعاً فاعتبنا الوجود وانما لا الإيجاد ويخوف ذلك ليس الا جعل الشيء  
 مشروطاً بنفسه فلو قال المرء كان اجلس باعلام اطلب منك جلوساً مشروطاً بالوجود أو بطلب  
 الوجود ويخوف ذلك ليس هذا القول وأكبره بالاطلاق تدبر انما منه مقتضى استحالة  
 التجميع بالمرجع وسدود الاحكام ونشوها عن صالح ومفساد واعتبه عدم الفرق بين  
 بين العبادة وغيرها فهذه الاضال المسماة بالصلوة وهذا الامساك المسمى بالصورة  
 متلا وهكذا لا بد ان تكون ذاتا بحيث كل من كان راسخا في العلم فظهر الحان حقيقته  
 برهان هذا الفعل بوجوبه لغيره العبد لله وان لم يصدر امر كما هو شأنه في قوله ثم  
 الصلوة ان الصلوة شيء من الغشاء والمنكر فان مدخول ان كبرى وبيان لما في ذلك الصلوة  
 الداعي الى الامر بها وهذا كقولهم ان يتقوا الا القنن وان القنن لا يقنع من تحسبنا ولي عليه  
 انهم قوله ثم رغبنا فيه ابتدأ عوامنا ما كتبنا لها عليهم الا البيئات ويضوان الله فادعوا  
 حوزة غايتها وقوله ثم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق فاحكم بين الناس بما اراكم الله  
 قاله رداً على اهل القياس ان الله انما قوض الى نبيه من ان يحكم برأيه ورضاه من الناس  
 فاستشهد به هذه الآية وايضا ليس معنى فرض النبي الوارد في انجاء التمسك والسهو عنه  
 الا انه راي في ذلك الشيء حسنا لم يضره من غير الى به وامر به غيره من دون امر من الله  
 باجاءه في هذه المراء او يفتقر بل ملك او ينفذ ذلك مما يخرج به الرقيب عن فرض النبي يصير  
 فرض الله مع انه لا حاجة الى ذلك وكما ما اشترنا في الصدق من قبح التجميع بالمرجع واستحالة  
 صدود الاحكام مطاوعا عن صالح ومفساد واعتبه وليس معنى ضد الفرق في الفرق  
 اللازم في العبادات ضد الانشغال او طاعة الامر فقط الله معناه بالانوار في زمان  
 برادى حتى في انه لا يفعل بدون الامر والامر لا يمكن بدون المصلحة والمصلحة ليس في

العبادات الاصح فصد القرية لطلاتها بدونه اتفاقا اذا الفارق بين العبادات وغيرها  
هو ذلك فاذ ايلزم الدور البدهي المطلقان فالجواب بعض من الثغث الى هذا  
الاشكال كتحضنا المحل للتبديل دام ظله الظليل الى التزام امرين وطلبين في كل عبادة  
فامر بالموتى ولا بالصلوة مثلا ولم يكن بينهما مصلحة ذاتية ثم امرتا بانباتها الى  
هذا المأمور بها بفصل الامتثال ولعمري ان هذا الكلام مشقة عن مشقة عجيب بل  
المراد ان من علم سلم الصق والنزول وعلم ان فعل هذا العمل بعنوان العبودية و  
التدليل بصدقه ودرجته وخطوة محبتا صديقه الذاتية وان لم يكن امره انما بفعله  
لذلك بل يمكن ان يفعله طاعة للامر الشافي ايضا لعلمه بانه لو سئل مولا هل تأمر  
بذلك لقال نعم لا غير نعم لو لم يكن امرنا بتزيب عليه ما فاق انه لا ثواب لله الموعود  
في الجنة وانما يتزيب على تركه بقاء الشخص على مقامه الاول لا استخفافا العقاب  
الموعود والتزول وقد اشرنا الى هذه الامور سابقا فاذا اليس جففة معنى الصفة العباد  
موافقة الامر واسقاط القضاء بل الصفة لها معنى واحد في كل شيء وهو كون الشيء  
بحسب تميز عليه اثره وظايفه وثمرته وعبادة هي عروج الشيء ووصوله الى كماله  
اللاتقرب فاقبل فاعا النظر المحزون بالعبادات المكروهة كصم السفر بانه يجوز  
يمكن ان يكون فعل الشيء مع فصد القرية مأمورا به ومفرا وانه انما امر اي تركه  
فصد القرية ايضا مفرا ومأمورا به فهو كما ترى امر مستحيل تطبيق ذلك قوله فصد  
لمن يفهم من بعض الفصول فانه ان الامر القوي بالشيء كما لا امر بالاذن انتهى عن ضد  
الخاص الموسع كالصلوة لكن على وجه خاص لا مطا كما ذهب اليه القوم الثبوت فلا  
يلزم اجتماع الامر انتهى فصيح الصلوة يعني ان الصلوة مأمور بها من حيث الذات و  
منه عن تركها الغير المتوصل به الى الاذن الا بالامر بالاذن انتهى عن الصلوة القوي  
بتركها الى الاذن لا المطا ولا يفتي عليك ان انتهى مسئلة الامر بالشيء تابع للامر  
والامر متبوع ولا عكس بضرورة العقل وشهادة الاجماع يعني ان المولى لما امر بالاذن

أنا فأنتم على هذا القول أنا فأننا لا نعلم من غير اتصال من غير اتصال  
الأدلة من غير اتصال فبعبارة أنا المولى لما أراد حصول الأدلة فوافقوا من غير اتصال  
يقوت بتقدير هذا الفصل لم يرض بغيره ووجود غيره وهذا الوصف فهو عن التعريف والبيان  
ملا فلا من غير لزوم الاجتماع على القول بالافتضاء فذلك ما من غير اتصال على هذا  
القول بل لا بد من هذا ولكن قولنا إن الأمر بالشيء من غير اتصال بل لا بد من اتصال  
يقوتنا تعلم يعلم اليقين أنه لا ينقص من كمال الصلوة عند ذلك الأدلة مثلا في من شغل  
ذنه فافرقها إلا أن يتقدم بها يقوت لم يوافق في لا يقوت الصلوة فبأمرها العفل ويقوت على  
بخصيل الثوبين فقدم الأدلة ولما الصلوة ولا فضلها إلا أن ولود من الشرع أيضا لا يكون  
معناه إلا ذلك فأنهم كل من كنت من هله حتى تعرفه غيره وجوب بقدر الواجب من غير اتصال  
الحرم في شغلنا أن يكونا الشيء وتركه فبأمر حال ولكن فله من لا يمكن التحصيل بين  
من حيث أنها طبيعتان وإن كانتا ضليكتين كالعق والاطعام ولا بين الفردين من حيث أنها  
فردان فإظناك بالفعل وتركه فإذا بشكل الأمر فبأمر وفي الشريعة المظهر من التحصيل بين  
الزائد والناقص والافضل والاكثر كالنقص والاضايم في المظاهر الأدبية ونزع أربعين ولو اد  
خسب في نحو ذلك قبل أن امر به من الافضل أما امر به مع قيد بشرط ولا التحريم في الزائد  
وإن المأمور في طريق الزائد الافضل بشرط شيء وكل شيء إذا أخذ بشرط لا فهو غيره منه إذا  
أخذ بشرط شيء فإذا بينه ما شائنا من قبل من أحد ما ضمن الآخر فارتفع الشرع أو التحصيل بين الافضل  
والاكثر وبين الأشد والاضعف فجمع أن غاية الأمر أن يبطل إذا امتثالين وقد مر أن  
التحصيل بينهما أنه حال إن المراد من قولنا عدة الأدبية مثلا أقل من خمسة هو هذان العددان  
من حيث هما ما هي الهيئة التي هي من هذين الاعتبارين الثلاثة من لا بشرط وبشرط شيء  
لا فالقول بأن الشارع اعتبر كذا وكذا كذا يكون شططا من الكلام وأيضاً أن اعتبار التحريم  
في الأدبية مثلا ليس جزءاً وأيضاً منضمماً إليها حتى يصير في قول الخامس من خمسة حتى يكون إذا  
كان مع جوازات مع بيضته مثلاً في طريقه وخمس جازات في طريقه وثالثاً أنه يلزم على هذا أن





في العبادة الأولى فراجع وظاهر أيضا أن كراهة العبادات والمتأخر في الترتيبية الواردة فيها  
 لو تركي فوجب فيها نقضا لكانت أيضا لغوا فحل النهي عن الصلوة في معاطن الأبل  
 مثلا على النهي عن انقار الأبل وليس له دخل في الصلوة كما ترى وكذا غيره من الترتيبية  
 وطاهر أن الطبيعة التي أمر بها خالصة عن النقص بل مشتملة على الصلوة الخاصة به  
 فوعد صرف ولما كان النهي تنزيها والعبادة معه جالبة فحاصل ذلك يرجع إلى قلدة  
 الثواب النورية لجمعة خارجة عن ذات العبادة اجتمعت معها وانثرت فيها فإدامت العبادة  
 مشروعة تكون راجحة موجبة للثواب فيكون فعلها واجبا على تركها دائما ولا لكان  
 يجوزها والآخر بها الغوا فبها ما إلى الله عز ذلك علوا كبيرا فانقل عن الكاظم  
 روحه له العناء من تركه بعض النوافل عند الحزم والغم فعلى فرض شمله لا بد من توجيه  
 بما لا يحجب العقل الصحيح نعم واختلفت في أن يرد على العبادة أنه تنزيهي أو  
 معصية للعبادة فالأصل مع الثاني لما مر في النوع العبادات ثم إن النهي الترتيبي  
 إذا ورد مطلقا كنهى المحجب عن المختصا فضاء أنه يوجب نقضا وكذا ورد للنفس إذا  
 ورد في عبادة فضاء أنه يوجب نقضا فيها لا مطلقا فهذا ليس بكراهة مصطلحة  
 بل هي كراهة في عبادة ولذا يغيب في كراهة العبادة والعبادة المكروهة ومن  
 هنا يظهر أن ترك كل كراهة مصطلحة حسن مندوب لأن ترك النقص عن الكمال  
 وإن تركه المندوب ليس بمكروه فلا بد أن يلاحظ الشخص ويحسن التمييز لا  
 يعمى عن الحرام والمكروه بوجوب تركه واستصحابه وعن الواجب المنسوب بحرمته  
 الترتيبية وكراهته كما ينظمه من بعض الكلمات فإن ذلك اختلال عظيم وفاسد جسم  
 كما لا يخفى فليترك بهذه التناجيم العاشرة إذا ثبت في شؤن جواز التدخل في  
 التفاصيل كلها كما لا غنى في جواز التدخل في أصل حصول أصل المعصية كوضع  
 المحدث ونحو الباطن بفعل واحد وجواز التفاصيل برهان على أن لكل واحد  
 من الأفعال ثم أيضا سوى أصل المعصية كزيادة التور والالكان المنكرات لغوا

تعالى الله عن ذلك ثم ان ثبوت الجوزين يدل انهما على ان للعامل ان يتولى الفعل فقط  
 ان غسل مثلاً فربما الى الله فان ملاحظة كل عزاء بمخصصه ونمى انما للزم اذا اخرج  
 الى فعل الجميع ولو كان يثبت من الشرع لداخل صلوة الظهر والعصر وكفاية اربع ركعات  
 منها لكن ان يتولى اقل اربع ركعات واخيراً الاضحا كما لصريح في ذلك كقوله  
 اذا اجتمع اربعة عليك حقوق يجزيت عنها غسل واحد وقوله ويجعل المنة غسل  
 البعض في الجنابة غسل واحد وهكذا ولان يتوبه مضافاً الى سببها من اوقات  
 خاصة مثل غسل الجنابة او الزيادة او اغسل غسل الجنابة او الزيادة وبطل عليه  
 الاحتياط اذ قال ان غسل الجنابة يكفيك عن كل غسل يلزك ولان يتوبه  
 مع ملاحظة الاستبابة والتعديت جميعاً كقوله اغسل الجنابة وليس الميت والزنا  
 وللتنويه وهكذا ومعنى ذلك ان اغسل لرفع ما حصل والحصول ما لم يحصل هذا  
 واما ما يتوبه من بعض الكلمات انما لا بد من ثبوت الجميع ليحصل الجميع فمن عليه جنسه  
 اعتك اذا نوى التوبة فكانه غسل آخر اربع فبئى ان اغسل او اغسل غسل الجنابة  
 وغسل الزيادة وغسل الجمعة وغسل الحاجة وغسل التوبة وسكذا فهو واضح الفضا  
 بر منه اذا الفعل الواحد لا يعقل ان يصير بالفضل فغلبن مضافاً الى صراحة الاحتياط  
 الباب كلمات الاصحاب في هذه الفصول وكلام صاحب القسوة ناظر الى هذا  
 التوهم اذ قال مجيباً عن نقض الجوزين بتداخل الاعمال بان الغسل مع نية الجنابة  
 مثلاً افضل ومع نية الجمعة فعل اخر فهذا الفعل الواحد فعلان اذا جعلنا النية  
 جزءاً فاقى مانع من وجوب احدهما وتدلنا اخر هذا حاصل كلامه وقد اوضحنا  
 فضاءه وانتم بمقول بل مراد الجوزين من النقض ان هذا الفعل الواحد من حيث  
 انه واقع للحديث واجب من حيث انه موجب لحالة المحسن الزيادة معها مثلاً عند  
 هذا ولو نوى بك فعل غسل باطل او فسد لغو وغسله صحيح ففعل الثاني لا ينج  
 عن قوة وهو العالم اذا تم هذه المقدمات فلفشر الى اصل المقصود ففعل الله

نقول ان ما امر به من الفلا المشترك المسمى بالصلوة وما نهى عنه من الفلا المشترك المسمى  
 بالغصب كل واحد منهما موقوف على هذا الفرد ولا دخل للخصوية والتخصيص الامر  
 والفرق لا في المأمور به والمنهى عنه كما علمت فيجب حصول كل واحد من ثمري الامر  
 به والمنهى عنه لكون الجهتين فيجب بينهما والامر بالصلوة مطلق بالنسبة لهذا  
 الفرد وغيره ولا يستثنى هذا الفرد شرعا كما استثنى الصلوة في لباس الحر بوجوبها  
 ان المخرج لهذا الفرد هو تعقل الفاعل بان التكليف انما تعلقت بالطبائع بشرط  
 الوجود فقد علمت جوازه باوضح بيان وببانه بائنه مع ان الشارع الرؤوف الرحيم  
 الله اوضح الاذنب الاكل وسنن المجالس والمجامعة والمعاشره وكرهه العبادا  
 كيف يمكن ان يترك ما نهى الغصب للصلوة مع شيوخه وعموم البلوى ومع كونها  
 عود الدين وافضل كل شيء بعد المعرفة واحتمال انه فوض البيان الى العقول الباقية  
 باسئاع الاجماع مردود بالنقض بببانه لما نهى الحر بجمع ان ليسه حرام للرجال في  
 غير الصلوة ايضا والغصب بانه كيف يمكن التفرقة في مثل هذه المسئلة العويصة  
 التي انكب عليها العلماء جاثمين ويطوفون حولها الى يومنا مختلفين مخبرين مع  
 وضوح المسئلة عند المرفق العوام على خلاف ذلك ولا يتخصص المثلث في مثال  
 انها طلبة بل الامثلة لا تخصي فلو قال المولى من ابني زيد اضر به عشرة خبرايت من  
 ستر عرنا اعطيه عشرة دنانير فضيل قتل بكر وكان بكر ابنا الزيد وعدوا العرفا بكا  
 وسره بهذا الكلام افضل من نفسك منع الفاعل من الغنا بجا شام حاشا وكذا  
 لو قال اسنر بطيخا ولا تأكل من زيد فاسنر منه وهكذا لا يخصص فان ثبت لجماع  
 نهى عن الما نهى والجوزين على جلال الصلوة او الجاهلة او غير ذلك منع  
 الغصب فهو ولا لا لا قوى بل المظنوع به الصلة بل لا ريب وبقي في المقام فروع  
 وثنيهاث اعرضنا عنها اعتادا اعلم ما ذكرنا في المقدما  
 وهو كما هو المجر له والصلوة على محمد وآله

القرآن في بيان ظليل من الوان والاسرار وفيه بحار وانهار الحكيم  
 في بيان العالم الاعلى وفيه انوار هفت لثلاث ماسوي الله وهو عالم الحكمة  
 ينقسم الى عوالم ثلاثة عالم الآخرة وعالم البرزخ وعالم الدنيا وعبارة عالم الاعلى  
 والوسط والادنى وعبارة عالم العقول والارواح وعالم المثال وعالم الكون و  
 القسا وعبارة عالم الفضاء وعالم الحيوان والنبات وعالم الحوادث وعبارة عالم  
 الجبروت وعالم الملكوت وعالم الانسوت وعبارة عالم الحقيقة وعالم الحقيقة  
 وعالم الشريعة وعبارة عالم العلم واليقين وعالم الاخلاق وعالم الاحوال  
 والاسماء كثيرة والاصطلاحات وفيه لا ينظير يذكرها ولما كان علمنا شافيا  
 في الحكمة والكلام لسان مخصوص لا ينقل منه الى مقاصد ميم بهيولة اورد في بيان  
 البيان وتطبيقاتها على السنة والقرآن مع ما اختلف في بعض الاوان وان لم  
 يسبق اليه ابدى الزمان فاستمع لما ينلى واحفظ لما يردم ولا يبلى **فهم**  
 في ذكر بعض اورد مشير الى عالم الاعلى من الايات والاحبار ونقل اجتهاد اهل  
 البيت من تفسير الصادق وان ذكرت شيئا من غيره فذكره باسمه قال الله تبارك  
 وتعالى ان قال العلم وما ينظر في ردى عيان عن الضائق واما ان هو فخر لينة  
 قال الله عز وجل اجد محمد محضار مدا ثم قال عز وجل العلم اكتب فطر العلم  
 في اللوح المحفوظ ما كان وما هو كائن الى يوم القيمة فالمداد مداد من نور العلم  
 فلم من نور العلم لوج من نور قال عيان فقلت له يا بن رسول الله يتلى امر  
 اللوح والعلم والمداد اخضر بيان وعلني ما علمك الله فقال يا بن سعيد لا  
 انك اهل الجواب ما احييت فنون ملك يؤدى الى العلم وهو ملك والعلم  
 يؤدى الى اللوح وهو ملك واللوح يؤدى الى اسرافيل واسرافيل يؤدى الى  
 ميكائيل وميكائيل يؤدى الى جبرئيل وجبرئيل يؤدى الى الانبياء والرسل  
 صلوات الله عليهم قال ثم قال الى ثم يا عيان فلا امر عليك وفي العلل غنة

واما ان كان نهر الخ لجنه اشديا ضا من الشلج واحلى من العسل قال الله عز وجل له كن  
 مدا ثم اخذ شجرة غصن ساهده ثم قال والابد العود وليس يثبت يذهب اليه شبهه  
 ثم قال لها كوني قلنا ثم قال له اكتب فقال له يارب وما اكتب قال ما هو كان الى يوم  
 القيمة ففعل ذلك ثم ختم عليه وقال لا تنطقن الى يوم الوقت المعلوم والعصية  
 اول ما خلق الله العلم فقال له اكتب فكتب ما كان وما هو كان الى يوم القيمة  
 وفي الجمع عن ابي افر من نهر الخ لجنه قال له الله كن مدا ثم اخذ دكانا بيض من اللبن  
 واحلى من الشهد ثم قال للمعلم اكتب فكتب العلم ما كان وما هو كان الى يوم القيمة  
 وعن الصادق انه سئل عن العلم قال هو ان الله خلق العلم من شجرة لجنه يقال له  
 الخلد ثم قال نهر الخ لجنه كن مدا ثم اخذ الشهد وكان اشديا ضا من الشلج واحلى من  
 الشهد ثم قال للمعلم اكتب قال يارب وما اكتب قال اكتب ما كان وما هو كان الى  
 يوم القيمة فكتب العلم فردا اشديا ضا من الفضة واصفر من الباقون ثم طواه فجعل  
 في ركن العرش ثم ختم على فم العلم فلم ينطق ولا ينطق ابدا فهو الكتاب المكنون الذي  
 لا تنسخ كلاما اوله سره ربا فكيف لا تعرفون معنى الكلام واحدكم يقول لصاحبه انسخ ذلك  
 الكتاب وليس انما ينسخ من كتاب اخر من الاصل وهو قوله تعالى انما كنا ننسخ ما كنتم  
 نقولون وفي بعد السجود في حديثه الملكين الموكلين بالعبد انهما اذا ارادا النزول  
 صباحا ومساء ينسخهما اسراجيل عمل العبد من اللوح المحفوظ فيعطيهما ذلك فاذا  
 بعدا صباحا ومساء يدوران العبد فابله اسراجيل به بالنسخ التي انسخ بها حتى يظهر  
 انه كان كما كتبه منه وفي الحديث عن ابي افره قال ان رسول الله ص عشر اسماء حسنة والعرا  
 وخسنة البس في القرآن فاما التي في القرآن محمد واحد وعبد الله ورسول في القرآن  
 عن احمد هاء ان الله خلق العقل وهو اول خلق من ارواحنا بين خمسين العرش ثم نزل  
 فقال له ادبر فاوبر ثم قال له ادبر فادبر فقال له الله ثم خلقك خلقا عظيما وكرمك  
 على جميع خلقه الحديث وروي عنه اول ما خلق الله العقل اول ما خلق الله نور

اول ما خلق الله دوحى اول ما خلق الله العلم اول ما خلق الله ملك كروبي و اخبار اهل  
 البيت كثيرة والمحدثه من معانيها ثم بيانها ومبانيها فان شئت لك قاسم مع  
 الالهة تحقيق فيه امور الاول قد ظهر بيان لسان القرآن المجيد ولسان اهل  
 البيت في غير الموضع لسان مخصوص لا يعرف الا الخواص ولذا ورد انما يعرف القرآن  
 من خوطب به من اهل القرآن لا اهل اللغة والظاهر والاطفال والنسوان واذا انكسروا  
 بهذا الشئ ثم سئل ائمة عن البيت ولم يكن اهلا له كان جوابهم انه يعرف في نظره خاليا عن  
 البيت مع انه من البيت ولكنه ايضا للثلاثين لم يكن اهلا ضليبه لسكون والاف  
 بالجهل فلا بد ان لا يعرفه ولا يصح له ولا لا نوع في وسطه العطليل والنسب  
 وربما يظهر منه كلمات لكثرة الانداد وبلوح منه الزندقة والحاد بل بما ينسب له  
 الى الجهل وهو من الجهل وبما نداء اهل الحق والعقل وهو حال من العقل وهذا ليس  
 فادوة وكذاك فيها ذكر واحد بيت سفيان اذ جعله اذ كان نهارا في الجنة امر الله با  
 لجود فجد حضار مد اذا ثم جعله نوراً ثم جعله ملكا مفدا على العلم اى جعله صادر  
 الاول ثم امر الخاطبا لعنهم وجعله شفا بعدم الامن بعد ما قرير وجعله اهلا  
 ثم لا يفتي ان اذا اصاحا والاول وهو مقام حقيقة المحمد صلى الله عليه واله  
 ظهر ظهور النوران من سماته الشريفة فانهم المشايخ لا يربوا الا الفاظ والعبيد  
 للماني كاللياس للانسان فكما يمكن ان يكون لزيد الف لباس مختلف كعنه وكبته و  
 ولونا كذا يمكن ان يكون لمصنف واحد تفسيرات كثيرة سيما اذا كان المصنف صاحب  
 كثيرة وعامل جهات وفرة وكما لا يشبه زيد على العالم بحاله باختلاف الالبسة  
 ويشبه على الجاهل فريخ بداه مع لباس شخصه ومع لباس اخر شخصه اخر اى يرى فيه  
 المتشابهة فيعرض على زيد باختلاف اللباس كذا لا يربوا كل عاقل قد يرى  
 المصلحة ان يتكلم بكلام لا يعرفه كل السامعون وانما يعرف من اراد معرفته فيقول اريد  
 زيد جاء فلان جاء فيكون كلامه مشابها او مجعلا عنه وبعضه مبيتا عند اخر فكذا

في عالم  
الفضاء

كلام الله واولياته كما قال في القرآن هو الحق انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات  
 ام الكتاب واخر تنبيهات الى قوله وما يعلم تأويله الا الله والراغبون في العلم  
 فمن يعلم تأويل الكتاب يعلم تأويل الروايات من باب واحد ولا يعلم التأويل الا الله  
 بالعلم والعارف بالباطن والمعالمة كماله ليس الا عند محمد واهل بيته ثم عند مثل  
 قال مثل فاذا رايت من عالمه اقبل حديث اوليه فلا تجل في رده بان هذا غير ما راجعنا  
 ما لم يخالف الدين والمذهب لانه يمكن ان يكون عنده من علم التأويل ما لم يكن عندك  
 فان لم يصدق فذره في سبيله ونعم ما قبل دبره خوام كبريا شدة شناس ناشئ  
 شاء وادبره لباس اللهم وقفت الماخذ رضى امين الثالث في بيان حق الفقه والا  
 عن المختار الاول وبعض من بابيه قال انقبض قوه روى كتاب الفقه والقدرة ان  
 المؤمنين سئل عن العالم العلوي فقال صور عاين من المواد خالصة من القوة والا  
 على حمارها فاشرفت وطالها فتلأ لآث والفتح هو منها مثالا فظهر عنها افاضه  
 الخ اعلم هذا ان الله ان الايات والاخبار والادعية في بيان كتاب الفضاء وانتهى  
 ولا يبدل فوق حد الاحصاء وكفاك من الادعية ما ورد في ادعية شهر رمضان مثل اللهم  
 اى اسئلك ان تجعل فيها نقض وتقدر من الامر المحمور في الامر الحكيم من الفضاء الذي  
 لا يرد ولا يبدل الخ ومن الايات قوله في سورة الانعام هو الذي خلقكم من طين ثم فصفه  
 اجلا واجل استعند في الكاف عن الباقى في تفسيرها قال اجلان اجل محموم واجل  
 موقوف والقصي قل هو الله الاجل المفضى هو المحمور الذي فضاء الله وجهه والمسمى  
 الذي فيه البداء يقدم ما يشاء والمحمور ليس فيه تقديم ولا تاخير وفي سورة رعد كل  
 اجل كتاب يحكم الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب اعتبارا عن الباقى من عناية  
 قال رسول الله ص ان المرء ليعمل بوجهه وما بقى من عمره الا ثلث سنين فيمدها الله اثلث  
 وثلاثين سنة وان المرء ليعطى بوجهه وقد بقى من عمره ثلث وثلاثون سنة فينقصها الله  
 ثلث سنين او ذى قال وكان الصم يملو هذه الآية وعنده انه سئل عن قول الله

بحول الله ما يشاء ويثبت وحده لم الكتاب قال ان ذلك الكتاب كتاب مجاز الله فيه ما يشاء  
 ويثبت من ذلك الكتاب بركة الدعاء والقضاء وذلك الدعاء مكتوب عليه الله بركة الدعاء  
 حتى اذا انشا الى لم الكتاب به من الدعاء فيه شيئا وفي الجمع التي هي ما كتابا ان كتاب  
 ام الكتاب بحول الله منه ما يشاء ويثبت ولم الكتاب لا يغير منه شيء وفي معنى الحكم  
 وعدم التغيير ومن غير واحد من الاخبار ان العلم كمالا كان وماه وكان الى يوم القيمة  
 فتحمل على فيه غايبهم والخبير كشيء ثم اقول بعونه لا شك ان الله اعطاه الله القوة و  
 الاستعداد وليا في الكمال والنفوس فبالية الترق والتزل فلان في التفسير التوكل  
 فاليس فيه تغيير وبديل فليس فيه قوة ولا استعداد فهو على حاله واحدة الى ابد  
 الاول ثم لا بد ان القوة انما خلفت للتفسير فلا فاهوا بالفعل اشرف مما هو بالقوة  
 ولما كان مشار الاول اشرف الممكنات فلذا صارت الكتاب في القضاء المحض وما الاكبر  
 ولا يبدل ولا يغير كل شيء ما هو من مخرج خلق الله القوة للعرض والوصول الى العلو  
 الكمال ولا يمكن العروج من مقام الصا والاول قد ذكره في البداية بهذا فهو منه  
 الامكان والامكان ذاتي كل ممكن ولذا قيل ان ما هو في هو في البسيط طحد والرا  
 من البسيط كل ما شق من الاستعداد الى المادة والهيولى او لا ضلي الاول يلزم اما  
 الجعل على الله والعجز او البطلان الى الله عز وجل علوا كبيرا فلا اكمل منه فهو منه  
 الامكان وايضا يلزم الطفر لقاعدة امكان الاشرف فضا كون الصا والاول كك  
 بعد هذه البراهين كالبداهات فهو عالم بخلقهم وبغيره وبما سواه علما لا يغير  
 ولا يبدل ثم اقول بعونه ان معرفة الذات ومظهر جميع الاسماء والصفات لما هو في  
 محله ان العلو حدنا قصر للعلو كما ان العلو حدنا لم للعلو وايضا لو لم يكن فيه  
 مثال الاسم من اسماء الله لكان الله من حيث هذا الاسم فاضا حيث لم يقدرد  
 على ايجاد مظهر له فلم يكن في هذه الجهة خالفنا الى الله عن ذلك وايضا يلزم ان  
 لا يعرف الله من حيث هذا الاسم احد ما سواه فلا يغير من حيث كثر ما عفتها

وايضا انما يكون في كل واحد من



فاجبت ان اعرف فخالفت الخلق لكي اعرف فظهر معقول رسول الله صلى الله عليه وآله  
 من اني قد داي الحق اى داي الحق بجميع صفاته وبكل اسمائه قد برهنت ان كان  
 الصانع الاول مع نفسه حدودا ومكانا عالما بما يكون قبل ان يكون فاعلمت ان علم  
 خالقه الاحد الصمد قبل ايجاد العالم وهذا العلم لا يحتاج الى معلوم غير ذاته مثالا  
 ونشأ من اول ذلك ان العلم صمد تام للعلول في الشمس من دج نور الكواكب كلها  
 ومن كل شيء يكون عارضا في القوة وبالعالم في النظر ففعله يدري ان  
 اتى ليس فيه حركة ولا زمان ولا تدوير فاذا اراد فعل شيء هو مقدور فهو يحصل  
 بالارادة وانهم ذلك من تحت تلك فانك اذا اردت ان يجازي جيل من اخوت او من غيري  
 وفيه منك فتدبر جديته باذن الله يحصل الارادة والفرق ان الكامل يوجد ما يريد  
 من مشيئته باذن الله يحصل الارادة في الخارج وانت لتفعلك من جديته وفيه هناك  
 بيان ذلك اجمالا ان الفاعل فاعلان لا ثالث لهما احدهما الفاعل بالحركة كالشمس  
 والندى والكتابة والحركة والسكون والنجاة والزراعة وهكذا فالحركة ابدية  
 بين الفاعل وما يريد وبينه وبين الغاية فاذا وصل الغاية انقطع الحركة البتة فلا بد  
 من الحركة بل الغاية ولا وجود غايته مع بقاء الحركة فلا بد ان ينقطع الحركات وعالم الملائكة  
 وانتهى الجميع الى البقاء والثبات فانهم مع قولهم في سورة الواقعة ولقد علمتم  
 النشأة الاولى فلو لا تذكرون اى علمتم النشأة الدنيا وانقضاءها وبقائها وحركاتها  
 فلم لا تذكرون منها النشأة الاخرى وان لا بد من انقطاع الحركات ووصولها وانها  
 الى الثبات لا تلبس لكل حركة ومثل غايته فان لم يصل اليها ابد فالحركة لغو وان  
 وصل اليها فهي منقطعة وايضا ان لم يصل اليها ابد وهو يعلم ذلك فتعلم ذلك الصبر  
 ما يوسا فيقطع الحركة ايضا فان لم يصل ابد ومع ذلك هو جاهل بذلك اذ فهو  
 ايضا لغو وجبت تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فبطل من زعم من حكاه ان الاقدام  
 ابدية البقاء ومنعته القضاء دائمة الحركة والانشغال ولا بد من ذلك فيما لا يزال

اللهم الان بما ينبغي قطع حرمانها طول بعد وصولها الى غاياتها التامة وبمجي حرمانها  
 عرضا اكثر هذا الاحتمال وهذا الدليل بخلاف انك لم تجد وبقوة القرآن المحمد مثل  
 اذ السماء انفطرت والارض والسماء انشئت الخ واذا الشمس كورت الخ وكل نفس ذائقة  
 الموت وقد ذكرت هذا المطلب العظيم في رسالة مختصرة مفصلة وهذه الاشارة  
 الاجمالية كافية لانه لم يكن لطلب او الحق السمع وهو شهيد وثابتها الفاعل بالاشياء  
 والادارة وهذا اصل كل من جاوز عالم القوة والاستعداد وبلغ فوق السمع الشداد  
 وبمجرد النفوس الكاملة وكما انها من هذا القليل واضل اهل الجنة كل كما قال  
 الله وفيها ما تشبهون الانفس وتلك الاقربين ولكنها بالاختيار وافعال اهل الدنيا  
 كذلك ولكن بالاضطرار اي يصورون الحيات والعماريب مثلا فموجب ابدانهم وتلك  
 وتؤذيهم وهم يفتنون ان لا يصوروا ولا يمكنهم ذلك تسخير بالله وهذا الكلام في  
 غاية الابهام ويحتاج الى بيطة لاسبعه المقام ولو كنت من اهل الاسرار علمت من ذلك  
 قدر اكفيا من مجسم الاعمال الذي هو من بلدهم في المذهب صريح ايات كثيرة  
 واجاد منزلة فاعلم الرابع قد ظهر عامر من الايات والاختبار ان الملائكة الخالصة  
 عن نقص القوة وبسمة الاستعداد غير منضرة في الصغار الاول بطه وورد لانه  
 والعلم وما يظنون على عدد ما وحديث سبعين على ثلثة منها وهي والعلم  
 والبرج ويمكن ان يكون العلم اسما للبرج لا للشخص وتؤيد كلمة لبطرون فان النظر  
 يرجع ضميرها الى العلم كما لا يخفى وكلمات الحكماء في بيان عدد ما مختلفة ولا تامة  
 مما في ذلك وكبر ايمان شمل انها كلها ملك وفرد وعداد وفلم ورجع محمود  
 قضاء وام الكتاب وحمل وهم عليون وعالون كما قال الله لا بلبل استكبرتم انتم  
 من انباين ومن شاء الله في قوله في سورة الفل ويوم ينفخ في الصور ففزع من  
 في السموات ومن في الارض الا من شاء الله وفي من فصيح من في السموات ومن في  
 الارض الا من شاء الله لو كان الاستثناء منقطعاً لانهم ليسوا في السموات والارض

وهو العالم الخامس قد اشرنا ان هذا القسم من المشككة لا يمكن لهم نقض ولا كمال اي شئ  
وتبقى فكل واحد مقام معلوم ان لا وايد او اما اهل الاستعداد من المشككة ومن اهل  
البشر ونحن اذا كنا من اهل السعادة والجنة فلم يبق برهان على ان استعدادهم قوي  
ويغنى عن القطع من غير شك انه لا يمكن النجا وضمن مقام البصائر الاول بالبدن من  
وصلى اليه فلا يمكن ان يكون فيه شائبة استعداد او فرض قوة طلاق لا خير في بقاءه  
عرضا بل هو مقتضى البرهان وبطلان انشاء الله مع القطع ببقاء الاستعداد والنزول  
لاهل الجنة والايات فضلا عن الاخبار علوة من الدلالة على ذلك مثل ما دل على كمال  
وشرابهم وتزويجهم وزيادتهم فما يظهر من كلمات بعض الحكماء انه لا قوة ولا استعداد  
بعد الموت فلا بد من جعله على نفس الاستعداد الاختياري ليطل ان الاختيار والنزول  
التكليف في الحاصل على ظاهرها كانت مخالفة لضرورة الدين من انتفاع الاموات  
بما يصدر من الاجزاء من الخيرات وهو العالم فيهم في بيان ما يحتاج اليه فهم مما  
من الايات والاختيار وهو امر الاول انه لا يمكن ان يباطل وعلاوة ومما يهتد به يكون لشد  
ما بين السعة والمعلول واتى لافه اشد من ان يكون احداهما قد لاخر فان المعلول  
ناقص للسعة والعلة حد تام للمعلول وانه لا فرق بينهما الا بالاشد والضعف كمال  
والنقص فلو نقص وشتى العلة بالافضل فيسبب عين المعلول ولو كمل ونزول المعلول لصا  
عين العلة وقد يتوهم ان مشابهة المثل لثمة اشد وهذا غلط اذ ليس بينهما الا التباين  
ولازم تلك المشابهة والارتياب امور وكثيره باقى انه بعضها وبذلك بعضها صونا عن  
لها اهل ولما كان عالم الاعلى والاخرة علة لعالم الوسط والبرزخ وهو عالم الدنيا  
فكان الدنيا كانت برزخا فضعفت ونقصت والبرزخ كان اعلى فضعف وانكسر فضا  
برزخا وانه كان اعلى كان برزخا فزوي واشد وكبر وكل فضا اعلى البرزخ كان بينها  
فخلق نقابا بصده وطرح ظلالا كمنبلة اشعلت او كشمس لبا سحابة فطرحت وطلعت  
وبالجملة فالاعلى كالشمس والوسط كالشمس والادنى كراة فيه عكس القمر فلا ضوء للبراة

الاباء سرفا لدينا انخرج وشباب البرنج وطريق البصر والبرنج كان في القسمة الحرة  
فانما كضري والبرنج كبره والاشرة نقيضة وايضا كان الاعلى بحر والوسط بحر  
خرج من البحر والثاني جدول خرج من الثمر شهد بذلك قوله تعالى في اوائل البقرة  
كلما رزقوا منه من ثمره رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل واتوا به متشابهما و  
قوله تعالى في المسجد يدبر الامر من السماء الى الارض ثم يصير اليه هكذا فانه  
الثاني قد ظهر مما اراد عالم الاعلى نور بلا ظلمة وشمس بلا اقوال وورد بارئ شهود  
البيت المعمور بالعلم والقدرة والكمال وبمعرفة الخالق وما سواه والمجد الاقصى  
والشجرة المباركة في حقيقة الجنة وجنة الخلد التي وعد المتقون وكنز ما يطلق  
عليه عند الله والدي الله كما يقول لا قرب شئ اليك الله عندي ولكن كقولهم  
ولمن من شئ الا عندنا خزائنه يحسن وقوله تعالى ما عندكم من عندنا وما عندنا  
وقوله لو ارسلنا نوحا لولا ان نحن لم نر اياه من لدنا انبياء وقوله تعالى والله فام الكتاب  
لدينا على حكيم نعرف وقوله ثم وعد كتابه في طين وهكذا ثم يمتد صدق الجنة و  
ينزل الى اخر السموات الى السماء الدنيا الذي ليس فيها موضع قدم الا فيه مطلب  
واكبح او ساجد واي جنة كل من عالم النور وثمارها العلم والحكمة والسرور  
شغلهم افاضة الفيضات شامخة اعطاه الخيرات والكمالات خالية عن العناء  
عافية عن الضاد رؤيتهم افاضة المصوم وحيثهم كاشفة الغوم وحسن ذلك  
رفيقا اللهم ارفعنا من الدنيا الى العالمين الثالث قد علمت ان العوالم متشابهة اذا العالم الوسط  
معلول الاعلى وعلته الادنى وكل معلول مثال لعلته لانه ضلها وكل ضل يجرى بل  
مطلق الفعل يشابه فاعلم لانه عطاؤه ولا يبطي المعطى الا بما كان له ونعم ما قيل  
ذات تا يا فتى هسقى غيث ك فواند كه شود هسقى غيث ولذا ورد في القرآن  
الاسماء الحسنى والامثال العليا وفي النحل والله المثل الاعلى وقال الخاتم صلى الله  
من راني فقد راي الحق ولذا قال الرضا عا بما يعلم ما هنا لك تماهينا ولذا سمي ما

ما سوى الله بالعالم لا يعلم به الله ولان بعضه يعلم ببعضه فلهذا اقل ما يرى في هذا  
العالم فأكمله في العالم الوسط واكمل منه في العالم الاعلى ولذا ورد ان في السماء دميكة  
كلما يرفع صوته يذكر سُبُوحٌ قَدَّسٌ اَمْخ يَدْبِعُهَا يَا كَالْاَرْضِ وَقَدْ دَهَاها الْخَافِمْ مَمْ  
بِلَّةُ الْمَرَاجِ وَالْاَنْبَارِ فِي بَيَانِ اَنْ بَعْضُ الْمَلَكَةِ عَلَى صُورَةِ الْاَسَدِ وَبَعْضُهَا عَلَى صُورَةِ  
الثَّورِ وَهَكَذَا كَثِيرَةٌ مُنَاوِرَةٌ مَعَهُ وَمِنْ هُنَا قَالَتِ الْحِكْمَاءُ قَدَمُ بَابِ الْاَنْزَاعِ وَقَالُوا  
لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ كَيْفِيَّاتٍ وَالْاِنْسَانُ وَغَيْرُهَا مَلَكٌ فِي الْعَالَمِ الْاَعْلَى هُوَ رَبُّ نَوْصِهِ وَ  
شَبِيهَهُ وَرُوحُ الْقُدُسِ وَهُوَ اعْظَمُ مَلَكٍ رَبُّ نَوْعِ الْاِنْسَانِ وَفِي نَوْجِ الْبَلَدَةِ  
اِنْ اعْظَمُ مَلَكٌ كَانَ يَرَى رَسُولَ اللَّهِ مَمْ وَلَعَلَّ فِي خُطْبَةِ الْفَاصِغَةِ وَقُلْتُمْ بِالْمَعْنَى  
فَرَجِعْ وَهُوَ كَلِّي الطَّبِيعِ الْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ الْمَجْرُوعِ تَنْخِصًا اِفْرَادَهُ فَبُثِّتَ هَذَا الْمَلِكُ  
الشَّرِيفُ بِعَوْنِ اللَّهِ بِالْعَقْلِ وَالْفَعْلِ بِالنَّفْلِ فَعَلَيْكَ بِالْاَهْتِمَادِ مِنْ ذَلِكَ وَالنَّوْجِ إِلَى الْعَالَمِ  
الْاَعْلَى اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا الرَّابِعَ فَدَظْهَرَ بَعُونَ اللَّهُ مَا مَرَّ فِي كُلِّ عَالَمٍ وَلَوْحٌ وَشَجَرٌ وَشَرْ  
وَارِضٌ وَنَبَاتٌ وَحَيَوَانٌ مِنْ كُلِّ صَسَفٍ وَأَنْشَأَ وَهَكَذَا قَاذًا الْاَبَدِ مِنَ التَّامِلِ اِنْ لَفْظَ  
الْعِلْمِ مِثْلًا هَلْ رَضِعَ لِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ فَاسْتَمَالَ فِيهَا هُوَ فِي غَيْرِ هَذَا الْعَالَمِ بِحَازِادٍ  
وَضَعُ كُلِّ وَاحِدٍ بِالْاَشْرَافِ الْفَعْلِيَّ وَوَضَعَ لِلْقُدْسِ الْمَشْرُوكِ بَيْنَ الْجَمِيعِ فَاسْتَمَالَ  
فِي الْجَمِيعِ حَقِيقَةً كَمَا هُوَ الْحَقُّ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلِمَاتِ اَهْلِ الْفَنِّ قَالَ الْغُبُورُ قَدْ فِي تَقْسِيرِ  
الصَّلَاةِ فِي الْمَقْدَمِ الرَّابِعَةِ مَعْدَكَ كَرِ الْجَبْرِ الْمَرْحُومِ عَنْ اَهْلِهِ اَنْ كَتَابَ اللَّهُ عَلَى اَرْبَعَةِ  
اَشْيَاءَ الْعِبَادَةِ وَالْاَشَارَةِ وَاللِّطَافِ وَالْحَقَائِقِ فَالْعِبَادَةُ لِلْعَوَامِّ وَالْاَشَارَةُ  
لِلنَّوَاصِ وَاللِّطَافُ لِلْاَوْلِيَاءِ وَالْحَقَائِقُ لِلْاَنْبِيَاءِ اَقُولُ وَبِحَقِيقِ الْقَوْلِ فِي الْمَشَابِ  
وَنَاوِلَةٍ بِقَبْضِ الْاِنْبَانِ بِكَلَامٍ مَبْسُوطٍ مِنْ غَيْرِ الْمَلَبِ وَفَتَحَ بَابَ مِنَ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ  
لَا هَلَهُ الْغَلَبُ فَقَوْلُ رَبِّ اَللَّهُ التَّوْفِيقُ اِنْ كُلِّ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى حَقِيقَةٌ وَوَحَاوِلَةٌ  
صُورَةٌ وَقَالَتِ قَدْ يَهْدِي الصُّوْرَ وَالْقَوْلَ الْحَقِيقَةَ وَاحِدَةً وَاِنَّمَا وَضَعْتَ الْاَلْفَاظَ  
لِلْحَقَائِقِ وَالْاَرْوَاحَ وَلَوْجُودِهَا فِي الْقَوْلِ لِيَسْتَعْمَلَ الْاَلْفَاظَ فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ

لا اتحاد ما بينهما مثلا لفظ العلم المتواضع لانه نقش الصور في الارواح من دون ان يثبت فيها  
 كونها من جنس ما يوجد بل انما يثبت لك بل ولا ان يكون جسما ولا كونها نقش محسوسا ومغشوا  
 ولا كون اللوح من غير اس او خشب بل مجرد كونة مغشوشا فيه وهذا حقيقة اللوح وحد  
 وروحه وان كان في الوجود شي ينسطر بواسطته نقش العلوم في الارواح القلوب فاعلم  
 به ان يكون هو العلم فان الله قال علم بالعلم علم الانسان ما لم يعلم بل هو العلم المحض  
 حيث وجد فيه روح العلم وحقيقته وحد من دون ان يكون منه ما هو خارج عنه ككل  
 الميزان مثلا فانه موضوع لمعار يعرف به المفادير وهذا معنى واحد هو حقيقته وروحه  
 وله قلوب مختلفة ومصور شق بعضها لجمالي وبعضها روحاني كما يوزن به الاجسام  
 والانتقال مثل ذي الكرشين والغبان وما يجري مجريهما وما يوزن به المواقيت و  
 الارتفاعات كالاسطرلاب وما يوزن به الدوائر والنجوم الفرجاء وما يوزن به  
 الاعداء كالشاقول وما يوزن به الخطوط كالسطر وما يوزن به الشرع كالموضع  
 ما يوزن به الفلسفة كالمنطق وما يوزن به بعض المراكات كالخس والغبال وما يوزن  
 به العلوم والاعمال كما يوضع ليوم القيمة وما يوزن به لكل كمال العمل الكامل الى غير  
 ذلك من الموازين وبالحكمة ميزان كل شيء يكون من جنسه ولفظة الميزان حقيقة في كل  
 منها باعني احده وحقيقته الموجودة فيه وعلى هذا القياس كل لفظ ومعنى وانما اذا  
 اشدت الى الارواح صرحت روحانيا وفقت لك ابواب الملوك واهلك لم انقصة  
 الملائكة وحسن اولئك رفيقا فاما من شيء في عالم الحس والشهادة الآد هو مثال  
 وصورة الامر وطاق في عالم الملوك وهو روحه الجبر وحقيقته الصرفة وغفول  
 جهود الناس في الحقيقة امثلة لعقول الانبياء والاولياء فلا يمكن ان يتكلموا معهم  
 الا بضرب الامثال لانهم امر وان يتكلموا الناس على قلد عقولهم وقد وعظوم انهم في  
 النوم بالنسبة الى تلك الانشاء والنام لا ينكشف له شيء في الاقلب لا بمثل ولهذا  
 من كان يعلم الحكمة غير اهلها راي في المنام انه يعلق الدرة اعناق الخنازير ومزكان

يؤذن في شهر رمضان قبل المحرم أي انتمتع على اقراء الناس وفروجهم وعلى هذا  
 القبح فذلك العلم خفية بين كتابات فاناس نيام فانما اتوا لئيه وادخلوا  
 ما معصوه بالمثل وعرفوا لادواح ذلك ففعلوا ان تلك الاشياء كانت متوفاة  
 سبحانه من السماء ما فالت ودينه بقدرها لمحضل السبل فبدا رايها  
 العلم بالماء والعلوية الادوية والضللال بالزيدي ثم شبه في اخرها حال كذا للغير  
 الله الامثال فكل ما لا يحتمل فذلك فان القرآن يلقيه اليك على الوجه الذي كنت  
 في النوم مطاوعا به وحل الوح المحفوظ ليمثل لك بما اناسبت ففهم يحتاج الى  
 التفسير فالتاويل يجري مجرى التفسير المسترسل وروى على التفسير لما كان الناس انما  
 يتكلمون على قدر عقولهم ومقاماتهم فاذا لم يجدوا الكمال يجب ان يكون للكفر فيه ضعف  
 فالتفسير يوفق الظاهرين لا يدركون الا المعاني القشيرة كما ان التفسير في الاشياء  
 وهو مما في الالهة والبشر من البدن لا يتايل الا في تلك المعاني وهو ما في الجسد  
 والعقل من السواد والصواما وروى ما سترها وحقيقها فلا يدرك الا اولها  
 وهم المرءخون في العلم والى ذلك اشار النبي في دعائه لبعض اصحابه حيث قال اللهم  
 فقهه في الدين وعلمه في التأويل ولكل منهم حظ فلو اكثر وذوق نقص وكل من  
 ما ارفنا فله من الصافي جزاء الله جزاء فهو في بيان بعض ماس من الايات والاحاد  
 وان وضع بعض ما نرا علم ان الكاتب يلزمه ان يكون له مداد وقلم وروح وقلمه صفت الله  
 نفسه بالكناية في مثل قوله تعالى في الجادة اولئك كتب فتعلمهم الابمان وايدهم  
 بروح منه فجعل المعصوم في هذه الاحياء والله كائنا والصادر والاول مداد والروح  
 قلمها وبعدد لوجها وما كان للاداجها تكثر مثل ان الكاتب بالمداد ينشا الحرف  
 ويصوره لا لفاظ مع ان المداد لا يصف بحرف ولا لفظ لكونه في حلاله الكثرة  
 البساطة وايضا يستعين به القلم فيما يكتب وايضا منه شيء في كل حرف ولفظ بل هو  
 حقيقة الحروف والالفاظ الاشياء من المداد مستعينا ببعض خاص كان ان التكميل

شيئاً من الهوى ملك وهكذا من الجهات وكلها موجود في الصغار الاول بالنسبة الى الملائكة  
 فلذا عجز عنه بالمداد واما قوله كان ن فاعلم ان ذلك في الجنة قال الله نعم لكن مداً اذا  
 او اجد في قوله خلق العلم من شجرة في الجنة وفي حديث آخر قال لما كوفي فلما  
 فنعني كن مداً وكوفي فلما مثل قوله في حديث آخر قال المراد برادبر وحاصل الجمع  
 كمن مضى واستقر واما كونهما في الجنة فقد علمت ان العلم لا يخلو حقيقة الجنة  
 وهو الجنة حقيقة فكنت اذا قلت زيد اعلم اولاد ابيه او اعلم من بينهم او فهم من  
 ملحوظ تفصيلاً وهو انهم ملحوظ في ضمن الاول اجمالاً فلا يراد ان زيدا مفضل و  
 مفضل عليه وجزء وكل انظر وفي هذا الحل مروي عن الشيخ الرضا في جواب  
 من ارد على الشكل الاول واما فكرنا ذلك لغيره قوله كان ن فاعلم في الجنة وقوله خلق العلم  
 من شجرة في الجنة وقوله خلق العقل وهو اول خلق من الروحانيين وهكذا واما قوله  
 فكتب العلم في رقاً شديداً فهو تشبيه للوح العقلي بالجنة كما علمت في المداد و  
 العلم واما قوله فطرق فكتب ما كان وما هو كائن الى يوم القيمة فالمراد ما كان  
 ما كان وجوده سابقاً على العلم وهو الله وما خلفه قبل العلم واذا كان المراد من  
 العلم هو الصغار الاول فالمراد ما كان هو الله نعم والمراد ما هو كائن كل واحد بعد  
 اللوح والمراد من كتب اسبق العلم بيان معرفته وعن كتب هو كائن اسبقه واشتمال  
 اللوح على وجوده ما وجد بعد هذا الانشغال بلزيم عليها ما بكل ما دونها مما ياتي و  
 يحدث الى يوم القيمة ومعنى ختمه على فهم العلم انه ليس بشئ خارجاً من علمه وعلوه  
 قضاء لا يغير ولا يبدل وكذا قوله ثم طواه اي الورق فيحصل في ركن العرش واما قوله  
 فيحصل في ركن فهذا كقولنا ان الله خلق العقل وهو اول خلق من الروحانيين نعم في  
 العرش من نوره تعالى قال الحكمي الكامل الغرض في كل كلمة المكنونة والعرش  
 عبارة عن جميع الخلائق وله معان اخرى ان ذكرها الله وبعبارة اخرى جانبية اشرفها  
 وهو عالم الروحانيات كما ان بيان اضعفها وادونها وهو عالم الجسمانيات و



وقال هذه في موضع اخر قد براد بالعرش الجسم المحبط بجميع الاجسام وقد براد به ذلك  
الجسم مع جميع ما فيه من الاجسام اعني عالم الحيوان وما و قد براد به ذلك المجمع من جميع  
ما ينوسط بينه وبين الله سبحانه اى جميع ما سوى الله وقد براد به علم الله المخلوق بما  
سواء وقد براد به علم الله الله اطلع عليه انبيائه ورسله وحججه خاصه وفلج  
الاشارة الى كل منها في كلهم هم وعن الله انه مسئل عن العرش والكروى وما حفظا  
العرش في وجه موجلة المخلوق والكروى عاقه وفي وجه العرش هو العلم الله اطلع الله  
عليه انبيائه ورسله وحججه عليهم السلام والكروى هو العلم الذي لم يطلع عليه احد  
من الانبياء ورسله وحججه وكان جملة المخلوق عبارة عن مجموع العالم الحسنى والوعاء  
منها الى الملكوت والمجردات لا تستفاد عليها ما وقيامه بها وقد براد بالكروى  
الذي تحت العرش بالمعنى الاول الله وانه السموات والارض واخوانه عليه ما كان  
مستفادها والعرش فخره كانه سقفه وفي الحديث ما السموات والارضون السبع  
مع الكروى الا كلفة ملغاة في غلاة وفضل العرش على الكروى كفضل تلك  
الغلاة على تلك المحلقة وعن الله السموات والارض وكل شيء في الكروى في رقا  
العرش وكل شيء في الكروى وربما يكون العرش في الكروى لا ينافى كون الكروى في  
العرش لان احد الكونين يجوز والاخر يجوز لان احدهما كون عظمى اجمالى والاخر  
كون نفساني تفصيلي وقد يجعل الكروى كناية عن الملك لانه مستفاد الملك وقد  
ثبت ان العلم والمعلوم متضادان بالذات متغايران بالاعتقاد فغا في العرش كلها  
مستفاد به ثم قال هذه اركان العرش وقوائم عبارة عن اركان العالم اعني ما كان نشأ  
المخلوق عليه وهي الجوف والموت والرزق والعلم الذى وكل بها اربعة املاك هي شرب  
وعز زائل وميكائيل وجبرائيل وفضل الاول فخلق الصور والارواح في قوا البعوض  
والاجسام واعطاه قوة الحركة لانبعاش الشوق والطلب له اربابا مع  
المفكرة ولو لم يكن هو لم ينبعث الشوق والحركة يحصل الكمال في احد فضل الله

يخرجها الارواح والصورة عن الاجساد وانما وخرج النفوس من الابدان وله ان يخالط  
مع الصورة ولولم يكن هو لم يكن الاستحالات والاختلاف في الاجسام ولا الاستحالات  
ولا الاختلافات الفكرية في النفوس ولا يخرج من الدنيا والقيام عند الله لا  
بل كانت الاشياء كلها واحدة في منزل واحد مقام اول وقبل الثابت اعطاء  
الغذاء والابناء على قدر ذوق وميزان معلوم لكل شيء بحسبه وله ان يخالط مع  
والامساك ولولم يكن هو لم يحصل العشر والقاء في الابدان ولا التطور في اطوار  
الملوك في الارواح ولا العلوم لجهة الفطرة وحصل الرابع الحي والنفس وناديه  
الكلام من الله سبحانه الى عباده وله ان يخالط مع القوة النطقية ولولم يكن هو لم  
احد معنى من المعاني بالبيان والعقول ولم يقبل قلب احد الهام الحق والفاضة في  
الروح وحلة العرش عبارة عن الارواح الموكلة بتدبيره على المعنى الاول وعن  
حلة العلم على الآخرين وفي اعتقاد الصدوق في فاما العرش الذي هو حلة  
الخلق فحلته اربعة من الملائكة لكل واحد منهم ثمانية اصين كل حين طابق الدنيا واحد  
منهم على صورة بن آدم يسترق الله لا دادم والاخر على صورة الثور يسترق الله  
للهام كلهما والاخر على صورة الاسد يسترق الله للسمع والاخر على صورة الدب  
يسترق الله للطير وفيهم اليوم هؤلاء الاربعة فاذا كان يوم القيمة صاروا ثمانية  
واما العرش الذي هو العلم فحلته اربعة من الادلين واربعة من الآخرين واما الادلين  
من الادلين فاحد على الحسن والحسين عليهما السلام هكذا روي بالاسانيد القصص  
عن الائمة على العرش وحلته ثمانية كلامه وبشبه ان يكون الملائكة كتابا في الارباب  
الانواع العقلية على ارواه طائفة من الحكماء ويكون اربعة من جانب اليد والفاضة  
الاولى وهي التي ذكر تفصيلها وانته على صور تلك الانواع ثمانية ونقبض عليها ما  
يحتاج اليه وتضبط ثمانية في جانبها العود والفاضة الاخرى التي تضبط اليها الانواع  
بعد تفصيلها لانها في هذه النشأة واصين الملائكة كتابا على صفات علومهم بما

**آداب و سلیقہٴ تعلیم**

يحتاج اليه في ترتيبه الانواع فان بالعلم يصل العالم كما ان بالعين يصل الراى وعلم  
مطابق لحكمة العلم كما انهم يصرون بعلومهم اذ لكل منهم علم وكان خاص بقضية الخلق  
الخاص وطبائقي اصبتهم الدنيا كناية عن شمول علومهم وتدبيرهم جميع عن نبات  
تلك الانواع وفي الحديث تخصص لعن العرش ببعض جزائه وهو العالم السقلى  
منه وما به لا فهم الخطابين او اريد بهؤلاء المشككة ما يشمل مباديها انهم كلام  
القبض قد تحقق لا يرب ان عرش السلطان اعلى مقام السلطنة وعظم  
مظاهرها ولوردجات بعضها فوق بعض فاذا اصبحت ان يراد من عرش جميع ماسوى  
الله وهو المظاهر من قوله تعالى سورة طه التهن على العرش استوى ان بلا حظ جميع  
ماسوى الله بالنظر الاجمالى امر واحد امثلا من الارض الى الصناد الاول ويصنع ايضا  
ان بلا حظ مفضلا لفظا عالم الاجسام شيئا امثلا وعالم الارواح شيئا امثلا  
اخر فيكون كل منهما بابا لعرش مستغلا وقد يطلق العرش على فوق الامر امثلا والذ  
الاخر منه كما بين عرشه المنبر ولذا يطلق العرش على السقف فعلى هذا يكون ذلك  
الاقلال عرشا بالنسبة الى عالم الاجسام ويصدق عليه ايضا انه علم الله المتعلق  
باسماء كما انه فضاء ومكلام وكتابة وقلم واما قوله تعالى سورة هود وكان عرشه  
على الماء فيمكن ان يراد من الماء عالم الارواح لصفتها وجريانها وتلاها ومن  
العرش فذلك الاقلال وهو وما فيه وظاهر ان عالم الاجسام محمول على الارواح  
وهو املاها ويمكن ان يشير اليه ما فى الصلوة على اء فى معنى الابر ان الله جل  
وبنه وعلمه الماء قبل ان يكون سماء وارض وجن وانس واشمس وشمس فانهم  
واما الكرسي فلا ريب انه ايضا من مقامات السلطنة وانه دون العرش ويكونه  
امر كونه فى الانه ان وصل عليه لاخيا فعلى هذا فان كان العرش واحدا وهو  
الصناد الاول وكل العقول فالكرسي عليه من العقول او ما يليها من الارواح  
والنفوس وان جعل العرش اثنين فالكرسي ايضا اثنان احدهما ذلك والاخر ان

ان يراى من العرش فذلك الاطلاق ومن الكرسي ما يليه والمعرفة فذلك الثابت واما ما ورد  
 ما يروى ان الكرسي فوق العرش فذلك من وجهه في كلام الصنفين واما ما ذكره فانه من ان  
 العرش وقواته وحلته فالظن ان المراد من هذا العرش عالم العقول كله بغنيته الموكلة  
 والجلية فانهم من عالم الارواح والنفوس فقد ذكرنا في المقام بعد الله توجيها لطيفا  
 ومعنى منسبا انهم لم يجدوا معنى انفسا عنا سبب الجلال العرش العلم الذي اطعم الله  
 عليه انبياءه ورسوله وجميع الكروى العلم الذي لم يطلع عليه احد منهم وهو العالم  
 والمفروبين وما وجهه بعد ذكر اعتقاد الصلوات في هذا واعتقاده ناش من الاخبار  
 بل لا يثبت الاخبار فممن الوجهه ولا لانه الاخبار والكثرة على وجود ربنا النوع اى فرد  
 من المجرىات لكل نوع من النفوس الماديات ظاهرة وقد ذكرنا ما في سائر كتبنا ولا  
 نطلب بذكرها هنا هذا فليقل من بيان عالم الاطراف وعالم القضاء والعقول و  
 اقضنا على ذلك ونشرع في بيان ما روي عن الله **الحجرات**  
 في بيان الارواح المجرىة التي يلق عليها النفوس ولها معلق بالابدان وقبة انما  
 فيها ولا يبين لبعض الارواح والنفوس مع مجرىها قابلية وقوة واستعدادا  
 وليا فذلك لا ريب ان ما كان كذلك فهو اذن ما هو فضل محض وانزل ما هو كمال  
 صرف وملاؤه الله في اول خلقه وغسله عن دنس القوة والانشطاز في بدو خلقه  
 لان القوة ان يكون شيئا فاقدا للشيء مع امكان حصوله فيه وقد علمت ان عالم  
 الاعلى ليس فاذا لما كان ممكنا له وان الصغار الاول جامع لما كان ممكنا في عالم  
 الامكان فكل ذى قوه واستعداد دونه يقين في صوره ولا ريب ان الله خلق  
 الاشرف قبل الاخر في قوس النزول ثم لا ريب ان كل ذى قوة له تكليف كقوة الله  
 عليه ومعنى تكليفه ان يجرى له يصل الى كمال يمكن وصوله اليه وهذا عبادته و  
 طاعته ولا ريب ان كل مكلف كما يمكن طاعته يمكن عصيانه وعصيانا ان يقف  
 لا يجرى الى الكمال واعظم منه عصيانا من لا يقف ويجرى الى النزول والنفوس

ولا ريب انكار ان لا يحصى اقسام الحركات الى اكمال كمالها وكذا اقسام الحركات الى اقسام  
كما وكيفا فظهر لك بعون الله حقيقة التكليف بروح العباد واصل المعاصي وان  
من لم تكلف فلم حشر وقيامة ومعلوم ان لا فلا وان معراج القوى ومنها ما مقام  
الصناعات والاول وانما الاشكال في ان كل قبح لا بد ان تدعى الى الفعلية فبما لا يشيا  
كلها اصلها وفضلها صفا او يمكن بقاء القوى الى الابد بلا انتهاء ولا شك ان من  
خبر وديان الدين بقاء الكفارة في العذاب خالدين كما موضح القرآن المجيد في  
سورة المائدة والزخرف ولا يمكن ذلك الا ببقاء القوة كما لا يخفى من انكرو ذلك  
فقد خالف كتاب الله وسنة نبوته ورسول الحق وهل الاثر في اهل الجنة كذلك  
او لا ضيق القول بانتهاء قواهم الى الفعلية وهي العقادة الابدية فيه شامل وظاهر  
الايات والاعبار هو الاول والبرهان بصادقه وهو اولها واعلم اللهم اشهدك  
انا لا ادين لنا الا دين محمد واهل بيته صلى الله عليه واله بتحقيق في بيان معنى  
المجهول وحقيقة المادة والجسم وشرح الغالبية والحركة الجوهرية وفي الجزء الاول  
ان العقول معطورة على شهادة ان بعض الاشياء لا يمكن له الزوال والتمثل وانه  
في حلة ذاته بحيث لا يقبل فيه قول شيء وان له مقاما معلوما لا يمكن ان يعمل فيه  
شيئا لا يكثر او يقل ويثبت او يضعف جميع الاعراض باسرها كذلك فان كل  
قطرة سائلة تشهد بان ياض الابيض في حدة ذاته لا يمكن فيه شيء لا يقبل شيئا  
وان من يريد ان يدركه او يسهفه فلا بد ان يعمل في موضوعه ومحل عمله على وجهين  
شديدا او ضعيفا وكذا الكلام في جميع الاعراض وان بعض الاشياء يمكن فيه ذلك  
الا ان يقوم برهان على انما هو وكل ذوات الممكنات كذلك ولذا اتقنا البرهان  
على نفى الجوهري والغالبية عن بعض الموجودات كما مر فان قلت قد يظهر من كلمات بعض  
الحكام ان قولنا قول كل ما يدعي عن الجوهري والغالبية ومن بعضهما ان لا  
خالية عنها وانما هي متضمنة لاجسام في انقول في ذلك قلت لا بد وان سلم ان

المزبور في قوله ما اوجده الله ولا من اصنعه الاول وما يليه ثم ما يليه وهكذا  
الى اخر المبنيات وانزلها واختتمها وهو عندهم الارض والارباب ومرادهم من قوس  
النفوس ما يحصل من الارض وما يكون من العناصر وهو اشرف منها من المعادن  
النبات والحيوان والجن والانس وهو اشرفهم فان مراتبه ممتدة الى مقام الصفا  
الاول وفي الحديث نحن الاولون الاخرون ودلالة الايات وال اخبار على القويين  
في غاية الظهور وكما انه قوله ثم يدبر الامر من السماء الى الارض ثم يخرج اقبه الرحمة  
والخير الذي هو ان الله خلق العقل فقال المراد برقم قال المراد بل قابل فاعلم  
لا بد ان قوله والاول ال سمي به وبنا بيان باعل صوتهما ان النازل والصادر شيء  
واحد وان الفرق بين العالي والداني بالشدّة والضعف لا غير فانهم اذا علمت  
ذلك ففعلوا بعون الله ان كلا الامرين خلاف لنتهم بان النفوس المتكلمة من  
الارواح النورية وانهم يرون كالات المعقول ونفصا انفسهم وان وصلوا  
اليها وحصلوا فيها لم يكن بالطاعة والعبادة ولذا يمتحنون دائما خاضعات وبذل  
ابدا وانفسا وفيهم سجد ثم استثنى الى السماء وهي خزان فعال لها ولا ارض لها  
طوقا او كها فانها انبتا طائفتين فانساب اليهم او ظهر من بعض كلامهم فلا بد  
من تبيينها وناو بلة لان ما ذكرنا عنهم نضرت حيث الهوى والغايلة لها مع ان  
مركانها المستوحاة فيه في ثبوت كلا الامرين فانهم لا يثبتان الجسم من حيث  
هو ساكن فلا يثبت له الا بحركته وحافى ولا يثبتان كليات الاجسام وكرانها  
خلقت في قوس النزول وان النفوس المحركة لها والمدبرة اياها من اوج قوس  
النزول وان وجودها قبل وجود الاجسام لبداية قاعدة امكان الاشرف و  
بداية بطلان الطفرة ولا بد ايضا من مناسبة مخصوصة بين النفوس المحركة والام  
المشركة بها لبطلان التجميع بل اخرج ثبت في النزول ايضا علاقة مخصوصة بين  
النفوس واجسامها مثل ما بين النفوس وابدانها في الصعود فثبت بالبدن

لهذه النفوس التزويده المحركة هبولى وقابلية التحريك والتحريك والتدبير والتكليف  
بالنظر إلّا ذاتها مع قطع النظر عن اجسامها وآية كما مر أن كتاب الفضلاء يقول مثلك  
خالفه عن القابلية وهو صرف الفعلية فكذا لا ريب أن كتاب الفوائد وهو كتاب الحو  
والاثبات آية نفوس ومثلك لها علم بالنسبة إلى الامور الالائية ثم قد يظهر خلافها  
مثل أن علواً أن الباقي من عمر فلان ثلث سنين ثم يصل عمره مثلاً فيزيد الله عمره  
ثلثين سنة فيموت ما ثبت وكان وبقيت ما لم يكن وظاهر أن الحو والاثبات عين  
التغير والتبدل وان لا يمكن ذلك بدون الولاية والقابلية وآية من ديبجيا  
الدين بل من كل متدين بدین نبي ان الاموات بعد مفارقة الابدان ايضا ينتفعون  
بالحال الخبر الصادر عن الاجزاء لهم وهذا ايضا صفة القابلية فظهر بعون الله ظن  
الشمس ان الارواح الصمودية كلها والارواح التزويده جلتها لها ذاتها قابلية  
وهبولى مع تحريكها وبساطتها هذا في النفوس الثاني في بيان هبولى الاجسا  
اى جوبها وقابليتها بالاربيان التكثر قد يحصل بالوصل كتكثر الاجناس ايضا  
الفصول والانتواع بضم الشخصا وقد يكون بالفصل كخلاف الاجسام فان كل جسم  
يتكثر ولا ينفك الحد لبطالان الجزء الذي لا يتجزى وظاهر ان كل جسم ما لم ينقسم  
فلا ينفك له بالفعل وانما النزاع في ان كل جسم مركب من جزئين احدهما هذا المحسوس  
المعلوم عند كل احد والاخر شئ غير محسوس ولا معلوم عند الناس وبقي له الهبولى  
والقابل والمادة وبقي لهذا المحسوس الصورة والفعلية وان الجسم ايضا بسيط  
من هذه الجهة كالتفوس وكما ان روح زيد من حيث هي موجودة بالفعل  
ومن حيث هي ايضا قابلية لامور فليس لها جزءان بالفعل فكذا الجسم فكما البسب  
القابلية جزء في النفوس فكذا الابدان لا يكون جزء في الاجسام فان هذه الجهة  
مستترقة منها بالنظر إلّا ذاتها على نهج واحد وهذا التفسير لا اظن ان تشاك  
انها فيها على نحو واحد بمعنى ان كل نفس وكل جسم اذا الرخا من حيث هو نفوس

موجودة وحجم متغير وذلك لاختلاف ما يعرفه ويمكن ان يحصل فيه ويصل اليه  
 جونا وبذلك يقبل وهذا مادة وهو في ذلك صورة وقد استعمل  
 ذلك مستعمله ونحو ذلك من العبارات العارضة ومعنى ايضا القوة في القائل  
 بمعنى القدرة وفي الفعل بمعنى القول وعدم الالباء ولا يربك القوة بالمعنى الذي  
 اشددوا كل منها بالمعنى الثاني ومع ذلك ليس القدرة جزء للقوة بل من اوان  
 وجوده فكيفه ارب بالمعنى الثاني جزء وجبنا ومادة فانهم يبان ان خواص  
 ان القوة والصفة والكبر في الاجزاء غير الشدة والضعف والكمال  
 والقصور والصعود والنزول والترفع والشر في القوس فكان ان قيل جدا  
 كملت كل الكمالات ثم خلت فيها وضعفت غاية الضعف في هي فكل الجسم  
 القابل او كثر بعبارة ان بعض الالفاظ وضع بحيث يصدق على الكل وعلى كل  
 جزء منه كالجسم والكم والنعم والماء والحجر والتراب والخبث والهواء والنار  
 وبعضها بحيث لا يصدق الا على الكل كالبدن والبيت والسير والحام والحر  
 ونحو ذلك ففي القسم الاول اذا قسم في ماء الواحد صار اثنين او خمسة وهكذا  
 والا جمع في مياه الخمسة مثلا صارت ماء واحدا وهكذا فظهر ان الاتصال  
 الذي هو ما خوذ في حقيقة الجسم بل عينه هو امر مهم بان بقاء الجسم فكان  
 الجسم لا يصل الى حد لا يتجزئ فكذلك اتصاله لا يصل الى حد يقف في الحال في قسم  
 يبقى فمن اثبت تجزئة الحيوان للجسم بان الاتصال حقيقة الجسم فاذا قسم  
 الماء الى قسمين بطل اتصاله ومع ذلك يبقى هذان الماء ان ذلك الماء فلو لم  
 يبقى من الماء الاول شيء وجزء اخر مع بطلان اتصاله لزم بحسب القسمين ان  
 الماء الاول بالمرء وحدوث ما بين من كم العدم القبة وهذا خلا البدعة  
 فقدم صديق الاضداد وكثيرا مما نشأ من بقاء جزء اخر في الحابل وهو الحيوان  
 هذا الدليل بعد ما ذكرنا من اوضح الباطل لا يتوافتا القاسمات وايضا



ان المتبقي بعد الغنى هو الماء وهو جسم بسيط والهيولى ليس بربط ولا سبباً  
 هذا الباقي محسوس ذاته هو ما كان والهيولى ليس محسوس ولا مانعاً من العلوم حتى يكون  
 هو متشاقداً البقاء بعد الغنى فافهم ولا تغفل ان الثالث قد ظهر مما مر ان مادة  
 الاشياء وبالفاسوس ما يفيض من العقول وعالم الغنى مادتان احداهما الجسم  
 بالنسبة الى ما يفيض ويرد عليه من الفضل والوصل والاعراض والجواهر والاخر  
 النفس بالنسبة الى ما يفيضها ويرد عليها من المنقص الكمال فكل منهما مادة المواد  
 بالنسبة الى الوردات فليس لها مادة اخرى نعم قد يجعل الابدان في قوس التصور  
 مادة للنفس والارواح مع ان النفس المجردة ليست صوراً لالبدانها حقيقة فان  
 الصورة هي ما يتحد بالمادة بها مع بقائها كصورة الخشب من الحديد وسبقا او  
 يتبدل بها ويتحول اليها كصورة النطفة علفه والعلفه مضغته والمضغته عظاما  
 وظاهر ان البدن مع النفس ليس كذلك نعم لما كان البدن سائلا بل ان الغنى والكمالات  
 وطالبها من الله لملكته سلطانا ما ذا البطش والافتقار فاجابة الله واستجابته  
 وخلق الروح لشديده وتكميلها بدمه ومادة النفس صورة ولا ضيق ذلك مع انها  
 متحدان بخواص الاتحاد ونعم ما قبل كرده اندان فلهذا كرهنا كبرند الرابع  
 في بيان الجسم المطلق لان بيان الفاظ كثيرة تطلق على امور كثيرة مختلفة الكثرة  
 وليس معناها جنتها ولا اعضاها ما فيها بل انما وضعها الواضع اسمها كما لشي  
 والوجود والممكن والمفهوم والعلوم والالز والعللة والمعلوم والسبب لما في  
 والشرط والجوهر والعرض والفاعل والمفعول وفلان وهكذا التحكي لا اعلام مثل  
 زيد وعمر وهند وزينب وكثير منها يكون جنسا وكثير منها بل اكثر مما يكون  
 اعضاها ما في هذا الشكل الامتياز بين هذه الاقسام ولذا نرى اختلافهم غاية  
 الاختلاف ففى الخبر زيد والجوهرية والمضغته من ثواني المعقولات تحكم بعضها  
 وقد ذهب جميع الى ان الجوهر جنى الجواهر وكذا الكلام في العقل والنفس والروح وهكذا

ومن المحقق الشرعيان في التركيب العفوي عن الاجزاء المجردة اشكالاً لا تختبر في الاشياء  
والمختلف لآراء الاصلام فمنهم من قال انه لا معنى للتركيب من الاجزاء المجردة الا ان هكنا  
شيئاً واحداً كالانسان قد حصل له معان كالاستغناء عن الموضوع والابتداء والنزول  
الحس والحركة الارادية والنطق مستتبع لمعان آخر كالغيب لمحرك في الانطواء والارادة  
والمشي والتجسس لماخوذ من النبوءات كالجوهر والجسم والتأني والتحاسن والمضرة  
بالارادة والتأني في الذاتيات والمأخوذ من التوازي كالغيب والمحرك في الانطواء  
والمشي والتجسس هي العرضيات فبهذا التحقيق يسهل اعتبار الذاتيات من العرضيات  
التي هي معظمها ان كان الحكم وفيه بحث الى اخر كانه المفعول في الشوارق وقال افلا  
الاصفها في محله اسمعيل الضمنية الطائفة الاولى بالذاتيات لاجل انها منبذة  
عن ذاتها النبوية وان مصدرها على الشيء هو ذاته بذاته من غير حاجة الى  
ذاته عز ذاته وان كانت اعتبارية ونسبية الطائفة الثانية بالعرضيات لانها  
في انفسها على الشيء وكذا في مصدرها على مفعولها الى الضمنية وان كانت  
اعتبارية فهي الحقيقية اوصاف الضمنية وادعاء لوصفها بالعرض فموضوعها  
لها فاعلم انفس ثم اقول بعون الله عز وجل في الاشكال ما ذكره ان اللزوم ثلثة لان  
الوجود الخارج كحرارة النار وطوبى الماء ولازم الوجود الدهوق كالكلمة والموجود  
والمحلية ولازم المهية كالزوجة للاثنين والاربعة لان ظاهر هذه الكلام ان اللزوم  
الوجودي خارج عن ماهية الشيء فلا يكون هذا اللزوم جفياً ولا فضلاً وظاهر  
ان الغناء عن الموضوع وهو معنى الجوهرية وكذا الحس وغيرهما من لوازم الوجود الخارج  
فالمحقق ان هذه ان كلام القوم في ذكر ميزان الاشياء مثل ما قلنا من القولين مثل  
ما سمعتم ان ان الجفني في مشترك والفصل في تحقيق صحيح وانما الاشياء  
والخطا في الصغريات كجعل الغناء عن الموضوع اي الجوهرية جفياً سمع انه ليس لا  
وصفاً لازماً وجوداً وكذا الجفني لا يفتقر ان اطلاق لفظ الجسم على الاجسام

مثل اطلاق لفظ النفس على النفوس والروح على الارواح والعقل على العقول فجعله  
 حقيقة اي جزء ذاتيا موجودا في الخارج بان يكون في كل جسم حقيقة مطلقة موجودة  
 في جسم خاص ووجود في غاية الاشكال بل الحق ان كل جسم بسيط خارجي من هذه الحقيقة ومركب  
 عقل بطريق ما ذكره في الياض والسوا ان اللون جنس مقترن بالبصر هذا فصل لما ذكرناه من  
 الحكماء فيهم والشاهد على ذلك انهم بان الجسم المطلق الجسم لا يمكن وجوده بافراده وانما  
 بوجوده في النوع كان اللون المطلق الجسم لا يمكن وجوده بافراده وانما بوجوده في النوع  
 موجودا في كون الجسم المطلق جنسا ثم اذا كان جنسية الجسم المطلق بين الاجسام بهذا البناء  
 فاطنك بالحيول والمادة التي جعلت شيئا جنسا الجسم للطلق وجوده فانهم وتدبر  
 الحاسن في بيان الصيرورة اذا كان شيء يمكن ان يصير شيئا اخر في نفس الاول مادة و  
 المستعد للشيء الثاني صورة والمستعد له والصيرورة على ما سبق لانك لهما احد الحصول  
 الصيرورة في المادة مع بقاء المادة وهذا لا يمكن الا ان يكون الصورة هيئة وعرضا  
 كصيرورة الخشب سيرا او بابا او منبرا والحجج والمليبات وبنيا والعقل كرياضا وهكذا  
 بانها ذلك مع عدم بقائها بان يتبدل المادة صورة ويجول اليها كصيرورة النقطة  
 معلقة والعلقة مضغرة والمضغرة عظاما وهذا اذا كانت الصورة جوهر سواء كان البند  
 صغورا وكما لا كبريا اذا صار التراب والماء والهواء نادا او نزولا ونقصا كما اذا  
 صار الحراء والماء ترابا واما ما يتوهم من بقاء صور العناصر في المواد فيكون  
 في الياقوت مثلا بالعقل ماء وتواسخا وهواء فسادا او نزع من ان يبقى و  
 كذا ما توهم ان في صيرورة الماء هواء مثلا خلعا ولبسا اي خلع مادة الماء صورة  
 الدائمة وليست صورة الهوايتة اما الاطلا على اليه ان كل واحد من العناصر  
 فضلا عن الفلكيات بسيط خارجي ومركب عقلي كالياض والسواد فليس في الخارج  
 في الماء مثلا جسم مطلق وهو الجنس وجسم خاص وهو الفصل وثانيا اتم نادى بطل  
 صورهم ان الجسم المطلق الجسم ليس يمكن وجوده بافراده بل صورة نادى كيف بقي

واتجهت بين بعد ان علم صورة المائنة حتى يلعب صورة الموائنة وثالثا ان خلاف المزن  
 واللغة والشرع لان ما نوه ليس معنى قول العرف والفتنة منا الماء هو بل عناء صح  
 مادة الماء هو اى عند الماء ويجوز حمل الهواء واما الشرع فكفى قوله ثم خلتنا  
 النطفة فخلقنا المعلقة مضغعة فخلقنا المضغعة عظاما فكسونا العظام  
 لحبال البحر بكثرة فان الماء الذى ينجذ ويصير حجر امر محسوس وبالحمل هذا  
 النظم الفاسد انما نشأ من النظم الفاسد الذى تمساده وهو قول مشيئة الحق  
 جزا وجنات من الماء اذا قسم وصار مائين فلو لم يكن مادة مشتركة لزم ان علم الماء  
 الاول وحدوث مائين من كم العدم وقد اوضحنا فساد ما لا يحتاج الى بارة فيك  
 كلمة السادس في اثبات الحركة بالجوهر اى اثبات الحركة الذاتية وحركة الذات فلو لم يكن  
 حصول الحكماء عن اخرهم ان ربط الحادث بالقديم لا يمكن ولا يعقل الا ان يكون بينهما  
 امر عديد الى الذات دائم الثبات حتى يوجب استعداد المواد حتى يتم الاستعداد  
 اعطاها الله صورها وهو عند المشهور ليس الا الحركة فانك ترى ان بسبب حركتها  
 الاقلالك وكواكبها يحصل الفضل الاربعه وتوارى على الارض والماء والهوا وحالا  
 مختلفة فيكون المعادن وبفضل النباتات والاعذية فياكلها او يشربها الانسان  
 والحيوان ثم بالخصم والحركات يتكون النطفة فيحرك الجميع لتنفذ الرحم والبيضة  
 فتشرك وتبدل الى ان يصير ما في الله انما اوجوا فبارك الله احسن الخالقين  
 وحق انهم صد الحكماء واعتقادات الطبيعة اى الصورة النوعية للناصر والاقلالك  
 الكواكب فطبا بها لا ينفع عندنا فاما ان هذا قول بكثرة البحر وكفى في ذلك  
 قول المحقق العلوي في التجريد والضرورة فضت ببقائها اى الاجسام وانبيده  
 مذهبه بقوله ثم خلق الجبال تحسبها جارية وهي ثمرة السحاب لا وجه له فان  
 الابنة واردة في بيان الفسنة واقلاب العالم بعد فتح الصور فالانبياء في صورة  
 الفل وبهم ينفع في الصور فيخرج من في السموات ومن في الارض الامر شاء الله

انوره فاجربا وتزعم الجبال تحسب الجامة الى قوله وهم من قرع يومئذ امون الله  
 اجعلنا منهم محمد وآله وآبائه فلو وضعا ان الاخضر والماء والنار والحراء كلها بسط  
 في الخارج ليس فيه جز ان احدهما جسم جنسي والاخر صورته وطبيعته فيثاورد الطبيعة على  
 الجف كائنه وآبائه من الواضحات ان كل احد يعلم ان ذاته باقية من اول العصر الى اخره و  
 ولا يتبدل تبدل الحركات مع انها حركية بالجوهر ليس يصير عقل المحلول عقله  
 مستغنى او اشقى عبدا والسعيد شقيا فالحركة الجوهرية لا تستلزم ان يكون المحرك  
 بخلاف الذات بل ما يوجد وينعدم دائما لا يصدق انه متحرك بل لا معنى للحركة الا  
 يبقى المتحرك من اول الحركة الى اخرها كما هو المحسوس وبناء على ذلك كلام الحكم الاول  
 في تعريف الحركة الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة او ما يكون في وقته قوله تعالى  
 ثم خلقنا النطفة خلقا من حيث هو لم يكن ان يصير شي شيا مع كونه كالحركة يوجد  
 وينعدم وهل يقول احدوا يمكن ان يقول ان الحركة الاولى صارت حركة ثانية وهل  
 يمكن الصجرة مع عدم البقاء وليس هنا مقام بسط تام فاقصرنا على ذلك فافهم ولا  
 تغفل ولا تلهي الله والمنته حيث تمسك بالحركة على سبيل ان الطبيعة ونحوها فاضاء  
 ايضا بنفس الحركة فهي في بيان ان ما بين العلة والعلول من المناسبة هو عين  
 موجود بين المستعد والمستعد له في المادة والصورة الجوهرية لا العرضية لعلنا  
 قد دبرنا ما ذكرنا ان في فوس النزول والزيادة الصاد والاول الى كره الارض ليس  
 ما فيه الا العلية والعلولية فكل سابق علة للاخضر وكل لاحق معاول لسابقهما  
 علة حادثة لعلته وهو جدد تام للعلول وظهر ان في النزول نوبة فاضية  
 من العلوا الى السفل واما الاخر فوس الصعود فبالعكس فكل ما كان في النزول معلولا  
 ولا فاضا فهو في الصعود مادة وسابق وما كان في النزول علة وسابقا فهو في الصعود  
 في الصعود صورة ولا حتى الى ان يصل الى وجه الصاد الاول فيضم به الرسا الزوهم  
 به الشريعة وبغيرها الغيبة كما قال الخاتم بعثنا والساعة كاهن وأشار الى

اصبحه الى السابعة والوسطى على ما يبالي فكما كانت النفوس والارواح في النزول على  
 الابدان ومغفرة عليها في الوجود وفيها ورد ان الله خلق الارواح قبل الابدان بالقرن  
 علم فكلما يكون الابدان مائة ومئونة لوجود الارواح في الصعود وفيها ورد اذا  
 سويته ونفخت فيه من روحي وقال له ابعث خلفنا المصنعة عظيما فاكسونا العظام  
 الحاثم انك انما خلقتا آخر فظهر بعون الله ان كل ما في قبوس النزول من الدرجات و  
 المراتب فهو بعينه موجود في قبوس الصعود وان الصادق الاول مرآة الحق ومثاله  
 ومثاله لا مثله كما قال ثم وبالله المثل الاعلى وقال ليس كشيء بشئ وثالبه مرآته ومثاله  
 وثالي الثاني مرآة الثاني ومثاله ومثاله الى كرم الارض وكذا الامر في الصعود فجميع  
 النزول مثل الصعود وبالعكس وكل دان في القوسين مرآة العالي وعكسه فيه فجميع  
 القوسين او ما سوى الله كله مرآة الحق الا ان بعضها ناقص وبعضها تام ولذا سمى ما  
 سوى الله بالمال لان بعضه يعلم ببعضه الاخر ولا كل واحد منه يعلم بالحق كما ان  
 بكلمة الله يعلم الحق ونظم ايضا ان كل عال يعلم جميع ما دونه من علمه بذاته لان ما دونه  
 شعاعه فظهر من جميع ذلك حقيقة معنى قوله ثم قد برز الامر من السماء الى الارض  
 ثم يفرج اليه وقوله ثم مكررا يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء  
 وما يرتفع فيها ومعنى الحديث الماضي ان الله خلق العقل من نوره ثم قال المراد بقرن  
 قادير ثم قال له اقبل فاقبل فادبارة نزول واقباله صعود ولولا مناسبة المراتب  
 وصعود بعضها على بعض لما صدق الادبار والاقبال ولا النزول والاعروج كما لا  
 يخفى بعد ما مر في تعييني فظهر ما مر ان درجات الملكة في النزول مثل درجات  
 الانسان في الصعود وبالعكس ومع ذلك فالقرن بينهما كثير وعده العنق  
 اشمال الانسان على الجوانبيه والنباية دون الملكة وفي الحديث ان الله  
 خلق الملكة من العقل بلا شهوة وخلق الحيوان من الشهوة بلا عقل وخلق  
 الانسان منهما فخر غلب عقله على شهوته فهو خير من الملكة ومن غلب شهوته

على عقبيه فاليها هم خرم منه ولا تم ذلك ان يكون المثلثة معصومين وهو المشهور المنصور  
 وفي الايات والاختبار المذكور مثل لا بصون الله ما ارهم ويتفقون ما يؤمرون وفيه  
 يتجاوزون بينهم من فوقهم ويتفقون ما يؤمرون والايات متعددة والايات متعقدة  
 وظهر بها من ايمانهم خلفوا من العقل بالاشهوة والعقل ما عبيد الرحمن اي ما يربوا بالعرف  
 وينهي عن المنكر والعرض من النكاح ليعلم ان ذلك اي جعل الشهوة تابعة للعقل فمن  
 فعل ذلك فهو معصوم فالويل لكل الويل لمن انكر عصمة الانبياء فاسلمهم اذا كان الامر  
 كما اخضات فاي شيء في الصعود يترقى ويصل الى مقام المثلثة والعقول الصادر  
 الاول الانسان العاصي واليمين العاصي النازل خلف من خلفه الانسان ومنهم  
 الشيطان والجورن الاخر من الجان قائلهم الله اني توفكون ومن لم يجعل الله لهما فورا  
 مما لزم يزد وظهر ايضا ان الانسان المطيع اشرف من درجة من المثلثة بكثير لما  
 ارتكبه من عباد النقص تجاوزه الاحياء ونحل البلاء فالصاعد الى الباق مقام  
 الصادر الاول اشرف منه جها من هذه الحبيبة وظهر ايضا انه لو لا الانسان لما  
 تم فيس المتصور ولما حصل غايته الامكان فصح حديث لولاك لما خلت الافلاك  
 رطبة اي في طرفة الشفاوة يكون الانسان اشقى الاشياء وارذل من الحيوان والاعداء  
 مرات ط ان لا ناسبا المودة الى السعادة والشفافة اكثر واجل كما قال غار ولك  
 كالانعام بل هم اضل وقال انهم الا كالا نعام بل هم اضل وقال ان شر الدواب  
 عند الله الاثم اليكم الذين لا يعقلون وقال ان شر الدواب عند الله الذين  
 كذبوا وقال ان الذين كفروا من اهل الكتاب والذين كفروا فينا هم فيها اولئك  
 هم شر البرية ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية وذكر في  
 معال الزلف حديثا ان عذاب الشيطان سدا واغلا له سبعون وعذاب لكل واحد  
 من الاول والثاني مائة وعشرون قطرة ان نوع الانسان اجمع وحاز كل ما في عالم  
 الامكان ذانا وصفه سعادة وشفافة صعودا ونزولا مع زيادة كثرة لاجلها

[illegible]



بين زيد وذي قين وبين صورة عمرو ولا بينه وبين عمرو وانما بيننا اي من ظاهر كلام  
 صفة الحكماء قل ان الرائي مثلا لا يرى لان نفسه وما في نفسه قد لا يرى عمرو وعمر ليس  
 مرئيا له فلا بد من توجهه اليه ليس بينهما اتحاد وذلك لان العاقل لا يتحرك بالانفع عليه  
 الناس قاطبة والطبق عليه العقل والنقل والكتاب السنة من ان زيدا راى عمرو ان  
 سمع صوته وهكذا وكفى ذلك كلام الحكماء الطوسي في التوحيد ويجوز رؤية الاجسام  
 بشرط الضوء واللون وهو ضروري فيهم ولا تغفل في بيان ان الكمال في  
 الصفات والملكات وان العبد الذي في الملكة قد علمت ان المادة والقوة مفقود  
 للصورة فالصورة غائبة وكما ان الملكة لا تحرك بعضها فلا وجودا وكما الاوصية وحدها  
 للتحريك ومع ذلك ليس حركة الا وهي مفقودة للوصول الى غايته فلو لم يحصل الغايته  
 فالحركة عبث وبالكل فالكمال دائما في غايات الحركات ونشائها لا في نفثها ولذا  
 من بدو بها في الحكمة ومن اسرار الشريعة ان الواجبات الشرعية لطيفة الواجبات  
 العقلية اي ان ما وضع في الشريعة المطهرة من الاضال والتزكيات انما وضعت لطلب  
 لتحصيل الاخلاق الحميدة والملكات السعيدة كالنواضع والجلود وملكة الاصلاح  
 والعفة والعدا للزور وكما السلب لاختلاف الرذيلة والملكات الشقية من الكبر  
 والحسد والحرج والبخل والعصبية الشريرة وملكة الافشاء والشهوانية وهكذا سم  
 الاختلاف الحميدة ايضا مفقودة لتحصيل غايات الغايات وهي العقائد المحقة اي الايمان  
 بالله ورسوله وخلفائه واليوم الآخر ولذا يستحق المسلم رحمة الله وجنته ولا يستحق  
 الكافر الا النار وان كان اخلافا حميدة فالحركة من حيث هي ليس لها شان وانما لها  
 كونها مفقودة للوصول الى الكمال فقول من قال في تعريفها الحركة كمال اول المبالغة  
 من حيث هو بالقوة فالاعمال الشرعية كمال العاقل هو بالقوة اتمح طريق الوصول  
 الى الكمال من حيث هو كذلك فالحركة كمال اول وفائتها كمال ثان وايضا قد مر ان  
 غلب عقله على شهوته فهو خير من الملكة ولا يصدر في الغالب الا بالملكة وايضا صفنا

الملكة فطرية وملكانها كلها اجليته فلا يكون من جنسهم الا بالملكات كما ان شجرنا  
 الانصار واشجارنا بالملكات الشقية وايضا ان الانماء اصفية لا تظفر عرقا الا  
 بعد حصول الملكة كالكاثب الصانع والعاول والنظام والنفوس والرحيم والرفيع  
 هكذا وايضا صفة ان لا يعفوا كالنفس ان العبد للملكة ان يسئل الله وقال لهم  
 عدل الرجل بين المسلمين حتى يغفل شهادته فهم وعلمهم فقالوا ان يعرفه بالسيرة والخلق  
 وكفى البطن والعرج والبعد واللسان ونفوسه بجنتها كبرى الخ او عدل الله عليها  
 النار الخ كما لا يخفى على المشاغل فيها وايضا الحسن الظاهر وهو المواظبة على الطاعات  
 والاجتناب عن السيئات كيف يمكن من دون الملكات وايضا ان الانسان طائر فكل  
 وكل طائر بطير صياده وجناح يمينه العلم اى الايمان والعقاب بالحقه وجناح  
 يساره الاخلاق السعيدة وبها بطير الخطيئة القدر من الله ارضقنا وهما باقيا  
 بعد الموت الى ابد الابد واما من كان في جهل مركب والعقاب القاسية وفي خلاف  
 الذميمة فكل واحد منها غير قابل شدد ورجله يجزئه الى الجحيم والى الدرك  
 الاسفل من النار نفوذ بالله وايضا كل واحد من الاولين الجنة النعيم والآخر  
 مقام زينة جنتان وكل واحد من الاخرين عذاب الجحيم البس كل غضوب وحسود  
 دائما عذاب اليم وكذا المحرص قد نبه قال الله تعالى في الاعراف وفي الحجر  
 في حق اهل الجنة وترغنا ما في صدورهم من قول ولفظ التزع بنادى بانا الغل  
 وهو اشارة الى الاخلاق الذميمة عرض غريب للانسان عارضه وفيه اشارة  
 ان الجنة وراحتها لا يجمع مع الغل كما لا يجمع مع الجهل لانها كما اشرنا عذاب شيئا  
 ان المنكر اذا راى من هو اعلى منه فهو في عذاب اليم والحسود انظر الى ما لغوه من  
 النعيم فهو في العذاب الجحيم وكذا المحرص والنجيل وهذه مخطئة الذميمة كلها  
 من نتائج الجهل فظهر بعون الله انه لا يمكن لاحد ان يدخل الجنة الا بعد ان يلبس  
 عنه الاداء القاسية والاخلاق القاسية فبصر من جميع الجهات طبعا طامرا

كالمعصوم لم يلب عنه ما يخرج عن الفطر الإنسانية وكان مناسبا للحيوانية  
 ولذا قال شرفي مؤنه هو اقيم الصلوة طرخه التمار وولعاً من الليل ان احسن  
 بن هين التيات ذلك ذكر في الذكرين قد بلطف الاذهاب ان التيات عن  
 غريب ودين والحسنا كالصابون بدعيها ومن اساء شهر رمضان شهر المحصر  
 ضلوكم بالافاق بالثوبه وذاو المعاد في ارا الدنيا فان ذلك سهل يسير بجلا ونا بعد  
 الموت فان انا اليعمل والحق الغيب فيه صعب جبر واليجه ان الله شه نادى بسبل  
 فيها جبر الانسان ليزنك عنهما في من العواض الغريبة للحيوانية او الشيطان  
 احدهما انا الدنيا اى التكليف والمشيئة المحضة هذه النادر وسهل والاخر  
 نارا الاخرة فهو باله فظهر من ذلك ان الاصل والحركات والعمل بالتكاليف  
 يبار والنوعها سريفة والاختلاف طريفة والعقاب المحضة حقيقة وأيضاً الاصل  
 صغرى والاختلاف كبرى والاعمال نتيجة اللهم ارفعنا ثم أعلم ان كل نفس لابد لها من  
 التعلو بحجم وبدن ليعمل بتكليفه والى هذا ذكر في هذا البحر شيد من احوال الجسم  
 والبدن واعرضنا عن ذكر المبادى لعدم ارتباطها كثيراً بما نحن فيه فالان شرع  
 في ذكر قليل من احكام النفوس بعونه وحسن توفيقه فهو في الاشارة الى  
 النفس الثمانية الموجودة في الاشجار والنباتات وفي الحيوان وفي الانسان وفي  
 وجودها في غيرها اى في الجن والملك غير معلوم لنا أعلم ان الاثار تدل على انها  
 اى النفس الثمانية ليست عرضاً اى من اجابيل جواهرى بخلاف لطيف مجبى في الشاء  
 باذن الله في اطن الاشجار والارض وينطلق في الريح يجر في مجرى يحصل النفوس  
 الزهراء والثمار والحيوات وليس في هذه النفس الا الحركة المنعشة الى التغذية و  
 التنمية والتولد فبدل الحركات الجسمانية النفس النباتية في المولد الا انها  
 خبر اديت فالحركات الجسمانية في الحيوان والانسان ايضا عديتها انفسها النامية  
 وارادتها من نفسها الحيوانية او الانسانية فظهر من ذلك ان الانسان انما يفعل

فكذلك الظاهرية المحركة بنسبة بواسطة نفسه النامية فكذلك النفس النامية معقدة  
 بحصول النفس الحيوانية فكذلك افعالها وهي الاعمال الظاهرية وبين لها الشريعة التي هي  
 لحصول الطريقة ولخاصية الحيوانية وهي الاخلاق السعيدة وكان ان نفس الحيوان معقدة  
 ومادة لحصول نفس الانسان فكذلك افعالها وخاصة بها اي الاخلاق الفاضلة معقدة  
 لحصول الحقيقة وبخاصية الانسان وهي العلم والايان فروح الانسان هاية صعود  
 النفوس والادراج وخاصة بها من العلم والايان هاية الكمالات وقابليات القابات  
 ومنقاد دخول الجنات والوصول الى منتهى القربات والتعداد الى الله ثم ارتفعت  
 بمقدوره وظهر ايضا ان تغذية الحيوان والانسان وغوها ونزلهما من قبل نفسه  
 النامية لطيفة ثم قد ظهر مما مر ان كل كتاب سماوي وكل شريعة ودين الحق كان  
 مشتملا على فصول ثلثة لا رابع لها فصل في بيان الشريعة اي الافعال والنزوك اكنة  
 للنفس النامية وقص في بيان الطريقة اي في بيان الاخلاق الفضيلة والردية  
 المناسبة للنفس الحيوانية وقص في بيان الحقيقة اي في بيان العلم والجهل والايان  
 والكفر المناسبة للنفس الناطقة فالعقبة في بيان الفصل الاول وعلم الاخلاق في  
 بيان الفصل الثاني وعلم الحكمة في بيان الفصل الثالث والعجب اعراض اكثر  
 العلم من علم الاخلاق علما وعملا والعجب من ذلك علمهم من الحكمة علما وعملا  
 اعجب من ذلك ذمتهم للحكمة غاية الذم وكفى في ارشادهم الى مجملهم ان يروا في العيون  
 ان الخاتم والرسول صلى الله عليه واله مع قلة عمرهم وقلة علمهم بالنسبة الى مثل نوح وسائر  
 الانبياء علمه بعلوم ما بلغوا وهل كان سبب ذلك الا ان معرفتهم وبهيمتهم كان في  
 درجة لم يصل اليها احد من اولي العزم ومن ذمتهم وليكن هذا ما لك ولا تشك  
 حتى تعلم مقام الايمان واليقين **فصل** في الاشارة الى النفوس الحيوانية ولها  
 عرض عرض اذناها وقص بالنبات ليس لها الا الحوة اللاسنة والحركة الارادية  
 كالخراطيش واعلاها وقص بالانسان كالفرد ولا ينبغي الربط بين نفوسها جوار

وليس بعرض اى من نفس الكيفيات والمواضع لكونها اشرف من نفس النبات وانما النبات  
فى انها مجردة مجردا برزخيا وبني هذا الخيمر عالم المثال والبرزخ والنبات او بعضها كل  
وبعضها جسمانية وغير مجردة اى بخار لطيف كل نفس النامية الا ان ما فى الجوزان الطف او  
ليس فيها نفس مجردة اصلا وتحقق انما يقضون بان امور الاول ان لفظ الجبال وضع  
لقوة حافظة للصورة فخرينة للحل المشترك وجود ذلك بدونه كثر من الجبال فضلا  
فضلا عن الانسان ولذا يعرفون المالك من غيره ويحفظون هيئته وصورة ويحفظون  
المنازل والمراعى والمشاويع هذا ظاهر ولكن لا يخفى عليك ان مرادهم من ذكر الصورة  
لا بد ان يكون من اياها مثال لان مرادهم من الصورة ما يكون له مقدار بلا مادة كصورة  
زبد وبجر وجيل في ذهنتك ولا ريب ان الحل المشترك يدرك كل ما يدركه الحواس الخمس  
الظاهر من البصر والسمع والذوق والشم واللمس والنبات خزانة حافظة للجسم و  
الصورة بالمعنى المذكور مختصة في مدركات اللمس والبصر وهذا ظاهر وقد يطلق لفظ  
على نفس الصور المقدانية في خزانة الجبال والوجود في خزانة العالم الكبير وبني لها  
الجبال المنفصل والمثال المطلق والاسماء كثيرة وقد يطلق على القوة الخيالية المستقر  
وهي قوة موجودة فى الانسان بها يوجد بان الله فى آن واحد الف سماء والف جبال  
والف جبال وانما ناذ اجناسا من اوبلا داس ويدين وهكذا وهى ايضا موجودة فى  
الجبال فان ربما يصير شيئا من بعيد وهو فى الواقع شجر او حجرة فخياله اسما او شيئا  
فلا يفهم ويرى ما هو بالواقع والاستفهام يدل على اللانتم للجبال والخيالية فكل شئ يكون  
له احد ما يكون له الاخر ايضا وهو العالم بما خلق اتفاق ان هذه الحافظة للصورة  
ليست جساما من المراتب الجسام اى بخار الطيف وروحها بخاريا لان اى الروح الجبار  
دائما يبتدل وان كان اصله محفوظا فلو كانت الصورة منقوشة فيه لزالت بقتله  
مع ان صور اكثره باقية محفوظة من زمان الطولية الى الكهولة وايضا ان الاله  
والطعوم والكيفيات الملوثة من الحرارة والبرودة وغيرها وكذا الروائح والجلية

ما ليس من المقادير لا يمكن اشتقاقها في البحار كما لا يخفى وأيضاً فله مقدار هذا البحار  
 وصغر حجمها طولاً وعرضاً ظاهرهما يخرج بدن الانسان بما هو صغير حشر في اخطائك بهذا  
 البحار فكيف يمكن ان يفتش فيه البحار والحيال والسموات والارضون وجميع النفا  
 والقران والاحاديث والخطب والاشعار وهكذا لا بعد ولا يحصى البراهين  
 كثيرة والمثال القطن بكيفية ذلك الثالث ان المخلقة الثلاثة باذن الله ما نشأ  
 بلا هيلة وزمان ولا بكل ولا يمكن زوا ولا بقطة لا يمكن ان يكون جسماً ومن عالم  
 الاجسام فان القوى الجسمانية كابر من عجلها مناسبات وآيها تكل ونفتر لا سيما  
 بخلاف المخلقة فان افعالها لا تنفصل احد ولا تكل بل كلما يكثر افعالها يزيد قوتها  
 وايضاً لا يفعل الجسم ولا قواها من دون وضع ومخاضات بخلاف المخلقة فانها تخلد  
 باذن الله من كرم العدم ما يريد وايضاً افعال الاجسام زمانية تدبج من دون المخلقة  
 فظهر بعون الله وحسن توفيقه ان نفوس كل حيوان تبلغ مقام الخيال والحافظة و  
 المخلقة في ليست بحجم ولا جسمانية فهي مجردة عن خواص الجسد وهل يكون لكل حيوان  
 هذا المقام ام لا فليس بمشتم وان كان الظاهر ان كل حيوان ليس بك وهو العالم  
 تدبير فلظهر امران في الخيال وما يفعل المخلقة ليس على نحو حلول ولا  
 في شيء من الاشياء بل كلة قائم بها مثل قيام المعلول بالعلل لما مر ان عالم الاجسا  
 ينما بعض من هذه النفوس اكثر منها وادوم نهايتها اختيارك الله احسن الخالقين  
 بين الكلام في بيان مقام مجرد الخيال والمخلقة والنفوس الحيوانية فلتنقل ولا  
 شيئاً من كلامهم في بيان عالم المثال والبرزخ ثم تذكر بعون ما عندنا قال المحقق  
 السبزواري في اسرار الحكم وهو كذا انفسه في غلته بالعرف الاشراقية والعرفاء  
 وارباب الشريعة قائلون بعالم المثال ويسمى هذا العالم بعالم الاشباح والبرزخ  
 والخيال المنفصل والمثال المطلق وبهذا الخيال الانسان الخيال المنفصل والمثال  
 المنفصل والقدماء من الحكماء سموه هذا العالم وسماه بغيره وقلبا وصفاً

ومدنها بما يلحقها وجبرها وهو ما لم يكن العالمين لأن العالم والعنفه الاولى ثلثة عالم  
 المثال وعالم الطبع فالاول مجرد ذاتا عن المادة والمقدار والثاني مجرد عن المادة وفي  
 المقدار والثالث مفاد بينهما وقدرة الصور او صور عالم المثال في ذاتها فيكون  
 قائم بالقيام الصدوري بالحدوث المحضة وتنزلها وترقبها صور عالم الطبيعة  
 لتجدها في المادة وكل صورة في العالم المادي سواء كان جوهر او عرضا موجود في  
 هذا العالم باضعاف لا تصحاف الى ان قال ويدل على وجود هذا العالم فاعنه  
 امكان الاشرف ولان ما نشاهد من تلك الصور في الخيال مثلا حيث عدنا  
 صورا لا من عالم الماديات وهو ظاهر لا من عالم العقل يكونها ذات مقدار  
 لا من جهة في الاجرام الداعية لا من منع او شام الكيفية الصغرى فيجب ان تكون  
 موجودات خارجيه قائمه بذاتها وهما المطلوب الى ان قال عالم الصور الصغرى  
 فنشأ احداهما في نفس السالك وبقي بعالم الذواتا في نفس الصور والشيخ  
 يطلق في الباب عليه وجودا لا اول ولا فناء لا اوج بالابدان الدنيوية والثاني  
 بعدها وصورا لا محال وتشتج الملكات اى تحميم الاعمال في الثاني ولما علم ان هذه  
 الصور الحاصلة في القسم الثاني ونفس الصور حاصلة من انفس لان نفس  
 حاصلة منها فان كانتا نفس من النورانيات فصورها جرد من رايه سنة بهيئة  
 وان كانت ظلماتية فصورها سود في اي شيعة شوهاء انتمى ما اردنا فافله  
 واخر كلامه اشارة الى تحميم الاعمال اى ما ينشأ من الملكات السعيدة ومن الملكات  
 الرذيلة وهو حق والابايات والاحبار والبراهين يدل عليه ولو ترى حال تلك  
 غلبة الرجاء لرأيت ان لك في تلك الجنة ونعيمها وبهجتها وسرورها عظيما وعند  
 غلبة الخوف لرأيت ان لك في تلك غصنة وبهجتها ودهاء وذاياها وعبادها  
 المبشلي من استرام من الصور الموحشة المعذبة لئلا تكون ناشئة من ذاته بغور  
 بالله من شره وانفسنا ومن نبات اعمالنا وقال القيصري في كلامه المكتوب

فدش من تضاعفت اذ كان الروح المافى بعد موت البدن العنصر هو الذى تكون فيه  
قالبه البرزخى وهو عين القالب البرزخى وذا الشخص يصل اليه بقين برجع القلوب  
التي هي فوق البرزخ كما هو هذا القالب البرزخى هو الذى يتعاقب فيه الروح في هذه  
الانشاء العنصرية ايضا ويتوسطه في هذا البدن المحسوس وهو الروح وعلى التقديرين  
فخبرة دائية وهو من لدن هذه الاجسام الزاينة وهذا البدن العنصر بمنزلة  
قشره وهلاله فاذا انزل الانسان من مركبة فكيف المحلول القالب ركب البدن  
المكتسب للطيف الباطنى عرايا عن لباس هذه الانشاء منتهيا عن تزيين فبمثل و  
يجيب الى ان قال وفي الاحتجاج عن الامام ا. روح مقبلة في مكانها روح المؤمن  
في ضياء وضيعة وروح السبيخ ضيق وظلمة والسدى بصيرت ابا قال ودوى انه  
قال وبها يؤمن البدن وبهوى وشباب وجمادى وقد تفرقة ويليهما الله ثم  
ظهر كما انقضية حكمته الخ وقال صدق الحكماء في الرسالة الحشرية اعلم ان بين عالم  
الطبيعة وبين عالم العقل عالما اخر متوسطا بين العالمين وله ايضا طبقات متعاقبة  
في اللطافة والكثافة منفصل بعضها ببعض وكل ما يرتقى من هذا العالم يصل الى  
ذلك العالم وهو عالم الاجسام المجردة ويكون الجسم الذى فيه عين الادراك لا مادة  
فيه وليس هنالك بعين الخيل بصورة النبات اذا قطع او جف لشك اوله الى  
عالم الصورة المفلائية بلا هوى فيصير من اشجار الجنة ان كانت ذات طعم جيد  
كحلوان او نحوها طبقة الراجحة او من اشجار الجحيم ان كانت رديئة الطعم كرمه المذان  
كجبة الرائحة كخضرة الزقوم طعام الابرار واصول هذه الاشجار تنتهى الى السدة  
المنتهى عندها جنة الماوى اذ ينشئ السدة ما ينشئ كل ان جميع النفوس تنتهى الى  
النفس الكلية التي فوقها العقل الكلى وهو ماوى النفس لكل كما انها تنتهى النفوس  
الجزئية فاعلم بذلك الشرايع وقال في موضع اخر ما نفوس ساكنة لجنات فو عندها  
او فساد اجسادها راجحة او فساد كل يرفع منها الى مدبرها العقلى هو ان يظلمها



ومصور صفها كجميع قوى النفس الانسانية من اشاعر الادراكية والمبادئ الشخصية  
والنفسية اليها عند انظلمها من هذا العالم وقد حقق في مظانها ان هذه الاشاعر  
والقوى النفسانية الانسانية كلها في النفس على وجه العطف البسيط وهي انما تختلف  
وتفرق في موضع البدن لان عالم الطبيعة عالم التفرقة والنشأ بعدهما عالم  
الوحدة ومن نظر في الحواس الخمس اقبل فيها في اعضاء البدن واتحادها في الحس المشترك  
سهل عليه التصديق بان قوى النفس الواحدة مجتمعته فيها متفرقة في الاعضاء بل  
هذه الاعضاء ايضا في مقام النفس واحدة ليس موضع العين غير موضع السمع و  
لا موضع اليد غير موضع الرجل ولا موضع الاعضاء كلها هنالك مختلفة لان  
النفس كاعلم امر ودعاني وجميع اعضائها روحانية والروحانيات لا تراهم بينها سائر  
كانت النفس عقلانية واعضائها عقلانية او حيوانية واعضائها مثالية كما اوضحه  
معلم الفلاسفة ويبرن ان في الانسان الحسني الانسان النشوي والانسان العقلي وبين  
ان جميع الاعضاء النوع الانساني الحسني في الانسان النشوي على وجه العطف وكذا  
جميع الاعضاء النوع الانساني النشوي هي ايضا في الانسان العقلي على وجه العطف واشتر  
فلم ان هذه القوى الطبيعية والحواس الموزعة في البدن الطبيعي حسي كلها متصلة  
بالنفس الخيالية محشورة اليها وهي جميع قواها وحواسها المثالية الى ان قال فان ذلك  
فلا فرق بين الانسان ونشوره من الحيوانات فان الجميع نشأة آخرة والمشهور عند  
كامل الماثور ان الانسان مختص بالبقاء الاخرى ولما ان كل واحد من افراد الانسا  
بهيوية الشخصية المنبهة من غيره باقية محفوظة الذات وليس كذلك سائر الحيوانات بل  
حكمها حكم سائر القوى النفسانية في ان وجودها وجود رابطي غير مدرك لذاتها  
كما ان قوة البصر فيها ليس لها هيوية استقلاليتها غير هيوية قوة السمع حتى يدرك  
كل منها ذاتها لثابتها بل النفس المدركة هي الهيوية الجامعة لحاضتها لذاتها المدركة  
لها المدركة بها سائر الاشياء فالباقية بذاتها في العيشة وفي النشأة الاخرى

الباقية هي النفس القائمة بذاتها وبذلك مبدؤها وموئدها وساكنها ما باقية ببقائها  
 فكذلك النفس الحيوانية الغير المستقلة في شعورها بذاتها ومشاغرها ولا القائمة بذاتها  
 دون مادة جماعية طبيعية لا تستقل عن هذه النشأة الا في نشأة اخرى هي موطنها الشخصية  
 بل تكون متصلة عند انحلال مادتها وانفصالها كاسائر المشاعر الحيوانية عموما  
 الجامع الادراكى متحدة بدرجة المية باقية ببقائها انتهى فتعجب من هذا فلو علمنا نقلنا  
 اننا لبدن البرزخي والغالب المشا الى كل شيء وشمل ومعدرك وان المراد من الجبال  
 وان الجبال والمضيئة مثلا لان وان بعض الجبال لهذا المقام فهو معدوم لذاته  
 فيبقى بعد موته كالانسان البرزخي وانتهى كثيرا ما يطلق عليه النفس بل ليس النفس الا هو  
 وانما يطلق على ما هو من النفوس المتألفة وما هو في العقل بل النفس قد ورد في  
 لغز الكمالين نفسهم مرة متعلقة بالغالب المشا الى وليس لهم شيء غير هذا الغالب  
 وهذا الغالب يتسمهم وكلهم ضل عن هذا الاضال لا فرق بين بعض الجبال والنوطين  
 المؤمنين من الانسان وما هذا عن حق عن الياس الرابع في الاشارة الى بعض ما في  
 كلامهم من المنقص والنشأ وهو كبريتها لان بيان الفعل لا يكون مثل الفاعل والحوادث  
 لا يكون مثل الخالق فضلا عن ان يكون اعظم بيان ذلك ان البدن المشا الى والجبال  
 البرزخي عندهم لمعدله وكل معدله حد ونهاية ويمكن للجبال والمضيئة ان  
 يتصور وجودها باذن الله ما هو اعظم من ذلك الاعظم مما يشق وهذا ظاهر  
 ومنها ان كثير من الناس لم يتجاءروا عن مقام الجبال لاسباب الفسوان والمراهقين  
 وهؤلاء لا يفقهون عن ذاتهم ويعلمون بالبدنية ان ذواتهم ليست بهذا المقام  
 ومن جنس المقادير ومنها قولهم بان الجبال الى الغالب المشا الى ليس له مادة ومادة  
 وقد برهننا ان مادون عالم العقول كلها ذو قوة وقابلية من النفس الكلية  
 ومادونها ولو لا ذلك كيف يمكن تكليفها وتكليفها وقد قلنا انهم لا يخل  
 انتفاء المادة والغالبية بعد الموت المتألفة بظواهرها والذين مضى السليبي

من انتفاع الاموات بفعل الاجساد ما وبلا حسنا وهو ان احدهم من ذلك ان المادة والقياس  
الاختيارية واثره مقدار الابدان الطبيعية فمادام الحيوان الذي يتوثر يكون الشخص غير ان  
في حصول الشفاعة والتمسك بالادوية وبعد الموت ينزل الاختيار ويبطل مادة  
الافتقار ويبقى مادة الاضطراب كالجاذبات الخشنة قابلية للسبر والحديدية السبب  
ولكن لا يفصلها واختيارها بل بفعل النياز والحداد والانسان بعد الموت كانت  
كاحسنه واما الخلق هذه الالام العتلات وانفقوا بهذه الدلائل اللهم وفقنا لما  
محب ورضى محمد وآله واما ذكره المحقق السبزواري في نفق المادة والعقود  
عن اصول النجاة اليه من ان مقدار الذليل في الدنيا لا يمكن تنصيفه لان المادة  
له لا بفعل الفضل والوصول فالنحو انه تكاثر للنسب ودي عند الوجدان فان كل من  
تجمل في احوالي بالبدنية انه بطوله وبفضله وبفصله وبوصلة فله عادة كاذرة  
فظهر يعين الله ان هذا القول ينصف في الغاية بل الحق ان كل نفس بلغت مقام النجاة  
في عاين عند الله وجاوزت هذا المعيار وان كان يلزمها بين برزخي وقالب  
مثالي وبالعلة فكل نفس سواء كانت في الحيوان وفي الانسان اذا جاوزت الاجسام  
الدينامية ولم تكن بحسب ما ينصف لها مقدار وان كان لها بدن مثالي متقدم  
في احوالها كالنفس الناطقة عن المقدار نعم هي ضعيفة لا يعقل الكليات ولا  
يكون فعلها ولا تفعلها الا مقادير المقدار ولذا يكون لكل امر غير مقداري  
صورة مقدارية مناسبة له في عالم الخيال كاللبن للعلم واكل البنية من بستان  
الجبل للفضب بفراش سمان وعجاف لسنين صروفه في زمان يوسف وهكذا  
واكثر بطون القران ذوا بلاء وذوا بل الرؤيا منوط بعلم هذه الصور ومناسبتها  
لنبيها وتمامها عند محمد فافهم ولا تشغل قلبك بغيره فله علم مما امر ان لا يخطئ  
نفوسا مجردة عابثة على الطبيعة والمقدار والجسمانية ولا تزم ذلك ان تكون  
باقية بعد الموت وبعض الاخبار يؤول الى ذلك ولكن تنصيفها وبقائها ومعا

غير معلوم لنا وهو العالم قلبي سرنا لم نزل في يومنا هذا بروها نأقوما بدل على  
 انما لا بد من توسط البدن المثلالي بين النفس والبدن الطبيعي او بدل على انه  
 لا بد ان يكون نفس بدنا مثالي في الدنيا وفي الآخرة تعالى فرض الثبوت لا في قسم  
 من المقبول لا بد من ذلك والى كما يلزمه الى ابد الابد اولا وبالجملة اسرار الحكمة بعد  
 مخفية وسر الخفاء ظهور النقية وعصب جن ساداتنا الاثمة ولما كان جنه كل نفس  
 ما تشبهه وفيها ما تشبهه لانفسه ولذا الاصل في جنه جو كشف الحجاب احيانا  
 العشر من الباب عند الرجوع الى رب الانبياء ولما ذكره من لزوم توسط هذا  
 البدن المثلالي مستدل به عليه بقا هذه امكان الاشرف فلم نفهم ولا لنها بعد ما  
 ذكرنا ان البدن المثلالي ليس مادة وقوة وليا فدان كانت لقاعدة ثالثة غير  
 لا انكار والالتم الطرفة وضحت بطلانها الضرورة مع ان المتأخرين وجهنا  
 من الحكماء مثل الميرزا محمد والحق الا انه ينكرون البدن المثلالي مع بدها ثبوت  
 الخيال عند الجميع ويقولون ان هذه الصور غير قائمة بذاتها بل مضبعة وامثلة  
 النفس الانسانية او الفلكية وغيرها نعم ذلك لا الاختصاص على البدن المثلالي  
 وسنما ما فيها واظننا وهو العالم نعتيجر قد اشرنا ان مقام الجبرون مقنا  
 الاختلاف وهذا قريب من الجبر والبدن هي فان للجبرونات صفات فخرية واجللا  
 جبلية وملكات بدنية بحيث يفرق بها الامثال كالحصر للخل والختن بربوا  
 والتهور للاسد والجملة والمكر للشلب والفتاعة والوفاء وغيرها للكلب  
 الوفا للفرس والصبر للحمار وهكذا وايضا قبول جميع منها للبرية بمقتضى الملكة  
 ظاهرة وضمنة كالكلب المعلم والفرس النجيب هكذا والامثال والاختصاص  
 في بيان احوالها وصفاتها فوق حد الاختصاص كما لا يخفى وهو العالم **فهر**  
 في بيان شيء من النفوس الانسانية ومن عده المطالبات بها بيان مجرد هاج  
 بقاءها بعد موتها وقد اهتم في ذلك جمع غايه الاهتمام واكثر وافيها الادلة للا

في بيان  
 النفس  
 البدن المثلالي

وفدوا بعضهما الاشارة ظلمت الى بعض منهما ان الكحول والشبغ يرونا انفسهم  
انما هم في غاية القوة والنشاط احدى من ذنر اشباب مع ان ابدانهم في غاية الضعف  
والكسالة كما قال ومن نصرة متينة في خلق احدى البدن ولا بيان القوى  
غير الضعيف ومنها ان العلم في كل شعبة وطريقه وعند ارباب العقول والكسابة  
ان الرباضة وتقليل الغذاء ولا ذنر الجمع يوجب قوة الروح وقوة الفكر والحكمة  
والعلم ونشاط الروح وطبرانه ولذا جعل هذه الشريعة المطهرة الصيام بدل  
سباحة انما يصح لا نرجمصل به سباحة الروح كما يحصل بما ذكر ضعف البدن  
وهزاله وبعبارة العكس فاما من هذه الجهة فمضادان ومنها ان القوى البنية  
والجسمانية معدومة مشابهة بخلاف القوى الروحانية فاما غير مشابهة  
وانما الاصل البدنية نوجب العقاب للكلال والافعال الروحانية لا تقف  
الى حد كلما كثرت فلهذا زاد قوتها ولا يمتها للكلال والضعف الا ان الغدا  
لجسمنا من الاكل والشرب اذا كثر يوجب الثقل والكسالة والعدا الى الروحاني  
اي العلم والعبادة كلما زاد يوجب القوة والنشاط ولا يمكن فيه الشبع والكل  
زاد اكله الروحاني زاد جوده وميله ومنها ان الفطرة الانسانية تنادي بان  
المواظبة على الاكل والشرب والجماع وصرف العزيمة لغو وعيش وان المواظبة  
على العلم والعمل خير وجنس قلوبهم يكن الروح من عا له الضمير ولما كان ميله الى العلم  
والخير ومنها اجماع المسلمين بل اجماع كل من الموحدين على بقاء الروح بعد  
الموت ومنها الاختيار المواترة بل الزائدة عن الحصة والعدو في بقاء الارواح بعد  
الموت ومنها تدبير الاموات في الروا والسؤال والجواب معهم ومنها الايات  
الفرانية مثل ومن ذا يوم يرفع الى يوم يبعثون ومثل اننا نعرضون عليها عدا  
وعرشيها يوم تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون لشد العذاب ومثل امر قوا  
فادخلوا نارا وانما ذكرنا من الادلة ما بينهما اكل احد بلا معونة وتركنا ما يجتنب

الى فخره وصوته وحمد الله تليد لا ينقطع لا اخر ان يثلك من اهل فناء ذكرنا من ان يكون  
 الابنية من خاصية النفس الثابتة وان الاسلاف الغضبية والرزيلة من خاصية  
 النفس الجبروتية وان العلم والایمان بالمبدء والاعاد والخلق والاعتقاد من خاصية  
 النفس الناطقة الانسانية وهل يمكن لجميع الحيوان ان يدرك ما يفهمه الانسان  
 وهل يلدن غيره من ادراك الحكم والاسرار ويجعل سلطان الدنيا قدرا لما يقدر  
 من الاثر فثبت بحمد الله ما ادنا ان الانسان يفضل الحركات ويفهم بالادراك  
 والنزاهة من جهة نفسه الثابتة فكما ان النفس نباتية عند حصول الحيوان كذا  
 ايضا لما قد حصل من حصول خاصية الحيوان اى الشريعة والافعال مقدرة حصول  
 الطوبى والملكات وكما ان الحيوان مقدرة حصول الانسان كذا خاصية  
 مقدرة حصول خاصية الانسان اى العلم والایمان هذا فى الصغر وما فى النور  
 فاعلم والایمان علة لحصول الاخلاق الحسنة وهى علة للافعال الحسنة كما  
 اشارنا ايضا لاجل يعلم يجعل المحسنات بان ذلك اجمالا ان كل من اقل  
 يعلم انه لو العلم بالصالح والمفاسد كان اعمال الملكات الحسنة والافعال  
 الحسنة لغاوى لا تظلم كل جود واحسانا كما قال الله ومن الاعراب من  
 يتخذ ما يفتون مغفرا الى ان قال ومن الاعراب من يؤمن بالله واليومر الآخر  
 يتخذ ما يفتون قربا لله الى ان قال الله لا اله الا الله فبهم ولا كل يواضع وتخل مدوحا  
 ولا كل حرس وتكبر مذموم ولا كل عصفى انتقام فيبجا فظهر بحمد الله ان العلم  
 غاية الغايات وهادى الملكات والباعث على الصالحات وجنة الجنات  
 فالحرركات المأمورة بها عبادة الاثنان ولغة وجنته فى مقام نفسه الثابتة  
 والحرركات المنوعة عنها عصيان وعذابه فى هذا المقام والافعال والملكات  
 الحسنة لغة الانسان وجنته فى مقام نفسه الجبروتية وعبادته ورذائلها  
 عصيانا وعذابه فى هذا المقام والعلم والعقائد الحسنة لغة الانسان وجنته

في مقام ذاته الانسانية قد ثبوت والله غايه القليات وهذا والله جنة ثباته وكيفية  
 ذلك قوله ومن طيع الله قار يحول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين  
 والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله  
 وكثيرا الله عليهما وقوله وهذا الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها  
 الانهار نظالدين فيها وان كن لم يبق في جنات عدن ويصلون من الله اكبر ذلك  
 هو الفوز العظيم فحصل فاعلم من ذكره ورضائه منتهى الفضل والفوز وهما من  
 مغفرة العلم وفي الاصلية باعتبار رغبته وبامتتحة رغبة الرغبتين ونعم ما قال  
 في القاري الهنا امدار نور مجاهد وضو شريه يمتد ميكرون اذوت  
 يا رب شعور شريه وفيه عالم كمال جنسي صبر على ذلك فكيف اصبر على  
 فراطك وكيف يمكن لعاقل ان يتصور جنة فوق جنة المقربين متباينة الصاد  
 الاول مع انه ليس من لذات الجوانية شي يظهر ان العلم والايان والمعرفة اصل  
 العبادة وحقيقة الاطاعة وان الانسان في كل مقام طاعة مصيبا نافعا لغيره  
 في قوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ليعرفون ليس للاختصاص ولا  
 تقبيل الشئ بالحق المجازي وخارجا عن معناه الحقيقي وبدل على هذا التفسير  
 انه حديث القدسي كنت كثيرا محفيا فاجبت ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف

في مقام ذاته الانسانية قد ثبوت والله غايه القليات وهذا والله جنة ثباته وكيفية ذلك قوله ومن طيع الله قار يحول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكثيرا الله عليهما وقوله وهذا الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار نظالدين فيها وان كن لم يبق في جنات عدن ويصلون من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم فحصل فاعلم من ذكره ورضائه منتهى الفضل والفوز وهما من مغفرة العلم وفي الاصلية باعتبار رغبته وبامتتحة رغبة الرغبتين ونعم ما قال في القاري الهنا امدار نور مجاهد وضو شريه يمتد ميكرون اذوت يا رب شعور شريه وفيه عالم كمال جنسي صبر على ذلك فكيف اصبر على فراطك وكيف يمكن لعاقل ان يتصور جنة فوق جنة المقربين متباينة الصاد الاول مع انه ليس من لذات الجوانية شي يظهر ان العلم والايان والمعرفة اصل العبادة وحقيقة الاطاعة وان الانسان في كل مقام طاعة مصيبا نافعا لغيره في قوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ليعرفون ليس للاختصاص ولا تقبيل الشئ بالحق المجازي وخارجا عن معناه الحقيقي وبدل على هذا التفسير انه حديث القدسي كنت كثيرا محفيا فاجبت ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف

اللهم ارفعنا من هذه الجنة محمد والره هدايتكم كما ملئت فذكر الصلوات  
 الراسخين في لزوم بشدة امل العصمة واضطراد جميع الناس الى المحبة في كل عصر وزمان  
 الى يوم القيمة اولئك تلك طهارا رجعة الى احياج الخلق الى المعصوم وموافقا  
 للنبيا والافرة على سبيل مع اكلوا احدهما ما اشرنا مكررا ان الانسان متنا بالطبع  
 ويحتاج بالتمتع الى الاجتماع والمعادن ثابته ان الانسان يحتاج الى الاكل والشرب  
 وكثير منها مضرة ومهلك وامساها من غيرها اذا لم يكن بد لا للمعصوم يحتاج  
 الى ازمة كثيرة فبشكل الامر بغير المعيشة ثابته ما من الانسان في اول الخلقة

تلتحق انما خلق الكمال والبقاء والايان بالله واوليائه والخلق باخلاقهم ولا يمكن  
 ذلك الا بارشاد المعصوم ووضع الشريعة وسببا للخلق الى السعادة الابدية وقد  
 ذكرت بعون الله دليل الارشاد وحلقة التقى والحكم وهذا الكمال كل الكمال وسبب القدر  
 والفيض والتمام هو المحبة بالله ومعاد كل شيء وحشره الى الحب ولذا قال يوم  
 ندموكل اناس يا ايهاهم ولذا ورد ان المرء مع من احب وقد لوان رجلا احب محمدا  
 لحسنه الله معه وقال يثرب في سورة العنكبوت قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم  
 الله اى فاتحبوني يحببكم الله وسبب المقام واضح عنه انكم اذ لمسلم المحبة لا وصول  
 كل احد والجماع مع محبته ومشوقه كاشنا ما كان ومن كان ولما لم يكن لغیر المعصوم  
 طريق الى محبة الله الا بالمعرفة فان المعرفة بذات المحبة ولا يمكن معرفة الله على  
 ما ينبغي الارشاد المعصوم ولا يحصل منها بعد ارشادهم ايضا لا معرفة ضعيفة  
 لا يترتب الا محبة ضعيفة ولما كان محبة اوليائه سببا لمحبة الله اى من محبة اوليائه  
 محبة الله ومحبة اوليائه على هذا الكمال يحصل بهوله لما يرى فيهم من الكمال و  
 الجمال الظاهر والاعتنى ولما يصل منهم الى الناس من الاشارة والاشارة من بعد  
 الاحسان فضا ذلك سببا للوصول الى كرامة الله وفي الادعية والزيارات  
 المتواترة من احبكم ضد احب الله ومن ابغضكم فقد ابغض الله ولذا قال الله تعالى  
 في سورة الانعام في جواب من قالوا لولا انزل علينا ملكا ولو جعلناه ملكا  
 لجعلناه رجلا ولنجعل الاشارة والمحبة وبالحجة بعث الرسول يوجب معرفة الله  
 ومعرفة اوليائه ومعرفة توجب محبتهم ومن يحب شيئا افغاده اليه والاحبار  
 في ذلك فوق هذا الاحصاء فالج وكفاك الادعية بما الصيغة الكاملة سببا  
 دعاء العز و قد ذكرنا في سائر كتبنا هذه المسئلة سيما في كاشف الاسرار مشق  
 مفصلة وان في الفطن بكيفية هذه الاشارة وهو العالم بتحقيقه عن شئ  
 ان من اهلوايات الغيبة للاخبار المتواترة وبعض الايات القرآنية والاجماع



الفقرة المحذرة ان الله كلف انبياءه ورسله وما كلفه ولم يرد من يؤمنوا بحجته وانزل  
 وحضر ولا يهتكم عليهم قال الله تعالى سورة الاحزاب واخذ الله بميثاق النبي  
 لما اتيتكم من كتابي فكنتم تخافونكم رسول الله ما اتيتكم لتؤمنوا به ولتنصرته  
 قالوا اقرئهم ولما أخذتم على ايديكم انصرنا قالوا اقرئهم قالوا فاشهدوا باننا اتاكم  
 من الشاهدين وفي الجامعة الكبرى سجدوا لله من والاكر وهلك من  
 غاذاكم الى ان قال اشهد ان هذا سابق لكم فيما مضى جاد لكم فيما مضى الى  
 ان قال وحي لا يبقى ملك مقرب ولا نبي مرسل الى قوله الاخر فم جلا لئلا يركب  
 وعظم خطرهم وكبر شانهم الخ ولازم ذلك الاخر والتكليف ان تكلمهم وبصوهم  
 الى غاياتهم وعرجهم الى عازجهم لا يكون ولا يمكن الا بغير قهراً لهم واهل بيته  
 وابنائهم بهم وقبولهم لولايتهم ولما رضى بغير ايمان ذلك وسره وتكلمت  
 اذا تاملت فيما ذكرنا انفا لا ادرك سره وبلغت حكمته وهو ان محمداً واهله  
 رويهم الفداء هم السبيل الاظم والصلح الاقرب ومشيئة الله وفي جهم قال  
 الله تعالى سورة ص والى وما فتشوا الا ان يشاء الله وفتر صراط المستقيم  
 في سورة الفاتحة بامر المؤمنين منهم الصراط المستقيم الى الله ولا يبين  
 صراط كل منزل ومطلوب واصل الذات البديع غير الصراط يصل بسبب اليه  
 ضمير الصراط محتاج الى الصراط وهذا منه ومعرفة وبيان اخرى ان يقينا نتج  
 كل فرع اليه امام كل نبي وامام لقوله تعالى كثر من يؤمن به وقوله تعالى ان من شيعتي ابراهيم  
 فداوود والوجاهة الاخوانهم الناجون في حجة الله والمخلصون في حجة الله طيبين  
 لغيبهم هذه العزة الكاملة والمحبة الشامة طاهر الله عنهم غيرهم مع قهراً ولا  
 وجبة بهم بل بقوله تعالى كما هم واصلوا امرهم ويستحقون بذلك كرامة الله تعالى  
 فان من ولاهم فقد والى الله ومن احبهم فقد احب الله والوجه الثاني ان كما  
 في معرفة المبدء والمعاد ومعرفة قول النزل والاصح بعد معرفة الله وهم

عليهم السلام كما قالوا لهم الاقولون الاخرين وهم السابقون اللاحقون وهم اول ما  
خلق الله نزلوا واخرهم صنونا فلا بد من معرفتهم بالنصيب والنوئل بهم فانهم وان  
ان تكنا هنا الا في كثرة وكثرت قلنا عند ربنا اللهم احسن رابع ما دلنا  
بهم واجعل رتبته ما بين نهج في بيان عالم القدر وعالم البداء وعالم  
الحج والاثبات وهذا الامر مثلا في الدنيا والقرآن يكره انهم لانهم لم يكره  
انكارها ولذا ورد ما عبد الله في كل عباد البداء لان لا رتبة في الجبر وفتح  
باب الدعوت والافهام بالتصديقات والنزول الى الجبر لتدفع اليك الالباب و  
كشف الكبريات وفضله الحاجات ولذا ان حقيقة هذا الباب يوقف على بيان  
امور ثلاثة الاول الالباب الاول ان المصلحة الثامنة في غاية الغلبة بالنسبة الى  
الامور المقضية ولما املت الراتب ان الاحكام تستند الى مقتضياتها مثل  
هذا اسم بل وهذا منقح وهذا مبني وهذا مستحق والناظر ان محرفة وهذا  
منقح وهذا مستحق وهذا منقح وهذا مضاعف وهذا مضاعف وهذا مضاعف  
والسيف طالع والسيف قاتل وهذا واجب هذا حرام وهذا مباح وهذا مندوب  
وهذا مكروه وهكذا الى الانتهاء له وليس شيء من هذه الموضوعات حلة لتلك  
الحالات بل كلها مقتضية والدار بما بينهما مانع وهذا ظاهر الثاني قد استباننا  
سابقا الى عالم القضاء والحكم المحفوظ عن المنع والحوادث والاثبات يعلم اهل هذا  
العالم بجميع العلل والاسباب والمقتضيات والوانع كلها فتح يقولون بعون ربنا بعد هذا  
العالم ودونه نفوس ذات قوة وغالبية ولها علوم ناضجة اي يعلمون مقتضياتها  
ولا يعلمون الوانع الساعية ولا يزيدوا المقتضى من الامور العارضة وينقصون  
مثلا اذا راتب من اجابة دهن وقبلة محصورة وتعلم على مقتضى العادة  
لولا بطفة الريح او غيرها ولا تزيد قبليته ولا تنقص بكذا لا تزيد دهنه ولا  
ينقص لكان ضوءه ودوائه سبع ساعات ويؤثر ايضا بحسب الظاهر من الاشياء

نحو  
البحر  
والبحر

بطفته او يزيد ويغصه فخير ان هذا الرابع يبقى ضروره سبع ساعات ثم نرى علمه كذا  
 العاده ان عرض له شي مما اشرنا فراده ونفصه فيقول اعتقادك الاول ومجربك  
 اعتقاد اخر ثم ربما يغيب اعتقادك الثاني ايضا وهكذا والاحبار والايات الدال على  
 ذلك فوق حد الاحصاء وكذاك قوله ليكل اجل كتاب فهو الله ما يشاء ويثبت  
 ويحيته انما الكتاب وما يدرك من الاجبار ان صلة الارحام والصدقات والفقراء  
 وضياء حاجات المؤمنين والمؤمنات واحضار الخبز في يدى الصغر والمال والنز  
 ونفع البليات وتكشف افكارك فوق حد الاحصاء وان قطع الارحام والمسا  
 واحضار الشر في حبس كره للعاصيه كك والاضايا الواقعة الدال على ذلك في زمن  
 المعصين كثيره مثل ان روي الله المسيح اخرا من اهل هذا العيش هذا اهل صبيته  
 جونا العريس ونحوها فاعلم السامعون وانظروا في هذه الغذاء القدس المدين  
 فاعرضوا على المسيح فذهب جميع الى جملتها فاصروا بتقليد ما عليه فاذا اخذ  
 الاخر فقال ما فعلنا البارئ ضالت الزوجين في بصدق شي فعلوا حقيقة  
 الامر ومن هذا القليل اخبارا ما نحن من محمد الصادق رويهما الغلاء ان  
 ابنه محمدا علم بعدى فانه جوده فقال له يذا الله في شأنه فضل اجمع كثير  
 ومن هذا القليل قوله وواعظنا موسى الثلثين لئلا تأمنوا بها بعشر فتم  
 ميعات رتبة اربعين لئلا والظاهر على ما في نظري ان كلم الله اخير قوله كما اخبر  
 الله عنه بنسب الى الطور ويرجع في صياد الثلثين وباني بالتوراة ضارب بعد ان  
 فاضله لم تسامح بعد مولى الثلثين والعجب من الخافضين المنكرين للبيداء  
 اعجبهم الله الربوا هذه الآية ولم يقر في ها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور  
 الثالث ان من الشايح الصالح المسالم استنادا على شخص الصبره المناسبة وابطه  
 بينهما ولذا يستند فعل المأمور الى الامر وفعل المنذور والرجعة الى السلطان ويستند  
 كل فم فعل بعضهم لهم فيقول الرب يخبر العرب فعلنا كذا وكذا والعرب يقول

من خلقنا كذا وكذا وانت تقول راي هذا عيسى وابنه يعيسى سمعه اذنى وسمعته  
 باذن وهكدا وقال ثم في البقرة واذا قيل لهم امنوا بما انزل الله قالوا لو انهم  
 علموا انهم يومئذ ليهادونهم وهادونهم لقاتلوا منهم قاتلا مذبذباً فمنهم من  
 قبل ان يقتلهم من المؤمنين وظاهرات يهود زمان نبي الله يفتنوا نبياً وانما قاتل  
 الانبياء اسلامهم فنبى فضل اسلامهم اليهم ولذا من اذنى لك ومن نسب اليك  
 بعد قاتله اذا قال ثم ان الذين يؤذون الله فيسوء الله عندهم الله يجعل لهم  
 ايها رسول الله اذنا ولذا نقول اللهم لعن من اذنى عيسى في عمرته ولذا ورد في تفسير  
 طبري لم يفر لك الله ما فعلكم من ذنبيك وما فاعل ان المراد من نسب الرسول نسب  
 امته وابت لوضرب او قتل عبدك فانت تجعل عندك مكانك فاعل لذا ورد ان  
 الله قال يا موسى عرضت فلم تقبل فقال يا رب ما المراد من ذلك فقال ثم  
 ان عبدك المؤمن العلة مرض ولم يشده ثم بعد هذه المدة مات يقول ان اخبر  
 بما يقضي المقتضى هو صادق وان عرض المانع او زاد المقتضى ولم يقع ما اخبر به  
 خلافة وكذا الاخير ان نسب ابداء ويحذر الراي الى الله ثم بسبب خروج البلاء  
 الراي في بعض مخلوقات الكريمة وعبادة الشريعة وكذا نسبة التزود في الحديث القدسي  
 ما رزقت في شيء انا فاصله كنز قد في قبض رجع حبك المؤمن بكرة الموت واكره  
 مسائله فانتقم الاشكال والتزود بحذاءه والحمد لله ولما رزقنا كذا كذا ثم الحمد  
 لله ثقتكم قد اشرفنا الى فائدة العلم بالبداء والاحتفاء به وهو الاقدام  
 بالخير والاحتفاء به عن السيئات ولذا كانا المعصومون قد يرون الناس  
 الضحايا ابراهيم فنجبهم الى الخيرات ثم ان كان المقام يجري فيه البداء فالخير ان يشر  
 ثمرات الدنيا والاخرة معاً وان كان المقام مقام القضاء ولا يجري فيه البداء فكل  
 ترجيح الاخرة ثم ان هذا ظاهراً ثبت وظاهره ما قاله الامام ما عبد الله  
 بشئ كما عبد البداء فليس لا يبان هذه النفوس الشريفة التي يجري

في عملها المحرور الاثبات وبعبارة التي قد ايسر سبب لك الانقضاهم وقضوهم وعدم  
 لها فتم لا حاشية الاطراف في ذلك بل ايجدوا له عليهم السلام ثم هل تجري المحرور  
 في حاشية النقص فيحذف القضاء بالعقول او يكون بعض النفوس الحكيمة مصنوعة من المحرور  
 الاثبات كالقول بظاهر كلمات بعض الحكماء هو الثاني وهذه النفوس  
 المصورة بلوح محفوظ ولم يتجدد بعد ربها انا فاطمة هذا في النفوس السماوية والارض  
 النزولية واما النفوس الشريفة الانسانية فهي المصنوعة في فائنا الاشكال في علوم محمد  
 واهل بيته عليهم السلام واما غيرهم فالظاهر عدم احاطتهم بما كان وما يكون وحسب  
 المحرور الاثبات فيهم واما هم صلوات الله عليهم فمقتضى الادلة العقلية والنقلية  
 احاطتهم بجميع ما كان وما يكون غرض طاعة التذكية وعلته علم ما كان وما يكون في الاشياء  
 خلقك وقال امير المؤمنين زوجه له القدر سلون قبل ان تفقد وفي الزمان  
 ايمانهم وحق ان العلم وعينه علمه اصطفاكم بعلمه وادبناكم لنفسه واخياركم لغيره  
 وغرزة لعله وشهادة على خلقه وشهادة دار القضاء ولا يعقل كونهم شهداء و  
 يخرج عن علمهم شيء من اعمال المشهودين وانهم كان مقام مقام الصادق الاول  
 وكان اول خلق الله ووجه وعقله كيف يشق من علمه شيء ويخرج من احاطته فحين  
 وانه الاشكال في ان علمهم حاضر في احوالهم والقدرة واولياؤه لتعلم  
 ايضا اننا لا نابعباده عن عالم الاجسام المادية التي تجري في قاطبةها الموت  
 فان نجسها نفوسا مدبرة وعلمه كنهه موكله والادلة والشواهد ملوثة من ذلك وكل  
 نفوس ائمة الموت والابرار في بيان الملائكة الوكلية بكل شيء مثل ملك ابيال  
 وملك ابيار وملك الغفار وملك الاستجار والغار والممكنين الخ لا يمتنع في الرحم  
 وملك الغام والاضطار وان كل فطر من المطراني بها ملك وان كل فطر في البصار  
 فكل علمها ملك وكذا ملك اليوم وملك الليل بل كل يوم له ملك ونحو ذلك من  
 الاخبار في حد الاحصاء وموت جميع عالم الدنيا عبادة عن انقطاع ما ينفعونها

ولجسامها من العلافة نظير ما بينك وبين بدنك ضالها الدنيا بغير غير الموضع ولا  
 يجري فيها التدريج والزمان وأنت يدرك ما فيها وما يكون منها بالحس الظاهر بما يحل  
 أمثاله عالم الدنيا غير ما غير حتى ولما لا شك كان في أمثاله البرزخ عن الآخرة يقول  
 في بيانها عن الله لما كان لا بينان جاسما لثلاثة عالمه لا مكان بل جامع أصل الأدب  
 والشرائح والعقول والكتابات والسنة وديننا ادراكنا على اقسام ثلاثة الحس الظاهر  
 والخيال والخيالة والله ما ادراك الكلمات فليتنا من ذلك ان عالم الامكان بال  
 الاولية عالم ثلاثة عالم يدرك بالحس اظاهر من المسمع والبصر والذوق والشم و  
 التمس وهذا هو الدنيا العنائة من حجابات كثيرة غير خفية منها ان اهلها في منبني  
 وزمانهم وانهم في هموم وعنوم وان ما فيها في انقلاب وزوال والله ان ما يدركها  
 ادون الإبداء كاث ومنها انه اكلها في صف مغال الوحيد وعالم يدرك بالحس  
 الباطن وهو الخيال ببيان ذلك اننا نرى بالعيان ان ما تدرك بحواسنا الخمسة  
 الظاهرة لم يخل بغير نفى وينتشر في باطننا فتقوا مدركها بالحس المشترك وما حفظها  
 وغزبتها بالخيال وما يخل في باطن الله مثلها او غيرها بالخيالة وقد يسمى بها  
 لواحدة ثم رابنا ان الانسان لا يدرك في هذا المقام وفي هذه الدرجة شيئا الا و  
 يحصل له مقدار ادراك وكذا لا يخل في باطن الله شيئا الا و يعتقد ادراك بل في قول  
 الانسان من جاوز في الدنيا هذا الحد وكلهم الاماشة وتند ولا يدرك شيئا الا  
 وهو يرى ان ما ادركه في لباس مقدار وكيفية ادراك عالم العقول والفضاء  
 وما فوقه فتم عقله الشريف بقطع بان هذا اللباس من قبل نفس الضعيفة ومن  
 مداخله متخيل في خيالي واهمني الدنيا بمنه وان مدركي اشرف واعلى واجل  
 وانك تعالى الله وفضله عن هذه الالهة والحق على اكبرنا خلقنا من ذلك  
 ان هذا الخيال هو فوق الدنيا ودون الآخرة وعالم فوق هذين العالمين عار  
 عن الغشائين ومجرب عن اللباسين فمن وصل الى مقام ادراك هذا العالم خالصا

عن الخيال ويجرد عن الغد أو فهو عالم راقى وعارف حميد في ولا يصل إلى هذا المقام  
 إلا أهل الروح والأهلام ولا يجادل من هذا العالم ولا يراه بمنزلة البصيرة إلا من قات  
 الخيال وجاوز الأهلام فقصدي في حق من عرف نفسه ضد عرف ربه وهذه هي  
 النفس الطيبة يا أيها النفس الطيبة ارجعي إلى ربك وهذا هو المؤمن المنزه قلبه  
 للإيمان المعبود في عرض الملك المقرب والنبي المرسل وهذا مقام ورد في قصة  
 أن المؤمن أعز من الكبريت الأحمر الذي لم يجعلنا منهم عجم والجليل لم يسلم ضد ظهر بعز الله  
 أميأزال العوالم بعضها من بعض وأخصها وأدنى قل من غير المصنوع من يبلغ في الدنيا  
 مقام الآخرة أي برزخ المجرىات وبجبالهم ودر من تجلس مدركا من العظمة عن  
 عواشي الأهلام ويخرجها عن لباس الخيال والأحكام اللهم اربقنا فإن قلت فوجئت  
 لنا بهذا الله من يجرى محنوم ومحقق محنوم ولكنك جعلت لهم كالمعلم مع انهم  
 ذكروا أنه آخر درجات المجرىات وذروة الحواس الباطنة وأصلها قلت هذا انهم في  
 قد سمعته وما بلغت كنهه فبق بعون الله أن ألهم والواحدة في كل ما منهم بطلق على  
 معينين أحدهما يدرك المعنى الميزان كادراك الأمور والوجدانية من الجمع والطر  
 والمحرز والتم والأوجاع والأعراض والحيات وشمل ادراك المحركات علام الحجة من  
 انماها وانيسها وعلام العباد من اعدادها مثل ما يدرك الغنى من الذنوب وهذا  
 الله في مدرك ألهم وتخرينيه لها فخله وإذا انما علمت تعلم بعيننا ان مدرك هذه  
 القوة كلها أكفيات وأعراض وليس لها شان كثير وثانيها ما هو من جنس شيطا  
 عال الكبر من جنوده ولولم يكن هذا في الانسان لم يكن الانسان بامعالم في  
 عال الامكان وهو الذي يتألف العقل بجناته ولا يصدر له كما لا يصدر للحي  
 لا بين آدم ابى البشر وهو الله قال انما صلى الله عليه واله لعايشة فوجدت شيطا  
 ضالسا ليس لك شيطان قال صلبى لكن شيطا اتى في واسلم في وهو الذي  
 يخرجك من البيت مع انه جاد وهو الذي يمشى ويضرب بالدين ويطول آمالك

وبجيب الموت والرباء وهو الذي لا يمكن تروا ولا يقظة ويزين برشاعوا المشرك كما قال  
 والشركاء يتبعهم الفناون وطعنوا في الكفار بنبينا وقاروا المشرك محزون فقال  
 فيهم وما علمنا الشكر وما يتبعكم وهو الذي لا يسببه بقوى الشيطان وقال  
 لا عوقبهم بأجمعين إلا لعبا ذلك منهم المخلصين أي من هذا الشيطان وهكذا من لا تأ  
 وإذا تدبرت في آثاره أيسفت أن المراد بالواحدة هو المخلقة المخلوقة أن كذابة في نفسه  
 منه وإذا استرث كلمات الحكماء لا فتش فيها ذكر كصاع كفاية ما اشترنا وكفناك قولهم كثيرا  
 أن هذا خالص من خواش لا وهام أو ملتبس بها وقول بعض أهل المعرفة بالوهم يخل  
 كل إنسان في قرة خيالها لا وجود له إلا في هذا هو العلم لكل إنسان والحواس  
 بخلق باله ما يكون له وجود من خارج محل الخلة ويحفظه فخلق عليه عقلا عدم ذلك  
 المخلوق فافهم ولحمد الله أحكامه وأتقان من فاعل فيما ذكرنا من الربوبية الصغرى  
 ولو ادعى رايان أن من لدن في البرزخ وجاءت عالم الفكر والخيال ودخل في شاخ الخيال  
 وجاءت الأصول وأتت الأفعى والعقول ليس من شأنها ما كان له في عالم البرزخ كذا  
 من الحواس الباطنة والقوة المخلقة بل أجمع الحائنين وحاز العالمين وبالنسبة  
 الفريطين وإنما الاشكال كل الاشكال في فهم المعاد الجسماني العنصري الدنياوى و  
 اثباته بالبرهان العقلى كمنهم إلى البرهان الشرعى بكل اليقين وهذا هو المقام  
 الله متفق خليل الرحمن وثبته لذلك رب الرب كيف تحب الوفاء قال أولم تؤمن  
 قال بلى ولكن ليطمئن قلبى فإراه الله فماذا قال فخذوا هذه من الظنن الإلهى هو  
 المقام الذى زل فيه أقدم كثيرة فاضلوا أقواما كثيرة فانكروا العباد بالله قومه  
 بالمرء وقال يرفونهم اخرون وأقول به أن المراد بالخيال والحواس الباطنة لأن الاشكال  
 في هذا المقام بذا ما لا يجب أن مقدار أو حسا باطنيا فاستخدم هذا هو المراد  
 من المعاد الجسماني حاشا أن هذا من اعتقاد عامة الأئمة وكافة الفرسية  
 الموقن إلى الإثبات القرآنية والاحاديث الزائدة على الإحصاء الواردة عن أهل



الصفة مثل الابر المذكورة وان بعد ما وايت الحجة ومثل ان من يحيى العظام وهو يسمع  
 فلنحييها الذي اذا ما اول مرة وبعض من الحكمين قد ماتوا اودا شانه على نحو ما  
 يستعد الا انه وبينة الشرعيه ونحن ما قاله الشيخ الرقبي من ان الدين النور والبرهان  
 المستقيم هو الاخر بعينه عقولنا عن ادراك المفاهيم ونحوه على هو المرام واتقوا لبل الحكم  
 من الايات الحكمة الكثرية الطائفة واتقوا برهان النور من بيان اهل العصمة على حكا  
 يمكن عقده ولا جمعه فكما اورد واعلم من الاشكال فخر انه شبهه في مقابل الصريح  
 ولا ريب ان كل شبهة تكون في مقابل البديهي فهي باطله فكذلك كل شبهة وارده على  
 ثبت في الشرعيه على نحو ما يقين في قوله الضروري ولا يخفى ان ذلك شبهة ما اوردوه  
 عن الاشكال في المعاد بحثا او اخلج بالبال مثلا بل قدم بعد ثبوتها ولو بني احد  
 ان ينكر الصدا بالله ما لا يبلغ عقله فهو كافر الف مرة فابن مدح الله ثم في اول  
 البقرة للثقلين بانهم الذين يؤمنون بالغييب وكلما يقصر عنه عقلك فهو غيب  
 بالنسبة اليك ان يثبت لك مما امر ان عقده مقام غير المعصوم هو الخيال ولو تجاوز  
 الا واحد بعد واحد من الرجال فعقولنا من عقول اهل العصمة كما وهما من عقولنا  
 فمن ادان بيقين ما تقتضيه وبترك شبهة ما قاله اهل العصمة ضد شاق الله وسوله  
 وانكر الشرعيه فغوى بالله من اضلاله اشياء لو كان احد يثبت بالبرهان  
 ان الموت لم صار حقا معضيا ولم لا يمكن منابته لفساد الموضع في العروج الى البرزخ  
 والاخر من دون مفارقتهم بالموت لاحد من اهل المعصية والارضين كما قال  
 انك منبريت وانهم مميرون لعلهم يمكن الوصول الى ادراك حقيقة المعاد الجاهل  
 ولم اذكر من افاد عليه البرهان على ما ينبغي وان ذكر ما ذكرنا وهو العالم والمجد لله على  
 مقدسنا النبيينا وامسألهم السلام ونحفظنا الاوهامنا واوهام امثالنا  
 ثم الحمد لله فلهيب من لازم اعلم بالحق انه فرق بين الرتبة الثانية من مراتب  
 الامنة ومثل فضيلة طهور الخليل واحياء المسجوع وغيره وامتناع الموت وبين

التماسه ورجع خلق الى الله فان في الاول نزول الروح ورجعها الى الهيا والى  
 وفي الثاني صعود البدن ومشابهة الروح ووصوله اليها وانما افاض الاله  
 بالنسبة والشعاع بالشمس والاول ابراهيم بنكره احد من اهل الايمان لكثرة وقوعه في  
 معنى من الايمان وانما الحركة العظمى الثانية ولم يثبت الا بالكتاب والسنة  
 ومن الدين بالضرورة فهم يحكم العقل بلزوم اجزاء ولكنه عليهن اثباته بما في الشرع  
 القويم والصراط المستقيم اللهم اجعلنا محبا تاجي محمد والو ما شأنا منهم لمين  
 ثلثين لما كان النفس ظلي قال باطل الى خلق الجسد والبدن ذكرنا في هذا  
 الجارية ما دوننا النفس المجردة من مقام الحيال ونفس الحيوان والنبات والاحياء  
**المحرر الثالث** في ذكر بعض الاحاديث المتعلقة بالمقام وشرح بعض  
 ما فيها وفيه انوار فخر روي ثقة الاسلام عنه في الكافي عن امير المؤمنين  
 ان الانبياء وهم السابقون خمسة اولهم روح القدس وروح الايمان وروح القوة  
 وروح الشهوة وروح البدن قاله فروع القدس بشرا تنبأ بها علي الاثنى  
 وروح الايمان عبد الله ولم يشركه بشرا وروح القوة جاهد اصادقهم  
 وخالجوا معاشهم وروح الشهوة اسابوا لهذا الطعام ونكحوا الحلال من شباب  
 النساء وروح البدن دبروا ورجلهم قاله والمؤمنين وهم اصحاب اليمين الاثني  
 الاخرى ولكفوا وهم اصحاب الشمال الاثني الاخرى كالدراب ومن كبل في  
 قال سئلت مولينا علي امير المؤمنين عن فضلك يا امير المؤمنين اريد ان تعرفني  
 فقل فقال يا كميل واقر الانفس يزيدان امرتك فضلك لم يزل هو في النفس  
 واحدة فقال يا كميل انما هي الاربعة النامية النبانية والحسية الجبروتية والنامية  
 القدسية والكلية الالهية وكل واحدة من هذه خمس فروع خاصية فان  
 النبانية لها خمس قوى اسكروها ذيرة وهاضمة ودافعة ومترتبة ولها خاصية ان  
 الزيادة والنقصان وانما ثمانية الكبد والحسية الجبروتية لها خمس قوى هي

في  
 احاطة  
 وشيخه

وشتم وذوق ولمس لها خاصية كان الرضا والغضب في انبعاثها من القلب في انماطه  
 القدسية لها خاص في فكر وذكر وعلم وعلم ونباهة ولبس لها انبعاث وهي شبه  
 الاشياء بالنفوس المكنية ولها خاصية ان التواضع والحكمة والكلية الالهية  
 لها خاص قوي يقاوم في فناء ونعيم في شقاء وعزة في ذل وقصر في عرق وسبيل في بلوغ ولها  
 خاصية ان الرضا والسليم وهذه النوع مبدئها من الله واليه تعود قال الله  
 وَأَفْحَسْتُمْ جَنَّتِ رُوحِي وَقَوْلُهُ يَٰ أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ اذْجِزِي لِي ذِكْرِي وَاجْزِي  
 مَرْضِيَّتِي وَالْعَقْلُ وَسَطُ الْكُلِّ وَرَدِي لِي أَنْ أَعْرَابِيَا سَأَلَ امْرَأَتَهُ عَنْ النَّفْسِ فَقَالَتْ  
 لِي عَنْ أَيِّ نَفْسٍ لَسْتُ فَقَالَ يَا مَوْلَايَ هِيَ النَّفْسُ ابْقِ صِدْقَةً فَقَالَ هِيَ نَفْسُ نَامِيَةٍ  
 نَبَاتِيَّةٍ وَنَفْسُ حَيَوَانِيَّةٍ وَنَفْسُ نَاطِقَةٍ فَدَسَسَتْ نَفْسُهَا فِي مَلَكُوتِيَّةٍ كَلْبَتِيَّةٍ قَالَ  
 يَا مَوْلَايَ مَا النَّامِيَّةُ النَّبَاتِيَّةُ قَالَ قُوَّةُ أَصْلِهَا الطَّبَاعُ الْارْبَعُ وَاجْبَادُهَا عِنْدَ  
 مَسْطِطِ النَّطْفَةِ مَقَرُّهَا الْكَبِدُ وَمَادَّتُهَا مِنْ لَطَائِفِ الْأَعْيُنِ فَهِيَ مِنَ النُّفُوسِ وَالزَّانِيَةِ  
 وَسَبَبُ فِرَاقِهَا اخْتِلَافُ الْمَوْلِدَاتِ فَإِذَا قَارَقَتْ عَادَتْ إِلَى مَآثِمِهَا بِدَلَّتْ عَوْدُ  
 حَازِجَةٍ فَقَالَ يَا مَوْلَايَ وَمَا النَّفْسُ الْحَيَوَانِيَّةُ قَالَ قُوَّةُ فَلَكِيَّةٍ وَحَوَادِثُ عَزِيمَةٍ بِهَا أَصْلُهَا  
 الْأَفْلَاقُ وَاجْبَادُهَا عِنْدَ الْوِلَادَةِ الْجَمَانِيَّةُ فَهِيَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْحَرَكَةِ وَالظُّلْمِ وَلَقَدْ نَمَّ  
 وَكَشَابُ الْأُمُورِ وَالشَّهَوَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ مَقَرُّهَا الْقَلْبُ سَبَبُ فِرَاقِهَا اخْتِلَافُ  
 الْمَوْلِدَاتِ فَإِذَا قَارَقَتْ عَادَتْ إِلَى مَآثِمِهَا بِدَلَّتْ عَوْدُ حَازِجَةٍ لَا عَوْدَ مَجَاوِزَةٍ فَقَدْ  
 صَوَّرْتُهَا وَبَطَّلْتُهَا وَجُودَهَا وَبَطَّلْتُ رُكْبَتَهَا فَقَالَ يَا مَوْلَايَ وَمَا النَّفْسُ  
 النَّاطِقَةُ الْقَدْسِيَّةُ قَالَ قُوَّةُ لَاهُوتِيَّةٍ وَاجْبَادُهَا عِنْدَ الْوِلَادَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ  
 مَقَرُّهَا الْعُلُومُ نَحْقِيقَتُهَا مَادَّتُهَا النَّاسِيَّاتُ الْعَقْلِيَّةُ فَهِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ الْوَحْيِيَّةِ  
 سَبَبُ فِرَاقِهَا تَحْضُلُ الْأَلَانِ الْجَمَانِيَّةِ فَإِذَا قَارَقَتْ عَادَتْ إِلَى مَآثِمِهَا بِدَلَّتْ  
 عَوْدُ مَجَاوِزَةٍ لَا عَوْدَ حَازِجَةٍ فَقَالَ يَا مَوْلَايَ وَمَا النَّفْسُ الْإِلَهِيَّةُ الْمَلَكُوتِيَّةُ  
 الْكَلْبِيَّةُ فَقَالَ قُوَّةُ لَاهُوتِيَّةٍ جَوْهَرٌ بِسَبْطَةٍ حَيَّةٍ بِالذَّاتِ أَصْلُهَا الْعَقْلُ مِنْهُ

بدأت وعندهم ذلك واليه ردت وأشاروا بوجودها اليه لاذكمت وشابكت بينهما  
 بعلة الموجودات باليهام والكل هو ذاته العلية واليهام طوب وسدنة  
 المنفعة وجملة المأوى من عرقها لم يبق ... رجمها فاضل صبه وغوى فقال انك  
 يا مولاي وما العطل قال العطل جوهر رآك عبطا الاشياء من جميع جهاتها  
 بالشيء قبل كونه فهو الموجدات ونهايتها المطالب قال انقضت روى كذا  
 الغر والقدان امير المؤمنين سئل عن عالم العلوى فقال صور عارفين  
 المراد خالية عن القوة والاستعداد بخلافها فاشرفت وطالها فقل لا  
 والعرف هو بينهما مثاله فظهر عنها افعالها خلق الانسان فانقضت اطعمته ان ذكها  
 بالعلم والعمل فقد شابهت جواهرها على علمها واذا اعتدل في جهاتها وان  
 خضع شارح السبع الشداد وودي ان بعضهم اجاز به وهو يتكلم مع مجاهد فقل  
 له يا ابن طالب لو انك تعلمت الفلسفة لكان يكون منك شاعر من الان فقل  
 وما انت بالفلسفة البس من علم له طباعه وصف من اجده في اثر النفس فيه ومن قوي  
 اثر النفس على ما برئ فيه ومن سعى الى ما برئ فيه فقد خلق بالاختلاف النفسانية  
 فقد شام موجودا ما هو انسان دون ان يكون موجودا بما هو موجود فقد دخل في  
 الباب الملكي الصوري وليس له من هذه القانية معتبر فقال اليهودي الله اكبر  
 يا ابن طالب لقد نظفت بالفلسفة جميعها في هذه الكلمات انتهى اذا سمعت  
 هذه الاحاديث فاستمع لبيانها بعون الله في انهار وان كان لخصي غير مصححه  
 ولكن المبطل لا يهبط بالمعصوم هو حبيب نعم الوكيل في بيان الحديث  
 الشريف لكافي اعلم ان هذا اللفظ اى روح القدس واما قوله في حق  
 صبي اذ ابدت لك يروح القدس وان المراد بروح القدس روح بلزمتها من المبدء  
 الى اللحد العصفه عن جهالات والطهارة من رذائل الصفات والشره من الاشياء  
 ولذا سميت بروح القدس ويلزمها العلم اللدني والوحى واللاهام والقرارة

ولذا ذكر مولانا امر المؤمنين روحه وروح العالمين فداء في مقام الاستيلاء والشرف  
لازما فاضالهم من روح القدس بعثوا انبياءهم على الاشياء وهذه الروح ينكرها  
انعانه اعينهم الله فاضالهم الله فاهم بانه ليقى الانبياء والاوصياء معصوم  
فهم انكروا هذا اللازم وانكار اللازم انكار الملزوم ولذا نقول بكفر الجحمة لانهم نفوا  
قوله نعم وانكوا حدوته نعم وهذا مثل ان بنو هذا جهم وليس يقابل الا بقا الثلاثة  
فهذا عين انكار الجحمة او شمس بعثت بمضيئة فيهم في الحقيقة نفوا نبوة جميع الانبياء  
قال ان قضيت قول المعصوم ما اذ قال فيهم انهم ليسوا من اخصيه في شئ ثم ما ذكرنا  
من لو انهم روح القدس هم من لو انهم جميع مراتبها فان لها عرضا عرضا اول درجاتها  
ما يكون له هذه القدر بل اخرها الغر من ثمة الامكان اى مقام الصغار الاول اى مقام  
محمد واهل بيته عليهم السلام ولذا امر الله جميعهم بالامان بهم وببصرهم كما اشرنا  
سابقا في قوله ثم واذا اخذ الله ميثاق النقيين لما اثبتكم من كتاب وحكمته  
ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرته الاية في العلم والحق  
لنبتنا والهم في الرتبة اللهم اجعل احيانا احياءهم ومما شأنا عانهم امين واما روح  
الايان فانت مثل ان الايمان بمعنى اليقين وانصدت اى المصدق عن اليقين و  
اليقين هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء اى يهديه الله . ثم الخبر والاكتفاء  
حتى يؤمن بالصدق بعين القلب بالارادة كما قاله المجادل برفع الله الذين  
اصوا حينكم والذين اتوا العلم ورجايب وفي اخر هذه السورة اولئك كتب  
في قلوبهم الايمان وفي المصنف قال في الاغراب امثا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا  
استلنا ولما دخل الايمان في قلوبكم فاصنافه روح الايمان اضافة الملقى  
الى لازمه وكذا اضافة روح القدس وروح القوة وروح الشهوة وروح الشهوة  
فذكرهم هنا ايضا لانها اى روح بلزمتها اليقين والعلم باصول الدين واما  
العلم العمل والعنكيت بينهما محال كما مر هناك سابقا ان النبي مالم يجيء

وان لا يجيب بالاختيار لا ينافي الاختيار فقال هيريقس الابن عبد الله ولم يشركوا  
به شيئا فقد ذكرنا ايضا ما يلزمنا علماء علم لا يخفى عليك ان العلى يشتمل على اثنين  
الذاتية البتة فقولهم انهم بهذا الروح عبدوا الله ولم يشركوا به شيئا في بيان لانهم  
هذا المقام من حيث هو هذا المقام لانه ليس روح القدس فيهم بل فيهم  
قد يمكن لكثير من المؤمنين كما يلزم ان يصبروا في اواخر عمارتهم معصومين وهذا  
لا ينافي ان لا يصدق عليهم روح ايضا روح القدس لانها كما اشترت روح بلزها المعصية  
من المهد الى الحد اللهم ارفعنا في بقية عمرنا ثم لا يخفى عليك ان هذه الروح ايضا  
عرضا عرضا اخرها ما ورد في حقهم المؤمن اخر من الكبرياء والاحرار وصاروا افتراء  
النبي المرسل والملوك الغريب في مثل قولهم ما احاد بشنا صبيحة منفسه لا يجملها  
الاملاك مغربا وبني مرسل او مؤمن احسن الله قلبه للايمان اللهم ارفعنا في حد  
امين ثنبيبه انه ليس في القلب الصوري الوافي في الجنب الا بصر في احد  
الذي في البدن شيء من العلم فاعلم ان ما ورد في الاماات الكثير والاختيار في  
وفي السن المعانة والخاصة من نسبة العلم والصدقات اليها مثل كنفه فلو يصح  
الايمان ومثل ولم يؤمن فلو يصح ومثل يوسوس في صدور الناس فالمراد بها هو  
الروح لا غيره ويشبه ان يكون المراد من الصلة مقام كرسى لانسان هو مقام  
اخلافه وخباله وهو مقام روح الحيوان ومن القلب مقام عرشه وهو مقام روح  
الانسان فافهم وهو العالم ثم اعلم ان روح الايمان من روح القدس كالنفس التي  
تستضيها وتستمد منها فان المؤمنين يستضيئون بنور معصومين ويتقربون  
بشرابهم وبالا سلام والتسليم والافرا والشاوب بالعلية وبعدهم وديتهم يصلون  
الى مقام روح الايمان والكلام هنا طويل ثم لا يخفى ان روح الايمان ايضا  
عرضا ولها درجات فاما ان تستقر اللهم ارفعنا وسنودع كلمة اخبار برفاؤها  
وصل بروح الحيوان واخرها وصل بروح القدس كما اشترت واما روح القوة وروح

الشهوة وتفتح البدن فلهذا هو رتبة الجحيم بيان ذلك ان اول رتبة الجحيم والجحيمان  
 هو ذو نفس وروح فاق للنبات والناموس لروح وحركة بالارادة وليس له شهوة ولا  
 قوة كالنمل والذباب والنمل والذباب في الرتبة الثانية ما فاق ذلك ويكون له  
 شهوة للجوع وليس له قوة كالكثير الطيور وكثير من الحشرات ومثل الغنم والمرتبة الثالثة  
 ما فاق ذلك ويكون له مع ما ذكر قوة الحمل وطائر الكوب كالنمل والبعال والحجر  
 والابل والاسنبل وكذا الاس والجمان وبعض الجن قوة عجيبة كما قال الله قال عيسى  
 من الجن انا اتيك بر قبيل ان تقوم من مقامك واتي عليك لقوى امين وعيسى  
 ببر واجع الى من ينفيس وقال ايضا يقولون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفنا  
 كالجواسير وقد ورد في بيان قديس ان الحروب الشريفة نص في ان الكافر  
 له بخلاف الجحيم وانما الفرق بينهما ان له قوة الذوق والوصول الى مقام اخر دون  
 الجحيم فظهر ان من له بخلاف وروح القوة وله يدخل في مرتبة رابعة وله يحصل الله  
 ليرتد الا يمكن له الايمان بالصفات العلم بغير المحسوس وهذا معنى ما سمعت ان من  
 لم يبلغ مقام النجى لا يمكن له العلم والايمان بالمجرد كما قيل بالفارسي روح مجرد شو  
 مجرد راسين ديدن مخرجين راسين فانظر الى هذه الاشياء وشرايعها كيف يصير  
 بها الجحيم بالفعل الانسان بالقوة بسبب العمل بها انسانا بالفعل وبخلاف  
 الملائكة ويصير من رتبة الروحانيين واصحاب اليمين ومن اهل الايمان واليعتق  
 لاحقا بالسابقين وحسن اولئك رفيقا اللهم ارزقنا ايضا طاعتك  
 مما ذكرنا ان تعدد هذه الارواح بلحاظ تفكيك بعضها من بعض وجود بعضها  
 دون بعض لا انه يمكن ان يكون في شخص واحد واحدا متعددة موجودات بوجودها  
 مختلفة حاشا ثم حاشا بل لا يمكن في شخص واحد الارواح واحدة ذات مراتب  
 مختلفة مع بساطتها ما يمتثل الموجودات المنفردة كما نرى فانك ان احكامك والاساط  
 ذا القوة والبش ليس في ملكك الا شي واحد ذات كل القوى وهو العالم

في بيان حديث كميل قدس وهذا الحديث على ما قاله الصدوق والحكاة  
 شيخنا اليه في كتابه المسمى بالكنز ولا يخفى عليك انه عكس حديث الاول  
 حيث ان احدهما كقول من اتزول شرع من الاصل والاخر كقول من اتزول شرع من الاصل  
 من النامية ومقتضى الترتيب الطبيعي تقديم المجاذبة على الماسكة كما في نسخة اخرى  
 والمراد من المية القوة المولدة ومن جعله قوي الجوانب غير الحركة ولم يبد لها في  
 قواها ظهرا ذكرنا من ان الحركة من القوة النامية كونهما لا ارادة من فوقها مع ان  
 من اليد هي ان الجذب والامساك وغيرها من افعال النفس النامية كلها من قوله  
 الحركة واما القوى الناطقة القدسية وما لها قدسية الجودها وليا فاما القدسية  
 والطهارة او نظرا الى ان فائهما من عالم التوكلان المراد بالناطقة هو روح الايمان  
 فالنكوصية عن ترتيب امور معلومة لتفصيل المحمول والمراد من ذكرها ان ذلك  
 او ذكر الله والبيادى له الالهية والعبادة والشوق اليهم والمراد من العلم الايمان بآيات  
 او تصور الكليات واخذها من الجزئيات والمراد من التباينة هي للنبية الحسن و  
 الفرائض فمدى القوى بهذا المعنى مع العلم واخذها من اختصاصه بالانسان والنفس  
 الناطقة وليس منها في الجزئيات شيئا والتزامه الطهارة من الرذائل والعاصي  
 المحكم هي الخلق العباد الحق والعلوم المبدء والاحاد وهذا خارج علم المحكمه  
 والفلسفة ومن هنا ظهر ان المراد بالكلمة الالهية هو ما ذكر في الحديث الاول  
 روح القدس المختص باهل بيته الصمد قوله بقاء في فناء اي بقاء بقاء الله  
 في عين فناءهم ومحوهم عن انهم وعدم القائهم الى ايقنتهم قوله نعم في شفاء  
 اي لها شفاء وتلذذ في عين البلية والشفقة لانهم برئان الله اولاد في مقام  
 امتثال امر ونهية قوله وعرف في ذل معناه ظاهر فان العزة لله ولم يولد  
 للتومنين وكون هذا الشخص الجليل في نظر الخلق ليدلا او ضمير او ميتلى  
 بالبيانات لا ينقص عزه وحرية وفوقه ونمائه ذاته عنهم قوله وليا خاصتنا



الرضا والتسليم فاعلم ان الظاهر في تسليم الرضا للعبادة ان التسليم هو ترك الفخر  
على ما يجري عليها والرضا ان يلتزم بغيره عليه من الكاره كما هو شأن الشاق ومن لم يلزم  
مقام الشق فثان بينه وبين الصبر فان الصبر لا يلتزم بالكاره ويعد ذلك ردة  
الحديث لما كتب الله عبد الله فان صبر احباه وان رضى صطفاه قوله والعقل  
وسط الكل اما المراد به الصواب الاول لا انه قد يكون في الدنيا الكل والمركز والوسط والام  
والاب فاشارة الى علو مقامه وسبقه في رتبة الوسط والمركز والنفس في كل هذه الالفة  
لقد دعو له ونظر اليه وشهد منه والمراد مطلق حاله العقول والمجرات والعال  
فمنه في حديثنا الاخر الذي المذكور في كلمات الفرض وهو نقلت عنه وعلو مقامه  
ينبع من محضه وهو العالم اعلم ان ما يكون من الايات والاحاديث ظاهرة مرادها  
مطابقة للواقع او لما ورد في الشريعة ضرورة او ظهنية ولما في العقول بداهة  
فهمهم كما قال الله من آيات محكمات هن ام الكتاب وما ليس كذلك فهو متشابه  
محتمل الى التناوب وارجح الى المحكم واخر اجزى ظاهرة فظهر من ذلك ان الحكم  
والمتشابه يختلفان في الانظار والمذاهب مثل انا واول ما يدل نظامه  
على اجبر مثل تجبر من يشاء وبه يتجبر من يشاء ويجبري يقول ما يدل على الاختيار  
مثل وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر فظهر ان التناوب ارجح  
ما ليس ظاهرة واما ظاهرة الغنى الى معنى يوافق العقل والظن والاعتدال  
فليس التناوب المراد سلا واسهل من ذلك تناوب الرؤيا فافادها ما يقول  
متشابهة او يعتبر رؤيا فلا يتجبر في رده لعله يعلم ما لم يعلم وعلبات تناوب كل  
العلماء ايضا ما يمكن ان اسمع من ذلك فاستمع الى الحديث فتقول بغير قولوا  
النفس الجوانية قال قوة فليكن انما نسبها الى الفلك لان الافلاك نفوسا  
ولنفوسها حسا وليس انما ونفس نامية وطلبها مع اربع قوله قوة لاهوتية مستأ  
من رب من غير الالهية ولذا قال بعض اصحاب الله انه خفف الف الوصل بدخول



الماتمة عن قولهم شيئا ما في نفوسهم لا أعلم ما في نفسك إنك أنت تعلم نفوسهم وقولهم  
 الذات والنفس متساويان معقوفانهم وقد ذكرنا سابقا في شرح قولهم من نفوسهم الجنة العلم  
 شجرة الجنة أن عالم العقول أصل الجنة وجنة مخلد وجنة المادى لا تدر أصل الرطب ولا  
 التنازل فظهر معنى قوله واليهى إلى العقل ما ذكره لكل وإما قوله العمل جهر وذلك  
 إلى آخره فمعناه ظاهر من الكلام في بيان قوله عود ما زينة وعن مجاوزة ذلك هلكت  
 لكل شيء علم هذا العالم وتب نفع ولا نأبى لا تخرج هم المثل إلا لا طوبى له لأن كل واحد  
 منهم مثالي الله ومثله يقضين في الله المثل الأعلى فهذا النفوس الحشرية بعضها غير  
 مستغلة في الوجود وبها النوع كالشمس وهي كالشعاع الداخل من كوة والجسم كالبيت  
 المقلم داخله شعاع فتدبر الأرض وأنت تعلم أيضا النسبة إلى قوله العنبر المحصورة  
 نوع المراد إلى نفسك أهـ تمت كيف تخرج أشعة الحواس الظاهرة التي تشمل لنا طيف في  
 الجملة وهذا الموت بالكلية فهذا عود ما زينة وأما النفوس المستغلة من النفوس النارية  
 وبعض النفوس الجبروتية على قول ضروريها عود مجاوزة لإيمانها بظهورها عن عوانة  
 النامية كلها والجبروتية كلها أو جلها عود ما زينة وعود نفوس أهل التكليف بل طلق  
 الإنسان وإن كان طفلا عود مجاوزة اللهم بلغنا وأرزقنا مجاوزة ساداتنا محمد  
 وآله محمد وآله عليهم السلام في بيان حديث الفرزدق والذندوري والحداد في ذلك  
 بعده قوله في الجواب عن السؤال يدل على أن المراد من العالم العلوي العقول الجبروتية  
 إذ قاله صواعداً عن المواد الخيرة عن القوة والاستعداد ودل على كثرتها وأن  
 كل واحد منها مثالي الله ثم بعد الفراق من بيانهما ذكر من عينا ومخرجا أن الشريعة  
 الظاهرة سلم ومعراج يرتفع بها الإنسان فبعض منهم يصل إلى درجة العقول وهي  
 من دكتها إلى النفس الناطقة بالعلم والعمل فقد شايبت جواهر وأثل علمها وأنهم  
 من يصل إلى درجة النفوس الكلية لغولهم وإذا اعتدل من أجها وفارقنا الاستعداد  
 فقد شاركة السبع الشداد ويظهر من قوله جواهر وأثل علمها أن للانسان



من حين ملكوا ولا ذم الشهرة عجاو والمثربين ومشا الارباب العالمين والذم يروى روح  
 الايمان تامة مشقة ما حوته من افعاله والذم يروى روح الشاد والحمد ومصدرا  
 للولادة والذم كذلك كذبح قلوبهم الايمان ولعلوا المحمود احسن الله قلبه الايمان في قوله  
 لعاوينا سبب مستصعب لا يجهلها الا ملك من قرأ ونبى من رسل او من احسن الله  
 قلبه للايمان ولعلوا ما اللهم ان شعبنا متاخلفوا من فاضل طينتنا وعجونا بما  
 ولايتنا وهكذا في غاية الاشكال فاننا الاستقامة على صلح الشريعة وعلوم النعمة  
 عنها هو اصل ما الذي هو اذق من الشمر واحد من السيف والحر من النار ثم وانجبا  
 من ثابر الاستينات وبنها وظلالها للقلب خرج من اجل الامور النجس من ذنبا فخرج  
 من روح الايمان اى تزل وتقدم بعد وجودها ويجمع الى اسفل ساطين بعد ان كان  
 عجاو للمثربين ومن انما هم من اخلص عليه الله ان عين سببا تخرج من بابها ككده  
 من قلبه على لسانه قالان همت على قوله طه في سورة الحجرات يمتون عليك ان انكروا  
 قل لا تمتروا على اسلامكم بل الله بمن عليكم ان هذاكم للايمان وعلمت على انما  
 شكر النعم وعظمت حقوق المحصنين ثم العلماء وقوله لود شكر الله من لا شكر  
 الناس الله ان ذنبا ثم اى وعظمت ابلغ من هذا المكان له قلبا والفقير السمع وهو  
 شبيد البحر الرابع في مطالب من غز طابته وقبلها فانهم  
 في تحقيق مجسم الاعمال قال شجنتا اليها في قوله في اربعين في الحديث الخامس  
 الوارد في فضيلة شهره ضا في بيان قوله ومن اكثر فيه من الصلوة على نفل الله  
 منها يوم تخفف الموازين الحق ان الموزون في النشاة الاخرى هو نفس الاعمال لا  
 صانها وما بين من ان مجسم العرض طور وخلاف طور العقل كلام ظاهر على  
 والذي عليه الخواص من اهل التحقيق ان نسخ الشيء وحقيقته امر غير بصورة الله  
 بجعلها على الشاهر الظاهر ويليهما الذي المدرك الباطنة وانما ينفصل  
 ظهوره في تلك الصور بحسب اختلاف المراتب والانشاءات فليس في كل مراتبها

في مطالب الخ

وبقيت كل نشأة جليلا كما قالوا ان لون الماء لون اناسه واما الاصل الذي نزل  
 هذه الصور عليه ويعبرون عنه نارة السخ وقرع بالوجه ونقش على الروح فلا يله  
 الاكلام العيوب فلا يبعد كذا الشيء في موطن عرضها وفي اخر جوهر الاخرى الى  
 البصر فانه انما يظهر تحت البصر اكان محنوقا بالجلال يد الحسانية ملان بالوضع  
 خامر ونوس بين الغريب والعدا لمطين وامثال ذلك وبطريق الحس لا في عرضها  
 من تلك الامور التي كانت شواظ ظهوره لذلك الحس الاخرى انما يظهر في البقطة من  
 صورة العلم فانه في تلك النشأة امر عرضي ثم انه يظهر في النعم بصورة اللين فالظن  
 في الصور بين نسخ واحد يخلق كل موطن بصورة ويخلق في كل نشأة مجلد وتزنا كل  
 عالم زق ونقش في كل مقام باسم فكل نجم في مقام ما كان عرضا في مقام وقال في  
 في بيان عدد الشات والثلاثين وهو قول الله اذ بعث الله المؤمنين من بين خراج  
 معه مثال بقدره لعله كما داي المؤمنين هو لا من اهل يوم القيمة قال له المثال لا  
 تفرج ولا تخزن وابشرا السرد والكرامة من الله عز وجل حتى يقف بين يدي الله عز  
 وجل منها سبع حسابا يبرزوا ويرى الى الجنة والمثال ما يقول له المؤمن بهرك  
 الله ثم الخارج خرجت من قمرى وما ذلك تبشر في بالسرد والكرامة من الله  
 عز وجل حتى وابت ذلك في انت فيقول لك السرد الذي كنت ادخلته على اجابك  
 المؤمن في الدنيا خلق الله عز وجل منه قال قدوة في ذلك على عجب الاما في النشأة  
 الاخرى به وقد ورد في بعض الانبياء بحجم الاعتقاد ان السرد والاعمال الصالحة و  
 الاعتقاد ان الصبيته تظهر صور انوارانية مصطنعة موجهة لاصحابها كال السرد  
 والابتهاج والاعمال السنية والاعتقاد ان الباطلة تظهر صور انوارانية منبذ  
 في حيازة الحزن والالام كما قال جماعة من المفسرين عند قولهم يوم يحد كل نفس ما  
 عملت من خير فخير فخير وما عملت من سوء فوعد لوان ينها وبقيته اما ييسر  
 وييسر البقعة يومئذ يحد الناس اشغانا بغيروا اما هم فمن يعمل

مِنْ شَقَالِ خَدِيجَةَ بَرَّةً وَمَنْ يَجْلُ شَقَالِ ذَنَّةٍ شَرَّ بَرَّةً وَجَعَلَ الْمُتَعَدِّ بِرَ طَرَفَهُ لِمَا هُمُ وَلَمْ  
 يَرْجِعْ مِنْ بَرَّةٍ إِلَى الْعَمَلِ عِنْدَ الْبَعْدِ وَقَالَ قَدْرُهُ فِي بَيَانِ حَدِيثِ النَّاسِ وَالْثَلَاثِينَ وَهُوَ  
 الْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ الْمَذْكُورُ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ عَنْ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَوْنِ بْنِ أَدَمَ إِذَا كَانَ  
 فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ مَثَلُ لِمَا مَالَهُ وَلَهُ وَعَلَيْهِ فَيُلْتَفَتُ إِلَى مَا  
 فِي قَوْلِهِ وَاللَّهُ أَفْكَرْتُ عَلَيْكَ حَرْبًا شَهِيحًا فَأَلَى عِنْدَكَ فَيَقُولُ خَدْنُ مَنَ كُنْتُ كَمَا  
 هِيَ لَتَفَتُ إِلَى وَلَدِهِ فَيَقُولُ وَاللَّهُ أَفْكَرْتُ لَكُمْ مَسِيحًا وَأَفْكَرْتُ عَلَيْكُمْ حَمَامِيهَا فَأَلَى عِنْدَكَ  
 فَيَقُولُونَ نَوْذِيكَ إِلَى جَفْرِكَ فَتَوَارِيكَ فِيهَا قَالَ فَيُلْتَفَتُ إِلَى عَمَلِهِ فَيَقُولُ وَاللَّهُ أَفْكَرْتُ  
 عَلَيْكَ إِذَا هَذَا وَكَتَبْتُ عَلَى نُفُوسِهِمَا فَأَلَى عِنْدَكَ فَيَقُولُ نَا قَرْنِيكَ فِي جَهَنَّمَ وَبَرَّةً تَشْكُ  
 حَتَّى أَعْرِضَ أُنَادِي عَلَى نَبِيِّكَ قَالَ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ وَلِيًّا أَمَا وَالطَّبِيعُ النَّاسُ رِيحًا وَاجْتِهَامُ  
 مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ هُمُ وَيَأْتِي شَأْنُ الْإِبْرَةِ بِرُوحٍ وَرِيحَانٍ وَجَنَّةٍ نَعِيمٍ وَمَعْدَنٍ مِنْ غَيْرِ مَعْدَمٍ  
 فَيَقُولُ لِمَنْ مَنَ ثَقِيلُ نَاعَمُكَ الصَّالِحُ الْخَالِصُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْجَنَّةِ وَانْزِلْ لِمَنْ فَرَّاسُهُ  
 وَبَنَاتُهَا لِمَنْ يَجْلُوهُ فَإِذَا دَخَلَ فِيهِ أَنَا مَلِكًا الْعَبِيدُ بِحُرِّانِ أَسْأَدًا وَهَامًا وَجَدَانِ  
 الْأَرْضِ بِإِقْدَامِهِمَا أَصْلًا لَهَا كَالْوَعْدِ الْغَاسِقِ وَالْبَصَارِهَا كَالْبَرِّ الْخَاطِفِ فَيَقُولُ  
 لِمَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ فَيَقُولُ اللَّهُ رَبِّي وَدِينِي الْإِسْلَامُ وَنَبِيُّي مُحَمَّدٌ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولَانِ لَهُ تَبَيَّنْتَ اللَّهُ فَمَا مَحْبُوبُكَ مِنْ رُوحٍ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
 بِبَيِّنَاتٍ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ثُمَّ يَنْصَحَانِ لَهُ  
 فِي قَبْرِهِ مَتَجَسَّرَ ثُمَّ يَنْصَحَانِ لَهُ بِأَيَّامِ الْجَنَّةِ ثُمَّ يَقُولَانِ نَمُ قَرِيبَ الْعَيْنِ نَزَمَ الثَّابِتُ  
 النَّاسُ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنْ قَرَأُوا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا  
 قَالَ وَأَذَا كَانَ لِرَبِّهِ عَدْوًا قَامَ بِأَشْيَاءَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ذِيًا وَانْتَشَرَ رِيحًا فَيَقُولُ  
 الْإِبْرَةِ بِبَرَّةً وَنَعِيمٍ وَتَصْلِيَةٍ وَجِيمٍ وَانْزِلْ لِمَنْ فَرَّاسُهُ وَبَنَاتُهَا لِمَنْ يَجْلُوهُ فَإِذَا دَخَلَ فِيهِ أَنَا مَلِكًا  
 الْعَبِيدُ بِحُرِّانِ أَسْأَدًا وَهَامًا وَجَدَانِ الْأَرْضِ بِإِقْدَامِهِمَا أَصْلًا لَهَا كَالْوَعْدِ الْغَاسِقِ وَالْبَصَارِهَا كَالْبَرِّ  
 الْخَاطِفِ فَيَقُولُ لِمَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ فَيَقُولُ اللَّهُ رَبِّي وَدِينِي الْإِسْلَامُ وَنَبِيُّي مُحَمَّدٌ

بمنزلة من ماضى به ما خلق الله عز وجل من دابة الارض لها ما خلا المخلوق ثم بعثنا  
 له رايانا الى النار ثم يقول ان لم تم بشر حال وبسط الله عليه حيات الارض وصغارها  
 وهو انما فتيه حتى يبعث الله من قبره وفي الكلا ايضا عن الله فيقول له يا اصيل الله  
 من انت فاوابث شيئا اخرج منك فيقول انا عمك النبي الذي كنت فعله ورايتك  
 انجيتك قال قد ما تضمنه هذا الحديث من مجسم العمل في الشاة الاخر وبه وان  
 يكون فرينا الانسان في قبره وحشره ونشره قد ورد في احاديث منكثرة من طريق  
 ١ ثالث والموايف وقد روي اصحابنا رضوان الله عليهم عن عيسى بن عاصم قال قلت  
 مع جماعة من بني نمير على النبي فدخلت عليه وعنده الصلصال بن الدائم فقلت  
 يا ابي الله عظنا موعظة تنفع بها فان قومنا في البرية فقال يا فليس ان مع العز  
 ذلا وان مع الجور موتا وان مع الدنيا اخره وان لكل شي بقينا وصل كل شي حيا  
 وان لكل اجل كتابا وان لا بد لك يا فليس من قرين بعد من معك وهو حي وتدين  
 معه وانت ميت فان كان كريما اكرمك وان كان لثما اسلمك ثم لا يجسر الا معك  
 ولا يحتر الا معه ولا تشل الا عنه فلا تجعله الا صاحبا فانه ان اسلمك انت بغيره وان  
 فسد لا تشوحش الا منه وهو ضلك فقال يا ابي الله احب ان يكون هذا الكلا  
 في ابيات من الشعر فنقصر على من يلينا من العرب وقد خرج قاسم النبي من ابيات  
 فاستبان لي الغول قبل مجي حسان فقلت يا رسول الله قد حضر في ابيات  
 توافق ما تريد فقلت تحب خيطا من ضالك اما قرين الفتوح الغير ما كان  
 ولا يد بعد الموت من ان شاة ليوم ينادي المرمية فيقبل فان لك مشغولا  
 بشي فلا تكن بفعل الحق برضى الله تعالى فليصير الانسان من بعد موته  
 ومن مثله الا الذي كان يفعل وقد كثر في الاحاديث السابقة كلالا في مجسم  
 الامعان في الشاة الاخر وبه ونقول هنا قال بعض اصحاب القلوب انما احب  
 والعقارب بل النبي ان الذي تظهر في الفهم هو بينهما الاممال القبيحة والاخلاق



الهيئة والعقاب لا تاطل التي ظهرت في هذه النشأة بهذه الصورة ومجلبت بهذا  
الجليل كما ان الروح والابحان والحدود والثمار والاختلافات الزكية والاعمال النجسة  
والاعتقادات النجسة التي كانت في هذا العالم بهذا الزمان وثبتت بهذا الاسم  
اذ الحقيقة الواحدة تختلف صورها باختلاف المواطن فتتغير في كل موطن بجلية  
ويشترى في كل نشأة برزخ على ما سبق الكلام فيه في الحديث التاسع وقالوا ان اسم  
الفاعل في قوله ثم يستعملونك بالاعذار وان حجة الخبيطة بالاعذار ليس  
بمعنى الاستنبال بان يكون المراد انها تخطبهم في النشأة الاخرى كما ذكرنا في  
من المفسرين بل هو على حقيقة من معنى الحال فان قبايحهم الخفية والعلمية والاعتقادية  
محبطة بهم في هذه النشأة وهي عينها جهنم التي منظر عليهم في النشأة الاخرى وبه  
بصورة النار وعقوباتها وصيحاتها ومن على ذلك قوله عز وجل الذين ياكلون اموال  
اليتامى ايتاما ياكلون في بطونهم نارا وسبيلون سعيها وكذا قوله سبحانه يوم نحبد  
كل نفس لما عملت من خير محض ليس المراد انها تحبد جنات بل تحبها بعينه لكن ظاهرا  
في جلالها عز وجل قوله تعالى يوم لا نظلم نفس شيئا ولا ننجون الا اننا كنتم نكفون  
كالصريح في ذلك ومثله في القرآن العزيز كثير وورد في الاحاديث النبوية منه  
ما لا يحصى كقوله الذي يشرب في اية الذهب الغضة انما يجرى في جوفه سار  
حجته وقوله الظلم ظلمات يوم القيمة وقوله الجنة ثيمان وان عثر اسه اسجنا  
الله وبجده الى غير ذلك من الاحاديث المتكثرة والله الهادي وقال قدوة وحيد  
الاربعين المروفي الكافي عن احسان بعد السؤال عن ادراج المؤمنين فقال  
في الجنة على صور ابدانهم لو ابدت لعلت فلان وعنه ايضاً ان الادراج في صفته  
الاجت في شجرة في الجنة تغارن وتغافل فتوافد من الروح على تلك الادراج  
تقول دعوها فانها اذا اقبلت من هوان عظيم ثم يسئلونها ما فعل فلان وما فعل  
فلان فان قالت لهم فركبته حيا لم يجوه وان قال لهم قد هلك قالوا قد هوى

وفي المذهب عنده ايضا في حديث المؤمنين اذا فضل الله صبره وعرفه في قال سبحان الله  
 الذي بافلاك كون وبشر عين فاذا اقدم عليهم القام عرفه بتلك الصورة التي كانت  
 في الدنيا وامثال هذه الاحاديث كثيرة قال فده ما ورفي بعض احاديث اصحابنا  
 من ان الاشباح التي تملأ بها النفوس ما واسف في عالم البرزخ ليست باجسام  
 وانهم يجلسون حلقا حلقا على صور اجسادهم العنصرية يتحدثون ويتفقون يا  
 لكل والشرب وانهم ربما يكونون في الهواء بين الارض والسماء يتعاضدون في الحج  
 وبلا لقون وامثال ذلك ما يدل على بقاء الجسدية وامثال بعض لوازمها على ما  
 هو منقول في الكافي وغيره عن امير المؤمنين والائمة من ولادته معطى ان تلك الاشباح  
 ليست في كثافة الماديات ولا في لطافة المحركات بل هي في وسط جبهة واسطة بين  
 العالمين وهذا يؤيد ما قاله الطائفة من ساطع الحكماء من ان في الوجود عالمين  
 معدان اخر لهما لم يتصور هو واسطة بين عالم المحركات وعالم الماديات ليعرف تلك  
 اللطافة ولا في هذه الكثافة في اجسام والاعراض من الحركات والسكنات  
 والطعوم والروائح وغيرها مثل قائمة جبروتها معلقة لا في مادة وهو عالم عظيم  
 الضخمة وسكانه على طبقات متفاوتة في اللطافة والكثافة وقبح الصغر وحسنها  
 ولا بد انهم المشايخ جميع الحواس الظاهرة والباطنة فيفتقرون وبئس المولون بالذلة  
 والالام النفسانية الجسمانية وقد نسب العلامة في شرح حكمة الاشراق القول بوجوب  
 هذا العالم الى الانبياء والاولياء والمناجيين من الحكماء وهو وان لم يقع على وجه  
 شئ من البراهين العقلية لكنه قد ايدى بالظواهر العقلية وعرفه المناهون بمجاهدة  
 الذوقية ومحققوه بشاهد انهم اكتشفوه وانت تعلم ان ارباب الارضا الروحية  
 اعلم قدرا وارض شانا من اصحاب الارضا الجسمانية فكما انك تصدق هؤلاء فيها  
 بقوة اليك من خفايا الهيئات العقلية فحق ان تصدقوا وتلك ايضا خفايا  
 عليك من خفايا العوالم الملكية انتهى كلامه في مع مقاس تحقيق انيق اعلم

من الملائكة القلبية المملوثة فعلا ونفلا ان الانسان جامع لما في العالم الكبير والكبير في العالم  
انسان كبير واللاتان حاله صغير فكما ان في العالم الكبير حنة وناو واد واثوب واد  
عقاب فكذا في وجود الانسان حنة وناو واد واثوب وكذا في الاممال الصالحة والعقبات  
الحقة الحسن لذة وناو حنة لصاحبه ولين صاحبه وكذا الاممال الصالحة والعقبات  
الحقة النورانية وان خلق الله وحده وحده والكلب عذاب الهم لصاحبه ولين  
صاحبه وكذا الاممال القبيحة والعقبات الباطلة الظلمانية وكل احد يعلم ان  
المفرقة والمعذبة كثيرة هذا مالك وملكك من انك وان كنت مفترقا وانما  
لذلك وعذابك من خارج ذلك اي من العالم الكبير فلا يحتاج الى البيان اعلم  
ايضا ان من المعلوم المحسوس ان الشيء الواحد يطلو باطوار شتى فان العنابر في  
او اللزاج الماء فقط نصيرا عذبة واشربة وهما اذا وضعا في المعدة نصرا بعد  
اطوار الحما وعظا وشما وجلد ودا وهكذا ومنها جود الحيوان والانسان وهي  
بدل ما يخلل وفي اكلها وشربها لذات والام بل حنة اكثر الناس يطونهم ويصنوا  
دعلا ودها وغلدا ونوحيا في الامراض المزمنة العجينة وديما نصيرا فان عذبة  
او عذبة كاذبة البتة في ما قلوس او موجبة للمجنون والسرهم واي عذاب اشد  
المجنون والسرهم وهو يرى صورا مبهمة هائلة اكله معدنة واي العين وكلها  
نشا من ان لا يمكن عنها ومنها صوم قتالته وهكذا كل طاهر كفاك قوله  
المعدة بيت كل داء والحمية داس كل داء وهذا كله من آثار فعل الانسان على كل  
والشرب ولكن باعانة الامور الخارجية اي الاعذبة والاشربة فاقى بعد ونجيب  
في ما شئت ايضا لك التكليف على ما ورد في الشريعة الحقة والامانة القرآنية و  
وان لم تكن باعانة الموائد الخارجية فقول من دام يعون الله ان ما شئت العقبات  
والاخلاق والاممال بعد الموت على انحاء ثلاثة تحدها ما يكون من مفعلة العلم  
بان يرى قهره من الخوف وكونه راضيا عنه وكذا اولياؤه وانه من جز الله وابتك

البلاء وهكذا هذا في الشدة وقسوة في الاشياء فتدبر هذا البلاء والشك  
 والخلاف الثاني ما يكون من ابطاله واشباحه فلهذا وهو ما لا يقبله قائله  
 بذات الانسان لان له في اهلها وعندها باذن الله وهو الله فلهذا وعشوة  
 حاضره سبب جودها العقائد الباطلة والاختلاف في الوجود فيكون ذلك هذا  
 القسم ايضا ليس بالبلاء والشك والخلاف وكل احد يدعي فانه اذا اضلج الحرف والارجاء ما  
 ذكرنا وحالة البوسام والتمسك غير قابلة للاسكار والمغرة لغيره لا تخلو في اذ ان  
 توجب الوجود في الخارج بحيث يرى ما اوجده باذن الله صلحها في الخارج والحق  
 ذلك كثيرا فانك لا تجد الموت وليس من شرط الوجود في الخارج ان لا يكون اشياء  
 منك ولا فانك لا تجد كروا ان ما انتم به الانسان بحيث يكون وانما لا تعلم و  
 لا ينفصل عند انتم براه موجودا مستغلا في الخارج مع ان في الوجود كان خاليا  
 ولذا قالوا ان هذه الرؤيا لا تغير لها لان له لا لنفسه وما في نفسه الثالث ما  
 يكون كاللثاق لان الخارج من الذات ولم يشأ منها ولم يسم بها وانما هي موجودة  
 في عالم الكبر وهو على ضمير احدهما ما لم يوجد له يكون جزء بل كونه جزءا امر ليس  
 مثل كون المؤمنين مع النجسين والصادقين والشهداء والصالحين وحسن  
 اولئك وبقاؤهم اذ بار المؤمنين بعضهم بعضا ولذا هذا القسم لا يقاس  
 من حيث الشرافة والكمال بالاكل والشرب مثلا والقسم الثاني ما اوجده الله  
 جزءا للعالمين وسبب جودها في الانسان الدنيا مثل ما ورد في كل واحد من  
 المسببات الاربع توجب غير من شجرة في الجنة فليس في جود بعضها الاعمال والافعال  
 ووجود بعضها ما جعله من الاختلاف وبعضها ما لم يكن للاعتقاد وهذا ايضا لا  
 ينبغي فيه اختلاف في الاشياء فليكن ان تكون داعيتين فواحدة تسمى ماء  
 الانسان والعالم الصغير من الجنة والنار والآخر تسمى الانسان من الجنة  
 والنار والعالم الكبير فباري من بعض كلمات القوم انه يوهم انحصار الجزاء فيها

الكثرة في الاختلاف في الاشياء

في العالم الكبير وفيها في <sup>العلماء</sup> في الصغير في ادمه ذكر البعض الذي يعلمه البعض الاخر <sup>هذا</sup>  
 مثل ظهور كلمات جميع ان صنف في الاعمال ان ذكرها بوجوب وجود الملكة <sup>فيها</sup> وبناتها  
 والملكات خبرها وشروها وتوجب اشياء صور مناسبة لها بلحمة او بوجه فتأمل منه  
 ولما رزق في جميع الاعمال مثل احفظنا والحجركه <sup>تلقين</sup> اذ انذرت فيها  
 حفظنا ظهر لك امران لايمان احدهما اسلام ان الايات والافعال الدالة ان نفس العمل  
 نفس الجزاء وهي كثيرة مضمرة بعضها ولا تضليل يدركها فيها محكمه مرادة غير متاولة وكذا  
 مادل بان الجزاء شيء والعمل شيء اخر وهي اكثر مثل جزاءها كما انوا يتكلمون بما كانوا يكسبون  
 ومثل هل جزاء الايمان الا الايمان ومثل نعم اجر العالمين وهكذا ايضا محكمه  
 مرادة غير متاولة وثانيهما ما يظهر من سورة الرحمن ان الجنة جنتان اربع اذ قال تعالى  
 ولئن خاف عقاب رب جنتان الى قوله نعم وفيها جنتان فيمكن ان يقر ان الاولين  
 للساقيين احدهما جنة الذات والاعترافات والثانية جنة الصفات والاختلا  
 والملكات وان ايا فيسبين لاحصاء الجنتين احدهما جنة الايمان والاخرى جنة  
 الاوصاف وهو العالم ومن الجاهلون اللهم وفقنا للعلم والعمل محمد والعلين  
 ثلثين قد ظهر لك ما مر ان ماضى من حديث الله في بيان مثال السردلة  
 قال له صاحب من انت قال انا السردلة الذي كنت اء نلتك على اخيك المؤمن في  
 الدنيا خلقني الله عز وجل منه وعبر ذلك من الصور وان مثال يمكن جعلها على ان  
 الثاني القائم بالذات الموجود في العالم الصغير وعلى الوجه الثالث الخارج عن ذات  
 الانسان الموجود في العالم الكبير بل ان نقول لاعل الاول جبروان جزء في العالم  
 الصغير وجزء في العالم الكبير وذلك لانه لاعل الاول اثر في الذات فهو بوجوب  
 جزء من الداخل وايضا واما طاعته لله او معصيته فهو واجب جزء من الخارج فيمكن  
 حل الجنتين على ما ذكرنا هنا فالله في الساقين جنتان ما بين جنة من  
 الداخل وجنة من الخارج ومنهما ايضا جنتان كذلك لاحصاء الجنتين العالم

علاج النفس  
علاج النفس

في بيان جهاد النفس وعلاج امرتها وحق الصدوق قوله عن مولينا  
امير المؤمنين ع ان رسول الله بعث سريرة طارءوا قال عجايبهم فضا الجهاد  
الا صغر وبقي عليهم الجهاد الاكبر قيل يا رسول الله وما الجهاد الاكبر قال جهاد النفس  
ثم قال يا افضل الجهاد من جاهد نفسه النبي بن جنبيه قال ليها في هذه السريرة القطعة  
من الجهاد من خسة النفس في ثلاث احوال وبعائنه ونصيب من جاهد النفس لانهم لم يحدف بها  
كاهلها وسهلا وجاهد النفس فها هو عنها على ملازمة الطاعات ومجانبة الشهوات  
ومرافقتها في ملاذ الاوقات ومحاسنها على ما ينبغي وخسرها في زوال المعاملات من  
التعادل وكفرها باليهيم والسجينة بالرياضات والجاهدات كما قال  
سبحانه وشألي قد اقم من زكيتها وقد غاب من دسيتها وقد بطن ان في لفظين  
جنبيه دلالة على عدم مجزأ النفس والمجزأ لا دلالة فيه على ذلك بل هو كناية عن  
كمال القرب فان مجزأ النفس بما لا ينبغي ان يرتاب فيه وقد فاضت عليه البراهين  
العظيمة واشادت ابيه الكتب المتداوية والاحياء والنبوة وشهدت له الامارات  
السريرة والمكاشفات الزوقية وقد تكلل سبحانه الجاهدين بان يهديهم  
الطريق النور والضرط المستقيم قال سبحانه والذين جاهدوا فينا لنهدينهم  
سبلنا انقيب على كل شخص ان يجاهد نفسه بالمحاسبة والمراقبة وبصدقه عين  
المحظوظ القانية الذينة ويضيق عليها في حركاتها وسكناتها وخطراتها وخطرها  
فان كل نفس من انفس العصور هم تقية لا عوض لها يمكن ان يشترى بها كنز  
من الكون لا يبتاعها في نفسه ابد الابد وانقضاء هذه الانفس ضاربة ومضرة  
الى ما يجلب لهلاله خسران عظيم هابل لا تمنح به نفس عاقل فاذا اصبح العبد  
ورفع من صلوة الصبح ينبغي ان يوجهه الى نفسه ويقول يا نفس ليس بضاعة  
الا لله وما ابتعت منه فهو من راس المال وهذا يوم جديد وقد لم يلق الله  
شألي فيه وانتم على تير ولونوا في كفتي ان ترجعي الى الدنيا يوما واحدا

فعمل فيه عدا صا الحاقه فحقوا لك توفيت ثم دوت ذبا لك ثم بال ان تضعي هذا اليوم  
 واعلم ان اليوم والليلة اربع وعشرون ساعه وقد وعده ان يفرج لك ساعه من  
 والليلة اربع وعشرون خزانة فيفتح لونها خزانة قبلها علوة نورا من ستانه  
 التي عملها في تلك الساعه فيها من الفرج والسرور ما لو وقع على اهل النار  
 لا تشبه ذلك من الاحاسر والمها وبفتح اخر خزانة اخرى قبلها مظلة بفتح ندها  
 وبفتح ظلالها وهي الساعه التي عصي الله فيها في النار من الجمل والفرج ما لو وقع  
 على اهل الجنة لتغص عليهم بنعيمها وتفتح خزانة اخرى فيها ثاقله ليس فيها شيء  
 وهي الساعه التي نام فيها واشتغل بشئ من مباحات الدنيا فيصير على خلوها  
 ويندم على ما فات من الرج العظم الذي كان قادر على تحصيل في تلك الساعه هكذا  
 يبرهن عليه خزانة او قنطرة في طول عمره فاجتهدك بان تفرج هذا اليوم ان تغري خزانة  
 ولا تشركها لغير من تلك الكثرة العظيمة والسعادات الجمة ولا تميل الى الكسل  
 والرهقه والاستراخه ففوتك من الدرجات العلية ما كنت قادره على تحصيله  
 يا من اوجه قمت من النفس الانسانية وافضل بين القوة الشهوانية والقوة العاقلية  
 فما لا تشغرك على تناول العلوم الحقيقية والخصا المحيية المؤدية الى السعادات  
 الباقية الابدية والى هاتين القوتين اشار سبحانه بقوله وهذا بناء التجدد بين  
 قوله ثم انا هدى بناء السبيل انا شاكر انا كفو فان جعلت الشهوة منقادا  
 للعقل فقد فزت فوزا عظيما واهتديت صراطا مستقيما وان عكس فقد هلكك  
 يقينا واعلم انك منحة محضه من اعالم فيك بساطته وكرامته وما دانه محبة  
 بل انتا اعالم الكبير بل الاكبر كما قال امير المؤمنين وسيدا الموحدين دواؤك فيك  
 وما تبصر وما ذك منك وما تشعر وتزعم انك جرم صغير وفيك انطوى العالم  
 الكبير وما من شئ الا وانت تشبهه من وجه لكن العالم عليك باربعة اوصاف  
 الملكيه والسبعية والبهيمية والشيطانية فمن حيث الملكيه تغاطى افعال

في الساعه التي عملها في تلك الساعه فيها من الفرج والسرور ما لو وقع على اهل النار

الملكة من عبادة الله سبحانه وطاعته والنفوس اليه ومن حب الغضب شغاطي قبل  
 السباع من العداوة والبغضاء والجور على الناس بالضرر والشم ومن حب الشهوة  
 شغاطي افعال اليها من الشهوة والاشيق والحرص ومن حب الشيطان شغاطي  
 افعال الشياطين فمن شغل وجه الشر ونوصل الى الاغراض بالكر والحيل وكما  
 المجموع في اهابك ملك وكلية خنزير وشيطان الكلب هو الغضب والخنزير  
 هو الشهوة فان اشغلت بجهاد هذه الثلاثة ودفع كبد الشيطان ومكره بما  
 يبصره النافذة ونكر شره هذا الخنزير ينسبط الكلب عليه اذ الغضب يسكر  
 سورة الشهوة واذ لك الكلب ينسبط الخنزير وجعلنا لكل مفهوما من تحت  
 السبابة عندك الامر ظهر العدل في ملكة البدن وجري لكل على الصراط  
 المستقيم وان لم يجاهد هم فترك واستخدمك فلا تزل في اسنباط الجمل  
 وتدين في الفكر في تحصيل مطلوبات الخنزير وعرايا الكلب فتكون دائما في شغاطي  
 كلب خنزير وهذا حال اكثر الناس الذين همهم مصروفة الى البطن والفرج ومنه  
 الخلق ومعاداتهم والجهنمك انك تنكر على عباد الاصنام عبادتهم لها ولو  
 كشفت الغطاء عنك وكوشفت بحقيقة حالك ومثلك ما يمثل لك كاستغفر  
 امة النوم او البقعة الوايت نفسك فانما بين يدي خنزير مشتم اذ تلك هي حجة  
 ساجدة الهم وراكها اخرى منتظر الاشارة وامرهم منها مطلب الخنزير شيئا من شهواتها  
 تؤجبت على الغور الى تحصيل مطلوبه واختصاصه بها ولا بصوت نفسك شغاطي  
 بين يدي كلب عمور عابد الوطع بالملك مدققا الفكر في الجمل الموصلة  
 الى طاعته وانت بذلك سلع فيها رضى الشيطان وبسره فانه هو الذي يهيج الخنزير  
 والكلب يبعثهما على استخراذك فانت من هذا الوجه عابد للشيطان وجنوده  
 ومنسندج في الخاطلين المعاشين يوم الغيبة يقولون امة هذا اليكم يا بني  
 آدم ان لا تعبدوا الشيطان امة لكم صدق مبين فليل في كل عبد حرمانه وسكنا



وسكوته ونطقه وخياره وقهوره لئلا يكون ساعيا طول عمره في عبادة هؤلاء وهذا  
 غاية الظلم حيث صير للمالك ملوكا والمسجد عبدا والرئيس من رؤسنا اذا فعل <sup>السلطان</sup> ما يشاء  
 للسلطنة والرياسة والاستبداد وهو قد خضع لخدمته هؤلاء وسلطهم عليه وحكمهم  
 فيه قال بعض الفسيفيين عند قوله تعالى ونصركم ما في السموات وما في الارض جميعا ان  
 في ذلك لآيات لقوم يعقلون قد سخر لك الكون وابنه لئلا يتحرك منه شيء  
 وتكون مستخر من سخر لك الكل فان جعلت نفسك مستخرة للملك الكون اسير  
 للذات الغائبة فقد جهلت وصل الله لداك وكفرت بعبادته عليك اذ خلفك  
 عبدا لنفسه حرام الكل فاستعبدك لكل ولم تشغل بعبادة الحق بحال انتهى كلامه  
 دفع مقابلة وانما نقلناه بطوله لان ما ذكره مما اجتمع عليه ارباب العقول والاصحاب  
 المنقول ونظروا الكتاب لكرههم ورسوله وخلفائه كلام الله تعالى العظيم  
 ومع ذلك لا بد لنا من ذكر بعض من الاسرار والحقائق وشيء من الروايات الدافنة  
 بعونه متحقيقين في امور الاول ان ارشاد الخلق الى الحق مبني على ثلاثة اركان  
 احدها هو انقيادها واسرها واشدها غايتها وثانيها السيف الى العقل والاختلاف  
 والاندفاع الى الدنيا وثانيها التنبه الى الاعطاء والنظير وهذا اقل نفعا واثرا  
 وثالثها التعليم اى اصال الشخص الى درجة الاعتقاد واليقين وهذا اقل منها  
 كما واكمل واعظم منها كيف ابرهان ذلك ما حفظنا سابقا ان اجتماع العلم وكفارة  
 علته ثمة لوجود المعتد ونحوه المعلوم عن العلة النامة محال فالايجاب بالاختيار  
 لا ينافي الاختيار بل يؤكد فقوله بعبودية ان ترك التقليد وطريقه الاباء والسلف  
 والاختيار بوجوب اطاعة بشر هو في الظاهر كعبودية امر مشكل لا بد له من ادع قوي وغاية  
 قوية ولا ريب ان خوف القتل والعناء من اعظم الدواعي للقبول والطاعة ودفع  
 طمع المال والجاه فيؤثر في بعضه ونعجز اذا لم يكن شيء من الخوف والطمع ولا يمتنع  
 الى العلم والهادى من كل الفتح احدث ثم من المستعين لا يبلغ من كل الفتح احدا الى

درجۃ الیقین ولذا ورد ان المؤمن اعز من الکبیر الا حق فهو شمس والاولان سر لعل اول  
نورا ولذا ورد فی الاخبار العظيمة المطابقة للعبارة انه لم یقیم فی الناس شیء اقل  
من الیقین الا ان المؤمن العظيمة من نزول القرآن وشوق القصر والمعراج صدق  
نبینا الخاتم فی المذکرة العظيمة وهدى الناس ثلثة عشر سنه فمع ذلك لم یعلم ولم  
یؤمن الا اقل فلیل سراً لا یجراً واذا المشکون کما علمت حتى امره الله بالخروج الى  
المدينة الطيبة ثم امره بالجهاد فجاهد بسيفه المومنین ثم عشر سنین قد  
من الخوف فی من الله او انما حق کل انما یحتاج فی غدیر خم سبعین الفا ویزید وثمان  
ارشد وبعده الخاتم وبعده دخول سيف مولیة فی الغدیر علی اعقابهم والبرغم من  
ذلك ان یعلم ان الارشاد بالقرآن والحديث والتعليم لا ینفع ولا یشر الا فی اقل فلیل  
فلا ینفع لسان العلماء وقلهم وکثیرهم وانا اقلهم الا فی اقل فلیل فان الناس  
علی بن ملوکهم ای علی بن مرید السیف یکن مع ذلك لا مناص لنا من الیقین  
فان ما لا بد من کلک لا یترک کلک وسر ذلك ما علمت ان روح الامنان والعلم یا  
لجود والایمان بالغیب لا یحصل ولا یوجد الا بعد الاسلام والتسليم وطاعته  
الاورام والنواهی منه مدینه کما قال نعم والذین جاءهم فی الاسلام فیسلموا  
سئلنا ولا یحصل الاسلام والتسليم الا خوفا او طمعا ومکن ان یفسر بذلك  
قوله نعم فی سورة الاعراف ولقد ذکرنا انما یحتمل کثیر من الخیر والافس لهم قلوب  
لا یفقهون بها الا یزید وکذا مشاهیرنا من سائر الایات ای کثیر من البس لهما فی حد انما  
الا روح المجریه النابغة للفتوة الغضبية والتمهید للثبوت یخرج ان صاحبها  
الی اسفل فی الحجب لولا الرابع ای الخوف السیف لولا السائق والعاقد ای الحشد  
ای الحجج والخلفاء الذین کلهم صاحب روح القدس والعصمة کما قال نعم فی آل عمران  
واعصوا ما یحیی الله جمیعاً ولا تقرقوا ذکرنا فی نعم الله علیکم اذ کنتم اعداء فاما  
بین قلوبکم فاصبحتم نبیین لخوانا وکنتم علی شفا حفرة من النار فأنقذکم منها

فالكلمة شفا حفرة وفي شفير جهنم الامن اشجع فظهر محمد الله كالشمس منظر الخلق الى الجنة  
 وجوب بنيتها على الله والالكان خلقه لخلق عبنا على الله عز وجل وظهور ايضا كالمس  
 وجوب كون الجنة صاحب روح القدس والعصمة والعلم والاى لو كان كاشرا اناس لدار  
 الامراء والسلسل الاحياء الى جهة اخرى وانهم يجب كونه مأمورا بالجهنم اذا كان الارواح  
 شدا والافرنم بفض الغرض المنظور في البعث والارسال قال الله تعالى في سورة الحديد  
 وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ  
 بِالْغَيْبِ فَإِنَّهُمْ لَخُفَّاءٌ وَكَانَ مِنَ الْمُنصِفِينَ الشاقي في نتيجة الامر قد لاح من  
 بياننا كالصباح ان اكمل الانحاء في الارشاد والهدى انذار الناس ونحو بقية بالسيف  
 الى الاسلام ثم نقلهم ثم شيا فشيئا حتى يصل كل واحد منهم الى درجة ممكنة له من رجا  
 الايمان فالسيف سائق والتعليم والارشاد قائد ولا يغني احد ما من الاخر فظهر من  
 ذلك ان هذا سنة الله التي قد خلقت من قبل ولان نبيك كرسنة الله سيدى لا فالجيب  
 ثم العجب من اهل بعض من العاقلين في جواز اجراء الحدود والنز في ما ان العتبة للعلماء  
 ورواب الامنة ثم لم لو يكن في بعض الارقة السابقة جهاد فاما كان سببه عدم الاعوان  
 والانصا كما انقر ذلك في زمن الخاتم صمكة معطرة وفي من امير المؤمنين في خلافة  
 الثلاثة وفي زمن الامنة كلهم الاستعداد الشهادة وروحهم الفداء ومثل زماننا المومن  
 المقتضى العلم واهله والمعين الربى الجليل واهله فظهر محمد الله عز وجل من ذلك سر ثم امينة  
 قول علمائنا فدهم كالحواجبه بضرب الملة والدين في حق صاحب الزمان عجل الله فرجه  
 وجوده لطفت وبصره لطفا اخر وصدقه متا اى يحجب على الله بعش الجنة ما دامت  
 الخلائق والدنيا لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل كما علمت فهذا كون  
 وجود الجنة لطفا ثم بصره بالنبلين والارواح والهدى والحدود والافدام بالجهنم  
 بوجود الاستبنا وحصول الاعوان والانصا لطف اخر فان هذا اثر بعشه ولكن قد  
 بصر فرعنا اى من عدم اعانتنا ومنا بعثنا كما وقع قبل ذلك ايضا كثيرا كما اشترنا

من زمان الخائهم واوصبا ثم نعم لو وجد زمان كان خلفه مقطوعا على العطل اى  
علوا بالقطر اجالا انهم لم يخلقوا للبطن والفرج اى للاكل والجمع وخلقوا لما فوق  
ذلك فلا بد من طلبه من اهله وليس اهله الا المصطفى ولا سائرهم معهم ولا  
من وجود زمان كذلك كما يدل عليه قطره الله وزيقات اكون فاستمع لبيان  
بعون الله الثالث في بيان ذلك بعونه ثمال الله تعالى في سورة الانبياء اوله  
بر الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا رتقا ففكناهما وجعلنا من الماء  
كل شيء حي فلا يؤمنون في الصافي في الكافي عن الباقر انه سئل عن هذا الاية  
فقال فعلت ثم نعم انما كانتا رتقا ملتزمتان ملتصقتان ففكتهما احداهما  
من الاخرى فقال انتم فقال استغفر ربك فان غل الله عز وجل كانتا رتقا ففك  
كانت السماء رتقا وانزلنا المطر وكانت الارض رتقا لانثيت الحب فلما خلق الله  
المخلوق وبث فيها من كل دابة فرق السماء بالمطر والارض بنبات فقال لتاتل اشهد  
انك من ولدا الانبياء وان علمك عليهم وفي الاحتجاج ما يقرب منه ثم ذكر عن الحكم  
ابن حنبل عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
كل شيء حي قهرته واضحه على هذا المعنى كالاخضر في الكافي عن الباقر قال اذا  
قام قائمنا وضع الله يده على رؤس العباد فجمع بها عقولهم وملك احلامهم ولا  
ان القائم يحول الله فرجه بين الله والمراد برؤس العباد نفوسهم الناطقة وبمكن جل  
الرؤس على صماها الظاهري ايضا وفي حديث ابراهيم بن مهزيار الطويل عن القائم  
يحول الله فرجه قال عان ابني قال كذا وكذا الى ان قال وبك يظهر ان الناس كانوا  
مرغوا في ارضهم ولا ريب ان المراد بالارض ليس الا الارض المتسانية  
اذ ليس الناس مرغوا في ارض البديهة فافهم ثم اذا رتب هذه الايات والاحتجاج  
فقول بعون الله قد برهنا سابقا ان ما دون عالم العقول نفوس متعلقة بالام  
ناضرة مع كمالها ذات قوة مع فعليتها من نفوس السموات والارضين وما بينهما

ولما تكاليف فيها كمالها وبها علم وحجاف ضعتها وقلة ثابتهما لم يكن طر ولا نبات كانها  
كانت طفل اصغف الغدة والارث ثم قويت في الجملة فطرنا السماء ونبت الارض  
ثم قويت فولدت الجوانات ثم قويت فولد الحان ثم قويت وكملت فولد خليفة الله  
ابو البشر وكان هذا زمان بلوغها وقوتها ولذا كان خلود ذلك الزمان طويلا لثامه  
شددا لقوته كثير العمر قليل العقل ولذا كان معجزات انبيائهم من قبيل المحسوسا  
مثل ناقة الله والعصا واليد البيضاء وارتفاع الجبل وانشقاق البحر كما قال الله  
واذ ننقنا الجبل فروقهم كانه ظلكه وظنوا انه واقع بينهم اعراف وقال الله اضرب  
بعضنا البحر فانفلق فكان كل فريق كالطود العظيم شعرا ثم قويت وكملت  
خولدا ولما انشهر الرسل ثم كملت حتى ظهر الخاتم وهذا منتهى ارجها وعروجها  
بحسب العقل كن كان له ولد بن سنة كما قال الله حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة  
بيان ذلك ان قوة البدن وبلوغ الانسان يبدأ في خمسة عشر سنة ضرب بلوغها افعلا  
في أربعين سنة نمو وان الكبر الى العالم والانسان الصغير لكل منها بلوغان فاجم  
ثم ضعفت قليلا قليلا فواها البدنية واخذت في الكهولة وازداد العقل ولذا  
كان الناس بعد نبتهم ضعيفي نسبة فليس القوة كشبه الشور والعقل فانهم اولاد  
الكهول والولد يترا به وهكذا يزيد العقل والشور الى ان القائم عمل الله  
فرجه فطلع شمس العقل وبشيعها الذرات وصلون الى مقام بلوح  
القدس ويلغونها ولذا ورد ان جنوده ثلثة اصناف الملكة والجن والانس  
فتعجب المفضل هذه العارف الحكم فسل ان الناس يعرفون الملكة والجن ويجانسون  
لانه كان يعلم ان هذا مقام الانبياء فقال الصادق نعم امر ان ظهور الخاتم  
كان طلوع شمس العقل من وراء حجاب ولم يكن طلوعها بل رجاء الى الاخرين  
اناس ونعموا بعد ايمانهم كان الشمس الربيع تكون غالبا في حجاب الغيم لنراهم  
الناسيات كضعفها ولا وهار ولا وراق الطريق كذا توحيد المفضل في ولنا

نبينا الاول وان لحفظ الثمار فيكون ظهور الفائم بحمل الله فخرج طلع شمس العقل بلا  
حجاب لكال قابلية الناس واستعدادهم ولذا يرتفع الغيبة كما هنا انهم يحجبوا الدين  
واطاعة بطينة قلوبهم والعصية ولذا خسر قوله في سورة النور متبعا لربنا بحمل الله  
فخرج بعد وثق لا يشركون في شيئا بارفع الغيبة اي بعيدون الله فلا تقبلة  
ولذا لا يبقى دين الا دين الله كما قال الله وبالي الله الا ان ينم نوره وكوثر الكاثر  
هو الذي ان سئل رسوله بالهدى وبين الحق ليطهر على الدين كله وكوثر المشركون  
هذا في النورية وفي الصف والله مقيم نوره ومن الشاهد على كونها اي النفوس  
الساوية الكلية في سن الكهولة في من الخاتم وقرب موتها وانقضاء اجلها  
قوله بعث انا والساعة كما بين فاشارة الى اصعبه وقوله ثم اقرئت انشأ  
وانشأ العسر وكان ثم قال اقرئت القيمة وموت النفوس الكلية لابل انشأ  
العسر وفي جمع البيان وانما ذكر سبحانه اضراب الساعة مع انشأ في العسر لان انشأ  
من علامته نية نيتاء ونبوته و زمانه من ايات اضراب الساعة اقول كان كمال المقام  
ان يقال ان العسر معتزلة العسر للسماء فكما ان الانسان اذا ادركه الكبر  
ينقص نور عينه ويهازل ويضعف الاعضاء ويهاخذها الرعدة فانشأ  
العسر من ايات كهولة عالم الكبر وقد ورد في علامته الظهور كثرة الزلزلة لولا  
على كهولة الارض ونظام زوال نور الكواكب ونفوق السماء وانشأها وزلزلة  
الارض تمام الزلزلة ايضا عند موتها كما قال الله اذا الشمس كورت واذا النجوم  
انكدرت واذا السماء انفطرت اذا السماء انشقت اذا زلزلنا الارض زلزالها  
وهكذا نزل الايات والبيانات ثم لم يزل يارب الباطل وانما سدا بابل  
الحق والصحيح وكل شيء يكون له غاية وبشرى عليه اثره فهو حق وصحيح كل شيء  
لا يكون له غاية او لا بشرى عليه اثره فهو باطل فاسد وكل حركة تبلغ غايته  
تنقطع بالبدية ثم نقول لولا يمكن لحركات الافلاك والكواكب بما يلهي

لما غايه تكون باطله لئلا ياتي الله عز وجل في رده وما خلقنا السماء ولا الارض  
وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا قويل للذين كفروا من النار قلن ذكر بعض  
الايات ذائدا على امر في القدر رفع السموات بغير عمد تردها ثم استوفى على الارش  
وسخر الشمس والشمس كل بحري لا اجل مسما وفي الصافي ليد معينه بهم فيها ادركا  
اولها بغير مضروبه ينقطع ومنها سببه وهي الشمس كورث واذا النجوم انكدرت  
ونعم ما قال وفي الروم اوله يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والارض  
وما بينهما الا بالحق واجل مسما واجل مسما كعطف نفس بكلمة بالحق اي اولهم يكن  
اجل ومنها بغير كان باطلا ولم يكن خفا وما ذكرنا من نفس الحق والباطل بظهره  
كلام صدر الحكماء قد اذ قال في مفاتيح الغيب قوله ثم في الروم ما خلق الله السموات  
والارض وما بينهما الا بالحق اي بما عند الله من حجابها وما به انه تم خلقها  
بواسطة الحق اي بواسطة العقول وهذا التفسير بقوله ظاهر وفي سورة لقمان  
التم تر ان الله يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر  
كل يجرى الى اجل مسما اي الى مدة ولا ريب ان الى الانتهاء وفي من ما خلقنا  
السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا قويل للذين كفروا  
من النار وفي حم دخان وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا خبيثين  
ما خلقنا هما الا بالحق ولكن اكثرهم لا يعلمون وفي الاحقاف ما خلقنا  
السموات والارض وما بينهما الا بالحق واجل مسما وهكذا ولما كان فيهم  
فائلين بالاكواد والادوار وابدية حركات الفلك الدوار وبظهر من بعض حكماء  
الاسلام جعل الى مذهبهم دعانا مذهبنا الحق الى النور بطلان عقلا  
ونفلا ولحمد لله الرابع في بيان ان النفوس امرضا كثيرة بعضها موبقة  
مهلكة اي يوجب الهلاك الابدى والعذاب السريك وبعضها خير مهلكة يمكن  
رفعها بالدواء وفي البقرة في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا وفي آل عمران قاتما

القلوب في قلوبهم ربيع فميتعون ما تشاء منته أيقنوا النفس في الدنيا لا يقبله ومن  
 الانسلاذ يقول المناقضون والذين في قلوبهم مرض هم هؤلاء ومنهم من يقول  
 وأما الذين في قلوبهم مرض فمن أذنتهم رجسا إلى بؤسهم وفي الحج يحصل ما يليق  
 الشيطان فينته للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وفي الأحزاب  
 يا أيها النبي استع كاحدين النساء أيوا تقبطن فلا تخضعن بأبصار في قطع  
 الدنيا فلبية مرض من لئن لم يبدئه المناقضون والذين في قلوبهم مرض فاقول  
 بعونه لا يسب ان لكل شيء عرضا وقاية هو سالك لها تكونها او تكليفها طوعه  
 عائن داخل اما اذا او عرضا فهو سببا واداء او مرض فلولو يكن له عائن داخل  
 فهو صحيح ثم اقول بعونه ان النفس لنا طعة واللطفة اربابته سالكة الى الله  
 تكونها وتكليفها لولم يعبده مانع داخل من ربح المحب والى النسيان او خارج  
 من شياطين الانس والجن كما قال الله يا أيها الانسان انك كادح الي ربك  
 كدعا فلا يميزه ويبينه هي موجهة الى عرضها وغايتها الى العلم والالهام  
 واليقين والى الاخلاق الحميدة والاعمال الصالحة فكلها بعونه من ذلك  
 في الداعل فهو سببه ومرضه وفاقه وجماد النفس صيانة عن ازالة العائق و  
 وتبليغها الى منزلها او عرضها وغايتها فلو لم يبعده ما ذكرنا ولو يعلم انه مريض  
 فكيف يمكن ان يشغل بالعلاج فما ظنك بمن اصعد انه في كمال الصحة فظهر  
 ان داس الجنا واصل كل خير وسداد هو العلم وان داس الغشا واصل كل شر  
 وكفر والحاد هو الجهل ببسطه ومركبه وقد ورد ان الجهل كله في العلم وان الشر  
 كله في الجمل فان قلت فقد ذكرت وكوت واصروا ان العلم مع الصفة  
 على ثمة افضل المقدر وددت انكم فتر لم يثبت بما امر او اني بما نهي من جهل وان  
 شرط التكليف العلم قلبه على ما ذكرت احد بفضو سخط العذاب قلبه  
 هو علة كانه لانه لا يمكن ان يندفع طفل من غير ضبط نفسه من جهل او من ارتك





وازن من الجوز فظهر بعض ان لحد الدواء الكلى اى العلم ويجذب ويوصل الى العلم  
 السبب المجازى لك الى العلم المهادى الى الاصغاء اليه الخاص فى الاشارة الى  
 طريق معالجة الامراض النفسية بعد الاعتقاد بها اجمالا وتفصيلا على احوال  
 وهي مثل معالجة الامراض البدنية فان الظاهر عن ان الباطن واجمالها انها  
 مخفية ومخفية وبعبارة ثالثة وثقوبية وبعبارة محصيل المقصود ورفع المنع  
 وهذا المطلوب كوزن الجوز فضلا عن الانسان فبحان الذى اعطى كل  
 شئ خلقه ثم هذى فالطبيب يعلم ان المرض نشأ من الضد والعارض الغريب  
 فيه ضد وبزيلة او بالشفقة والمسهلات ثم يعطيه الغذاء القوي والارواح  
 بدفع او لا عن الارض الحجر والشوك وسائر الموانع من النمو والكمال ثم يقوى الزرع  
 بالتسميد ونحوه وهكذا فعل اهل الصنائع بل الحشرات والطيور فى اخذ  
 المنزل وتربية الاولاد فوالله الذى لا اله الا هو ان الجبال والذئب من  
 الضفاد والمكاتب امراض القلوب والارواح والنفس مهرب فلا يشرعها الاغما  
 الصالحة الا تكاد لا يورثها الا واحدة واحدة ولذا ورد ان العمل القليل  
 مع العقل والامانة خير من كثير مع خلافته والعفايد الحقة والصفات الحسنة شرط  
 باطن لقبول الاعمال فراجع ما ورد فى ذلك صلوة المصلين بعضها من السماء الا  
 وبعضها من الثانية وهكذا معلل بان صليها ذو تكبير واحد وهكذا كما ان  
 ضد هما مانع وانى ضجاج لا يقدرا الا مكان تحصيل الشرط واحراز المستضى ورفع  
 الموانع ثم فعل الزراعة والنجاة الله عز وجل قد تدين له قوله نفسه الف  
 بين جنبه يمكن قريبا ان يراد من الجنبين نفس النامية ونفس الجوانية او القوة  
 الشهوية والفضيلة ولا ريب ان لا يمكن ان يراد من الجنبين جنب الامن والامن  
 من البدن اذ لم يورث احد من المقاتلين مجيئة النفس كونها بينهما من قوسهم  
 دلالة الحديث على عدم النجدة هو خطأ ظاهر اشارة لو قيل ان يمكن التفرغ

نفس ان يكون مقتولا في سبيل الله فهذا عين جهاد النفس مع الله جعل في الحديث ضمير  
 قلنا تمكين النفس للفعل بما يكون داعية عين الدنيا مثل ان يكون غرضه حب الدنيا  
 مثل ان يقال انه صاحب غيرة او يقال انه شهيد اي يقول الناس في حقه كذا وكذا  
 نفوذ بالله من رزقه الدنيا الدنيا ومن خسران الدنيا والعقب في شمله عاقبه  
 الحسن محمد والخير الوري في سبيل بيان شيا هذا الانسان بالعالم الكبير  
 اعلم ان في عالم الصغير اي الانسان فوس يقول صعود مثل في العالم الكبير  
 فكما علمت ان عالم العقول وهم خلائق الله كما قاله في البحر وان من شئ في الآخرة  
 من انشئه من لهما النفس في عالم النفوس القدسية الملكة ومنها المواد ومنها  
 الى اخر المراد اي الارض ثم يورد النفس الى ما نزل فيحصل المعادن والنباتات  
 الحيوان والجن والانسان ولا يبلغ مقام الصاير الا الانسان ولذا صار  
 الموجودات في الصغر وغاية الغايات فاعلم ان في الانسان نظير ذلك فوجب  
 اعتقاده سواء كان علما او جملا او جرد ملكات توافق اعتقاده من حيث هو حسن  
 التواضع والجود والصدق بدمعه البهيمية مثبت ويبرح ومن يعتقد ضد ذلك  
 الى الضد فالاعتقاد مع القدرة على الفعل والفعل يوجب تكرار الملكة والملكة  
 لا يوجب سهولة الفعل وتعدو اليه وهما انجيان رسوخ الاعتقاد وشدة فضا  
 الاعتقاد سيما للاعتقاد كما قاله في سورة النساء يا ايها الذين آمنوا  
 بالله ورسوله اوتوا بما عمل الصالح وهو العالم وابعث الاعتقاد والنفس الكلية  
 بوجوب جود صورة مناسبة له في الخيال وتعلم نفس الجواني ثم يظهر آثاره في البدن  
 ويعمل ما يناسبه مثلا تصور العدو الكل كطلق الاسد يوجب تحمله وتحمله  
 يوجب ظمور الآثار والخوف في بدنه من اصفته والارهاش في بدنه ونفسه في  
 مكان الخوف وهذا الفعل يوجب الملكة والاعتقاد ثم لا شك ان الخيال ربما  
 يشبه بالحق الظاهر فيزعم انه يرى العين او يجمع بالاذن كلمة الترسام وربما

ينزل شيء من الجن إلى الحسن المشترك ولا يربط في الحسن المشترك مثل ما في الحواس الظاهرة  
 بلا فساد البصر لظنة النازلة والشفقة لحوالة في اعتقاد العوام منها يا بصير مع انهم  
 بما اوى البصر وبالحسن المشترك مع الاعمال في الحسن المشترك حتى لو لم يكن مشترك ومنه ان  
 الظاهر والباطن ما يصدق عليه لعين والاعتدال هكذا: او لعل من هذا الباب قوله  
 في العزيم برقة عام مثليهم زكي العين اذا كانت الفاعل اعلم انه قد يظهر من ظاهر  
 كلمات بعض الحكماء كما رأينا وهم كثير ان يزدل الملك كنه زلفاء كلام الله والوحى من  
 هذا القبيل وهذا بظاهر خلاف ما يظهر من اهل الدين بالصورة فلا بد من اوله  
 قال القبيضي في الكلمات قال بعض العلماء السبع اطلاق النبي على الروح في  
 غيره ان روحه تصافيه اذا توجهت الى الاقنى الاعلى وتلفتت في المعلومات بلا  
 تعليل وبشيء يشكنا في ما الى قولها البشرية ومثل صورة ما يشهد له روحه البشري  
 ومنها الى الظاهر ان يكون فمثل الحواس الظاهرة سيما السمع والبصر لكونهما اشرف  
 حواس الظاهرة والظن ما يرى شخصاً محسوساً وليسمع كلاماً منظوماً في غاية الجموة  
 والعصاة اذ يرى صفة مكنونة فالشخص هو الملك النازل محامل للوحى الالهي  
 والكلام هو كلام الله والكتاب هو كتابه وقد نزل كل منهما من امر الامر الفضائل  
 وذاته الحقيقية وصورة الاصيلة الى عالم الخلق الكتابي العذري في صورة  
 واجل كونه كمثل حيرثيل، ليتسام في صورة درجة الكلية التي كان اجل اهل  
 زمانه دين ماواه في صورته الحقيقية الاثرين وذلك انه سألهم ان يربو نفسه على  
 صورة قواعد ذلك بجزر اظلم لرجل قبل هذا الاقنى من الله في الى المغرب في خطبة  
 كان له سنة من جناح واد مرة اخرى على صورة لبلد المعراج عند سورة النشوة  
 واكتت خبر بان ظاهر هذا الكلام الموافق لكلام غيره من مثله ان الملك النازل  
 محامل للوحى ولكن خارجاً عن ذات النبي ولا يمكن شخصاً من عالم الكبر عن فائمه به  
 ولما كان فيه وعنده، وفائمه فلذا لا يراه غيره وهذا كما ترى بظاهر خلاف من

المسلمين خلافه في القرآن المهدى مثل قوله الرزق الأمين على عليك ومثل آية  
نقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين الاله وخلافه الإجماع المتفق  
غيره وان اودع الحق في كعبه في قوله الوحي فاسمع لما يلقى فقول بعونه ان الوحي  
الى النبي باذن الله اما العقل المجرد اى مبدوع الانسان وهو سلطان ارباب  
الانواع واعظمهم شواعظهم المملوكة فيهم اولاك نقشا اى له تعلق بحسب وبعين  
ولا ثالث اما الاول فمقتله ان يخلق باذن الله جمعا يثير باحسب ارباب فيكم جميع  
النبي طيبا له او يعطيه كذا بايديهم ثم قد يجعله جبا مشا ليا نازلا على حق شريف  
النبي فلا يراه غيره وقد يجعله جبا كسفا يراه غيره ايضا واما الثاني فيمكن  
ان يجعل يديه لطيفا فلا يراه غير النبي وقد يجعله بحيث يراه غيره ايضا لان  
له وللنبي هذا السلطان والاختيار في رؤية الناس المملوكة في القربك وغيرها  
مؤازرة والعجب من ينكر الحق والملك من عالم الكبير ويرغم انهما عيانا عن بعض  
قوى الانسان كما نقل او يظهر من بعض وهذا في غاية الضلالة والجهالة الى العلم  
هذا الجاهل العاقل غير العاقل ان ما يعلم وجوده في العالم الكبير يتلج هذا  
العلم ان يحكم بوجوده بمؤدج منه في العالم الصغير وان ما يعلم وجوده في العالم  
الصغير وان ما يعلم وجوده في العالم الصغير يحسب ان يحكم بوجوده كبيرا كثيرا  
في العالم الكبير لقاعدة الخطاب في هذا الخطاب الذي هو برهان هذا الحكم  
جمله هذا الجاهل به هانا النقية بمعنى انه رأى لفظ الحق والملك في القرآن و  
الاخبار وروى في ذاته قوة مفسدة وقوة مصلحة اى الوهم والعقل فقال هذا  
معنى الحق والملك فقط وهذا من طرف الجواى اى جعل دليل الخصم ليدل  
على بده وبمثلة افترض علم الشائين اسطوفا فهم واعفد لما ذكرنا حتى لا نكون  
خارجا عما ثبت بالضرورة من الدين فالحمد لله بل لنا ان نقول لا حاجة الى القول  
بنزول الملك في حق مثل النبي وظهوره له فيه فان حواصة الظاهر فوق

حواس مشهورة يرى بحسنة ما لا يرون ويجمع باذنه مثالا فيصير فان قوته البديهة  
 وقواه البشرية واعضاء الغضيرة شاسية وحول القدسية ويشهد بذلك الخيرة  
 والواجب الخاص والادوية العقلية والاعتقادية فتصير امر يرى الملك بحسنة وسمع لا  
 يات من قوت من يحضر من امر وقد لبث ان الحلال الضعيف لا يراه الا القليل  
 والباحون لا يرونه ومع ذلك يصدقون الراي ويعللون انه يرى برونه بامهنة ثم  
 ثم الحمد لله وبذلك ما اشترى سابقا حديثا المفضل من ان اهل زمانه انما  
 يرون الخيرة المشككة ويؤمنون فيها ذكرنا كقائمه لاهل البصيرة ومع ذلك فليكن  
 بنا ويل كلمات علماء الشبهة ما عجل لها محملا وبشبه ما ذكرنا ما ذكره صدر الحكماء  
 في مقابل الضيق فانه بعد ان ذكر مثل ما نقلنا من النص فيهما قال وهذا المفضل  
 مجرد صورة خيالية لا وجود لها خارج الذهن كان عند بعض الفلاسفة من اشباع  
 ارسطو معاذ الله عن هذا الاعتقاد الناشئ عن الجهل الخ تكشاف ان الاشياء  
 قوتين قوة نظرية وقوة عليية وبهما صلاح الدارين وقوة الفنايين والاولى  
 لتحصيل العلم والايمان والعتايد الحقة والاخرى لتحصيل الاخلاق الحميدة  
 فالعقل لا يسكن من انما لها والطيران بها فان من اعمالها تحصل اشياء خيالية  
 غايرة الفصوح الشبيه بالملأ الاعلى والمراد من اعمال الاولى اجالة الفكر والاشياء  
 وترتيب المعلومات لتحصيل الجهولات والعلم بالله واوليائه والاستبصار بهم  
 والشبهة بهم ولذا قيل الدرر حرف والشكر اراف والمراد من المشابهة الغيبة  
 بالادلة والاجتناب عن التواهي لتحصيل الفضائل وترك الرذائل ثم لما لم يكن ذلك  
 التحصيل الا في الدنيا وبالبدن والامان من حيث البدن يحتاج الى الغذاء  
 واللباس والسكن فلا شك في ان اولئك الواجبات حفظ البدن وتحصيل لها  
 على قدر الضرورة وسد الرمي وحفظ البقية فوجب معذرة صرف قليل من  
 الفكر والعمل لاجل ذلك ولما الزائد على ذلك فلا اضيق في تحصيل قليل من

السبعة بالإنجيل واما الزائد على ذلك فهو صون الرباين وعكس الكمال وان كان في طلب  
الحلال فانهم ثم لما اسرع الشريعة بالتكاح وطلب الاولاد ولا يمكن ايضا اعمال القوي  
كلها دائمة العلم والعبادة لا تزوجوا النفس ونفسيها وكلها فلا بد من صون النفس  
في غيرها حتى يخرج عن الانزجار ويميل ثانيا الى تلك الدواب فلا يصير جمل النفس  
الانزجار مصروفه فما ذكر مره صرف المحر ومنه الاخرة واما من سعة ذلك في صون  
القوي في العلم والعمل واسد من ذلك من دعاه ذلك الى المعاصي ومحصل ما راب  
الاهل من محرام فلا يصير ادا اصلا فلا بد من ترك التكاح مع حفظ النفس من  
السطاح والفجور الى العوز والقلح وكذا الكلام في اخذ الاصد فلو والاحياء  
والعشرة وذوي القربى فانهم وبصر ولا تقلد **المحسر الرابع**  
فما يقوله بالقران والتفسير وقية انها **فما** في ذكر بعض ما ورد من  
استثمان القران على سبعة اشنام وان لم يظهر او بطنافى الصافي من العامة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال نزل القران على سبعة اجزى امر ونجر ونزيب نرهيب جدل  
وقصص ومثل ودوى اصحابنا على امير المؤمنين قال ان الله تبارك وتعالى  
انزل القران على سبعة اشنام كل قسم منهما كاف شاف وهي امر ونجر وترغيب و  
نرهيب جدل ومثل وقصص قوله كاف اية الهداية والارشاد الى سعادة  
الدارين شاف اى من الامراض كلها والترغيب بانه من ذكر الجنة والمقامات  
والنفرايات ومخلع الاولياء بالخلعات والترغيب بانه من ضد ذلك من خزي  
الدارين وعذابا الناشئ للاعداء في طبقات الجحيم والديارات والمراد من الجحيم  
ما يشغل البرهان والجدل والخطابة والاولى حفظ والخطابة والمرعظة مستدجزة  
في الترغيب النرهيب فالجدل هو اثبات المرام واسكات الخصام مثل لو كان فيها  
العلة الا الله لغنا ومثل اية المياصلة ومثل فانوا البيوت من مثله وقصص  
القران مشتملة على اجميع اى على كل سبعة اشنام والعجب من قوله كل قسم منها

كاتب شاف ظاهرا بالقرآن هو الذي يفهم من كل قسم من السبعة ما يكفيه ويشفيه  
 وليس يمكن هذا الا لجمعه واهل بيته وامير روث العارضة ان القرآن نزل  
 على سبعة عشر لكل اية منها ظهر في بطنه ولكل حرف حد ومطلع وفي رواية اخرى  
 ان للقرآن ظهورا وبطنا وبطنه بطن الى سبعة ابطن والظاهر ان الحرف اشار  
 الى ما من الاقسام السبعة وبعضه ما في الخصا من ارض مصر قال قلت  
 ان الاحاديث تختلف منكم قال ان القرآن نزل على سبعة احرف وادنى اللغات  
 ان يفتى على سبعة وجوه ثم قال هذا عطاء ونا فامتن او اميت بغير حجاب  
 وفي الكافي عنه ان الله لم ينزل في القرآن شيئا من كل شيء حتى والله ما ترك الله  
 شيئا يحتاج اليه العباد حتى لا يستطيع عبد يقول لو كان هذا انزل في القرآن الا  
 وقد انزل الله فيه وقال ما من امر يختلف في شأن الا وله اصل في كتاب الله  
 ولكن لا يبلغه عقول الرجال والاحبار كثيرة وكفى ذلك قوله في النحل  
 وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ  
 قوله ولم اصل في كتاب الله اى ولم قاعدة وضابطة على مذكور في القرآن مثل  
 ايات نفي العسر والضرب والمخرج والابانة للغة والاضطرار ويشهد بذلك قول  
 الباقين اذا حدثتكم بشيئا منكم فاستلوني ابن هرون كتاب الله ثم قال في بعض حديثه  
 ان رسول الله نهى عن الغبل والقال وعادة المال وكثرة السؤال فقبل له ما بين  
 رسول الله ابن هذا من كتاب الله قال ان الله يقول لا خير في كثير من نجوتهم الا من امن  
 بصدقته او مرفوعة او اصله بين الناس وقال لا تؤثروا السمعة اموا لكم الله  
 جعل الله لكم قياما وقال لا تسئلوا عن اشياء ان يذكركم تسؤرو ولا ينبغي كون الراي  
 من الاصل الضابط والقاعدة والذات في كتاب الاحاديث باصول اربعائة لانها  
 ضوابط الاحكام وفي الحديث اذا شككت فابن على اليقين قال الراوي هذا اصل  
 او قاعدة كلبه قال نعم وروى العياشي ما سنده عن ابي قال سئل يا جعفر



عن شوق من تفسير القرآن فاجابني ثم سئلته ثانية فاجابني بمجواب اخر فقلت قد اذنت  
كنت لبيت في هذه المسئلة بمجواب غير هذا اهل اليوم فقال لي باجابر ان للقرآن بيطنا  
واللبطن بطن وظهرا والظاهر ظاهر باجابر وليس شيء بعد من عقول الرجال من تفسير  
القرآن ان الاية ليكون اولها في شيء واخرها في شيء وهو كلام متصل ينصرف على  
وجه وعن جرير بن اعين عنه ظهر القرآن الذي نزل فيهم ويطنه الذين علوا بمثله  
اعمالهم وباسناده عن الفضيل بن يسار عنه قال سئلته عن هذه الرواية ما في  
القرآن اية الا اولها ظهر وبطن وما في حرف الا وله حد ولكل حد مطلع يعني يقول  
لها ظهر وبطن قال ظهره مثزبله ويطنه ثاويله منه ماضى منه مامم يكن بعد مجرى  
كما يجري الشمس وانصر كل جاء منه شيء وقع قال الله ثم وما تعلم ثاويله الا الله و  
الرايون في العلم يعني ثقله وباسناده عن الحسن في حديث انه قال والمفسر ما يشبه  
على جاهله اقول اي ليس عند العالم بالثاويل والرايون في العلم مثايله بل لكل  
عندهم حكم ومصدرهم بيان وهو كك والعامة عن النبي ان القرآن نزل على سبعة  
احرف لكل اية منها ظهر وبطن ولكل حد مطلع وفي رواية ولكل حرف حد ومطلع  
عن امير المؤمنين قال ما من اية الا اولها اربعة معان ظاهر وبطن وحد ومطلع  
فالظاهر ثلاثة والباطن الفهم والحد هو الحكم والحلال والحرام والمطلع هو  
مراد الله من العبد بها ودور الله انه قال كتاب الله على اربعة اشياء العيان  
والاشارة والطلائف والحقائق فالعبارة للعلوم والاشارة للخواص والطلائف  
للادبيات والحقائق للانبياء وفي الكافي عن الباقر نزل القرآن على اربعة ارباع  
وبع فبنا وربع في عدد ثا وربع سنن وامثال وربع فرائض واحكام وعن امير  
المؤمنين انه نزل اثلاثا ثلث فبنا وفي عدد ثا وثلث سنن وامثال وثلث فرائض  
واحكام وعن الباقر في حديث ولوان الاية اذا نزلت في قوم ثم مات اولئك القوم  
مانت الاية لما بقي من القرآن شيء ولكن القرآن يجري اوله على اخره مادامت السموات

والارض وكل فوم اية يتلون بها من غير اوشرو الاختيار كشيء ومضامينها متف  
والاشكال في فهم المراد منها فلا تتركها كلمات بعض الحكماء والعلماء ثم تذكر بعون الله  
ما عرفتنا بفضل ذكره تنبيهه قد مضى كلام الغرض فيه بطوله اذ قال لكل معنى  
من المعاني حقيقة وروح وله صورة وقال الب قد تعدد الصور والصور المجبقة  
واحدة وانما وضعت الالفاظ المعنوية والارواح والوجود ههنا الغزالي عليه السلام  
فيها على الحقيقة لا اتحادا بينهما ماثم مثل لفظ العلم والميزان ثم قال فما من شيء في عالم  
الحس والشهادة الا وهو مثال وصورة لامر ودخول في عالم المادكوث وهو روحه المحرر  
وحقيقته الصرفة في روحه وحاصل الحقيقة انه لا يدرك في فهم القرآن المجيد اخذ حقيقته  
الالفاظ وارواحها مثل لفظ العلم فقوله علم بالعلم فلك في بيانه بهذه  
القاعدة بد طول مجال واسع ولو فرض من نزوله في هذا العلم المستوي بابي  
الكتاب فهو ظهري ونسبه في غيره من المعاني حتى اشار الى الاول بطنه وهذا النوع  
من فهم الباطن ونوع اخر منها ان كثير من ظواهر القرآن المجيد كظواهر الروب  
الحاجة الى التاويل فمثل هذا الظاهر ظهري وناو به بطن والحق ان هذا مشرب  
رجح وللقبول حقيق وقال اسناده في مغايب الغيبة الحديث ان القرآن ظاهرا  
وبطنا ولبطنه بطن الى سبعة اطن وهو كرايب اطن الانسان من لنفسه القلب  
والعقل والروح والسر والنجوى الاخفى اما ظاهره عليه فهو المصحف المحسوس  
والرقيم المنقوش في اللوح واما باطن عليه فهو ما يدركه الحس الباطن ونسبه القراء  
والحفاظ في خزائنه مدركاتهم كالحبال ونحوه والحس الباطن لا يدرك المعنى صفا  
بل يظلم مع طوارض جمانية الا انه يستشبه بعد زوال المحسوس عن حضوره  
فان الوهم والخيال كالحس الظاهر لا يحضر في الباطن المعنى الصرف المطلق  
كالانسان بل مخلوط به وابد وغواشي من كبر وكيف ووضع وابن وهاتان  
المرتبعتان من القرآن دنيا وبيان اوليان ما يدركه كل انسان واما باطنه

فما مرتبة ان الخوف بان لكل منها درجات فالاولى منها ما يدركه الروح الانسانية التي تنبثق  
 من نور المعنى مجردة وحقيقة منغوصة عند الواح الغيب ما خور من المبادئ العقلية  
 ثم لما كان تصرف الحسن وما يجري مجراه في عالم الخلق وتصرف العقل فيها هو من عالم الامر  
 فما هو فوق الخلق والامر جميعا فهو محبوب عن الحسن والعقل جميعا قال الله تعالى في سورة  
 القرآن ان الله لعشران كريم في كتابه مكتون لا يمشي الا المظهر <sup>من</sup> فنزل من ربنا  
 فذكر له اوصافا بحسب مراتب مقامات له اعلاها الكرامة عند الله وادناها <sup>الانوار</sup>  
 الى العالمين ولا شك ان كلام الله من حيث هو كرامة قبل نزوله الى عالم الامر وهو اللوح  
 المحفوظ وقبل نزوله الى عالم السماء الدنيا وهو لوح الحروف والاثبات له مرتبة فوق هذه  
 المراتب لا يدركها احد من الانبياء الا في مقام الوحدة عند مجرده عن الكونين وبطوئه  
 الخائب قوسين او ادى ونجاوه عن العالمين لخلق الامر كما قال افضل الانبياء عليه السلام  
 الله وقت لا يبعث فيه ملك مفرب ولا يفرح رسل وانما يختص صلح هذه المرتبة  
 بتلقى القرآن بحسب هذا المقام والاشارة الى هذا المقام قوله تعالى وما يعلم تأويله الا  
 الله والرازقون في العلم واشير الى مقام القلب المحل الباطن بقوله ان في ذلك لذكر  
 لمن كان له قلب او انقى سمع وهو شهيد وبالجملة ان للقرآن درجات ومنازل  
 كالانسان وادنى مراتبه كادنى مراتبه وروح القرآن ولبته وسره فلا يدركه الا اولوا  
 الابواب ولا ينالوه بالعلوم المكتسبة بل بالعلم والتفكير بالعلوم الدينية وتخص بعض  
 بيان العلوم الدينية واشياها بالبرهان انه حقيقة الحكمة اما مثال من العلوم الدينية  
 وما لم يبلغ النفس هذه المرتبة لا تكون حكما لان الحكمة من خواص الله ثم يوفي الحكمة  
 من يشاء ومن يوفى الحكمة فقد اوفى جزا كثيرا وما يذكر الا اولوا الابواب وهم  
 الواصلون الى هذه المرتبة واعلم ان الرحي ان انقطع باب الرسالة اذا استأذنته  
 الناس عن الرسل واعلم ان الدعوة بعد تصحيح الحجج واكمال الدين كما قال نعم اليوم اكملت  
 لكم دينكم واما باب الالهام فلا يند ومدد نور الهداية لا يقطع لاحتياج الناس <sup>تتقدم</sup>

في هذه الوسوس الى الشبهة والتذكير والتمثيل فخلق باب الوجود ففتح باب الالهام وفتح  
 على عباده لتفهم حاصل امره ان باطن القرآن عبارة عن الميثاق بين الله باحا والامر والامر  
 خوفه والظاهر مراده من امر الامر العقول والتفكير للكلية وفوق ذلك هو مقام  
 الواحدية أي مقام الاسماء والصفات ويمكن على بعد جعل المراد من امر الامر النفس  
 الكلية ومن فوق عالم العقول وعلى التعديري ان اراد ان هذين المعاني من حيث هما  
 بطن القرآن فلا يخفى بعد من الايات والاختيار وان اراد ان ياول الايات وحدها الى  
 هذين بطن القرآن فله وجوب بعد اذ ان من الايات والاختيار كما لا يخفى في خارج  
 نعم وقوله بحكم المائدة السبعة واري بان مراده ان كل مرتبة من مراتب السبع مدركة لكل  
 مرتبة بعد ذلك من القرآن ما يناسبه اذ قال الله في جوامع المعاني بعد ذلك من السبع  
 بان المراد من النفس الروح الجارية ومن الغلب الروح الجارية اي المدرك للجزئيات ومن  
 العقل النفس الناطقة اي المدرك للكل والجزئ ومن الروح الجارية المدرك للجزئيات  
 المدرك للكلية والامر هو مقام الاتحاد بالعقل والفعال والتفكير هو مقام الاتحاد  
 بمقام الواحدية وهو مقام اودى وهذه هي الطائفت السبع وبطن القرآن صادر  
 سبعا بحسب القوم هذه الطائفت اياه ثم قال ولك ان تشبهها باطن النفس بالبطن  
 الظاهر وهكذا الى الخفى والاختلاف كما يجمع عند العلماء درجات الذكر بهذه الانما  
 كقولهم الذكر العلي والروح السرى وهكذا ويمكن ايضا ان يكون السبعة الابطن من مثل  
 ما ذكر لك انموذجا منه مثلا قوله ولا تطب ولا يابس الا في كتاب مبين مرة براد با  
 لكتاب المبين الذي باخر يظهر المضمرة وامر المؤمنين وكل شيء اخصيانه في الامم  
 مبين مرة النفس الكلية العقلية هم والكتاب المبين ونادى ام الكتاب وبراد به  
 ام الاقدام باعتبارها منسبة الى الاله وقدم من سباق المصنف ان كل كلام كتاب بالعكر  
 وهكذا وفر عليه العرش وجميع ما في القرآن مرة براد بالمرثا العنك الاطلس مرة  
 قلب المؤمنين مرة العقل الكلي ونارة الوجود المنبسط ونارة علم الله المنصلي هكذا

والاول هو الاتصال بمقام الواحدية

اعترى وانت خير بان ما ذكره صاحب المغايب بعد من اخبار اهل البيت و فهم العلماء  
 كما اشرنا وان ما ذكره هذا المأثرة داخل في تحقيق الغرض كما لا يخفى اذ اسمت جميع ما ذكر  
 فاستمع لما ينسب الى المصنف كنت الاولين وخلق عنها ذرية اخرى من ولا يدا ولا من بيان قوا  
 كلبه وبتحقيقات انبئه ولبنه ثم الاشارة الى اصل المقصود من ذكر البطون بعون الله  
 تحقيق فيه مطالبه **الاول** لان بيان قابلية الوجود والحصل اولا وبذلك  
 هو الجواهر من العقول والنفس الكلية والجزئية والاجسام العلوية والسفلية الى اخر  
 المراتب وهي الانوار والظلمة وكذا الاخر الصواعق الى ما بعد منه الوجود وما لوازم الدنيا  
 والاخرى والصفات فهي ثمانية ومجمولة ثمانية وبالعرض ولكل عالم من جواهره لوازم  
 لا نفاد فيه ولا شغلا فلا ينزل جوهرا وسعد فلا ينزل ولا يصعد ما كان سعة من اللوازم  
 والاخرى فاذا اصل الترتيب اسفل وانضم لوازم الترتيب وكذا العكس اي ما والى الماء تريا  
 زار عنه اثنان لما شبهه وفي كل هذه المسائل الاشياء ثم قد علمت ان في انزل كل سابق على  
 وكل لاحق معلول وكل علو ملزوم وكل معلول لازم وان في الصعود كل سابق مستند  
 وكل لاحق مستند له فما اوضح من انما ناذر قبل جاء السلطان يعلم انما يعلم الجاهل  
 قد جاء معه لوازمه وحواشيه وكذا نحو شئ من شئ من الخوازم والجاهل لا يعلم من هذه  
 اللوازم شيئا وكذا لو قيل جاء فلان والمفروض ان يجيبه فرع محلي السلطان وما يلزمه  
 ولو قيل ما يشهد به فالعالم يعلم ان تدوير زيد يلزمه ان انطباقه في محسوس مشترك والحاصل  
 وصعوده الى القوة العاقلة بخلاف الجاهل اذا علمت انك تعلم ان هذا باب واسع  
 لعلم بطون القرآن واستنباط الغرائب منه للعلماء كل على قدر علمه ومفاسد وكلام  
 صاحب المغايب ناظر الى هذا الباب وظاهر فيه بل يمكن ان ينظر فيه بمرتبته بمثلها بالمر  
 السبع ومن هذا الباب قوله في آل عمران واذا اخذ الله منيما في السنين كما انتمكم  
 من كتاب وحيه ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرن له الآية وطا  
 الآية المباركة بل نصها ان الانبياء كلهم امره اطاعتهم وانهم نبيهم ورسولهم وهذا

ظهرها وما يستنبط من ذلك وما يلزم من ان لو كل اثر شائع من اشعة شمس نبيه والامان  
 برضاية وجودهم والامانة والامان به وان كل ما يصدق منهم من اخبارات نزل وقتنا من انهم  
 ويصدق ويخرج اليه وغير ذلك من اللوائيم والاسرار باطنها وظاهرها وفي الجاهل ان ذكر  
 الخبر كنتم اوله واخره الخ فاذا اضم اليها اية الجاهل هلة وان مولينا امير المؤمنين بنفس  
 الخاتم وان الامير الاثني عشر كل واحد منهم مثل مولينا ايهم الاية خارج ظهر ان كل  
 واحد منهم امام كل نبوي ورضعهم عليهم كرضع الخاتم بل لثان نقول ان قوله تدفع  
 لبنا شنا ولبنا نكم وانفسنا وانفسكم يمكن ادخال الصدقة الطاهرة والحسنين  
 مع مولينا لفظ انتسنا وهو العالم واولاؤه ومن هذا المباسط قوله يا ايها الرسول  
 بلغة ما انزلنا بك من ربك في علي فان لم تفعل فاباقتك وسأنته الابر في المائة  
 وظاهر وظاهر ما يلزم ويستنبط منه ان غاية الرسالة وفائدتها نصب خليفة له  
 المؤمنين والامة وان عدم نصبه عدم تبليغ الرسالة ولو لا ذلك لكانت لهم والافراد بهم  
 فلا يتبع الاقرار بالرسالة وغير ذلك من الاسرار فهذا بطنها ومن ذلك قوله ثم في سورة  
 ابراهيم قالتم هل نسلمه ان محسن الايتام فيكم يكن الله بمن علي من نبيه من عباده  
 والمراد من هذا المن والعطاء روح القدس كما قال له وايدنا بروج القدس وهذا  
 ظهره وما يلزم من العصمة عن الزلل والخطا ومن العصية والسهو والنسيان فهذا بطن  
 فمن ابدك لا يشك ان جميع الابيات الموهمة بخلاف ذلك معانيها ما ذكرنا وان  
 ما يستفاد من الغصص في كتب المصلين والسننهم كذبح اقراء وان غير المعصومين قابل  
 للرسالة والامانة سيما من كان اشقى لبريرة وفريق من ذلك ما ذكرنا في بيان كائناتنا  
 رتقا ففقتنا انها في كاشف الاسرار في قوله ثم ان الله يحول بين امره وطلبه  
 وقوله ثم فاستقيم كما امرت ولورايك كتابنا المذكور لرواي اسرارنا بقية فراجع  
 فافهم ولا تفقد الثاني لا بيان كثير من الالفاظ بطلن على معنى محسوس كما  
 لعقد والطلاق والرجوع فعقد الخط محسوس وعقد الزوجية محسوس وهكذا

ونشأنا ونشأنا

في  
 في

وهل للفظ حقيقة في المحسوس ويجاز في غير المحسوس أو مشترك معنوي فاستعمل فيها  
حقيقته وبجنان وشرحنا ذلك في مواضع أخرى وعلى المتقدمين لا ريب أن المنباد  
عند العرب من هذه الالفاظ هو المعنى المحسوس كما نرى لفظ اللوح والقلم والميزان  
والصراط والعرش والكرسي البعث والسفينة والغريزة والبحر والماء والسبل  
والاختر والشمس والعرس وهكذا فإذا اوبد منها خبر حقيقة أو مجازاً فهو مبطنها  
باطنها وكذا الواو يبد منها المعنى المشترك الشامل للمحسوس وغيره وهذا أيضاً  
واسع ووجود هذا الباب في القرآن المجيد في غاية الكثرة بل خارج عن العدد وعليه  
بدور وما مضى من تحقيق البعض وبيان السبب في ذلك وما تشبهها بالوح والقلم  
والميزان والكتاب ولقد ذكرنا أيضاً أمثلة من هذا القبيل لا بد أن يبادر بالبين ومقتضى الملكة  
قضى سورة التبارك وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة قال تعالى  
عليه السلام نحن القرى التي بارك الله فيها أي جعلنا بينهم وبين شعبتهم القرى التي  
باركنا فيها في ظاهرهم والقرى التي باركنا فيها في باطنهم والقرى التي باركنا فيها في  
شعبتنا والأخبار كثيرة مذكورة في الشفا هذا المعنى غير محسوس ويطن وأما المعنى  
المحسوس فقال النحوي أن القرى المباركة مكة وقيل هي قرى الشام وفي سورة النحل  
وَأَوْخَرَ بَلَدًا إِلَى الْأُخْلَى الْأَيْدِ وَمَعْنَاهَا المحسوس واضح وأما البطن الغير المحسوس فهو  
واحد من الأخبار والزبائن أن أمير المؤمنين يصوب الدين ويصوب المؤمنين  
ويصوب أمير النحل والقوى غير الصمد نحن والله النحل الذي أوحى الله إليه أن انضج  
من الجبال يوتنا الرنا أن نخد من العرب شعبته ومن الشجر يقول من الجحيم وما بين شوق  
من المولى والله يخرج من بطونها شرايع مختلف لوانة أي العلم الذي يخرج من ألبانهم  
أقول الآية الشريفة من جملة ما يدل على شرافة الجحيم على العرب فانهم شجر نام والقرى  
جبال جمل وفي هذه السورة أيضاً أن الله يأمرنا بالعدل والإحسان وإيتاء ذبي القربى  
وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ومعناه المنباد واضح وعلى ما فرغ العبد

محمد والاحسان على سوابه وذو القربى هودشأ والعشاء الاول والمنكر الثاني والحق الثاني  
 وقد اشرنا ان هذا القسم من بطون ما لا ينهض فدفنوا الاباء الكثرة بهذا القسم كان لهم  
 بركة الحكمة والوفاء فان كل على قد وفقه وبسطه وبعضه على ما ورد في الاخبار مثل ما  
 انهم القضاة الاقوم واذا المراد من المواقين الانبياء وان الذين للمدينة والذين بين يدي المنكر  
 وطور سينين الكوفة وهذا البلد الاين مكة وفي قبر اخي النبي رسول الله ص والذين  
 امير المؤمنين وطور سينين الحسن والحسين وهذا البلد الاين الامم وقال ابي  
 في بيان قوله في المائدة وقولها فاكما اجي لنا سرجه ما من حرق او غرق قيل  
 اخبر عن رجل الى هذا قال ذلك فاولها الاعظم وقال في قوله في سورة  
 عبس فليظن الانسان الى طغايه قال علمه الذي ياخذ عن ياخذ وهكذا  
 الاخبار وضبطها اية لا يكاد يمكن وانما المهم بيان حصول الرخصة لنا في نفس الامر  
 ولخطب الادعية والزبانات بهذا النقص عند انفسنا الام لا بعد حصول الرخصة  
 فهل لنا الاعتماد عليها لا ولا الاعتماد على الفائدة في ذلك ولينكر هذا بما لك  
 نحو ما ينك بعون الله ما ظهر لنا من ذلك في مورد البس ثم ما خطر ببال من هذا  
 المباح قوله ثم سبحاننا للذي اسرى عبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى  
 الذي باركنا حوله فقال غير واحد من المسجد الأقصى البيت المقدس وفي بعض الاخبار  
 ان المسجد الأقصى السماء وفي بعضها انه في السماء وقال الفضل في المسجد الأقصى على  
 ملكوت المسجد الأقصى الذي هو في السماء كما يظهر من الاخبار اقول بعونه لا بيان  
 المسجد معناه محل السجود والخضوع والعبادة فلا مقام بالطينة منها للسلطان و  
 الانبياء والملئكة والسماء ولا بيان المسجد الأقصى على ما لا بعد ولا على هذا  
 هو مقام الصا والاول وهو مقام قاب قوسين فالآتيان مثل اثنان وان حوله  
 سائر الغفول المجردة والملئكة المكررة وقوله نعم ان الله يامركم ان قد تجوا بقرة  
 الى قوله ثم قلنا اخبروه ببعضها كذلك يجيب الله الولي في الصافي في تفسير



الامام ماخذوا قطعه من حجر الغنيم الذي من خلق ابراهيم وعليه بر كعب اذا اعبد خلفا  
 جديدا فغضوه بهما وقالوا اللهم بجاه محمد وعلى والارطبيين لما احببت هذا الميت  
 وانطقه لغير من قائله فقام سالما سوتا وقال يا بني الله فخلق هذا ابن ابراهيم اقول  
 صورته طاعت ابن ابينا الاكبر هو جواد النعماني لئلا ينزل الجواني وهو معقول وعواظله ان  
 وفيها صفة النقرة لا تنقر من الشهوات ولا تنقص من الخطيئات فمن ذمها فغضوب بها  
 الناطقة لا عطاها الله جوده ولكونها وابتدعها مروج قدسها وهي ابن بنت الذي هو قتل  
 بصبر فتنه قربة او ذهبة شمس بل هي الكبرياء الكبر اذا غفل بصبر كبرياء امر واكبر  
 اعظم اللهم انفسنا ونولده واؤلفنا للملائكة استجدوا والادم فجدوا والابليس  
 ولك ان تقول ان روح الانسان ادم وجميع القوى ملئكة مطهنة ساجدة الا القوة  
 الواهية هي ابليس وقد حبا الاجتناب عنه ولك ان تقول ان هذين المشايخ ابسا  
 من هذا الباب بل هما من باب تشبيه عالم الصغر والكبير والكبير بالصغر وهذا  
 ايضا باب واسع لغرض التاويل والبطون ووليد براميل العفل والنفل من ان الانسان  
 من عالم الامكان مثل مختصر من مطول فاجري في احد ما فاجره في الاخر فليكن هذا التباين  
 الثالث ايهيالك وفي سورة الفرقان وقرا الذي مرَّج البحر من هذا عند فراش  
 شرابه وهذا من شجاع وحصل بينهما برزخا وحجر اججورا وظاهرا لا يبر المباركة ظاهر  
 وباطنها وهو العالم ان البحر الملح الاجلج هو الدنيا والبرزخ برزخ والعذب القرات  
 هو الاخرة وتشبيه الدنيا بالبحر ورد في واعظ لقنم يا بني ان الدنيا بحر عظيم هلك  
 فيها كل كسبراء وتشبه كل كسبر وسبح بالبحر شاع مثل قلب فلان بحر وفلان العالم  
 بحر قال الله في تفسير مرَّج البحر بلفظين على وفلان بحر ان عميقا لا يبغي احد صاحب  
 ينجح منها اللؤلؤ والرحان لعنوا لمحبين عليهما السلام وفي رواية عن سلمان الفارسي  
 كل من يابى ان البرزخ محمداً ولك ان تجعل لهما الحلق الحسن والاخرضة وان تجعل  
 احدهما النفس الناطقة والاخر القوة الواهية المضيلة وان تجعل احدهما مادون ذلك

الغمر عرما الركون والغشاو بعنا الشرو والاضاوا الاخرافه وهو لما الشا  
ما اشرا من ابراه حاكم مالا الكبير في مالا الصغير واهل حاكم مالا الصغير في مالا الكبير  
واما في ذلك من النامل فانه يجمع بين لا سائل له فلو كنت عالما بذلك لانبث في ذلك  
الداخل للصدق للرسول الظاهري واجتفت شيطانك الداخل المصدق للشيطان  
الضاري واكنث مثل السلطان الغاروي اللهم اذقنا المر ابع كل ضعيفه دان من  
حيثه يند ويحب عند كل احد نايبا ورعيه لمن هو اقوى منه واطلغ تلك الحبيبه  
سواء علم الضعيف بذلك ولا سواء جعل نفسه نايبا له والنجاة اليه ولا فاما عالم  
الناقص في علم او منعه يند لم يند ونايبا لمن هو كامل فذا ذكر وان لو يعلم منه وكان  
الشجاع الضعيف بالنسبه الى اقوى هذا ظاهرا وكذا حال هذا العالي في الكامل يا  
لنسيبه الى من هو اعلى منه واكمل وهكذا الى ان ينفصل من لا اكل منه ولا اهل فهو شيع  
المبوعين والمجاكل للمبشرين وسلطان السلاطين ثم لا ريب ان تابع كل شيء تابع  
لمتبوع ذلك الشيء فان تابع التابع تابع ومتبوع المتبوع متبوع ورعيه السلطان  
سلطان هذا السلطان وسلطان السلطان الرعايا سلطان لهم ايها بالبدعيه وان  
كل فوايه لمتبوع هذا المتبوع هكذا الى غير كل شيء ومحج محبوب ومحج محبوب ومحج  
وهذا ايضا ظاهر ولا ريب ايضا ان مخالفه التابع وعدوه مخالفه عدو المتبوع وهكذا  
وهذا ايضا ظاهر فان من المصالح التابع استناد فضل الداني ورعيه الى العالي والسلطان  
وغير العكس لان نسيبه اليه كنسيبه العلول الى العلله ونجا ان ذات العلول غير له الا  
وشاع من العلله ويجمع استناد فضلها اليها فكذا لما هو مثلها في القوة والضعف وان  
لم يكن احدهما والاخر معلولا ولذا لو قتل في ضربا احدا عبدك او خادمك او ابنك او  
زوجك ومن ينسب اليك يرمي اليك ويؤخذ منك وانت ايضا تجل معذرتك  
فضله ولا يبع منك لو قلت انا والاجنب سواء والمجا في غيري وماريد ومنوع لذا  
جعل العالي وليا وحافظا للداني ولذا يستند كل سلطان فضل رعيه وحكامه

نفسه فيقول انا فقلت فلا تاوه من جندل وبيت بئله مع ان ما ذكره من غيره ولكن  
 لا يصح استناد فعل العلة ولا العالي ولا السلطان الى المعلوم والدلائل والوجه  
 لا تنقلا الحقيقة وعلافة الجواز مما يصح ان ينزل العبد وما في يده واضافه لولا ولا  
 يجعل العكس فانه غلط كما يصح استناد كل القوى والاعضاء واضافها اليك اي الى  
 الناطقة ولا عكس فانه غلط ولكن يصح ان يقول الداني تبعني وبعني العالي سيب  
 فزيت بخان وباطل وكذا بان بن حجة العالي للداني وتبعته له سبب فزاد العلاء  
 وبجانه فظهر من ذلك انه بطون كثير من الايات منها ما ورد في تفسير قوله تعالى في سورة  
 الفتح ليقول لك الله ما تقدم من ذكرك وما تلت من الذكر ونبتنا الخاتم من ذنب الله اقول معناه افتتح به  
 فانه كل شيء من افتراده يبر وقد علمت ان كل شيء من نبتنا فامهاتهم من نفع العالم  
 امر محمد واهل بيته وشيعتهم فتدبرهم معقوفة بين كلمهم وشفاعتهم الا انكنا  
 والمنافقين احسن الله عليهم لجمعهم وظهور ايضا ان عدو كل مسلم ومؤمن ونحو ذلك  
 عدو محمد واهل بيته عليهم السلام ومنها ما ورد في اوائل كثير من الايات بهم وباوليائهم  
 وباعدائهم قال انضربوه في صدورهم انضربوا انضربوا انضربوا انضربوا انضربوا انضربوا  
 القرآن على هذا النحو جعل فيها ما ورد عنهم في اوائل اية اية الامم او شيعتهم او مبغضهم  
 على من يسيب القرآن وقد رايت منها كتابا بقراب من عشرين الف بيت وفي ذلك مثل في  
 الكافي من ابي جعفر في قوله تعالى يار لروح الامين على قلبك انك وروى عن النبي  
 قاله هي الولاية لامة المؤمنين وفي تفسير العباسي عن محمد بن مسلم عنه قال يا ابا  
 محمد سمعت الله ذكره من هذه الامة يخبر فخرهم واذا سمعت الله ذكره من ابائهم  
 مضى فمعدو ناوه من من بني حنظلة من الله مثل من قول الله قل كفى بالله شيئا  
 يخفى في قلوبكم ومن عند علم الكتاب في هذا في اربع مائة من الكتاب  
 قاله حبيب كل شيء في الكتاب من فاحشة الى فاحشة مثل هذا فهو في الامة عصابة

قال المفضل بن عمر عن الحسن بن علي بن اسباط بن عبد الحميد بن النضر قال قاله لان قبله  
 وبغض كفر وانما خلقت الجنة لاهل الايمان وخلقت النار لاهل الكفر فهو قسم الجنة  
 والنار لهذه العلة فالجنة لا يدخلها الا اهل الجنة والنار لا يدخلها الا اهل مضه ثم  
 يتبع ان الانبياء والاصفياء كانوا اعمى من فلا يجوز ان يكون المؤمن من اهلهم لا يعمى  
 حبس الله وجبت سوره وانبائه قد ثبت ان جميع انبياء الله ورسوله وجميع المؤمنين  
 كانوا على بن اسباط بن عبد الحميد وثبت ان الحاخافين لهم كانوا له وجميع اهل الجنة من غير  
 فلا يدخل الجنة الا من جبه من الاولين والآخرين فهو ان قسم الجنة والنار ثم سئل ان  
 علماء يدخل حبل الجنة ومنغضه النار اودضون وما لك فقال يا مفضل اما علمت  
 ان الله تبارك وتعالى بعث رسوله وهو روح الى الانبياء وهم اروح قبل خلق الخلق  
 بالفرع فقلت بلى قال اما علمت انه دعاهم الى توحيد الله وطاعته واتباع امره وهدى  
 الجنة صلى لك واودع من خالف ما اجابوا اليه وانكروا النار فقلت بلى قال فليس الذين  
 ضامنا لما وعد من وعد بجزء حبل فقلت بلى قال وليس على بن اسباط بن عبد الحميد واما  
 امه فقلت بلى قال وليس رضوان وما لك من جملة الملكة والمستغفرين يشبهه النار  
 بحيث قلت بلى قال صلى بن ابي طالب ان قسم الجنة والنار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وما لك صادق عن امره بامر الله تبارك وتعالى يا مفضل هذا فاعنه من خرون العلم  
 ومكنونه لا يخرجهم الا اهله اقول وهذه النسبة ايضا جارية قبل خلق المطيع والخالق للآل  
 ذكر في الحديث ان الله يدخل الجنة والنار وقال نعم الله يتوفى الا نفس من موتها  
 وقال قل يتوفى كل تلك الموتى الذي كل يكف وقال نعم ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا  
 الملكة وهكذا امثال ذلك فللعنة الله على الاشاعره حيث نسبوا فضل كل دين و  
 وشين الى الله نعم حتى ينزله الماء وتغشى النار قال الصادق في قوله نعم قلنا اسفونا  
 انفقنا منهم انهم لا يأسفوننا ولكنهم خلقوا اولياء انفسه يأسفون ويغشون  
 حبل رضاهم وضاه انفسه ويخطئهم بخط نفسه وليس ذلك بصل اليه نعم كما يصل

خلفه وفكره هذا جماعا لغير ذلك وقال ايضا من امان في ليا فقد ابرق بالجارية  
 ومعلقا اليها وقال ايمن بطبع الرسول فقد اطاع الله وقال ايدي الذين يبايعونك  
 ايما يبايعون الله وكل هذا وشبهه على ما ذكرت لك وهكذا الرضا والغضب فيهما  
 ما يشاكل ذلك ولو كان يصل الى تكون الالف الغصير وهو الذي احدثهما وانشا  
 لهما لكان ان يقول ان المكون يبدى هو الحديث ثم اقول قد سبب الفضل السواء  
 كل واحد من الغنة وبخاطبة في مقام المدة مع انه فضل واحد منهم قبل وقا ضنه  
 فبما انتم ضلتم كذا ولذا قال انه خطا لينا ليرشيل الذي كان في راية من ايمانهم فلم يقتلوا  
 انبياء الله من قبل مع ان الفضل ايمانهم واولئهم وانما نسب اليهم بايعهم وتوكل  
 كذا عن احسانه وكذلك كل واحد من الطائفة من فضل احسن لنفسه في مقام الغنى  
 مع ان الغافل غيره قبل سنين فيقول نحن ضلنا كذا وكذا وفي الاختيار من رضى بفعال  
 فوم خومهم وهذا الاختيار داخل في مطلب غير شيا انشاء الله وما ذكرنا ظاهره في  
 كل شر وكفر وشاق وقع اوضح في العالم الى الحب والطاغوت الى الاول والثاني لانها  
 الاكل والاشك والصرف والمحضر فيها الولاية المطلقة والسلطنة التامة وكل  
 كافر ومفسد تابع ورعيته لها وجزء منها كما ان الحمد واهل بيته ولا يرد ونبوة  
 وسلطنة وامانة على كل صالح وخير ومحسن ومطيع من اهل عالم الامكان قائم  
 وتدير الخاضع في بيان جوارحه حكم كل احد الى مماثلة واهل بيته وهذا  
 ايمن البطون كاحد من حديث الباقية ظهر القرآن الذي نزل فيهم وبطنة الكذا  
 علوا بمثل اعمالهم اقول لا بد ان يجعل الرضا والسخط في الاموال ولذا يجرى الجرا  
 عليها ويشهد عليه البراهين القطعية مثل ما ورد في الزيارات من الثمن على  
 الراضين كالغافل من مثل لمن الله عليه فثلثك وثلث الله اشر ثلثك وثلث الله  
 انه سميت بذلك فوضيت به بامواله يا ايا صيد الله ومثل ما ورد ان صاحب الام  
 عجل الله فخره بفعل اولاد بني امية وذو ابيهم لرضاهم بفعل ابايهم فاذا كان من

الرضا هكذا انما ظننت بالفضل زائد على الرضا وذلك لان موضوع الاحكام الكل لا  
 الفرد والمجزئ ولذا قال الله في سورة هود في قصة لوط مسورة عند ربك وما يخرج من  
 الظالمين من مبيد قال الباقى في تفسيره ظالمى امتك ان عملوا ما على قوم لوط وما  
 المشاق من مات مصرا على الميوات لم يمت حتى يرميه الله بحجر من تلك الاحجار ولا يرا  
 احد فظهر من ذلك البرهان ان من فعل من مضمون خبر الجزاء الله خبر لخاصة من فعله  
 هذه لك الجزاء بلا شبهة وكذا من فعل من مضمون خبر الجزاء الله كك من فعله فله ذلك ولعل  
 هذا معنى الحديث ربنا للفران والفران بلفظه او هو يفعل مثل فعل من لعله الله  
 في الفران فعل هذا قريب لا عن خبره هو بل عن نفسه ولذا قال الباقى وان لا ينفذ اذا  
 نزلت في قوم ثم مات اولئك القوم انما لا ينفذ لا ينفذ من الفران شي ولكن الفران  
 يجري اقله على اخره ما دامت السموات والارض وكل قوم اية يسلون بها من بها من  
 او شر اقول فانظر ايها العاقل اذا نظرت الى افعالك وما تقدم لجوم جزائك  
 والى ان افعالك من افعال اى قوم فانت منهم ولذا ورد ان القارى اذا قرأ اية  
 رجة فبمثل الله منها واذا قرأ اية عذاب فبمثل الله منه ومعنى ذلك ان يمثل  
 ان يوقفه الله لعل يستحق بذلك الرجة والاعجاب بما يوجب لك العذاب للتم  
 وقفنا لما يحب وترضى بحمد والى صرف الرضا تقبيل قد ذكرنا هذا ان اؤ  
 الفعل خبر كان او شر ايجز على نهج واحد من اول الدنيا الى اخرها وهذا  
 اجزاء حكم قوم من رجة او عذاب قوم اخر مثله من البطون كما اشترى ولكن هذا بطر  
 اخر لا بعلة الا بحمد والى وهو ان يعلم ان كل من يلقى الى يوم القيمة فانه يفعل  
 قوم او فعل غيرهم وهذا معنى قوله ظلمه شربله ويطنه تاويله منه ما مضمون  
 ما لم يكن بعد يجرى كما يجرى الشمس والقمر كل جاء منه ينفق قع قال الله تعالى  
 يعلم نادى الا الله قالوا يصون في العلم من فعله الساتى من لا ربان النابع  
 من حيث انه نابع برها طاهر المشرع ويتشبه به ويصل او يفر من مقامه وكان

ان المتوج اية انما يريد ذلك ان لا يطعمه تاجده ويتشبه به ويقرب منه ولازم ذلك ان يكون  
 له احكام واوامر وتكاليف هي سبب وسيلة ومعراج للصعود والكمال والتشبه بالمنهج و  
 المطاع وبعبارة اخرى هذا اللازم المذكور بالاولا لا يكون له احكام ولا يكون له حكمة على جميع الالوان  
 ولا يريد من غيرهم الا التشبه والتشبه بهم مما فاق شئ اخر في شخص لا تشبه بهم وفيه  
 خبر كائنا ما كان وكما شامر كان فيقبل ولا يشبه بهذا القدر وعلى قدر ما فيه من القوة  
 والنسبة فيقبل ولا يشبه احد منهم بهذا القدر وترك ولا يشبههم ولم يقبلها على هذا فا  
 كما لم يقبل اصل ولا يشبههم وهو الاسلام والايان ولو وجد فيه شائبة خفية عاونه  
 بسلب عنه يوم يميز الله الخبيث من الطيب فيجعل الخبيث بعضه على بعض فزكته جميعا  
 فيجعلهم جميعا كما ذكر ذلك في سورة الانفال واما خبره من اهل الاسلام والايان فهو  
 بالعكس اي قبل اصل الاول لا يشبهه وعلى قدر عصية او ترك الاول فترك ولا يشبههم بالقرآن  
 يوم الفصل بسلب عنه كما قال في الحجر ونزعنا ما في صدورهم من غل ليخوانا على سرر  
 متقابلين فظهر من ذلك معنى يوم الفصل واما خبره ومعنا اخبار الطينة وقد شرعنا  
 فخرج ثم اقامتهم لحققنا انهم انهم انفس كل ما نزل به الروح الامين وكل ما في القرآن  
 وما في سائر الكتب المنزلة من الاحكام والادام والنواهي بالاولا لا فان الجميع من لوازمهم  
 ولا وحكاما وكذا يصح ان ينسب كل ظلم في العالم وضع على سلم او مؤن من ظالوا ان ظلم حق  
 محمد واهل بيته كما مضى به وفي بيان لغير ذلك الله فظهر من ذلك الصفتين الكاملين  
 ايات كثيرة حيث فترت في كلام المعصوم بالاولا لا يشبههم كون ظاهرا غيرا خفيا  
 ايضا ما ورد انه لم يقع بلادة وابلالة على نبي او وصي كجس يونس في بطن حوت لا يترك الاول  
 وفي الصفة نفسا لباشي عن الصانع قال ان الله جعل ولايتنا اهل البيت قطب  
 القرآن ومطلب جميع الكتب عليها يسند برحمة القرآن وبها توثق الكتب يستبين  
 الايمان وظهر ايضا ان ترك الاول لا يشبههم من ترك الاول لا يشبههم من احكام الاول لا يشبههم ولا يشبههم  
 احسن ما انزل اليكم ولا يشبههم من ترك الاول لا يشبههم من احكام الاول لا يشبههم ولا يشبههم

ان كل كثرة ترجع الى معدة كجميع الاغذية والاولاد في الشجر واعضاء البدن وكل القوى في  
 النقل والناطقة وكل افراد نوع الى مبدئ واحد وهكذا ثم لا بد ان كل ما صنعت نفس الوجود  
 وكثر العدد وكلما اكل في العدد كما ترى ان الحواس الخمس اظاهرة منظوية في الحبل يشترط في  
 الحواس الباطنة منظوية في نفس الحيوان وهي مع امور كثيرة منظوية في النقل والناطقة وكلها  
 كاشفة منها كما ان كل اعماله في كل نوع خير انهم دارا ليسهم بمنزلة اشعة من رصده واعماله هكذا  
 الى ان ينتهي الى الصغار الاول وهذا ايضا الى ان ينتهي الى الصغار الاول وهذا ايضا  
 بالاطلس لغتهم البطلون بمعنى ان العالم الكامل قد يرى المصلحة ان يبين الكثير الناس  
 عن الواحد ولو بدلا الواحد الى مومثا الكثير وقد يذكرها مساوكل البيان ببيان  
 الفزان ولسان محمد والرشاشه الانس والجان فلي القدرين بلا حظ ذلك مثل امتا  
 برهتان ان مضافا الى الحواس هو الحبل ينبت لها في الشهوة والغضب اي الربانية  
 ثم ينبت منها الكبير والصغير والحيث ثم ينبت من ذلك النظم والغضب في الربانية  
 والبعض الوزن وترك اداء الحقوق وهكذا وقد دل على ذلك ما مر من حديث خلق الله  
 الملائكة من العقل بلا شهوة والبهائم من الشهوة بلا عقل والانسان بينهما فيقضي قوله  
 اننا نحننا الامانة على التمرين الى قوله وحملها الانسان ان كان ظلوما جهولا  
 ان الامانة الامانة والولاية والانسان هو حيث نظر الى ان عرض الولاية مضافا  
 جميع الاحكام والابارصها ابا عن الكل كما ورد هذا التفسير الحديث ويجعل نفاسا  
 وهو العالم بعباده واولياده فراجع الشفا فانظر ما ترى من الاحاديث ثم قد ظهر ايضا ان  
 مضافا جميع الحركات النفس الناطقة والطبيعة المكونة ولكن لا بد ان يعلم ان الجوانب في  
 الانسان مع ضمنية افكان وجعله وتدابيره ينشأ منها فاشا لا ينشأ من الف كل في  
 كما ان الانسان يتبع اعمال الجوانب يصل الى مقام لا يتصل في الف الف ملك عالم  
 فيلما ظ الجوانب من مفاصل الانسان شر الدواب وشرا البرية اذا نزل واسفل وصفا  
 ايضا جيل الدواب خير البرية اذا صعد واكمل فظهر من ذلك نفس امارات كثيرة مع عظمة



يلزمه فليبين في هذه الكلام وليبين المصنفين ما من اية الا ولما اذبحه معان ظاهرا  
 وباطنا وحده مطلع فالظاهر الثلاثة والباطن الغنم ولحد من احكام الحلال والحرام  
 والمطلع هو اذ الله في العبد بها وقال الغنم مني مطلع فرب من معنى التاويل في البطن  
 كان معنى الحد فرب من معنى الشغل والظاهر في كل بل معنى مطلع فرب من معنى البعد مثل  
 مطلع الشمس ومطلع الغصاة فالحد فرب من المشي في الدار وفي غير اخر لكل حد مطلع  
 اي لكل نهاية بدايه ولما كان هاتين امرين باعتبارين فكل ما هو بدايه باعتبارها فهو نهايه  
 باعتبارها اخر فيمكن الابداله من التفاضل والتكثير فيكون الكامل وبعد التكثير نهايه وكذا  
 يمكن العكس حديث امير المؤمنين من مثيل الاول لان الافعال نهايه النفس والكثرة  
 وكذا احكامها الحلال والحرام وبعد ما الاطلاق والتعلق منها الاجتنان والتعاقب مع  
 تفاوت مراتبها الى الصغار الاول ولما اظاخر من قول فهم القرآن كقولهم هو ولو لم يزل  
 فهو مطلع ثم يجري في كل من هو مشتمل الى اخر الدنيا فحد حده ونهايته ولما اظاخر كل  
 اصل وناعده وبرهان مطلع وكل ما يستنبط منه الى اخر حده وانتهى كل صله ومقتل  
 وغرض نهايه مطلع وكل ما يشتمل حده ونهايته وبالميله لا يطلو البعد والمنتهى  
 ولا الحد والمطلع الا فيما يفرض فيه امتداد كضوء السراج وهو العالم ولو لم يزل **الثاني**  
 قد جرى بدنا العقل وجعلوا لطائف البيان والتبليغ والتفهيم المشتمل اي حل  
 المشكلات بمنظير الواضحات وتشبيه المفعول بالمحسوس ونعم ما قيل في المثل اربع  
 لم يجمع في غير من احكامهم: مما زاد اللفظ واصابده الغنم وحصل التشبيه وجوزة لكتنا  
 فهو نهايه البلاغه وسمع في ثلاثة الفاظ مثل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل  
 وشبيه ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل ومثل  
 سنة آت وتنت من امثال العرب وفي القرآن الجسد من ريب من الامثال وفيها  
 وفي نفسها الواردة عن المعصوم ع بن عبد الفضل ولا مل المعرفه انهم فيها بيانات  
 لطيفة فراجع سقا اية النور وابنه فالت اوية بعددتها وابنه كلمة طابته كقوله طابته

وكما يجدر غاشل اللحم بالماء يور له وطار يدهنه بطن ويسترف ذلك ما علمت ان البرزخ شبيه  
 ان يخرج له الماء الخبز وكان الدنيا وما دون البرزخ مثال وانموج من البرزخ وحلقت ان  
 الناس خافته يهدرك ما يبدلك بالبولس واكرم لا يبدلك ما يبدلك بالروم ولحقا وقل ان  
 يبدلك من يبدلك منهم الروم ولحقا ان عالم الخبز والنقل والكمال فلا بد من قهقههم فلا  
 يهون بنوع من الخيل والنسب مع ان قهقهه ليعجز الخواص اكد بوجه من الوجوه  
 لا يكتفه وحقيقته وهذا مثل ان زيدان بين العصبى لانه لجام فقول انها مثل  
 التكرمع ان هذا ابن من ذلك بل بما يكون بعد من ذلك مثل من يبدان بينه للكل  
 لون الخمر او غيره من الاوان ولعل هذا تارة الاموات من بيان باراوا وقلاهم  
 ان عالمنا زمانا واي علمه العالم بعبادته ونفسه عن ذلك العالم فقال بالغا  
 حلواى طغرة فاعجزى نداني. وسترفك ان البرزخ من الدنيا كالدينا من الرجم  
 فكيف يمكن ان يبين البين في هذا العالم ولذا ورد في الاخبار بخبر بعض الاعا  
 انه يعطى بالاحياء لك ولما ان من سح ولا خطر على قلب بشر وقاله فلا تقلتم  
 نفس ما الخبي لم من مرة فحين مع ان الانبياء والاحياء ملو في بيان الجنة والنار  
 قاهم اللهم اني الراية عند الموت والعقود الحسا **الشافع** في بيان الحكم  
 والمنشابه ولما كان للمنشابه قهقهه احد ما يكون مجالا ذاق حبه او وجوه غير ظاه  
 في شئ كقولهم فاقنا الشيطان ذكره بغير الاحمال لجمع الضمير الى يوسف الصديق  
 او الساقى والثاني انه ظاهر ولا يمكن ان رادته لنا قانه لما يقضيه لشره مثل الا  
 الظاهر في البحر مثل خيل من يشاء ويهدى من يشاء ومثل ابدل على الجنة مثل  
 يد الله فوق ايديهم وهكذا وكان الحكم مغايله فلهم ايضا قهقهه ما كان  
 مجالا والثاني ما يكون معناه وظاهر مرادنا والمعرف والمباد هو المعنى الثاني  
 وهو ظاهر قوله منه منته ايات تحركات هن اتم الكتاب اي المرجع الثابت واخره قهقهه  
 الى قوله منه وما يعلم ثاويله الا الله والراي يحقون في العلم اي اويل ما نشابه منه

أي إرجاعه إلى المحكمات يجعل المحكمات تنسب إلى المشابهات كما ورد أن القرآن ينقسم  
 بعضاً فظاهر المشابهة ظهر إرجاعه إلى المحكم بطن ومن هذا الباب أصل اشتقاق قول  
 القرآن بآياته اعني واسمى بإجاده وقال ما عايناه الله نبيه فهو يعني به من فعله  
 في القرآن مثل قوله وأولاً أن تكثبن أنك لن تكثبن أنك تكثبن شيئاً قليلاً عن ذلك  
 خبره قال المفيض قد لعل المراد من قوله خروج القرآن من ضيق ذكره فيه من الذين استبط  
 أسماهم المحدثون أقول ويجعل أن يكون مثل تعبيرك الله ما تقدم من ذنبك وأما  
 وهو العالم فظهر ما ذكرنا أن الظاهر ظاهراً ظهر مرادنا بطن وظاهر ليس به إحداهما  
 ثم لا يخفى عليك أن التعبير بالمشابهة لا يدل على أنه لا يحد ولا يفرق بينه وبين الحكم الذي هو  
 المراد وقريبه ومصلحة جميع ذلك يظهر من كثرة الاستدلال فراجع مع أن الجميع يندبط  
 بعد الناقل فيما ذكرنا وهو العالم تعبير لا يخفى أن الظاهر البطن والظاهر  
 الباطن يختلف باختلاف الأشخاص والحيثيات فمن يرى الدخان ولا يرى النار قاله  
 عنده ظاهر النار وباطن وعند من رآها معاً فها ظاهراً وباطناً يرى النار ولا  
 يعلم أن الدخان لا يراه والدخان ولا يعلم أن النار لا يراها فليس عنده ظاهر بطن  
 ولا باطن لظاهره لذا قال في ظاهر المشابهة ما أشبه على جأله فعلى هذا فليس  
 الخاتم والظاهر بطن فافهم شكر أن العارف البصير المنتبِع يعلم أن أكثر ما ذكرنا  
 من الأبيار وخصا بصل الأفكار ومع ذلك كله فهو قطرة من البحار ابن الصغر من الطوفان  
 والجمل الصغر من القرآن والوهم الباطل من كلام الرحمن والحمد لله خامسة  
 في فحاشي آخر بيان سورة المائدة وفيها الزوارق وفي اسمائها الفخ كها  
 صاحب منهاج الصادقين وهي فاتحة الكتاب الجام الكتاب السبع المثاني وسورة  
 الحمد والشكر والدعاء وأم القرآن والولوى والكافى والاسرار والشفاء والصلوة  
 والكثر وتعليم المسئلة والمناجاة والتفويض الرقيب وسبب فاتحة الكتاب  
 لا فتاح الكتاب أي القرآن بها فتنزله في هذه مكة قبل جمع القرآن لما روى عن ابن

عباس بنهم لما قام بمكة لاواه الرسالة كان اول كلامه **بسم الله الرحمن الرحيم محمد**  
**رسالة العالمين الى اخر التوراة** واما ما قيل كالمجاهدين انها مدينة فيمكن محضه ايضا اما  
لما روي انها نزلت من بين مرق بمكة وشرق بمدينه واما لعدم اظهارها لها بمكة كما  
بينت في النسخه واما اظهارها وضيها بالمدينه ولا يكاد يصح القول بانها نزلت  
بالمدينه لا بمكة لما قاده ذلك النسخه في لسان النبوة والاخره بغايه الكنا  
ولا ندره كان يصلي بمكة سنون ولا صلوة الا بغايه الكتابه سقيت لم القرآن  
ولم الكتاب لان كثرة ما يراى من لفظ الام الاصل والمنشا ولجامع في محضه  
لجميع ما في القرآن فالقرآن كله منطوق فيها من القرآن كالانسان من العالم  
قرآن صغير ومنصفه القرآن ومختصرها والقرآن فائحه كبيره وكتاب كبير كاي  
الانسان فالقرآن صغير والعالم الانسان كبير الزعم انك جرم صغير وفيك انطوى  
العالم الاكبر وكما ان الله جعل العالمين احدهما كبير ومفضل والاخر صغير  
يجعل كتابه ايضا كتابين احدهما كبير ومفضل وهو القرآن غير الفائحه والاخر صغير  
مختصر جمل وهو سورة الفائحه والشاهد على ذلك لفظ ام القرآن ولم الكتاب  
ما روي عن ابن عباس ان لكل شيء اسلا واساسا فاصل الدنيا هي الارض مكة كما  
يظهر من حديث وهو الارض واصل السموات السماء السابعة الى ان قال واصل  
القرآن واصل القرآن سورة الفائحه واصل الفائحه **بسم الله الرحمن الرحيم**  
ولعل من هذا الخبر اشهر واشهر ان ما في القرآن كله في الفائحه وان الفائحه  
كلها في **بسم الله** وفي الخبر ان الله انزل من السماء اربعة ومائة كتاب فاختار منها  
التوراة والانجيل والزبور والقرآن وجعل فيها كل ما في سائرها من العلوم  
الثواب ونجاة الدارين ثم اخذ منها القرآن وجعل فيه ما في غيره مما مر جميع  
بها فيه في السور المفصلة اي من سورة محمد ما الى اخر القرآن ثم جمع كله في الفائحه  
فمن قرأها وقنها فكانت فرغ ما نزل من السماء وعلم كل ما فيها ولذا ورد ان ثواب

من قراها مثل الخبز من قراء القرآن كله وأما اسمها بالسبع المثاني فلا تيسر لآيات أحدها  
بسم الله يا جامع الشيعه والائمة مخرجا للعامة فزعوا انها ليست بها قال المياض سرور  
البحر بفتح كتاب الله وقال الصادق عليه السلام الله عظم اية في كتاب الله عز وجل  
انها بفتح اذا اظهرها والمثاني جمع مشي ومضاء اثنان اثنان لانها تقرأ في كل صلاة من  
اولها حتى بها القرآن على سبيل الاجمال كما مر ولشبهة اكد الفاظها وتكرارها كما الله  
والرب والرحمن والرحيم ولما ذكر والصراط وعليهم او يكونها فحين نصفين نصفين في  
العبد وبزوضه في الربوبية ولا يفتي بها ما اعطاه الله نبيته الخاتم وله بضعون  
وهو آله اهل بيته والفاضة لولته ولها مرتين وهو العاشر من ان اسمائها المذكورة  
في القرآن والاحاديث هي هذه الثلاثة والحمد لله في الحمد ولقد اتيناك سبعمائة  
المثاني ولولته في تعرف وآية في كم الكتاب لدينا المكي حكيم في الضياء نفس  
ولقد اتيناك سبعمائة مثاني والقرآن العظيم قال في العيون عن امير المؤمنين  
بسم الله الرحمن الرحيم اية من فائضة الكتاب هي سبع ايات ثمانية فيم الله الرحمن الرحيم  
سمعت رسول الله يقول ان الله قال لي يا محمد ولقد اتيناك سبعمائة مثاني والقرآن  
العظيم فاقرأ الاثنان على فائضة الكتاب جعلها بازاء القرآن العظيم والبلغة  
عن الصادق انه سئل عن هذه الاية فقال هي سورة الحمد وهي سبع ايات منها بسم الله  
الرحمن الرحيم انما سميت المثاني لانها تثنى في الركعتين وعن احمد انه سئل عنها فقال  
فائضة الكتاب يثني فيها القول ويذكر في المجالس عن التجار وفي الجمع على واباقر والقضا  
عليهم السلام والحق انها الفائضة في الاحتياج عن امير المؤمنين زاد الله عمدا السبع الطوال  
وفائضة الكتاب وهي سبع المثاني والقرآن العظيم واما باية الاسماء فلم يقرأ فيها واذا  
كانت كلها ناشئة عن مناسبة فان الحمد شكر وفيل سورة الشكر وسبب ماء لاشتمالها على  
الدعاء وسبب واجبة لعدم جواز تنصيفها في الصلوة ولزوم ثنائها اولها واجبة  
لمعاني القرآن كله وسبب كافية لكتابتها عن سائر السور وعدم كفاية غيرها عنها

قال الخاتم اتم القرآن موضع قبرها وليس فيها موضعها وذلك لأنه لا صلوة الا بها  
 ولا يكملهم بشئ من الاصل ولا يرضى بها من كل شيء من رزائها  
 وهي اصل القرآن واساسه ومبني شفاء لما بان في انشاء الله ومبني صلوة لما وادى  
 لا صلوة الا بقائمة الكتاب فكانها الصلوة ومبني كثر الماء وما تزلت به كثر من  
 كثر تحت العرش وفي دونه لهما من كثر العرش ومبني تعليم المسئلة وهي تعليم طريفة  
 السؤال لاشماله على الحدود والاسئلة والاسئلة في السؤال فاشيا صل الله فيها طريفة  
 سؤال كل سائل من كل مسئلة وان لا يد من فقههم الحدود ثمانية ومبني سورة المناجاة  
 والنفوس لاشمالها عليها ومبني وقته لما بان في انشاء الله في في كثرها  
 وهو كثر من منها ما عرفت اجامته مع صنفها على جميع ما في القرآن والقرآن كله من شج  
 فيه وسياق بيان انشاء الله ومنها انزل في القرآن سورة غيرها يكون اولها فصح  
 وسطها انزالها من اخرها وما كاد ذكره الصاوي لا يجهل في انشاء الله ولا صلوة الا بها  
 ومنها ان ثواب قرائتها ثواب قرائت جميع القرآن وفي رواية ثواب ثلثي القرآن ومنها  
 ما في الصلوة على العباس عن النبي ان ام الكتاب افضل سورة انزلها الله في كتابه وهي  
 شفاء من كل داء الا السام يعني الموت وعن الكوفي في الباقر من لم يقرأ الحمد لم يزل يشر  
 وعن الصادق لو قرأت الحمد على ميت سبعين مرة ثم دفنت في الارض ما كان هيبا ومنها  
 ما في عن تفسير الامام في الصادق عن ابائه عن ابن ابي عمير عن النبي عليه السلام قال الله تعالى  
 الله يقول قال الله عز وجل فاصب قاتمة الكتاب يعني وبين جنة فضة ما في مضمونها  
 لعبدك ولعبدك ما سئل اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال الله جل جلاله بل الله عبدك  
 باسمي وحق علي ان اتم له سورة وابارك لفي احواله فاذا قال الحمد لله رب العالمين قال  
 جل جلاله جدي عبدك وعلم ان نعم التي ارض عندي وان ابلوا التي ارضت عنه  
 فيقول لي شهد كما في اضيف له التي نعم الدنيا نعم الاخرة واوقف عنه بل لا الاخرة كما مضى  
 عنه بل لا الدنيا واذا قال الرحمن الرحيم قال الله جل جلاله شهد لي بالي الرحمن الرحيم

اشهدكم لا فرق من نعمتي ظه ولا جزل من عطائي نصيبه فاذا قال ما ليك يوم الدين  
قال الله نعم اشهدكم كما اصرحت بان انا الملك يوم الدين لا سهل يوم الحساب جليل  
ولا مصلح سنان ولا جنا وذات عن سنان فاذا قال الصديق اياك تصبى قال الله عز وجل  
صدق عبتك اياي بعد اشهدكم لا تبيت على عبادته ثوبا يفضله كل من في الدنيا  
لي فاذا قال و اياك تستعين قال الله نعم يا سنان والي النجا اشهدكم لا يحسنه  
على امر ولا غيبته في شدياته ولا خذق بيده يوم تواتبه فاذا قال ايدي القدر  
المستقيم الى اخر السورة قال الله جل جلاله هذا بعدد نصيبكم ما سئل فقد اجبت

نصيبكم واعطيتكم ما امل واسته عامنه وجل وتمام امره ووجه نعمته اسماها فرجع  
قلن يسئل في خول من يسير الله الرحمن الرحيم منها ما روي في الاسفار في السفر الثالث  
عن مولانا امير المؤمنين انه قال جميع القرآن في باب بسم الله وانا نقطة تحت الباء والو  
قد اشتمل على جميع ما في القرآن في الفاتحة وان ما في الفاتحة في جميع القرآن وما  
في بسم الله في باب بسم الله وهو نقطة تحت الباء وهذا الحديث بهذا التفصيل بان  
هذه الابواب وان كان يخرج ويظهر امره في بيان نعمتها بالام الكتاب وبالاساس في الحديث  
ومن هذا الحديث المذكور في الاسفار لانه اذا كان جميع مثاق القرآن في الفاتحة وجميع ما  
في الفاتحة في البسملة كلمة الحديث الاول وكان اية جميع مثاق القرآن في باب بسم الله كما  
في هذا الحديث فلا ريب ذلك بالبداهة ان جميع ما في الفاتحة في جميع القرآن وجميع ما في  
في باب بسم الله فاجم ومنها ما مر انها اعظم اية في كتاب الله واكرم اية منه ومنها ما مر  
العبرون واليهامش عن الرضا انها اقرب الى اسم الله الاعظم من ما ظهر اعين في الدنيا  
وكذا عن المذهب من الصافي ومنها ما مر في الصافي واليهامش امره بانزل الله كتابا  
من التمام الا وهي الفاتحة واول كل كتاب نزل من التمام يسير الله الرحمن الرحيم ومنها  
ما مر في الصافي انها اقرب الى اسم الله الاعظم من ما ظهر اعين في الدنيا  
تبارك في القرآن وعنه ولما اهل الدنيا هم بقوا وعنه فلهذا علمه ان الاحكام بها الصافي

ارادنا الحديث في بيان ما كان غيبا في الفاتحة

واجب ومنها ما في كتاب احسن القصص على ما يبالي ان يؤثر فرائضها ثواب عبادة سبحانه  
 سنة فراجع ومنها ان ذكرها في اذكار كل امر مودع مامور به وموجب لافهامه ووصوله  
 الى طائفة كخاتمة لحدوثها القدسي به صديقه طاهر محضر له على ان التزم له اموره واباؤه له  
 في احواله وفي الصافي في الكافي عن الصادق قال لا تذهبها ولو كان بعد شعرك في الكون  
 ونفس الامام عنه من تركها من شينها امضه الله بمكروه ليعتصم على الشكر والثناء  
 ويحذر عنه وصحة تقصيره عند تركه وعن امير المؤمنين همان رسول الله حدثني عن الله  
 عز وجل انه قال كل امرئ مال له يذكر فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو من اهل اول ولعله اشار  
 الى امر من لحدوث القدسي في رواية معروفة كل امرئ مال له يريد فيه بسم الله فهو  
 ابن ابي بسم ولا يصل العايز واكتفى بذلك اختصارا في رواية بيان امر ان جميع القراء  
 في بسم الله واما النقطة تحت الباء ولما من شرحه الى امر من احوال صاحب الاسفار  
 فاقول بسم الله لا ريب ان محرف النسخة في نسخة مسان وجميعها من الانباء  
 علم الاعداد والمحرف وكذا الكلمات ايجد هو زحرفها فالالف عيان عن الله  
 وعن الواحد والواحد على الاطلاق ويقول مطلق ايضا هو الله والياء عيان عنهما  
 الله وعن الاثنين وكلاهما اشارة الى الصادق الاول لانه ظل الله واول من بلغ النظر  
 عليه بعد الله كالاشين بعد الواحد في الاعداد وكما الباء بعد الالف في النسخة والالف  
 ولذا يكتب الالف مستقيما وبلا نقطة لتدل على كون مدلوله منزها عن احوال وجاج  
 الامكان وكونه لا شريك له ولا ثاني معه فلا يحتاج الى الضمير والياء في بسم الله  
 كان لكل ممكن شريك ولا يمكن ممكن بلا شريك كما ينادى به ثمال في قول القائل  
 وكل من شاركه لا بد لها من عينة مما زير احدهما على الآخر فلذا صا الباء محمدا الى  
 نقطة ولما كان موليا امير المؤمنين معترقا وابا ومظهرا للثاني فهو منه  
 كالنقطة من الباء ولما كان الصادق الاول وهو حقيقة نبينا الخاتم جامعنا لما  
 في كل ما في عالم الامكان بالبدية منه من علم الحكمة والعرفان كجامعية العلة لما في

في بيان النسخة  
 في بيان النسخة



ومثالا ومظهر واحدنا فاضا الله سبحانه في كل حلول بالنسبة الى علمه وكان افضل كل ما في  
الخاصة ثم ثابتا في وصية فداء العاقل الا النبوة ثبت بعد الله والمنة ان جميع القرآن  
فيها بسم الله اية نبينا الخاصة وفي وصية مقدم بعد على جميع العالم فمضى قوله  
وانا فقط نضحت البلاء انا لله وعينه وثالبه ومعرفة ومظهره ولما في جميع القرآن  
مثله قد برز فانه ما المسمى الله في في بيان معنى الاسم ومعناه اللغوي واضح  
ومعناه بالفارسي تام كقوله في ال عمران اسم المسبح وسميها امرهم وفي مريم اسمها  
يحيى لم ينجل امر من قبل سميها وفي الصافات في من بعد سميها اخذ وفي الاحرف في الله  
الاسماء المحسنى فادعوه بها وفي مواضع عديدة في الانعام والجم ام يذكر اسم الله على  
الذي ينجي كقوله والذين جعلناهم من شعائر الله فادركوا اسم الله فليعلموا  
ولا يخفى انه بشرط في الذي ينجي ذكر اسم من اسماء الله باللسان ولا يكفى ذكره بالقلب  
وفي الصحيح رجل ذبح فسيح او كبر او هلك او حمد الله قال هذا كله من اسماء الله  
ضالى ولا يابس به وقد يراد من الاسم لان معناه واشهر لو ان شيطان احدهما  
الذكر والتذكر فان التلطف باسم شئ يستلزم فقد ذكر ذلك الشئ كقولك جاء  
زيد وذهب عمرو وكثيرا ما يقال عرفنا تكلم باسمي عند فلان وبالفارسي تام مرا  
نزه فلان يبرأ اذ كوفي عنده وعلى هذا فيمكن ان يكون معنى بسم الله بذكر الله وتلبيتها  
العارضة فان اسم كل احد وكل شئ علامة من علامته فان اول تعاريف الشئ واقلها  
معرفة اللفظ كل ابن سعد انه ثبت والاشان بشر وكافي في تعليم اللغات كتابي ترا  
حالك ماء آب فادركش وبهذا الحافظ ودد عن عثمان بن الاسماء المحسنى في الصلوة  
العباسي عن الرضاء قال اذ اتركت بكم شدة فاستعينوا بعل الله وهو قول الله  
وذلك الاسماء المحسنى فادعوه بها قال ابو عبد الله عن وعن الله الاسماء المحسنى  
الذي لا يقبل من احد الا بجمع فانا قال فادعوه بها اقول فليعلم هذا معنى بسم الله بآ  
عباده واحدا يخلق اليه وفي دعاء الصباح اسئلك باسمك الذي شرف

به الصلوات والاضحى وباسمك الذي يصلح به الاولون والاخرون وفي دعاء عليه  
 وباسمك الله جلست عندهم وبخصصتهم دون العالمين وببرائتهم وابنتهم  
 من فضل العالمين خرج في فضلهم فضل العالمين وفي دعاء عرفه الذي اقله الله  
 يا شاهد كل بخبري ذكر لفظ الاسم كثيرا وينادي بان ليس المراد منه الاسم للفظي فراجع  
 منذ ذكرنا ثم اتى بلفظ الاسم كشرح اللغز معنى رابع اذ قال قد وفي المبرك بالاسم  
 والاستغناء به كمال التعظيم المسمى الخ ببيان ذلك انه قد شاع عرفا في مقام التعظيم  
 انهم يذكرون بعض الالفاظ اقل ذكر من يريدون تعظيمه كما في العارسي حياياتهم  
 حين حضرت حشاقه وحضرت رضاء والافلان وسكر وفلان في الظاهر انه  
 كان عند العرب زياده لفظ الاسم من هذا القبيل وكان للتعظيم وبشبهه ذلك  
 ما في الضاعن اهل المؤمنين في تفسير اسم الله قال اي استعين على اموري كلها  
 بالله الذي لا يحق لعباده الاله فذكر ان المراد من الاسم المسمى الذات وانهم قد  
 فسروا اخبار اهل البيت بقوله ثم وادكروا الله في ايام معلوله وايت في البقرة و  
 بذكر واسم الله في ايام معلوله وايت في الحج كلاهما بالتكبير ايت في ايام الشريعة  
 الصلوات وهي الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اه مع ان في احدهما ذكر  
 الاسم دون الاخر فافهم ولذا كان عبدة الاصنام يقولون باسم اللات والعزى  
 وقال شاعرهم الى الجول ثم اسم السلام عليكم وتظير المقام قول الناس او مثلك  
 يقول كذا ومثلك لا يجمل ومثلك لا يفعل كذا وهكذا ذكرنا في كاشف الاسماء  
 في شرح اسم الله مطالب انيقه لم يتبقني محمد الله اليها احد فعلها بالرجوع  
 اليها وقد اخبرنا فيه ان معنى اسم الله بمشبهه الله فاسمع بيانه في قوله تعالى  
 عباده واهلهم ان لا يجبروا بفعل او ترك في الزمان المستقبل الا مقبلا بمشبهه  
 قال ثم في الكهف لا تقولن شيئا فاعمل ذلك عدا الا ان يشاء الله وادكروا  
 ربك اذا نسيت في الضاعن الفقيه عن الصادق للسيدان يستثنى ما بينه

وبين اربعين يوما افاضوا رسول الله اياه فاس من اليهود فقتلوه عن شيا فقال لهم  
 غدا اعد لكم ولربنكم فاجابوا من قبل عن اربعين يوما ثم اياه فقال ولا تقولوا شيئا الا بامر  
 الله عن اربعين يوما من اهل المؤمنين به وفي الكافي عن الباقر في قول الله عز وجل ولقد عهدنا  
 آدم من قبل فحينئذ لم نجد له عزما ان الله عز وجل قال لا ادم وفوجبه لا تفر ابدا  
 الشجرة ولا تأكل منها فاضا لانهم ياربنا لم نفرها ولم ناكل منها ولم يستلبنا في قولها نعم  
 فويله الله في ذلك الى نفسه ما والى ذكرها قال وقد قال الله عز وجل لنبيه في الكفا  
 ولا تقولن كبري اني فاعل ذلك هذا الا ان يشاء الله ان لا اضله فسبق مشيئة الله  
 في ان لا اضله فذلك قال الله عز وجل واذا نسيك اذ انسيك وفي الكافي عن الصادق  
 انه امر بكتابنا في حاجته فكتب ثم عرض عليه ولم يكن فيه استثناء قال انظر اكل موضع  
 لا يكون فيه استثناء فاستثنوا فيه وفيه ما يشرى منه وزاد ثم دعا بالذوات فقال  
 اتين في انشاء الله والحق فيه في كل موضع انشاء الله انتهى اخول فظهر من الابهة الشريفة  
 والاختيار الكبير انه لا بد ان يذكر الانسان في كل ما يجزى بالقول والكتابة لفظ انشاء الله  
 كما اخبرته في كتابنا عن انباءنا فقال كلم الله سبحانه في انشاء الله صائرا ولا اعصم  
 امرا وقال له شعب وانا اريد ان اقول عليك سبحانه في انشاء الله من الصالحين  
 وقال فيهم الله لا يسه يا ابي اقبل ان اقول من سبحانه في انشاء الله من الصالحين وهكذا  
 وظهر من ان لم يقبله وكلم الله الى نفسه فلا يمكن ان يفعل ما اخبر بفعله وان يترك ما لا  
 يتركه وحاصل معنى الاخبار مع المشبهة الاقرب بالعبودية وبلا حول ولا قوة الا بالله و  
 بالوحي لا انا في معنى اعطيك هذا انشاء الله مثلا اعطيك ان كنت ملايا  
 بمشيئة الله وكان مشيئته معي لا فلا اقدر عليه وظهر ايضا ان معنى اذكر بك انشاء الله  
 وفي انشاء الله اذا مشيئته عندا لا خيار وموت يكون انك تشيئته ثم اقول بعونه فومرني  
 شرح بسم الله قوله في الحديث العبد يبيد عبيد عبيد حتى على ان اتهم له اموره و  
 ابارك له في احواله وفي التوحيد ونفس الامام عن الصادق من تركها الى البعثة من شيئا

اجتمع الله بمكره لبيته على الشكر والشاء ومجى عنه وصمة فقصصه عند تركه وفد مكره  
 كل امرئ بالهدى كرفيه بنسب الله الرحمن الرحيم فهو امرئ ولا يخفى ان لفظ امضى هنا كلفظ  
 وكله الى نفسه هناك فظهر مجى الله انه كما لا بد من ذكر انشاء الله والمشيئة في الاستقبال  
 كذا لا بد من ذكر بسم الله والمشيئة عند الشروع في الافعال فغنى افعى القرآن مثلاً هذا انش  
 المراء ان صاحب مشيئة الله فلما جاء العند وشهرت في فرائضه فنقل بسم الله افعى امضى  
 ولا يشاء مشيئة الله افعى امضى كذا لا يكون ملائمة ما هو معنى المشيئة كذا لا يكون كقول المحققين  
 عند املاء المولى قم باذن الله افعى قم قياماً ملائمة باذنه ومشيئته وقال له روح الله في  
 المائدة واذا خلق من الطين كهيئة الطير افر في فنتع فيها فانكون طيراً باذنك وشيئ  
 الاكسة والابن من باذنك واذا فرج المولى باذنك وقال له عندي ان امرئ اني اخلق  
 لكم من الطين كهيئة الطير فانفع فيه فيكون طيراً باذن الله واقره الاكسة والابن  
 والحي المولى باذن الله فغنى قال اركبوا فيها بسم الله بحرها وبريها بمشيئة الله  
 واذن جبرائها وسكونها فافهم وتدبر فان قلت كيف يكون الاسم بمعنى المشيئة قلت  
 ان ائمتنا كما قالوا من اسماء الله المحض كذا قالوا من مشيئة الله فافهم وراجع كتاب  
 الاسرار تكميل كما امر الله بفعل انشاء الله وبسم الله وكان العمل بما دبره عباد  
 المكرين كذا امر الله بالاستعاذة وكانت دبرهم فقال لهم في الالهاف واياك نعز عتاك  
 من الشيطان الرجيم فاستعذ بالله اذ تسمع ان الذين اتعوا اذ استعاهم طائفت من الشيطان  
 تذكروا وقال لهم في المخل اذ اقرت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقال  
 في المؤمنين وقول رب اعوذ بك من هزات الشياطين وقال فم يصح مثل ذلك  
 وحكم من امره امران اعبدوا ربك وذريتها من الشيطان الرجيم وعن رسول الله  
 ان اكون من الجاهلين وعن نوح ربي افعى اعوذ بك ان تستلك ما ليس به علم وهكذا  
 وسر ذلك ان الشيطان عاود محارب مكان الى ان يواضه الانسان وافقه فهو شيطان  
 انقى داخل في قوله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شيطان الا ان يرضى عن نفسه

سحر  
 ٢

من ثم قال الرسول صلى الله عليه وسلم في صدقنا من المؤمنين كالتاس عليه لعنة الله  
كانت بطنا وان لم يوافقه مع غيره ومنه من فاد منه فلا بد ان يلقا الى من يفيك عليه  
وبادى الى من شدد بكاهوشا كل خصم عاجز خاقل والامسا مفتولا مغلولوا فورا  
اعوذ بالله ضد النيا الى الله واستغفار غيب على الله دفع خصمه عنه كما وعد بعوله  
بعد ايه فاذا اذلت انفسه سلطان على الذين آمنوا وحمل يمينه يثوكلون الى قوله شكن  
فما حصل اعوذ بالله اظهار الفخر والعبودية والالتماء الى الله فحاصل معناه خروجه من حال  
معنى بيم الله ولما مر في حديثه ليا فروع اول كل كتاب نزل من السماء بسم الله الرحمن الرحيم  
فاذا فراهها فلا يزال ان لا يشبعه فاذا فراهها شريك ما بين السماء والارض اى يعيد  
بسم الله ما يفيد اعوذ بالله فاذا المراد من الاستعاذه ان نصب محفوظا مستورا ان  
شرك الشيطان فاذا ظلت بسم الله فقد صرت مستورا محفوظا من جميع ما بين السماء  
والارض وهو العالم وبالحجارة فالمراد من اعوذ بالله اظهار الخوف من منع الشيطان  
من العمل ومن افشاء ومن بسم الله اظهار الاحتياج الى امانته الله في امانه وماله وكاله  
ولا بيان كل عمل لا بد منه من هذين الاخرين كالاختص وبطل عليه ما ياتي من الحديث  
في تفسيره شعين فراجع وافهم وهو العالم بقبليها في الاول في تحقيق قوله  
في اول كل البقرة وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسمها  
فهو لا وان كنتم سنا وعين اعلم ان كل لفظ وضع لشيء هو اسم له سواء كان لشيء خبيثا  
او كليثا فما اوجاملا كزيد واسنان وكتاب وجولان ولا ينبغي ان الواضع يترك  
او لا معنى للفظ ثم يضعه لشيء من المعاني وقد فعل ذلك على اقسام ثلاثة الموضع  
الخاص والموضع للخاص كزيد والموضع العام والموضع للعام كاسنان وعالم و  
الموضع العام والموضع للخاص كالضامير والسماء والارض وادهم من الموضع المسمى  
المعنى عند الوضع والمراد من الموضع له ما اراد الواضع ان يستعمل فيه اللفظ ويتر  
منه فلهذا الاولين واحد وفي الثالث اثنان ثم لا يخفى ان معنى اللفظ في المثلث

والثالث كل اى ليس يعلم فهو وصف محزون ومفهوم هو صفة للافراد الجزئية مثلا معنى  
 لفظ الانسان وصف لا فراده في زيد انسان عمرو انسان فهنا امور ثلاثة الفرد كزيد  
 والمفهوم الكل كالانسان والاسم هو لفظ الانسان وكذا زيد غائب فلا فرق في المعنى  
 بين الكل اجمدا وكل المتن وهذا معنى ما سمعت في المنطق ان المراد في طرف الموضوع  
 المصدران وفي طرف المحمول المفهوم فاذا قلت زيد انسان او من في الدار انسان او انسا  
 جيان او زيدا من في الدار غائب فالمراد ان الافراد منصفة بالمفهوم اعني بوصف الله  
 بينهم من المحمول حتى لو قلت هذا زيد فالمراد هذا اسمي زيد فظهر ان كل من جمع لفظا  
 يتصور معنى هو وصف لا فراده وكثير ما يطلق الاسم على هذا المفهوم اى المعنى <sup>الكل</sup>  
 كان المراد اللواضع عند الوضع وفيهم من اللفظ بعد الوضع فينصرف الشخص الى  
 افراده كقولك جاثي انسان او غائب ويسبب هذا الاطلاق امران اما الملازمة  
 التي بينهما اى بين الاسم والمعنى بل ذكرنا ان التفكير بينهما مصورا ومعدوبا  
 لا يخفى واما ما مر انه قد يطلق الاسم على مرتبة شئ وعلامته فعل على هذا فوصف لا <sup>ثانته</sup>  
 والاعذار به مثلا اسم ولفظ الانسان والخطاب اسم اسم وقد صرح بذلك الحكم  
 الحق صدر او القميص شرح اصول الكافي وتفسير الصلوة فظهر من ذلك معنى الله  
 قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا قل لا انتم الله الحسنى اذ لا يسبنا الله  
 ليس لفظ الله ولفظ الرحمن فالعق هو العالم لقل ادعوه بوصف لا الوهيد او  
 الرحمانية فله الاوصاف والعناوين المحسنى لا يسبنا من يقول يا الله فقد وصفه  
 بالالوهية ومن يقول يا رحمن فقد وصفه بالرحمانية فتناء با من هو له ورحمن محجب  
 هو موصوف بهذا واذ لا يسبنا باليدية منه معناه با من هو لفظ الدار ولفظ صحن العشا  
 بالله ويشهد لما ذكرنا قول مولينا الرضا مثل من الاسم ما هو قاله صفة لموصوف  
 وقول الصادق ع من عبد الاسم فقد كفر ومن عبد الاسم والمعنى فقد اشرك ومن عبد  
 المعنى بايقاع الاسماء على بصفاته التي وصف بها نفسه فقد جلبه طلبه ونطق به

لما سئل في ذلك وعلا عليه فاولئك هم المؤمنون حقا وقوله بصفتهم التي خرج منها  
اخرى وبما ان لقوله بايقاع الاسماء عليه واحديثا لقد سئنا المذكور في الظاهر  
في ذيل اية السجدة والادم وفيه يا ادم هذه اشباح افضل خلقت في ديارين هذا هو  
الحيد المحرق في قتال قد شققت له اسما من اسمي وهذا على رانا الحيولى العظيم شققت له  
اسما من اسمي اذ قيل المراد بالبدنه لفظ محمد والفظ على بل المراد الوصف المصون  
اي الذي محمد والذي على كذا فخرهم في الفرق بين اسماء اللهكم وصفانه ان الزين  
والرحيم والقادر والعالم وهكذا من اشغاف اسم والرحمة والعفوه والعلم وهكذا  
صفه ويدل ايضا بآد كذا لاله واضحه قوله في سورة مريم فاعبدك واضطرب لغيرها  
هل تعلم لتسميتها اذ لا بيان المراد من سميته ثم من يكون ربها الخا لفظه الواضح  
وعلى سبيل الحقيقة لا من هو سميته في اللفظ فقط والافه وكثيرا للطيف الوقت  
والرحيم وهكذا من الالفاظ التي ينادى بها الله ويهيى بها عبدا الله فافهم فعبدا الله  
نقول بعونه ان معنى قوله هو والعالم والولياؤه وعلم آدم الاسماء كلها علمه  
عناوين كل شئ محدود ونعاريقه في الضياء نفسه الامام من على التجادم علمه اسما  
كل شئ وفيه ايضا اسماء الانبياء الله والولياؤه وعناؤه اعدا شئ في الجمع والعياش من  
الصافي قاله علمه الارضين والحيال والشعاب والادوية الخ اقول فقوله ثم  
وعلم آدم الاسماء كلها بفرقة المقام وقول السجاء بحذف المضاف اليه او علمه اسما  
كل شئ ومعنى الاسماء كما علمت اللاتم والحدود وبقت صغيرهم في قوله ثم علمهم  
على الملايكة قوله ثم فقال اني نوني باسماء هؤلاء والمراد بتعليم ادم خلقه شيئا  
على ان يوزج كل شئ وتعليمه ما فيه وقرينه بانه كذا فخرهم من الكتاب الكبير  
ضلم من علمه بانه نفسه جميع ما شئ الله بمجده وعناوينه وكذا جميع اسماء الله  
لان لكل اسم من اسمائه مظهرا في خلقه وفيهم ما قبل يادشاهان مظهر شاهين  
عارفان مرات اكاهم حتى واخصنا المقام غايه الاختصاصا فافهم وكذا يشهد

لما ذكرنا في قوله تعالى لو نبي في السماء سميت ثوبها أنتم وأباؤكم وفي يوسف العبدون  
 من دونه إلا أسماء سميت ثوبها أنتم وأباؤكم وفي النجم آخرهم الأوثان والعزها في قوله  
 إن هي إلا أسماء سميت ثوبها أنتم وأباؤكم والمفعول الثاني في الجمع محذوف أو سميت بها  
 الخلة أي أيتها يجعلكم لها أو الأسماء الوصف لغيرها لا لوجهه إذ لا بد من كل  
 اسم من أسماء الله لوجعل لها للاختصاص بالاشياء من غير ما لفظ الوصف العزوة  
 والالوهية فلا يعيب فيه ولم يجعل لها وشريكا لله وإن شئت من ما فيها منع من اشرع من  
 ان يسمي به غيره كلفظ الله ولعل من ثم من اخذ ما ذكرنا على ما ينبغي يعلم بطلان مدعى  
 من قال باصالة المهيبة وحقيقة من قال باصالة الوجود وعصاف قهرهم الاعيان الثانية  
 ما ثبتد المحجة الوجود لان الجمع هو الاعيان الثانية ليست الالهة العناوين الخ  
 اثنتا عشر بانها اسم والالفاظ اسم لهذا الاسم فندبروا الثاني ان الحق ان لفظ  
 الاسم اخذ من اداة سابعه والهمزة بدل من الواو والمحذوف بغيره تصغيره سمي بجمع  
 اسماء ولو كان مأخوذا من رسم بسم لكان تصغيره وسيم وجمعه اوسام وانما دعى القائل  
 بذلك ملاحظة ان الاسم علامة لسمائه والوسم انهم معناه فيرسم في ذلك او يلاحظ  
 اسمعالم في معنى الشرف والعلانية وهو العالم الثالث في بيان متعلق الباء و  
 اما المتعلق فهو ما يريد شرعه فيه كالقراءة والنوم والشيء ناخبة عن الباء اذ  
 في النوكل والمصرفين يريد القراءة ويقول بسم الله فعناه بسم الله افرأيت شهداء  
 ما من الايات مثل سجدة في انشاء الله صابرا ساجدا انشاء الله من الصابرين  
 سجدة في انشاء الله من الصابرين وكذا بسم الله تحريها وترتيبها وهكذا وهو  
 محذوف غالبا لوجود القرينة الحالية وهي كونه في مقام الشروع فيه وانماها  
 فقد جعل للملازمة والمصاحبة مثل دخلت عليه بشباب اسفر وجهه جعل لا  
 مثل كئيب العلم وقبل ان معنى الاول ادخل في العظيم والظاهر ان هذا النظم  
 نشأ من فهم ان المبادر من الاسعانة بالشيء جعله الله كالعلم وانت خبير ان



بالنفصل لانها اكثر من ان تحصى ونسب فقال قولوا الحمد لله على ما انعم به علينا وفي النكاح  
 على اطلاق ما انعم الله على عبد بنعمه صغرت او كبرت فقال الحمد لله الا اذ شئ شكرها  
 ربنا الثابتين في العيون ونفس الامام عن امير المؤمنين يعني تلك الجماعات من كل  
 وقالهم وسائر اركانهم اهلهم من حيث يعلمون ومن حيث لا يعلمون بقلوب الجاهلات  
 فمدنهم وبغزوهم امن وزفرهم وبجولهم ابكتهم وبديرتهم كل انبياءهم بصلحتهم وبمسك الجمادات  
 بقدرة مسك ما اتصل منها من الثقات والمهاجرات عن الخلاص والثناء ان نفع  
 على الارض لا يابذنه والارض ان ينفكها الا بامر الرحمن الرحيم قبل اقل تكريرها للنبية  
 بهما فجله الصفات المذكورة على سقفاة الحمد فذلك يوم الدين في مقبل الامم  
 بعقول الغادر على اقامته والفاضل فيه بالحق والدين المحسن وقهر ملك يوم الدين وكذا  
 العباسي انه قرأ الصادق ما لا يحصى في تفسير الامام عن النبي قال اكبر الكبر  
 من ما ينفسه وعمل لما بعد الموت وان الحق اخفاء من انبع نفسه هوام ونمى على الله  
 الاماني وفي حديث اخر حاسبوا انفسكم قبل ان تخاسروا وذنوها قبل ان توزنوا اول  
 وفيها ما لا دلائل على ان لكل انسان ان يفرغ من صاير وودون عمله في دار الدنيا بحيث لا  
 يحتاج اليها في الاخرة وهو كك عندا في الابواب انفس بيان الامم الحمد سواء كانت الجبر  
 او الاستغفار بل على انحصار الحمد ومعناه المدح والثناء في الله ولا يستغفر غيره  
 كذلك وستر ذلك ان الشكر والثناء عبادة من الدارين للعالي بازاء نعمته التي عجز عن  
 لان جزاء الاحسان اهل الاثام وهذا من سقفاة العقل فان لم يمكن الجزاء فلا  
 لا بد من اظهار العيون والعجز عن العوض والاستغفار بمدحه وشانه وهذا الهم من سقفاة  
 العقل ولذا حكم في كل ان من اهل بيت العصمة انما انظرهم لوجه الله لا بغيره فيكم  
 جزاء ولا شكوا فبين معنى لوجه الله وقهره بقوله لا تريد منكم جزاء ولا شكوا اي  
 نطلب منكم عوضا ولا مدحا وشاء فافهم ثم لما كان الحمد اداء النعمة ولا نعمة لا من الله  
 كما قال في الفصل فانكم من نعمة من الله فلا ترم ذلك انحصار الحمد فيه فكل من كل ما سواه له

وصنه ثم قد علم من تفسيره ان سائر الامة  
 ومجملهم وهذا عام يشمل قول الله ولما اصغرتكم فصلته فجعله واسدا الى جهنم المبدية  
 والحادية يقول الله تعالى ثم اكد المعاد بقرينه ما لا يترك يوم الدين لبيان غلظه وتشدده  
 في التنبية للعاقلة من هذه الاوصاف فجدلا كما قال مولانا بل هو يوم يخرج  
 له الفدية في عهد السابغ عز سباده بعض فجدلا فقال قولوا الحمد لله على نعمه  
 علينا وليس المراد ان لفظا على وما بعده كان في القرآن منقطا كما لا يخفى والذين يخرجوا كما قال  
 دناهم كما دناوا ولعل استعماله لبيان على سبيل التحقير في الدين المعرف مثل لكم بينكم  
 وفي بين لاجل انه سبب الجزاء واما اضافتك لغيره الى يوم الدين مع ان ما سواه ملكه  
 لتكثفه ذكره في كاشف الاسرار فراجع وهو العالم في وفي تفسير اياتك في قوله تعالى  
 نستعين وهذا الفصل المستقيم كلمة الصغار اياك لتبذل في تفسير الامام <sup>عليه السلام</sup> قال  
 قولوا يا ايها المخلوق المنعم عليهم اياك تغدوا بها النعم علينا فظهرت تخلصا من محبة  
 مع التذلل والخضوع بل لا يراه ولا سمعه وقد واپره عابته عن الصاوم يقول لا يزيد  
 منك خبرك لا تنبذك بالوعود البذل كما يبعدك الجاهلون بلبث الغيبون هناك  
 اقول انما انقل العبد من الغيبة الى الخطاب لانه كان يعجزه عن التسبب بتقريب اليه  
 مستدجا الى ان يبلغ في القرب بما كان العلم صا العبادا والخبر شهودا والغيبة حصر  
 واياك تستعين على طاعتك وعبادتك وعلى دفع شر واعدائك وردة مكانك  
 والمقام على امرت كذا في تفسير الامام قبل المستر في غيبك وتستعين للقاء  
 ومن بعد من الحفظه وحاشي صلوة الجماعة اوله وسائر الموحدين ادرج عبادته وقضا  
 عبادتهم وخط حاجته بما جازهم لعلها تقبل بركتها وخطاب اليها ولقد شرحت الج  
 وقدم اياك للتعظيم له والاهتمام به والدلالة على حصص هذا الفصل المستقيم  
 في المعاني وتفسير الامام عن الصاوم في شرح الزعم الطريق المؤدى الى محبتك  
 المبلغ الى محبتك والمنازع من ان نتبع اهوائنا فقطع ابوان ناخذ بارا ثم اقبلت

لا حمدان يقول هو يعطيني وهو يفتني سواء استعين اى طلبيا للاحاطة لم لا يظهر ان  
 الاستعانة ايضا بمن العباد ولذا سجدوا لله الدعاء عبادة في قوله نعم انصوب استعيت  
 لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وظاهر ان معنى  
 عن عبادتي عن دعائي وفي التفسير عبادة بقر في وبلغ شهر رمضان بعد ذكر الابر  
 فتمت دعائك عبادة وتركه استكبارا وتوقفت على تركه دخول جهنم داخرين  
 في الضم في الكافة على ما فرغ في هذه الابر هو الدعاء وافضل العبادات الدعاء ومن  
 الصالح ان تقع ولا تغفل عنه فرغ من الاشارة الى الدعاء هو العبادة ان الله يقول ادعوني  
 استجب لكم هذا افضل الاستعانة والدعاء قوله نعم في اخر الفرقان قل ما يعبدونكم ربى لولا  
 دعاكم مع ما مر مثل الباقى كثرة الطائفة افضل وكثرة الدعاء قال كثرة الدعاء  
 افضل وعنه هذه الابر قل ما يعبدونكم ربى لولا دعاكم فظهر ان معنى اياك نعبد  
 اتاعبدك المتعم بتمت ومعنى اياك نستعين انت ربى ومنعنى فانم على واعية  
 فظهر ان كلها عبادة اى العبادة مختصة في امرين مثلا ان من احدهما اظهر العجز والعجز  
 والافرايا العبودية وثانيها شاء المعبود واظهار كماله وقد رتب دعاءه والافرايا  
 وطلب احاطة منه اللهم افض حوائجنا وعجل فرجنا ووفقنا لما يحب مرضى محمد واله  
 خير الورى وفي بيان صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا  
 الضالين كما في الضم في المعاني وبغير الامام عن امير المؤمنين اى قولوا  
 صراط الذين انعمت عليهم بالتوفى لديك وطاعتك لا بالمال والاصح فانهم  
 قد يكونون كفارا اوفسا قالوا وهم الذين قال الله نعم ومن يطع الله والرسول  
 قال الله مع الذين انعم الله عليهم من النبيين قال الصادق يمين والتمسوا  
 والصلح بين وحسن اولئك وبعثنا غير المغضوب عليهم قال لهم الهوا الذين  
 قال الله فيهم قد ضلوا من قبل واسلكوا كثيرا وزاد في تفسير الامام ثم قال  
 امير المؤمنين كل من كفر بالله فهو مغضوب عليه وضال عن سبيل الله وفي الحقا

التي هي التي انضمت عليهم شيعته على بعض اخص عليهم ولا يعلم من انقضا اليه  
لهم انضمت عليهم ولم يفسدوا على اخصافهم بعض من اودعهم والقصص من ان المقصود  
عليهم انضمتوا الى اهل الشكوك الذين لا يعرفون الا امامهم انهم في انفسهم  
الاخصاف وقال بعد ذكر الاخصاف التي ذكرها في تفسير اهدنا الصراط الحق والصال  
الحق واحد عند المعارفين باسلامهم وسياسة على قدر فمك ان لكل انسان من ابتدائه  
حدودا في منتهى عمره انشغالاته جبلية باطنية في الكمال وعمر كان طبعه وتعلقا  
لنفسه من كبر الاموال ونشأته المفاومات والاحوال فلا يزال يتغير من صورة  
الى صورة من خلق الى خلق ومن عبادة الى عبادة ومن حال الى حال ومن عالم الى عالم  
او من حال الى حال من قبل العالم العقلي والمعنوي ويطغى بالذلة الاصل في انشا  
لهم ساعدا الموفق وكان من كمالين او باصفا البصير ان كان من المستطمين  
او بمشروع الشياطين واصفا الشمال ان كاد الشيطان وقادته المختلان في المال وهذا  
معنى الصراط المستقيم منه ما اذا سلكته واصله الى الجنة وهو ما يشتمل عليه الشرح كما  
قال الله عز وجل واتيتكم لتبين لكم بين صراط مستقيم صراط الله وهو صراط التوحيد  
والعرفه والمستطمين الاخذاء في الاخلاق والزام صوالح الاعمال وبالحجج الخيرة  
الحسنة الذي انشأ المؤمنين لنفسه ما دام في دار الدنيا مقتدبا فيه بهذا امامه وهو  
ادق من الشر واحد من السيف المعق مظالم لا يشهد ايها الامر من جبل الله نورها  
بمشيهم في الناس سبي الناس عليها على قدر انوارهم ودوى عن الصفاق ان الصوة  
الانسانية هي الطريق المستقيم الى كل خير والجرم المدد وبين الجنة والنار اقول فالطريق  
والماز عليه شق واحد في كل خطوة يضع قدمه على راسه يعني يجعل على مقصود معرفته  
التي هي بمنزلة راسه بل يضع راسه على قدر اي يفي معرفته على نتيجة عمله الذي كان  
بناؤه على المعرفة السا بقه حتى يقطع المنازل الى الله والى الله المصير وقد بين من  
هذا ان الانام هو الصراط المستقيم وانهم يمشون بها على الصراط المستقيم وانهم

معرفة الصراط المستقيم ومعرفة الحق على الصراط المستقيم وان من عرف الاكلام وشق على صراط  
سرها او بطنها بعد زوره وقهره اياه فان يدخل الجنة والنجاة من النار ومن لم يعرف  
الانام لم يدركها خضع قول من عرفه في النار وقال قد بعدت انام السورة والنجاة بها الحق  
ويدخل صراط المستقيم عليهم كل وسط واستغاث في اعتقاد او عمل فهم الذين قالوا ربنا انا  
ثم استقاموا وفي صراط المستقيم عليهم كل تقرب وتقصير ولا سيما اذا كان من علم كاضل  
الجهنم وسوى عيسى محمد عليهم السلام وفي صراط الصالحين كل فراط وغلو ولا سيما اذا كان  
عزيم كاضل انشأ عيسى وذلك لان الغضب يلزم البعد والطرد والعصيان  
المعتبر المضر فهو البعد والاضلال هو انشيد من الغضب والمضطر هو الغفل الجاهل وهو  
الذي غاب عنه المطلوب بانتهى كلامه في مقامه وهذا ظاهر ما وصل اليه فكم يتجمل الصراط  
على اقسام ثلاثة صراط الوسط وصراط الغضب والمضطر بالشد بد وصراط الغضب  
عليهم وصراط المضطر والغالي وهو صراط الضال وذاك في القسم الثاني قوله تعالى اذا كان  
عن علم وفي القسم الثالث قوله اذا كان عن جهل واللفظ المنصف يعلم ان هذا انفس يعبر بها  
وقابل بلا دليل وابعد من ذلك قوله سيما اذا كان عن علم في قسم وعن جهل في قسم وهذا  
ظاهر ومع ذلك لا بعد ان يكون كلامه في المقام احسن من كلام غيره والغضب مبرور الله  
في المقام معارج رفيعة لم يستحق اليها محمد الله احد فما اعلم فان شئت العروج عليها  
فاستمع لما ينسب تحقيق الهامى فيه اسرار منها الخبيران الجمع على المتكلم وحده  
في غضبه ونسبته واهذا اما في غضبه ونسبته فلو فهمين احدهما ما ذكره كما ترى فافهم  
ان يدل على ان ما سوى الله عبده والكل مقرب بالعبودية وبها موثبات العبادة ولا معصية الا  
الله الواحد القهار وذلك لان المراد من من يعبده هو من اراد من العالمين في الدنيا  
وان يدل ايضا على احتياجهم جميعا على امانته الله في كل ان في خلقه وكلامه بطريق منه  
الامانة وانما لم لا يفتي ان يفتي الا امانته فهو خوف على امور ثلاثة المعين والمعان والاك  
المعان عليه المتعلق بالمعان والعائد لنفسه وغايته اليه كان يفتي اذا اوجب ايضا

غيرك فظهر ان كل دعاء وطلب حاجه لا يصلح عليه الاستعانة كالتوق الى الهداية به ما هو  
 ضل الله ولذا قال الامام ع في تفسيره لا تضرع على طاعتك وعبادتك وعلى دفع شرود  
 اعدائك ورد مكائدهم والمقام على الميراث فافهم ثم علم ان لا يعجز سوى الله ولا يضرها  
 الا الله اخلص من كل المعصية والرياء ومن لم انه يحتاج في عبادته ايضا الى اعانة الله وتوفيقه  
 ولولا اعانته لما صدق عنه عبادة خلص من الجحيم يا خذ يد واما تقدم المحمد والعبادة على  
 الاستعانة وطلب الهداية ليعلم ان بها يحصل الاهلية واستحقاق الاجابة لان لزوم  
 الاجابة على الله مرسوم ومشروط باجابة العبد وطاعته لما امر الله به فبدل في العبد  
 الى الله بغيره ولذا لا يرد دعاء المعصوم مرادوا والعقل مستعمل بان طاعة العبد  
 توجب بغيره وقول طاعته وان معصيته توجب بعده وجزيه واستحقاقه لعدم سماع  
 قوله وعدم اجابته واهلية العبد ان العبد بل هذا ضروري للمؤمن فضلا عن الانسان  
 قال الله في اوائل البقرة اوفوا بعهديكم وفي سورة محمد ان تضرعوا الله  
 يستجركم ويثبت اعدائكم في النسا الضحى قال رجل الصالح يقول الله ع اذ تضرعوا لي  
 لكم واتان دعوا فلا يستجاب لي افعال ما انكم لا تفنون الله بعده فانه لم يقول اوفوا بعهديكم  
 اوفوا بعهديكم والله لو فهم الله سبحانه لوفى لكم وقال يوسف الصديق لصاحبه العزيز  
 لا يايتيك اطعام ثم قال يايتيك قبل ان يايتيك ذل كما قال تعالى رب ايتني  
 تركت وكن قويم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون وانكسر علة ايمانهم  
 والشراهد كثيرة والادلة وغيرة كقولهم لئن شكرتم لازيدنهم ولكن كثر من ان يذنب  
 لشكره وقال الله ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا با انفسهم وقال الله في طه  
 هادوا وامنوا بآياتي لعلكم تتقون وقال الله ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا  
 لنعصنا عذابهم ثم انهم لم يؤمنوا ولا يرضوا ان يكونوا فاحذوا فانهم بما يكذبون فافهم  
 ايها العاقل واحفظ الله وحقنا لما يحب رضى محمد وال خير الورى واما في هذا  
 فلو صحت ايضا احدما ان يعلم ان الكل يحتاج الى ارشاده وهدايته ولمنه هك ما سواه

الفضل وارسال الكتب الوصل وابتناء الحواس والمستاعر الثاني ان يكون العلم في مثل هذه  
من الامر يطلب الشخص لغيره ما يطلب لنفسه ولا يحسن الحق ولا ريب انه مفضول في غير النظر  
الحسن ولكنه الجود والسخاء وفي الحديث الطويل المروي في الكتب عن سيد الساجدين  
في الحق قال: وخو الله الاكبر عليك ان تشبه ولا تشرك به شيئا الى ان قاله: وخو الله <sup>ملك</sup>  
اضحا السلافة والرحمة لهم والرفق بسببهم وقا لهم واستصلاهم وشكروهم وكف  
الاذى عن سببهم وعظ لهم ما يحب لنفسك وتكره لهم ما تكره لنفسك وانك  
شيوخهم بمنزلة ابيك وشبابهم بمنزلة اخوتك وعجايزهم بمنزلة امك والصفاء منهم  
بمنزلة اولادك وهما في بيان الهداية والصلح لا ريب ان العلم بمنهج حصول شواشيخ  
قد يكون مع التصديق والاعتقاد وقد يكون خاليا عنه وقد علمت ان ما يرجع الى الفعل  
هو اقله مع الاعتقاد بالغائبة والغائبة وهما علة ثالثة فلا يمكن تخطف حلولها عنها  
فظهر ان الهداية والارشاد قد يكون موصلة للملك الى ما هو كماله وقد لا والمقصود  
من الهداية هنا هو الموصلة بلا شك ودينه بفرقة ما بعده كما بان ان شاء الله تعالى  
مع ان غير الموصلة منها لا فائدة فيها بل لا ريب ان حال النازل احسن من المثلث النازل  
اجاهل واما الصراط ومعناه الطريق فالمراد منه جميع ما راد من الدين من العاقل  
اصول الدين والاخلاق والاحوال ونما هو حقيقة هو محمد واهل بيته ذانا و  
اعتقادا واخلاقا وافعالا ولا منافاة بين تفسيره الى الصراط بامير المؤمنين عليهم  
السلام نور واحد فاجمع في جميعهم الاما خرج بالدليل والاعتقاد من ارفق  
ذلك وقد مر بعضها وقد شرخ الاخبار قوله في الزخرف واية في ام الكتاب الدنيا  
لعل حكيم به وهو ان المراد من غير اني هو مذكور في ام الكتاب اي سورة الفاتحة  
بلفظ الصراط المستقيم وفيه عاود التذكير ما ين الصراط المستقيم بان لنا العظيم  
وفي رواية الجامعة انهم السبيل الاعظم والصلح الاقوم ولا منافاة بين تفسيره به  
وهم وبين تفسيره بمعرفته ومعرفة فهم وبان الطريق المؤدى الى حب الله والجنة لانهم

من دينهم وحسنهم الخ ذوة عقلم وعرض روحهم صراط مستقيم مدود من اللب الى لب الاوباء  
ولكن الوجه للسلوك والافتداء بهم هو معرفتهم والاعتقاد بامانهم اللهم عمل وحجج ومشترقا  
في دينهم امينة ومنها بيان الذين انقضت عليهم فذلهم من كلامهم ان اهل التكليف على اقسام  
اربعة الاول من جدوى عليهم انهم نفس الصراط وهو محمد واهل بيته الثاني الذين انعم الله  
عليهم فسلوكوا صراط الله بحيث سلموا عن الغضب والضلال والمزاييرهم ليس الا بالبر المعصوم  
الثالث من افندي مديهم وسلك سبيلهم وهم المؤمنون الرابع من يهلك واعرض  
عن الصراط والحق فلهذه الغضب الضلال بيان ذلك بعون ان الصراط واصل الى الغاية متصل  
بنفسه باهو لغاية وفي الصراط من دون واسطة بل هو واسطة لوصول غيره من السالكين  
الى الغاية والمقصود وهذا امضا هو لا شبهة فيه ولما كان هو مبدء المبادئ عا  
الغايات هو الاول والاخر والظاهر والباطن وغاية آمال العادفين فالذرى هو اقرب  
الاشواق اليه هو الصراط وهو نبينا وائمتنا محمد واهل بيته عليهم السلام فكل من هو دورهم  
ما من معرفتهم والافتداء بهم اذ لا بد اولا من معرفة الصراط ثم سلوكه ولذا امر من سلك  
بمعرفتهم ولا بهم فافترى بالخلق بعد انهم الى الله من هو اشتد تشبها وتشبعا بهم وان  
من شيعته لا يريهم وهو اول اضافة الى الصراط وضافة الصراط اليه ولذا قال الله  
في تفسير الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم فاضاف الصراط اليهم ثم قدر لهم  
الذين انعم الله عليهم بقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد بين نعم المنعم عليهم ثم ثلثة  
مواضع احدها ما من في تفسير الامام وهو في سورة النساء وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ  
مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالضَّالِّينَ وَ  
حَسَنَ أَوْلَئِكَ دَقِيقًا الثاني سورة مريم وهو قوله بعد كرم من الانبياء اولئك  
الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَآلِ هَارُونَ  
وآلِ يَسَاقُوتَ وَآلِ إِسْرَافِيلَ وَآلِ هَارُونَ وَآلِ يَسَاقُوتَ وَآلِ إِسْرَافِيلَ وَآلِ هَارُونَ وَآلِ يَسَاقُوتَ وَآلِ إِسْرَافِيلَ



الثالث فسلم علما لا يشوبه شك ان مراده من انتم عليهم ليس الا المعصوم ولا يتلوه في ذلك  
 الصديقين والشهداء والصالحين بعد النبي فان اوصياء الانبياء كانوا معصومين  
 وما كان كلهم من النبيين وجميعهم صدقوا وليس من الانبياء ولا من الاوصياء فاما  
 هؤلاء المعصومين هم المرادون من الصديقين والشهداء والصالحين ومن البراهين على  
 ذلك قوله ثم ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم فبيّن ان من  
 طاع الله والرسول اي المؤمنون كمال عزهم وغاية جنتهم ونهاية سعادتهم ان يكونوا مع  
 الذين انعم الله عليهم مثل كون شعاع الشمس مع الشمس فطاع الله والرسول اي المؤمنون  
 نوع والذين انعم الله عليهم نوع اخر بالبدنه ولذا قال ثم مع الذين لم يفعلوا الذين  
 فالما بين بينهما ليس الا العصمة وعدم العصمة اي جود روح القدس وهي الروح المحيية  
 في اسرارها وعدم وجودها في احد سوا ومن البراهين تفسيرهم الذين انعم الله عليهم بقوله  
 مع المفضل عليهم ولا الضالين بيان ذلك ان الغضب الوضائي متعلق بالعمل اي بعض  
 المعاصي بوجوب الغضب بعضها وهو الطاهر والنجاة بوجوب الرضا والرضا  
 متعلق بالعلم والاعتقاد اي بعض المعاصي والمكاث وهو ما  
 بما يصدق عليه الهداية ويكون صاحبها عابدا وبعضها هو  
 صدق عليه الضلالة ويكون صاحبها ضالا ولا يبين ان  
 فان في تمام مدله وكانوا في الرضا بين في عقيدة من  
 فكان كل من معصوم ولا يفتي بالمعصاة لان رسول الله  
 من افعاله ومن هداه الله الى الحق والصواب  
 لا يركب في عقيدة من عقابده ومن البراهين جملته  
 وهم المؤمنون جميعا

انه قد شهد بغيره الانبياء قاطبة وجمعه مع من قبلهم في مواضع كثيرة من كتابه بحيث لا  
 الامكان معانده فان قلنا ان الامة المباركة بنفسها لا تدل على عصية الانبياء والافعياء  
 غاية الامر لا دلالة على عصية مع غير صلوم قلنا ان القرآن يفسر بعضه بعضا وثان  
 انهم لا اجماع محقق على انه لو كان معصوم لكان هو من ذكرنا قلنا ان البراهين العقلية  
 تعين الذين اخبر الله عن عصيتهم فانهم وانما خير بان ما الحسن في وفرة ثبوت  
 اثبات العصية احكم وانفس ما عسك به علماء زماننا من الايات مثل انما الله الظالمين  
 ولا يخرج عن رايهنا ما يخرج عن عسكهم بالايات من الشكوك في شواهد فلو من بها ومن  
 شاء فليكن له الحمد لله قلبي ان مثل غير المعصية عليهم يحمل معنى بين احدنا ان  
 يكون ما قبل المعصية وما بعده فاما المعصية فكذلك صلوة الاوامر غير القضاء ثابتهما  
 ان يكون ما بعده متعلقا بما قبله لا نورا اخر فيكون لفظ العيب ينزل عن عرف المعصية  
 في غير كتاب لو قلنا في هذا الكتاب باللام يحمل المعنيين كما لا يخفى في اريد من الامة  
 الشريفة المعنى الاول يكون المعصية صراط الذين هم مغايرون للذين عصيتهم الله عليهم  
 وفضلوا والى هذا المعنى ينظر تفسير الامام قال المعصية عليهم البهوت والصلابة  
 انصافا وحديث المعصية عن الصادق المعصية عليهم انصافا الصالحين اهل الشك  
 ان اريد منها المعنى الثاني يكون المعصية صراط الذين لم ينضب عليهم ولم يضلوا وبهذا  
 المعنى ورد ما من النبي الذين عصيتهم شيعته على معنى انهم عصيتهم ولا ينزل على  
 الباطل ان لم ينضب عليهم ولم يضلوا واصل المعنى الاول في الدلالة على العصية  
 من الثاني فافهم ومنها في بيان ان هذا لا يربطان متعلق الدعاء والطلب لا يكون  
 بل يمكن وقد ظهر ان طلب الهداية في الامة بمعنى طلب العصية وهو المعنى المعصية  
 لان المعصية عند الامامية من هو معصوم من الهدى الى الهدى والنجاة بان  
 في معنى ولكن لا يدرى كماله لا يترك كماله فالمراد من الامة طلب العصية فيما يقضي الشرع  
 وهذا امر ممكن مع ان طلب الخير وجبة وطلب ترك الشر وبغضه امر مطلوب وجوبا

مرغوبة كما لا يخفى ثم اشرنا الى جعل الصراط المستقيم منعلا للعلم والعمل  
كلهما فبما ان العلم الواقع في الصراط مستقيم لا يوجب تعصب ميزان العلم والحق  
الواقع به ان لا يصدق عليه الضلال فلو عمل عامل في تمام عمره عملا واحدا فخطئ  
فيما ولو قبل التكليف فلا يبيانه بوجوب الغضب لا الرضا وان لم يوجب التعبد  
ولا يبيانه في صراط معوج غير مستقيم وكذا من اعتقد في جميع علومه وعقائده  
عقيدة فاسدة او يكون في اجابها اجها لا مركبا فلا يبيانهما ضلال وصاحبها  
ضال فهو معوجة لا تستقيم فظهر ان هذا المعنى غير ضاف الا على المعصوم وايضا  
كان يحصل الحاصل وطلبه محال لا يخفى بطلب من الله بلفظ هذا ما لا يثبت اى  
وانما الصراط المستقيم الذي لم يزل بعد لتسلكه بعد العلم والرفق ثم فتره ثم  
بقوله صراط الذين فلا بد ان يكون سبيل الذين انعم الله عليهم علما وعملًا دائما  
في الصراط المستقيم والا لم يكن صراطهم فقط بل لهم صراطان صراط مستقيم وصراط معوج  
سلكوا كلهما ولو مرة واحدة في تمام عمره وايضا لكان كل من علم عليه الهداية وكفا  
والعدالة من المؤمنين واخلا في الذين انعم الله عليهم فانظر ونجيب ونجيب من كلام الله  
وبيانه العجيب شبه المعقول ووجه الحق بالحسن الذي يولي الصراط ثم وصفه  
بالاستقامة ثم فتره بانه ما سلكه الذين انعم الله عليهم ثم عرفهم بيقينهم بسبب العيب  
ونفى الرب عنهم وبإثبات العصمة لهم ثم لا يخفى ان الهداية وصداها الضلالة صفه  
العلم والاعتقاد لا الفعل والعمل وانما ذكرهما الله وادخلهما في الهداية لما بوهنا  
عليه ان العلم مع القدرة علة ثالثة للعلل وتختلف العلل من علة النافذة حال  
شأنه ان الهداية الحقة والعقيدة الكاملة يلزمها العمل كما قال المعصوم العالم  
صلى الله عليه وآله ومن لم يصدق ضلته قوله فليس يعلم بها فليعلم ان جميع المعاصي والله من ذرع  
الجهل والضلالة وجميع الخيرات والطاعات من لوازم العلم والهدايات اللهم ارفنا  
بهدايتك والهداية لهم التمسك بدينهم فدل على بيان تسخير ان الامانة انما تصدق

على امر بذكر النعمان وغايته عائدة اليه وعلمت ان الهداية من الله وضل عنه خلقا كثيرا  
ان يقول ان طلب الاعانة من الله شيء وطلب الهداية منه شيء آخر فكان الاول لا ينفصل  
اهديا بالوحي فقال نسئين واهديا كقولك اعترف اهتكت والحواس باتت قد علمت  
جامرا ان المراد من الهداية اعطاء العلم الباقى المطابق للواقع المستقيم للعمل وانما ولا  
ينفك منه ابدا اذا اجتمع مع العدة ولا يرب ان العدة والهداية كلتيهما من الله  
وضله واضلتهما اعانته نعم وان العمل والعبادة فعل العبد فلهذا يكون اهتدا  
انحيا نانا تفصيلا لنسئين فضل طلب العبد من الله الاعانة في العبادة مترين مرة  
بالاجمال ومرة بالتفصيل فلهذا ذكر العبد اوله ان فعله وفعله ما سواك تعبنا  
فقط لا غير علام بقولك وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم ذكر فخره واحسانه  
وفقره اسرى لله وحاجته اليه ثم والى اعانته في العبادة فقال وياك نطلب  
الاعانة في العبادة بان نعطيك علما ملائقا للعمل باجماع العدة معه فبقرينة  
ونفدت بكلمة اياك نعبد وياك نستعين ان غاية الانسان وكماله العبادة  
المقربة من الله بفقره واحسانه الى عبده في عبادته وغايته الملازمة لطلب الاعانة  
وان الدعاء وحقيقة الطلب ليس الا هذا الدعاء وهذا الطلب اى طلب العنة  
ودوح القدس كان ان تمام نعمه وانعامه وحقيقته احسانه انهم ذلك ولذا قال  
صراط الذين انعمت عليهم اى لا على غيرهم فافهم حقيقة العزم والحمد لله ولو شئت  
سائل فقال ان حاصل ما ذكرته ان غير المقصود عليهم بمعنى المرضي غير ايضا لا يعجز  
المهتكم فلو قيل صراط الذين انعمت عليهم المرضي من المهندين لكان اخيرا قلنا  
اولا ان قولك فلان مرضي بكونه اشياء لا عزم فيها بخلاف فلان غير المقصود عليهم  
وكذا التفات بين فلان مهتكم وبين غير ضال وثانيا فذكره بان لا لانه كلام الله  
على انصاف الحق اربعة الصراط المستقيم لساك عليه المهتكم به والمقصود  
الضال ولفظ المرضي المهتكم فاصح من افادة ذلك وهو لعله لم يتح لها هلو

ختم كل امر حاصل من امر الوفا ملت فيما ذكرنا من بعض الناس الملت ان هذه النور  
المباركة مشتملة على جميع ما في القرآن وانه منظرها كما نظروا العالم الكبير في الانسان كما ينه  
بعض ان القرآن المجيد مثل على حصول الدين من التزجد والتوبة والامارة والعاد والنور  
والوصاية من باب واحد والعدة بيان عصمتهم وجوب الاقتداء بهم اما التزجد فيقد  
وصفا لله نفسه وعرفت انه عباده في هذه السورة على قدر كلفهم واما التوبة والامارة  
فقد يتبين واشتت عصمتهم كما سر طرقت الاقتداء بهم بقوله اهذ اصل لهم المستقيم اذ لا  
يشك ما قل في ان اللاديم على السالك الى شيء ان يقتدى به من بسلك البية بالانتماء  
وان يجز عن فضله ويبقى عنه واما المعاد فله قوله تعالى الذين يؤمن ان يوم القيمة  
قدل على ان الدنيا غيرهم الى الجنة والجنة عالم اخر يجذب اليه كل عامل جزا حاصل ان يجز  
وان شرفهم واما التزج فمضى فتمت الى الاوامر والنواهي وطلعت بها فوجب الرضا و  
مخافتها فوجب الغضب ثم ان الناس من جش العلم والاعتقاد في جميع اطوارهم وقروهم  
اما هاديهدي واما ضال مثل وايقظ لاربيان ما في القرآن من الغضب على بعض الاعراض  
الذين اتهم الله عليهم ومنصل عن ادانهم المتعصب عليهم والضايقين واما ضال من بعض احد  
المرتبين فظهر بعد الله اشمال هذه السورة المباركة على جميع ملوك القرآن وانظروا ما في  
القرآن فيها كما نظروا العالم الكبير في الانسان ومع ذلك يتبين مقام محمد واهل بيته عليهم  
السلام ويتبين من غيرهم حيث جعلهم من غير الصراط هذا ما وصل اليه في الكلل وادراك  
القليل وفكرى المنهم وفي هدى اليهم وهو سبحانه في الدارين قد فرج لعبول الله  
من تاليف كتاب سباط الاحكام مؤلفه الى الملك العلام واواسط سنة ثلث مائة  
وبعد الالف من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله حامداً شاكراً  
مستلباً مستلماً واجاباً للسر الزيل كان  
مرزوق الناصر على الاشواق  
جمله عنك الانصاف

اقام قد عرفت كثرة الامامة في الحديث والنزول الى الصلوة مثل امنوا واما ما  
 واما واما الصلوة واما حسننا مذهبنا السني واما نهى عن الفحشاء والمنكر وكذا  
 الاختصاص مثل ائمتنا الذين قبلنا سواها وان ردت رد ما سواها واما  
 سراج المؤمنين واما خبر موضوع وهكذا واما رتبنا على ما ينبغي من احد وسرفك  
 امر العبد في الشريعة على يكون من اوله الى اخره نوحا الى المبدأ الباري نعم ودعا  
 ذكر ادناجاة في الصلوة فانظر الى ادعية الخلق وادعية الوضوء وادعائها وادعائها  
 وما بينهما وبكران الاقمتا وما بينهما وحمدها وسورها ودكوعها وسجودها  
 وقولها وقشدها وسماها وما بينهما ونعيقها وسجدها شكرها فلذا اختتمنا

كل السو تحب العمل فافهم واعمل والمحمد طه كما

هذا ما يدل على فضل الباقين

منع الحسن



الحمد لله  
كأن لنا الأحكام  
كان جلاء نصيبنا  
سركنا علما  
والعقول  
الثبات  
وغير ذلك  
والنبي

